Copyright © King Saud University

جامعة الملك سعود
King Saud University 1957
Copyright © King Saud University

٤١٥
ش

(شرح كتاب في النحو لابن هشام) ،

كتبت في القرن الحادي عشر الهجري تقديرا

٢٤٦ ق ٢٣ س ٥ر٢١x٥ر١٥سم

نسخه جيده ،خطها نسخ معتاد

٤٥١٢

١- النحو ، اللغه العربيه

أ - تاريخ النسخ

King Saud University 1957

Copyright © King Saud University

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

الرقم: ٤٥١٢ ف ١/٩٢٩

العنوان: (شرح كتاب في النحو لابن هشام)

المؤلف: لم يعلم الشارح

تاريخ النسخ: الحادي عشر الهجري

اسم الناسخ:

عدد الأوراق: ٢٤٦ ق ٢١×١٥ سم ، ٢٥ س

ملاحظات: ٤١٥

لمدلولاتها المخصوصة اللغوية والاعتبار الذى به اسميتها المخصوصة
الاصطلاحية وولالة تلك الاسما على جزء الحد بالاعتبار الاول لا الثانى
فاندفع الدور ببيان ذلك ان دلالة الرجل فى قولنا جا الرجل باعتبار معناه
الموضوع له لغة واسميته ليست بهذا الاعتبار بل باعتبار انه لفظ دال
على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة والرجل بهذا الاعتبار لا يدل
على الموضوع له لغة اصلا لانه بهذا الاعتبار اعم من ان يكون معناه ذكرا من
بنى ادم ام لا فى الاسم للجنس لا للاستغراق كما عرف اى يتميز الاسم عن كل فرد
من افراد كل واحد من قسيميه الفعل والحرف وغيره عنهما بال اى بدخول
ال المعرفة بكسر الرا المشددة من التعريف وهو الاعلام وضد التنكير
بمعنى المفيدة للتعريف اى لتعيين ذى المختصة بالاسم لا الموصولة ولا
الزايدة ولا الاستفهامية اذ لا يختص واحدة من الثلاثة بالاسم ولا يعرفه
لانا لا ان تحتما به والمعرفة تختص به تتعرفه حالة كونها متصلة به من جهة
اوله كالرجل والفرس وانما قيدها الشيخ بالمعرفة اذ هى اى ال المعرفة
المتبادرة بدره مبادرة وبدارا وبدر غيره اليه عاجله وبدره الامر عجل اليه
واستبق اى السابقة الى الفهم على اى من او عند او مع الاطلاق اى اطلاق
ال بمعنى عدم ذكر ما تعين غيرها كالموصولة او الاستفهامية او الزايدة
حتى تغليبية اى لاجل انه اذا اريد بال غيرها اى غير المعرفة قيدت
بوصف مما ذكرناه يدل على ذلك الغير ويعينه ولم تطلق فيقال عند ارادة
الموصولة ال الموصوله او يقال عند ارادة الزايدة ال الزايدة وعند
ارادة الاستفهامية ال الاستفهامية واختصت ال المعرفة به اى
بالاسم بحيث جعلت علامة دالة عليه اذا وجدت وجد لانها موضوعة
للتعريف اى تعيين مدخولها ورفع الابهام من ابهم الامر اشتبه اى ولرفع
الاشتباه عند مدخولها ... يقبل ذلك اى ما وضعت له من التعريف

Copyright © King Saud University

ورفع الإبهام الاسم اي ما صدق لان تمام معناه مستقل ملاحظ بالذات
بخلاف معنى الحرف وكذا معنى الحروف فان قيل هلا قبلها الفعل بالنظر لجزء
معناه وهو الحدث فانه مستقل ملحوظ بالذات فتدخل على الفعل لتعيين
ذلك الحرف ورفع الابهام عنه وان كان تمام معناه غير مستقل وغير ملحوظ بالذات
كما دخلت على الصفة المشبهة لتعيين بعض معناها المستقل الملحوظ بالذات
الذي هو الذات وان كان تمام معناها غير مستقل وغير ملحوظ بالذات لان منه
النسبة بناء على انها في الصفة المشبهة حرف تعريف وهو ما ذهب اليه المصنف
في المغني خلافا لما ذهب اليه في شرح هذا الكتاب من انها موصولة اجيب
بان جزء معنى الفعل الذي هو الحدث وان كان مستقلا وملحوظا بالذات لكنه
مبهم اي وضعه على الابهام فلو عين خرج عن موضوعه واما جزء معنى الصفة
المشبهة الذي هو الذات فليس بهذه المثابة فساغ دخول ال عليه لتعيينه
ورفع الابهام عنه ومراده اي المصنف به اي بالاسم الذي يعرف بال ما اي نوعا
يمكن اي يصح دخول ال عليه كما مثل يشير الى ان هذا المراد يؤخذ من تمثيله
بقوله كالرجل فانه يخرج به زيد ونحوه لانه لا يقبل ال ولا يصح ان يكون
مراده بالاسم الذي يعرف بال كل ما يصدق عليه انه اسم من جميع افراد
الاسم وانما يصح ان يراد ما يصدق عليه الاسم في الجملة فان ال في الاسم
ليست للاستغراق لا كثيرا من الاسماء لا تدخله ال اي لا يصح دخولها
عليه كالاسماء المضمرات والاسماء المبهمات واكثر الاعلام واعترض على
الاكثرية بان ال المعرفة لا تدخل على الاعلام وال الداخلة على الاعلام
ليست للتعريف بل للمح الصفة او زايدة قال فتنبه انما ذكر في التعريف بل
على معناه اللغوي وباعتبار انه كلمة تدل على معنى في نفسه الى اخره فرد من افراد
الاسم فانتقلت جهتا التوقف فلا دور ولو اسقط اكثر لكان اظهر ثم حمل ال
على المعرفة لما تقرر لا يتعين في كلام المصنف بل يجوز ان يراد بها المعرفة كما تعرف

ويجوز

ويجوز ان يراد بال في كلامه ما اي شي اعم من ال المعرفة لتدخل ال
الموصولة وتدخل ال الزايدة فكل منهما اي الموصولة والزايدة من خواص
الاسم يعني لا تكونان لغيره وذلك لموافقتهما ال المعرفة صورة
فان صورة كل من الثلاثة اي في اللفظ والخط كصورة الاخرى وحكما وهو
افادة كل منها الاسمية فيما دخلت عليه ولا يفيد الاسمية من العلامات الا
المختص وقيل الزايدة اختصاصها بالاسم بالحمل لها على ال المعرفة للتحسين
ونظر في هذا بان اللام الزايدة هي اللام المعرفة غاية ما في الباب انه
لم يرد بها التعريف فلا حاجة الى الحمل ولما كان يتوجه الاعتراض على ان
ال الموصولة ليست خاصة بالاسم بدخولها على المضارع في قول الفرزدق
يخاطب رجلا من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان •
• ما انت بالحكم الترضى حكومته • ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل •
اجاب الشيخ رحمه الله تعالى بقوله ويحمل دخول ال الموصولة على
الفعل المضارع على انه اي دخول ال في ذلك ضرورة اي وقع في
الشعر بناء على ان الضرورة ما وقع في الشعر ولو كان للشاعر عنه مندوحة
وهو الصحيح او لا يحمل على انه ضرورة بناء على ان الضرورة ما ليس للشاعر
مندوحة عنه لان الشاعر كان متمكنا من ان يقول المرضي ويحمل على انه كما
علمت شاذا اي نادر والمراد دخول لا شذوذ فيه ولما كان لقايل ان يقول
دخولها على غير الاسم يبطل كونها من خصايصه وكونه دخولها على غير ضرورة
او شاذا لا يمنع بطلان كونها من خصايصه اجيب عما يمنع ذلك البطلان بقوله بل
قال الجرجاني انه خطا بالاجماع قال في التصريح قال الشيخ عبد القاهر
انه من اقبح الضرورات انتهى وسكت عن الاستفهامية مع انها داخلة في
ال على هذا الاستعمال نحو ال رجل في الدار لان مجي ال للاستفهام معدود
من الغرايب لانها تدخل على الفعل الماضي نحو ال فعلت كذا ولا نظر لكونه دخولها

Copyright © King Saud University

عليه نادرا لان دخولها على غير الاسم ولا نادرا يخرجها عن كونها من خصايصه كما
علمت **وهذا الاحتمال** وهو جواز ان يراد بال ما هو اعم من المعرفة اى ما يعمها
وغيرها لاخصوص المعرفة **هو ظاهر اطلاقه** اى اطلاق المصنف ال **هنا**
ولا ينافيه ما سبق فى قوله ان المعرفة هى المتبادرة عند الاطلاق لان الاطلاق
شانه وظاهره الاحتمال وان كان المتبادر احد المحتملين والمحتملات لكون
المبادرة اظهر **و** كما ان هذا الاحتمال هو ظاهر اطلاقه هنا هو ايضا ظاهر اطلاقه
فى الشذور حيث قال فيها فالاسم ما يقبل ال الخ ولا يكون هذا الاحتمال
ظاهر اطلاقه هنا الا مع قطع النظر عن قرينة المتبادر والا فقد قدم ان المعرفة
هى المتبادرة عند الاطلاق وكيف يكون غير المتبادر من الاطلاق هو ظاهر الاطلاق
وكان الاولى ان يقول هو مقتضى اطلاق لان التبادر لا ينافى المقتضى **لكن الاول**
وهو ان المراد بال المعرفة **هو مقتضى كلامه** اى المصر **فى الاصح** حيث قال فيه
ال غير الموصولة وهذا كما لا يخفى لا يعين المعرفة اذ دخل فى المستثنى منه الزايدة
والاستفهامية **وكلامه فى الجامع** ايضا مثله **وتعبيره** اى المصنف **بال اولى**
من تعبير من عبر عنها بالالف واللام اذ لا يقال فى هل اى الكلمة الكاينة
على حرفين الها واللام **ولا يقال فى بل** الكاينة على حرفين البا واللام ولا فى
لم اللام والميم ونحو ذلك لان ما كان موضوعا على حرف واحد اصالة يوتى
باسمه لا بلفظه نقول فى جه جيم وفى قه قاف وفى المتصل بالفعل فى نحو
ضربت التا فاعل ولا يقال ت فاعل كما زعمه بعض المعربين واما ما كان
على حرف واحد لا اصالة بل عرض له ذلك نحو ق نفسك فانه يعبر عنه
بلفظه لا باسمه فيقال ق فعل امر ولا يقال القاف فعل امر واذا كانت
على اكثر من حرف يوتى بمسماها كما فى بل وهل وقد **وتعبير غيره** اى غير المصنف
باداة التعريف **اولى من تعبيره** اى المصر **بال لشموله** اى تعبير الغير باداة
التعريف **لال** اى الهمزة واللام التى عبر بهما المصنف **و** لشموله **اللام**

ايضا

ايضا وحدها بنا **على قول من يراها** اللام **وحدها هى المعرفة** لا الهمزة
ولا المجموع قال المص فى شرح هذا الكتاب ان المعرف ال عند الخليل واللام
وحدها عند سيبويه وقال فى الاصح وهى ال لا اللام وحدها وفاقا للخليل
وسيبويه وليست الهمزة زايدة خلافا لسيبويه فافاد ان المعرف ال بجملتها
ولكن هل الهمزة زايدة او اصلية وهو الى الاول سيبويه والى الثانى الخليل
و لشموله ايضا **لام ابدلها** اى المبدلة من اللام وذلك **على لغة حمير** وهو
ابو قبيلة من العرب **كقوله** اى كما فى قول وهو سيدنا محمد **عليه الصلاة**
والسلام وقد ساله حميرى بقوله هل من ام بر ام صيام فى ام سفر **ليس من**
ام بر ام صيام فى ام سفر بخلاف تعبير المصنف بال فانه لا يشمل ال ولا يشمل
اللام وحدها الا انه وان لم يصرح بوصف ال بكونها معرفة فهو مراده لان ال
فى كلامه اما مرادا بها المعرفة فقط او مع غيرها وحيث نسب التعريف لال
كان اكثر اذ جملتها خصوصا وهو معتقد المصنف فى المساءلة لان المصنف
يرى ان المعرف جملة ال فقال البعض وفى قوله لشموله الخ نظر فان تعبير
المصنف بال شامل للقول بان المعرف اللام وحدها والقول بانه المجموع بل
والقول بانه الهمزة وحدها لانه لم يضف التعريف لمجموعها ولا لجزيها
والهمزة لا تفارقها فلو قال لشموله حرف النداء لكان اولى لكنه
لم يتعرض له لظهور اختصاصه وقد تقدم انه علم من كونه العلة اختصاص
التعريف بالاسم دلالة التعريف مطلقا تنبيه يوخذ من هذا
الحديث ان حمير يبدلون اللام ميما ولو كانت قمرية خلافا لمن زعم
ان محل لا الشمسية فان الحديث اشتمل على القمرية والشمسية وقد
ابدلتا ميما ولما فرغ الشيخ من ذكر العلامة التى فى اوله شرع فى ذكر
العلامة التى تكون فى اخره فقال **ويعرف** اى يتميز الاسم **ايضا** اى مرة
اخرى **من** اى عند **اخره بالتنوين وهو** لغة مصدر نونت الكلمة اذا

Copyright © King Saud University

دخلت فيها نونا واصطلاحا نون ساكنة اصالة تلحق الاخر تثبت صورتها
لفظا اى فى اللفظ ولا تثبت خطا اى فى الخط اى تسقط منه فخرجت
اللاحقة فى المثنى فى المطلقة والمقيدة والنون لاخر كلمة من كلمة اخرى نحو
احمد انطلق لثبوتها فى الخط قال البعض والظاهر ان المراد بالخط ان تكتب بصورتها
او بعوضها من الالف ايضا نحو لنسفعا بناء على كتبها بالالف انتهى وانما اسقطت
صورة النون استغناء عنها بتكرير مصدر كرره اعاده مرة بعد اخرى اى
باعادة الحركة عند الضبط بالقلم ثم التنوين اقسام مختصة بالاسم وغير
مختصة به واقسامه اى التنوين المختصة بالاسم اربعة اقسام وهى التنوين
الحقيقى وما عداها وستعرف معانيها احدها اى الاقسام الاربعة
لم يقل اولها لئلا يتوهم سؤال الترجيح بلا مرجح للاولية تنوين التمكين اعترض
بان الاولى التمكن مصدر تمكن لان الوصف متمكن لا ممكن ويسمى ايضا
تنوين الامكنية وتنوين الصرف وقال البعض التمكين هنا صار لقبا على
المعنى المعبر عنه بالامكنية فلا اعتراض وهو اى تنوين التمكين اللاحق
للاسما المعربة ماعدا الجمع بالف وتا فان التنوين اللاحق له تنوين مقابلة
وسياتى بيانه اشعارا اى لاجل الاعلام بابقايه على اصالته اى تمكنه فى
باب الاسمية بحيث لم يشبه الحرف شبها قويا فيبنى ولا يشبه الفعل
فى علتين فرعيتين او علة فرعية تقوم مقامهما فيمنع من الصرف الذى هو
التنوين وذلك يكون فى المعرفة كزيد وزيود وفى النكرة مفردة او جمعا كرجل
ورجال اى كتنوينهما القسم الثانى اى ثانى اقسام التنوين الاربعة تنوين
التنكير اى المتمحض له فيخرج تنوين مررت باحمد وابراهيم فانه للتمكن والتنكير
كما قاله الرضى وهو اللاحق لبعض الاسما المبنية للدلالة على التنكير
وافهم بذلك ان التنوين فيما نكر من الاعلام نحو صمت رمضانا ورمضان اخر
ليس من هذا القسم بل من القسم الاول قال البعض ومن توهم ان تنوين

نحو

نحو رجل تنوين تنكير لكون مدلوله نكرة فقد غلط لانه لو كان كذلك لزال بزوال
التنكير حيث سمى به مذكرا واللازم باطل فكذا الملزوم ولانا نقول لانسلم بطلان
اللازم اذ زواله ليس لزواله بل لان بينه وبين ال تضادا ولهذا لو سميت مذكرا
بحسن ثم ادخلت عليه ال لزال تنوينه وليس ذلك لانه كان للتنكير
فكذلك رجل قال الرضى وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد
للتمكين والتنكير معا فرب حرف يفيد فايدتين كالالف والواو فى مسلمان
ومسلمون فنقول التنوين فى رجل يفيد التنكير ايضا فان سميت بالاسم
تمحض للتمكين انتهى وانما الحق ببعض الاسما المبنية اشعارا اى لاجل الاعلام
بان المراد به اى بذلك البعض بعض غير معين وهو اى الاشعار بما ذكر
معنى قولهم فارقا بين معرفتها ونكرتها فما نون منها كان نكرة وما لم ينون
كان معرفة ويقع تنوين التنكير سماعا فى باب اسم الفعل المختوم بالها كصه وايه
وصه بالتنوين بمعنى اسكت سكوتا وايه بالتنوين بمعنى زد زيادة و
تقول صه بلا تنوين اذا اردت سكوت مخاطبك عن حديث معين معهود
وايه بلا تنوين اذا استزدت مخاطبك بمعنى طلبت منه زيادة من حديث
معين معهود فيكون المجرد من التنوين مما لحقه التنوين كالمعرفة قال البعض
وانما كان اسم الفعل معرفة ونكرة مع انه بمعنى الفعل والفعل لا يصلح لذلك
لانه اذا قدر معرفة جعل علما لمفعولية الفعل الذى هو بمعناه كما فى اسامة
واذا قدر نكرة كان لواحد من احاد الفعل الذى يتعدد اللفظ به فتعريفه
من باب تعريف علم الجنس وقال بعضهم الظاهر انه من قبيل المعرف بال
الحضورية باعتبار المعنى فان معنى صه السكوت عن هذا الحديث
وقيل باللام العهدية اى الحديث المعهود وهذا على القول بان مدلول اسم
الفعل المصدر واما على القول بان مدلوله الفعل فليس تعريفه تعريف
ذى الاداة لان جميع الافعال نكرات وفى هذا التعليل دليل على انه على هذا

Copyright © King Saud University

التنوين في عدم التنوين للنكرة وليس كذلك اذ هو مع عدمه معرفة اتفاقا و
قياسا في باب لعلم المختوم بالخا المعجمة والتا المثناة فوقا الذي ختم بويه
كسيبويه وعمرويه تقول سيبويه وعمرويه بلا تنوين اذا اردت شخصا معينا
اسمه سيبويه فان اردت شخصا اسمه سيبويه نونته القسم الثالث
تنوين المقابلة المقابلة المواجهة يقال قابله اي واجهه والكتاب عارضه
وتقابلا تواجها وهو اللاحق لما جمع بالف وتا مزيدين كمسلمات اي كتنوين
مسلمات سمي بذلك اي بتنوين المقابلة لان العرب جعلوه في مقابلة النون
الكاينة في جمع المذكر السالم نحو مسلمين وكل منهما مقابل للتنوين في المفرد
قال في التصريح قال الرضي معناه انه قايم مقام التنوين الذي في الواحد في
المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما ان النون
قايمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك انتهى والقصد اعلى الله لتمام
الاسم ليس غير انه ليس بتمكين خلافا للربعي لثبوته مع ما فيه من علتان كعرفات
ولا تنكير لثبوته مع المعرفات ولا عوض عن شي والقول بانه عوض عن الفتحة
نصبا مردود بان الكسرة قد عوضت منها وقال شارح اللباب في توجيه
المقابلة ان جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان وفي المونث لم يزد الا حرف واحد
لان التا موجودة في مفرده فزيد التنوين فيه ليتوازى النون في جمع المذكر
كما ان الحركة في مسلمات موافقة لحرف العلة في مسلمين ولو سلم فهذا الجمع لا
يختص بما في مفرده التا [illegible] يكون الجمع فيه وفي ما فيه التا تقديرا كهند
بل قد يكون لمذكر كاصطبلات [illegible] في الجميع وقال اخرون الالف والتا
في مقابلة الواو والدلالتهما على الجمع والتنوين في مقابلة النون ولا يخفى ضعفه
انتهى ووجه الضعف ان علامة الجمع الواو والنون معا لا الواو وحدها
او اليا وحدها والقسم الرابع تنوين العوض كغصب وهو الخلف والتعبير بالعوض
اولى من التعبير بالتعويض فانه تفعيل من العوض والتعويض فعل الفاعل

وليس

وليس هو عوضا عن شي ولكن من عبر بالتعويض قصد المناسبة لقوله التمكين
والتنكير مع ان المقصود حاصل والخطب سهل وقال البعض تنوين العوض
الاضافة بيانية فالتعبير بتنوين التعويض لكون الاضافة فيه حقيقية
اولى وهي من اضافة المسبب الى السبب اي تنوين سببه الاتيان به التعويض
اي قصد التعويض وهو اي تعريف تنوين التعويض اللاحق لاذ وكل وبعض
واي حال كونه عوضا عن مضافها اي ما تضاف اليه هذه الالفاظ جملة كان
كما في اذ او مفردا كما في كل وبعض واي اذا حذف اي مضافها مثال اذ نحو قوله
تعالى وانتم حينئذ تنظرون والاصل والله اعلم وانتم حينئذ بلغت
الروح الحلقوم تنظرون فحذفت جملة بلغت الروح المضاف اليها اذ ايجازا و
تحسينا وجي بالتنوين عوضا عن الجملة المحذوفة فالتقا ساكنان ذال
اذ والتنوين فكسرت الذال لالتقا الساكنين اذ بنيت على الكسر
وربما بنيت على الفتح قالوا يومئذ بفتح الذال منونا وبه رد على الاخفش
حيث ادعى ان تنوين اذ للتمكين والكسرة اعراب لا بنا اي اعراب المضاف اليه
انتقل بعد حذفه قال لان البنا كان لاضافتها الى الجملة فلما صارت تلك
الجملة عن اللفظ صارت اذ معربة وحاصل الرد ان اذ لو كانت معربة لم
يجز فتحها الا انها مضاف اليها تقديرا وافة حين او يوم الى اذ من اضافة
احد المترادفين الى الاخر كما قال ابن مالك في الاضافة للبيانية اي من
اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك كما قال [illegible] وحذف هذه الجملة
والتعويض عنها جايز فقد قال الشيخ ابو حيان الذي يظهر من قواعد
العربية ان هذا الحذف جايز لا واجب انتهى وربما حذف خبر هذه الجملة
التي تضاف لها اذ او بقي مبتدا وها فيظن من لا معرفة له ان اذ اضيفت
للمفرد كقوله • والعيش منقلب فداك افنانا • والتقدير اذ ذاك كذلك
وليست هذه الكسرة كسرة اعراب باضافة يوم اليها خلافا للاخفش

Copyright © King Saud University

لان اذ ملازمة للبنا لشبهها بالحرف في الافتقار الى جملة وفي الوضع على حرفين
ومثلها ويومئذ يفرح المومنون بنصر الله الاصل والله اعلم ويوم اذ غلبت الروم
يفرح المومنون فحذفت جملة غلبت الروم وجيء بالتنوين عوضا عنها وقال
شارح ومثاله كل نحو **وكل في فلك** والاصل وكل انسان في فلك فحذف المضاف
اليه واتى بالتنوين عوضا منه قال الجلال المحلي تنوين كل عوض عن المضاف اليه
من الشمس والقمر والنجوم وفيه ان النجوم لم تتقدم ذكرها ومثال بعض **تلك**
الرسل فضلنا **بعضهم على بعض** اي على بعضهم والصحيح ان تنوين كل وبعض
تنوين تمكين ومثال اي قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن **ايا** اي اي
هذين الاسمين لفظ الله ولفظ الرحمن **تدعوا** اي تسموه به او تنادوه فتقولوا
يا الله يا رحمن فهو حسن فله اي للمسمى كلا الاسما الحسنى اي كلها وهذا ن الاسمان
من الاسما الحسنى فالاصل اي اسم تسموا فحذف اسم وعوض عنه التنوين اذا كان عوضا
عن اسم وعن جمله **و**اما التنوين الواقع عوضا عن حرف فهو اللاحق **للجمع المتناهي**
اي البالغ منتهى الجموع بمعنى الذي انتهت الجموع اليه ولم يتجاوزه الاتي على
وزن فواعل وهو هنا مفاعل **المعتل اللام** اي الذي لامه حرف علة وهي اليا هنا بدليل
قوله **اذا حذفت** منه **ياوه** التي هي اللام فمثاله **كجوار وغواش** الاصل جواري
وغواشي حذفت اليا منهما اعتباطا وقيل اصل جوار جواري في الرفع وجواري
في الجر بتنوين التمكين استثقلت الضمة والكسرة على اليا فحذفت تلك الحركة
تخفيفا اذ التقت اليا ساكنة مع تنوين التمكين فحذفت اليا حرف التقاء
الساكنين ثم حذف تنوين ... لان صيغة مفاعل والماحذف التنوين خيف
رجوع تلك اللام لزوال الساكن وتلك اللام ثقيلة فجي بتنوين عوضا عنها اللحقه
فالتنوين اي فان التنوين الكاين **فيهما عوض عن** تلك **اليا** التي هي لام
الكلمة **المحذوفة** رفعا وجرا لخوف التقا الساكنين اليا وتنوين التمكين بنا
على ان اعلال الكلمة مقدم على منع صرفها الذي هو عدم الاتيان بتنوين التمكين

فيها

فيها اذا وجد فيها مقتضاها **على القول الصحيح** وقال سيبويه والجمهور لا عوض
اليا وفتحها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد ولا هو تنوين صرف الصيرورته
بعد الحذف في مثل سلام وكلام مع قطع النظر عن المحذوف خلافا للاخفش والحاصل
ان على مقابل الصحيح اي عدم الاتيان بتنوين التمكين مقدم على الاعلال اذا اجتمع
في الكلمة مقتضاهما يكون التنوين عوضا عن الحركة التي هي الضمة والكسرة لا عن
الحرف الذي هو اليا فاصل جوار في الرفع والجر جواري بالضمة وجواري بالكسرة من
غير تنوين التمكين لان هذه الصيغة التي هي مفاعل لا يدخلها تنوين التمكين
استثقلت تلك الحركة على اليا فحذفت صارت اليا ساكنة ثم عوض عن تلك
الحركة تنوين فالتقى مع اليا فحذفت اليا خوف التقا الساكنين اكتفا عنها بالكسرة
قبلها ووجه هذا المقابل وان كان ظاهرا لان هذه الصيغة لا تقبل التنوين
التمكين فلا وجه للنطق به فيها الا انهم نظروا الى ان سبب الاعلال قوي لانه
الثقل وسبب منع الصرف ضعيف لانه المشابهة للفعل فقدموا ما سببه
قوي على ما سببه ضعيف وايضا يقال هذا الذي ذكرته واضح في حالة الرفع و...
لقد اصابوا واما في حالة الجر فلا لانه اذا حذف تنوين التمكين من الاسم
غير المنصرف يتبعه الجر بالكسرة ويصير مجرورا بالفتحة نيابة عن الكسرة
وحينئذ كان مجرورا بالفتحة لا حذف ولا تعويض فليس فيهما اعلال وانما
فيهما منع الصرف الا ان يقال كما نابت هذه الفتحة عن الكسرة حصل لها
ثقل ومن ثم لم تظهر على اليا وعوض عنها التنوين وحذفت اليا لاجتماعها
معه وانما عبروا بالكسرة دون الفتحة فيقولون الاصل في حالة الجر جواري بالكسرة
لانها الاصل فعلم انه لا خلاف بين القولين انه يقال رايت جواري وغواشي
بالفتحة من غير تنوين وانه يقال هذه جوار وغواش ومررت بجوار وغواش
بتنوين العوض وحذف اليا ونقول جاقا من ومررت بقاض بتنوين التمكين وحذف
اليا فلا فرق في النطق في حالتي الرفع والجر بين المنقوص غير المنصرف والمنقوص المنصرف

Copyright © King Saud University

واما الفرق

والفرق بينهما انما هو من حيث ان التنوين في الاول للعوض وفي الثاني للتمكين
في النطق بينهما في حالة النصب فواضح لانه يقال قاضيا بالفتحة مع التنوين هذا
وذكر بعضهم ان محل الخلاف في نحو جوار في حالتي الرفع والجر اذا كان نكرة فان جعل
علما على امرأة فعند سيبويه الصرف على الاعلال قولا واحدا فيقال هذه جواري
باسكان اليا ورأيت ومررت بجواري بفتح اليا والصحيح جريان الخلاف مطلقا
وينتظم في سلك تنوين العوض عن اليا التنوين اللاحق لمثل اعيمر ويعيل
مصغري اعمى ويعلى فانهما ممنوعان من الصرف لكونهما يشبهان الفعل
في زنته نحو ابيطر بيبيطر وتنوينهما عوض عن اليا المحذوفة وسياتي
بيانهما فيما لا ينصرف وقد تم الكلام على اقسام تنوين الاسم وهي اربعة كما عرفت
وهي التنوين الحقيقي واما ما عدا هذه الاربعة مما زاده البعض عليها فليس في
الحقيقة من اقسام التنوين واما التنوين اللاحق لروي البيت وهو اي روي
البيت لغة ماخوذ من الروية وهي الفكرة فعيل بمعنى مفعول اذ الشاعر يرويه
او ماخوذ من رويت المتاع على البعير اذا شددته بالرواء وهو الحبل لئلا يسقط
فعيل بمعنى فاعل لشدة اجزاء البيت ووصل بعضها ببعض واصطلاحا الحرف
الذي تعزى بالعين المهملة فالزاي المعجمة مبني للمجهول اي تنسب اليه القصيدة
كقولك قصيدة لامية اذا كان رويها لاما وقصيدة ميمية اذا كان رويها
ميما والاعاريض جمع اللاحق للاعاريض اي المماثلة للضروب من غير تغيير
والاعاريض المصرعة وهي التي غيرت تغيير فحرف المد واقامت التنوين مقامه
لتوازي ضربها عند حذف حرف الاطلاق لترك الترنم وهو التغني فانه انما
يحصل باحرف الاطلاق لقبولها لمد الصوت بها واذا انشدوا ولم يترنموا جاءوا
بالنون مكانها في لغة تميم اكثرهم وجميعهم وكثير من قيس مثال ما لحق الروي المتحرك قول
النابغة كلا من الروي المذكور كان قبل الاصل وكان قد جي بالتنوين بدلا عن حرف المد
وهو اليا ومثال ما لحق كلا من الروي المذكور والعروض كقول جرير •

اقل

• اقلي اللوم عاذل والعتابن • وقولي ان اصبت لقد اصابن •
فلحق العروض والقافية وهما العتابن واصابن لان الاصل العتابا واصابا
فجي بالتنوين بدلا من الالف والاول اسم والثاني فعل واقلي امر من الاقلال
واللوم بفتح اللام العذل وعاذل بفتح اللام ترخيم عاذلة ولقد اصاب مقول
قولي وجواب لشرط محذوف والتقدير ان اصبت انا او ان كنت نطقت به
بالصواب فلا تعذل وقولي لقد اصاب في المعنى وغيره وتنوين الترنم هو اللاحق
للقوافي المطلقة بدلا من حرف الاطلاق وهو الواو والالف واليا ومثال
ما لحق الروي الساكن قوله كالا تحمي ابحجن ومثال ما لحق كلا من الروي المذكور
والعروض • قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان ويقال لهذا
التنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة وهي التي يكون حرف رويها
ساكنا ليس حرف مد وللاعاريض المصرعة زيادة على الوزن فهو في اخر
البيت كالخزم بمعجمتين في اوله ومن ثم سمي غاليا لغلته وسمى بالاخفش الحركة
التي قبله غالية غلوا تسميته اي التنوين اللاحق لروي البيت والاعاريض
تنوينا مجاز لاستعماله في غير ما وضع له وعلاقته المشابهة الصورية
في اللفظ لتنوين التمكين وهذا اشارة الى الجواب عما يقال ان اطلاقهم
التنوين يدل على ان التنوين بجميع وجوهه من خواص الاسم وليس
كذلك بل الذي من خواصه انما هو الاربعة المتقدمة وانما سمي ما عداها
مما ذكر تنوينا لمشابهته للتنوين فهو من باب تسمية الشيء باسم ما يشاكله
كما يقال الصورة الفرس المنقوشة على جدار انها فرس لشبهها بصورة الفرس
المعروف لا تنوينا حقيقة اي ليس حقيقيا لعدم اختصاصه بالاسم
فقد لحق الحرف كقد والفعل كاصابن ولحوقه لنحو وان ولاجل مجامعته ال
كالعتابن والمخترقن من قول روبة • وقاتم الاعماق خاوي المخترقن والتنوين
حقيقة ما اختص بالاسم ولم يجامع ال وبهذا يتوقف في تجويز القاضي البيضاوي

بجامعة تنوين المقابلة لال ولاجل ثبوته خطا ووقفا اى في الخط والوقف
وتقدم ان التنوين نون تثبت لفظا لا خطا ولا وقفا وهذا يدل على ان التنوين
اللاحق لقد ثبت خطا فيرسم نونا كاللاحق لات ولاجل حذفه في الوصل
اى دايما وقد ذكروا ان التنوين يثبت في الوصل غالبا والا فقد يحذف وصلا
لزوما وذلك اذا كان في علم موصوف ذلك العلم بابن مضاف ذلك الابن الى علم
اخر نحو قال زيد بن عمرو وليس شي من اقسام التنوين كذلك نص عليه اى على
كون ما ذكر من تنوين الترنم والغالي غير تنوين حقيقة وتسميته تنوينا
مجازا لعدم اختصاصه بالاسم ولمجامعته لال ولثبوته في الوقف وحذفه
في الوصل ابن مالك في التحفة وتبعه ابنه فيه في نكت الحاجبية وكذلك نص
عليه المصنف في الاوضح قال فيه والحق انهما نونان زيدتا في الوقف
وليسا من انواع التنوين لثبوتهما مع ال وفي الخط والوقف وحذفهما
في الوصل انتهى وعلى هذا فلا يرد على اطلاقه اطلاق مصدر مضاف الى
اى ما ذكره م
فاعله والى مفعوله اى اطلاق التنوين او اطلاق المصنف التنوين هنا اى
في هذا الكتاب فقد علمنا ان ما ذكر ليس منه حقيقة والتي اذا اطلق
لا يتبادر منه الا معناه الحقيقي فالاطلاق لا ينصرف اليه فلا يرد عليه
وقد علمنا ايضا فيما سبق انه خارج عن التنوين الحقيقي بقوله لا خطا الخ
وقد انهى الامام ابن الخباز في شرح الجزولية اى بلغ اقسام التنوين
الى عشرة اقسام الترنم والتنوين الغالي وقد جمعها بعضهم وهو ابن مالك
بغير لفظها في قوله اقسام تنوينهم عشر عليك بها فان تقسيمها من خير ما حرزا
مكن وعوض وقابل والمنكر زد رنم واحك اضطر غال وما همزا فقوله
مكن اشارة الى تنوين التمكين وقوله عوض اشارة الى تنوين العوض
وقوله قابل اشارة الى تنوين المقابلة وقوله والمنكر اشارة الى تنوين
التنكير وقوله زد اشارة الى التنوين للمزيد للتناسب نحو سلاسلا واغلالا

ولا

ولا يخفى حسن قوله زد حيث اتى به بعد الاقسام المختصة بالاسم اشارة
ايضا الى ان ما عدا الاقسام الاربعة زايد مستغنى عنه وقوله رنم اشارة
الى تنوين الترنم وقوله واحك اشارة الى تنوين الحكاية وهو اللاحق لاسم
قبل جعله علما فانه يحكى تنوينه كعاقلة علما على رجل فانك تاتي باللفظ
المسمى به بتنوينه الذي كان قبل العلمية وقوله اضطر اشارة الى قسمين
تنوين المنادى وتنوين صرف ما لا ينصرف اما تنوين المنادى للضرورة
فكقوله سلام الله يا مطر عليها واما تنوين صرف ما لا ينصرف فنحو عنيزة
في قول امرئ القيس ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة وقوله غال اشارة الى التنوين
الغالي وتقدم معرفته وقوله همز اشارة الى تنوين المهموز كقول بعض
العرب هولاء قومك هذا ما يتعلق بعلامة الاسم اللفظية واما علامة
المعنوية فاشار اليها بقوله ويعرف اى يتميز الاسم عن قسيميه ايضا
اى مرة اخرى يعني كما يعرف بال والتنوين يعرف بالحديث اى بصحة الحديث
عنه ولا يخفى ان الحديث اخبار عن الشي المتقدم وجوده ولا يكون الا بالجملة
الخبرية وليس هذا مرادا هنا وانما المراد ما يشمل الخبرية والانشائية ولذا فسره
بقوله اى الاسناد اليه الى الاسم لفظيا كان الاسناد او معنويا فاللفظي ما
ذكره بقوله وهو ان تضم اليه اى الى الاسم يعني الى لفظه ما اى لفظا تحصل
به الفايدة التامة وفي نسخة ما تتم به الفايدة اى على سوا كان على جهة
الاخبار او على جهة الانشا والاسناد المعنوي هو ان تنسب الى الاسم حكما
تحصل به الفايدة التامة وعرف الاسناد المعنوي ايضا بانه اسناد ما هو
ثابت لمعنى الكلمة الى لفظها وتفسير الحديث بالاسناد اولى من تفسيره بالاخبار
لان الاخبار بما يحتمل الصدق والكذب والاسناد الى الكلمة اعم من الاخبار
لصدقه على الجمل الانشائية دون الاخبار والتعبير بما يخص بعض الاسما دون
التعبير بما يعم جميعها مع القدرة عليه على جهة الاخبار تقصير فان الاخبار عن الكلمة

Copyright © King Saud University

هو تعليق شي بها على وجه يحتمل الصدق والكذب والاسناد اليها على وجه
يحتمل الكلام معه ذلك ولا يحتمله فان قيل الضمير في عنه والضمير في اليه
يرجعان الى الاسم وحينئذ يلزم الدور لانه صار الحديث عن الاسم والاسناد
الى الاسم علامة يعرف بها الاسم واجيب بان الضمير يرجع الى الاسم من جهة عموم
كونه لفظا لا من جهة خصوص كونه اسما فلا دور ومثال الاسناد المعنوي كتا
ضربت اي كالحديث والاسناد الذي في تا ضربت بمعنى انها مسند اليها
اي متصفة بذلك والا فالاسناد فعل الفاعل وهو ليس في التا وقيد
الطلق في تا ضربت وهي صالحة عند الاطلاق لان تكون مضمومة او مفتوحة او
مكسورة ولما كان المراد ليس خصوص واحد من هذه الثلاثة قال بتثليثها اي تثليث
التا باجرا الحركات الثلاث الضم والنصب والكسر على التا للمتكلم والمخاطب و
المخاطبة فانها اي التا مع الحركات الثلاث اسم لانك قد حدثت بمعنى اخبرت
عنها بالضرب واسندته اليها ومثال الاسناد المعنوي على جهة الانشا قول
السيد لعبده انت حر فان اسم لانك قد حدثت بالحرية بمعنى اسندتها اليه
بمعنى انشات الحرية في هذا الوقت ومثال الاسناد اللفظي كمن بكسر الميم
وسكون النون اي مثل من ومثل ضرب من قولك اي مقولك من حرف جر
راجع للاول ومن قولك ضرب فعل ماض راجع للثاني ففي العبارة لف ونشر
مرتب ولفظ من اسم لانك حدثت عنه واخبرت بانه حرف ولفظ ضرب اسم
لانك حدثت عنه واخبرت بانه فعل واعلم ان الماتن مثل للاسناد المعنوي
بقوله كتا ضربت والشارح اتى بتعريف الاسناد اللفظي واقتصر عليه لانه
صالح للفظ الاسم وللفظ الفعل وللفظ الجملة اذ لا يسند الى الفعل والحرف الا محكوما
باسميتهما قال في الكافية وان نسبت لاداة حكما فاحك او اعرب واجعلنها اسما
فعلى الحكاية تبقيها على ما كانت عليه من حركة او سكون وعلى الاعراب ترفعها على
الابتدا فان قيل اذا كانا اي من وضرب اسمين كما اقتضاه الحديث عنهما فكيف

اخبرت عن الاول يعني من بانه حرف واخبرت عن الثاني اي عن ضرب بانه
فعل وهل هذا الا اخبار بالحرفية بعد الحكم بالاسمية الا تناقض اي تناقض
للحكم عليها بالاسمية والنقيض كل شي في اللغة رفعه وفي القاموس المناقضة في
القول ان يتكلم بما يتناقض معناه اي يتخالف انتهى والتناقض اصطلاحا اختلاف
قضيتين بالايجاب والسلب بحيث تكون احداهما صادقة والاخرى كاذبة
والنقيضان في العرف قضيتان اذا صدقت احداهما كذبت الاخرى و
بالعكس فيصح ان يراد هنا بالتناقض التناقض اللغوي فذلك اشارة الى
الاسمية وعدمها الذي يستلزمه الخبر فان الاخبار عنهما يستلزم ثبوت
اسميتهما والاخبار بان الاول حرف والثاني فعل يرفع اسميتهما ويجوز ان
يراد العرفي فذلك اشارة الى القضيتين المدرجتين بالقوة في قولك من حرف جر
اذ هو في قولك من اسم ومن حرف وكذلك في قولك ضرب فعل اذ هو في قولك ضرب قوله
اسم وضرب فعل قلت قال الرضي في الجواب عن ذلك ليس المراد بالاخبار
عنهما بالحرفية والاسمية انهما اي من وضرب في هذا التركيب الذي هو من
حرف جر وضرب فعل ماض حرف وفعل بالمعنى الاصطلاحي حتى يلزم استعمالهما
في معناهما المعروف وهو الابتدا مثلا في الاول والحدث والزمان في الثاني فانهما
فيه اسمان للفظهما جردا عن معناهما المعروف لارادة لفظهما فلا يصح ان يكون
لهذا الفعل فاعل ولا لهذا الحرف متعلق لعدم ارادتهما بالمعنى المذكور فلفظ
حرف في هذا التركيب اسم ومسماه من ولفظ فعل اسم ومسماه ضرب ولا يتصور ان
يحكم على ضرب في التركيب المذكور ونحوه بانه باق على معناه فيه وكيف يتصور ذلك وهو
لا يشعر بحدث ولا زمان ولا يقتضي فاعلا ويحكم على موضعه بالرفع على الابتدا
وكذا من كيف يحكم عليه بانه باق على حرفيته وليس له متعلق ويحكم على موضعه
بالرفع على الابتدا فهما اسمان في هذا التركيب كل اسم للفظه ومن ثم حكم عليه
بانه مبتدا في محل رفع ان حكي لفظا او مرفوعا لفظا ان اعرب يعني حيث قبل الاعراب

Copyright King Saud University

وامّا الالفاظ المبنية فيتعين فيها الحكاية فتقول من حرف باسكان النون
على الحكاية ولا تقول من بالضم والتنوين اى بالاعراب وقد اطال الرضى الكلام على
ذلك فراجعه ان شيت بل المراد بقوله حرف وفعل اسما فى غير هذا التركيب
حرف وفعل بمعناهما الاصطلاحى وذلك اذا استعملا اى لفظ من ولفظ ضرب
فيما وضعا له من مسميات الحروف والافعال يعنى من حرف فى تركيب اخر
وذلك اذا ذكر متعلقها كخرجت من الكوفة فمن حرف جر معناه الابتداء جئ بها
لتوصل معنى الفعل الى المجرور بها والكوفة بالضم الرملة الحمرا المستديرة او كل
رملة يخالطها حصبا ومدينة العراق الكبرى وقبة الاسلام ودار هجرة المسلمين
وضرب فعل فى تركيب اخر وذلك اذا ذكر فاعل ذلك الفعل مثل ضرب زيد فان ضرب
فعل وضع لحدث فى زمن ماض بخلافهما فى هذا التركيب لعدم متعلق الحرف وفاعل
الفعل وعدم دلالة هذا الفعل على الحدث والزمان والحرف على معناه كان من
حينئذ حرفا وكان ضرب فعلا والحاصل ان لفظ من فى التركيب المذكور يعنى من
حرف جر اسم للفظ من المستعملة فى الابتدا اعنى فى قولك سرت من البصرة فالحكم
بالحرفية انما هو على ذلك لا على الاسم وكذا الحال فى قولك ضرب فعل ماض
وخلاصة ذلك ان لفظ من ولفظ ضرب اسمان لهما اى لمن وضرب مستعملين
فى معنييهما الموضوعين له يعنى ضرب فى هذا التركيب اسم مسماه ضرب الدال على
الحدث والزمان فى قولك ضرب زيد عمروا ولفظ اسم مسماه من الكاين فى قولك سرت
من البصرة فالمذكور فى هذا التركيب هو الاسم والمحكوم عليه بالحرفية والفعلية
هو المسمى فلا تناقض ولا يخفى ان هذا من الاسناد اللفظى فانه اسند لذلك اللفظ
ما هو ثابت لنفس ذلك اللفظ لا من الاسناد المعنوى اذ لم يسند للفظ ما هو ثابت
لمعنى ذلك اللفظ وقد بين السيد رحمه الله فى حواشيه على الرضى مراد الرضى فى هذا
التركيب بيانا شافيا وهو ما قدرناه لك هنا فقولنا الحاصل الى اخره المتبادر من هذا البيان
ان الاسناد فى هذا التركيب من الاسناد المعنوى للفظ فانه اسند للفظ ضرب فى قولهم ضرب

فعل

فعل ما هو ثابت لمعناه اعنى للفظ مدلوله ومسماه الذى هو لفظ ضرب فى ضرب
زيد عمروا فالاسناد بحسب الظاهر الى الاسم الذى هو ضرب فى قولك ضرب فعل ماض
والمتصف حقيقة بالمسند ما اريد به اعنى الاسم وهو ضرب فى قولك ضرب زيد عمروا
كما ان المسند اليه ظاهر فى زيد قايم لفظ زيد والقايم حقيقة مدلوله اعنى الذات
المشخصة وما وقع فى عبارة الرضى وما وافقه من ان ضرب ومن واخواتهما الفاظهما
علم على معانيها واعلام لها كلام تقريبى فالواو لذلك لفظيا مهما مقام الاسما
ادعاء فى تحصيل المراد والتحقيق انه اذا اريد اجرا الحكم على لفظ مخصوص
فان تلفظ به نفسه لم يحتج الى وضع دال على المحكوم عليه للاستغنا
بتلفظه وحضوره بذلك فى ذهن السامع عما يدل عليه وبحصره فيه فالالفاظ
كلها متساوية فى صحة الحكم عند التلفظ بها انفسها وانما يذهب الى ذلك اذا
لم يكن المحكوم عليه فى الحقيقة لفظا بان كان ذاتا من الذوات اذ لا يحضر تلك
الذوات الا بالتلفظ باللفظ الدال عليها فان الاسناد بحسب الظاهر لذلك
اللفظ وفى الحقيقة لتلك الذوات فان قيل حيث كانت اقسام الكلمات
الثلاث متساوية ومشاركة فى صحة الاسناد والبنا والاخبار عنها
فكيف قولهم المبتدا لا يكون الا اسما وكل من الفعل والحرف لا يسند اليه
قلت قولهم المبتدا لا يكون الا اسما محله اذا كان اللفظ مستعملا فى معناه الموضوع
له وقولهم كل من الفعل والحرف لا يسند اليه محله اذا استعمل اللفظ فى معناه
الموضوع له فقد فهم ذلك الاسناد كذلك والا بان لم تستعمل كل من لفظ الفعل
والحرف فى معناه الموضوع له كان كالاسم وحينئذ يسند اليه ويكون المسند اليه اسما
ويكون فعلا بل فاعلا وحرفا وبهذا يندفع قول المصنف واما قول ابن مالك ان الاسناد
اللفظى يكون فى الاسما والافعال والحروف وان الذى يختص به الاسم هو الاسناد
المعنوى فلا تحقيق فيه وقال بعضهم كيف يتوهم على ابن مالك انه اشتبه عليه
الامر فى الاسم والفعل والحرف قلت كيف توهم ابن مالك ان النحويين

Copyright © King Saud University

كانهم غلطوا فى قولهم ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه وان الحرف لا يخبر به ولا عنه
انتهى ولما كان لقايل ان يقول يرد على القول بان الاسناد من خصايص الاسم
على ان جماعة منهم ابن مالك فى التسهيل وشرحه وتبعه الخبيصى اعتبروا
اى اعتمدوا فى الاسناد اللفظى المقول اى الى اللفظ الموضوع لمعنى حتى يكون من
خصايص الاسم اسنادها اى شى ثابت لمعناه اى ان يسند الى اللفظ ما هو ثابت
لمعنى ذلك اللفظ المسند اليه نحو زيد قايم فقايم يسند الى لفظ زيد مع انه ثابت
لمعناه الذى هو الذات المتشخصة وانما اعتبروا ذلك ليخرج بذلك ما اى نحو زيد
الذى اسند اليه ما اى الى ذلك المقول اعنى اللفظ اى شى ثابت للفظه
اى لنفس ذلك معناه فانه ليس من خصايص الاسم وذلك كما فى مثالين
المذكورين يعنى من حرف جر وضرب فعل ماض وضرب ثلاثى ومن الاسناد
اللفظى الاسناد الى الجملة نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وقوله تعالى
واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض وقولهم زعموا مطية الكذب وقد افصح لك عما
ذكرنا انه المتبادر من بيان السيد وتلوناه عليك وسطرناه بين يديك فقال
رحمه الله المحققون على خلاف ما ذهب اليه ابن مالك اى فى التسهيل وشرحه
ويقولون ان ضرب فى قولك ضرب فعل ماض اسم وكذا اخبر عنه وانما صح على
الحكاية الى ان قال فان قلت كيف اخبرت عنه بانه فعل قلت هو نظير
الاخبار فى قولك زيد قايم الا ترى انك اخبرت عن زيد باعتبار مسماه وهو ضرب
الذى يدل على الحدث والزمان فهذا فى انه لفظ مسماه لفظ كاسما السور واسما
حروف المعجم ومما يوضح ذلك انك تقول فى نحو من قام زيد مرفوع بقام او فاعل بقام
فتدخل الجار عليه وقال بعضهم ولا دليل فى ذلك لان المعنى مرفوع بكلمة قام
او فاعل بكلمة قام فقلت فكيف ومع قام مضافا اليه ومع انه ليس باسم فى زعمك
ويوافق ما قاله المحققون قوله فى الكافية وشرحها وان نسبت لاداة حكما
فابنا واعرب واجعلها نعلى الحكاية بتبقيتها على ما كانت عليه من حركة وسكون

وعلى

وعلى الاعراب لرفعها على المبتدا انتهى وقال البدر الدماميني فى المنهل
والمحققون على ان الاسناد كله معنوى وان كل لفظ وضع بازا معنى اسما او فعلا او
حرفا او جملة فله اسم علم وهو نفس ذلك اللفظ انتهى وقد يتوقف فيه فانه ربما
يظهر فى نحو ضرب فعل ماض ومن حرف جر بنا على ما تقدم عن السيد دون نحو ضرب
ثلاثى ومن ثنائى اذ يبعد ادعاء ان هذا من الاسناد المعنوى وقد تصدى
بعضهم لتحقيق معانى الاسما الافعال فقال كل لفظ وضع لمعنى فله اسم
علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث يدل على ذلك الاسم او الفعل او الحرف الا تراك
تقول فى قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل ماض وزيد اسم ومن حرف جر فتجعل
كل واحد من الثلاثة محكوما عليه ولكن هذا وضع غير قصدى لا يصير اللفظ مشتركا
وهو مردود بان دلالة الالفاظ على انفسها ليست مستندة الى وضع اصلا لوجود دها
فى الالفاظ المهملة بلا تفاوت وجعلها محكوما عليها لا يقتضى كونها اسما لان
الكلمات باسرها متساوية الاقدام فى جواز الاخبار عن الفاظها ودعوى
كون الالفاظ موضوعة بازا انفسها وضعا قصديا او غير قصدى لا يساعده
نقل ولا عقل ما جا من الافعال مسندا اليه اشارا الى ذلك والجواب عنه
بقوله واما اسناد خير الى تسمع مع ان تسمع فعل لا يسند اليه ولم يرد
لفظه فى قولهم اى العرب فى المثل المشهور تسمع بالمعيدى خير من ان تراه
قال فى القاموس معدى حى من تنوخ وهو معدى ومنه تسمع بالمعيدى
تصغير المعدى خففت الدال استثقالا للتشديد مع يا التصغير
وتسمع بالمعيدى خير من ان تراه او لان تراه يضرب فيمن شهر وذكر وتزدى
مراته او تاويله امرا سمع به ولا تراه انتهى يعنى يضرب لمن له صيت وذكر بين
الناس ذا ذا راى ازدرت صورته فمؤول اى مصروف عن ظاهره محمول
على حذف ان كما قاله المصنف فى شرح شذوره حسن ذلك ذكرها فيما
بعده اى ان تسمع بها فى رواية المصدر اى سماعك فالاسناد فى الحقيقة

Copyright King Saud University

اليه وهو اسم كما في قوله تعالى وان تعفوا اقرب للتقوى وان تصوموا خير لكم
واجيب ايضا بانه مما نزل فيه الفعل منزلة المصدر وهو مما عكس لانه مدلول
الفعل مع الزمان فجرد لاحد مدلوليه وهو اى الاسم بعد التركيب اى تركيبه
مع عامله ضربان اى نوعان احدهما اى الضربين اسم معرب وهو اى المعرب
الاصل في الاسما متعلق بالاصل والمعنى يتاصل في الاسما ويحتمل تعلقه
بمحذوف اى دخوله او وجوده يعنى دخول اعرابه او وجود اعرابه ويجوز
رجوع الضمير الى الاعراب المفهوم من المعرب بدليل قوله الاتى وانما كان
الاصل فيه الاعراب اى دخوله في الاسما هو الاصل اى الغالب وقال البعض
بمعنى الراجح واعلم ان قولهم الاصل كذا لا يستعمل الا فيما ينفك عما جعل اصلا فيه
كما هنا فان الاسم يكون مبنيا ولذا قال البعض قول ابن الخباز في شرح الالفية
الاصل في الحروف البنا غلط لانها لا تخرج عنه وايضا لا يستعمل في شي هو
بلازم لغيره فقول ابن معطي والاصل في البنا للافعال غلط لانه يقتضي انه
في الحروف فرع ولهذا اى لكونه الاصل قدمه اى المعرب في الذكر على المبني ويسمى
الاسم المعرب متمكنا لتمكنه في باب الاسمية وكذا يسمى امكن اى زايدا في التمكن
يعنى في الاسمية وفي الاعراب ان انصرف اى ان دخله تنوين الصرف ولابدال
الاصل في الاسما الافراد وهى في حالة الافراد غير مستحقة للاعراب بل
مبنية والاصل فيها البنا لانه يقال الواضع لم يضع الاسما الا لتستعمل
في الكلام مركبة فاستعمالها مفردة [illegible] لف لنظر الواضع فيما المفردات
وان كانت اصولا للمركبات عارض لكون استعمالها مفردة عارضا وانما كان
الاصل فيه اى في الاسم الاعراب لاختصاصه بتعاقب اى توارد معان
طارية عليه يعقب بعضها بعضا اى واحدا عقب واحد كالفاعلية
يعقب بعضها بعضا اى واحدا عقب واحد كالفاعلية والمفعولية والاضافة
لا يميزها اى بعضها عن بعض الا الاعراب يعنى ان الاسم الواحد له احدها

في تركيب

في تركيب فيصير فاعلا فاذا زال عنه ذلك يعرض له اخر في تركيب اخر فيصير
مفعولا ولا يتصف بهما معا في تركيب واحد فالتعاقب والطريان في تراكيب لا في
تركيب وعدم الجمع في تركيب لا في تراكيب فلو قال قائل ما احسن زيد بسكون
النون والدال لما علم السامع المعنى المراد فاذا فتح النون ورفع الدال علم
انه ناف واذا ضم النون وخفض الدال علم انه مستفهم واذا فتح النون
ونصب زيدا علم انه متعجب وهذا الالتباس لا يزول الا بالاعراب فلذلك
وجب الاعراب في الاسم وكان فيه اصلا بخلاف الفعل اذ يمكن تمييزها
اى المعاني بالاعراب نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن فانه بالنصب
نهى عن الجمع بينهما وبالجزم نهى عنهما وبالرفع نهى عن الاول واباحة للثاني
ويمكن تمييزها بغيره اى بغير الاعراب المعروف فلم يكن اصلا في الفعل
والمعرب بفتح الرا مشتق من الاشتقاق وهو اخذ شق الشي واخذ الكلمة
من الكلمة اى ماخوذ من الاعراب بمعنى الاظهار وازالة الفساد وهو محل
اظهار المعاني وازالة فساد الالتباس او من اعربت الكلمة اذا اجلت
الاعراب فيها الا باعتبار ان الاعراب يتحقق فيها الان القياس معرب بكسر الرا
وحيث عرفت ان لنا تبيين مشتق منه فينبغي اى يجب صناعة الكلام اولا
عليه اى تقدم بيان الاعراب على غيره اذ معرفة المشتق موقوفة على
معرفة المشتق منه وحيث كان كذلك فالاعراب بكسر الهمزة لغة
اى في اللغة وهى اصوات يعبر بها كل قوم عن اغراضهم والمراد هنا لغة
العرب البيان مصدر بان بمعنى اتضح والتغيير مصدر تغير عن حاله
تحول وغيره جعله غير ما كان وحوله وبدله والتحسين مصدر حسنه جعله
حسنا والحسن بضم الحا المهملة واسكان السين الجمال فهذه ثلاث معان
يطلق الاعراب على كل منها ودليل الاول انه يقال عند العرب اعرب الرجل
عن حاجته اذا ابان اى اوضح عنها وفي الحديث الثيب تعرب عن نفسها

Copyright © King Saud University

ودليل الثاني انه يقال عند العرب ايضا اعربت معدة كتكلمت وبالكسر موضع الطعام
قبل انحداره الى الامعاء وهو لنا بمنزلة الكرش للاظلاف والاخفاف اى كرش البعير
بفتح الباء الموحدة كصغير وقد تكسر الجمل البازل او الجذع وقد تكون للانثى والحمار وكل
ما يحمل وهاتان عن ابن خالويه وانما اضاف المعدة الى البعير لان العرب اكثر اقتنائها
الابل وهي اعرف باحوالها اذا تغيرت ودليل الثالث انه يقال عند العرب
جارية عروب اى حسنا من الحسن وهو الجمال والاعراب اصطلاحا قيل
لفظي ونسب لظاهر كلام سيبويه وللاكثرين واختاره ابو حيان وقواه
الرضي وقيل معنوي وتعريفه على القول بانه لفظي ان يقال اثر ظاهر
اى ملفوظ فيه او مقدر اى مفروض الوجود لا يعني موجود لان السكون و
الحذف غير ملفوظ بهما وان تعلقا بملفوظ فاذا كان المعنى ولو غير موجود كان
اولى لان المتبادر ان الظاهر بمعنى الملفوظ بقرينة قوله يجلبه اى يطلبه
ويقتضيه لا بمعنى يحدثه العامل ومحل وقوعه في اخر الكلمة لم يقل في اخر
المعرب من الاسماء ليشمل المعرب من الاسماء والمعرب من الافعال حقيقة كان
ذلك الاخر كاخر زيد او ما نزل منزلته اى منزلة الاخر كالف اثنا عشر واثنتا عشر
لان عشر كما سيأتي حال محل النون والنون بمنزلة التنوين والخراقية
مجازية وكذا احرف العلة في الاسماء الستة فانها لا اثر في المعرب بالحروف
هو نفس الاخر وقد يقال الواقع بعد اكثر الحروف من الكلمة كانه واقع بعد
الكل لان الاكثر في حكم الكل ومشى عليه المصنف في كتابه الاوضح وفي كتابه
الشذور والاعراب على القول بانه معنوي هو تغيير بمعنى تغير من
اطلاق المصدر وارادة الحاصل باى تغير هيئة احد اواخر الكلم والمراد جنس
الكلمات ذاتا او صفة والتغيير بصيغة الجمع للاشعار بتعدد انواع
الكلمات وتنوع التغيير او ما اى الذي نزل منزلتها اى منزلة اواخرها كاخر
الجزء الاول من المركب الاضافي كعبد الله وامرأة بمنزلة لان اخر الجزء الاول

منزل

١٧

منزل منزلة الاخر وان كان وسطا وانما تغيرت تلك الاواخر لاختلاف
العوامل اى تغيرها يعني لكون احدهما يخلف الاخر فيدخل بعده قيل والمراد
وجود العوامل وان لم تختلف لوجود الملازمة بينهما اذ اختلاف العوامل
يستلزم وجودها فكان من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم وانما قال
لاختلاف العوامل ولم يقل لوجود العوامل للمشاكلة قوله تغيير وصيغة
المشاكلة من محسنات الكلام والعوامل جمع عامل وهو ما به يتقوم
المعنى المقتضي للاعراب كجاء زيد فانه به تحصلت الفاعلية المقتضية للاعراب
وضرب في ضربت زيدا فان به تحصلت المفعولية المقتضية للاعراب والباء
في مررت بزيد فان بها تحصلت اضافة الفعل المقتضية للاعراب واعترض
بانه غير مانع لصدقه ايضا بغيره كالاسناد وذات الفاعل والمركب من
الثلاثة او اثنين منها واجيب بان الباء للسببية والمراد السبب في عرفهم
ولا يطلق فيه سبب حصول المعاني على ما ذكر والمراد بالعوامل الجنس الصادق
بالواحد وبالاكثر فدخل التغير الاول بسبب التركيب لا واحد مع عامل قبل
اختلاف العوامل الداخلة عليها خرج عامل المبتدا والخبر والمضارع المرفوع
اما للحوق بالاخر او الاول اذ لا يتصور في الامور المعنوية لفظا اى ملفوظا
اثره او ما يدل عليه يعني يظهر اثره في اللفظ والا فالتغيير نفسه لا يكون
ملفوظا او تقديرا اى مقدرا اثره وهذا تفصيل لتغيير الاواخر وما نزل منزلتها
او تفصيل لاختلاف العوامل اى سواء كانت العوامل ملفوظة او مقدرة
ومشى عليه اى على الاعراب المعنوي كثير من المتأخرين وهو اى
القول بان الاعراب معنوي ظاهر تعريفه للمعرب حيث عرفه بقوله
وهو ما يجوز ان تكون ما موصولة اى الذي او موصوفة اى شيء يتغير
صيغة اخره او يرد عليه ان هذا لا يشمل الاعراب بالحروف فالاولى
ان يعبر بما يشمل الاعراب بالحروف بان يقول ما تغير اى تبدل

Copyright © King Saud University

اخره ذاتا بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه او صفة
ما تتبدل لصفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعراب بالحركة فيصير
مثلا واوا بعد ان كان الفا او مضموما بعد ان كان منصوبا ويجوز ان
يراد بالهيئة الصورة فيشمل الاعرابين لفظا اى تغيرا ملفوظا به او تتغير
تقديرا يعني تغيرا مقدرا بسبب جنس العوامل المختلفة في العمل المقتضية
رفعا كجا وهي او نصبا كرايت وجرا كمن والى وعن وعلى الداخلة عليه لفظا او تقديرا
اى في اللفظ او في التقدير وذلك اى مثاله كزيد وموسى من قولك جا زيد وموسى
ورايت زيدا وموسى ومررت بزيد وموسى لا سطلقا فدخل في المعرب ما تغير
اخره باعتبار اول تغيراته لانه تغير بسبب جنس العوامل فقوله ما يتغير كالجنس
للمعرب فدخل فيه التغير الكاين في الاوايل والاواسط كتلمس وافلس وخرج
بقوله اخره تغير الاوايل ونشر الاواسط جمع الاوسط قال في القاموس ووسط
الشي محركة ما بين طرفيه كاوسطه فاذا سكنت كان ظرفا او هما فيما هو مصمت
كالحلقة فاذا كانت اجزاوه متباينة فبالاسكان فقط او كل موضع يصلح فيه بين
فهو بالتسكين والا فبالتحريك انتهى والمراد بالاخر ما كان اخرا حقيقة كدال
زيد او كان اخرا مجازا اى حكما كدال يد وميم دم وقولنا لفظا او تقديرا اشارة
الى ان المعرب نوعان معرب لفظي اى ملفوظ وهو اى المعرب اللفظي ما يظهر فيه
اى على لفظه الاعراب لعدم المانع من ظهوره عليه كزيد ونحوه كعمرو وبكر
ومعرب تقديري اى مقدر وهو اى التقديري ما يقدر فيه ذلك الاعراب
ولا يظهر لمانع من ظهوره سوا كان ذلك المانع هو التعذر الذاتي في ذلك الحرف كالفتى
او لغيره كخادمي وغلامي والغلام هو الطار ان زيد من حين ولد الى حين يشيب
فانه يقدر فيه الاعراب في الاحوال الثلاثة لاشتغال المحل بحركة المناسبة ومنه
اى من المعرب التقديري نحو القاضي اى القاضي ونحوه كالقاضي والداني رفعا
وجرا اى في حالة الرفع والجر كجا القاضي ومررت بالقاضي فتقدر فيه الاعراب

في

في الحالين للاستثقال اما في حالة النصب فالنصب ظاهر فيه للخفة ومن
المعرب التقديري ايضا جمع المذكر السالم من التغيير المضاف الى ياء
المتكلم رفعا اى في حالة الرفع فقط كمن بمعنى حسب فانها تقدر فيه
الواو كمسلمي من قولك جا مسلمي اصله مسلمون لي فلما اضيف الى يا
المتكلم صار مسلموي بسكون الواو وفتح اليا واجتمع فيه الواو واليا
وسبقت احداهما وهو الواو بالسكون فقلبت الواو يا وادغمت اليا
في اليا وقلبت الضمة كسرة لمناسبة اليا وقدرت الواو دون الضمة
لان جمع المذكر السالم معرب بالحروف على المشهور وكذا من الاعراب
التقديري الاسما الستة وجمع المذكر السالم مطلقا الاطلاق راجع
للاسما الستة وجمع المذكر السالم اى رفعا ونصبا وجرا والمثنى رفعا
اى في حالة الرفع فقط اذا اضيف كل مما ذكر اى من الاسما الخمسة وجمع
المذكر السالم مطلقا ومن المثنى رفعا الى كلمة اولها حرف ساكن فيقدر
في الاسما الستة الواو والالف واليا ويقدر في الجمع الواو واليا ويقدر
في التثنية الالف مثال الرفع في الاسما الستة جا ابو الحسن ومثال النصب
رايت ابا الحسن والجر مررت بابي الحسن مثال جمع المذكر السالم جا مسلمو
القوم ورايت مسلمي القوم ومررت بمسلمي مثال المثنى في حالة الرفع
جا مسلما القوم واما حالة النصب والجر فيمكن التخلص من التقا الساكنين
بالكسر فلا تحذف العلامة لعدم ما يدل عليها نبه على ذلك السيد في حاشيته
ونبه عليه غيره ايضا والحاشية جانب الثوب وغيره وسمي تفسير بعض
الكتاب حاشية لكونها اخذت جانبا منه وخرج بقوله اى المصنف في المتن
بسبب العوامل ما تغير اخره لا بسبب ذلك اى المذكور من العوامل
المختلفة بل تغير بسبب غيرها اى العوامل وذلك السبب كالاتباع
نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعا للام ومثل النقل نحو من ابن بنقل حركة الهمزة

Copyright © King Saud University

الى النون قبلها ومثل الحكاية نحو قولك من زيدا لمن قال رايت زيدا ومثل
التخلص من التقاء الساكنين نحو لم يكن الذين كفروا وقوله اى المصنف فى المتن
الداخلة عليه اشارة الى ان اخر المعرب لا يتغير لا لاجل العوامل الا اذا
كان العامل مسلطا قال فى القاموس التسلط التغليب واطلاق القهر والقدرة
عليه اى على المعرب سواء تقدم العامل عليه كضرب زيدا ام تاخر العامل عنه
كزيدا ضربت ولا فرق فى ذلك اعنى التغير بسبب العامل بين ان يكون
العامل ملفوظا به كما مر فى الامثلة او يكون مقدرا اى غير ملفوظ به كما فى نحو
قولك بكم درهما اشتريت فان درهم مجرور بعامل مقدر وهو حرف من اذ
التقدير بكم من درهم اشتريت ولا يجوز ان تجر درهم بالاضافة لان كم
الاستفهامية لا يضاف لها ولهذا اى لعدم الفرق قلنا قولا ثانيا بعد قولنا
الداخلة عليه لفظا او تقديرا فلا تكرار لان قوله الاول لفظا او تقديرا باعتبار
الاعراب وهذا باعتبار العامل فالعوامل جمع عامل واعترض بان فاعلا
الوصفي لا يجمع على فواعل اذا كان لمذكر عاقل واجيب تارة بانه صار اسما
واخرى بانه جمع عاملة لان العامل قلما يكون غير كلمة وقيل الاعتراض لا يتوجه
من اصله لان فاعلا الوصفي لا يجمع على فواعل اذا كان لمذكر عاقل ونقل عن
سيبويه انه نص على اطراد طوالع فى نجم طالع وعرف بانه هو ما اى شئ اثر اى
اوجد فى اخر الكلمة اثرا وهو بقية الشئ والمراد هنا ما له تعلق بالمعنى التركيبي
سواء كان حركة او حرفا او سكونا او حذفا فخرج مثل التقاء الساكنين المؤثر
للحركة نحو من ابنك ومن الرجل وان كان شيئا اثر فى اخر الكلمة اثرا الذى هو الكسرة
فى الاول والفتحة فى الثانى لكن هذا الاثر لا تعلق له بالمعنى الحاصل من تركيب
الحرف مع مجروره وانما هو امر يرجع لمجرد اللفظ ودخل ما كان من العوامل زايدا
وما كان غير زايد اما الثانى فكالفعل لانه شئ اثر فى اخر زيد حركة الرفع ولها
تعلق بالمعنى الحادث بالتركيب من حيث كونها علامة على فاعلية زيد واما الاول

فكمن

فكمن الزايدة فى قولك ما قام من رجل فانها اثرت كسرة رجل ولها تعلق بالمعنى
التركيبي من حيث انها علامة على ان مدخولها محل لما دل عليه الحرف من خصوصية
الاستغراق وكذا الباقى نحو ما زيد بقائم فانها زايدة للتاكيد الحادث بالتركيب
وقد بين ما يكون منه العامل بقوله من اسم نحو زيد ضارب عمروا او فعل
نحو جاء زيد او حرف نحو مررت بزيد والاصل اى الغالب والراجح فيه اى فى العامل
ان يكون من الفعل لان العامل انما يعمل لافتقاره الى غيره والفعل اشد افتقارا
لانه حدث يقتضى صاحبا ومحلا وزمانا وعلة فيكون افتقاره من جهة
الاحداث ومن جهة التحقيق ثم من الحرف لافتقاره افتقارا دون افتقار
الفعل لان الفعل مفتقر من جهة الاحداث والتحقق والحرف ليس بمفتقر
من جهة الاحداث وقال السهيلى اصل الحروف ان يكون عاملة لانها
ليست لها معان فى انفسها وانما معانيها فى غيرها وانما وجب ان يعمل الحرف
فى كل ما دل على معنى فيه لانه اقتضاه معنى فيقتضيه عملا لان الالفاظ
تابعة للمعانى فلما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى وجب ان يتشبث
به لفظا وذلك هو العمل ثم من الاسم لافتقاره من جهة التحقق فقط قال
السهيلى واما الذى معناه فى نفسه وهو الاسم فاصله ان لا يعمل ولكن يعمل
منه ما شابه الفعل كاسم الفاعل والمصدر او ما شابه الحرف وهو المضاف اذا
قلنا انه هو العامل ومعنى الاصالة ان يعمل بنفسه لا بغيره ولا يوثر العامل
اثرين فى محل واحد لفظا او محلا ولا يجتمع عاملان لفظيان يختلفان
على معمول واحد من جهة واحدة بخلاف ما اذا كان العاملان متماثلين
نحو جاء زيد وعمرو الشاعران لان تماثلهما فنزلتهما منزلة العامل الواحد
ولا يمتنع ان يكون اى يوجد له معمولان اى يكون العامل الواحد عاملا
فى معمولات والاصل تخالفه اى العامل مع المعمول فى النوع اى يكون نوع العامل
غير نوع المعمول بان يكون العامل فعلا او حرفا والمعمول اسما فان كانا اى

العامل والمعمول من نوع واحد بان كانا اسمين فلمشابهة العامل لما لا
يكون من نوع المعمول اى انما عمل لذلك كعمل اسم الفاعل ولتضمنه من غير المعمول
كعمل المضاف فى المضاف اليه فانه يتضمن الحرف والصحيح فى الاعراب انه زايد
على ماهية اى بنية الكلمة وجزم به ابو حيان وذكر ابن مالك انه جزء منها و
بعضها او وهاه ابو حيان وذكر ابن مالك قال البعض والظاهر ان محل الخلاف
فى الاعراب بالحركات اما بالحروف فليس زايدا والصحيح ايضا ان الاعراب
مقارن للوضع اى وضع الكلام لا سابق عليه بمعنى ان العرب نطقت به معربا
فاول تبديل السنتها لان واضع اللغة حكيم يعلم ان الكلام عند التركيب لا بد
ان يعرض فيه لبس فحكمته تقتضى ان تضع الاعراب مقارنا لوضع الكلام
وهل الاعراب على الحرف الاخير او قبله او بعده خلاف والمعتمد الاول و
الضرب الثانى من ضربى الاسم مبنى ويسمى لعدم اعرابه غير متمكن
فى الاسمية وهو اى المبنى ما كان اى وجد متلبسا بخلافه اى بمخالفة المعرب
فى معناه المذكور وهو ما فسره بقوله اى ما لم يتغير اخره بسبب اختلاف
العوامل الداخلة عليه فدخل ما لم يتغير اخره اصلا كمن فى جاء من قام ورأيت
من قام ومررت بمن قام وكساير الاسما قبل التركيب وما يتغير لا بسبب العوامل
الداخلة عليه كحيث فى جلست حيث جلس زيد بفتحه بعد ضمه مثلا والمراد
بمخالفته لها يتنافيان ولا يجتمعان كما يفهم من قوله ضربان لان تنافى الاقسام
وعدم اجتماعها هو الاصل فى التقسيم ومن قوله الاتى فى لزوم الكسر فى لزوم
الفتح فى لزوم الضم فى لزوم السكون لانه ظاهر فى ان المبنى لازم طريقة واحدة
فلذا استغنى عن التعبير بقوله وهو بضده بدل قوله وهو بخلافه فانه
كان الاولى التعبير بضده اذ الضدان لا يجتمعان قيل والاولى من التعبير
بضده التعبير بنقيضه اذ النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان والاسم
لا يرتفع عنه الاعراب والبنا معا والضدان قد يرتفعان فيوهم التعبير

بالضد

التعبير بالضد ارتفاع البنا والاعراب عن الاسم وليس كذلك وقد يقال
ان التعبير بالضد او الخلاف اولى من التعبير بالنقيض جريا على القول
بان الاسما ثلاثة اقسام والحاصل ان الخلاف اعم من النقيض
والضد لما علمت فيصح اجرا كلام المصنف على ما يوافق الصواب وهو اى
المبنى مشتق اى ماخوذ من البنا مصدر بناه بنا وبنيا وبنيانا وبنية
وبناية وهو اى البنا لغة اى فى اللغة نقيض الهدم وعرف فى اللغة
بانه وضع شى على شى حاله كونه على صفة يراد بها الثبوت مصدر
ثبت ثبوتا وثباتا بقى اى يقصد بها البقا والبنا اصطلاحا اى فى الا صطلاح
بنا على القول بانه لفظى منسوب الى اللفظ اى ملفوظ به ما اى شى
جاء اتى به لا لبيان مقتضى العامل خرج الاعراب ومن لبيان الجنس
وشبه بسكون الموحدة مع كسر الشين المعجمة وفتحها بمعنى الشبيه
اى شبيه الاعراب اى الامر المشابه له من حركة بيان للشبه اى حالة كونه
حركة ضما او فتحا او كسرا او من حرف او من سكون او من حذف وليس
هو اعنى ما جى به مما ذكر حكاية بمعنى محكيا من حكوت الحديث احكوه كحكيته
احكيه وحكيت فلانا وحاكيته شابهته وفعلت فعله او قوله سوا
بسوا وعنه الكلام حكاية نقلته ولا نقلا اى منقولا ولا تخلصا من
سكونين والبنا فى الاصطلاح على القول بانه معنوى لزوم اخر الكلمة
حاله واحده حالة كون ذلك اللزوم لغير عامل قبل ولا حاجة لقولهم
ولا اعتلال لان المعرب المعتل لم يلزم حالة واحدة لتغير اخره تقديرا
كما تقدم بيانه وقد بين المراد بلزوم اخر الكلمة حالة واحدة لغير ما ذكر
عدم تغيير الكلمة بسبب ما يدخل عليه من العوامل وعليه اى القول
المصنف فى الشذور حيث قال فكانني قلت والبنا لزوم اخر الكلمة حالة
واحدة وايضا ظاهر عبارة المتن تقتضيه حيث عبر فى حد المعرب

Copyright © King Saud University

لقوله وهو ما تتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه والمشي بخلافه واعلم
ان بنا الاسم ليس مطلقا وانما يبنى الاسم اذا اشبه الحرف شبها قويا
يدنيه اي يقربه الاسم منه اي من الحرف في الوضع متعلق باشبه وهذا
هو الشبه اللفظي والمراد الوضع الاصلي واصل وضع الحرف على حرف او
حرفين واصل وضع الاسم على ثلاثة وقسم الشيخ الوضعي على المعنوي
ليترقى الذهن من الحسي الى المعنوي وضابطه المنطبق على جزئياته هو ان
يكون الاسم موضوعا على حرف واحد كالتا من قمت فانها في حال الكسر
شبيهة ببا الجر وفي حال الفتح شبيهة بنحو واو العطف وفي حال الضم شبيهة
بنحو مُ الله في القسم في لغة من ضم الميم اذا لم تكن محذوفة من ايمن ذكره في
شرح الشذور وفي الحروف المبنية او على حرفين فقط سواكان ثانيهما حرف
لين كنا من قمنا فانها شبيهة بنحو قد وبل وما ولا وقال الشاطبي نا من
حيث نا موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين وضعا وليا كما ولا فان شيا
من الاسما على هذا الوضع غير موجود بخلاف ما هو كل حرفين وليس ثانيهما حرف
لين فليس من وضع الحرف المختص به نحو كم ومن وخرج نحو اخ واب فلا يرد فانه
معرب لكونه في الاصل موضوعين على ثلاثة احرف فان اصلهما ابو واخو بدليل
الالتزام تثنيتهما على ابوين واخوين واعلا بالحذف للتخفيف وفي المعنى وهذا
هو الشبه المعنوي وضابطه المنطبق على جزئياته ان لا يتضمن الاسم معنى من
معاني الحروف اعني من المعاني التي تودى بالحروف وسوا وضع لذلك المعنى حرف
ام لا فالاول كمتى فانها تستعمل شرطا نحو متى تقم اقم فهي شبيهة في تادية
المعنى وهو تعليق الجواب على الشرط بهمزة الاستفهام في طلب التصور والثاني
نحو هنا فانها متضمنة لمعنى هو الاشارة وهذا المعنى لم تضع العرب له حرفا
يدل عليه ولكنه من المعاني التي حقها ان تودى بالحروف لانه معنى الاشارة كالخطاب
الموضوع له الكاف المسماة بكاف الخطاب ومثل التثنية الموضوع لها الها المسماة

بها

بها التثنية بالضمير فهنا لتضمنها معنى الاشارة مستحقة للبنا لتضمنها لفظا
معنى الحرف الذي كان يستحق الوضع ليؤدى به الاشارة او في الاستعمال و
يقال له الشبه الاستعمالي وهو ان يستعمل الاسم استعمال الحروف وضابطه
المنطبق على جزئياته هو ان يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف الدالة على المعاني
كان ينوب الاسم عن الفعل في معناه وفي عمله ولا يدخل عليه عامل من العوامل
فيؤثر فيه لفظا او محلا او كان يفتقر افتقارا متاصلا الى جملة اسمية او فعلية
فالاول كهيهات وصه واوه من اسما الافعال فان هيهات نائبة عن بعد
بضم العين وصه عن اسكت واوه عن اتوجع ولا يصح ان يدخل عليها شي من العوامل
اللفظية والمعنوية فتتاثر به على القول الصحيح من انها لا محل لها من الاعراب
فاشبهت من الحروف ليت ولعل مثلا الا ترى انهما نائبان عن الفعل
فليت نائبة عن اتمنى ولعل نائبة عن اترجى ولا يدخل عليهما عامل اصلا
فضلا عن ان تتاثر به والثاني اي الذي يفتقر افتقارا متاصلا الى جملة
كاذا واذ من ظروف الزمان وحيث خاصة من ظروف المكان الا
ترى انك تقول جيتك اذ فلا يتم معناها حتى تقول جا زيد ونحوه
من الجمل وخرج بمتاصلا الافتقار العارض في بعض التراكيب ويزول في
بعضها الا ترى انك تقول صمت يوما اذا اخبرت عن الترك وسرت يوما
اذا اخبرت عن الايجاد فلا يحتاج الى تمام معنى يوم الى شي واحترز بذكر
الجملة من نحو سبحان من اسما المصادر وعند من الظروف فانهما مفتقران
بالاضافة لكن الى مفرد تقول سبحان الله وجلست عند زيد فلذلك اعربا
على المصدرية والظرفية والناصب لسبحان فعل محذوف تقديره اسبح
والناصب لعند جلست فلو عارض شبه الحرف الكائن في الاسم ما اي شي
يقتضي الاعراب اعرب الاسم لم يكن الشبه مقربا للاسم من الحرف كاي فانها
وان اشبهت الحرف لفظا ووضعا لم يكن شبهها قويا لان الاغلب من احوالها

Copyright King Saud University

الاضافة وهي من خواص الاسماء لذلك بعدت عن الحرف فقد فقد الشرط
واستصحب الاعراب لانه اى الاعراب يعنى دخوله او وجوده الاصل في الاسم
فاعرب مع ظرفا في نحو كنت معه زيد وحالا في نحو جا معا استصحابا للاصل
وقيل ان مع محذوفة اللام وهي الالف المنقلبة عن يا والاعراب مقدر
فيها ان افردت وظاهر على ما قبلها ان اضيفت هذا حكم الاسم المشبه
الحرف ولما كان القايلات يقول لم كان اعطا الاسم هنا حكم الحرف اولى من
العكس مع ان الاسم لما شابه الحرف فقد شابه الحرف ايضا اجاب الشيخ
بقوله وانما لم يعرب الحرف عند مشابهته للاسم كما بنى الاسم لمشابهته
للحرف لعدم المقتضى لاعرابه اى الحرف اذ لا يعتوره يقال اعتوروا الشى
وتعاوروه وتعوروه اخذه جماعة واحدا بعد واحد على سبيل المناوبة
والبدلية لا على سبيل الاجتماع اى لا تاخذه المعانى التركيبية المختلفة
كالفاعلية والمفعولية والاضافة في الاسم فلا يرد ان لبعض الحروف معان
افرادية كالبا تكون للالصاق والاستعانة والسببية ونحو ذلك حتى يعرب
لبيان ما اريد منها اى من المعانى التركيبية وحاصل الجواب ان الحرف لم يعط
حكم الاسم لانه لم يشبهه في علة الحكم الذى هو الاعراب والاسم لم يبن لمطلق
المشابهة بل المشابهة له فيما هو من خواصه ولا يتحقق في الاسم الا بطريق
التطفل عليه فلو اعرب الحرف لكان اعرابه ضايعا تنبيه ولوضعه
الايقاظ وازالة الغفلة واصطلاحا عنوان البحث الاتى بحيث
يعلم من الكلام السابق اجمالا وقد يطلق على ما لا يعلم اجمالا ولا تفصيلا
اختلف في الاسما قبل التركيب مع عامل هل هي معربة او مبنية فقيل مبنية
لوجود الشبه الاهمالى فيها لانها قبل التركيب لا عاملة ولا معمولة فهي شبيهة
بالحرف في ذلك واختاره اى هذا القول الامام ابن مالك ومشى عليه ابن الحاجب
وضابط الشبه الاهمالى هو ان يشبه الاسم الحرف المهمل كهل وبل في كونه غير

عامل

عامل ولا معمول كاسما الاصوات والاعداد المسرودة قبل التركيب وادخله
ابن مالك في بعض كتبه في الشبه المعنوى وقيل معربة حكما بمعنى قابلة للاعراب
بنا على ان عدم التركيب ليس سببا والشبه المذكور ممنوع لانها تتاثر بالعوامل
اذا دخلت عليها وقيل موقوفة لا معربة لعدم وجود مقتضى الاعراب ولا مبنية
لعدم وجود سبب البنا ولسكون اخرها وصلا بعد ساكن نحو قاف وليس في المبنيات
ما يكون كذلك قال البعض ولو قال لعدم موجب كل منهما لكان اخصر
وهذا القول قول ابن عصفور وهو المثبت للواسطة بين المعرب والمبنى
واعلم ان المبنى صادق على اربعة اقسام ولو اسقط لفظ على لكان اخصر
واظهر والقسم الاول مبنى على الكسر والثانى مبنى على الفتح والثالث مبنى
على الضم والرابع مبنى على السكون وقد اخر المبنى على السكون وقدم
ما كان مبنيا على الحركات جريا اى لاجل الجرى بمعنى المشى على العادة اى
الجارية بين النحاة في تقديمها اى الحركات والعادة تكرار الامر دايما او غالبا
على نهج واحد وعلل بعضهم التقديم المذكور بشرف الحركة لكونها وجودية
ويتوقف فهم السكون عليها فانه عدم الحركة والمضاف من حيث هو
مضاف يتوقف فهمه على فهم المضاف اليه وان كان الانسب تقديم
المبنى على السكون لاصالته في البنا واما التقديم والتاخير الواقع بين
المبنيات على الحركات فقد خص المبنى على الكسر بالتقديم على اخويه لانه اى
الكسر الاصل في تحريك البنا والية اى المبنى على الكسر اشار بالمثال في قوله هولا
اى هولا ومثله ثم علق بمعنا الكاف لبيان وجه الشبه قوله في لزوم الكسر
لاخره في الاحوال الثلاثة بغير تنوين في الاشهر فلا بنا في انه جا ضمه كما جا
تنوينه مع الكسر ايضا ويحتمل ان من ضم يكسر ايضا وهي اى هولا من اسما
الاشارة هذه الاضافة بيانية اى معنى هو الاشارة واصلها بلا هاء بعد الالف
اذ هي علم مركبة من ه والف ثم تكروا دخل عليه ال وتارة يضاف الى التثنية

Copyright © King Saud University

فيقال هاالتثنية ليتضح المراد منه فيها للمثنية وكلها اى اسما
الاشارة مبنية الا ذين وتين على قول من قال باعرابهما اعراب المثنى
واما على قول ابن الحاجب بانهما مبنيان فلا استثنا وانما بنيت اسما
الاشارة لتضمنها معنى الاشارة ضمن الكتاب طيه وتضمنه اشتمل عليه
والتضمن اصطلاحا استعمال الكلمة فى معناها الاصلى مزيدا عليه معنى اخر
واضافة معنى الى الاشارة للبيان اى معنى هو الاشارة فانه اى معنى
الاشارة من معانى الحروف كالاستفهام وان لم يوضع له حرف وكان حقه ان
يوضع له حرف تودى به الاشارة لان عادتهم جارية فى الاغلب فى كل معنى يدخل
الكلام او الكلمة بعد ثبوتها ان يوضع له حرف يدل عليه وذلك كما وضع للتمنى
حرف يودى به وهو ليت وكذا الترجى وضع له حرف يدل عليه وهو لعل
وكالاستفهام فى نحو اضرب زيد وهل زيد ضارب والنفى فى نحو ما ضرب عمرو
والابتداء والانتهاء والتثنية والتشبيه او يوضع له ما يجرى مجرى الحرف
فى الاحتياج الى غيره كالاعراب الدال على المعانى المختلفة وكبنا النسبة
وكتغير البنية وحده كفرقة وغرف وكسرة وكسر او مع زيادة حرف كما فى التصغير
وبعض جموع التكسير وانما كان تضمن الاسم معنى الحرف موجبا للبنا فى الاسم
لانه اى طريق الاسم وما ينبغى له ان يكون عليه ان يدل على معنى فى نفسه فقط
اى فحسب يعنى ولا يدل على معنى فى غيره فاذا وجد اى التضمن فى الاسم مع ذلك
اى مع ما ذكر من الدلالة على معنى فى نفسه قد دل الاسم ايضا على معنى فى غيره
لوجود التضمن فيه كان مشبها الحرف فى ذلك اى ما ذكر من الدلالة على معنى فى
غيره اذ الدلالة على معنى فى الغير انما هى من شان اى عادة الحروف وانما
بنى على حركة ليلا يلتقى ساكنان وبنى على الكسر للتخلص من التقا الساكنين
بالحركة الاصلية وهى الكسر فى ذلك التخلص وقد اشار الشيخ بقوله بالحركة الاصلية
الى الجواب عما عسى ان يقال اى قوله بنى على الكسر للتخلص يتنافيه قولهم

حيث وجد فيه الدلالة
على معنى فى اللغة

في تعريف

فى تعريف البنا ولا تخلصا من ساكنين وحاصل الجواب ان يقال لا منافاة
بينهما لان ما احترز واعنه بقولهم ولا تخلصا ما يكون للتخلص من ساكنين
بالفعل وما هنا ما يكون للتخلص من ساكنين باعتبار الاصل فاعلم وانى الحم
بكاف التشبيه مع اتيانه بحرف العطف فى قوله اى بقوله وكذلك اى
مثل هولا فى لزوم الكسر حذام بالحا المهملة والذال المعجمة اسم امراة وامس
حالة كونهما فى اى من جملة لغة اهل الحجاز وهى مكة والمدينة والطايف
ومخالفيها كانها حجزت بين نجد وتهامة او بين نجد والسراة وغير ذلك
للاشارة علة للاتيان بحرف العطف مع كاف التشبيه اى لاجل الاشارة
الى ان المبنى على الكسر نوعان نوع متفق على بنايه كهولا وقد مر اى مضى
الكلام عليه انفا ونوع مختلف فيه كحذام وامس وفصل هذا النوع عما
قبله شاهد باختصاص الخلاف فيه فاما حذام ونحوه مما هو كاين على
وزن فعال بيان لنحو حذام بفتح اوله اى وفعل فعال احتراز مما كان على
وزن فعال بكسر اوله ككتاب حالة كونه علما خرج نحو سلام وكلام غير
علم مونثة خرج ما لو كان علما لمذكر فانه لم يبن بل يكون معربا ممنوعا من الصرف
للعلمية والنقل عن مونث لغيره تشبيها له بنحو نزال فى التعريف وفى التانيث
وفى الزنة مصدر وزنه ووازنه عادله وقابله وفى العدل ووجه الشبه
ان كلا من المشبه والمشبه به مشتمل على الاربعة المذكورة ووجه العدل فى المشبه به
انه معدول عن مصدر مونث معرفة وهو النزلة ووجه علمية نزال المونث انه علم
على صيغة انزل وبنا ما ذكر لشبهه بما ذكر لا ينافى تعريفهم الاسم المبنى بما اشبه
الحرف لان الشبه بالحرف صادق بالواسطة كما هنا وبدونها ولان التعريف انما يكون
للمتفق عليه غالبا ونحو نزال ما جا من الاعلام المونثة على وزن فعال سوا كان
اخره را او غيرها كوبار بالبا الموحدة والرا المهملة اسم لقبيلة وفى القاموس وبار
كقطام وقد يصرف ارض بين اليمن ورمال يبرين سميت بوبار بن ارم لما اهلك الله

Copyright King Saud University

اهلها عادا وورث محلتهم الجن فلا يبين لها احد منا وهي الارض المذكورة في قوله
تعالى امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون وكتاب بحرة حامضة بتبالة
وهو واد في اليمن ومثل ظفار بالظاء المعجمة والفاء اسم لبلدة وفي القاموس
وكقطام واد باليمن قرب صنعاء واخر بها قرب مرباط وحصن بما في صنعاء واخر
شاميها وسكاب اسم للفرس وفي القاموس سكاب كسحاب فرس الاجدع بن مالك
وسجاح بالجيم بعد السين المهملة بمهملة في اخره اسم للكهانة التي ادعت النبوة
وفي القاموس سجاح كقطام امراة تنبات فاهل الحجاز يبنونه على الكسر
مطلقا اي غير مقيد بحالة بل في جميع الاحوال رفعا ونصبا وجرا لم قيل بني على الكسر
تشبيها له بفعال الدال على الامر قال الشاعر

اذا قالت حذام فصدقوها • فان القول ما قالت حذام

وهذا البيت من الابيات الجارية مجرى الامثال رواه الفرا في معاني القران
ومعنى فصدقوها اي انصتوا اليها والشاهد فيه حذام مكسورة في الموضعين
مع انها فاعل وهي معدولة عن حاذمة واصله من الحذم وهو القطع واكثر بني
تميم توافقهم اي توافق اهل الحجاز في كل ما اخره را من الاعلام المونثة فتبنيه
على الكسر مطلقا اي في الاحوال الثلاثة الرفع والنصب والجر حرصا منهم على الامالة
ويعرب اي اكثر بني تميم غيره اي غير ما اخره را اعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل
وانما اعتبر العدل في هذا الباب حملا على ذوات الراء لا الاعلام المونثة مثل
حضار فانها مبنية وليس فيها الا السببان العلمية والتانيث والسببان
لا يوجبان البنا فاعتبر فيها العدل ليحصل سبب البنا ولما اعتبر فيها العدل لذلك
اعتبر فيما عداها مما جعلوه معربا غير منصرف بناء حملا له على نظيره مع عدم الاحتياج
لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه للحمل
على نظايره لا لتحصيل سبب وغير الاكثر منهم اي من بني تميم ذهب الى الاعراب
مطلقا اي في الاحوال الثلاثة اعراب ما لا ينصرف وذلك للعلمية والعدل [illegible]

عند

عند سيبويه والعلمية والتانيث المعنوي عند المبرد ولا يعتبر العدل
قيل وهو اي ما ذهب اليه المبرد اولى لان العدل لا يعدل اليه الا اذا لم يوجد
سبب غيره وقد امكن هنا اعتبار التانيث فلا وجه للتكلف يقال
تكلف ذا حمل ما لا يطيقه الا تكلفا وكلف كفرح والتكليف الامر بما يشق
والتكلف فعل ما يشق والمتكلف لعريض لما لا يعنيه اي لا حاجة لتحمل
المشقة في العدول الى غير اي غير التانيث الممكن وقد جمع الاعشى بين
اللغتين التميميتين في قوله • ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار
الشاهد في وبار حيث جمع فيه بين اللغتين فبنا وبار الاول على الكسر واعرب
وبار الثاني اعراب ما لا ينصرف لان قوافي القصيدة قبله مرفوعة فهو
مرفوع على انه فاعل هلكت ويحتمل ان يكون فعلا ماضيا مسندا للجماعة
كما نص عليه في شرح الشذور وعلى هذا فلا حجة في البيت على اللغتين واما
امس فاهل الحجاز يبنونه على الكسر اي في الاحوال الثلاثة فيقولون
ذهب امس بما فيه واعتكفت امس وعجبت من امس وذلك بشروط خمسة
الاول اذا اريد به يوم معين من الايام الماضية كان يراد به الاول الذي يليه
اول الشهر الماضي او اليوم الذي يليه يومك والشرط الثاني اذا لم يضف و
الشرط الثالث اذا لم تعرف بال والشرط الرابع اذا لم يكسر اي لم يجمع جمع تكسير
والشرط الخامس اذا لم يصغر والمصنف استغنى عن التصريح بهذه الشروط بنطقه
بامس مستوفيا لها واما علة بنائه عندهم اي عند اهل الحجاز فهي تضمنه معنى
لام التعريف وذلك لان كل يوم متقدم على يومك فهو امسه وكان الاصل نكرة
ثم لما اريد به امس يوم التكلم دخله لام التعريف العهدي كما هو عادة كل اسم قصد
به واحد مما سمي به ثم حذف اللام وقدرت لتبادر فهم من سمع امس مطلقا
من الاضافة الى امس يوم التكلم فصار معرفة وقيل بني لشبهه بالحرف لان امس
لا يعقل معناه الا بالاضافة الى اليوم الذي بعده فكان معناه لا يتم الا بغيره

Copyright © King Saud University

كالحرف ورد بانه يلزم عليه بنا غد وهو معرب اتفاقا وقيل لتضمنه
معنى حرف الاشارة لان قولك لقيته امس في معنى قولك لقيته
ذلك اليوم واما علة كونه بني على حركة فهي ليعلم ان له اصلا في الاعراب
وانما كانت الحركة التي بني عليها كسرة لانها الاصل في التخلص من التقا
الساكنين كما مر في هولا هكذا قال اهل الحجاز واما بنوا تميم فمنهم
من اعربه اعراب ما لا ينصرف مطلقا يعني رفعا ونصبا وجرا للعلمية
اي لانه علم على يوم بعينه والعدل لانه عندهم معدول عن الامس
يعني ان امس اسم جنس اريد به معين ولا بد ان يكون مع الاضافة
او الالف واللام وقد انتفى الاول فتعين ان يكون معدولا عن
الثاني يعني عن ذي اللام دون المضاف اليه لان التعريف يحصل
باللام فهو اخص من التعريف الاضافي فامس عند من بناه وارد على
صنعته الاصلية ومعناها وهو التنكير مزيدا عليه معنى حرف
التعريف وعند من اعربه مغير عن الامس من غير تغيير معناه واكثرهم
اي اكثر بني تميم يخص ذلك اي اعرابه اعراب ما لا ينصرف بحالة الرفع
وعليه قول الشاعر •
• اعتصم بالرجا ان عن ياس • وتناس الذي تضمن امس •
ويبنيه على الكسر في غيرها اي في غير حالة الرفع يعني في حالة النصب
والجر اعتبارا لحالة البنا كما هو مذهب الحجازيين فان فقد اي عدم شرط
من الشروط الخمسة المتقدمة فلا خلاف في اعرابه وصرفه وذلك بان اريد
به غير معين نحو ذهب لنا امس طيب لانه اذا نكر زال التعريف فيزول
التضمن او اضيف نحو مضى امسنا بما فيه او دخلته ال كقوله تعالى
كان لم تغن بالامس لزوال التضمن واما قول الشاعر
• واني وقفت اليوم والامس قبله • ببابك حتى كادت الشمس تغرب •

بجر

بجر امس فان فيه زايدة لغير تعريف واستصحب معنى المعرفة فاستديم
البنا او تكون ال معرفة وجر على اضمار الباقي الكسرة كسرة اعراب لا بنا او ثني
نحو امسان او جمع نحو اموس لانه لا يثنى ولا يجمع الا بعد التنكير قال الشاعر
• مرت بنا اول من اموس • تميس فينا ميسة العروس •
او صغر نحو اميس لان التصغير مختصا بالاسما وان استعملت المجرد
اي الخالي من الشروط المراد به معين ظرفا مفعول ثاني لاستعملت فبني
اجماعا كذا في الاصح قال البعض وقد تبع في حكاية الاجماع ابن برهان وفيه
نظر فقد نقل الزجاج عن بعضهم انه يكسر ظرفا والحاصل انه فيه حال الظرفية
لغتين البنا على الكسر والبنا على الفتح وفيه حال غير الظرفية خمس لغات
البنا على الكسر بلا تنوين مطلقا وبتنوين واعراب منصرفا وغير منصرف و
اعرابه غير منصرف رفعا وبناوه نصبا وجرا فاعلم وقد اشار الى القسم الثاني
من الاقسام الاربعة وهو المبني على الفتح بقوله اي مقوله واحد عشر
قال في التصريح ابدلت الواو همزة في احد واحدى الا ان الاول شاذ لازم
غالبا والثاني مطرد على الاصح كاشاح واكاف ولهذا نبهوا على الاصل في احد
فقالوا وحد ولم ينبهوا عليه في احدى وهمزة احد مبدلة من واو وقد يقال
فيه وحد على الاصل وواحد عشر على اصل العدد واخواته اي احد عشر وقد
بينها بقوله من ثلاثة عشر الى تسعة عشر بادخال الغاية يعني ثلاثة عشر
واربعة عشر وخمسة عشر وستة عشر وسبعة عشر وثمانية عشر وتسعة
عشر بتذكير العشرة وتانيث الجزء الواقع قبلها في المذكر نحو خمسة عشر رجلا
وتانيثها اي العشرة وتذكير الجزء الواقع قبلها في المونث نحو خمس عشرة امراة وعكس
ذلك اي عكس التذكير مع المذكر والتانيث مع المونث وهو التانيث مع المذكر
والتذكير مع المونث فيما دونها اي دون العشرة وهو ثلاثة وتسعة
وما بينهما كما علمت مما قررناه والمراد باخوات احد عشر نظايره في لزوم الفتح

لا تقال عشر قبل الاحدى وعشر اثنتي واثنتي
عشرة امراة لئلا يلزم اجتماع علامتي تانيث لانا
نحو الحرسالة لا اختلاف في اللفظ واحد
عشرة لانه لا علامة التانيث في احدى
الا الف وفي عشرة التا ولا عراب العدد
دون العجز فان تا عشرة ... كانه
قد تباينا ...

Copyright © King Saud University

فى الاحوال الثلاثة الرفع والنصب والكسر كلهما فى الافصح باعتبار القياس
او بشرط الافراد وكلها اى احد عشر واخواتها مبنية على الفتح صدرا او عجزا
اى فى الجزء الاول وفى الجزء الثانى واجاز الكوفيون اعراب الثانى بالجر على
الاضافة وبنا وهما هو المشهور لظهور سبب البنا فيهما اما سبب بنا الجزء
الاول فلتنزله منزلة صدر الاسم وقيل لوقوع العجز منه موقع تاء التانيث
وكان البنا يطلق على ما يقع فى الاخر والا فقد يقال صدر الكلمة وما قبل تاء
التانيث لا يستحقان البنا فيكون لمنزلتهما كذلك وفى نسخة بدل
قوله فلتنزله فلافتقاره الى الثانى واما سبب بنا الجزء الثانى فلتضمنه
معنى حرف العطف اى الواو ومعناه الاضافة لان اصل ثلاثة عشر مثلا
ثلاثة وعشرة ثم حذفت الواو وقصد المزج الاسمين وجعلهما اسما
واحدا اى لاجل قصد ذلك قبضت ثلاثة وعشرة يحتمل وجهين احدهما انك
قبضتهما دفعة واحدة والثانى انك قبضتهما فى دفعتين فلما ارادوا ان
ينصوا على المعنى الاول ركبوا فقالوا قبضت ثلاثة عشر هذا سبب التركيب
وانما مزجوا هذا العقد دون ساير العقود نحو عشرين واخواته لقرب هذا المركب
من مرتبة الاحاد التى لفاظها مفردة وكان البنا على الحركة لما مر من قوله ليعلم
ان له اصلا فى الاعراب وكانت الحركة فتحة لان الفتحة خفيفة لانها اقرب
الحركات الى السكون لحصولها بادنى فتح الفم بخلاف الضم والكسر فان الاول يحصل
باعمال العضلتين معا الواصلتين الى طرفى الشفة والثانى انما يحصل بالعضلة
الواحدة الجاذبة الى اسفل فحرك هذا المركب بالفتح قصدا للتخفيف لثقل
الحاصل بالتركيب ولو حرك بغير الفتح لحصل الثقل على الثقل وذلك غير
المطلوب وانما لم يمزج الاسمان ويحذف حرف العطف فى نحو لا رجل وامراة لان
الاحد والعشرة عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة اى مثل ما ان مائة وعشرة
عبارة عن عدد واحد فمزجا لذلك بخلاف لا رجل وامراة فانهما ليسا عبارة

عن

عن عدد واحد فلم يمزجا واما اثنا عشر واثنتا عشرة فلا يبنى الصدر
الاول منهما بل يعرب لوقوع العجز موقع النون الاخر منهما اى من اثنى
واثنتى فى قولك اثنان واثنتان قال البعض والدليل على ان عشر قايم مقام
النون انه لا يضاف اثنى عشر كما يضاف اخواته تقول ثلاثة عشرك وخمسة
عشرك ولا تقول اثنا عشرك والحق ان يقال صار اثنان بعد حذف النون
كالمضاف الى عشر لان نون المثنى والجموع لم يعهد فى غير هذا الموضع حذفها الا
بالاضافة والمركب لا ينافى لا يستوجب البنا فكما ان الاعراب بالالف رفعا
وبالياء نصبا وجرا مع النون ثابت اثبت الاعراب ايضا مع عشر الواقع
موقعها اى موقع النون فان قلت كيف صح وقوع العجز من هذا
موقع النون فاعرف صدره وما صح وقوع العجز من نحو خمسة عشر موقع النون من
خمسة فاعرف صدره ايضا اجيب بانه صح ذلك فى اثنى عشر لان ثبوت
عشر بعد الالف منه متاخر عن ثبوت النون فى اثنان لما علمت ان التركيب
متاخر عن الافراد والمتاخر لا يمنع ان يقال وقع موقع المتقدم ولم يصح فى
خمسة عشر لان ثبوت عشر بعد التاء منه ليس متاخرا عن ثبوت التنوين فى
خمسة بل هو متقدم عليه لان تركيب المزج مانع من الاعراب المتقدم على
الاعراب المقارن للتنوين والمتقدم لا يمكن ان يقال وقع موقع المتاخر
وترك المصنف استثناءها اى العدد من كل من اثنى عشر واثنتى عشرة
فلم يقل الا اثنى عشر واثنتى عشرة احالة على ما سياتى بعد الكلام على كلا
وكلتا من انه يعرب اعراب المثنى ويبنى العجز منهما اى العجز الثانى وهو عشر
من اثنا عشر واثنتى عشرة على الفتح لتضمنه معنى حرف العطف والاصل
اثنان وعشر واشار المصنف الى القسم الثالث من المبنيات وهو المبنى
على الضم بقوله وكقبل وبعد واخواتهما فى البنا كاسما الجهات الست بكسر
السين المهملة مثناة فوق مثقلة تحت الجهات واصله سدس فابدلت

Copyright © King Saud University

السين الثانية تا وادغم الدال فيها واما اسما وها فاكثر من ست وهي
الفوق والتحت والاسفل واليمين والشمال وذات اليمين وذات الشمال
والوراء والامام **واول** مند اخر بمعنى بدا الشي كقولك جيتك اول
النهار بالنصب على الظرفيه وكقول الشاعر •

• لعمرك لا ادري واني لاوجل • على اينا تعدو المنية اول •

بالضم وكما في قوله ابدا بذا من اول هذا ان استعملته استعمال الظروف وان
استعملته استعمال الاوصاف المشتقة بان اريد به شي موصوف بالاوليه
كان حكمه حكم افعل فيمنع من الصرف كما في قولك جيتك اول اي حال كوني
اول جاي والى هذا يشير قول الموضح في توجيه رواية من روى ابدا بذا
من اول بالفتح وترك التنوين انه على ترك نية الاضافة لفظا ومعنى
ومنعه من الصرف **ودون** قال في القاموس دون بالضم نقيض فوق ويكون
ظرفا وبمعنى امام ووراء وبمعنى غير وقبل ومنه ليس فيما دون خمس اواق
صدقة اي في غير خمس اواق وبمعنى سوى قبل ومنه الحديث اجاز الخلق
دون عقاص راسها اي بما سوى عقاص راسها ومعناه بكل شي حتى
بعقاص راسها وبمعنى الشريف والخسيس ضد وبمعنى الامر والوعيد
انتهى وعرف دون بانها اسم لادنى مكان باعتبار مكان المضاف اليه
ثم استعمل في الرتب المتقاربة كزيد وعمرو وفي مطلق التجاوز عن حكم الى اخر
نحو فعلت بزيد الاكرام دون الاهانة وعن محكوم عليه الى اخر نحو اكرمت
زيدا دون عمرو **وحسب** بالحاء والسين الساكنين المهملتين واخره
موحدة وله استعمالان احدهما ان يكون بمعنى كاف فيستعمل استعمال
الصفات فتكون نعتا للنكرة كمررت برجل حسبك من رجل اي كاف لك
عن غيره وحالا للمعرفة كهذا زيد حسبك من رجل لانه تعرف بالاضافة
حملا على ما هو بمعناه ويستعمل استعمال الاسما نحو حسبهم جهنم فان حسبك

الله

الله بحسبك درهم الثاني ان يكون بمنزلة لا غير في المعنى فيستعمل مفردا مبنيا
على الضم نحو رايت رجلا حسب ورايت زيدا حسب قال الجوهري كانك قلت
حسبي وحسبك فاضمرت ذلك فلم ينون وتقول قبضت عشرة فحسب
اي فحسبي ذلك **في لزوم الضم** متعلق بمعنى الكاف في قوله كقبل **لا مطلقا**
اي ليس ذلك اللزوم مطلقا **بل** مقيد **بشرط هو اذا حذف لفظ المضاف**
اليه من اللفظ **ونوى معناه دون لفظه** وذلك **نحو** قوله تعالى **لله الامر**
من قبل ومن بعد بالضم لكل منهما **في قراءة السبع** والمعنى ما فسره
الشيخ بقوله **اي من قبل الغلب ومن بعده** اي الغلب يعني لاصل ذلك
فحذف لفظ المضاف اليه وهو الغلب **ونوى معناه فبنيا** اي قبل وبعد
لذلك اللام للتوقيت لا للعلة اي عند ذلك **بخلاف ما اذا** لم يحذف
المضاف وينوى معناه بان **صرح بالمضاف اليه** اي ذكر صريحا في اللفظ
كجيتك قبل زيد وبعده او حذف المضاف اليه **ونوى ثبوت لفظه**
وذلك **كقوله** اي القايل ولا يخفى ان القايل تارة يجهل فيقال كقوله مثلا
ويعود الضمير على القايل بدلالة لفظ القول وتارة يعلم ويكون المحكي
مشهور النسب مشهور النسبة اليه بحيث يتبادر الذهن لذكر المقول الى
معرفة قايله فيجوز الاضمار بنا على هذا **ومن قبل نادى كل مولى قرابة**
فما عطفت مولى عليه العواطف الشاهد في قبل حيث اعربه لكون المضاف
اليه منويا اي قبل ذلك والمراد بالمولى هنا ابن العم ومولى الثاني بدل من
الضمير في عليه لكنه قدم للضرورة والمعنى نادى كل ابن عم قرابته
حتى يعينوه فيما هو فيه من حزن او نازلة فما رحمه احد منهم ولا اجابه
لدعايه كذا قالوا وقال البعض وظاهره ان مولى مضاف الى قرابة
وان مفعول نادى محذوف وفي بعض شروح التسهيل ما نصه
وقرابة مفعول نادى وفاعل عطف العواطف ومولى مفعوله وهو واقع

Copyright © King Saud University

على قوله قرابة والضمير المجرور يعلى عايد على كل او حذف المضاف اليه
ولم ينو شئ اصلا كقوله اى القايل وهو عبد الله بن يعرب وكان له ثار
فادركه فساغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات
والشاهد فى قبلا حيث اعربه واغص من غصص من باب علم يعلم والفرات
العذب السايغ ويروى بالماء الحميم اى البارد من الاضداد والفرات النسب لان
الحميم يطلق على الحار وليس مرادا فانهما اى قبل وبعد فى هذه الاحوال الثلاثة
اى حالة التصريح بالمضاف اليه وحالة حذفه ونية ثبوت لفظه وحالة حذفه
وعدم نية شئ اصلا معربان وذلك كما اى على ما يفهم من كلامه نصبا اى بالنصب
حالة كونه على الظرفية فى الحالة الاولى و يعربان خفضا اى بالخفض
بمن واختصت من بذلك دون باقى حروف الجر لكونها ام الباب ولكل باب ام
تختص بخاصة دون اخواتها قال الرضى ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة
اكثرها بمعنى فى نحو جئتك من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب
واما جئت من عندك وهب لى من لدنك فلابتداء الغاية وقال ابن مالك
ان من الداخلة على قبل وبعد واخواتهما زايدة ولما كان ثا ان ينصب بالفتحة
وما يخفض بالكسرة ان ينونا كان اطلاق النصب والخفض يفهم التنوين معهما
ايضا فى الاحوال الثلاثة استدرك لرفع ذلك بقوله لكن يترك التنوين
فى الحالة الاولى والحالة الثانية مراعاة للاضافة لفظا او تقديرا اذ الاضافة
والتنوين لا يجتمعان ويجوبه اى التنوين فى الحالة الثالثة وذلك
ما يعارضه فى اللفظ و فى التقدير وهو الاضافة لفظا وتقديرا اذ
هما اى قبل وبعد فى هذه الحالة الثالثة نكرتان كسائر النكرات وقد افهم
بهذا انهما فى باقى الاحوال معرفتان وفيه نظر لان المضاف اليه الملفوظ
او المقدر قد يكون نكرة كما يكون معرفة والتنوين فيهما اى قبل وبعد
للتمكن وقال بعضهم هما معرفتان وتنوينهما تنوين عوض فقال ابن مالك

في شرح

في شرح الكافية وهذا القول عندى حسن وانما اعربا فى الاحوال الثلاثة
التى قد علمتها لانه اى الشان لم يكمل فيهما اى قبل وبعد شبه الحرف
المقتضى للبنا فبقيا على مقتضى الاصل فى الاسما وهو الاعراب وانما
اعتبر فى بنايهما الشبه الكامل مع ان تضمن الاسم معنى الحرف كاف فى البنا
لمرافقتهما فى الاعراب بدليل اعرابهما فى اكثر الاحوال وبنيا عند
وجود الشرط المذكور فيما تقدم بقوله اذا حذف المضاف اليه ونوى
معناه لمشابهتهما الحرف من حيث تضمنهما معنى الاضافة الذى هو
معنى الحرف مع ما فيهما من شبه الحرف بالجمود مصدر جمد كنصر وكرم
جمدا وجمودا وانما اشبهت الحرف بالجمود لانهما ظروف قليلة التصرف
او عادمته وعدم التصرف يناسب البنا اذ معناه عدم التصرف الاعرابى
والافتقار اى الاحتياج والتغول يقال وغل فى الشئ يغل وغولا
وغولا دخل وتوارى او بعد وذهب واوغل فى البلاد والعلم ذهب
وبالغ وابعد كتوغل فى الابهام من ابهم الامر اذا اشتبه كاشتبهم وقيل
لشبههما بحرف الجواب فى الاستغنا بهما عن لفظ ما بعدهما وانما بنيا
على الحركة لما مر من قوله ليعلم ان لهما اصلا فى الاعراب وكانت الحركة ضمة
لانها اقوى الحركات تحركا بهما جبرا اى اعادة باقوى الحركات لما لحقهما
من الوهن باسكانهما وفتحها الضعيف بحذف المضاف اليه
مع ان معناه مقصود ولذا نوى معناه او كانت الحركة ضمة ليكمل لهما
جميع الحركات الثلاث الضم والنصب والكسر لانهما فى حال الاعراب
فى الاغلب ما مجروران فلهما حركة الكسر او منصوبان فلهما حركة النصب
وقد كان لهما حال البنا حركة الضم فقد كمل لهما الحركات الثلاث او
كانت الحركة ضمة لتخالف حركة بنايهما حركة اعرابهما ومثلهما اى مثل
قبل وبعد فى جميع ما قدمناه من لزوم الضم اذا حذف المضاف اليه

Copyright © King Saud University

ونوى معناه ومن عربهما في الاحوال الثلاثة وهي اذا صرح بالمضاف اليه
او حذف ونوى ثبوته او حذف ولم ينو شيء اصلا ومثل مبتدا وخبره اسما وهو
مضاف والجهات مضاف اليه يعني الجهات الست وما عطف عليهما اسما
من وذلك حيث واول دون وحسب وتسمى هذه الظروف اعني قبل
وبعد واسما الجهات الست وما عطف عليها غايات جمع غاية والمراد
النهاية لصيرورتها اي كل منهما بعد الحذف اي حذف المضاف اليه
غاية اي نهاية في النطق بعد ان كانت وسطا في النطق
لان الاصل فيها ان تكون مضافة وغاية الكلمة المضافة ونهايتها
اخر المضاف اليه لانه تتمته اذ به تعريفه فاذا حذف المضاف اليه ونوي معنى
المضاف صار اخر المضاف غاية تنبيه الحق بهذه الظروف في البنا
وفي الاعراب لفظة غير الواقعة بعد لا او الواقعة بعد ليس كما في قولهم
قبضت عشرة ليس غير بالضم اي بضم غير اي ليس المقبوض غيرها اي غير
العشرة فاضمر اسم ليس وهو المقبوض فيهما اي في ليس وحذف ما اضيف اليه
غير وهو الضمير الراجع للعشرة ونوي معناه اي المضاف اليه المحذوف
فبنيت غير حينئذ على الضم لمشاركتها اي لمشاركة غير لها اي الظروف
التي الحقت بها في الابهام متعلق بقوله لمشاركتها قال الرضي ولابهام غير لا تتعرف
بالاضافة وهي اشد ابهاما من مثل ولذا لم تبن مثل على الضم وتقييد الاوضح
غير بالواقعة بعد ليس يقتضي ان غير الواقعة بعد لا لا يثبت لها هذا
الحكم اي الاعراب والبنا على الضم بالشروط المتقدمة كما صرح به في الشذور
بقوله وحيث اذا حذف ما تضاف اليه وذلك بعد ليس وما يقع في عبارات
العلماء من قولهم لا غير لم تتكلم بها العرب فاما انهم قاسوا لا غير على ليس غير او قالوه
سهوا عن شرط المسالة وقال في المغني وقولهم لا غير لحن اي خطا وفيه نظر
لان ذلك واقع في كلام المحققين وفي كلام الفقها وليس الامر كما قال والظاهر

انه

انه لا فرق بين المنفية بليس والمنفية بلا اذ الحكم المذكور ثابت لهما حملا
حملا على كلا الامرين النفي بليس والنفي بلا وذلك كما اي على ما نص عليه الزمخشري
في المفصل ونص عليه ابن الحاجب في الكافية وتابعه اي ابن الحاجب على ذلك
اي عدم الفرق بين المنفية بليس وغير المنفية بلا شارحو كلامه في الكافية
ومنهم اي المتابعين له المحققون قال الرضي لا يحذف منها المضاف اليه الا
مع لا التبرية وليس لكثرة استعمالها بعدهما انتهى وقد سمع وقوع غير بعد لا
في كلام العرب وانشد ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل قوله اي القايل
• جوابا به تنجو اعتمد فوربنا • لعن عمل اسلفت لا غير تسال •
تعمل به من غير توقف عن العمل به قال في القاموس فما وقع في المغني والشذور
لا يغتر به يقال غره غرا وغرورا وغرة بالكسرة فهو مغرور وغرير خدعه
واطمعه بالباطل فاغتر هو اي لا تقل به فانه مردود واشار المص الى القسم
الرابع من اقسام المبني وهو المبني على السكون بقوله وكم بفتح الميم وكم
في لزوم السكون لاخرهما بحسب الوضع في الاحوال الثلاثة حالة الضم
وحالة النصب وحالة الجر ولا فرق في من بين ان تكون استفهامية
او تكون شرطية او تكون موصولة او تكون نكرة موصوفة قال البعض
في قوله موصوفة نظر لان الموصوفة لا تفتقر الجملة لانها توصف بالمفرد
ايضا والشبه الافتقاري شرطه ان يكون بجملة انتهى واجاز ابو علي الفارسي
وقوعها نكرة تامة وحمل عليه قول القايل • •
• وكيف ارهب امرا او اراع له • وقد زكات الى بشر بن مروان •
• ونعم مزكا من ضاقت مذاهبه • ونعم من هو في سر واعلان •
ففاعل نعم مستتر فيها ومن تمييز بمعنى رجلا وهو بضم الها مخصوص
بالمدح راجع الى بشر في البيت قبله وفي سر متعلق بنعم وقيل من موصولة فاعل
نعم مستتر فيها ومن تمييز بمعنى وهو بضم الها راجع اليها مبتدا خبره هو محذوف

سلمنا لكن افتقارها اليها
ليس دايما ابدا الا انه حالة
الوصف فقط

Copyright © King Saud University

راجع الى بشر يتعلق به في بئس لتضمنه معنى الفعل والجملة صلة والمخصوص بالمدح
محذوف اى هو راجع الى بشر ايضا والتقدير بئس الذى هو المشهور في التسر
والعلانية بشر واجاز الكسائى وقوعها زايدة ولا فرق بين ان تكون استفهامية
بمعنى اى عدد او تكون خبرية بمعنى عدد كثير قال الرضى كم استفهامية والخبرية
يدلان على معدود وعدد فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في
ظنه عند المخاطب والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما
المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج الى التمييز
المبين للمعدود انتهى قال البعض ولعل المراد بالعدد المبهم مبهم الجنس بان لا
يدرى انه من الاحاد او غيرها والمقدار بان لا يدرى انه من الاحاد او غيرها وقوله
وهو مجهول عند المخاطب اى مجهول الجنس بدليل قوله فلذا احتيج الى اخره لان التمييز
انما يبين الجنس واما المقدار فلعله تابع لمقدار العدد لان المقصود بذكر
العدد اعتبار المعدود فيتامل انتهى وبنيت من في جميع اى في جميع احوالها
وهي حالة كونها استفهامية وحالة كونها شرطية وحالة كونها موصولة وحالة
كونها نكرة لشبهها بالحروف في الوضع على حرفين كمن بكسر الميم وعن وفي
او لشبهها ايضا في المعنى فيما اذا كانت شرطية او كانت استفهامية
ولشبهها بالحرف في الافتقار الى جملة فيما اذا كانت موصولة او كانت
نكرة موصوفة وانما بنيت كم في الحالتين المذكورتين حالة كونها
استفهامية وحالة كونها خبرية لشبهها بالحرف في الوضع على حرفين او
لشبهها بالحرف في المعنى ولما كان تاخيره اى المصنف للسكون يوهم من اوهم
ادخل الوهم وهو من خطرات القلب ومرجوح طرفي المتردد فيها انه اى السكون
خلاف الاصل لان حق الاصل التقدم وحق غيره التاخر عنه اشار الى دفع
دفع ذلك التوهم بقوله وهو اى السكون اصل انواع البنا وقد علمت
فيما تقدم ان قولهم الاصل في كذا انه لا يستعمل ايضا الا فيما يتفرع عليه جعل

اصلا

اصلا فيه ولا يستعمل ايضا فيما هو ملازم لغيره فاستعمل هنا لانفكاك
البنا عنه كما لا يخفى فليس اصلا بهذا الاعتبار في البنا لخفته بكونه عدم
الحركة وثقل البنا للازمته حالة واحدة فيحصل التعادل وايضا جعل
اصلا في البنا استصحابا يقال استصحبه دعاه الى الصحبة ولازمه واصحبته
الشي جعلته له صاحبا وفلانا حفظته اى ملازمة وحفظا للاصل وهو
عدم الحركة وحيث كان عدم الحركة هو الاصل فلا يعدل عنه اى
عن عدم الحركة ويحرك الا لسبب يقتضي التحريك وذلك السبب كالتقا
الساكنين في خواص حركت السين بالكسر حتى لا تلتقي ساكنة مع
الميم الساكنة ومثل كونها عرضة يقال فلان عرضة للناس لا يزالون
يقعون فيه وجعلته عرضة لكذا نصبته له اى منصوبة معدة لان يبتدا
بها اى تكون في بدء الكلام كلام الابتدا وكونها اى الكلمة لها اصل في التمكين
كاول وايضا لاجل شبهها بالمعرب كضرب فانه مشابه للمضارع في وقوعه
صفة لموصوف في نحو قولك مررت برجل ضرب وفي وقوعه صلة لموصول
في نحو قولك جا الذى ضرب وفي وقوعه شرطا في نحو قولك ان قام قمت
وفي وقوعه خبرا في نحو قولك زيد ضرب وفي وقوعه حالا في نحو قولك رايت
زيدا قد ضرب وهذا التعليل اظهر من تعليل البعض بقوله لمشابهته الاسم
اذ مشابهته للاسم تقتضي ان الفعل وحده في الامثلة المذكورة هو المحكوم
عليه وليس كذلك فان الذى يقع عليه الحكم وحده انما هو الاسم بخلاف
التعليل بقوله لمشابهته الفعل فانه يقتضي ان لا يقع كذلك وحده بل هو
مع فاعله وهذا هو الصحيح ومن اجل ان الاصل في انواع البنا السكون دخل
اى السكون الكلم الثلاث الحرف كهل والفعل مثل قم والاسم مثل كم وقدم
الحرف لتوغله في البنا وثني بالفعل لانه الاغلب فيه ولما كان تمنع اقوى الحركات
الى السكون لحصوله بادنى فتح الفم دخل ايضا اى مرة اخرى بمعنى لم يمنع من

Copyright © King Saud University

الدخول ثم الضم الثلاث يدخل في الحرف كسوف في الفعل مثل قام وسَ في
الاسم مثل اين ولما كان الكسر والضم ثقيلين اما ثقل الضم فلحصوله
باستعمال العضوين واما ثقل الكسر فبالنسبة الى الفتح اختصا بالحرف
والاسم لخفتهما اى الحرف والاسم للتعادل قال البعض في ترتيب هذا
الجزا على الشرط قبله نظر لان ثقل الضم والكسر ليس سببا لاختصاصهما بالاسم
والحرف ودخولهما فيه دون الفعل اى ولم يدخلا الفعل لفظا ومعنى اما
لفظا فانك لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الوسط واما معنى فلدلالته على
الحدث والزمن ولطلبه المرفوع دايما والمنصوب كثيرا والله اعلم ولما
فرغ من الكلام على الاسم شرع في الكلام على الفعل فقال واما الفعل بكسر الفا
اى الاصطلاحي وهو ما اى لفظ دل بهيئته لا بمادته على معنى ولو بالتضمن
اي فهم منه معنى هو الحدث كاين ذلك المعنى في نفسه الضمير راجع لما اى
يفهم منه من غير احتياج الى ذكر شي معين معه وذلك المعنى اما جزء معنى الفعل
وأما تمام معناه وهو عند المحققين الحدث والزمان والنسبة واقترن
ذلك المعنى باحد الازمنة الثلاثة ومعنى اقترانه بالزمان ان يكون
جزء من مدلوله حالة كون تلك الدلالة وضعا اى بحسب الوضع وذلك لان
مفهوم الفعل يشتمل على معنيين مستقلين بالمفهومية وهما معنى الحدث
والزمان وعلى نسبة جزئية مخصوصة من حيث انها حالة بين طرفيها
واله لتعرف حالهما مرتبطا احدهما بالاخر وهي لا تستقل بالمفهومية لان
حال هذه النسبة الداخلة في مفهوم الفعل كحال النسبة التي هي مدلول الحرف
في عدم الاستقلال بالمفهومية وانه لا يتعين الا بانضمام الغير اليه الذي هو
المنسوب اليه ولهذا وجب ذكر الفاعل وجوب ذكر متعلق الحرف ولهذا قيل
وضع الافعال بالقياس الى ما اعتبر فيها من النسبة الجزئية وضع عام وبالنسبة
الى الحدث وضع خاص وحيث ظهر ان النسبة غير مستقلة بالمفهومية فمجموع

معنى

معنى الفعل كذلك فلا يصح ان يكون الفعل محكوما عليه ضرورة ان كلا
من المحكوم والمحكوم عليه وبه يجب ان يكون ملحوظا بالذات وكذا النسبة
الداخلة في مفهوم الفعل واما الحدث المعتبر فيه فهو وان كان مستقلا
الا انه اعتبر في مفهومه من حيث انه منتسب الى الفاعل فلذلك وجب
ان يكون الفعل باعتبار الحدث الماخوذ في مفهومه مسندا دايما فصار
الفعل باعتبار جزء معناه فلا يكون محكوما عليه وبه اصلا ثلاثة اقسام
اى اقسام ثلاثة عند جمهور بضم الجيم الرملة المشرفة على ما حولها ومن
الناس جلهم ومعظم كل شي اى معظم البصريين وقسمان عند الكوفيين
وعند الاخفش بسكون الخا المعجمة والفا المفتوحة والشين المعجمة سمي بذلك
لصغر عينيه لانه من الخفش وهو كما في القاموس بالتحريك صغر العين
وضعف البصر خلقة او فساد في الجفون بلا وجع وان يبصر في الليل دون
النهار وفي يوم غيم دون صحو والاخافيش ثلاثة انتهى وانما جعل الفعل
قسمين باسقاط الامر بنا اى مبنيا على انه اى الامر مقتطع لفظه من لفظ الفعل
المضارع وعلى هذا فهو اى الامر عندهم اى القايلين بالاقتطاع معرب بلام
الامر مقدرة وانها حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد والاصل لتقم
ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة واتفقهم المص
في المعنى وقواه بقوله وزعم الكوفيون وابو الحسن ان لام الطلب حذفت
حذفا مستمرا في نحو قم واقعد وان الاصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام
للتخفيف وتبعها حرف المضارعة وبقولهم اقول لان الامر معنى حقه ان
يودى بالحروف ولانه اخو النهي وقد دل عليه بالحرف ولان الفعل انما وضع
لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم
قد نطقوا بذلك الاصل كقوله

لتقم يا ابن خير قريش • كي لتقضي حوايج المسلمينا •

وكعتراه جماعة بذلك فلتفرحوا بالتا الفوقية وفي الحديث لتاخذوا مصافكم
ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم لان
البنا لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على افعال الانشا مجردة عن
الزمان كبعت واقسمت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان
تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكن ادعاء ذلك في فعل الامر لانه لم تثبت
لحالة غير هذه وحينئذ فتشكل فعليته واذا ادعي ان اصله لتفعل كان الدال
على الانشا اللام لا الفعل انتهى وانما كانت الافعال ثلاثة عند جمهور
البصريين لانحصار الزمان في تلك العدد ودليل الانحصار العقلي ان
يقال انما انحصر الزمان في ثلاثة لان الفعل اللغوي الذي هو الحدث اما
متقدم عن زمان الاخبار او مقارن له اي لزمان الاخبار او متاخر
عنه اي عن زمان الاخبار فالاول المتقدم عن زمان الاخبار هو الفعل
الماضي والثاني المقارن لزمان الاخبار وهو الحال والثالث المتاخر
عن زمان الاخبار هو الاستقبال وقال ابن الخباز الدليل على ان الازمنة
ثلاثة قوله تعالى له ما بين ايدينا وما خلفنا وما بين ذلك وايضا قول
زهير ٥ واعلم علم اليوم والامس قبله ٥ ولكنني عن علم ما في غد عمي ٥
قال البعض قوله علم اليوم اما ان يجعل نصبا على المصدر بنحو اي اعلم علما
متعلقا بهذين اليومين او يجعل مفعولا به بان يقال اعلم بمعنى احصل
وقوله عمي صفة مشبهة مثال رجل عمي القلب اي جاهل ثم ذكر الثلاثة على
طريق الابدال والتفصيل فقال ماض اي القسم الاول فعل ماض والاصل
ماضيٌ بالتنوين بعد اليا فثقلت الضمة على اليا فحذفت فسكنت اليا
فالتقى ساكنان اليا الساكنة والتنوين فحذفت اليا لدفع ذلك الالتقا
وهو اي الماضي ما اي فعل ولفظ دل بهيئته لا بمادته وضعا اي بسبب الوضع
على حدث وزمان منقضي اي وهو الزمان الذي قبل زمانك الذي تتكلم

فيه

فيه اعني قبل زمان الحال لا على وجه الحكاية قبلته بالذات كقبلية امس
على اليوم لا بزمان اخر فلا يكون للزمان زمان اخر وخرج بقولنا لا على وجه
الحكاية نحو يقول زيد غدا خرجت فان اللفظ به ليس متاخرا عن الزمان
المدلول عليه بخرجت عند صدوره ولا يشكل بيضرب في لم يضرب لان
دلالته على الزمان الماضي عارض وكذا لا يشكل بلفظ الماضي فانه ليس
يصدق عليه تعريف الفعل اما اذا اريد الزمان فظاهر اذا لم يدل على حدث
حاصل في الزمان الماضي وان اريد به شي كان في الماضي فلان الفعل
ما دل على معنى اي حدث مقترن وذا لا يدل الا على شي غير معين فافهم
واختلف في الزمان هل هو عدمي او وجودي فالقايل بالاول عرفه
بانه مقارنة متجدد مجهول لمتجدد معلوم فهو امر اعتباري والقايل
بالثاني عرفه بانه مقدار حركة الفلك واما ما اورد على تعريف الماضي
من قولهم خلق الله الزمان فان خلق الزمان لا يكون في زمان والا لكان
الزمان الثاني اما عين الاول او غيره والكل محال اما الاول فلانه يلزم
منه كون ايجاد الزمان واقعا في ذلك الزمان بعينه واما الثاني
فلاننا ننقل الكلام الى ذلك الزمان الثاني الذي هو عين الاول لعين
ما ذكرنا فاما ان ينقطع الزمان فيلزم الايراد واما ان يتسلسل الى غير
نهاية وهو محال فقد اجيب عنه وحاصل الجواب على ان الزمان عدمي
وهو المختار ان خلق الزمان بمعنى تقديره ولا استحالة في كون تقدير
كل زمن واقعا في زمن اخر الى غير النهاية اذ الامور الاعتبارية لا استحالة
في عدم تناهيها وعلى القول بانه وجودي ان خلق الزمان بمعنى ايجاده
ولا استحالة في كون ايجاد شي مقارنا لذلك الشي واقعا فيه اذ الاستحالة
في ايجاد موجود لوجود حاصل من ذلك الايجاد مقارن له انما المحال وجوده
بايجاد سابق عليه كما بينه في محله وسمي الفعل الماضي ماضيا باعتبار زمانه

Copyright © King Saud University

المستفاد منه اى من الفعل وقدمه اى الفعل الماضي على فعل الامر والذكر لانه
اى الماضي جا على الاصل وهو البنا اذ هو متفق على بنايه ومن حق المتفق عليه
التقديم وايضا قدمه لان علامته مفردة والمفرد سابق على غيره وحق
السابق التقديم ثم وقدمهما اى الماضي والامر على المضارع لانهما قد يكونان
مجردين عن الزيادة فالمجرد هو الاصل وحق الاصل التقديم وفي العمدة والكافية
قدم الماضي ثم المضارع ثم الامر قال السيوطي في النكت رعاية لترتيب الوجود
لان كل حادث مسبوق بارادة ثم بان يقول ثم يكون قال تعالى انما قولنا لشيء اذا
اردناه ان نقول له كن فيكون فوقع الماضي ثم المضارع ثم الامر واستحق لشبهه
بارادة التقدم والمضارع في شبهه بان نقول التوسط والامر لشبهه بيكون التاخير
ذكره الاصفهاني في شرح الخلاصة وعكس ذلك في الاوضح فقدم المضارع عليهما
لانه لما شابه الاسم الذي هو اشرف الكلمات في امور لفظية وامور معنوية
كما ياتي بيانه قريبا قوي وشرف بتلك المشابهة فتقدم قال البعض ما قيل من ان
المضارع قدم لشرفه بالاعراب فذلك انما يناسب عند ذكر المعرب من الافعال انتهى
واخر الماضي لتاخره في الوجود وذلك لانه مسبوق بالحال والاستقبال بحسب
الاتصاف فانه يتصف بالاستقبال ثم بالحال ثم بالمضي وذلك لان الافعال
كلها مستقبلة قبل وجودها ثم توجد فتكون حالا ثم تنقضي فتصير ماضية
فلزم على هذا توسط الامر بينهما واعترض هذا بان الزمان الماضي قبل الزمان
المستقبل والحال بحسب وجود ذاتهما لان ذات الزمن الذي تحقق وانقضى
متقدمة على ذات الزمن الذي لم يوجد والذي هو موجود واما بحسب الاتصاف
بالمضي والاستقبال فالامر بالعكس لانه قبل وجوده يتصف بالاستقبال
وعند وجوده بالحال وبعد انقضايه بالمضي فتامل ويعرف الماضي اى يميز
عن قسيميه الامر والمضارع بتا اى بقبول او دخول تا التانيث الساكنة
اى الدالة على تانيث فاعله اى الفعل الماضي ولو قال بدل فاعله مرفوعه

او

او المسند اليه لكان اولى ليشمل نايب الفاعل ويدخل نحو قولك قامت هند
ضاحكة وتلحقه اى تلحق تا التانيث الفعل متصرفا كان او جامدا الا افعل
التعجب وحبذا في المدح وافعال الاستثنى وكفى في قولهم كفى بهند ولا
يقدح في ذلك التعريف كونها اى الكلمات المذكورة افعالا ماضية ولم تقبل
تا التانيث الساكنة وذلك لان العرب التزمت تذكير فاعلها وقال
البعض لا ترد هذه الاشيا لانها تقبل التا في الاصل والعبرة بالاصل لا بالعارض
وانما اختصت التا اى تا التانيث الساكنة به اى الماضي ودخول الموحدة
على المقصور عليه صحيح وان كان الاكثر دخولها على المقصور والقصر حقيقي على ان
المراد بها الدالة على تانيثه للفرق بين تا الافعال الخفيفة بالسكون وتا
الاسما الثقيلة بالحركة نحو قايمة ولا قوة ولا يعكس ذلك بان تجعل التا الساكنة
خاصة بالاسم والمتحركة بالفعل لئلا يقضي اى يودي ثقل الحركة اى حركة التا
الى زيادة ثقل الفعل بحسب مدلوله ثقلا والمراد بها اى بالتا التا الساكنة
الساكنة بالذات اى التي وضعت على السكون فلا يضر تحريكها العارض
اى لامر حادث وذلك كان يلاقيها اى التا الساكنة حرف ساكن لعدم ذلك
اى وقت ملاقاتها له تكسر لدفع ذلك لالتقا نحو قوله تعالى قالت امرأة
العزيز عزيزها صار عزيزا وقوى بعد ذله او تضم نحو قوله تعالى وقالت اخرج
عليهن وتفتح نحو قالتا وبهذا اى لاجل ان المراد بالساكنة الساكنة بالذات
قال المرادي ولا اعتداد بحركة النقل ولا بحركة التقا الساكنين لعروضهما
اى الحركتين وخرج بالتقييد بالساكنة التا المتحركة فانها تدخل على الاسم
وذلك كقايمة وتدخل على الحرف كربت وثمت الا ان حركتها اى التا في
الاسم حركة اعراب وحركتها في الحرف حركة بنا فحصل الفرق بهذا بين التا المتحركة
الداخلة على الاسم وبين التا المتحركة الداخلة على الحرف وقد تكون حركتها في الاسم
حركة بنا نحو لا حول ولا قوة فاعلم واما قولهم اى قول العرب ربت وثمت

Copyright © King Saud University

بالسكون اي بسكون التا على قلة اى لغة قليلة حيث دخلت على الحرف
فلا ترد على اطلاقه اى المصنف فى قوله تا التانيث الساكنة لعدم دلالتها
على تانيث الفاعل بل هى فى مثل ذلك اى مثل ربت وثمت لتانيث
اللفظ وليس فى ذلك مراعاة المعنى ان كلا من ثم ورب صالح لان يراد به اللفظ
فيكون مذكرا وان يراد به اللفظة فيكون مونثا فدخلت التا للتنصيص على ان
المراد الثانى وعليه فينبغى ان نقول ثمت عاطفة بالتانيث لا عربات الت؟
علامة ان المراد بها اللفظة فيجب تانيث الضمير العايد اليها ولو لم تكن التا موجودة
لجاز التذكير على ارادة اللفظ والتانيث على ارادة اللفظة كذا قاله الدماميني
وقال الشمني ليس معناه ذلك وانما معناه ان دخول التا فى هذه الكلمات
ليكون لفظها مونثا مع انها مراد بها معانيها التى لا تتصف بتانيث والمصـ
وان اطلق التانيث فالمراد به تانيث المعنى لا اللفظ كما اشرنا فيما تقدم
بقولنا الدالة على تانيث فاعله اذ هو على تانيث المعنى على اى عند الاطلاق
اذا اطلق انصرف الى تانيث المعنى ولما فرغ المصنف من تمييزه اى الفعل عن
قسيميه بالعلامة شرع من الشروع وهو الدخول يقال شرعت الدواب فى الما
شرعا وشروعا دخلت وشرع فى الامر خاض فى بيان حكمه اى ما يحكم به عليه
ويجوز ان يكون بيان مصدرا من بان ظهر فاضافته للحكم اضافة للفاعل
ويجوز ان يكون اسم مصدر من بين اى اظهر فاضافته اضافة للمفعول وقال البعض
لو حذف بيان لكان الكلام اخصر واظهر فان قلت ما وجه اثباته
قلت وجهه ان الحكم حصل فى الخارج من المصنف وغيره حصولا مستقرا
فى النفس بالتصديق به ثم قصد بيانه بالكتابة والتلفظ فقال وبناؤه
مبتدا وخبره على الفتح للخفة لفظا اى فى اللفظ نحو ضرب او على الفتح تقديرا نحو
عرا ورمى وضربت وضربا ثلاثيا اى منسوبا الى ثلاثة اى كان ثلاثيا او كا
رباعيا منسوبا الى اربعة يعنى كان اربعة كدحرج او كان خماسيا منسوبا الى

خمسة

خمسة يعنى كان خمسة احرف كانطلق او كان سداسيا منسوبا الى سدس
اى ستة احرف كاستخرج وهذه النسب على غير قياس والقياس ثلاثى
واربعى وخمسى وسدسى ولا يرد الفعل على ذلك اى على كونه سداسيا
فلا يكون سباعيا وبنى على الحركة لمشابهته المضارع فيما مر من وقوعه صفة
وصلة وحالا وشرطا ولمشابهته الاسم ايضا بوقوعه موقعه اى موقع الاسم
نحو قولك زيد ضرب اصله فضرب واقع موقع ضارب من قولك زيد ضارب امس
ولما شابه اسم الفاعل فى ذلك استحق ان يبعد عن السكون الذى هو اصل
البنا ويقرب الى الاصل للاعراب وهو الحركة فبنى على حركة وخص بناؤه بالفتحة
اليا داخلة على المقصور وهو الفتحة لا على المقصور عليه وهو البنا وانما خص
بالفتحة طلبا للخفة اى لاجل طلب الخفة ولثقل الضم والكسر وثقل الفعل
عدلوا الى الفتح وعلل بعضهم ذلك بانه لو بنى على الضم اجتمع ضمتان فى مثل
شرف او على الكسر لاجتمع كسرتان فى مثل علم الا اذا كان اى الا اذا وجد الفعل
مع واو الجماعة فيضم اخره ضمة بنا على ما هو ظاهر المتن كما يذكره الشارح
وذلك كضربوا وضمه عارض للمناسبة اى لمناسبة الضمة الواو واما نحو دعوا
واشتروا بفتح العين والرا ففيه اعلال معروف والاصل فى دعوا دعووا بواوين
اولاهما لام الكلمة والثانية واو الجماعة واصل اشتروا واشتريوا بياء هى لام الكلمة
بعدها واو الجماعة استثقلت الضمة على الواو والياء فحذفت الضمة من كل منهما
فالتقى ساكنان هما فى الاول واو الكلمة وواو الجماعة وفى الثانى الياء والواو فحذفت
الواو والياء لالتقاء الساكنين وبقى ما قبل واو الجماعة فيهما مفتوحا على حاله
قبل الحذف ليدل على تلك اللام المحذوفة وهذا الاعلال غير متعين فان لك
ان تقول تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا الفا فالتقى ساكنان
حذفت الالف لالتقاء الساكنين فتنزل هذا الاعلال والحسن الاول ولكن
قول الشيخ فيه اعلال يدل على ان لا اولوية او كان الماضى مع الضمير المرفوع محلا

Copyright to King Saud University

على الفاعلية البارز المتحرك نفسه او بعضه ومعنى المعية هنا الاتصال
اى كان الفعل متصلا به فيسكن اخره اى اخر الفعل والسكون فيه عند ذلك
عارض لا اصلى وقد اشار اليه بقوله تسكين بنا لا اعراب فالاول اعنى
المتحرك نفسه كضربت بتثليث التا اى باجراء الحركات الثلاث على
التا حركة بعد حركة والمراد انه يسكن اخره عند اتصاله بالتا الضمير المتحرك
مطلقا يعنى سوا كانت مضمومة للمتكلم او مفتوحة للمخاطب ومكسورة
للمخاطبة ومثال الثانى وهو ضمير الرفع المتحرك بعضه المتصل بالفعل
كنا فى نحو ضربنا زيدا لان الحرف المتصل بالفعل وهو النون من نا متحرك وهو
بعض الضمير لان الضمير مجموع نا اعنى النون والالف وانما سكن اخر الفعل
عند اتصاله بما ذكر كراهة المكروه بالفتح ويضم الابا وعدم الارادة والامتناع
اى امتناع صناعته وعدم ارادة اهل الصنعة توالى اى تتابع اربع متحركات
وهى احرف الفعل الثلاثة وتا الفاعل واقعة فيما هو كالكلمة الواحدة
لان تا الفاعل لشدة اتصالها بالفعل نزلت منزلة الجزء منه كما اشار اليه بقوله
اذ الفاعل اى لانه كجزء من فعله المتصل به وذلك لانه يوجد بوجوده
ويعدم بعدمه واحترز بقوله كالكلمة الواحدة عما اذا لم يكن كالكلمة الواحدة
نحو وجدك فانه ليس بكلمة لان حرف العطف مستقل بنفسه وخرج بالضمير
الاسم الظاهر فانه يبقى معه على بنائه على الفتح نحو ضرب زيد وخرج بالمرفوع
الضمير المنصوب محلا على المفعولية نحو ضربك وخرج بالمتحرك الضمير المرفوع محلا
الساكن لفظا غير الواو وهو الالف فى نحو قولك ضربا وفتحها اى فتح العاملين يعنى
حالة اتصاله بالضمير المتحرك المنصوب واتصاله بالضمير المرفوع الساكن غير
الواو يبنى الفعل على الفتح كما يبنى عليه اذا تجرد عن الضماير التى تتصل به وانما بنى
مع الالف على الفتح استصحابا للاصل وبالفتحة تحصل المناسبة ايضا وقد
شمل ذلك اى المستثنى المذكور كله يعنى المتصل باخره الضمير المرفوع المتحرك والضمير

المنصوب

المنصوب والساكن غير الواو واسم الاشارة واقع فى محل نصب على المفعولية لشمل
وفاعل شمل عموم المستثنى منه وهو قوله وبناؤه على الفتح فهو كالجنس والاستثنا
كالفصل وذهب بعضهم الى بنائه على الفتح مطلقا اى سوا اتصل به ضمير او لم
يتصل كما شمله عموم المستثنى منه واما ما جا ساكن الاخر ومضمومه وذلك
نحو ضربن وضربوا فالسكون فى الاول والضم فى الثانى عارضان اى حادثان
لا اصليان اوجبهما ما مر من ان الضم للمناسبة والاسكان لكراهة توالى اربع
متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة والعارض لا يعتد به وعليه اى على مذهب
بعضهم الى البنا على الفتح مطلقا مشى المصنف فى الاوضح اى اوضح المسالك الى
الفية ابن مالك وعبارة المتن وهى قوله فيضم كالشرح اى كعبارة الشرح
للمصنف ايضا وهى توهم ان الماضى مع واو الجماعة يبنى على الضم وليس كذلك
لمخالفته نص النحاة فقد صرحوا اى النحاة عند الكلام على القاب البنا ان الضم
لا يدخل الفعل كالكسر اى كما لا يدخله الكسر وقدم ذلك اى التصريح بعدم دخولهما
الفعل فتقدم ذكر ذلك قبل قوله سابقا واما الفعل فقوله ولما كان الكسر والضم
ثقيلين اختصا بالحرف والاسم لخفتهما دون الفعل لثقله فليتامل تامل فى
الامر ثلاث فيه ومنه اى من الماضى نعم وبيس لقبولهما اى نعم وبيس التا المذكورة
قال البعض وفى هذا نظر فان التا المذكورة كما تقدم هى الدالة على تانيث
الفاعل والتا اللاحقة لنعم وبيس ليست كذلك لان مرفوعهما ليس فاعلا
لمعناهما لان معناهما ان كان المدح او الذم فواضح وان كان حسن وقبح فغير
واضح فان الفاعل هو الجنس الذى هو الماهية والحقيقة وهو لا يقبل الوصف
بذكورة ولا انوثة واجيب بان المراد بالفاعل الفاعل النحوى لا الفاعل
الحقيقى فى نعمت هند هو المادح والفاعل النحوى هو هند واذا اردت
شاهد الدخول التا عليهما ففى الحديث جا من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت
وفيه اى فى الحديث ايضا اعوذ بك من الخيانة فانها بيست البطانة

Copyright © King Saud University

وفي القاموس نعم وبيس فيهما لغات نعم كعلم وبكسرتين وبالكسر والفتح ويقال
ان فعلت فبها ونعمت بتا ساكنة وقفا ووصلا اى نعمت الخصلة وكذا اى ومثل
ماذكر من نعم وبيس عسى وليس في كونهما من الماضي ولو قال ومنه عسى وليس
لكان اظهر وانما كانا من الماضي لقبولهما التا المذكورة ايضا واعترض هذا
ايضا بما تقدم من ان التا المذكورة هي الدالة على تانيث الفاعل والتا اللاحقة
لعسى وليس ليست كذلك لان مرفوعهما ليس فاعلا لمعناهما اعني الرجا والنفي
ومرفوعهما لم يفعل النفي والرجا واجيب عن هذا بالجواب المتقدم وهو
ان المراد بالفاعل الفاعل النحوي لا الحقيقي ومثال دخول التا عليهما نحو قولهم
عست هند ان تفلح وليست اى هند مفلحة ايضا ومما يدل على ان عسى وليس من الفعل الماضي
اتصالهما بضماير الرفع فاتصال ليس بضمير الجمع نحو قوله تعالى ليسوا سواء وبضمير
المتكلم لست عليهم بوكيل وقوله تعالى لست عليهم بمسيطر ومثال اتصال
عسى بالضمير قوله تعالى فهل عسيتم ان توليتم والحكم على هذه الاربعة يعني
نعم وبيس وعسى وليس بالفعلية انما هو في اى على القول الاصح وقد اشار
الشيخ بتفسير الصحيح بقوله اي الصحيح الى ان افعل التفضيل ليس على بابه
اوليس لنا قولان هنا صحيح واصح وانما هنا قولان صحيح وغير صحيح وهو ماذكر
بقوله وقيل ان نعم وبيس اسمان لدخول حرف الجر عليهما في قولهم ماهي بنعم
الولد نصرها بكاء وبرها سرقة والبز بكسر الموحدة وفتحها وبالزاى المعجمة السلب
يقال بزه يبزه اذا اسلبه وفي المثل من عز بز اى من غلب اخذ ومعناه انها لا تقدر على
ما يقدر عليه الرجال وفي قولهم نعم السير على بيس العير وهو بفتح العين المهملة
الحمار وقايل هذا شخص حين سار الى محبوبته على حمار بطي السير واجيب عن
ذلك بان مدخول حرف الجر اى الداخل عليه حرف الجار محذوف من المثالين
متقدر في الاول بمقول اى مقول فيه نعم الولد وفي الثاني بغير مقول اى على
غير مقول فيه بيس العير وسياتي في باب الفاعل الكلام على اعراب مرفوعهما

على

على هذا القول الثاني الغير الصحيح وقيل ان عسى وليس حرفان الاول اى عسى
حرف رجي كلعل والثاني اى ليس حرف نفي كما النافية وليسا فعلين لعدم
دلالتهما على الحدث والزمان وانما كانا حرفين لان الحرف افادة معناه موقوفة
على غيره وافادة معناهما متوقفة على غيرهما فهما حرفان كساير الحروف واجيب
بمنع جواب الاول وهو عدم دلالتهما على الحدث والزمان يعني بان دلالتهما
على الحدث والزمان ثابتة ولو سلم اى جواب الاول اى لم يمنع ان لا دلالة لهما
على الحدث والزمان لعدم دلالتهما عليهما عارض لانه ليس بحسب الوضع والمعتبر
الدلالة بحسب الوضع واجيب عن الجواب الثاني بان توقف افادة معناهما
على ذكر المتعلق بعدهما انما هو لشبههما بالحروف في عدم التصرف اى في الجمود
فلما شابهاه في ذلك اعطيا حكمه في التوقف اى توقف افادة معناهما على
غيرهما اذ بعض الكلمات قد يعطى حكم بعض اخر للمشابهة اى لاجل المشابهة
الحاصلة بينهما كالمضارع فانه اعطى حكم الاسم في الاعراب للمشابهة بينهما كما بين
في محله واشار عطف على مقدر اى قال كذا واشار الى القسم الثاني من اقسام
الفعل الثلاثة بقوله وامر وهو اى الامر لغة ضد النهي واصطلاحا الطلب لا الانشاء
مستقبل ابدا اى دايما فلا ينفك عن الاستقبال في وقت من الاوقات بخلاف
الانشاء وهو الحاصل في الحال وقد علل الاستقبال بقوله اذ المقصود به
اى بالامر حصول ما لم يحصل قبل ودوام ما حصل بعد ويعرف بتشديد
الرا اى يميز الامر عن قسيميه الماضي والمضارع بدلالته على الطلب اى طلب المامور
به بنفسه اى لا بدلالته على الطلب بانضمام اى اجتماع غيره اليه وانما قيد الدلالة
بذلك ليخرج ما دل بغيره وذلك نحو لا تضرب فان دلالته على الطلب وان
فهمت منه فهي انما فهمت منه بواسطة حرف النهي الذي هو اى النهي طلب
الترك ولا بد اى لا فراق مع ذلك المذكور يعني دلالته على الطلب بنفسه من قبول
يا المونثة المخاطبة نحو كل واشرب وقد قال تعالى كلي واشربي وقري عينا

Copyright © King Saud University

يقال عينه تقرّ بالكسر والفتح قرة وبضم وقرورا بردت وانقطع انقطع بكاها
اورات ما كانت متشوقة اليه وانصا مع ذلك لا بد من قبول نون التوكيد
اي صحة دخولها عليه كا قبلن قال البعض قوله ونون التوكيد مستغنى
عنه لاستلزام قبول يا المخاطبة له واجيب بانه انما اتى به للاشارة
الى انه لو اتى بنون التوكيد مكان يا المخاطبة كفى انتهى والمراد بيا المخاطبة
يا الفاعلية وهي اي يا الفاعلية اسم مضمر عند سيبويه والجمهور وعلى هذا فلو دلت
الكلمة على الطلب والحال انها لم تقبل اليا اي يا المخاطبة ولا تقبل النون اي نون
التوكيد فهي ليست فعل امر بل هي اما اسم فعل كنزال ومصدر كضربا زيدا
معناه اضرب زيدا او حرف نحو كلا بمعنى انته فسر بعضهم الانتها بالردع وهو
تفسير للمقصود منه والا فمعنى الانتها الارتداع لا الردع وقال البعض ولا
يصح ايضا تفسير معنى الحرف بمضمون الكلام على ان منع دلالتها على الطلب بل معناها
الردع والزجر او كان العكس بان قبلتهما اي الكلمة قبلت يا المخاطبة والنون ولكن
لم تدل على الطلب اي بصيغتها وضعا فلا يرد ان المضارع قد يدل على الطلب نحو
لتضرب وفي نحو والمطلقات يتربصن لان دلالته في الاول باللام لا بالصيغة
وفي الثاني بغير الوضع فهي اي الكلمة حينئذ اما فعل مضارع لا فعل امر ولا فرق
بين ان تكون ثقيلة نحو ليسجنن او خفيفة نحو وليكونن ولنسفعا قال الجار
بردي وكتبنا اضربا بالالف وهو امر للواحد المذكر موكدا بالنون الخفيفة ومنهم من
يكتبه بالنون الحاقا له باضربن امر الجمع المذكر وكان قياس اضربن ان يكتب بواو والف
لانك اذا وقفت عليه اسقطت نون التوكيد وقلت اضربوا وكان قياس اضربن
للواحدة المخاطبة ان يكتب بيا لانك اذا وقفت عليه قلت اضربي باسقاط
النون ورد اليا وكان قياس هل تضربن ان يكتب بواو ونون لانك اذا وقفت عليه
اسقطت نون التوكيد ورجعت الواو والنون المحذوفتين وقلت هل تضربون
لكنهم كتبوها على لفظها لعسر تبين هذا الاصل وهو ان عند الوقف يحذفون

نون

نون التوكيد ويرد ما حذف لاجل نون التوكيد فانه لا يعرفه الا الحاذق في هذا الفن
انتهى واما فعل التعجب نحو احسن بزيد فانه اي فعل التعجب معناه معنى الفعل
الماضي وليس امرا على القول الاصح بل هو فعل ماض جي به على صورته
اي صورة فعل الامر وعلى هذا فالظاهر انه مبني على فتحة مقدرة على اخره منع من
ظهورها مجيئه على صورة الامر ورد كونه فعل امر بانه يحتمل الصدق والكذب
وبانه لا يجاب بالفاء وبانه يليه ضمير المخاطب نحو احسن بك ولا يجوز ذلك في الامر
لما فيه من اعمال فعل واحد في ضميري فاعل ومفعول لمسمى واحد وبانه لو كان الناطق
به امرا بالتعجب لم يكن متعجبا كما لا يكون الامر بالحلف والندا حالفا ولا مناديا
وانما قال المص يا المخاطبة ولم يقل يا المتكلم لان هذه اي يا المتكلم تكون اي
توجد في الاسم وتوجد في الفعل وتوجد في الحرف مثال الثلاثة نحو قولك مر
بي اخي فاكرمني الاول مثال للحرف والثاني للاسم والثالث للفعل ولما فرغ من
الكلام على تمييزه اي بيان ما يميزه عن قسيميه شرع في بيان حكمه في البنا فقال
وبناؤه البنا في هذا التركيب مفرد مضاف للضمير فيعم كل بنا اي كل بناء له
اعني للامر كاين على ما يجزم به مضارعه المعدو بتا الخطاب وذلك اما السكون او
الحذف فيبنى على السكون اي سكون اخره ان ليس حرف علة والمراد اذا اسند لمفرد
ولم يتصل به ضمير تثنية وهو الالف ولا يتصل به ضمير جمع يعني الواو ولا تتصل
به ضمير المونثة المخاطبة يعني اليا المثناة تحت ولم تباشره نون التوكيد سوا
كان مضارعه ثلاثيا كاضرب او خماسيا كانتبه وانطلق او سداسيا كافتح و
استخرج فهو في هذه الامثلة وما اشبهها مبني على ما يجزم به مضارعه وهو
مبني على السكون اذ مضارعه يجزم به تقول لم تضرب ولم تنطلق ولم تستخرج
وهذه امثلة المبني على السكون لفظا واما مثال ما بني على السكون تقديرا
فنحو اضرب الرجل وكف وغض واشتد واعتد ومن الامر المبني على السكون
لفظا وعلى السكون تقديرا قول القائل

لفظا او تقديرا لكنه يبنى مطلقا
بل اذا كان صحيح الاخر بمعنى اخره

• مِن اباقاسمٍ واُمُرَاباهُ • ولِزيدًا ومِن اَباهُ الجهولا •
وذلكَ لان من في الموضعين امر من المين وابا قاسم مفعول به اى كذب باقاسم
بافلان وان شيت نصبت اباقاسم على النداء واُمُرْ فعل امر من امَرَ يُؤمُرُ واباه
مفعول لمنصوب بام اى اقصد ولِ فعل امر من ولى يلى وزيدا مفعول به اى قاربه
واباه الثاني مفعول من الثاني اى كذب اباه والجهولا نعت اباه والفه للاطلاق
ثم استثنى مما يبنى على السكون من الامر ما كان منه معتلا بقوله الا الامر المعتل
الاخر اى الذي اعتل اخره وهو اى المعتل في الصناعة النحوية ما اى فعل
امر اخره حرف علة واوا كان ويا او الفا وسمي معتلا لاعتلال له اى ضعفه
ان تخصيص المعتل بما اخره حرف علة اصطلاح نحوى وعلى هذا فاضافة
المعتل الى الاخر لبيان الواقع لا للاحتراز واما تعميمه لما اوله او وسطه
حرف علة فاصطلاح صرفي فعلى حذف اخره بناؤه اى فبناؤه على حذف اخره
وهو اى اخره حرف العلة لكن حذفه ليس مطلقا بل بشرط ان لا يتصل به
ما تقدم يعني ضمير تثنية او ضمير جمع او ضمير المؤنثة المخاطبة او نون
النسوة اى بشرط ان لا تتصل به النون الدالة على جميع النسوة او نون
التوكيد المباشرة فانه معها مبني على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين
فالمعتل كاغزُ والمعتل بالالف نحو اخشَ و المعتل بالياء نحو ارمِ ثم بين الشيخ علة
بنائه على الحذف بقوله اذ اى لان مضارعه يجزم بحذف اخره فاغز مبني
على حذف الواو واخش مبني على حذف الالف وانما بني على ذلك في هذه
الامثلة لان مضارعها معتل مثلها يجزم بحذف اخره والا نحو قوما عطف
على المعتل اى قوما ونحوه مما هو صحيح الاخر قال البعض الاولى عدم ترك
التقييد به ليكون كلامه شاملا للمعتل ويستغني عن قوله الاتي ومثله
في البناء المذكور الى اخره اوان يعمم ويقول مما هو صحيح الاخر ومعتله واتصل
به ضمير تثنية او الا نحو قوموا مما هو صحيح الاخر واتصل به ضمير جماعة او لا

نحو قومي مما هو صحيح الاخر واتصل به ضمير المؤنثة المخاطبة فعلى حذف
النون بناؤه اى بناؤه على حذف النون اذ اى لان مضارعه يجزم بحذفها
اى النون ومثله اى مثل قوما وقوموا وقومي في البناء المذكور يعني البناء على حذف
النون فعل الامر المعتل المتصل به ذلك المذكور اى ضمير التثنية او ضمير الجمع او
المؤنثة المخاطبة فالمتصل به ضمير التثنية نحو اغزوا و المتصل به ضمير الجمع
نحو اغزوا اصله اغزووا بواوين الاولى لام الكلمة والثانية واو الضمير
حذفت ضمة اللام لان الضمة على الواو ثقيلة ثم حذفت اللام لالتقا
الساكنين فصار اغزوا على وزن افعوا والمتصل به ضمير المؤنثة المخاطبة
نحو اغزي اصله اغزوي استثقلت الكسرة على الواو فحذفت ثم حذفت
الواو لالتقا الساكنين وان اتصل بالمعتل نون النسوة بني على السكون
نحو اغزون وارمين واخشين بسكون ما قبل النون كالصحيح اى كبنا
المتصل به النون المذكورة على السكون نحو قمن واقعدن واعلم ان المصنف
رحمه الله تعالى لو قال هنا كما قال في كتابه الاوضح وبناؤه على ما يجزم
به مضارعه لكان احسن من قوله هنا وبناؤه على السكون الخ لكونه اخصر
لكن المصنف لما ذكر ان للماضي ثلاثة احوال حال الفتح وحال الضم وحال
السكون اراد ان يذكر بالتنصيص ان للامر ايضا ثلاثة احوال كذلك
اى مثل الماضي فذكر بالتنصيص احوالها الثلاثة ومنه الضمير راجع لامر من قوله
المتقدم وامر اى ومن فعل الامر هلم في استعمال لغة بني تميم الملحقين
بها اى بهلم الضماير بحسب من هي مسندة اليه من مفرد او مثنى او
جمع مذكرا او مؤنث نحو قولك في المفرد المذكر هلم يا زيد بفتح الميم وفي المفردة
المؤنثة هلمي يا هند بكسر الميم قبل المثناة التحتية وفي المثنى المذكر هلما يا زيدان
وفي المثنى المؤنث هلما يا هندان وفي الجمع المذكر هلموا يا زيدون بضم الميم
لاجل الضمير وفي الجمع المؤنث هلممن يا هندات بكسر الميم لمناسبة اليا

Copyright © King Saud University

واما اهل الحجاز فهي اى هلم عندهم اى في لغتهم اسم فعل وذلك لانه
لازم طريقة واحدة وهي التزام فتح ميمها مع الادغام لكن غلب فيه جانب الفعلية
ولو كانت فعلا لجرت مجرى رد في جواز الضم والكسر والاظهار ورد هذا بان
التزام احد الجائزين لا يخرجها عن الفعلية وذلك لا لتزام في كلامهم كثير وليس
بمخرج وقد بين لزومه الطريقة الواحدة بقوله لا يختلف بحسب المسند اليه
من مونث او جمع يعني لا يكسر ولا يضم وبلغتهم اى لغة اهل الحجاز جاء التنزيل
اى القران العظيم وذلك نحو قوله تعالى قل هلم شهداكم وقوله تعالى والقايلين
لاخوانهم هلم الينا بالفتح مع التشديد مع اسناده الى جمع في المومنين واتى
الشيخ بهذين المثالين من التنزيل اشارة الى ان هلم تاتي لازمة كالمثال
الاول والى متعدية كالمثال الثاني وكها من فعل الامر هات وهو بكسر التا المثناة
فوق مبني على حذف اليا كارم بمعنى اعط ومحل كسرها ما لم يتصل به ضمير جماعة
الذكور اما اذا اتصل به فيضم التا وذلك كما في نحو قوله تعالى قل هاتوا برهانكم
فها مضموم التا مبني على حذف النون واصله هاتيوا بكسر التا المثناة فوق
وضم اليا المثناة تحت نقلت ضمة اليا الى التا قبلها ثم حذفت اليا المثناة
تحت فصار هاتوا ومنه تعال بفتح اللام مخففة لا غير وغلط من قال بكسر
اللام ولحنوا القايل في قوله
تعالى قاسمك الهموم تعالى بكسر اللام وهو في الاصل يدعى به الانسان الى
مكان مرتفع ثم جعل للدعا الى كل مكان وقال بعضهم هو من العلو وهو ارتفاع
المنزلة فكان دعا الى ما فيه رفعة كقولك تعال غير صاغر تشريفا للمقول له قال
تعالى قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم وكون هات وتعال فعلا امر هو
في القول الاصح افعل التفضيل ليس على بابه كما اشار اليه بقوله اى الصحيح
فان القايل بهذا القول ليس صحيحا بل ضعيفا وانما كانا فعلي امر في الصحيح
لدلالتهما على الطلب وقبولهما مع ذلك اى كونهما دالين على الطلب يا المونثة

المخاطبة

المخاطبة وذلك كهاتي وتعالي واصل تعالى تعالوي بفتح اللام وكسر الواو
واخره مثناة تحتية ثم قلبت الواو يا لوقوعها رابعة مع عدم انضمام ما قبلها
فبقي تعاليي بيايين الثانية ساكنة والاولى مكسورة ثم حذفت كسرتها للاستثقال
ثم اليا لالتقا الساكنين وبنا هات وتعال يختلف باختلاف المامور
فاذا امرت بهما مذكرا مفردا كان بناوهما على حذف حرف العلة وهو اليا من
اخرهما اذا لم تباشرهما نون التوكيد لفظا وتقديرا والا كان بناوهما على الفتح
لان المتصل مبني على الفتح مع النون المذكورة تقول هاتن وتعالن مع بقا كسر
البا وبقا فتح اللام كارم واخش في بنايهما على حذف حرف العلة وهو اليا او
الالف من اخرهما وان امرت بهما مفردا مونثا كان بناوهما على حذف النون
فتقول هاتي وتعالي يا هند كارمي واخشى يا هند في كونهما مبنيان على حذف
النون ومثله اذا امرت بهما مثنى مطلقا او جمع مذكر واما اذا امرت بهما جمع
مونث فانهما يبنيان على السكون نحو فتعالين امتعكن وهاتين يا هندات
وانما بنيا على ذلك لان كلا منهما فعل امر وبنا الامر كاين على ما يجزم به مضارعه
وقيل انهما اى هات وتعال عند الزمخشري ليسا فعلي امر وانما هما اسما
فعلين للزومهما الامر وان لحوق الضماير بهما لقوة مشابهتهما لفظا للافعال
واعترض بانه يدل على ان هات لا تستعمل الا على صيغة الامر وليس كذلك
فانه يقال هاتى الماضي كعاطى وتصريفه كتصريفه ويدخل عليه من علامات
الافعال ما يدخل عليه قال والله ما يعاطي وما يهاتي اى ما ياخذ وما يعطي
واشار المصنف الى القسم الثالث اى ثالث اقسام الفعل بقوله ومضارع اى فعل
مضارع وهو ما اى فعل دال وضعا على حدث وزمان غير منقض اى فهم منه ذلك
من غير ذكر شي معين معه حاضرا كان الزمان او مستقبلا والمراد بالحاضر الحال
وهو زمان التكلم وحقيقته اجزا متعاقبة من اواخر الماضي واوايل المستقبل
مع الجزء الحاضر وليس المراد منه عند النحاة الان وهو الزمان الفاصل بين

Copyright © King Saud University

الزمانين الماضى والمستقبل والمستقبل بفتح الباء على المشهور اسم مفعول و
القياس يقتضى كسرها ليكون اسم فاعل كما يقال الماضى فلما كانت تسمية الفعل
المستقبل بالمضارع فيه خفاء دون تسمية غيره من فعل الامر والماضى اخذ فى
تعليل تسميته فقال وسمى هذا الفعل مضارعا اسم فاعل ماخوذ من المضارعة
مصدر ضارعه وقيل من المراضعة فقلب ونسب هذا القول لابن عصفور
وهى اى المضارعة لغة المشابهة اى سماه النحويون مضارعا للمشابهة الاسم
فى ان كلا منهما اى الفعل المسمى بالمضارع والاسم قطرا من طركمنع اى تاتى عليه
بعد التركيب مع عامل معان مختلفة اى يخالف بعضها بعضا تتعاقب اى
تدخل عليه واحدا عقب واحد على صيغة واحدة وقضية ذلك التعاقب الاشتراك
بين الفعل والاسم فى اصل الاعراب لكن لما كانت المعانى المتعاقبة على الاسم
لا يميزها اى لا يميز بعضها عن بعض الا الاعراب اى يتعين طريقا لرفع اللبس فى
الاسم وكانت المعانى المتعاقبة على المضارع يميزها الاعراب وغيره ايضا اى
مرة اخرى يعنى لا يتعين الاعراب طريقا لرفع اللبس فى الفعل لوجود طريق
اخرى تقوم مقامه فى رفع الالتباس كان الاسم اشد احتياجا الى الاعراب
من المضارع فجعل الاعراب اصلا فيه اى فى الاسم وفرعا فى الفعل المضارع
وهذا هو المرجح عند الحذاق وقال الكوفيون اصل فيهما وما قيل من ان العلة
فى سبب التسمية بالمضارع مشابهته للاسم فى الابهام والتخصيص لان الاسم
يكون مبهما بالتنكير كرجل ويتخصص بالتعريف كهذا الرجل والمضارع يحتمل
الحال والاستقبال ويتخصص للزمان الحاضر بنحو الان وللزمان المستقبل
بنحو السين وسوف قال البعض ان قيل ذكروا فى باب الاضافة ان المضاف
لا يكون الا اسما لانه يستفيد من المضاف اليه تعريفا او تخصيصا
وكلاهما لا يكون الا فى الاسم فيشكل على قولهم هنا ان الفعل يشبه
الاسم فى التخصيص فالجواب لا اشكال لان ما هنا حكم على المجموع

اى

اى مجموع الامرين ولا يكون الا فى الاسم وان ذلك لا يكون اصالة الا فيه انتهى
وفى قبول لام الابتدا فان الاسم تدخل عليه لام الابتدا نحو ان فى ذلك لعبرة
وعلى الفعل نحو ان ربك ليحكم وفى الجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته
والمراد مطلق الحركة لا شخصها فيدخل يفعل بالقياس الى اسم فاعله فرده ابن
مالك فى شرح التسهيل وقال بل وجه الشبه انه يعرض له بعد التركيب معان
مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة كما يعرض ذلك فى الاسم ولا يميز عنها الا
الاعراب كما فى لا تاكل السمك وتشرب اللبن فلما كان الفعل والاسم شريكين
فى قبول المعانى بصيغة واحدة اشتركا فى الاعراب قال والجمع بهذا اولى من الجمع بينهما
بالابهام والتخصيص ودخول لام الابتدا ومجاراة اسم الفاعل لان المشابهة بهذه
الامور بمعزل عما جى بالاعراب لاجله بخلاف المشابهة التى اعتبرتها انتهى
وقال البعض وفى هذا الرد نظر لان ابن مالك لم يرده من حيث انه علة التسمية
وانما رده من حيث انه علة الاعراب المضارع كما يعلم بالوقوف على كلامه انتهى
ويعرف اى يتميز الفعل المضارع عن قسيميه الماضى والامر الداخلين معه
لفظ الفعل بلم اى بدخولها المراد قبول دخولها عليه مثال الداخلة عليه
نحو قوله تعالى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد ومما يتميز به المضارع ايضا
عن قسيميه دخول حرف التنفيس اى قبول دخوله عليه ومعنى التنفيس
تاخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق فى الحال يقال نفسته اى وسعته
وذلك كسوف تعلمون وقد تخفف سوف بحذف الفا الذى كان متحركا لاجل
التقا الساكنين فيقال سو وقد يقال سى بقلب الواو مثناة تحتية وقد
تحذف الواو وتسكن الفا فيقال سف فعل وقيل ان السين منقوص من سوف
دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل وكذا مما يتميز به الفعل دخول اللام
ولا الطلبيتين عليه اى الموضوعين لطلب الفعل والترك سوا استعملا
فيه او فى غيره كما سياتى وانما اقتصر المصنف على ذكر لم دون غيرها من

العلامات المميزة له عن قسيميه كما اقتصر ابن مالك في الفيته على لم
لان لها اى للم امتزاجا بتغييرا اى بسبب تغييرها معناه اى معنى المضارع
وقلبه الى الماضى حتى غاية للامتزاج صارت كجزئه قاله الرضى ولانها ايضا
اشهر عوامله وافتتاحه تنطق فيه بالرفع اى افتتاحه مبتدا فهو مرفوع
على الابتدا كما اى على ما هو مقتضية كلامه اى المصنف في الشرح اى شرحه للمقدمة
هذه حيث قال وانما ذكرت هذه الاحرف بساط الحكم الذى بعدها الا يعرف
بها المضارع لانا وجدنا ما تدخل في اول الماضى انتهى فيه تصريح بان قوله وافتتاحه
مرفوع على الابتدا ولولا كلامه في الشرح لامكن جره عطفا على لم ليكون علامة
اخرى وخبر المبتدا الذى هو افتتاحه يكون اى يوجد بحرف واحد وصفه بواحد
لرفع توهم افتتاحه بحرفين ووصفه بقوله زائد ليخرج الاصلى وذلك من احرف
يجمعها قولك نايت من البعد اى بعدت ويجمعها قولك انيت اى
ادركت اى يكون مبدوا بالنون او الهمزة او اليا المثناة تحتا او التا المثناة
فوق فالمبدو بالنون نحو نقوم والمبدو بالهمزة نحو اقوم والمبدو بالمثناة
التحتية نحو يقوم زيد والمبدو بالمثناة الفوقية نحو تقوم يا عمرو في شرح الكافية لابن
مالك التعبير بهمزة المتكلم او احدى اخواتها اولى من التعبير بحروف نايت لانها
قد تكون اول غير المضارع نحو اكرم وتعلم ونرجس الدوا ويرنا الشيب وابن الحاجب وان
كان عبر بذلك الا انه بين المراد بعده بقوله فالهمزة للمتكلم الخ ولم يذكر المص هذه الاحرف
الاربعة ليعرف بها المضارع كما ذكرناه عنه فيما تقدم وينص عليه في الشرح وقال
ان عدم علة ذكرها لذلك انها لا تتميز بها المضارع عن قسيميه لوجودها في اول
الماضى نحو اكرمت زيدا وتعلمت المسئلة ونرجست الدوا اذا جعلت فيه نرجسا
ويرنات الشيب اذا خضبت باليرنا بضم المثناة تحت وفتحها وتشديد النون وهمزة
تليها بلا فاصل ويقال اليرنا اليرنا بالضم والمد وهو الحنا وانما ذكرها اى هذه الاحرف
تمهيدا اى توطية وتهيية للحكم الذى بعدها كما سياتى قريبا وهو قول المصنف

ويضم

ويضم اوله الخ ومن النحاة جمع ناحى من نحا ينحو اذا نظر في علم النحو وتكلم فيه من جعل
افتتاحه باحدها اى هذه الاحرف والمفعول الثانى لجعل من علاماته
اى جعل من علاماته افتتاحه باحد هذه الاحرف ايضا اى مرة اخرى وموطا
كلام المصنف في المتن اذ المتبادر من قوله وافتتاحه ان الواو فيه عاطفة
لافتتاحه على لم وقيل ان التمييز اى تمييز المضارع عن قسيميه بها اى هذه
الاحرف اولى من التمييز اى تمييز المضارع بلم وذلك لعدم انفكاكها
اى الاحرف عنه اى المضارع ولاتصالها به دون غيرها وايضا لانها
للتنصيص على جميع امثلته فلها تعلق به من ثلاث وجوه بخلاف
لم وعليها اى على التمييز بالاحرف اقتصر ابن مالك في التسهيل كما اقتصر في الخلاصة
على التمييز بلم وعليه اى على التمييز بها فيشترط في الهمزة ان تكون للمتكلم
اى لتكلمه وحده مذكرا كان او مونثا فخرجت همزة لا تكون كذلك نحو اعلم
واقام فان قيل ما تقول في اخفى من قوله تعالى فلا تعلم نفس ما اخفى لهم
من قرة اعين فالجواب ان من سكن اليا فهو عنده مضارع لان الهمزة
للمتكلم ومن فتحها فهو عنده ماض ويشترط في النون ايضا ان تكون فيه
للمتكلم ومن معه اى مشارك له في مدلول الفعل المبدو بالنون او قدرانه
مشارك له في التكلم كما قيل وظاهر عبارة من قال للمتكلم مع غيره صادق بكون الموضوع
له المتكلم وحده لكنه مشروط بمصاحبة غيره فالكون معه غير مشروط للموضوع له
خارج عنه وكذا المصاحب خارج قاله الدماميني والذى نظهر ان النون في هذا
المقام للمتكلم ومن ثم له في هذا ذلك الفعل متطورا فيه للجميع بالاصالة مفردا
كان المشارك او غيره من الذكور او من الاناث او منهما ومقتضى عبارة المصنف
وكثيرين ان النون للمتكلم حالة كونه مشاركا فالمشاركة قيد في ثبوتها للمتكلم
ومن يشاركه معا على السوا في القصد وبين المعنيين فرق فتامل انتهى او
يكون للمعظم اى للمتكلم المعظم نفسه بحسب الواقع نحو قوله تعالى ونريد ان

Copyright © King Saud University

نحن عليك وكذا المتكلم المعظم نفسه ولو كان معظما نفسه كان بان يعظم
نفسه ولم يكن عظيما في نفس الامر كقول المخبر عن نفسه فقط نقوم وتوجيه
ذلك ان العظيم في نفس الامر يتكلم عن نفسه وعن غيره غالبا لان اتباعه
يشاركونه في غالب اموره فالاستعمال المذكور مجاز من الجمع لعدهم المعظم
كالجماعة وخرج بنون المعظم النون التي لا تكون له نحو نون نرجس الدواء
اذا جعل فيه دواء او يشترط ايضا في اليا المثناة تحت ان تكون للغائب
خرج ما ليست كذلك كيا يرنا والمراد ما ليس بمتكلم ولا مخاطب لصحة قولنا
يفعل الله ما يشاء ونحو ذلك واسم الغائب لا ينطلق عليه تعالى المذكر
مطلقا اي سوا كان مفردا او مثنى او مجموعا ظاهرا او غيره نحو يقوم زيد ويقوم
الزيدان ويقوم الزيدون وزيد يقوم والزيدان يقومان والزيدون يقومون
او تكون لجمع الغائبات ظاهرا كان نحو يقمن الهندات او مضمرا نحو الهندات
يقمن عاقلا كان المسمى نحو كما مر او غير عاقل نحو السموات يتفطرن جمعا سالما
كان الاسم كما مر ومكسرا نحو الهنود يقمن والاعين ينظرن ويشترط في التا
المثناة فوق ان تكون للمخاطب خرجت التا التي ليست له نحو تا تعلم
والمراد بالمخاطب من القي اليه الكلام مطلقا اي سوا مفردا او مثنى او جمعا
نحو انت يا زيد تقوم وانت يا هند تقومين وانتما يا زيدان تقومان
وانتم تقومون وانتن تقمن او تكون للغائبة اي للمؤنثة الغائبة مطلقا
اعني سوا في ذلك المؤنث معنى ولفظا او معنى بل حقيقيا كان او مجازيا او سوا
كان الاسم ظاهرا او مضمرا نحو تقوم هند وتقوم امرأة وهي تقوم والمجازي
التانيث نحو تنفطر السما وهي تنفطر والمؤنث نحو تحي الكتاب على معنى الصحيفة
وتقوم الرجال بتاويل الجماعة او تكون للغائبتين اي لمثناها ظاهرا او
مضمرا حقيقيا او مجازيا نحو تقوم الهندان والهندان تقومان وتدمع العينان
والعينان تنظران ويدخل تحت كلامه نحو الهندان هما تخرجان فمقتضى اطلاقه

انه

انه بالتا وقد جرت المسألة بين ابي العافية وابن الباذش فقال ابن ابي العافية
انه باليا حملا على الظاهر وقال ابن الباذش لا اعلم في المسألة سماعا ولا نصا
لنحوي والقياس عندي انه بالتا حملا على اخر الاسمين وهو الضمير الموضوع
للغيبة مستترا كافيه المذكر والمؤنث لكن وجدنا السماع يقول ابن ابي العافية قال عمرو
ابن ابي ربيعة لعلهما ان تبغيا لك حاجة وان ترحما بما كنت احصر وبهذا
الذي تقرر ظهر ان التعبير بانيت انسب بالتسمية التضعيف المراد
بالتضعيف هنا الزيادة فان ما لكل حرف يزيد على ما قبله فالاليق التعبير
بما هو انسب من التعبير بنايت فاعلم والحكم الذي اشرنا اليه فيما مر بقولنا
كما سياتي هو ما تضمنه قوله اي المصنف ويضم اوله الضمير راجع الى المضارع
اي اول الفعل المضارع له اي الحرف المفتتح الفعل به هذه المسألة من
التصريف لا من النحو لكن عنه الصرفيين لضمير شروط يشير لاول ما ذكره بقوله
وذلك ان كان ماضيه اي المضارع رباعيا اي اربعة احرف والثاني ان
يكون حروفه كلها اصولا ليس فيها حرف مزيد ولم يشترط النحويون هذا
الثاني والمراد عندهم ما كان على اربعة احرف سوا كان كل حروفه اصولا
مجردة عن الزوائد كيدحرج اذ ماضيه دحرج والملحق به كيجورب مضارع
جورب ويجلبب مضارع جلبب وكان بعضها اي حروفه زائدا على
الاصول كيجيب ويكرم اذ ماضيهما اجاب واكرم والهمزة فيهما زائدة
لان وزنهما افعل اما اكرم فواضح واما اجاب فاصله اجوب كاكرم نقلت
حركة الواو الى الجيم فقلبت الواو الفا وفي اتيان المصنف بمثالي يدحرج و
يكرم احتراز عن مذهب الصرفيين فان الرباعي عندهم ما كانت حروفه
الاصول اربعة احرف كما ذكرناه واعلم انه انما اشترط في ضم اوله كون ماضيه
على اربعة احرف لانه لو فتح في يكرم مثلا وقيل يكرم لم يعلم انه مضارع المجرد
او المزيد فيه ثم حمل عليه ما كان ماضيه على اربعة احرف فان قلت

Copyright © King Saud University

لم لم يفتح حرف المضارعة من يدحرج ويقاتل ويفرح اذ لا لبس ثم يحمل
عليه يكرم وحملا لاقل على لاكثر اولى قلت اجيب بانه لو حمل الاقل
على الاكثر لزم الالتباس ولو في صورة بخلاف العكس فانه لا التباس فيه
اصلا ولما كان المضارع الذى ماضيه رباعيا اقل افرادا من غيره والضم اثقل
من الفتح كان الانسب للتعادل ان يضم الاول فيه ويفتح اولا على اللغة
المشهورة وهي لغة اهل الحجاز في غيره الضمير راجع الى المضارع مع صفته
اي غير المضارع الذى ماضيه رباعي اي اربعة احرف بان كان ماضي ذلك
الغير ثلاثيا اي ثلاثة احرف كيضرب اذ ماضيه ضرب وينصر ماضيه نصر
ولا يكون هذا الماضي الا اصلي الحروف وكان ماضيه خماسيا اي خمسة احرف او
ماضيه سداسيا اي ستة احرف الاولى كينطلق والثاني مثل يستخرج اذ
ماضيهما اي ينطلق ويستخرج خماسي وسداسي فماضي ينطلق انطلق وماضي
يستخرج استخرج ولا يكونان اي الخماسي والسداسي الا مزيدا فيهما اي لا يكون
كل حروفهما اصولا ومن الماضي الخماسي نحو خصم وقتل بالتشديد اي تشديد الصاد
والتاء فان اصلهما اي اصل خصم اختصم واصل قتل اقتتل بالفك ادغمت التاء
من اختصم واقتتل بعد نقل حركتها الى ما قبلها فيما بعدها اي في الصاد
في الاول وفي التاء في الثاني وحذفت الهمزة اي همزة الوصل للاستغنا
عنها بتحرك ما بعدها لهذا الادغام والحذف فتح حرف المضارعة منهما
قال البعض ويجوز في خصم وقتل فتح فائهما بنقل حركة المدغم اليها والكسر لالتقا
الساكنين وهذا اولى لان للاول التباسا بماضي تفعيل ومن العرب من
كسر الفا يتبعها كسر العين فيقول خصم وقتل بكسر الخاء والصاد والقاف و
التاء وقياس المضارع من الاول في قتل مثلا يقتل بفتح القاف ومن الاخرين
يقتل بكسرها ويقتل بكسر حرف المضارعة ايضا اتباعا للقاف ثم هذا التقرير
منساق في كل فعل ادغم فيه تاء الافتعال ويستثنى من كلامه اي المصنف نحو

اناب

لان لا يسوغ كون شيء اصله الذى يبنى عليه سائره والبا الداخلة عليه
للملابسة في محل نصب على الحال ويجوز ان تكون البا للسببية والمعنى
اصل بالنظر الى نفسه لا بالنظر لشيء اخر وليس فرعا عن غيره وذهب
بعضهم الى ان المتصل اصل للمنفصل محتجا في ذلك بان مبنى الضماير
على الاختصار والمتصل اخصر لانه اقل حروفا من المنفصل ويحتج له
ايضا بانه لا يعدل عنه اذا امكن وهذا هو مذهب الجمهور وذهب
بعضهم الى ان المنفصل هو الاصل ولما كانت الظواهر بعضها معرب
وبعضها مبني توهم الشيخ فقال لا يقول هل الضماير كذلك معرب
وبعضها مبني ام لا فاجاب بقوله والضماير الى لفظها كلها مبنية
وجوبا واختلف في سبب بنايها فقيل لشبهها بالحرف وضعا اي في
الوضع لان اكثر المضمرات موضوع على حرف واحد كالتاء في ضربت
والكاف في اكرمك وعلى حرفين كمن وعن ثم اجريت بقية الضماير
كنحن مجراها بضم الميم طردا للباب وحملا للاقل على الاكثر وقيل
لشبهها اي الضماير به اي بالحرف في احتياجها الى المفسر اعني به
الحضور في الشخص المتكلم وفي الشخص المخاطب وتقدم الذكر في الشخص
الغايب وذلك لان المضمر لا تتم دلالته على مسماه الا بضميمة
مشاهدة او غيرها فهو محتاج الى ذلك كاحتياج الحرف الى لفظ
يفهم منه معناه الافرادي وقيل لشبهها بالحرف في الجمود وقيل
لاستغنايها عن الاعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعاني
يعني لوضع هم في المرفوع لفظا وللمنصوب لفظا وللمجرور لفظا و
قيل غير ذلك واخصها اي الضماير اعرفها اي ازيدها معرفة واذا اردت
معرفة ذلك فضمير المتكلم اخص من ضمير المخاطب لانه على المراد بنفسه
وبمشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره وبتميز صورته وذا اي

بدل
م

Copyright King Saud University

اى ضمير المخاطب اخص من ضمير الغايب لانه يدل على المراد بنفسه و
بمواجهة مدلوله واذا اجتمع الاخص وغيره اى غير الاخص غلب الاخص على
غيره تقدم الاخص غيره او تاخر عنه فيقال فى الاول انا وانت فعلنا وفى
الثانى انت وانا فعلنا وانا وهو او هو وانا فعلنا بتغليب ضمير
المتكلم على ضمير المخاطب فى الوجهين ولا يقال فعلتما بتغليب ضمير
المخاطب ولا فعلا بتغليب ضمير الغايب ومن الاول انت وهو ومن
الثانى هو وانت فيقال فعلتما فى الوجهين بتغليب ضمير
المخاطب على ضمير الغايب ولا يقال فعلا بتغليب ضمير الغايب ولما
كان المقصود من وضع الضماير الاختصار وكان المتصل اخصر من
المنفصل لكون المتصل اقل حروفا قال المصنف ولا فضل للضمير
يعنى ولا يوتى للضمير منفصلا مع امكان الاتيان بالضمير المتصل
نحو قمت بضم التا ونحو اكرمتك لا يقال فيهما خلاف ذلك فلا يقال
فى قمت قام انا لان قمت مثل قام انا معنى واخصر منه لفظا ولا
يقال فى اكرمتك اكرمت اياك لان اكرمتك مثل اكرمت اياك
معنى واخصر منه لفظا والتا والكاف اخصر من اياك تنبيه
قوله نحو قمت واكرمت مبتدا خبره لا يقال فيهما والعايد محذوف
اى لا يقال فيهما منه اى من نحو وانا بالفا فى نحو لان معرفة هذا ناشيء
عما سبق فهى مسبب عنه واما قوله اى القايل وهو زياد بن حمل
بفتح الحا المهملة والميم التميمى
• وما اصاحب من قوم فاذكرهم • الا يزيدهم حبا الى هم •
حيث استعمل فيه الضمير المنصوب المنفصل مكان المتصل فضرورة
يعنى فلاجل الضرورة الداعية الى ذلك ومن زايدة وقوم مفعول
واذكر منصوب جواب النفى ومعنى البيت عند ابن كيسان ما صحبت

قوما

قوما بعد قومى فذكرت لهم قومى الا بالغوا فى الثنا عليهم حتى يزيدوا
حبا الى وهم الاولى مفعول اول ليزيد وحبا مفعوله الثانى وهم
الثانية اخر البيت عامل يزيدوا لاصل يزيدون فعدل عن الوا و
الى هم للضرورة وقال ابن مالك الاصل الا يزيدونه انفسهم
فحذف المضاف فعو فصل ضمير الفاعل قال المصنف فى المغنى وحامله
على ذلك ظنه ان الضميرين لمسمى واحد وليس كذلك فان مسمى الواو
المصاحبون ثانيا ومسمى هم المصاحبون اولا ومراده انه ما يصاحب
قوما بعد قومه فيذكر قومه لهم اولا ويزيدهم هولا القوم قومه
حبا اليه لما يسمعه من ثنايهم عليه ويجوز فى واذكرهم النصب فى
جواب النفى والرفع بالعطف على اصاحب وحبا من حبب ثم هولا
لو صله بالى وا لا لوصله بلهم او فيهم قال البعض والقصيدة من حماسة
ابى تمام قال الدماميني قلت تقدير رحمه الله ما لا دليل عليه فى
البيت لانه قدر لهم بعد اذكرهم وقدرنا هم على قومه ليكونه لك
سببا لزيادتهم اياه حبا فى قومه وهو فى غيبة عن ذلك اذ يجوز ان
يكون المراد انه اذا صاحب قوما فذكر قومه اى تذكرهم زاد هولا القوم
المصاحبون قومه حبا اليه لما يشاهد من انحطاط مرتبة هولا
عن مرتبة قومه ففيه اشارة الى فضل قومه على كل من يصاحبه
من الاقوام وقد قال فى الصحاح انه يقال ذكرته بلسانى وبقلبى
وتذكرته بمعنى وعلى ما ادعاه ابن مالك المحبوب هم القوم المصاحبون
وعلى ما قاله المصنف والدماميني قومه فالصحيح انه لا يوتى بالضمير
المنفصل مع امكان الاتيان بالمتصل فى الاختيار الا فى صورتين يجوز
فيهما الانفصال مع تاتى الاتصال هو بامن توالى تصالين فى فضلتين
احدهما اى احد الصورتين ان يكون عامل الضمير الجايز فيه الاتصال

Copyright © King Saud University

والانفصال عاملا فی ضمیر اخر اعرف منه متقدم علیه حالة کون
الضمیر الاخر غیر مرفوع بان کان منصوبا او مجرورا ثم ان کان العامل
فی الضمیرین الجرفوحین المذکورین فعلا ناسخا کما فی باب اعطی
فالوصل ارجح لکونه الاصل وذلک نحو الهاء من قولک لشخص فی عبد
سلنیه من سال بمعنی استعطی لا بمعنی استفهم ای استعطنیه
او ملکنیه فالهاء سلنیه عمل فیه فعل غیر ناسخ وهو سل وهو عامل
ایضا فی ضمیر اخر متقدم وهو یا المتکلم ویا المتکلم اعرف من ها الغایب
والیا ایضا منصوبة لانها مفعول اول وکالکاف من قولک لعبدک
زید سالنیک فیجوز فیها ای فی الها وکذا الکاف الانفصال بمرجوحیة
بین الانفصال مرجوح والانفصال راجح د قوله خلافا وصلا وافصلها
سلنیه الخ قال المصنف قد یوهم التساوی مع ان الوصل ارجح ولم یذکر سیبویه
سواه فاحسن من ذلک قوله فی الکافیة الکبرا ونحوها سلنیه صل وقد
تفصل اولا بالوصل جزما ثم ذکر الفصل بصیغة الخبر باسناد الفعل للمفعو
کذا افاده السیوطی ومنه ای من الانفصال قوله علیه الصلاة والسلام ان
الله ملککم ایاهم ولو وصل لقال ان الله ملککموهم لکنه فر من الثقل الحاصل
من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات والاتصال هو الاصل ولا مرجح لغیره
علیه ولهذا ای لکون الاتصال هو الاصل لم یات التنزیل الا به
ای بالاتصال قال الله تعالی ان یسالکموها السؤال هنا طلب الاعطا
والواو فی هذا ونحوه تولدت من اشباع الضمة وکذا قوله تعالی انلزمکموها
اللهم الا ان یکون ذلک العامل فی الضمیرین اسما وصفا او مصدرا فالفصل
حینئذ ارجح من الوصل لاختلاف محل الضمیرین مثال الوصف نحو انا
معطیک ومعطیک ایاه ومثال المصدر نحو قولک عجبت من حبی ایاه
نحب مصدر مضاف الی فاعله وایاه مفعوله وفی النکت السیوطیة

قال

قال بنی مسایل یجوز فیها الوصل والفصل وهی ان یقع منصوبا لمصدر مضاف
الی ضمیر قبله هو فاعل ومفعول او باسم فاعل مضاف الی ضمیر هو مفعول
نحو زید عجبت من ضربیه وضربی ایاه ومن ضربکه وضربک ایاه والدرهم
زید معطیکه ومعطیک ایاه والفصل فی الثلاث ارجح بلا خلاف ومن
الوصل المرجوح قول القایل

• لین کان حبک لی کاذبا • لقد کان حبیک حقا یقینا •

اللام فی لین موطیة للقسم وفی لقد جواب القسم واللام فی لی مفعوله
لعمل المصدر فی مفعوله لکونه فرعا عن الفعل فی العمل وحبک الاول
بغیر یا والکاف مضاف الیها من اضافة المصدر الی فاعله وحبیک
الثانی بالیا وفیه الشاهد فانه اتی معه بالضمیر الثانی وهو الکاف
متصلا ولو فصله لقال حبی ایاک وکان الاسم العامل اسم فاعل
فالفصل ارجح نحو عجبت من الموليک اياه ومن الوصل قوله

• لا ترج او تخش غیر الله ان اذا • واقیکه الله لا ینفک ماموناً •

فاتی بالضمیر الثانی متصلا ولو فصله لقال واقیک الله ایاه واما
اذا کان الضمیران بعد الاسم والاول منهما مرفوع متصل ولا یکون الا
مستترا نحو ضاربک فیجوز انفصال الثانی وانفصاله ایضا نحو ضارب
ایاک وان کان الاول مجرورا فان کان الثانی منصوبا وکما اذا کان بعد
الفعل وکلاهما منصوب وهذا فیما اذا کان الفعل غیر ناسخ وکذا ای مثل
کون الفصل ارجح اذا کان العامل فی الضمیرین اسما یکون الفصل
ارجح ان کان العامل فی الضمیرین المذکورین فعلا ناسخا من باب ظن
ای ینصب مفعولین اصلهما المبتدا والخبر لا من باب اعطی نحو قولک
خلتنیه وظننتکه وقد صرح بوجه المشابهة والتبعیة بقوله
فالفصل ارجح عند الجمهور لانه ای الضمیر خبر فی الاصل وحق الخبر

Copyright © King Saud University

الفعل قبل دخول الناسخ فيترجح بعده ومنه قولها اى قول القايل
• اخى حسبتك اياه وقد ملئت • ارجاصدرك بالاضغان والاحن •
والارجا النواحى جمع رجا كعصى والاضغان جمع ضغن بكسر الضاد المعجمة
وهو الحقد والاحن بكسر الهمزة وفتح الحا المهملة جمع احنة بكسر الهمزة
وسكون الحا وهى الحقد ايضا فهو من عطف احد المترادفين على الاخر والشاهد
فى حسبتك اياه حيث فصل الضمير الثانى ولذا اقتصر عليه الشيخ فلم يذكر
بقية البيت والاصل انت هو فلما دخل الناسخ فنفصل الضمير الثانى واعرب
العينى اخى منادى بحذف حرف الندا قال البعض وليس بصواب ولا
يستقيم عليه المعنى وكيف ينا ديه بالاخوة وهو يخبر ان نواحى صدره مليت
بالاضغان والاحن وانما من باب الاشتغال فهو اما مبتدا وجره ما بعده واما
مفعول والفعل محذوف يفسره الفعل الذى بعده انتهى وعند جماعة منهم
الرمانى وابن الطراوة الوصل رجح لان الاصل وقد امكن اتيانه وبه جا
التنزيل اى القران قالوا يعنى الجماعة مثاله نحو قوله تعالى اذ يريكهم الله وقد
اشار الشيخ بصيغة التبرى الى ان الاية لا دليل فيها لان الكلام فى باب
ضميرين منصوبين بفعل ناسخ والثانى خبر فى الاصل وفى الاية الثانى ليس
كذلك بل هو مبتدا والخبر فى الاصل هو قوله قليلا فهو على غير محل النزاع
فتعليل الجمهور لا ينافى ذلك وورد بها اى بالاصل الشعر كقوله
• بلغت صنع امرء بر اخالكه • اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا •
يقال رجل بر اى صادق وهو صفة لامرء واخالكه بكسر الهمزة وهو الافصح
وان كان القياس فتحها اى اظنك وفيه الشاهد حيث اتى بالضمير
المتصل ولم يقل اخالك اياه واذ للتعليل فهو علة اخالكه اى لانك ساع
فى اسباب ما يبلغ ذلك ومبتدرا بالنصب خبر لم تزل واللام فى لاكتساب
الحمد تتعلق به ماخوذ من الابتدار وهو الاسراع والها فى اخالكه راجعة لما

يفهم

يفهم من بلغت اى اخالك بالغة وهو اولى من ان تكون الى امرء بر وابن
مالك اضطرب كلامه فتارة اى مرة وافق الجمهور كما فى التسهيل على اختيار
الفصل وتارة خالفهم كما فى الخلاصة فانه اختار فيها الاتصال ورد ما
قالوا من كونه خبرا فى الاصل بان ذلك يقتضى جواز الانفصال فى
الاول وذلك ممتنع وما افضى الى الممتنع ممتنع والصورة الثانية
من الصورتين المستثنيتين ان يكون اى ذات كونه منصوبا وانما
قدرنا ذات قال البعض ليطابق قوله الصورة الثانية فانه واقع على
المسألة وهى القضية وهذا الكون وصف للقضية فلا يخبر بعنها و
المراد الضمير الذى يتالى اتصاله المنصوب بكان واحدى اخواتها
وفيه نظر فقد نقل الجلال السيوطى فى الهمع ان اخوات كان يتعين
فيها الفصل كقوله • ليس اياى واياك ولا نخشى رقيبا • سوا كان قبله ضمير
ام لا وهو المفهوم من شرح الخلاصة للمصنف وعبارة شرح الكافية تدل
على انه من شرطه تقدم ضمير عليه وبذلك اى المذكور من عدم اشتراط ضمير قبله
فارقت الصورة الثانية الصورة الاولى لانه لا يشترط ان يكون عامل
الضمير الذى يجوز فيه الوجهان عاملا فى ضمير اخر بل لا فرق بين ان يكون
عاملا فى ضمير اخر وان لا يكون واذا كان عاملا فى ضمير اخر فلا بد وان يكون
مرفوعا وذلك نحو قولك الصديق كنته اوكانه زيد فيجوز فى الها الانفصال
برجحان كظننتك اياه وكذلك فى الصديق الرفع والنصب على حد زيد
ضربته ومنه اى من الفصل قوله اى القايل وهو عمرو بن عبد الله بن
ابى ربيعة المخزومى
• لين كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان لا يتغير •
لام لين داخلة على اداة شرط للايذان بان الجواب بعدها مبنى على
قسم قبلها لا على الشرط فلذلك تسمى المؤذنة بالقسم والموطية له •

Copyright © King Saud University

والشاهد في كان اياه حيث فصل الضمير المنصوب بكان ومعنى البيت
لئن كان هذا الشخص الذي رأيناه الآن هو الذي كنا نعرفه قبل هذا واوقع
الشاعر الشرط بان المشارة الى الشك في كونه اياه وانما الكلام فيه على تقدير
الغرض والتجويز لا القطع والتحقق وحيلولة العهد بسبب عدم
الجري على موجب العهد ومقتضياته والمراد بالانسان الانسان
الكامل لا مطلق الانسان ليدخل غيره بطريق الاحرى والتقدير فلخلقت
بغيره وعند جماعة منهم الرماني وابن الطراوة الوصل ارجح لان الاسم كالفاعل
والخبر كالمفعول فكنته كضربته ومنه اي من الوصل الحديث وهو قوله
صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه لما طلب ان يقتل ابن الصياد حين
اخبر بانه الدجال ان يكنه فلن تسلط عليه والا يكنه فلا خير لك في قتله
وحجة الجميع ما تقدم بيانه وقال السيوطي في نكته ما رجحه يعني ابن مالك من
اختيار الانفصال في كنته وخلتنيه رجحه ايضا في الكافية وخالف في التسهيل
فرجح في خلتنيه الانفصال وفرق بينه وبين كنته بانه محجوز عن الفعل بـ
منصوب اخر بخلاف كنته فانه لم يحجزه عنه الا مرفوع فكان شبيها بضربته
فرجح فيه الانفصال انتهى ويتعين الانفصال في اثني عشر صورة احداها
ان حصر الضمير بالا معنى لا لفظا نحو قوله تعالى امر ان لا تعبدوا الا اياه
او انما اي او حصر بانما بمعنى بالا معنى نحو انما قام انا ومنه قول الفرزدق
• انا الذائد الحامي الذمار وانما • يدافع عن احسابهم انا او مثلي • لان انا
ولي الا في المعنى لان المعنى ما يدافع عن احسابهم الا انا او ما مثلي في احراز
الكمالات ولما كان غرضه ان يخص المدافع عنه فصل الضمير واخره ولو
وصله وقال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم
لا عن احساب غيرهم وذلك غير مقصوده ولا يصح حمله على الضرورة لانه
كان يصح ان يقول انما ادافع عن احسابهم انا على ان يكون انا توكيدا والبيت

ما

ما موصولة وانا خبر ان اذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما
وما نقل عن سيبويه من امتناع فصل الضمير بعد انما محمول على انه لا يرى
الحصر بانما وخولف في ذلك والذائد بالذال المعجمة اوله وبالمهملة اخره
من ذاد يذود ذودا اذا منع او من الذود وهو الطرد يقال رجل ذائد اي حامي
الحقيقة والحامي هنا تفسير للذائد وهو اسم فاعل من الحماية وهي الدفع
والذمار بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم وهو ما لزم الشخص حفظه مما
وراءه ويتعلق به والاحساب جمع حسب بفتح السين ماخوذ من
الحساب كانهم يحسبون مناقبهم ويعدونها عند المفاخرة قال
البعض ولا استشهاد بهذا البيت مبني على ان ما من قوله وانما كافة
وقد يقال انها موصولة وان اخره فاعل بيدافع ضمير مستتر عائد ولا يضر
فوات الحصر المستفاد من انما المحصول له على طريق المنطلق زيد لكنه
فيه اطلاق على من يعقل لغير ضرورة وفي هذا المقام كلام طويل وقد
اقتصرنا منه على ما عليه التعويل والصورة الثانية من صور
تعين الانفصال ما اشار اليها بقوله او رفع عطف على قوله ان حصر
يعني يتعين الانفصال ان رفع الضمير بمصدر مضاف لمنصوب
اي لضمير منصوب نحو اكل الطعام اياك • ونحو عجبت من ضربك هو
ومنه قول الشاعر • بنصركم نحن كنا ظافرينا • فلو رفع بمصدر
مضاف الى المرفوع لم يجب فصله بل يترجح نحو عجبت من ضربكه و
من ضربك اياه والصورة الثالثة ما ذكرها بقوله او صفة اي او
برفع بصفة جرت على غير صاحبها يعني يتعين الانفصال عند ذلك
مطلقا عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو قولك
زيد عمرو ضاربه هو وقال ابن مالك في شرح التسهيل في باب المبتدا ان
المرفوع بالفعل كذلك اذا حصل اللبس نحو زيد عمرو يضربه انتهى • وقال

Copyright © King Saud University

البعض اطلاقه الصفة مردود بمسالة زيد قايم ابوه لا قاعد ان
فقد جرت الصفة على غير صاحبها ولم ينفصل الضمير فان قلت هل
هذه الصفة في هذه المسالة مسندة الى الضمير المرفوع المنفصل قلت
كلامه محتمل لذلك كما صرح به ابن الحاجب في الكافية ولان يكون المسند
اليه هو الضمير المستكن في الصفة وهذا الضمير البارز تاكيد له اذ رفع
الصفة صادق بالامرين والصورة الرابعة ذكرها بقوله او اضمر عامله
يعني يتعين انفصال الضمير ان اضمر عامله نحو قولك اياه جوابا لمن قال
من اضرب ومنه قول الشاعر •

• فان انت لم ينفعك علمك فانتسب • لعلك تهديك القرون الاوايل •

اي فان ضللت لم ينفعك علمك واشار الى الخامسة بقوله او اخر يعني
يتعين انفصال الضمير ان اخر عامله عنه نحو اياك نعبد واياك نستعين
وانما لزم الانفصال فيما اذا اضمر العامل وتاخر لانه لا يمكن ان يكون
كالجزء الاخير من العامل المحذوف او الموخر والصورة السادسة هي ما ذكرها
بقوله او كان اي عامله معنويا وهو الابتدا نحو انت قايم وهو جالس
والسابعة ذكرها بقوله او حرف نفي يعني كان عامله حرفا نافيا نحو
ما هن امهاتهم وما انتم بمعجزين وهذا على لغة من اعمل الحروف وهم
الحجازيون واهل العالية في ان واما التميميون فوجب اتصال الضمير ا
عندهم في هذه الصورة لكون عامل الضمير معنويا لانه عندهم مرفوع بالا
والصورة الثامنة ذكرها بقوله او فصله اي العامل عن اتصاله بالضمير
متبوع نحو قوله تعالى يخرجون الرسول واياكم لقد كنتم انتم واباوكم وقام
القوم وانت وحتى انت واكرمتهم حتى اياك فان اردت بحتى الجارة لم يجز
عند غير المبرد لانها لا تجر الضمير والمبرد يجيزه فيقول حتاك فيظهر الفرق
بين العاطف بالوصل والفصل قال البعض لا يخفى ان الشارح كابن

مالك

مالك عدل عن ان يقول او كان الضمير تابعا الى قوله او فصله متبوع
قلت لعله ليشمل مسالة غريبة ذكرها ابو حيان في تفسيره في
قوله تعالى واياي فاتقون فانه جعل اياي معمولا مقدما والياء في فاتقون
توكيدا فهذه صورة وقع الضمير فيها تابعا ولم ينفصل لاتصاله بالعامل لفظا
ولا يتصور مثل ذلك اذا كان العامل منفصولا عن مباشرة الضمير بمتبوع
فيتعين الفصل فكانه اختار هذه العبارة لهذا المعنى فتامل انتهى و
الصورة التاسعة ذكرها بقوله او ولي اي وقع الضمير بعد واو مع كقول الشاعر

• فاليت لا انفك احذو قصيدة • تكون واياها بها مثلا بعدي •

والصورة العاشرة اشار اليها بقوله او اما يعني ولي اما المكسورة الهمزة المشددة الميم نحو قام
اما انا واما انت والحادية عشر اشار اليها بقوله او لاما اي ولي لاما فارقة
بين ان النافية والمخففة من الثقيلة نحو ان زيد لهو قايم وكقول الشاعر

• ان وجدت الصديق لاياك • فمرني فلن ازال مطيعا •

قال البعض وقد يتخيل ان الشارح لو قال لام ابتدا لكان احسن لشموله نحو
ان الكريم لانت وليس كذلك لوجهين احدهما ان اللام الفارقة ليست
لام الابتدا عند ابي علي الفارسي وابي الفتح ابن جني وجماعة فلا يكون
التعبير بلام الابتدا شاملا لها على هذا الراي والثاني ان الفصل في
نحو ان الكريم لانت ليس من جهة اللام لحصوله قبلها بل من جهة كونه
خبرا لان انتهى والصورة الثانية عشر ذكرها بقوله او نصبه اي نصب
الضمير عامل في مضمر قبله غير مرفوع صفة لمضمر وذلك ليس مطلقا
بل مشروط بشرط ذكره بقوله ان اتحدا اي المضمران رتبة بان تكون رتبتهما
واحدة كان يكونا للمتكلم نحو قول العبد لسيده ملكتني اياي وللمخاطب نحو
قول السيد لعبده ملكتك اياك او يكونا للغايب نحو قول السيد اذا
اخبر شخصا انه ملك عبده نفسه ملكته اياه لان شرط جواز الاتصال

Copyright © King Saud University

تقديم الاخص فلو كان الضمير الذي قبله مرفوعا نحو علمتني لم يجز
اياه وخرج بقوله ان اتحدا رتبة ما اذا اختلفا رتبة بان يكون احدهما
لمتكلم والاخر لمخاطب او غايب فانه يجوز في الاخر الاتصال والانفصال
فتقول الدرهم اعطيتكه واعطيتك اياه وربما اتصلا غيبة
وذلك ان اختلفا لفظا تذكيرا وتانيثا او افرادا وتثنية وجمعا
او اتحدا رتبة كقول الشاعر

لوجهك في الاحسان بسط وبهجة * انالهما قفو اكرم ماجد

البسط بمعنى البشاشة وطلاقة الوجه وبسط مبتدا تقدم خبره
في المجرور باللام قبله وبهجة بمعنى حسن وسرور معطوف على بسط
وانال فعل ماض واكرم مضاف اليه واحترز بقوله غيبة من ضميري
المتكلم وضميري المخاطب فانه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف المذكور
لاتحاد مدلولي الضميرين فلا يقال علمتناني ولا علمتنيتنا ولا ظننتماك
وصح الاختلاف في ضمير الغيبة لصحة تعدد مدلوليهما نحو جارية
زيد اعطيتهاه او اعطيتهوها واحترز باختلاف لفظي الضمير من ان لا
يختلف لفظهما فلا بد من الفصل نحو مال زيد اعطيته اياه ثم الثاني من
المعارف العلم بفتح العين واللام وهو اي لشيء معين في اللغة المشهورة
العلامة وعلم الثوب والجبل قال الشاعر

ربما اوفيت في علم * ترفعن ثوبي شمالات

وقد جا العلم بكسر العين وسكون اللام بمعناه ايضا قال تعالى وانه
لعلم للساعة يعني ظهور عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام وقال
البعض هو في اللغة ماخوذ من العلامة فيدخل فيه كل اسم معرفة كان
او نكرة واصطلاحا ما اي اسم وضع حقيقة او تنزيلا او حكما لمعين اي
من حيث تعيينه والمراد ما دل على معين بمجرد وضع اللفظ بحيث يفهم منه

عند

عند الاطلاق يعني تكون الاشارة الى التعيين والتعريف ماخوذة من
معناه بحسب الوضع الشخصي او الجنسي لمعين عند السامع لا يتناول
اي لا يشمل غيره من حيث ذلك الوضع وهذا هو المراد بقولهم بوضع واحد
فان زيدا وضع للشخص المعين المعلوم ولا يصح اطلاقه بحسب هذا
الوضع على ذلك الغير باعتبار الوضع الثاني فلا ترد الاعلام المشتركة
الموضوعة باوضاع متعددة وهذا مساو لقول الكافية العلم ما وضع
لشيء بعينه غير متناول لغيره بوضع واحد وقال الرضي لا يخرج علم الجنس
عن هذا الحد لانه وضع للحقيقة الذهنية المتعقلة وهي متحدة فهو غير
متناول غيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامة
مقبلا فليس ذلك بالوضع بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي
مطابقة كل كلي عقلي لجزيياته الخارجية فليس اسامة موضوعا للحقيقة الذهنية
حقيقة فاطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة بل المجاز انتهى وعرف ابن
مالك العلم بقوله في الخلاصة اسم يعين المسمى مطلقا واعترض عليه بان هذا
التعريف خاص بعلم الشخص غير شامل لعلم الجنس وعليه مشى ابن الصايغ ولذا
قال في الشذور وهو شخصي ان عين مسماه مطلقا كزيد وجنسي ان دل بذاته على
ذي الماهية تارة وعلى الحاضر اخرى كاسامة وقال ابن قاسم التحقيق ان العلم
الجنسي ليس كاسم الجنس في المعنى بل هو معين لمسماه والتعريف صادق
عليه وسياتي بيان هذا وحيث عرفت ما تقرر تخرج بالمعين الاسما
النكرات كرجل فان قيل ولا شك ان النكرات موضوعة لمعين فان الواضع
لم يضع الا لمعين فكيف تخرج النكرات بقوله لمعين فالجواب انها
غير موضوعة لمعين من حيث التعيين وان كان في نفسه متعينا معلوما
فان قولك جاني رجل ليس معناه ان شخصا معينا معلوما جاني وان كان
الجاي في نفس الامر شخصا معينا يعرفه المخاطب بل معناه ان واحدا من افراد

Copyright © King Saud University

الرجال رجالي فالنكرة لا تعين مسماها من حيث انها وضعت لواحد
لا بعينه فنحو شمس وقمر نكرة فان لفظهما ليس لمعين من حيث الوضع وانما
حصل التعيين بعد الوضع لامر عرض في المسمى وهو الانفراد في
الوجود الخارجي وخرج بما بعده اي بعد قوله لمعين وهو قوله لا يتناول
غيره بقية المعارف فان الضمير الذي هو انا صالح لكل متكلم وانت صالح
لكل مخاطب وهو صالح لكل غايب وليس الضمير موضوعا لان يستعمل
في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره فهو غير معرفة مجازا واورد على
التعريف العلم المنقول عما وضع له لان المتبادر من وضع وضع الواضع والمنقول
ليس بوضع الواضع وانه كان الاولى ان يقول ما علق ليشمل المنقول واجيب
بان ناقل العلم واضع بالنسبة اليه لكن اذا استعمل الضمير فيما اي في معين صار
جزئيا لم يشركه احد فيما اسند اليه وانما قلنا حقيقة او تنزيلا او حكما
عند قوله وضع ليدخل في الحد علم الغلبة لان غلبة استعمال المستعملين
له بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان
المستعملين وضعوا له ذلك وخرج اسم الاشارة نحو ذا فانه صالح لكل مشار
اليه فهو بهذا الاعتبار غير معرفة وبالنظر الى انه وضع لشخص مفرد قريب
معرفة كما اشار اليه بقوله فاذا استعمل في واحد لم يشركه احد فيما اسند
اليه واعلم ان ال صالحة لان يعرف بها كل نكرة فاذا استعملت في واحد عرفته
وقصرته اي حبسته على شيء بعينه يعني لا يتعداه وهذا المذكور هو
معنى قولهم اي العلماء وهذا من باب التعبير عن البعض بالكل فان القايل
بعضهم انها اي النكرات كليات وضعا جزئيات استعمالا قال البعض
قد يقال المناسب لقوله وعما بعده بقية المعارف الخ ان يقول والمعرف بال صالح
لكل واحد من افراده واذا استعمل في واحد عرفه وقصره على شيء بعينه وقوله
في التوضيح فنحو الرجل انما يعين مسماه ما دامت فيه ال مفهومه ان

المعين

المعين للمسمى هو لفظ رجل في قولك الرجل لا ال ولا مجموعهما بل ال
قرينة فقط وهو اي العلم ينقسم باعتبار تشخصه اي تشخص مسماه وعدم
ذلك اي تشخص معناه والتشخص ما به يعتبر الشيء بحيث يمنع العقل عن فرض
الشركة فيه الى قسمين الاول ترك الى للاختصار وانقسم قسمين لانه اما
علم شخصي منسوب الى الشخص وهو سواد الانسان وغيره نراه من بعد
ويقال هو ما له تشخص سواء كان عين الشخص او زايدا على ماهيته ويعني
بالشخصي ان يكون موضوعا للشخص باعتبار كونه معينا معلوما ولذا عرفه
بقوله وهو ما اي لفظ وضع لمعين في الخارج لا يتناول ذلك اللفظ غيره اي
غير المعين الذي وضع له من حيث الوضع الاول كزيد فانه وضع لذات الشخص
باعتبار كونه معينا معلوما وسواء كان لعاقل مذكر كما مثل او مونث كزينب او
لغيرها قل اسما لمكان نحو عدن او كشذقم واشار الى ان الكاف في كزيد للتمثيل
بقوله ونحوه فخرج بقوله لمعين النكرة وبقوله لا يتناول غيره ما عدا العلم من
اقسام المعرفة والمراد بقوله من حيث الوضع اصالة وان استعمل في غير ما
وضع له لتدخل العلم العارض الاشتراك كمسمى به كل واحد من جماعة فان
تناوله لغير المعين لا باعتبار الوضع اصالة وانما هو عارض وهو اي العلم
الشخصي بحسب الوضع قسمان على راي الاكثرين وهو المشهور القسم الاول
علم مرتجل من الارتجال بمعنى الابتكار قيل كانه ماخوذ من قولهم ارتجل الشيء
اذا فعله قايما على رجليه من غير ان يقعد ويتروى يعني فعله ابتداء بديهة
ولذا عرفه بقوله وهو اي العلم المرتجل ما اي لفظ استعمل في اول الامر من حين
الوضع علما قال البعض وقوله استعمل علما فيه اشعار بانه لا بد في العلم من
ان يستعمل وظاهر عبارة التفتازاني عدم اشتراط استعماله ويرد على هذا
التعريف انه غير مانع لصدقه بما استعمل علم جنس ثم نقل علم شخص مع انه
منقول لا مرتجل انتهى والجواب ان هنا لا يراد لان قوله في اول الامر معناه قبل

Copyright © King Saud University

ان يسبق له استعمال في شيء اصلا وكون ان المراد انه لم يستعمل قبل هذا الاستعمال
علم شخص وان استعمل علم جنس بعيد جدا غير وارد ولئن سلم هذا الايراد فالجواب
ان المراد انه لم يقصد في وضعه النقل كما سيأتي عند الزجاج ثم لا فرق بين ان
يكون له مادة مستعملة في الكلام العربي في غير تلك الصيغة او لا فالاول
كسعادة علما لامرأة فان هذه البنية لم تستعمل في النكرات واستعملت
مادة س ع د في السعد والساعد والسعدان وغير ذلك وانما كانت سعاد من
المرتجل لانه لم يستعمل قبل العلمية في غيرها والثاني وهو ما له مادة
مستعملة في الكلام العربي نحو فقعس بالفاء المفتوحة والقاف الساكنة
والعين المهملة المفتوحة والسين المهملة ابو قبيلة من بني اسد وهو فقعس
ابن طريف بن عمرو بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن اسد وفي القاموس
فقعس بن طريف ابو حي من اسد علم مرتجل سماعا انتهى ولم يستعملوا مادة فقع
في غير هذا او المرتجل عند الزجاج ما لم يقصد في وضعه النقل من محل آخر الى هذا
او سوا فقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد ثم العلم المرتجل اما مقيس
بان يكون موافقا لحكم نظيره من النكرات اما بفك ما يدغم وامثلته كثيرة
واما شاذ بان يكون مخالفا لحكم نظيره من النكرات اما بفك ما يدغم نحو
محبب فقياسه الادغام لانه مفعل لانتفاء مرحب واما بفتح ما يكسر
نحو موهب وموظب فان القياس كسر العين لان ذلك حكم كل معتل فاؤه
واو وعينه صحيحة نحو موعد وموعدة ولا يصح ادعاء ان وزنه فوعل اذ ليس في
كلام العرب مرهب واما بكسر ما يفتح نحو معدي كرب والقياس فتح الدال
كمرمى وفي المنهج لابن جني قال احمد بن يحيى هو من عداه الكرب اذا جاوزه وانصرف
عنه وهو شاذ لمجيئه على مفعل بالكسر مع كونه لامه معتلة وبابه مفعل واما
بتصحيح ما يعل نحو مدين وقياسه مدان ومكوزة وقياسه مكازة
وحياة وقياسه حية لما ذكر في التصريف واما باعلال ما يصح نحو داران

وماهان

ماهان والقياس دوران وموهان بالتصحيح نحو الجولان والطوفان
وقد اشار الشارح الى قسمي المرتجل بالمثالين والقسم الثاني منقول
اي محول من صيغة الى اخرى وهو الغالب في الاعلام وهو ما استعمل
قبل العلمية ال هنا للحضور اي العلمية الحاضرة في غيرها اي غير العلمية
الحاضرة فالحد متناول لما استعمل قبل العلمية الحاضرة في علمية اخرى
كاسامة علما لشخص ولما لم ينتبه ابن ابي شريف لهذا الجواب التقى
الاعتراض وذلك لانه قال في حاشيته على شرح جمع الجوامع حيث عرف
المحقق المحلي بالتعريف الذي ذكره المصنف وهو التعريف المشهور في كثير
من كتب العربية للمرتجل وهو غير مانع لانه يدخل فيه ما استعمل علم جنس
ثم نقل علم شخص فهو منقول لا مرتجل مع صدق التعريف عليه ولو حذف
قوله في غير العلمية لصح التعريف انتهى ونحوه لشيخ الاسلام زكريا الانصاري
في حاشيته ايضا فالذي لم يستعمل قبل العلمية الحاضرة في غيرها لا يكون
منقولا وان كان موضوعا لشيء قبل العلمية وقيل يسمى منقولا وان لم يستعمل
ثم النقل اما من اسم جامد والاسم الجامد اما ان يكون لحدث بمعنى
المصدر كزيد فانه في الاصل مصدر زاد يزيد زيدا وزيادة ومثله
فضل فانه في الاصل مصدر فضل يفضل فضلا او يكون لذات وذلك
نحو اسد فانه في الاصل اسم جنس للحيوان المفترس وثور بالمثلثة
فانه في الاصل علم اسم للفحل من البقر واما ان يكون من وصف وذلك
الوصف اما الفاعل نحو حارث فانه في الاصل اسم فاعل من حرث يحرث
او المفعول كمنصور فانه في الاصل اسم مفعول من نصر الثلاثي المجرد ومحمد
فانه في الاصل اسم مفعول من حمد بتشديد الميم الثلاثي المزيد واما ان
يكون من فعل مجرد عن الفاعل ماض كشمر بالشين المعجمة والميم المشددة
مفتوحتين علم لفرس او مضارع ليشكر علم لرجل وهو نوح عليه الصلاة

والسلام او امر وذلك نحو اصمت علم الفلاة الخالية قال الرضى وكسر الميم
منه والمسموع فى الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل انتهى
ونقل عن ابن مالك انه قال وذلك اى كونه من فعل امر كاصمت غير صحيح
لان الامر بالصمت ان كان من اصمت فتفتح الهمزة ومن صمت فتضم الميم او صمت
بخلاف ذلك فالمنقول لا يغير ولانه يقال اصمتة بتاء التانيث واعترض بانه
امر من صمت يصمت بكسر الميم والحاق التاء اعلاما بكونه فارق موضعه
من الفعلية انتهى واما ان يكون نقله من حرف كما لو سميت رجلا بواحد
من صيغ الحروف قال الفخر الرازى فى شرح المفصل وفى شرح الحاجبية للرضى
اذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراف
وان جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت فى الاصل اسما او فعلا او حرفا فالاكثر
الحكاية كقولك من الاستفهامية حالها كذا وضرب فعل ماض وليت حرف
تمنى وقد يجى معربا نحو ليت ينصب ويرفع قال الشاعر •
• ليت شعرى واين منى ليت • ان لوا وان ليت عناء •
واما ان يكون من جملة فعلية فاعلها ظاهر وذلك نحو شاب قرناها اى
ذوائب شعرها او فاعلها مضمر بارز كتأبط شرا او مستتر كيزيد من قولهم يزيد
بزيد بضم الدال او من جملة اسمية وذلك نحو زيد منطلق وليس النقل
من الجملة الاسمية بمسموع من العرب كما قاله الموضح فى شرح التسهيل
ولكنهم قاسوه على ما سمع من النقل من الجملة الفعلية وحملوه قسيما له
على تقدير التسمية بها او علم جنسى نسبة الى الجنس بان يكون موضوعا
للجنس والماهية المعين باعتبار تعيينه على وجه مستفاد من نقله
من اللفظ تعيينه المعين ولذا عرفه بقوله وهو ما وضع فى الخارج لمعين اى لشى
معين فى الذهن اى الفطنة اى ملاحظ الوجود فيه يعنى ما خص به الشى
بحيث يفهم منه عند الاطلاق والفايدة فى اعتبار الملاحظة ان كلما هو فى

الذهن

الذهن والخارج فهو متعين فيه فان اكتفى بتعيين المتعين فى نفسه وان لم
يلاحظ لزم ان كل موضوع لما فى الذهن والخارج علم وكفى به فسادا وان لوحظ
الوضع اى اعتبر فيه التعيين حتى كانه جزء من المدلول لخرج عن الحد ما عدا
العلمين فالملاحظة لا بد منها فى هذا العلم وفى علم الشخص وقال البعض
لو عبر بما علق كما عبر به غيره لكان اولى من قوله ما وضع لان المتبادر من
وضع وضع الواضع فيرد العلم المنقول والمراد بالتعليق عليه بعينه
ان تكون الاشارة الى التعيين والتعريف ماخوذين فى معناه بحسب
الوضع للشخص المعين المعلوم ولم يذكر فى هذا الحد ما ذكره فى حد علم الشخص
من قوله لا يتناول غيره لان قوله هنا فى الذهن يخرج ما خرج بتلك الزيادة
من بقية المعارف ويخرج علم الشخص ايضا مثال علم الجنس كاسامة علم
للسبع اى ماهيته الحاضرة فى الذهن باعتبار كونها معينة معلومة وفى
النهاية لم يعرف تركيب اس م الا فى اسامة ويجوز كون الهمزة بدلا من واو
الوسم وهو النار كذا قيل وهو اى علم الجنس كاين فى التعيين اى فى تعيين
مسماه كاسم المعرف بلام الحقيقة اى يعين مسماه تعيين ذى الاداة الجنسية
او ذى الاداة الحضورية تقول فى تعيينه تعيين ذى الاداة الجنسية
اسامة اجرى من ثعالة فقولك اسامة اجرى من ثعالة بمنزلة قولك
الاسد اجرى من الثعلب وال فى الاسد والثعلب للجنس لا للعهد
اذ كل منهما اسم جنس تقول فى تعيينه تعيين ذى الاداة الحضورية هذا
اسامة مقبلا فيكون فى تعيين الحضور المستفاد من اسم الاشارة بمنزلة
قولك هذا الاسد مقبلا وال فى الاسد لتعريف الحضور المستفاد من الاشارة
الى الجنس فان قيل كيف تقول هذا الاسد مشيرا الى واحد بعينه وانت
تعنى الجنس فالجواب ان اصل الاسم الوضع على حمله الجنس فاذا اشرت اليه
فانما تعنى به ذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الاشياء لا الاسد بعينه

Copyright © King Saud University

قال سيبويه اذا قلت هذا ابو الحارث انما تريد هذا الاسد اى
هذا الذى سمعت باسمه او عرفت اشباهه ولا تريد ان تشير الى شىء قد
عرفته بعينه كزيد ولكنك اردت هذا الذى كل واحد من امته له هذا الاسم
قال السيوطى فى نكته والتحقيق فى ذلك ان نقول اسم الجنس هو الموضوع
للحقيقة الذهنية من حيث هى فاسد موضوع من غير اعتبار قيد معها اصلا وعلم
الجنس كاسد موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهنى الذى هو نوع تشخص لها
مع قطع النظر عن افرادها ونظيره المعرف باللام التى للحقيقة والماهية وبيان
ذلك ان الحقيقة الحاضرة فى الذهن وان كانت عامة بالنسبة الى افرادها
فهى باعتبار حضورها فيه اخص من مطلق صورة الاسد فان هذه الصورة
واقعة لهذا الشخص فى زمان ومثلها يقع فى زمان او فى ذهن اخر
والجميع مشترك فى مطلق صورة الاسد فان وضع لها من حيث خصوصيتها
فهو علم جنس او من حيث عمومها فهو اسم الجنس وفى كلام سيبويه ايما الى هذا
الفرق وقال ابن الصايغ ظاهر كلام المصنف يعنى ابن مالك فى شرح التسهيل
انه واسم الجنس سوا فى المعنى وهو وعلم الشخص فى اللفظ والذى تلقيته
عن شيخنا العلامة علا الدين القونوى ان بين علم الجنس واسم الجنس فرقا
وان موضوع علم الجنس الماهية مطلقا والماهية المطلقة باعتبار تشخصها
فى الذهن اخص من الماهية المطلقة لا باعتبار ذلك واما علم الشخص
فموضوع للماهية المشخصة فى الذهن وفى الخارج فالتشخص الذهنى يجمع
بين العلمين ويخرج اسم الجنس المنكر والتشخص الخارجى يفرق بين العلمين
ونظير علم الجنس المعرف بلام الحقيقة ونظير علم الشخص المعرف بلام العهد
وقال ابن فلاح الفرق بين اسامة واسد ان اسد موضوع لكل فرد من افراد
النوع على سبيل البدل فالتعدد فيه من اصل الوضع واسامة موضوع
للحقيقة المتحدة فى الذهن المطلق على الواحد الخارج لوجود الحقيقة ويلزم من

ذلك

ذلك التعدد فى الخارج فالتعدد فيه ضمنا لا قصدا ودليل اعتبار التعيين فى
علم الجنس اى اعتبار ملاحظة وجوده فى الذهن اجرا الاحكام اللفظية اى المنسوبة
الى اللفظ كعلم اى مثل جريانها على علم الشخص عليه اى على علم الجنس ووجه الدلالة
ان الاحكام المذكورة تستلزم التعريف وثبوت الملزوم يستلزم ثبوت اللازم
وقد اشار الى الاحكام بقوله كمنعه مصدر منع مضاف الى مفعوله اى كمنع
علم الجنس من دخول ال عليه فلا يقال الاسامة كما لا يقال فى علم
الشخص الزيد ومنعه من الاضافة اى اضافة علم الجنس لغيره فلا يقال
اسامتكم كما لا يقال زيدكم الا ان تصدقهما الشياع فى المسا لتين
لان المانع من ذلك اجتماع معرفتين مختلفتين على معرف واحد وذلك
مامون بالشياع ومنعه من الصرف وهو التنوين فلا يجر بالكسرة ولا ينون
مع سبب اخر اى مع سبب غير العلمية معها كالتانيث اللفظى فى اسامة
وثعالة وزيادة الالف والنون فى حمار قبان ومجيء اى ومجيء الحال منه
اى من علم الجنس بلا مسوغ لهذا اسامة مقبلا كما تقول جا زيد راكبا و
مثل عدم نعته بالنكرة فلا يقال اسامة مفترس بل المفترس هذا احكم
علم الجنس واما اسم الجنس النكرة المعبر عنه فى الاصول بالمطلق فهو اى تعريفه
ما وضع للماهية مطلقا وذلك كاسد اسم لماهية السبع تقول اسد اجرى من
ثعلب كما يقال اسامة اجرى من ثعالة قال البعض هذا لا يخلو عن خفا
بعد الجزاة نظرا الى نفس الماهية بدون الملاحظة للافراد ويعبر عنه اى
اسم الجنس النكرة بالنكرة ايضا اى مرة اخرى اى كما يسمى اسم جنس لكن
الفرق بينهما اى اسم الجنس المطلق واسم الجنس النكرة بالاعتبار اى باعتبار
الواضع دون المتكلم لان الدلالة انما تتوقف على الاول فان اللفظ اذا اطلق
دل على معناه الوضعى اعتبره المتكلم واراده ام لا فهو ان اعتبر فى اللفظ دلالته
على الماهية بلا قيد يعنى يكون موضوعا للحقيقة الذهنية من حيث هى

Copyright © King Saud University

من غير قيد معها اصلا لا وهنه ولا غيرها ودخل في غيرها قيد التعيين
الذهني فانه قيد في علم الجنس دون اسمه ومعنى اعتبارها وهو
فعل الشرط وجوابه سمى اسم جنس وسمى مطلقا او ان اعتبر في اللفظ
دلالته على الماهية مع قيد الوحدة الشائعة سمى نكرة ومثلها
اي النكرة في الابهام المعرف بلام الجنس يعني والمعرف بلام الجنس مثل
النكرة في الابهام لانه بمعنى بعض غير معين وذلك نحو ان رايت الاسد
اي فردا منه فتفرسه لكن بينهما فرق وهو ما اشار اليه المولى سعد الدين
التفتازاني حيث قال النكرة تفيد ان ذلك الجنس بعض من جملة
الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد
نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو
كعام مخصوص بالقرينة في المجرد وذو اللام بالنظر الى نفسه مختلفان
ثم استعمال علم الجنس واستعمال اسمه حالة كونه معرفا او منكرا في الفرد
في الفرد المعين وفي الفرد المبهم ان كان اي استعمال احدهما من حيث اشتماله
على الماهيه اي مع قطع النظر عن التشخص فحقيقة اي فالاستعمال في ذلك
الفرد حقيقي لانه استعمال اللفظ فيما وضع له ابتداء لا البعض وفيما ذكره
الشارح بحث وهو ان التعيين الذهني معتبر في وضع علم الجنس
والمعرف بلام الحقيقة ولم يوجد مع الفرد فكيف يكون حقيقة وجواب هذا
البحث ان الغرض اطلاقه من حيث اشتماله على الحقيقة بشرطها في ضمن
الفرد المعين او المبهم فلا اشكال وهذا في غاية الوضوح انتهى والا اي
وان لم يكن استعماله من حيث اشتماله على الماهية فمجاز اي فاستعماله
في ذلك الفرد مجاز ولا يخفى ان القول بكون علم الجنس حقيقة مبني
على القول بوجود الكلي الطبيعي وفي حواشي التهذيب للمولى الدواني واما
علم الجنس فليس بعلم في عرف المنطق لان نظرهم الى المعنى بالقصد

الاول

الاول ومعناه كلي وان ادخله اهل العربية في العلم نظرا الى الاحكام اللفظية
وهذا من باب تخالف الاصطلاحين بحسب اختلاف النظرين هذا اذا
جوزنا اطلاق العلم الجنسي على الافراد كما هو التحقيق اما اذا لم نجوز
ذلك وقيل المراد به موضوع للحقيقة بشرط الوحدة الذهنية فهي
بهذا الاعتبار متشخصة فلا اشكال ومن العلم ما كني به عنه اي عن
العلم كفلان للمذكر وفلانة للمونث فان ذلك كناية عن نحو زيد
وهند من اعلام اولي العلم ففلان وفلانة علمان ولا ينثنيان ولا
يجمعان والدليل على علميتهما منع المونث من الصرف في قول الشاعر
• الا لعن الله الوشاة وقولهم • فلانة اضحت خلة لفلان •
الخلة بكسر المعجمة مونث الخل بمعنى الخليل وكنوا ايضا بابي فلان
وام فلانة عن نحو ابي بكر وام سلمة من كنى اولي العلم وكنوا بالفلان
والفلانة عن نحو لاحق وسكاب من اعلام غير العالم الفلان للمذكر
والفلانة للمونث تزاد والالف واللام للفرق بين العالم وغيره
وكذا من الاعلام الشخصية بعض الاعداد المطلقة اي التي لم
تتقيد بمعدود مذكورا او محذوفا وانما دل بها على مجرد العدد والدليل
على علميتها ان كلا منهما يدل على حقيقة معينة خالية من الشركة
فاذا انضاف الى العلمية ما يتم به منع الصرف نحو ستة ضعف
ثلاثة واربعة نصف ثمانية ووافق ابن مالك في هذه المسالة
الزمخشري ولم ينقله عنه بل نقله غيره وهو صاحب رؤوس المسائل
وقيل مصروف والاصح ان اسماء الايام ولامها للمح للصفة اي لرعاية
الاصل كالحارث والعباس يعني هي في الاصل اعلام توهمت فيها الصفة
فدخلت فيها ال للمح الصفة ثم غلبت فصارت كالدبران والسبت
مشتق من معنى القطع والجمع من الاجتماع وباقيها من العدد الثاني

Copyright © King Saud University

والثالث والرابع والخامس وخالفه المبرد وقال انها غير اعلام ولا مانع
للتعريف فاذا زالت صارت نكرات والاصح ايضا ان التصغير مطلقا
سوا كان تصغير ترخيم او غيره ورده ابن جني بقوله وكان حريث
في عطاياه جاهدا ۰ بتصغير حارث يريد الحارث بن وعلة قال فلو
كان منكرا لادخل عليه ال ۰ ولما فرغ من تقسيم العلم بالنظر الى مدلوله
اخذ في تقسيمه بالنظر لذاته فقال ۰ والعلم هو باعتبار ذاته
مطلقا شخصا كان وجنسيا لا يخلو اما اسم وهو ما عدا الكنية واللقب
يعني الذي لا يقصد به مدح ولا ذم كما مثلنا به فيما تقدم من
زيد واسامة او اي واما اللقب وهو لغة النبز قال تعالى ولا
تنابزوا بالالقاب كذا في المجمل وفي القاموس اللقب محركة النبز
وجمعه القاب انتهى واصطلاحا ما اشعر اي علم اعلاما قويا او
قريبا من غير خفا وتكلف بحيث يقصد به في العادة الاشعار
وظاهر كلامهم انه لا يكفي مجرد الاشعار اي باعتبار مفهومه الاصلي يعني
انما هو من جهة ان للقب مفهوما اخر يلاحظ في الجملة ويلتفت الذهن اليه
وان لم يكن مقصودا عند الاطلاق بل يكون المقصود المعنى العلمي حتى
لو لم يكن للعلم مفهوم اخر غير علمي لم يتصور فيه الاشعار ولما كان اللقب
انما وضع لنفس الذات ثم يلحظ منه معنى المدح والذم لم يقل دل بل
قال اشعر برفعة المسمى كزين العابدين لقب علي بن الحسين بن علي
ابن ابي طالب رضي الله عنهم او اشعر بضعته بكسر الضاد المعجمة والقياس
كسرها وانما فتحت تبعا للمضارع وبعد الضاد عين مهملة مفتوحة مثناة
فوق في اخره عوض من فائها الواو او بضيع الدخ من الناس وذلك كبطة بفتح
الموحدة وتشديد الطا المهملة وهي الدبة وانا كالقارورة واحدة البط
وقيس بطة لقب وابو عبد الله بن بطة العكبري مصنف الابانة وبالضم

ابو

ابو عبد الله بن بطة الاصفهاني وعبد الوهاب بن احمد بن بطة وبالكسر
موضع بالحبشة كذا في القاموس وقفة قال في القاموس القفة مثلثة عرقة
تاخذ من الحمى وقشعريرة وبالكسر اول ما يخرج من بطن المولود وبالضم كهيئة
القرعة تتخذ من الخوص وقفة انضم بعضه الى بعض حتى صار كالقفة وقيس
قفة مصنوعة لقب وانف الناقة وهو لقب جعفر بن قريع تصغير قرع
بفتح القاف وسكون الراء وبالعين المهملة وهو ابو بطن من سعد بن زيد
مناة وسبب جريان هذا اللقب عليه ان اباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه
فبعثته امه الى ابيه ولم يبق الا راس الناقة وعنقها فقال له ابوه شانك
به فادخل يده في انف الناقة وجعل يجرها فلقب به وكانوا يغضبون من
هذا اللقب فلما مدحهم الحطيئة بقوله ۰

۰ قوم هم الانف والاذناب غيرهم ۰ ومن يسوي بانف الناقة الذنبا ۰

صار اللقب مدحا والنسبة اليه انفي واصل اللقب ان يحدث للشيء قضيته
فيلقب بما تضمنته كما علمت وعائذ الكلب لقب شاعر مرض فلم يعده احد فقال

۰ مالي مرضت فلم يعدني عائد منكم ۰ ويمرض كلبكم فاعوده ۰

او اي واما الكنية من كنيت بمعنى سترت وعرضت كالكناية لانه
يعرض عن الاسم وهي ما صدر باب او ام اي علم مركب اضافي صدره اب و
ام كابي عمرو وام عمرو وزاد الامام الفخر الرازي في العلم الجنسي او
ابن او بنت كابن داية للغراب وبنت الارض للحصاة وردت تلك
الزيادة تنبيه غير ما في اللقب ليتناول المفرد والمركب فيتناول
بعض الكنى فبينه وبين الكنى عموم من وجه فيصدقان في نحو ابي الخير
واللقب في نحو كرز والكنية في نحو ابي بكر واما الاسم فبينه وبين كل منهما
تباين بشرط اشعار اللقب بما ذكر نظرا الى اصله كما صرحوا به واعلم ان ظاهر تقسيم
المصنفات الاقسام متباينة كما لا يخفى وتلزم ان محمدا واحمد ومنصورا

الغالب لا اسما واللازم منتف بالانتقاء والذي يظهر ان الاسم ما وضعه
الابوان او نحوهما ابتدا كاينا ما كان وان ما استعمل في ذلك المسمى بعد
وضع الاسم فان كان نحشعر بمدح كشمس الدين فيمن اسمه محمد او ذم كانف الناقة
فيمن اسم ذلك او كان مصدرا باب كابي عبد الله فيمن اسمه ذلك او ام كام عبد
الله فيمن اسمها عايشة فالاول لقب والثاني كنية وعلى هذا يصح ما حكاه ابن
عرفة فيمن اعترض عليه امير افريقية في تكنيته بابي القاسم مع النهي فاجاب
بان ذا اسمه لا كنيته فاستحسن هذا الجواب فتامل كذا في حاشية الزرقاني على
التوضيح قال الرضي والكنية عند العرب قد يقصد بها التعظيم والفرق
بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح بالبنا للمجهول ونايب الفاعل الملقب
به او يذم الملقب به بمعنى متعلق بيمدح او يذم بمعنى ذلك اللقب لا بلفظه
بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بمعناها بل يعظم بعدم التصريح بالاسم
فان بعض النفوس تانف ان تخاطب باسمها فمرجع الكنية الى اللفظ فان
اشعرت بتعظيم ومرجع اللقب الى المعنى وفرق الابهري في حواشي
العضد بين الاسم واللقب فقال الاسم يقصد به دلالته الذات
المعينة واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذلك يختار اللقب عند
ارادة التعظيم او الاهانة وقال البعض انت خبير بان كلا من تفسير
اللقب والكنية صادق على نحو ابي الخير وام الخير وابي لهب فيلزم ان يكون
بينهما عموم وجهي لاجتماعهما في ذلك وانفراد اللقب في نحو كرز والكنية
في نحو ابي بكر ولا مانع من ذلك ويوافقه قول بعضهم ايضا والفرق
بين الكنية واللقب بالحيثية فاشعار بعض الكنى بالمدح او الذم كابي
الفضل وابي الجهل لا يضر انتهى فايدة ليس في كلامهم تصريح
بتلقيب الاناث وانما صرحوا بتكنيتهن قيل وفيه نظر ويوخر اللقب
في اللفظ وجوبا عن الاسم غالبا اذا اجتمعا وعلل ابن مالك تاخير اللقب بان

الغالب

الغالب ان يكون منقولا من اسم غير انسان كبطة وقفة فلو قدم لتوهم
السامع ان المراد مسماه الاصلي وذلك مامون بتاخيره انتهى قال
السيوطي ومقتضى هذا التعليل جريان ذلك في الكنية ايضا وفي شرح
الكافية للرضي اذا قصد الجمع بين الاسم واللقب اتى بالاسم اولا ثم باللقب
ولكونه اشهر من الاسم لان فيه العلمية مع شي من معنى النعت فلو اتى به
اولا لاغنى عن الاسم انتهى وفي النكت السيوطية نقل ابن الانباري على ان
اللقب اذا كان اشهر من الاسم يبدا به قبل الاسم كما في قوله تعالى المسيح عيسى فان
المسيح لا يقع على غيره بخلاف عيسى فانه يقع على عدد كثير قال ولذلك
تقدم القاب الخلفا لانها اشهر من اسمايهم فعلى هذا تخصيص لاطلاق وجوب
تاخير اللقب وقدح لما علل به الرضي انتهى وقال البعض اخر اللقب عن الاسم
لان اللقب يجري من الاسم مجرى النعت من المنعوت لدلالته على وصف
به يمدح او يذم والنعت لا يتقدم فكذلك ما اشبهه لا يتقدم بل يوخر وربما
تقدم اللقب على الاسم كقول اوس بن الصامت اخي عبادة بن الصامت رضي الله عنهما

انا ابن مزيقيا عمرو وجدي • ابوه منذر ماء السما •

فقدم اللقب وهو مزيقيا على الاسم وهو عمرو ومزيقيا بضم الميم وفتح الزاي و
سكون المثناة التحتية وكسر القاف وتخفيف اخر الحروف لقب عمرو وعمرو
بالجر عطف بيان على مزيقيا او بدل منه وسبب جريان هذا اللقب على عمرو
انه كان من ملوك اليمن وكان يلبس في كل يوم حلتين فاذا امسى مزقهما كراهة
ان يلبسهما غيره ومنذر احد اجداده لامه وهو منذر بن امري القيس بن
النعمان احد ملوك الحيرة وماء السما لقب منذر واختلف في سبب اجرايه عليه
فقيل لحسن وجهه وقيل ان امه كان يقال لها ماء السما لحسنها واشتهر
المنذر بلقب امه واسمها مارية بنت عوف بن جشم بن الخزرج واراد اوس بذلك
انه كريم الطرفين بسبب الجهتين واذا اخر اللقب عن الاسم يجعل اللقب تابعا
له اي للاسم في اعرابه بدلا من الاول بدل كل من كل او عطف بيان للاول

لكونه اشهر مطلقا اي سواء كانا مفردين كسعيد كرز بضم الكاف وسكون
الراء المهملة وفي اخره زاي معجمة وهو في الاصل خرج الراعي وفي المجمل
اللوز الجوالق فتقول على الاتباع والبدلية جاءني سعيد كرز برفعهما
ورايت سعيدا كرزا بنصبهما ومررت بسعيد كرز بجرهما واعلم ان
المراد بالمفرد في باب الاعراب ما يقابل المثنى والمجموع وفي باب النداء ولا ما يقابل
المضاف والشبيه بالمضاف وفي باب المبتدا والخبر ما يقابل الجملة وفي باب الكلمة
ما دل جزوه على جزء معناه فالمركب هنا الجملة والمضاف والمركب تركيب مزج
ولذا قال الشيخ او كانا مركبين اي كان كل منهما مركبا تركيبا اضافيا كعبد
الله زين العابدين او عبد الله انف الناقة فتقول على الاتباع والبدلية جاءني
عبد الله زين العابدين برفعهما ورايت عبد الله زين العابدين بنصبهما
ومررت بعبد الله زين العابدين بجرهما او كانا مختلفين افرادا وتركيبا
بان كان الاول مفردا والثاني مركبا كزيد زين العابدين فتقول جاءني زيد
زين العابدين برفعهما ورايت زيدا زين العابدين بنصبهما ومررت
بزيد زين العابدين بجرهما او كان الاول مركبا والثاني مفردا وذلك نحو
عبد الله كرز فتقول جاءني عبد الله كرز برفعهما ورايت عبد الله كرزا بنصبهما
ومررت بعبد الله كرز بجرهما وكما يجوز الاتباع اي اتباع الثاني للاول
في الاعراب في الصور الاربع يجوز فيها القطع ايضا اي قطع الثاني عن التبعية
للاول وذلك اما عن النصب والجر برفعه اي الثاني خبرا على الخبرية لمبتدا
محذوف وجوازا اي حذفا جائزا او نا جواز تقديره هو او عن الرفع او الجر
بنصبه مفعولا اي على المفعولية لفعل محذوف تقديره اعني او عطف على
تابعا اي يجعل الثاني تابعا او مخصوصا باضافته اي بسببها والسبب اعم
من العامل والاعم لا يلزم ان يصدق باخص معين والضمير في اضافته
راجع للاسم اي اضافة الاسم الى اللقب مرادا بالاول اي الاسم المسمى

يعني

يعني بتاويل الاسم بالمسمى اي ذكر الاسم واريد به مسماه وبالثاني الاسم
وسيأتي علة هذا التاويل وليس تلك الاضافة مطلقا بل بشرط ذكره
بقوله ان افردا اي اذا كانا مفردين وذلك كسعيد كرز ومعنى جاءني سعيد
كرز جاءني ملقب هذا اللقب فان فات هذا الشرط بان كان الاول مفردا
والثاني مركبا امتنعت الاضافة هذا ظاهر كلام المصنف قال
البعض والوجه خلافه وفاقا للرضي حيث قال وان كانا مفردين
او اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب انتهى وفي حواشي التوضيح قوله اتبعت
الثاني للاول الخ يعني وتمتنع الاضافة لانها لا تكون بين اسمين مفردين
بالفعل او التاويل كهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم اي تمنع فلا تجوز بين
مركبين اضافيين ولا بين مركب ومفرد ولو قيل بجوازها في ذلك نظرا للافراد
المعنى كما في هذا احب رمانك لكان له وجه فتامل ويجوز فيه حينئذ اي وقت
كونهما مفردين الوجوه الثلاثة الاتباع للاول في اعرابه وهو الاقيس والقطع
عنه اي عن الاتباع كما اي مثل قطعه لو كان مركبا كما علمت فيما تقدم والثالث
الاضافة اي اضافة الاسم الى اللقب حيث لا مانع فان كان ثم مانع منها بان
كان الاول مقرونا بال فليس الا الاتباع كالحارث قفة والحارث كرز او
كان اللقب وصفا في الاصل مقرونا بال كهارون الرشيد ومحمد المهدي فلا
يضاف الاول الى الثاني نص على ذلك ابن خروف وهي الاضافة مع انتفاء
المانع الاكثر وجوازها هو الصحيح وهو قول الكوفيين والزجاج وجمهور
البصريين يوجبونها اي حيث لا مانع كاقتران المضاف بال والا تعين
الاتباع نحو الحارث كرز اخذا من اقتصار سيبويه على ذكرها ووافقهم ابن مالك
في الالفية على ذلك وخالفهم فيه ابن مالك في كتابه التسهيل واعتذر
في شرحه عن سيبويه في اقتصاره على ذكرها وبيانها دون غيرها بان الاضافة
لما كانت على خلاف الاصل وهو اختلاف مدلول المتضايفين وقد يبنى علة

Copyright © King Saud University

مجيئهما على خلاف الاصل بقوله لان الاسم واللقب سيان مدلولهما اى مسماهما
واحد فيلزم من اضافة احدهما الى الاخر اضافة الشئ الى نفسه واللازم
باطل فالملزوم مثله لوجوب مغايرة المتضايفين فيحتاج حينئذ الى
تاويل الاول اى الاسم بالمسمى والى تاويل الثانى اى اللقب بالاسم حتى
يحصل التغاير بين المدلولين ويخرج من اضافة الشئ الى نفسه فيصير معنى
جاءنى سعيد كرز جاءنى مسمى هذا الاسم وانما اول الاول بالمسمى والثانى
بالاسم لان الاول هو المعرض للاسناد اليه والمسند اليه انما هو المسمى فلزم
ان يقصد بالثانى مجرد اللفظ وقال الرضى التاويل ان يقال المراد بالمضاف
الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله
يطلق ويراد به ذلك اللفظ وهو الدال تقول مثلا جاءنى زيد والمراد
المدلول وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاءنى سعيد كرز اى ملقب هذا اللقب
ولا ينعكس التاويل اى لا يقال ان الاول دال والثانى مدلول حتى يكون معنى
سعيد كرز اسم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ
نحو ضربت مسمى سعيد كرز وقال سعيد كرز ثم ان محل تاويل الاول بالمسمى
والثانى بالاسم اذا نسب الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ نحو كتبت
سعيد كرز فانه يتعين الاول بالاسم والثانى بالمسمى انتهى والاتباع والقطع
لا يحوجان الى تاويل ولا يوقعان فى محذور اصل بخلاف الاضافة بين
جواب لما اى اظهر سيبويه استعمال العرب للاضافة يعنى ان العرب
استعملتها على الوجه المذكور اذ لا مستند لها الا السماع بخلاف الاتباع
والقطع فانهما جاءا على الاصل ولذلك استغنى بالتنبيه عليها اى على
الاضافة دون التنبيه عليهما لان ما جاء على الاصل لا يسال عنه
ولا يحتاج الى التنبيه عليه واورد على الاضافة من جملة السماع قولهم
لرجل نعم العينين اسمه يحيى ولقبه عينان هذا يحيى عينان بغير اضافة

والا

والا لقالوا عينين بالياء واجيب بانه يحتمل ان يكون جاء على لغة
من يلزم المثنى الالف مطلقا وقد علم مما تقرر ان القول بوجوب الاضافة
فيه نظر من جهة الصناعة ونظر من جهة السماع وما ذكر من النظر على القول
بوجوبها ياتى مثله فى جواز الاضافة على القول بالجواز فهو مشترك الالزام
فما كان جوابا للمجيز فهو جواب للموجب واذا اجتمع الاسم والكنية او اجتمع
الكنية واللقب كنت فى تقديم احدهما اى المجتمعين بالخيار يعنى لا ترتيب
بينهما واجب فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب وتاخيرها عنهما قال
اعرابى اخبارا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه •

• اقسم بالله ابو حفص عمر • ما مسها من نقب ولا دبر •
• فاغفر له اللهم ان كان فجر • فقدم الكنية وهى ابو حفص على الاسم وهو

عمر وسبب انشاد ذلك ان قائلها قال لعمر رضى الله عنه ان ناقتى
قد نقبت فاحملنى فقال له عمر كذبت وابى ان يحمله فانشده
ذلك يقال نقب البعير ينقب بكسر القاف فى الماضى وفتحها فى المضارع
اذا رق خفه ودبر البعير اذا حفى وكانه تفسير له ويقال فجر اذا حنث
فى يمينه قال حسان بن ثابت يرثى سعد بن معاذ رضى الله عنهما
• وما اهتز عرش الله من اجل هالك • سمعنا به الا لسعد ابى عمرو
فقدم الاسم وهو سعد على الكنية وهى ابو عمرو واصل هذا البيت ان
السيد سعد بن معاذ اصيب يوم الخندق بسهم فى اكحله فتالم
قليلا ومات منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اهتز العرش
لموت سعد بن معاذ فنظمه حسان رضى الله عنه وتقول جاءنى
ابو عبد الله جاءنى بطة وبطة ابو عبد الله وقال ابن الصايغ لم
يتعرض ابن مالك لاجتماع الاسم والكنية فيفهم جواز تقديم كل و
تاخيره قال والاولى جواز تقديم غير الاشهر ويليه الاخر ويكون

معربا باعرابه مع جواز قطعه اى الثانى عنه اى عن الاول فى اعرابه
ويجوز ايضا اضافة الاول الى الثانى اذا كان الاول مفردا على قياس
ما تقدم عن الرضى نعم اذا اجتمعت الثلاثة الاسم واللقب والكنية
وقدمت الكنية على الاسم ثم جئ باللقب فيظهر تاخير وجوب اللقب
عن الكنية كما يوخذ ذلك من مفهوم كلامهم وان لم ار فى ذلك نقلا
صريحا وان لم يتقدم الاسم عليها لانه يلزم من تقديمه عليها حينئذ
تقديم الاسم على نفسه اخره فى الكافية الكبرى والتسهيل عن
الموصول والصواب ما هنا لانه مقدم عليه فى الرتبة وهو اى تقديم
الشئ على نفسه ممتنع ثم القسم الثالث من اقسام المعارف الاشارة
اخره فى الكافية الكبرى والتسهيل عن الموصول والصواب ما هنا لانه
مقدم عليه فى الرتبة والمراد الاشارة الحسية لانها المنصرف اليها
عند الاطلاق وهى الحاصلة ببعض الاعضا وفى القاموس وتكون بالكف
والعين والحاجب انتهى وهذا لان الاصل فى اسما الاشارة ان يشار
بها الى مشاهد محسوس قريب وبعيد فان اشير بها الى غير محسوس والى
محسوس غير مشاهد فلتصيره كالمحسوس المشاهد وعبارة المصنف
مبنية على حذف مضاف اى مضاف محذوف وهو لفظة اسما اى
اسماوها يعنى اصل اسما الاشارة ثم حذف اى هذا المضاف وهو
لفظة اسما اختصارا او اكتفا بنيتها وهى فى قوة الملفوظ بها وانما حذف
للقرينة الدالة عليه اى على المحذوف وتلك القرينة هى جملة وما
عطف عليه عليها اى قوله وهى ذه الخ قال البعض لا حاجة الى ذلك لان الاسما
الاتية كما تسمى باسما الاشارة تسمى بالاشارة فلها اسمان انتهى وهو
اى الثالث يعنى اسم الاشارة ما اى اسم وضع لمسمى اى خصوص بحيث
يفهم منه عند الاطلاق ويشمل ذلك المعرفة والنكرة واشارة اى مع

اشارة

اشارة اليه اى الى المسمى وانما افرده لان التعاريف انما هى للمفردات
والمراد اشارة حسية لانها المرادة عند الاطلاق لان الاصل فى اسما
الاشارة ان يشار بها الى محسوس فان اشير بها لغير ذلك فلتنزيلها
منزلته فخرج بذلك ما عدا الاشارة وبان المراد الاشارة الحسية دون
الذهنية اندفع قول القايل بان المضمرات وجميع المظهرات داخلة فى
هذا فلا يكون مطردا فان المضمر يشار به الى المعود عليه والمظهر ان كان
نكرة يشار به الى واحد من الجنس غير معين وان كان معرفة فالى واحد
معين فان قيل يلزم الدور من اخذ لفظ الاشارة فى كل من الحد والمحدود
قلت هذا مدفوع بان الاشارة فى قوله اسم الاشارة جزء المحدود ولا
يلزم من توقف اسم المحدود على الحد توقف جزء المحدود ايضا اذ ربما تكون معرفة
ذلك الجزء ضرورية او مكتسبة بغير ذلك الحد وبان الاشارة التى فى التعريف
لغوية والتى فى التسمية اصطلاحية واجيب ايضا بان اخذ الاشارة فى كل
من المعرف والمعرف لا يوجب دورا اذ لا بد فى اثبات الدور من توقف بيان
كل من المعرف والمعرف على الاخر ومجرد اخذ الاشارة فيهما لا يقتضى ذلك بل
هذا قريب من تعريف الشى بنفسه او بمساويه فى المعرفة والجهالة فليتامل
وايضا ظاهر الكلام ان وجه الدور المعترض به لزوم توقف جزء المحدود على
الحد ولا يخفى ان هذا ليس من الدور فى شى ومجرد توقف جزء المحدود على الحد
لا محذور فيه وانما يلزم الدور لو توقف الحد مع ذلك على جزء المحدود وقال
النيلى هذا التعريف يصح عند من يعرف الاشارة ويعرف المشار اليه لغة
ويجهل الاسما التى هى الالفاظ الموضوعة للاشارة فى اصطلاح هذا الفن وقال
فى المتوسط اسم الاشارة الاصطلاحية بالمشار اليه اللغوى المعلوم فلا يلزم
تعريف الشى بنفسه دورا او بما هو اخفى او بما هو مثله واعلم ان اسم الاشارة
مستغنى عن الحد لانه محصور بالعد ولذا ترك فى الالفية والشذور حده

Copyright © King Saud University

وهو اجود وقد اخذ الشيخ في بيان حصره فقال واسما الاشارة اي اسماؤها
اما ان تكون موضوعة لمفرد مذكرا وموضوعة لمفرد مونث اولمثنى كذلك
او موضوعة لجمع كذلك راجع لمثنى ولجمع اي لمثنى مذكرا ومونث او لجمع مذكر
او مونث فهذه ستة اقسام اي اقسام ستة وهي مفرد مذكر مفرد مونث
مثنى مذكر مثنى مونث جمع مذكر جمع مونث والغالب استعمال المفرد
والمثنى والجمع والمذكر والمونث في اللفظ كزيد وهند والزيدين والزيدين لا في
المعنى كما هنا الا انهم اي النحويين لم يجعلوا لكل واحد مما يشار به اليه
بل اكتفوا بالاشارة الى الجمع المذكر والمونث بلفظ واحد وهو اولا كما
سيأتي فصارت الاقسام الوضعية المنسوبة للوضع اي الموضوعة
لاسما الاشارة اي التي يشار بها بحسب من هي موضوعة له خمسة وان
تعددت الفاظ بعضها اي بعض تلك الخمسة كالمفردة المونثة فانه
اشير اليها بعدة الفاظ كما سيجي وهي اي الاقسام الخمسة اولها ذا
بالف ساكنة والاصل ذي بمثناة تحتية محركة العين بلا تنوين حذفت
اللام اعتباطا ثم قلبت العين الفا وقيل العين ساكنة وهي المحذوفة والمقلوب
اللام وقيل اصله ذوي عينه واو حذفت اللام ثم قلبت العين الفا او حذفت
العين وقلبت اللام وحذفت العين مع وجود اللام قليل وفيها كلام طويل
والحاصل ان مذهب البصريين ان ذا ثلاثي الوضع وهل المحذوف العين او اللام
وهل الالف منقلبة عن الياء فيكون من باب حيي او عن واو فيكون من باب طوى
وهل وزنه فعل بتحريك العين وهو الاظهر او فعل باسكانها في ذلك كله
خلاف بينهم ومذهب الكوفيين ان الالف زائدة والاسم الذال المفتوحة
للمذكر المفرد حقيقة او حكما فالمفرد حقيقة نحو قولك ذا مشيرا به الى زيد مثلا
فتدل لفظة ذا على ذات زيد وعلى الاشارة لتلك الذات والمراد المفرد والمفرد
حكما كقولك ذا الجمع وذا الفريق وذا الركب وزاد بعضهم ذا بهمزة مكسورة بعد

الالف

اي اسماؤها

الالف وذايه بهمزة مكسورة بعد الهمزة المكسورة وذاوه بهمزة مضمومة بعد
همزة مضمومة قال الشاعر
هذاؤه الدفتر خير دفتر • في كف قرم ماجد مصور •
ويروى بكسرها وضمها والثاني ذي بمثناة تحتية ساكنة وتنقلب ها
مع بقاء السكون فيقال ذه واصل ذلك ان الياء من ذي تنقلب ها في الوقف
لبيان الياء ثم يجري الوصل مجرى الوقف فيقال ذه بها ساكنة مكان
الياء في الوصل ايضا وتنقلب ذالها مثناة فوقية مكسورة مع بقاء الياء
فيقال تي بقلب الذال تا قال المصنف في حواشيه ان قيل ذكر ابن سعون
انه لا تستعمل في الابهام او بالكاف قلت ذاك الذي يستعمل مشار به واما هذا
فهما علم على تلك انتهى نقلا من النكت السيوطية وتقل الذال مثناة فوقية
مكسورة والياء منها ها ساكنة فيقال ته ففيه الجمع بين البدلين المثناة
الفوقية وقوله باسكان الها المنقلبة عن يا ذي ويا تي وقد تشبع كسرة
الها فيهما فيتولد منها مثناة تحتية من ذي ساكنة فيقال ذهي وتهي وذه
وته بالاختلاس اي اختلاس الحركة وهو انتطاف الحركة من الهاء والاسراع بها
لا ترك الاشباع والقسم الثالث ذات بالضم اي ضم المثناة الفوقية والاشارة
ذا والتاء للتانيث وهي التاء في امراة ونحوه مما فيه تاء الفرق وليس بصفة قال
المصنف وهي اغربها الا ان المشهور ان تكون بمعنى صاحبة او بمعنى التي وهذه
الالفاظ كلها للمونث المفرد حقيقة او حكما فالاول كهذه الامراة والثاني
كهذه الجماعة وذي الفرقة وذي الطائفة والرابع ذان وتان وذلك في التذكير
والتانيث يعني يشار بالاول منهما وهو ذان للمثنى المذكر ويشار بالثاني
منهما للمثنى المونث ويعربان اي مثنى المذكر ومثنى المونث بالالف رفعا
كما ثبت هنا في عبارة الشيخ ويعربان بالياء جرا ونصبا نحو رايت ذين
وتين فان قيل على اي شي نصب جرا ونصبا فاجيب اما جرا فعلى الظرفية

تبدل الذال تاء وتابدل وكان الاولى تاخير هذه اللفظة اي التاء عن قوله ذه وته تانه ذهي وتهي يقال فيهما

Copyright © King Saud University

والمعنى ويعربان بالياء وقت جر فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
كقولهم جيتك صلاة العصر وقدوم الحاج واما نصبا فعطوف على جرا
وذلك لتقدير الوقت معه اى وقت جر ووقت نصب وذلك ان لا تقدره معه
وتجعل الوقت الاول منصبا عليهما جميعا والاول احسن فان قلت
لم لا تجعل ذلك من قبيل النصب على نزع الخافض قلت لان اسقاط
الخافض من هذا ونحوه ليس بقياس فلا يصار اليه لغير ضرورة وفي
كلام المصنف مواخذة لان قوله بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا لا يقتضى
ان الاعراب هو الالف والياء انتهى وهذا عند القائل بتثنيتهما
حقيقة والاصح وعليه مشى ابن الحاجب وهو مذهب المحققين كالفارسى
انهما مبنيان لقيام علة البناء فيهما ولعدم بقائهما على معرفهما اذ لو بقيا
فقيل ذيان وتيان وهذا بناء على عدم انحصار البناء فى شبه الحرف وجيئهما على
صورة الحرف المثنى وليسا مثنيين حقيقة وقد ذكر علة كونهما ليسا
مثنيين حقيقة بقوله لان من شروط التثنية قبول المثنى التنكير
واسما الاشارة كالاسما الموصوله ملازمة للتعريف لا تنفك عنه
كما ذكر فى شرح الشذور وقال السيوطى فى نكته بل هى الفاظ وضعت
للمثنى واستدل الفارسى على ذلك فى التذكرة بان التثنية تستلزم
تقدير التنكير الا يرى ان العلم اذا ثنى قدر تنكيره واسم الاشارة لا يلزم
لازم للتعريف لا يقبل التنكير انتهى ففى حالة الرفع وضعا اى ذان
وتان على صيغة المثنى المرفوع وفى حالة الجر والنصب وضعا على صيغة المثنى
المجرور والمنصوب وكلامه اى المصنف فى كتابه الاوضح عند ذكر انواع الشبه
المقتضى للبنا يقتضى ان ثم بفتح المثلثة بمعنى هناك قولا اخر لمن يقول
باعرابهما مع عدم تثنيتهما ولا قايل به غيره كما نبه عليه اى على هذا الاقتضا
العلامة الشيخ خالد لانه ملفق من قولين فان من قال بانهما

معربان

معربان قال بتثنيتهما حقيقة ومن قال بانهما مبنيان قال جيئهما
على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة لعدم الشرط المتقدم
واجيب بان الوصف بصورة المثنى لا ينافى انه مثنى حقيقة اذ
تصدق على فرد المثنى انه على صورته وغاية الامر انه يوهم ما التلفيق
ممنوع على انه يمكن منع الشرط المذكور ولو سلم فيكفى تقدير التنكير
وفرضه انتهى وقال البعض ان القول باعرابهما مع عدم تثنيتهما
فى غاية الوضوح لان مجيئهما على صورة المثنى مقتضى لاعرابهما المعارضة
لشبه الحرف فلا يلزم من القول باعرابهما القول بتثنيتهما ولو فرض ان
احدا قال انهما مثنيان لا يعنى الا على صورة المثنى وهذا اولى من
الجواب بان الوصف بانهما على صورة المثنى لا ينافى انهما مبنيان حقيقة
لانه يصدق على فرد المبنى انه على صورة المثنى وما احد قال مبنيان
حقيقة قال ابن مالك واسما اعربا لاختلاف العوامل عليها ان كل
واحد صيغة مستانفة خلاف الظاهر والخامس لا يجمع اوله وكسر
اخره حالة كونه ممدودا عند البصريين ووزنه عند المبرد والفارسى
فعال كغناء وعند ابى اسحاق فعال كهدى زيد فى اخره الف فانقلبت
الثانية همزة ومقصورا وهو حال ثانية اومنا ولا كهدى وارد عليه
ان المقصور والممدود من صفات المعرب دون المبنى فقد قال ابن يعيش
المقصور والممدود ضربان من ضروب الاسما المتمكنة واما قولهم فى هولا
مقصور وممدود فتسمح فى العبارة ويجى حالين متضادين من لفظ واحد
باعتبارين صحيح لجمعهما اى موضوع لجماعة المذكر ولجماعة المونث
العقلا وغيرهم ومده اى مدا ولا لغة اهل الحجاز وهى اى لغة المداولى
لانها الفصحى وقال فى الشذور ايضا وهى الفصحى وقال ابن مالك فى
الخلاصة والمد اولى وفى قول الشيخ ممدودا ومقصورا بالنسبة الى الاصطلا

تسامح ح

Copyright © King Saud University

لان المقصور والممدود من القاب المعرب فان المقصور ما كان حرف اعرابه الفا
لازمة فكان ينبغي ان يقول بالمد والقصر وقال ابن يعيش في شرح المفصل
المقصور والممدود ضربان من ضروب الاسما المتمكنة اذ الافعال والحروف
لا يقال فيهما ممدود ولا مقصور وكذلك الاسما غير المتمكنة نحو ياوذا لا يقال فيهما
مقصور لعدم التمكن وشبه الحرف فاما قولهم في هولا وهولا ممدود ومقصور
فتسمح في العبارة كانهما لما تقابل اللفظان فيهما قالوا مقصور وممدود مع
ما في اسما الاشارة من شبه الظاهر من جهة وضعها والوصف بها وتصغيرها
انتهى بها اي بلغة اهل الحجاز جاء التنزيل نحو قوله تعالى هولا بناتي لقد علمت
ما هولا ينطقون فما لهولا القوم لا يكادون يفقهون حديثا والقصر لغة بعض
من بني تميم وقيس وربيعة واسد ذكر ذلك الفرا في لغات القران ولم يخصه
لتميم كما هو صريح عبارة الاوضح وفي جعله بني تميم من نجد نظر وكان الاولى ان لا
يذكرهم الا بطريق التبعية لانهم ليسوا من نجد كما سياتي في كلام الشيخ على قول
المصنف وفي الجمع في لغة من مده وقد تنون اولا مكسورا والتنوين للتنكير كما في صه
وان كان اولا معرفة فيكون فايدته البعد حتى يصير المشار اليهم كالمنكورين
فيكون اولا كاولئك وقد يقصر فيكتب بالياء لان الف مجهولة الاصل فحمل على اليا
لاستثقال الكتابة ثقيلين للكلمة وهما الضمة في الاول والواو في الاخر وقد
تبدل الهمزة الاولى هاء ولاها فيقال هلاء وقد تضم الهمزة الاخرة فيقال اولاء
وربما تشبع الهمزة الاولى فتصير بوزن طومار واما هولا على وزن توراة فليس
بلغة بل هو تخفيف هولا بحذف الفها وقلب همزة اولا الفا انتهى والاكثر مجيئه اي
اولا للعقلا وقد يجي لغيرهم كقوله اي القايل وهو جرير بن عطيه •

• ذم المنازل بعد منزلة اللوى • والعيش بعد اولئك الايام •

وقوله ذم امر من ذم يذم ويجوز في ميمه الحركات الثلاث الفتح للتخفيف
والضم للاتباع والكسر على اصل التخلص من التقا الساكنين وهو الارجح

وبعد

٥٨

وبعد حال من المنازل على تقدير مضاف بين الظرف ومجروره والتقدير كاينة
بعد مفارقة منزلة اللوى وهو العلم والعيش معطوف على المنازل والشاهد
في اوليك حيث استعمل في غير العقلا وهو الايام وكافه مفتوحة والايام بالجر
صفة او عطف بيان ويروى الاقوام فلا شاهد فيه حينيذ وهذه الالفاظ
المتقدمة تستعمل في المشار اليه القريب واما ما يشار اليه البعيد فيشار
اليه بها اي بالالفاظ المتقدمة ايضا لكن يلحقه اي الالفاظ وجوبا بالكاف
الحرفية في الاخر وسياتي علة حكمهم عليها بالحرفية وانما الحقت لتدل على البعيد
حسا او رتبة ولا يخفى ان هذا شامل لذي وفي حواشي التوضيح قوله الحقته
اطلق فيتناول ذي فيقول ذيك وفي الترهني ماذيك فقد اوردها الزمخشري
وابن مالك وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطا انتهى كلام الرضي وفيه وقد تلحق
كاف الخطاب احرف فيه ابصر وانظر وكلا ولبس ونعم وبيس وحسب وكذا رويد
والنجا وحيهل وارايت بمعنى اخبرني وفي تغييره بقد اشارة الى قلة لحوقها ارايت
بمعنى اخبرني ولم يقيد رويد وما ليه بكونها اسما افعال كما في التسهيل ولعله
لم يقيد لكثرة استعمالها في هذا المعنى والنجا بمعنى اسرع ولا فرق في الكاف بين
ان تكون مجردة عن اللام اي غير مقرونة بها في جميع اسما الاشارة لا حاجة الى
هذا مع قوله مطلقا اي سوا كان المشار اليه مفردا او مثنى او مجموعا وهذه
الكاف اللاحقة لاسما الاشارة تتصرف في الكلام تصرف الكاف الاسمية
غالبا وانما كانت تتصرف ليتبين بها احوال المخاطب وهي خمسة بينها
بقوله من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتانيث كما يتبين بها لو كانت اسما
وقد بين تصرفها بقوله تفتح للمذكر المخاطب وتكسر للمونثة المخاطبة وظاهر
كلام المصنف ان الكاف تلحق جميع الفاظ المونث المتقدمة وقد صرح بعضهم
بانها انما تلحق ذي وتي وتتصل بها علامة التثنية والجمع مطلقا فتقول ذاك وذاك
وذاكما وذاكم قال البعض وربما استغنى عن الميم في ذاكم باشباع ضمة الكاف فتولد

واعترض عليه في تقييده
م

ظاهره قصر ذا التقا الكاف فلم تلحق جميع اسما
الاشارة في حالة البعد وقال السيوطي
في نكته وقول الكافية تلحق اسما الاشارة
ومخاص في الفاظ المونث ليس في ذا وتي وذي
فقد نص عليه في الجامع لا انه اسقط ذي
تبعا لثعلب فانه منع الحاقها الكاف بها
رضيا انتهى م

Copyright © King Saud University

عنهما او وذا لكن هذا هو الغالب ومن غير الغالب ان تتبع في التذكير وتكسر في
التانيث ولا يلحقهما دليل تثنية ولا جمع ودون هذا ان تفتح مطلقا ولا
تتصل بها علامة تثنية ولا جمع وعليهما قوله تعالى ذلك يوعظ به وقوله تعالى
ذلكم خير لكم وعلى هذا فللمخاطب خمسة احوال وان كان اصلها اعني الخمسة ستة
احوال فنزلت الى خمسة بالاختصار وذلك لان تثنية المذكر وتثنية المونث حالان
باعتبار المذكر والمونث ولفظهما واحد فبالنظر الى كونهما حالين يكون الاحوال ستة
وبالنظر الى ان لفظهما واحد خمسة وقد تقدم عقيب تعريف اسم الاشارة ان للمشار
اليه خمسة احوال ايضا واصلها ستة الا انهم اكتفوا بالاشارة الى الجمع المذكر والمونث
بلفظ واحد والخمسة احوال المخاطب جارية في كل واحد من خمسة احوال المشار
اليه والحاصل من ترتيبهما هو ما تنتهي اليه صور اسم الاشارة وذلك
خمسة وعشرون صورة بحسب التقسيم الوضعي لا الاولى ان يقال الاستعمالي
والقياس العقلي يقتضي ان تكون اربعة وعشرون صورة لان اصل كل من الخمستين
ستة كما علمت وحاصل ضرب ستة في ستة ستة وثلاثون الا ان العرب
وضعت لفظ الجمع للمذكر والمونث في الاقسام الاولى ووضعت لفظ المثنى
للمذكر والمونث في الاقسام الثانية فالواحد الساقط من اقسام المشار اليه
يضرب في ستة المخاطب يحصل ستة والواحد الساقط من ستة المخاطب
يضرب في ستة المشار اليه يحصل ستة ايضا والحاصل من ضرب الساقط ساقط
لمجموع الحاصلين وهو اثنا عشر يسقط من الستة والثلاثين فيبقى اربعة
وعشرون وان نظرت الى احوال المشار اليه من القرب والبعد والتوسط
كانت الصور مائة وثمانية حاصل من ضرب الثلاثة في الستة والثلاثين
والواقع منها اثنان وسبعون لان الساقط منها ستة وثلاثون حاصل
من ضرب الثلاثة في الاثني عشر الساقطة من الستة والثلاثين الاولى واعلم
وانما حكموا بحرفية الكاف في ذلك اي الكاينة في اسم الاشارة يعني اللاحقة

له

له لعدم وجود محل لها من الاعراب وذلك لانتفاء العامل من الرافع
والناصب والحرف الجار وانتفاء المضاف اليها لان اسماء الاشارة لا تضاف
فلو كانت الكاف اسما لزم ان يكون مضافا اليها اسم الاشارة وهو لا يضاف
وانما امتنع اضافة اسماء الاشارة لانها لا تقبل التنكير والمضاف لابد
ان يكون نكرة حتى لو كان معرفة واريد اضافته نوى تنكيره لاجل الاضافة
وقال الرضي ويويد ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو
كانت اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربتك ولا يخفى ان قوله وانما
حكموا الخ مقتضى لحصر الحكم بالحرفية فيما ذكر من العلتين وفيه نظر لقول
البعض والحامل للجماعة على ادعاء الحرفية فيها انها مجردة عن معنى الاسمية
ودخلها معنى الحرفية يعني افادتها في غيرها والفايدة هي كون اسم الاشارة
الذي قبله يخاطب به واحدا ومثنى ومجموعا مذكرا ومونثا فصار حرفا مع
انه بقي في التصرف الذي كان له في حالة الاسمية من كونه مفردا ومثنى
ومجموعا مذكرا ومونثا ورد الرضي على ان لنا اسماء كثيرة مفيدة للمعنى
في غيرها كاسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في نفسها ودالة على معنى
في غيرها مع بقائها على الاسمية فهلا كان كاف الخطاب كذلك واجاب
بان بينهما فرقا وذلك ان اسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في غيرها
ونقرر ان الحد الصحيح للحرف هو الذي لا يدل الا على معنى في غيره وفي
الكاف المذكورة ثلاث لغات اللغة الاولى ان تختلف باختلافها
لاختلاف احوال المخاطب من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتانيث
وهذه اللغة هي اللغة الفصحى واللغة الثانية افرادها مفتوحة في
الاحوال كلها ومنه ذلكم خير لكم فان المخاطب جماعة المومنين وذلك
لابد له من جمع فيكون المقصود بها على هذه اللغة التنبيه على مطلق المخاطب
فقط وفي التسهيل وقد يغني ذلك عن ذلكم اي يكتفى في خطاب جمع المذكر

Copyright © King Saud University

بكاف الخطاب مفتوحة كما يخاطب المفرد المذكر نحو فما جزاء من يفعل
ذلك منكم ووجه الافراد مع خطاب الجماعة بامرين احدهما انه اقبل على
خطاب واحد من الجماعة لجلالته مع ان المراد الجميع والثاني انهم خوطبوا
كلهم على معنى اسم مفرد يشملهم فكانه قيل يا فريق او يا جمع وقد يجوز على هذا
الوجه الافراد والتانيث بتاويل الفئة والفرقة انتهى كلام التسهيل
وقال الرضي وقد تستعمل ذلك في موضع ذلكم كقوله تعالى ذلك لمن خشي
العنت منكم وقوله تعالى فذلكن الذي لمتنني فيه وكما قد يشار بما للواحد الى الاثنين
كقوله تعالى عوان بين ذلك والى الجمع كقوله تعالى كل ذلك كان سيئه بتاويل
المثنى والجمع بالمذكور واللغة الثالثة افرادها مفتوحة في التذكير مكسورة
في التانيث مثلها على هذه اللغة حالتان اومقرونة عطف على مجردة تلك
الكاف بها اى باللام مبالغة اى لاجل المبالغة في البعد وهذه اللام اصلها
السكون كما في تلك وكسرت في ذلك لالتقاء الساكنين او فرقا بينها
وبين لام الجر من نحو ذلك بفتح اللام ومن هذا يعلم ان مراتب الاشارة ثلاثة
قريب وبعيد وابعد فان كان المصنف يقول بذلك فالخلاف بينه وبين
الجمهور في مجرد التسمية الا في ثلاث مسايل يمتنع اقتران الكاف فيها
باللام المسالة الاولى في المثنى مطلقا اى من غير تقييد بلغة دون
اخرى ولا فرق بين تثنية المذكر والمونث والمسالة الثانية في الجمع
يعني او لا في لغة من مده وهم الحجازيون وفي لغة بعض من قصره وهم
التميميون دون لغة بعض من قصره من اهل نجد كقيس وربيعة واسد
لا بني تميم حتى في المفرد لا خصوص الجمع فان قيس وربيعة واسد ياتون باللام قال شاعرهم
• اولالك قومي لم يكونوا اشابه • وهل يعظ الضليل الا اولالكا •
والاشابه بضم الهمزة وبالشين المعجمة والبا الموحدة واحدة الاشايب وهم
الاخلاط من الناس والضليل بكسر الضاد المعجمة وتشديد اللام الكثير الضلال

واما

واما بنوا تميم وان كان لغتهم القصر لانهم من نجد كما تقدم فلا ياتون باللام كاهل
الحجاز كما نبه عليه المصنف في اوضحه حيث قال وبنوا تميم لا ياتون باللام مطلقا
اى لا في مفرد ولا مثنى ولا مجموع حكاه الفراء عنهم واكتفوا في البعد بالكاف وقال
البعض يستثنى منه الجمع كما صرح به الاشموني في شرح التوضيح والموضع
الثالث فيما تقدمه من اسما الاشارة المقترنة بالكاف كما هو الغرض اى
سبقته ها التنبيه تعبيره كالشذور بها التنبيه اصرح من حرف التنبيه
وهي اي ها التنبيه بالف غير مهموزة قال الدماميني ها المذكور ليس
بعد الفه همزة وانما هو علم على الكلمة المركبة من ها فالف ثم نكرو اضيف
الى التنبيه ليصح المراد به كقوله • على زيدنا الما النقي راس زيد كمز ولا يصح
ان يضبط بهمزة بعد الالف اذ ليس لنا ها تكون للتنبيه اصلا انتهى وانما
كانت بالف غير مهموزة كراهة اى لاجل كراهة كثرة الزوايد وهي الها
والكاف واللام علل بذلك تبعا التعليل ابن مالك به في شرح التسهيل وعلل
غيره بان الها تدل على قرب المشار اليه واللام على بعده فلا تجتمع ها التنبيه
واللام لذلك وهو منتقض بالكاف فلان ها التنبيه تجامع الكاف نحو هذاك
والكاف تدل على البعد وان كان بعد ها دون بعد اللام وعلى هذا فتقول هذاك
بدون لام ولا تقول ها التنبيه لانها تنبه اى تيقظ اى نبه بها المتكلم المخاطب
على المشار اليه يعني حتى يلتفت للمشار اليه فينبغي ان يكون قريبا ينظر اليه ويبصر
ومن ثم كان دخولها على المجرد من الكاف اكثر من دخولها على غير المجرد منها فهذا اكثر استعمالا من
هذاك وظاهر قوله فيما تقدمه من اسما الاشارة ها التنبيه ان ها التنبيه ان
لحوق ها التنبيه للاسما في القلة على حد سوا وانها تتقدم كلا من اسما الاشارة وقد نبه
في شرح التنبيه والكافية الكبرى والجامع على ان لحوقها المجرد كثير والمقرون بالكاف
قليل واستثنى ابن مالك في شرح التسهيل المثنى والجمع المقرون بالكاف فقال
ان ها التنبيه لا تصحبه فلا يقال هذانك ولا هولايك قال لان واحده

هذالك وقيل لان لا يتوهم ان هذا
لك كلمتان هذا كلمة ولك كلمة
وسبب الها م

ذاك او ذلك تحمل على تلك مثناه وجمعه لانهما فرعان وحمل عليهما مثنى
ذاك وجمعه لتساويهما لفظا ومعنى قال ابو حيان وهذا بناء على ما اختاره
من انه ليس للمشار اليه الا مرتبتان وقد ورد السماع بخلاف ما قاله في قوله
من هؤليا يكن الضال والسمر وهو تصغير هؤلايكن وقضية كلامه اي
ما اقتضاه كلام الشيخ المصنف وهو ذكره اسما الاشارة وقوله بعد ذكرها
والبعيد بالكاف ولم يذكر متوسطا انه ليس الا مرتبتان قربى وبعدى ومشى
عليه في الشذور والجامع وهو اي القضية او الحالة التي اقتضاها كلامه
طريقة ابن مالك وبه جزم في الالفية والكافية وقال في التسهيل انه
الصحيح الظاهر من كلام المتقدمين ونسبه الصفار لسيبويه وغيره
من المحققين والظاهر من كلام المتقدمين لكن مشى الجمهور على ان له
ثلاث مراتب مرتبة قربى وهي المجردة من اللام والكاف فللمفرد المذكر
القريب ولمثناه ذان ولجمعه اولا وللمفردة القريبة ذي وتي ولمثناها
تان ولجمعها اولا ومرتبة بعدى وهي المقرونة بهما اي باللام والكاف
في غير المثنى والمقرونة بالنون المشددة بدلا من اللام والكاف في المثنى فذان
للقريب وللمتوسط ذانك بتخفيف النون وبالبعيد ذانك بتشديد النون
نحو قوله تعالى فذانك برهانان من ربك وقد استثنى في الشذور والكافية
المثنى والجمع وزاد في الكافية ان البعد في المثنى يعرف بالتشديد وفي الجمع يعرف
باولالك فقال وذانك وتانك مشددتين واولالك بمثل ذلك وقد قدح ابن
مالك في كون التشديد يدل على البعد حيث لا كاف فللمفرد المذكر البعيد ذلك
ولجمعه اولالك ومرتبة وسطى وهي المقرونة بالكاف وحدها اي دون اللام
فللمفرد المتوسط ذاك ولمثناه ذانك بتخفيف النون ولجمعه اولاك وهذا
هو ظاهر كلام ابن الحاجب في سبك المنظوم وقيل انه للبعد كاولالك وان
للمتوسط اولاك وانما ذكر المرتبة الاولى والمرتبة الاخيرة واخر المرتبة الوسطى

وأولالك جزم به ابن مالك

لان المتوسط لا يعلم الا بعد تحقق الطرفين وانما كانت البعدى مقرونة
بحرفين والوسطى بحرف واحد لان زيادة الحروف تشعر بزيادة المسافة
ومشى عليه المصنف في شرح اللمحة وصححه ابن الحاجب وفي الرضي اعلم ان
لهم مذهبين فذهب بعضهم انه لا واسطة بين البعيد والقريب فيقولون
اسما الاشارة المجردة عن اللام والكاف للقريب والمقترن بهما او بالكاف
وحدها للبعيد وجمهورهم على ان بين القريب والبعيد واسطة فقالوا
ذا ثم ذاك ثم ذلك وفي سبك المنظوم ذكر ما يؤخذ منه ان المراتب اربعة
فانه قال ولمؤنثه تي وتا وذه ثم تيك ثم تلك ثم تالك فعطف تالك بثم
على تلك التي هي لثالثة والله اعلم ثم القسم الرابع من اقسام المعارف
الاسم الموصول وهو في الاصل اسم مفعول من وصل الشيء بالشيء وصلا وصلة
بالكسر في الضم وصلة لامه ووصل الشيء بالشيء جعله من تمامه واصطلاحا
ضربان الاول موصول حرفي منسوب الى الحرف والمراد موصول هو حرف
وقدمه الشارح لانه اشبه من الاسمي بكونه موصولا غير مستقل لان
الحروف موضوعة على عدم الاستقلال كما ان الموصولات كذلك فلهذا
استحق التقديم واما تقديم غيره الموصول الاسمي فلانه اكثر استعمالا وهو اي
الحرفي ما اي حرف اول بضم الهمزة وتشديد الواو والمراد ما يصح ان يؤول
وان لم يؤول ومعنى اول ارجع وضمن معنى فسر وهو جنس يتناول
صه من اسما الافعال فانه يفسر بمصدر معرفة ان لم ينون وبنكرة
ان نون ويتناول الفعل المضاف اليه نحو حين قمت قمت اي حين قيامك
ويتناول هو من قولك اعدلوا هو اقرب للتقوى وقد اخرج هذه بقوله
مع صلته بمصدر اي بحل محلهما المصدر فان هذه الاشيا مؤولة
بمصادر لا مع شي يليها واعترض قوله مع صلته بان فيه دورا فان العلم
بالصلة متاخر عن العلم بالموصول واجيب بان المراد بصلته ما يسمى

الصلة اللغوية اى ما اتصل به واوردا ايضا على هذا الحد همزة التسوية
فى نحو قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم الاية واجيب بان المراد بصلته
ما يسمى عند النحاة صلة وما بعد همزة التسوية لا يسمى عندهم صلة
فخرج همزة التسوية نحو سواء عليهم ءانذرتهم لان ما بعدها لا يسمى صلة
اصطلاحا واجاب بعضهم بان ما مؤول بالمصدر الفعل فقط دون
همزة التسوية وفيه انه كذلك فى الحرف المصدرى فقد ذهب بعض
المحققين بان المؤول بالمصدر الصلة فقط لا الموصول مع الصلة ولا
الموصول مصحوبا بصلة كما قد يتوهم من بعض العبارات ولم يحتج الى عايد
من عاد يعود بمعنى رجع والمراد لا يقتضى عايدا لو فقد احترز بذلك عن الذى
الموصول به مصدر نحو قوله تعالى وخضتم كالذى خاضوا اذا قيل التقدير
التقدير الخوض الذى خاضوه فان الذى واقعة على الخوض فهو معناها لكن
لا بد له من عايد فسلم التعريف للحرف المصدرى كذا قرروه وظهر بهذا التقرير
ان ليس المراد بالتاويل السبك بل المراد به التفسير كما فسرناه وقال البعض
قوله ولم يحتج الى عايد غير محتاج اليه لاخراج الموصول الاسمى لانه لا يؤول مع
صلته بمصدر وفيه انه قد يؤول كما فى قوله تعالى وخضتم كالذى خاضوا
اى كخوضهم فالاسمى وان اول مع صلته بمصدر لا بد له من عايد وفيه نظر
اوله بالمصدر زعم انه موصول حرفى كالمصنف ومن ثم استغنى عن هذا الشرط
الذى زاده وهو اى الموصول الحرفى خمسة احرف الاول ان المفتوحة الهمزة
الساكنة النون وهى الناصبة للمضارع نحو وان تصوموا خير لكم اى صومكم
وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان نحو اعجبنى ان قمت او مضارعا اتفاقا
ولا اشكال فيه نحو اعجبنى ان اقول او امرا على الاصح نحو كتبت اليه بان قم
وخالف ابو حيان فى وصلها بالامر وقال ان كل شئ سمع من ذلك فان فيه
تفسيرية واستدل بدليلين احدهما انهما اذا قدرا بالمصدر فات معنى

الامر

الامر الثانى انهما لم يقعا فاعلا ولا مفعولا ولا يصح اعجبنى ان قم
ولا كرهت ان قم كما يصح مع الماضى ومع المضارع واجيب عنهما
بما يطول ذكره تراجعه فى المطولات ان شئت الوقوف عليه والثانى
ان المفتوحة الهمزة المشددة النون وتوصل بجملة اسمية و
تؤول مع معمولها بمصدر فان كان خبرها مشتقا فالمصدر المؤول
من لفظه نحو اولم يكفهم انا انزلنا اى انزالنا وان كان جامدا اول
بالكون نحو بلغنى انك زيد اى بلغنى كونك زيدا لان كل خبر جامد يصح
نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت
هذا كاين زيدا ومعناهما واحد وقال الرضى بلغنى انك زيد اى
زيديتك فان ياء النسب اذا لحقت اخر الاسم وبعدها التاء افادت
معنى المصدر نحو الفروسية والمضروبية والضاربية انتهى وان
كان ظرفا او مجرورا اول بالاستقرار نحو بلغنى انك فى الدار اى استقرارك
فيها لان الخبر فى الحقيقة هو المحذوف من استقر او مستقر وحكم
الاسم فى المنصرف والجمود حكم الاسم فيهما قاله فى المغنى وحكم ان المخففة
من الثقيلة حكم المشددة فى ذلك والثالث ما المصدرية وتوصل
بفعل متصرف غير امر نحو ودوا ما عنتم بخلاف الجامد من نحو عسى
وشذ وصلها بليس نحو بما لستما له باهل وبخلاف الامر نحو عجبت
بما قم فانه لا يجوز وتختص ما المصدرية دون غيرها من الحروف
المصدرية بنيابتها عن الظرف نحو اكرم زيدا ما دام صديقك اى
مدة دوام صديقك والرابع كى المصدرية وتوصل بمضارع مقرونة
بلام التعليل لفظا نحو لكيلا يكون على المؤمنين حرج او تقديرا نحو كيلا يكون
دولة وان لم تقترن باللام احتملت المصدرية والجارة والخامس لو المصدرية
وتوصل بفعل متصرف غير امر والاكثر وقوعها بعد ود ويود نحو قوله تعالى ود

الذين كفروا لو تغفلون عن اسلحتكم وقوله تعالى يودلو يسير واكثر النحاة لا
يثبتونها فان قلت كيف يصح القول بمصدريتها وقد دخلت على
ان في قوله تعالى يود لو ان بينه وبينها امدا بعيدا قلت الفعل
بعده مقدر تقديره يود الضرب لثاني موصول اسمي منسوب الى الاسم اي موصول
هو اسم وهو المراد هنا اى في هذا المحل دون الموصول الحرفي ويستدل على
هذا المراد بتثنية ذكره اى في ذكره اى ذكر الموصول الاسمي في المعارف التي
هي احد قسمي الاسما يعني المقابل للنكرة وهو اى الموصول الاسمي ما اى
اسم افتقر اى احتاج الى الوصل بجملة خبرية لا انشايية ليكون مضمون
الخبرية حكما معلوما الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب والاصل في ذلك
ان تعريف الموصول بالعهد الذى في صلته على معنى ان وضعها ان يطلقها
المتكلم على ما تقرر علمه عند المخاطب وهذه خاصية المعارف وقال
اخرون انما اشترط ذلك لان مضمون الصلة لا بد ان يكون معهودا بين
المتكلم والمخاطب ولا يكون ذلك الا في الخبرية بخلاف الجمل الانشايية
طلبيه كانت او غير طلبية فانها لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغها
او ظرف اما افتقر الى الوصل بظرف او مجرور اى الى الوصل بمجرور والجار له
فهو من التعبير بالبعض عن الكل تامين يعني مفيدين تتم الفايدة بهما
والتام هو الذى يفهم منه العايد بمجرد التلفظ به فخرج غير التامين نحو
جا الذى اليوم او بك وحكى الكسائي نزلنا المنزلة البارحة اى الذى
نزلناه البارحة وهو شاذ او وصف اى او افتقر الى الوصف بوصف صريح
اى خالص للوصفية والوصف ما دل على حدث معين وصاحبه وافتقر
الى ضمير عايد اى راجع اليه او الى خلفه اى خلف العايد وهو ما يقوم مقام
الضمير قال البعض هذا اخرج الموصوف لانه لا يحتاج الى عايد فلا حاجة لما
زاده بعضهم في التعريف قوله ما افتقر ابدا الخ انتهى وقد ذكر الشيخ

هذا

هذا كما ذكره في الشذور والتسهيل ليشمل ما وقع الربط فيه بالظاهر الذى هو
الموصول من حيث المعنى نحو قول القايل • وانت الذى في رحمة الله اطمع •
وقول القايل • سعاد الذى اضناك حب سعاد • ونحو قولهم هذا ابو سعيد
الذى رويت عن الخدرى ولم يذكر هذا ابن الحاجب وقد ينتصر له في
عدم ذكره بان ابا على قال في التذكرة من الناس من لا يجيز هذا وقال
بعضهم هذا لم يجزه سيبويه في خبر المبتدا فاحرى ان لا يجيزه في الصلة انتهى
وزاد في التسهيل لفظ ابدا اعنى قال ما افتقر ابدا الى عايد الخ وقال
في شرحه ان ابدا احتراز من النكرة الموصوفة بجملة فانها حال وصفها بها تفتقر
اليها والى عايد لكن الموضع بالاصالة للمفرد الذى تعدى بها الجملة ويغنى ذكره
عنها فالافتقار الى ما تؤول به لا اليها وان صدق في الظاهر انها مفتقرة ولا
يصدق على الافتقار اليها انه كاين ابدا انتهى فخرج الموصول الحرفي واذ واذا
وحيث ونحو ذلك مما يفتقر دايما الى جملة ولا يفتقر الى عايد وكذا ضمير الشان
واورد على طرده هذا من الواقعة نكرة لكونها مفتقرة ابدا الى عايد والصفة
وليس بشى لانا لا نسلم افتقار من النكرة دايما الى ذلك لجواز وقوعها تامة
غير موصوفة بشى كما صرح به الفارسى ولو سلم افتقارها حال كونها موصوفة
الى عايد والصفة فلا نسلم انه يلزم كون الصفة جملة لجواز وصفها بمفرد نحو
مررت بمن يعجب لك وعرف الموصول في الكافية بانه ما لا يتم جزا الا بصلة
وعايد قال النيلى هذا التعريف انما يصلح لمن يعرف الموصول والصلة لغة
ولا يعلم ما يطلق ذلك عليه في اصطلاح النحو ويبطل هذا الحد بمن الموصوفة
فانها لا تتم جزا الا بصفة ولا بد في صفتها اذا كانت جملة من عايد ويبطل ايضا
بالحروف الموصولة لانها لا تتم جزا الا بصلة وعايد في صلتها لفقدانا الاسمية
فان قلت كلامه في الاسما لا في الحروف قلت كلامه في مطلق الموصول
ويرد عليه ايضا المصادر العاملة وافعل التفضيل فانها موصولات وهي اسما

Copyright © King Saud University

ولا عايد من صلاتهما عليه وتسمى موصولات بالاتفاق واعلم ان الموصول
محصور بالعد فهو مستغن عن الحد ولذا تركه المصنف هنا وفي الجامع كما تركه
في الالفية ابن مالك وفي الكافية الكبري واتى بتعداده فقال وهو اي الموصول
الاسمي قسمان الاول نص في معناه اي خاص به لا يتجاوزه الى غيره والثاني مشترك
فيه بين معان مختلفة بلفظ واحد كما اشار اليه بقوله فالنص ما وضع لمعنى
واحد اي ليس له الا معنى واحد والمشترك ما وقع لمعان متعددة بلفظ واحد
وهو اي الموصول الاسمي النص في معناه على ما هنا ثمانية الاول الذي اصله عند
البصريين لذي زيدت اللام عليها تحسينا للفظ حتى لا يتوهم ان الجملة التي
بعدها صفة لها فان الجملة لا تكون صفة للمعرفة وقال الكوفيون اصل الذي
الذال الساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها لاما متحركة لئلا يجمعوا
بين الذال الساكنة ولام التعريف الساكنة ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوا
الكسرة فتولدت يا كما حركت ذال ذا بالفتح واشبع فتولدت الالف ورد
ما ذهب اليه الكوفيون بانه ليس من الاسما الظاهرة ما هو على حرف واحد
وقيل اصلها غير ما ذكر وهو موضوع للمفرد وان دل على جماعة كالفريق والركب
هذا على ان المراد اللفظ فان كان المراد الواحد فلا يأتي ذلك والمراد المفرد
المذكر العالم بكسر اللام وعدل الى التعبير به عن التعبير بالعاقل من غير في كر لفظ
المذكر اما كونه لم يذكر لفظ المذكر وانه تعالى يستحيل في حقه تعالى الوصف
بالذكورة والانوثة واما عدوله الى لفظ العالم لاختلاف لفظ العالم
دون العاقل فالعالم يطلق على المنزه عن الذكورة والانوثة كما في قوله
تعالى الحمد لله الذي صدقنا وعده وعلى المذكر نحو والذي جا بالصدق وكما يطلق
على العالم يطلق على غيره نحو هذا يومكم الذي كنتم توعدون قال الزرقاني
في حاشية التوضيح عند قوله للمفرد المذكر الذي للعالم عدل اليه عن العاقل لاطلاقه
على الباري تعالى والعجيب كيف لا يتحاشون عن لفظ المذكر مع انه يستحيل وصفه

به

به تعالى انتهى والثاني التي موضوع للمفرد المونث العاقل نحو قوله تعالى
قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتطلق على غيره اي غير العاقل نحو قوله
تعالى ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها ولك في يا التي والذي وجهان
الاثبات والحذف فعلى الاثبات تكون اما خفيفة فتكون ساكنة واما
شديدة فتكون اما مكسورة او جارية على وجوه الاعراب وعلى الحذف
فيكون الحرف الذي قبلها اما مكسورا كما كان قبل الحذف واما ساكنا فهذه
خمس لغات في الذي والتي والثالث اللذان موضوع لمثنى المذكر والرابع اللتان
موضوع لمثنى المونث ويعربان بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا عند القائل
بتثنيتهما اي الذي والتي حقيقة نحو جاءني اللذان قاما ورايت اللذين
قاما ومررت باللذين قاما وجاء اللتان قاما ورايت اللتين قاما
ومررت باللتين قاما وتثنية الذين واللتين بحذف اليا على غير قياس
وكان القياس في تثنيتهما وتثنية ذا وتا الساقطين في بحث الاشارة
ان يقال اللذيان واللتيان باثبات اليا المخففة فيهما وذيان وتيان
تقلبت الالف فيهما يا كما يقال في تثنية القاضي من المعرب المنقوص
القاضيان باثبات اليا وفي تثنية فتى من المعرب المقصور فتيان
بقلب الالف يا ولكنهم فرقوا بين تثنية المثنى كالذي والتي وتثنية
المعرب كالقاضي فحذفوا الحرف الاخير وهو اليا من الذي والتي والالف
وذا وتا اللذيا واللتيا وذيا وتيا فابقوا الحرف الاول وهو اللام الاولى من
اللذيا واللتيا والذال من ذيا والتا من تيا على فتحه الذي كان قبل التصغير
وزادوا الالف الاخر في الالفاظ الاربعة عوضا من ضمة التصغير التي تكون
في اول المصغر ومن العرب من يقول اللذيا واللتيا بضم اللام فيجمع في
التصغير بين الضمة والالف وقال في شرح التسهيل ان العرب استغنت
بتثنية اللذ دون اليا واللت كذلك عن تثنية الذي والتي باليا فان

Copyright © King Saud University

العرب لم تثنهما انتهى والاصح انهما اى اللذان واللتان مبنيان وجي
بهما على صورة المثنى التنكير قال الرضى وقد جا اللذان واللتان فى الاحوال
الثلاثة فى غير الافصح والاولى القول باعرابهما عند الاختلاف انتهى وكلامه
اى المصنف فى الاوضح عند انواع الشبه المقتضي للبنا يخالف لما ذكره هنا
من انهما معربان ويقتضي ما قلناه فى ذين وتين وهو انهما مبنيان جي
بهما على صورة المثنى فهو ماش على الطريقين فكن ايها الناظر فى كلامه
على تنفس بصيرة شديدة الابصار وعلى تبصر فى ذلك الذى تراه من
كلامه ظاهر الاختلاف ولك فى نونهما اى اللذان واللتان وجهان اثباتهما
مخففة تارة واثباتها مشددة تارة اخرى والتشديد مذهب تميم
وقيس تعويضا من المحذوف منهما وهو اليا فى الذى والتى ولا يختص التشديد
بحالة الرفع عند الكوفيين بل يكون فيها وفى حالة الجر والنصب خلافا للبصريين
فى زعمهم ان التشديد مختص بحالة الرفع لانه قرى فى السبع ربنا ارنا اللذين
احدى ابنتى هاتين بالتشديد فيهما فى حالة فى اللذين والجر فى هاتين
كما قرى فى حالة الرفع واللذان يأتيانها منكم فذانك برهانان بالتشديد
فيهما فتجويز احدهما ومنع الاخرى تحكم والوجه الثانى حذفها اى حذف النون
من الذان واللتان وهو عند بالحارث وبعض ربيعة تقصير الموصول
لطوله بالصلة لكونهما كالشئ الواحد قال الفرزدق •

• ابنى كليب ان عمى اللذا • قتلا الملوك وفككا الاغلالا •

اراد اللذان فحذف النون منه وهو مرفوع على الخبرية لان ابنى منادى
بالهمزة وكليب بالتصغير ابو قبيلة وهذيل بن عمران الاصغر كان اخاه
لامه والاغلال جمع غل وهو حديد يجعل فى العنق من الاسارى وغيرهم
واراد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير فانه من بنى كليب بان عميه
قتلا الملوك وخلصا الاسارى من اغلالهم وقال الاخطل •

وليسا مثنيين حقيقة لما
مر من ان شرط التثنية
قبول المثنى
صح

• هما اللتا لو ولدت تميم • لقيل فخر لهم صميم •
اراد اللتان فحذف النون منه وهو مرفوع على الخبرية للمبتدا وهو هما •
وتميم قبيلة وصميم بمعنى خالص والمعنى هما المراتان اللتان لو ولدتهما تميم
لقيل فخر لهما خالص ولقب هذا بالاخطل لكبر اذنه واسمه غياث بن غوث
التغلبى وكان نصرانيا والاصل فى فيهما التخفيف والثبوت كما قاله
فى شرح الشذور وقال البعض يحتمل ان المراد مع الثبوت فلا يعلم ان التشديد
اولى من الحذف اولا ويحتمل ان المراد والاصل الثبوت وحينئذ يعلم ان التشديد
اولى من الحذف تامل انتهى وعبارته فى شرح الشذور ولمثنى المذكر اللذان رفعا
واللذين جرا ونصبا ولمثنى المونث اللتان رفعا واللتين جرا ونصبا ولك
فيهن ولك فيهن تشديد النون وحذفها والاصل التخفيف والثبوت
انتهى وهذا ناطق بان الحذف فى الاحوال كلها وظاهر كلامه اى المصنف
فى الاوضح تخصيص حذفها بحالة الرفع دون حالة النصب والجر فكلامه فى
كتبه مختلف فتنبه والخامس والسادس من الموصولات ما ذكرهما بقوله وجمع
اى جماعة المذكر شبان الاول للعقلا اللذين بكسر الذال ويستعمل باليا مطلقا
يعنى ملتبسا باليا حالة كونه مطلقا عن التقييد بحالة اى فى احواله كلها الثلاث
عند اكثر العرب على الفتح وربما جا اللذون فى حالة الرفع بالواو وهو حينئذ
معرب لا مبنى لان شبه الحرف عارضه الجمع وهو من خصايص الاسما وهذا فى
لغة هذيل وعقيل بالتصغير فيهما ولغة طى ايضا كقول احد القايل وهو هذيل
او عقيل او طى • نحن اللذون صبحوا الصباحا • يوم النخيل غارة ملحاحا •
فنحن مبتدا واللذون خبره والنخيل تصغير نخل بالنون والخا المعجمة
موضع بالشام وغارة مفعول لاجله وهو اسم مصدر اغارة والقياس
اغارة والملحاح بكسر الميم من الح السحاب دام مطره وهو فى حال استعماله
باليا مطلقا مبنى وان كان الجمع من خصايص الاسما تشبيه اللذين

اى فى الاحوال الثلاثة الرفع
والنصب والجر بنا به على
الفتح فى ذلك كما ذكره المعرف
شرح الشذور وقال البعض
صح

Copyright © King Saud University

على هذه اللغة يكتب بلامين بخلافه فى لغة من الزمه اليا فى جميع الحالات
لانه فى حالة بنايه مشبه للحروف واللام للتعريف على قولهم ومشابهتها
لها على القول بان تعريفه للعهد الذى فى الصلة فاثروا عدم ظهورها
لفظا على حالة البنا او شبهه فيما هو شبيه بالحروف واظهروها فى حالة
الاعراب لان شبه الحرف الغى وانما لم يعرب كما اعرب اللذان واللتان
لعدم مجيه على سنن الجموع من جهة انه اى هذا الجمع اخص من مفرده وهو الذى
وانما كان اخص من مفرده اذ هو اى الجمع المذكور خاص بالعاقل والذى
يعنى مفرد الذين عام يطلق عليه اى على العاقل وعلى غيره اى غير العاقل
بخلاف اللذان فانه جا على سنن المثنى لفظا ومعنى كذا قيل قال ابن مالك
حيث لما كانت التثنية من خصايص الاسما وتحصل الذى والتى جعل
لحاقها لهما معارضا لشبههما بالحرف ولم يعرب اكثر العرب الذين وان
كان الجمع من خصايص الاسما لان الذى مخصوص باولى العلم والذى عام فلم يجي
على سنن الجموع فالذين اسم جمع لا جمع انتهى وقال الدماميني وهذا القول
اى الذى قاله ابن مالك معارض لمنعه كون العالمين جمعا العالم فتامل
وقال ابن الناظم وليس الذين جمعا الذى لانه مخصوص بمن يعقل والذى
عام له ولغيره فلو كان الذين جمعاله لساواه فى العموم لان دلالة الجمع كدلالة
الواحد المكرر بالعطف قال ابن الصايغ وفيه نظر اذ الذى يطلق
على العاقل وغيره فيجوزان يرد الجمع عليها مرادا بها العاقل ولا يمنع على
الذين مرادا بها غير العاقل انتهى وفى شرح التسهيل ان الصحيح ان الذين
جمع الذى مرادا به من يعقل انتهى وحذف نونه اى نون الذين لغة فيه
كقوله ان الذى حانت بفلج دماوهم ويجوزان لا يكون شاهدا بان يكون
اى الجنس الذى فاز جملا على اللفظ ومثاله جاى الرجال الذى قالوا كذا
ولكن احد قال منه اى من الذين لغة فيه قرى صراط الذين و مثله فى فروعهم

نحو

نحو اللذى واللذان واللتى واللتان قال فى التسهيل وقد يقال الذى واللذان
واللذون واللتى واللتان واللاتى انتهى يعنى بحذف اللام من كل واحدة من هذه
الكلمات والسبع الثانى جمع المذكر عاقلا كان او غير عاقل الالى على وزن
العلى بالقصر كما قاله المصنف فى شرح اللمحة والقصر فيه اشهر من المد ويكتب
بغير واو قال الشاعر

• رايت بنى عمى الالى يخذلوننى • على حدثان الدهر اذ يتقلب •

وقد يمد كما فى قول كثير

• ابى الله للشم الالاء كانهم • سيوف اجاد القين يوما صقالها •

وهى فى هذين البيتين للعاقل ومن وقوعها لغير العاقل قوله

• تهيجنى للوصل ايامنا الالى • مررن علينا والزمان ورق •

وقد استعملت بدون الف ولام كقول الشاعر

• لا تنم الى جيتم مع البقل والدبا • فطار وهذا شخصكم غير طاير •

وهو فى الحقيقة اسم جمع لانه واحد له من لفظه وان كان يطلق على العاقل
وغيره واطلاق الجمع عليه بالمعنى اللغوى لا بالمعنى الاصطلاحى كاطلاق الجمع
على اللذين والسابع والثامن ما ذكره بقوله ولجمع اى جماعة المونث العاقل
وغيره شيان ايضا اى كالجمع المذكر الاول اللاى بالهمز مكان التا وهو
كثير فى جمع المونث والثانى اللاتى بالتا مكان همزة اللاى وباثبات اليا فيهما
مثال الاول واللاى ييسن فى قراءة من اثبت اليا ومثال الثانى واللاتى
ياتين الفاحشة وقد تحذف تلك اليا اجتزا بالكسرة فيقال اللاى نحو واللاء
ييسن فى قراءة من حذف اليا واللات قال الشاعر

• واللات كن مرابعا ومصايفا • وقد يتقارض القرض بفتح القاف •

وكسرها مع سكون الواو وبالضاد المعجمة ما تقطعه لتقضاه مما يخلفه وتقرضهم
ذات اليمين اى تخلفهم يمينا وشمالا الاولى واللاتى اى يخلف كل منهما

Copyright © King Saud University

الاخر فيقع كل منهما مكان الاخر ويعين المراد منهما عود الضمير اليهما
من الصلة قال الشاعر وهو مجنون ليلى قيس بن الملوح •
يحجبها حب لالى كن قبلها • وحلت مكانا لم يكن حل من قبل
فاوقع الالى مكان اللاتى والمراد اللاتى اى حب للاتى بدليل عود
ضمير المونث عليها • وقال رجل من بنى سليم •
• فما اباونا بامن منه • علينا اللاء قد مهدوا الحجورا •
فاوقع اللاء موقع الاولى والمراد الاولى اى الاولا بدليل عود ضمير المذكر
المذكر عليها والا لا يمنا الذين اللذين اشهر منها فلذلك عدل الموضع فى
تفسير هذا البيت وقال اى اللذين ولا فرق بينهما فى المعنى والمعنى
ليس اباونا اللذين اصلحوا شاننا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد باكثر
امتنانا علينا من هذا الممدوح تنبيه قال الرضى وجمع الذى من
غير لفظه الاولى بوزن العلى واللايين رفعا ونصبا وجرا ويحذف النون
فيقال اللاى بهمزة بعدها يا ساكنة وهو قليل فى المذكر وقال الاخفش
كالقاضى واللاى يولون من نسايهم ويقال اللاى بحذف اليا وقد جا اللاون
رفعا ونصبا وجرا فى لغة بعض هذيل قال الشاعر •
• وانا من اللايين ان قدروا عفوا • وان اتربوا جادوا وان تربوا عفوا •
ومعنى تربوا اكثر اموالهم وتربوا افتقروا وقال بعضهم •
هم اللاون فكوا الغل عنا • واعلم ان الجمع المونث ثلاثة عشر جمعا ذكر
المصنف بعضها والمراد بالجمع الجمع اللغوى لا الصناعى وهى اللاى واللاتى
على وزن القاضى واللاى على وزن الفواعل وبلث بحذف اليا من
الكلمات الثلاث والثامن اللاء واللواء بالف مقصورة فيهما والتاسع
اللوات العاشر اللات على وزن اللاغيات والحادى عشر اللا من
والثانى عشر والثالث عشر اللاى بيا محضة مكسورة واللاى بسكون

اليا من غير همز فيهما وزاد السكوين جمعين اخرين وهما اللات واللوات
بسكون التا فتكون جموع التى على هذا خمسة عشر فاعلم وقال
السيوطى فى نكته وفى شرح التسهيل تفصيل قال والصحيح ان اللذين جمع
الذى مرادا به من يعقل وان اللات جمع اللاى مرادف اللاتى وكذا اللاى
اللواتى واللواتى جمعان للاى واللاتى على حد قولهم فى الهادى وهو العنق
الهوادى واما اللاتى فيحتمل ان يكون اسما الجمع لانه ليس على بنا من ابنية
الجمع ويحتمل ان يكون جمعا لانه متضمن حروف الملفق ويغتفر كونه مخالفا
لابنية الجموع كما اغتفر فى البنا كونه مخالفا لابنية التصغير ولم يكن ذلك
مانعا من تصغيره واما اللا والاولى وغيرهما من الموصولات الدالة على
جمع فاسما جموع لانها لا تتضمن حروف الواحد وذكر ان اللا واللوا اصلهما
اللاى واللوالى فحذفوا التا واليا قال والاظهر عندى ان الاصل فى اللا
وفى اللوا اللوائم قصر انتهى ولما فرغ من الكلام على الموصول النص شرع فى
القسم الاخر وهو الموصول المشترك فقال والمشترك اى الموصول المشترك
فيه هو الموضوع لمعان متعدده بلفظ واحد فيات للمفرد المذكر والمفرد
المونث وتاتى لتثنية كل واحد منهما اى لتثنية المفرد المذكر وتثنية
المفرد المونث وجمعه اى وياتى لجمع كل واحد منهما يعنى لجمع المذكر ولجمع
المونث والبه اى المذكور اشار المصنف بقوله وبمعنى الجميع حال مما بعده
اى حال كونه متلبسا الجميع اى جميع الصيغ المتقدمة يعنى كل واحدة من
الصيغ المذكورة لكونه موضوعا لها وقد بين الشارح الجميع بقوله من
بكسر الميم ومعناه لابتداء اى مبتديا من الذى وفروعه اى فروع الذى
يعنى التى واللذان واللتان واللذين والاولى واللاى واللاتى وذلك
المشترك كستة الاول من بفتح الميم وهو موضوع للعالم بكسر اللام وعبر
بالعالم دون العاقل لاطلاق العالم على الله تعالى دون العاقل فتاتى

Copyright © King Saud University

من بمعنى الذى نحو قولك عرفت من قام وبمعنى التى نحو عرفت من
قامت وبمعنى اللذين للمثنى المذكر نحو عرفت من قاما وبمعنى اللتين
لمثنى المونث نحو عرفت من قامتا وبمعنى الذين لجمع المذكر نحو عرفت
من قاموا وبمعنى اللاتى لجمع المونث نحو عرفت من قمن هذا هو الاصل
فى من وقد تاتى لغيره اى لغير العالم على سبيل التطفل وذلك اى
اتيانها لغير العالم يكون فى ثلاث مسايل احداها ما وقعت عليه
من غير العالم منزلة العالم بان ينسب اليه ما نسب الى العالم فيعامل
معاملته لا فرق ان يكون التنزيل من المتكلم او من غيره نحو قوله تعالى
ومن اضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له يعنى الاصنام التى
يدعونها اذ بدعايهم الاصنام نزلوهم منزلة العلما اى العقلا لانه
لا يدعى الا العالم فلما نسب اليها الدعا عوملت معاملة العلما فاطلق
عليها ما هو مختص بالعلما وهو من وقول العباس بن احنف

اسرب القطا هل من يعير جناحه • لعلى من الى هويت اطير •

فاوقع من على سرب القطا وهو غير عاقل تنزيلا له منزلة العاقل وقول
امرى القيس بن حجر الكندى •

الا عم صباحا ايها الطلل البالى • وهل يعمن من كان فى العصر الخالى •

فاوقع من على الطلل وهو غير عاقل وعم فعل امر معناه الدعا واصله
انعم حذفت منه الالف والنون تخفيفا وصباحا منصوب على الظرفية
ومن عادة تحيات العرب فى الصباح عم صباحا وفى المسا عم مساء
وكانهم قالوا انعم الله فى صباحك ومسايك ويعمن اصله ينعمن حذفت منه
النون الاولى والنون الساكنة فى اخره ثابتة للتوكيد ومن فاعل
يعمن والعصر بضمتين بمعنى العصر بفتح العين وسكون الصاد وهو الزمان
ويجمع فى القلة على اعصر وفى الكثرة على عصور والخالى نعته المسالة

الثانى

اى بتنزيل

الثانية ان يجمع غير العالم مع العالم فيما وقعت عليه من فيتبع عليهما معا
ويغلب العاقل على غيره لا فرق بين ان يكون العاقل الذى دخل تحت عموم من اكثر
من غيره او اقل منه او مساويا له والمراد بالقلة والكثرة المساواة فى عدد
الاصناف المجتمعة الداخلة تحت من لا فى عدد افراد الاصناف فالاول
نحو كقوله تعالى افمن يخلق كمن لا يخلق فمن عام فى العالم وغيره لشموله الادميين
والملايكة والجن من اولى العلم والاصنام من غير اولى العلم فان
الجميع لا يخلقون شيا اى كل منهم لا يخلق شيا والثانى نحو قوله تعالى الم
تر ان الله يسجد له من فى السموات ومن فى الارض الاية فان من فى السموات
يشمل الملايكة والشمس والقمر والنجوم وغيرها ومن فى الارض يشمل الادميين
والجبال والشجر والدواب وغيرها وافراد الشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر
والدواب بالذكر فى الاية لشهرتها واستبعاد السجود منها والثالث نحو من
يمشى على رجلين فانه يشمل الادمى والطاير المسالة الثالثة ان يجمع غير العاقل
معه اى مع العاقل اى يستعمل فى غير العالم فقط لكن سوغ ذلك اجتماعه معه
فى عموم كلام مفصل بها بق على من فصل بمن بكسر الميم نحو قوله تعالى فمنهم من يمشى على
بطنه لان ذلك خاص بغير العاقل ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من
يمشى على اربع فاوقع من على غير العاقل لما اختلط بالعاقل ولكن الاختلاط
فيها على ضربين اختلاط فيما وقعت عليه من وهو من يمشى على رجليه
فانه يشمل الادمى والطاير كما تقدم واختلاط فى عموم فصل بمن وهو من
يمشى على بطنه ومن يمشى على اربع فانهما اختلطا بالعاقل فسوغ استعمال
من فى غير العاقل لكونه جامع العاقل لشمول لفظ كل دابة لهما من قوله تعالى
والله خالق كل دابة من ما لان الدابة لغة اسم لما يدب على الارض عاقلا
كان او غيره بدليل ان شر الدواب عند الله الذين كفروا الا دابة الارض
تاكل منساته قال فى التصريح ويحتمل عندى ان تكون من فيهن نكرة

Copyright © King Saud University

موصوفة بالجملة بعدها والتقدير فمنهم نوع يمشي على بطنه ومنهم نوع يمشي على
رجلين ومنهم نوع يمشي على اربع على حد ومن يعبد الله قال الموضح في شرح
الشذور ويجوز في من ان تكون نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير
ومن الناس ناس يعبدون الله انتهى والثاني من اقسام المشترك
الستة ما وهي اسم موضوع لغير العاقل اي لما لا يعقل وحده نحو قوله
تعالى ما اي الذي عندكم ينفد اي يفنى وما اي والذي عند الله باق
لم ينفد ونحو قولك لمن اشترى حمارا او اتانا او حمارين او اتانين او حمرا
او اتنا اعجبني ما اي الذي اشتريته وما اي التي اشتريتها وما اي اللذان
اشتريتهما وما اي اللاتي اشتريتهن وقد تاتي ما له اي لغير العالم مع
العالم قال البعض كان الجيد ان يقول وتاتي للعالم مع غيره
فان الذي يحتاج الى الاعتذار عنه اطلاقها على العالم واما اطلاقها على
غير العالم فذلك اصلها فالاختلاط انما كان سببا في اطلاقها لا سببا
لاطلاقها على غير العالم انتهى وذهب جماعة الى ان ما تطلق ايضا على
من يعقل بلا شرط وادعى ابن خروف انه مذهب سيبويه وفي التلويح هذا
يعني كون ما في غير العقلا قول بعض ائمة اللغة والاكثرون على انه للعقلا
وغيرهم نحو قوله تعالى سبح لله ما في السموات وما في الارض فما في السموات
وما في الارض عام يشمل العالم وغيره ويدل على ارادة الكل قوله تعالى
وان من شيء الا يسبح بحمده فغلب غير العالم لكثرته وتاتي ما ايضا للمبهم
امره اي المشكوك فيه من الاشخاص كقولك من راى شبحا بفتح الشين
المعجمة والبا الموحدة والحا المهملة اي شخصا لا يدري ما هو انسان هو ام
مدر يعني هل هو من ذوي العلم او من غيره انظر الى ما قد ظهر وكذا لو علمت
انسانيته ولم تدر اهو انثى ام ذكر يعني تقول انظر الى ما ظهر قاله ابن
مالك في شرح التسهيل اخذا من قوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني محررا

قال

قال في التصريح والبحث فيه مجال وتاتي ما ايضا لانواع من يعقل هذه
عبارة ابن عصفور وعبارة ابن مالك تبعا للفارسي ولصفات من يعقل
ومثالهما عند ابن عصفور وابن مالك نحو قوله تعالى فانكحوا ما طاب
لكم من النسا وكلا التعبيرين متكلم فيه اما الاول فرده ابن الحاج بان النوع لا
يعقل فهذا مستغنى عنه بقوله لما لا يعقل واما الثاني فلانه لا
يصح ان يقال انكحوا الطيب والطيبة لان النكاح انما هو للذوات لا للصفات
نقله الموضح في شرح الحواشي كذا في التصريح وقال البعض المراد بالانواع الصفات
وقوله ما طاب اي الصنف الذي طاب اي افراد الصنف انتهى وقيل المراد
من الصفة اي انكحوا الموصوفة باي صفة اردتم من البكر والثيب والشابة
والشيبة والجميلة الى غير ذلك من الاوصاف وقال المصنف في الاوضح وما
لغيره وزاد في الجامع او لانواع من يعقل اوله او المخالطه او للمشكوك فيه
نحو فانكحوا ما طاب سبح لله الاية وتقول انظر ما لاح انتهى هذا الذي ذكره
نص ابن مالك في الكافية وشرحها على خلافه فانه قال من مختص بمن يعقل
وما صالحة للصنفين لكن اولاهما به ما لا يعقل قال ابن الصايغ فعلى
هذا اطلاق ما على العاقل بطريق الاصالة واطلاق من على غيره لمجاز التغليب
قال ولو قيل ان وضع من لمن يعقل وما لما لا يعقل وكل من الاطلاقين
لمجاز التغليب غلب العاقل تارة لشرفه وغيره لكثرته كان اولى والثالث
من الستة المشتركة بين المفرد والمثنى والجمع مذكرا ومونثا عاقلا وغيره
اي بفتح الهمزة وتشديد اليا وهي للعاقل وغيره وزاد ابن الحاجب وايه
وظاهر كلامه ان ايه كاي في الشهرة ويوافقه قول الجزولي ان التانيث
بالتا فيهما اشهر لكن في التسهيل وقد يونث بالتا في لغة حويط طاهر في
قلته وحكى ابن كيسان ان اهل هذه اللغة يثنونها ويجمعونها وكذا قال المصنف
في الجامع مثال اي لمن يعقل نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على

Copyright © King Saud University

الرحمن عتيا وقد خالف في موصوليتها ثعلب محتجا بانه لم يسمع ايهم هو فاضل جاني بتقدير الذي هو فاضل جاني ويرد بقول غسان

اذا ما لقيت بني مالك ۝ فسلم على ايهم افضل

ووجه الرد منه ان ايهم مبنية على الضم وغير الموصولة لا تبنى ولا تصلح هنا ما ذا التي غير الموصولة تعينت الموصولة كما في الاية وهو المدعى وهي بمعنى اي ملازمة للاضافة لفظا او تقديرا الى معرفة ليوضح المعنى الذي وقعت عليه بالنظر الى جنسه الذي هي بعض منه ولا تضاف الى نكرة فلا يقال اضرب اي رجل يقدم على معنى اضرب الذي يقدم منهم خلافا لابن عصفور او ابن الضائع بالضاد المعجمة والعين المهملة فانهما اجازا اضافتها الى نكرة وجعلا منه ذلك وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون يعني اي انقلاب ولا يعمل فيها اي في اي الا عامل مستقبل متقدم عليها كما في الاية يعني لننزعن من كل شيعة ايهم اشد خلافا للبصريين في الاستقبال والتقديم وقيل فيه نظر لان المنقول عن البصريين انه لا يشترط التقدم بل يجوز عندهم ان يتقدم العامل وان يتاخر نحو اكرم ايهم جاء وايهم جاء اكرم وقال في التسهيل ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافا للكوفيين وقال ابو حيان في شرح التسهيل وسئل الكسائي في حلقة يونس لم لا يجوز ايهم قام اي لم لا يعمل فيها اي في اي الماضي فلم يلح اي لم تظهر له العلة بعد المنع من ذلك يعني لم يظهر له وضع المنع فقال اي كذا خلقت اي وضعت يعني وضعها الواضع فقال السائل استحييت لك يا شيخ يعني ان هذا ايضا متنازع فيه ان الكاف في قوله كذا خلقت مفعول مطلق وقال بعضهم اراد بقوله اي كذا خلقت ان ايا وضعت لان تكون بعض ما تضاف اليه حال كونه منهما مجهولا فاذا كان الفعل ماضيا كقولك اعجبني ايهم قام علم ان الفعل لم يقع الا على شخص معين وهو الذي وقع منه القيام فزال الابهام فخرجت عن

موضوعها

موضوعها وعده لها من المشترك باعتبار الاغلب لانها قد تؤنث وتثنى وتجمع فتكون من النص لا من المشترك واجاب غيره اي غير الكسائي وهو ابن السراج موجها قول الكسائي بان ايا وضعت على العموم والابهام والمضارع مبهم فان الاستقبال ستحقق الابهام فيه اذ لا يدرى منقطعه ولا مبداه ففيه مناسبة لها فاذا قلت يعجبني ايهم يقوم فكانك قلت ليعجبني الشخص الذي يقع منه القيام كائنا من كان وقال البعض لما كان الابهام في المستقبل اكثر منه في غيره استعملت معه اي الموضوعة على الابهام وليس ثمة اختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالاخر بخلاف الماضي اذ لا ابهام فيه وكذا الحال لا ابهام فيه فانهما محصوران فاذا قلت يعجبني ايهم علم ان الفعل لم يقع الا على الشخص المعين وهو الذي قام يعني وقع منه القيام فزال الابهام ولا يضر كون الابهام في المضارع غير الابهام في اي حينئذ فيحصل التنافي والخروج عما وضعت له ايا من العموم لانها وضعت لشخص مبهم والماضي يقع على شخص معين وانما اشترط كون العامل فيها متقدما مع كونه مستقبلا لتمتاز عن اي الشرطية وعن اي الاستفهامية لانهما لا يعمل فيهما الا عامل متاخر والمشهور عند الجمهور افرادها وتذكيرها قال البعض وهذا بعض كلام ذكره المصنف وحاول به توجيه قول الكوفيين في الامرين فقال كانهم قصدوا الفرق بينهما وبين الشرطية والاستفهامية باعمال ما قبلها فيها ولما كان المعنى فيها على معنى الشرطية وليست بها اوجبوا في عاملها لكونه دليلا على الجواب ان يكون مستقبلا انتهى ويرد على الاول ان الفرق يحصل بجواز اعمال ما قبلها دون وجوبه وعلى الثاني منع كون المعنى فيها على الشرطية مطلقا فليتامل واعلم ان لاي اربع حالات تعرب في ثلاث منها وهو مذهب سيبويه وهي اي الثلاث اولها ما اذا اضيفت اي لفظا وذكر صدر صلتها

Copyright to King Saud University

مبـ

نحو قولك يعجبني ايهم قام ويجري الحالة الثانية ما ذكره بقوله او ذكر صدر صلتها
ولم تضف نحو قولك يعجبني اي هو قائم ويجري الحالة الثالثة ذكرها بقوله
او لم تضف لفظا ولم يذكر صدر صلتها نحو قولك يعجبني اي قائم وانما اعربت
في ذلك لضعف شبهها بالحرف في الافتقار الى جملة بما عارضه من لزوم الاضافة
لفظا او تقديرا وذهب الخليل ويونس والاخفش والزجاج والكوفيون الى اعرابها
مطلقا سواء اضيفت او لم تضف ذكر صدر صلتها او حذف وخرج على اعرابها
بنيما اضيفت وحذف صدر صلتها قراءة بعضهم ثم لننزعن من كل شيعة
ايهم اشد واول العيسري قراءة بعضهم على الحكاية والاخيرة على التعليق
للفعل واولها الزمخشري على انها خبر مبتدا محذوف وتقدير الكلام
لننزعن من بعض كل شيعة فكانه قيل من هذا البعض فقيل هو الذي
هو اشد ثم حذف المبتدا ان المكتنفان وتبنى اي في الحالة الرابعة
على الضم تشبيها لها بالغايات اذ كان بناؤها بسبب حذف شي وهي
ما اذا اضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا هذا مذهب
سيبويه قال الرضي وصلتها اما اسمية او فعلية والفعلية لا يحذف
منها شي فلا يبنى معها والاسمية قد يحذف صدرها اي المبتدا بشرط ان
يكون ضميرا راجعا الى اي فلا يحذف المبتدا في نحو اضرب ايهم غلامه او ايهم زيد
غلامه وانما يحذف كثيرا مع اي دون سائر الموصولات لكونه مستثقلا
مع صلته بلزوم اضافته وانما لم يحذف احد جزئي الفعلية لان اتفاق
الجزئين فيها اشد وانما حذف المبتدا اذا كان ضمير الموصول لانه بالنظر الى
الموصول كالاسم المكرر على لولا بمعنى واذا حذف المبتدا صار مبنيا كاخواته
الموصولة وذلك لان شيا اذا فارق اخواته لعارض فهو شديد النزوع اليها
فبادنى سبب يرجع اليها وبنى على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه
ما يوضحه ويبينه اي الصلة لانها المبينة للموصول كما يحذف من قبل وبعد

المضاف

المضاف اليه المبين للمضاف وهذا مذهب سيبويه وهو الاكثر اعني كونه
مبنيا على الضم عند حذف المبتدا نحو قوله تعالى ايهم اشد وقول القايل وهو غسان

اذا لقيت بني مالك • فسلم على ايهم افضل

بالبنا على الضم على رواية من رواه بضم اي وبهما اي بالاية وقوله فسلم
الخ رد على ثعلب المنكر لموصوليته اي وذلك لانها لو لم تكن موصولة لكانت
استفهامية اذ لا يصح هنا غيرهما ويمنع من استفهاميتها في الاية ان ننزع
ليس بفعل قلبي حتى يعلق وانما هو موصولة ومفعول وضمتها ضمة بنا
لا اعراب واشد خبر لمحذوف تقديره هو والجملة صلة ويمنع من استفهاميتها مبتها
في فسلم على ايهم افضل رفعها بعد الجار لان حروف الجر لا تعلق ولا تعلق
الجار بالفعل قبلها لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله فتعينت
الموصولية وللقائل ان يقول هي استفهامية مرفوعة على الحكاية بقول
محذوف نعتا للمجرور ويعلق محذوفا ايضا اي سلم على شخص مقول فيه اي في
طلبه ايهم افضل كما قيل مثل ذلك في نعم الولد • دفي وما الليل بنام صاحبه
وفي التصريح قال الزجاج ما تبين لي ان سيبويه غلط الا في موضعين هذا
احدهما فانه يسلم انها تعرب اذا افردت ورد الموضح ذلك في المغني بما يطول
ذكره وبالبيت السابق انتهى كلام التصريح والحاصل انه اختلف في تخريج الاية
بالنسبة الى مفعول ننزع فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن الفريق
الذي يقال فيهم ايهم اشد ويرده انه لا يجوز ان يقال لاضربن الفاسق
بالرفع بتقدير الذي يقال فيه الفاسق وقال يونس الجملة وعلق ننزعن
عن العمل لاجل الاستفهام ويرده ان التعليق مختص بافعال القلوب وننزع
ليس منها وقد تعرب اي في الاية بالنصب وهي قراءة هارون ومعاذ و
يعقوب وفي البيت بالجر قال سيبويه وهي لغة جيدة وبذلك احتج من قال
باعرابها والرابع من الستة الواقعة في اي مع وصف صريح من صرح تكرم

Copyright to King Saud University

بمعنى خلص اى خالص من الاسمية للوصفية وذلك بان لم تغلب عليه
الاسمية الكاين فى ذلك الوصف لغير تفضيل قال فى الكشاف عند تفسير
قوله تعالى كمثل الذى استوقد نارا ان ال فى الصفات بمعنى الذى وانه
اى الذى لكثرة الاستعمال متوصلا به الى وصف المعارف بالجمل اعلوه اى
الذى بالحذف فحذفوا تارة اليا وحدها وتارة اليا والكسرة و
تارة اقتصروا على ال انتهى وقال الرضى والاولى ان تقول اللام الموصولة
غير لام الذى لان لام الذى زايدة بخلاف اللام الموصولة انتهى فيفهم من
كلام الرضى هذا ان الموصول اللام فقط لا جملة ال ومن عبارة المصنف
انما جملتها الموصول وقال السيوطى فى نكتة فات لم ار من حكى خلافا
هل هى بجملتها الموصول واللام فقط كما فعل بذلك فى ال المعرفة ولم ار بينها
هنا انجاه لكن المفهوم من عباداتهم الجزم بانها بجملتها الموصول خصوصا
قول ابن الحاجب والالف واللام انتهى وعبر المصنف هنا بال لما نص عليه
ابن مالك فى شرح الكافية من ان التعبير بال احسن من الالف واللام
كما يقال هل وقد وذلك الوصف كاسمى الفاعل والمفعول كالضارب
والمضروب قال ابن الحاجب ما معناه انما اشترط فى صلة الالف و
اللام ان تكون اسم فاعل او اسم مفعول فقط لانهم راوها مشابهة
لالف الالف واللام الحرفية فى نحو الرجل لفظا ومعنى اما لفظا فواضح
واما معنى فلانها للتعريف مثل اللام الحرفية فلما وافقتها نصوا ان
لا تدخل الا على المفرد كما لا تدخل تلك الا على المفرد بالمشابهة
المذكورة وخصوصا بالجملة الفعلية ليسبكوا من الفعل اسم فاعل و
مفعول بحسب ما يقتضيه معنى الفعل اذ كان الفعل نحو الذى ضرب
او يضرب قلت المضروب لان معنى الفعل المبنى للمفعول يقتضى
اسم المفعول ولذا قالوا اصل الضارب والمضروب ال ضرب بمعنا

الفعل

الفعل للمفعول فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا
ومعنى على صورة الفعل فصيروا الفعل المبنى للفاعل فى صورة اسم
الفاعل والمبنى للمفعول فى صورة اسم المفعول لانا لمعنيين متقاربان
اذ معنى زيد ضارب زيد ضرب ويضرب وزيد مضروب اى ضرب او يضرب
ولم يدخلوها على الجملة الاسمية بخلاف ال الداخلة على الاسم الجامد
السالم من الوصفية كالرجل وال الداخلة على ما غلبت عليه الاسمية كالابطح
بالباء الموحدة والطاء والحاء المهملتين مذكر بطحا فانه فى الاصل وصف
لكل مكان منبطح فى الوادى ثم غلب على الارض المتسعة وبطح معناه فى
الاصل فات ما ابتنت بها البطح مصدر بطح ثم صار مختصا بالسبيل الواسع الذى
فيه دقاق الحصى وفى القاموس بطحه كمنعه القاه على وجهه والابطح مسيل
واسع فيه دقاق الحصى انتهى والاجرع بالجيم وبالراء والعين المهملتين
مذكر جرعا فانه فى الاصل وصف لكل مكان مستوى ثم غلب عليه الاسمية
فصار مختصا بالارض المستوية ذات الرمل التى لا تنبت شيئا والصاحب
فانه وصف يشبه الاسماء الجامدة اذ هو فى الاصل وصف للفاعل ثم غلب
على صاحب الملك والراكب فانه فى الاصل وصف للفاعل ثم غلب على راكب
الابل دون غيره وعلى راس الجبل قاله الشاطبى والدليل على ان هذه الاسما
انسلخ منها معنى الوصفية انها لا تجرى صفات على موصوف ولا تتحمل ضميرا فلا
توصل بها ال لعدم شبهها بالفعل وال الداخلة على ما دل على تفضيل
كافضل والاعلم فان ال فى ذلك كله حرف تعريف واما الداخلة على الصفة
المشبهة كالحسن بفتح الجيم والنون فحا مهملة اى قال ابن مالك الى انها
موصول اسمى بدليل عود الضمير اليها وجرى عليه المصنف فى الشرح اى شرحه
هذه المقدمة حيث قال فيه وهو يعنى الوصف الصريح ثلاثة اسم الفاعل
كالضارب واسم المفعول كالمضروب والصفة المشبهة كالحسن انتهى وفى

Copyright © King Saud University

الاوضح فى باب ما لا ينصرف لكن قال فى المغنى ان ال تكون اسما موصولا بمعنى
الذى وفروعه وهى الداخلة على اسما الفاعلين والمفعولين قيل والصفات
المشبهة وليس بشى لان الصفة المشبهة للثبوت فلا يوول بالفعل الدال على
الحدوث وقال الرضى وانما توصل الالف واللام بالصفة المشبهة مع نقصها
الحكم لنقصان مشابهتها بالفعل ولذا لم توصل بالمصدرية لانه لا تقدر
بالفعل الامع ضميمة ان وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا تكون الاجملة
ولهذا اى لكون الصفة المشبهة للثبوت كانت ال الداخلة على اسم التفضيل
ليست موصولة باتفاق وقضيته اى مقتضى كون الداخلة على اسم التفضيل
ليست موصولة انها حرف تعريف وبه صرح المصنف فى الاوضح فى باب
الصفة المشبهة بقوله وعلى الاول اى كونها موصولة اجيب بان الصفة
المشبهة تعمل فى الفاعل الظاهر عمل الفعل باطراد بخلاف اسم التفضيل وما
ذهب اليه المصنف من ان الداخلة على هذا الوصف الصريح موصول اسمى
هو الاصح خلافا للمازنى ومن وافقه بدليل عود الضمير اليها فى نحو قد افلح المتقى
ربه وال الضمير لا يعود الا على الاسما واجاب المازنى بان الضمير يعود على
موصوف محذوف وردجوابه بان حذف الموصوف مظان لا يحذف فيها
الا ضرورة وليس هذا منها كما يانى فى باب النعت بان حذف الموصوف لو جاز
مع تعريف الموصوف لجاز مع تنكيره بل اولى لان حذف المنكر اكثر وليست
موصولا حرفيا لا حاجة لقوله وليست موصولا حرفيا لما مر من عود الضمير
اليها وكان الاولى ان يقول عقب قوله بدليل عود الضمير اليها ولانها ايضا
لا تؤول مع صلتها بمصدر ولو كانت موصولا حرفيا لاولت مع ما بعدها
بمصدر عملا بالاستقرا واللازم باطل ولا حرف تعريف لعدم جواز تقدم
معمول مدخولها عليها ولو كانت حرف تعريف لجاز ذلك وايضا لجواز عطف
الفعل على مدخولها نحو فالمغيرات صبحا فاثرن فعطف اثرن على مغيرات

ونحو

ونحو ان المصدقين والمصدقات واقرضوا فعطف اقرضوا على مصدقين
اى ان الذين تصدقوا واللاتى تصدقن واقرضوا ولو كانت حرف تعريف
لامتنع من ذلك وانما جاز عطف الفعل لان المعطوف عليه فى صورة الاسم
ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضى وايضا لو كانت حرف تعريف لقدح ادخالها
فى اعمال اسمى الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال لوجود المبعد لهما من
مشابهته واللازم منتف واجاب المازنى القائل بانها موصول حرفى
وابو الحسن الاخفش القائل بانها حرف تعريف ذهنى حضورى بان العوامل
تتخطاها مع المشتق كما تتخطاها مع الجامد فالاول نحو مررت بالضارب
فالمجرور ضارب ولا موضع لال ولو كانت اسما لكان لها موضع من الاعراب
والثانى نحو مررت بالرجل وهى مع الجامد معرفة اتفاقا فلتكن مع المشتق
كذلك ويجاب بالفرق بانها مع المشتق داخلة على الفعل تقديرا لان المشتق
فى تقدير الفعل فيعود عليها ضمير وال المعرفة لا يعود عليها ضمير وانما نقل الاعراب
الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف كما علمت فيما تقدم ويدل ايضا على كونها
اسما ان الوصف يعمل معها بلا شرط ولو كانت معرفة لكانت مبعدة من
شبه الفعل فلا يكون الوصف معها عاملا واجاب الاخفش بالتزامه
فذهب الى ان اسم الفاعل لا يعمل مع ال قال الرضى وهذا الخلاف اذا لم تكن ال
للعهد وفى شرح التلخيص للمولى التفتازانى الخلاف انما هو فى اسمى الفاعل
والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل فى صورة الاسم ولهذا
يعمل وان كان بمعنى الماضى واما ما ليس بمعنى الحدوث من نحو المومن و
الكافر والصانع والحايك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف تعريف
اتفاقا وكلام الكسائى والمفتاح يفصح عن ذلك فى غير موضع انتهى اما اذا
كانت لها اى للعهد ومراده العهد الذكرى بدليل تمثيله بقوله كما فى قولك
جاءنى ضارب ك فاكرمت الضارب اذ التمثيل للعهد الذكرى فلا كلام فى حرفيتها

Copyright King Saud University

واما وصلها بالظرف كما في قوله اي القايل

• من لا يزال شاكرا على المعه • فهو حر بعيشة ذات سعه •

ووصلها بالجملة الاسمية كما في قوله اي القايل •

• من القوم الرسول الله منهم • لهم دانت رقاب بني معد •

اصله من القوم الذي رسول الله منهم والشاهد فيه حيث وصل فيه الالف واللام بالجملة الاسمية وقيل ان الالف واللام من الذين مبقاة والباقي محذوف والرسول محذوف بالابتدا ومنهم خبره ورقاب مرفوع بدانت اي ذلت وخضعت وبنوا معد هم قريش وهاشم ومعد بفتح الميم ابن عدنان فهو ضرورة وكذا وصلها اي الالف واللام بالمضارع كما في قوله اي القايل وهو الفرزدق قاله خطابا لرجل من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان •

• ما انت بالحكم الترضى حكومته • ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل •

فادخل اللام على ترضى وهو فعل مضارع مبني للمفعول وحكومته نايب الفاعل به والحكم بفتحتين المحكم بين الخصمين المفصل بينهما والاصيل الحسيب والجدل بالجيم المفتوحة والدال المهملة المفتوحة شدة الخصومة وهذا مبني على المختار من الاقوال عند الجمهور في تفسير الضرورة وهي ما لا ترد الا في الشعر يعني الضرورة ما جاء في الشعر ولم تقع في غيره وذلك اعم من ان يكون للشاعر عنه مندوحة او لا يعني اضطر اليه الشاعر ام لا واجاز ابن مالك والاخفش دخول الاسمية في السعة على المضارع ولم يقصر ذلك على الشعر وبنى ابن مالك ذلك على ان الضرورة عنده ما لا مندوحة للشاعر عنه اي لم يجد عنه مخلصا وللشاعر هنا مندوحة بان يقول المرضي حكومته واعترض بان هذا يقتضي عدم تحقق الضرورة وايضا ان عالبا الات الشعر قاصرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب فاعلم والخامس من المشترك فتكون المفرد والمثنى والمجموع مذكرا ومونثا ذو وهي مبنية على السكون في لغة طي بالطا المهملة

كسبد

كسبد مأخوذ من الطاة وهي الابعاد في المرعى ابو قبيلة من ومواطن ادد بن زيد بن كهلان بن سبا كذا في الصحاح خاصة اي موصوليتها بطي لانهم هم الذين يستعملونها موصولة دون غيرهم من العرب واحترز بقوله من العرب عمن تشبه بهم من المولدين كقوله اي القايل وهو سنان بن فحل الطائي

• فان الما ما ابي وجدي • وبيري ذو حفرت وذو طويت •

والحفر معروف والطي من طويت البير اذا بنيتها بالحجارة والشاهد فيه ذو حيث جات موصولة بمعنى التي اي التي حفرتها والتي طويتها والمشهور عنهم اي عن طي افرادها اي افراد ذو ان وقعت على مثنى او جمع والمشهور عنهم ايضا تذكيرها وان وقعت على مونث كما في البيت المذكور فانه اتى فيه بها مفردة مذكرة مع انها واقعة على البير وهي مونثة ويحتمل انه راعى معنى القليب والبير ذهب ابن عصفور والحاصل ان المشهور افرادها وتذكيرها في كل الاحوال ويظهر المعنى بالعايد فيقول رايت ذو فعل وذو فعلت وذو فعلا وذو فعلنا وذو فعلوا وذو فعلن وعدها من المشترك باعتبار المشهور والمشهور عنهم ايضا بناوها على السكون اي سكون الواو ولا على الضم في الذال كما توهمه بعض المتاخرين اذ ليست حرفا واحدا بل حرفان الثاني منهما ساكن والبنا انما يكون في الاخر لا في الاول ومنهم اي من طي من يعربها بالحروف الثلاثة اعراب ذي التي المعرب كما هو بالحروف مطلقا فيقول جاني ذو يقوم ورايت ذا يقوم ومررت بذي يقوم حكاه ابن درستويه في الارشاد وابن جني في المحتسب وخصه اي اعرابها بالحروف ابن الصايغ بحال الجر فانه المسموع كقوله اي القايل وهو منظور بن سحيم الفقعسي

• فاما كرام موسرون لقيتهم • فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا •

فيمن رواه بالياء وهو ابو الفتح بن جني في كتابه المحتسب واستشكل اعرابها بان سبب البنا يعني الافتقار الى الاضافة الى جملة موجود فيها مع عدم

المعارض له ولقايل ان يقول الافتقار يجوز البنا لا موجب له فحينئذ اعرب
وقاله البعض ويمكن ان يجاب بان الاسباب التي ذكروها للبنا انما هي اسباب
موجبة للبنا في المشهور وهي لغة الجمهور وبان الافتقار الى جملة عارضة لزومها
للاضافة في المعنى فبنيت على مقتضى الاصل في الاسما وهو الاعراب وما
جزم به المصنف هنا من ان ذو تطلق عند طي على المونث ايضا هو المجزوم به
في سائر كتب ابن مالك وخالف عموم هذا الاطلاق المصنف وخصه اي المهم
في الجامع ببعضهم اي بعض طي فيقال ذو لكل مذكر اي مفردا او غيره نحو ذو
قام وذوا قاما وذوا قاموا وذات لكل مونث اي مفردا او غيره نحو ذات قامت
وذات قاما وذات قمن ويختصان بطي ومنهم من يعرب فيهما ويعربهما فيقول
جاءني ذو قام ورايت ذا قام ومررت بذي قام وجاءتني ذات قامت ورايت
ذاتا قامت ومررت بذات قامت بالحركات الثلاث مع التنوين ومنهم
من يستعمل ذو للجميع فحكى الجمهور عن بعض طي بقوله ومنهم من يستعمل ذو للجميع
بعد تصديره بالاول اي التخصيص بقوله وهو ذو لكل مذكر وذو لكل مونث
وهو يقتضي ان المشهور عندهم استعمال ذو للمذكر مطلقا وذات للمونث مطلقا
ويويده اي الاول وهو تخصيص ذو بالمذكر قول ابن الصايغ الافصح امتناع
اطلاقها اي ذو على المونث تنبيه قال الرضي في ذو الطائية اربع لغات
اشهرها ما مر اعني عدم تصريفها مع بنائها والثانية حكاها الجزولي ذو للمفرد
المذكر ومثناه ومجموعه في الاحوال الثلاثة وذات مضمومة للمفرد المونث
ومثناه ومجموعه والثالثة حكاها ايضا وهي كالثانية الا انه يقال للجمع
المونث ذوات مضمومة في الاحوال الثلاثة والرابعة حكاها ابن الدهان
وهي تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع اعرابه جميع متصرفاتها حملا للموصولة
على التي بمعنى صاحب وكل هذه اللغات طائية انتهى والسادس من الاقسام
الستة ذا الموصولة حالة اي بشرط كونها واقعة بعد ما باتفاق من البصريين

او

او بعد من الاستفهاميتين مبنيين على القول الاصح عندهم اي البصريين ومقابل
الاصح منع بعض النحويين كون ذا موصولة بعد من الاستفهامية واجاب
المانع بالفرق بان ما تجانس ذا لما فيها من الابهام فان الاصل في ذا ان تكون
اسم اشارة لكن لما دخلت عليها ما الاستفهامية جردتها عن معنى اسم الاشارة
وجذبتها الى الابهام فجعلت موصولة بخلاف من فانها لا ابهام فيها لاختصاصها
بمن يعقل فلا مجانسة بينهما وكلا التعليلين ضعيف اما الاول فلان بقية
ادوات الاستفهام كما في الابهام فلا خصوصية لالحاق من دونها واما الثاني
فلان ما مختصة بما لا يعقل كما ان من مختصة بمن يعقل الا ان يقال ان ما لا
يعقل اوسع دايرة ممن يعقل والمرجع في ذلك الى السماع وكلاهما مسموع فاما
الاول فقد قال تعالى ماذا انزل ربكم اي ما الذي انزله ربكم وقال
لبيد بن ربيعة العامري

• الا تسالان المر ماذا يحاول • انحب فيقضى ام ضلال وباطل •

انشده سيبويه فما مبتدا وذا اسم موصول خبر وجملة يحاول صلة والعايد
محذوف ويحاول يطلب والنحب بفتح النون وسكون الحا المهملة اصله المدة
والوقت يقال قضى فلان نحبه اذا مات والمراد به هنا النذر والمعنى لا
تسالان المرء ما الذي يطلبه ويحاوله باجتهاده في الدنيا انذرا اوجبه على نفسه
فهو يسعى في وفائه ام هو ضلال وباطل واما الثاني فنحو ما قال الشاعر

• وقصيدة تاتي الملوك غريبة • قد قلتها ليقال من ذا قالها •

القصيدة ماخوذة من القصد لان الشاعر يقصد تهذيبها او من القصد وهو
المخ السمين الذي يتقصد اي يتكسر اذا خرج من قصبته لسمنه فسموها
بها كما يستعار السمين للكلام الجزل الفصيح والغث للردي منه والتا
للوحدة وقيل القصيدة من قصدت الكلام اي قطعته قيل لا تسمى
الابيات قصيدة حتى تكون عشرة وقيل حتى تجاوز سبعة وما دون

Copyright © King Saud University

ذلك قطعة والشاهد في من ذا قالها اي من الذي قالها وقول امية بن الصلت
كما قال العيني وامية بن ابي عايذ الهذلي كما قال ابن مالك •
• الا ان قلبي لدى الظاعنينا • حزين فمن ذا يعزي الحزينا •
انشده ابن مالك فمن مبتدا وذا اسم موصول خبره وجملة يعزي الحزينا
صلته والظاعنين جمع ظاعن من ظعن اذا سار الكوفيون لا يلتزمون
هذا الشرط في موصولية اذ قالوا انها تكون موصولة ان لم تتقدمها ولا من احتجاجا
بقوله اي القايل وهو يزيد بن مفرغ الحميري •
• عدس ما لعباد عليك امارة • امنت وهذا تحملين طليق
وتقرير الحجة منه ان ذا اسم موصول مبتدا بمعنى الذي ولم يتقدم عليه ما ولا
من وتحملين صلته والعايد محذوف وطليق صفة مشبهة بمعنى مطلق
خبر المبتدا اي والذي تحملينه طليق اي مطلق وعدس بفتح العين والدال
المهملة وبعدها سين مهملة اسم لزجر البغل وقيل اسم للبغل وفي القاموس
وعدس زجر للبغال واسم للبغل ايضا واسم رجل كان عنيفا بالبغال ايام
سليمان صلوات الله وسلامه عليه وعدست به قلت له عدس والمراد هنا
البغل فهو منادى حذف منه حرف النداء اي يا عدس وعباد هو ابن زياد بن
ابي سفيان وكان يزيد يكثر من هجوه حتى كتبه على الحيطان فلما ظفر به الزمه
محوه باظفاره فتفسدت انامله ثم اطال سجنه فكلموا فيه معاوية فامر
باخراجه فلما اخرج قدمت اليه بغلة فركبها فنفرت فقال لها هذا البيت
وامارة بكسر الهمزة اي امر وحكم وارتفاعه على الابتدا وخبره ما لعباد واحتج
الكوفيون ايضا بقوله تعالى ثم انتم هولا تقتلون اي انتم الذين والبصريون
يقولون ان ذا اسم اشارة على اصله لا موصول لان ها التنبيه لا تدخل
على الموصولات وهو مبتدا وطليق خبره وهي جملة اسمية وتحملين حال من
فاعل طليق المستتر فيه مقدمة على عاملها اي هذا طليق محمولا لك وعلى هذا

لا حجة للكوفيين فيه اي في البيت وقال البعض ولقايل ان يقول هنا لا
يتمحض دليلا على الكوفيين لانهم يجوزون دخول ها التنبيه على الموصولات
ولا يختص ذا الاشارية من بين اسما الاشارة بذلك اي بكون اسم موصول
عندهم اي عند الكوفيين بل جميع اسما الاشارة يجوز ان يكون عندهم موصولا
نحو قوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى وعند البصريين ان بيمينك حال
من المشار اليه وابلغ من ذلك يعني من جعل اسما الاشارة موصولات جعلهم
الاسم المحلى بال من قبيل الموصولات الاسمية كقوله اي القايل
• لعمري لانت البيت اكرم اهله • واقعد من افنايه بالاصايل •
قال الكوفيون البيت بمعنى الذي اي لانت الذي اكرم اهله لكنه موصول
غير مبهم كساير الاسما الموصولة فاكرم صلة البيت وعند البصريين اللام غير
مقصودة قصده ومنها الاسم المضاف نحو قول القايل •
• يا دار مية بالعليا فالسند • فالعليا صلة الدار ومنها النكرة الواقعة
بعدها جملة نحو هذا رجل ضربته فضربته عندهم صلة الرجل ولم يثبت
البصريون شيا من ذلك قال ابو حيان في النكت الحسان على غاية الاحسان
ولموصولية ذا شرطان اخريان خلاف ما تقدم اشار الى الاول منهما بقوله
ومحل كون ذا موصولة اذا لم تلغ حقيقة او حكما واشار الى الشرط الثاني
بقوله ولم تكن اي ذا للاشارة فان الغيت حكما فالمراد بالغايها صيرورتها
مع ما او مع من اسما واحدا كما ذكره بقوله بان كانت مركبة مع ما او مع من
لم تكن موصولة حينيذ بل تكون مع ما قبلها اسما واحدا دالا على الاستفهام
وقد صرح البعض من المتاخرين بان ذا من بين ادوات الاستفهام
مخصوصة بجواز اعمال ما بعدها فيها وان كلام العرب على ذلك نحو ماذا
صنعت بما وذا معا اسما واحدا من اسما الاستفهام في محل نصب على المفعولية
بصنعت والتقدير اي شي صنعت ويجوز الالغا عند الكوفيين وابن مالك

Copyright © King Saud University

على وجه اخر وهو تقديرها زايدة واما البصريون فلا يجوزون زيادة شي
من الاسما واعلم ان الشيخ ذكر الغا ذا مع من تبعا لجماعة اسكت في التوضيح عن
الغا ذا مع من قال في التصريح لمنع الي البقا وثعلب وغيرهما ان تكون من
وذا مركبتين وجوزوا جواز ذلك بما وذا لان ما اكثر ابهاما فحسن ان تجعل مع
غيرها كشي واحد ليكون ذلك اظهر لمعناها وفي قوله والا على الاستفهام
كما قال البعض نظر لان الالغا لا ينحصر في ذلك قال الدماميني ولها
حين الالغا معنيان احدهما ان يكون المجموع اسم استفهام ويدل عليه
قوله عماذا تسال باثبات الف ما لتوسطها وقد يتعين هذا المعنى كقول
جرير يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم • لا يستفقن الى الديرين تحنانا •
اذ لا يصح هنا ان تجعل ذا موصولة وقد يترجح ذلك فيما اذا وقع الذي بعد ما
اذا ومن ذا كقوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا وكقول الشاعر •

• من ذا الذي يشفي من الحب بعدما • تشربه بطن الفواد وظاهره •

ويحتمل ان تكون ذا موصولة فيكون فيه جمع بين موصولين فيخرج اما على ان
الثاني موكد للاول وخبر مبتدا محذوف والثاني من المعنيين ان يكون
المجموع اسما موصولا او نكرة موصوفة وعليه قول الشاعر •

• دعي ماذا علمت ساتقيه • ولكن بالمغيب نبئيني •

انتهى وحيث صارت ذا مع ما قبلها اسم استفهام فهو لا يعمل فيه فعل
متقدم عليه وهذا اما ان يكون واجبا او راجحا او مرجوحا وفي كلام الدماميني
ان هذه مستثناة من ادوات الاستفهام في جواز عمل ما قبلها فيها ويظهر اثر ذلك
اي الغايها وعدمه في البدل فيما اذا قلت مثلا من ذا ضربت ازيدا ام عمرو
فان رفعت البدل اي رفعت زيدا وعمروا فذا غير ملغاة لان زيدا وعمروا في حالة
رفعهما بدل من من وهو مبتدا وذا وصلته خبر وان نصبته اي البدل
يعني زيدا او عمرا كانت ذا ملغاة لان زيدا او عمروا بدل من من ذا فانه منصوب

على

على انه مفعول مقدم ومثل من ذا ضربت ازيدا ام عمرو ماذا صنعت اخيرا ام شر
برفع خير او شر على البدلية من ما وهي مبتدا وذا وصلته خبرها وبنصب خير
وشر على البدلية من ماذا فانه منصوب على المفعولية مقدما ويدل على الغايها
ايضا اثبات الف ما مع دخول الجار عليها في نحو قولهم اي النحاة لسايل عن شي
عماذا تسال فان التقدير عن اي شي تسال ووجه دلالة اثبات الالف مع
الجار على الالغا الا اذا جعلت ذا مع قبلها اسما واحدا واثبات الف ما لا يكون
الا مع توسطها او ما في منزلته كاسم الاستفهام فلزم من ذلك ان جملة ماذا اسم
واحد ويلزم من كونها اسما واحدا ان ذا غير موصولة ملغاة ولا شك ان ماذا صارت
بالتركيب كالاسم الواحد فتوسطت فيها الالف فثبتت هنا ولولا ذلك لحذفت
لان ما الاستفهامية اذا دخل عليها جار حذف الفها لتطرفها نحو عم يتسالون
فرقا بين الاستفهامية والموصولة كما في قوله تعالى عما يقولون وخصت الاستفهامية
بحذف الفها لتطرفها وصينت ما الموصولة عن الحذف لتوسط الفها فان الصلة
والموصول بمنزلة الاسم الواحد واعلم ان ماذا تستعمل على اربعة وجوه
الاول ان تكون كلمة استفهام على التركيب كما اشار اليه الشيخ الثاني ان
تصير اسما واحدا موصولا مجردا عن الاستفهام ويعمل ما قبلها فيها الثالث
ان تبقى ما على اصلها من الاستفهام وذا على اصلها من الاشارة بها فاذا قلت
ماذا فالتقدير اي شي هذا ومنه ماذا التواني الرابع ان تبقى ما على استفهامها
وتكون ذا موصولة فاذا قلت ماذا صنعت فما مبتدا وذا موصول وصنعت
صلته والعايد محذوف والتقدير اي شي الذي صنعته فاذا ابدلت على
هذا الاستعمال لم يكن البدل الا مرفوعا لانه بدل من مرفوع هذا هو الالغا
الحكمي وسكت الشيخ عن الالغا الحقيقي وهو تقديرها زايدة بين ما ومدخولها
عند الكوفيين وذلك نحو قولك ماذا صنعت فذا زايدة عندهم وكانك قلت
ما صنعت ونحو من ذا ضربت فذا زايدة وكانك قلت من ضربت وما ومن معمولان لفعل

Copyright © King Saud University

الشيخ انما سكت عن الالف الحقيقي تبعا للبصريين فانهم لا يجيزون زيادة شي
من الاسما وكذا اذا كانت ذا للاشارة لا تكون موصولة لانها حينئذ اي وقت
كونها للاشارة تدخل على المفرد وهو لا يصح ان يكون صلة لغير ال نحو قولك من ذا
الذاهب اي اي شي هذا الذاهب وماذا التواني اي اي شي هذا الذاهب وهذا
التواني والمفرد لا يكون صلة لغير ال ولما انتهى الكلام على الموصولات وكانت
الموصولات الاسمية كلها نصت كانت او مشتركة تفتقر الى صلة تتصل
بها لانها نواقص لا يتم معناها الا بصلة تتصل بها متاخرة عنها لزوما
لان الصلة من كمال الموصول ومنزلة منزلة جزيه المتاخر شرع في بيان الصلة
فقال وصلة مبتدا مضاف الى ال الموصولة الوصف الصريح وقال البعض اي
على الوصف الصريح وليس قوله وصلة ال المكور امع قوله ال في وصف صريح لا بمعنى
ذاك ان ال تكون موصولة اذا وقعت في وصف صريح ومعنى ما هنا ان ذلك
الوصف الصريح صلة لال انتهى والصريح الخالص للوصفية من غلبة
الاسمية يعني الذي لم تغلب الاسمية لان فيه معنى الفعل ولذلك عمل
عمله وصح عطف الفعل وعطفه على الفعل نحو ان المصدقين والمصدقات
واقرضوا ونحو ام امرصبي قد حيا ودارج وبذلك اشبه الجملة وقد مر
الكلام عليه في رابع اقسام الموصول المشترك وصلة غيرها عطف على
صلة ال اي غير ال من الموصولات اما جملة ان تكون تامة اسمية
او فعلية وشرطها اي جملة الصلة مطلقا اعني اسمية كانت او فعلية
ان تكون خبرية لفظا ومعنى لا انشابية وهي ما قارن لفظها معناها
كبعتكه فلا تقول جا العبد الذي بعتكه قاصدا انشا البيع ولا جملة
طلبية وهي ما تاخر وجود معناها عن وجود لفظها امرا كان او نهيا كاضربه
ولا تضربه فلا تقل جا الذي اضربه او لا تضربه لان كلا من الانشا والطلب
لا خارج له فضلا عن ان يكون معهودا فلا يصلح لبيان الموصول ومن ثم

امتنع

امتنع الوصل بالتعجبية وان كانت خبرية فلا يقال جا الذي ما احسنه لما في
التعجب من الابهام المنافي للبيان فتكون مستثناة من الخبرية كما ان جملة القسم
مستثناة من الانشابية فيجوز الوصل بها نحو وان منكم لمن ليبطين وقيل
لا استثنا فيهما اما التعجبية فلانها انشابية نظرا الى حال الاستعمال واما
القسمية فلان الوصل انما هو بجملة الجواب وهو خبري وجملة القسم انما جي
بها لمجرد التاكيد وانما كانت خبرية لان الموصول وضع وصلة الى وصف
المعارف بالجمل نحو جا الذي قام ابوه وخرج ايضا الجملة المصدرة باذن فلا
تقول مررت بالذي اذن ينطلق وخرج ايضا ما دام فلا تقول يعجبني الذي ما دام
زيد قايما لعدم الاستقلال لانها تفتقر الى جملة اخرى مثل ان تقول لا اكلمك
ما دام زيد قايما واجاز بعضهم الوصل بالجملة التي تستدعي كلاما قبلها وقال الرضي
يجب ان تكون الصلة جملة خبرية لما ذكر من انه يجب ان يكون مضمون الصلة
حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب والجمل الانشايية والطلبية لا يعرف
مضمونها الا بعد ايراد صيغها واما قول الشاعر

• واني لراج نظرة قبل التي • لعلي وان شطت نواها ازورها •

• تمثل قول القايل •

جاوا بمذق هل رايت الذيب قط • اي التي اقول لعلي ازورها وقد
تقع القسمية صلة قال تعالى وان منكم لمن ليبطين اي لمن والله ليبطين
ومنعه بعضهم ولا ارى منه مانعا انتهى وهي اي الخبرية المحتملة للصدق
والكذب اي للتصديق والتكذيب بحسب الاصل والا فهي لا تحتملهما
الان اذ لا حكم فيها ومعنى احتمال الصدق والكذب ان العقل يجوز صدق
مضمونها وكذبه وليس ذلك مدلولا لها بل هو احتمال عقلي ولما كان هنا سوال
هو ان كثيرا من الاخبار لا يجوز العقل كذبه كخبر الله تعالى وخبر رسوله اجاب
عنه بقوله في نفسها اي من غير نظر الى قايلها وذلك بحسب الاصل والا فهي

خصوصا وغيره

لا تحتملهما الان اذ لا حكم فيهما فخرج خبر الله عز وجل وخبر رسوله صلى الله
عليه وسلم قال البعض ولو قال في نفسهما من غير خصوصية لكان اولى و
احصر حتى لا ترد خبر منه كرا نتمى وخرج ايضا البديهيات الاولية كقولنا
النار حارة والارض تحتنا والسما فوقنا والخبر الذي لا يجوز صدقه كالارض
فوقنا ويكون المراد احتمالهما بالنظر الى مجرد حصول المفهوم مع قطع النظر عن
ساير الخصوصيات وقد يقال المراد باحتمالهما احتمالهما بحسب لغة العرب
بمعنى ان وصفه بكل منهما لا يكون خطأ فان قيل الصدق هو الخبر المطابق
للواقع او كون الخبر مطابقا له فحاصل التعريف ان الخبر ما يحتمل كونه خبرا مطابقا
للواقع فيلزم تعريف الشي بنفسه وهو باطل وجوابه ان المراد من التعريف
المذكور الكلام المطابق او المعنى العرفي البديهي الذي يعرفه كل احد وان لم يعرف
معنى الخبرية ولا الخبر والمشهور عند النحويين اشتراط ان تكون جملة الصلة
معهودة اي مضمونها معهودا للمخاطب ليتميز بها الموصول عن غيره لانك انما
تاتي بالصلة ليتعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول
من اتصافه بمضمون الصلة واعترض ان هذا الشرط يفيد الموصول واقع
على شي مخصوص معين وهو خلاف ما اشتهر من ان الموصول مبهم وانه من صيغ
العموم ويجاب بان الموصول معلوم على سبيل الاجمال بعلم ذلك فيما ياتي الا في
مقام التهويل مصدر بقوله افرغه فالمراد التخويف والتفخيم الى التعظيم
للموصول واعلم ان المبهمة عند المفصلة المعينة والمجهولة عند المعهودة
اي المعلومة فاستثنا المبهمة من المعهودة ليس على ما ينبغي اذ المبهمة معلومة
للمخاطب على سبيل الابهام اي الاجمال ولو من الكلام الذي قبل الموصول فالوجه
ان يقال معهودة مفصلة الا في مقام التهويل والتفخيم فيحسن ابهامها اي فلا
يشترط ان تكون الصلة معهودة بل ابهامها يكون حسنا ولا يخفى ان الابهام
المراد به هنا ضد التفصيل فهو الاجمال فاستثنا المبهمة من المعهوده ليس

على

على ما ينبغي اذ المبهمة معلومة للمخاطب على سبيل الاجمال ولو من الكلام
الذي قبل الموصول فالوجه ان يقال معهودة مفصلة الا في مقام
كذا فان قيل الموصول معرفة معهودة للمخاطب باعتبار الصلة
فلا ابهام فالجواب ان ذلك بالنظر الى اصل الوضع لكنه قد يعدل
عنه كما في المعرف بلام العهد الذهني فالمعهودة نحو جا الذي قام ابوه اذا
كان بينك وبين مخاطبك عهد في شخص قام ابوه والمبهمة نحو فغشيهم
من اليم اي البحر ما غشيهم اي الذي غشيهم امر عظيم والمرجع في ذلك الى
الموصول فان اريد معهود فصلته معهودة نحو واذ تقول للذي انعم الله
عليه وان اريد به الجنس فكذلك نحو كمثل الذي ينعق وان اريد به
التعظيم ابهمت صلته نحو فاوحى الى عبده ما اوحى اي امر عظيم لا يمكن وصفه
ولا تحيط به العبارة وللاشارة الى ذلك عبر عنه بالموصول فانه ابلغ في
التعظيم لما اوحي حتى لا تحيط به العبارة ولا يعلم كنهه الا الله تعالى
ووردت ايضا غير معهودة في غير ذلك كقوله تعالى واتقوا النار التي
وقودها الناس والحجارة فكون النار توقد بالناس والحجارة غير معلوم
عندهم واجيب باحتمال انه تقدم لهم سماع بذلك من اهل الكتاب
او من النبي او ممن سمعوا قبل هذه وقد يراد بالموصول الجنس فتكون صلته
كذلك كقوله تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع ويشترط ايضا ان لا
تكون مستدعية اي متطلبة كلاما قبلها فلا يقال جا الذي لكنه قايم
او حتى ابوه قايم لانه فيه استعمال لكن من غير استدراك اذ لم تتقدم
مستدرك واستعمال حتى من غير تقدم مغيا ولا نحو جا الذي ما دام زيد
قايما وانما تقول لا املك ما دام زيد قايما قال ابن مالك في شرح الكافية
ولا يوصل بجملة لا يجهل معناها احد نحو جا الذي حاجباه فوق عينيه انتهى
واجاز الكسائي الوصل بالامر والنهي والماضي بالدعا بما لفظه خبر نحو جا

Copyright © King Saud University

الذى يغفر الله له وصاحب لافصاح بنعم وبيس وهشام بليت ولعل وعسى
ولابدان تكون الصلة اى صلة الموصول الاسمى ذات اى صاحبة ضمير
اى مشتملة على ضمير متصل بها او منفصل عنها غالبا اى فى الغالب طبق
الموصول وهو بفتح الطا المهملة وكسرها وسكون البا الموحدة بمعنى اسم
الفاعل اى مطابق يعنى مساوله فى اللفظ او المعنى حيث يجوز الامران او
يتعين احدهما وسياتى ما يجب فيه المطابقة وما يجوز فيه المطابقة فى الافراد
وفى التذكير وفى فروعهما اى فروع الافراد والتذكير وهى التانيث والتثنية
والجمع ليربطها اى الصلة به اى الموصول الاسمى بخلاف الموصول الحرفى فان صلته
لا ضمير فيها قال القاضى لابد فى الصلة من ضمير عايد وذلك لما قلنا ان ما
تضمنته الصلة من الحكم متعلق بالموصول لانه اما محكوم عليه هو او سببه او محكوم
به هو او سببه فلابد من ذكر نايب الموصول فى الصلة ليتعلق بالموصول بسبب تعلقه
بنايبه وذلك النايب هو الضمير العايد اليه فلو لم يذكر الموصول فى الصلة لبقى الحكم
اجنبيا عنه لان الجمل مستقلة بنفسها لولا الربط الذى فيها انتهى والحاصل ان الجملة
مستقلة بنفسها ولولا ذلك اجنبيته وهذا الضمير لغايب كان او لمتكلم يسمى عايدا لعوده
الى الموصول ثم تارة يجوز فيه ان يكون لغايب وان يكون لمتكلم وتارة تتعين فيه
الغيبة قال الرضى علم انه اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن متكلم جاز ان يكون
العايد غايبا وهو الاكثر لان المظهرات كلها غيبية نحو انا الذى قال كذا وجاز ان يكون
متكلما حملا على المعنى قال على كرم الله وجهه انا الذى سمتنى امى حيدره قال المازنى
لو لم اسمعه لم اجوزه وكذا اذا كان الموصول وموصوفه خبرا عن مخاطب نحو انت الرجل
الذى قال كذا وهو الاكثر وقلت كذا حملا على المعنى هذا كله اذا لم يكن للتشبيه
اما معه فليس الا الغيبة كقولك انا حاتم الذى وهب المبين اى مثل حاتم ثم
قال وان كان الموصول او موصوفه مخبرا عنه بالمتكلم او المخاطب لم يجز الحمل على المعنى
فلا يجوز الذى ضربت انا والذى ضربت انت اذ لا فايدة اذن فى الاخبار انتهى وقال

البعض

وليس من جملة الفروع التكلم والخطاب والغيبة وسياتى عن الرضى توضيح ذلك

٨٠

البعض وبعضهم يخص هذا الحكم بالذى والتى وتثنيتهما وجمعهما ولا يجوز فى
غيرها وظاهر كلام الرضى كابن مالك التعميم وما ذكره من تعيين الغيبة مع التشبية
وجهه ان المعنى على حذف مثل ولو صرح بها لتعينت الغيبة وما ذكره من جواز الحمل
على المعنى اذا كان الموصول او موصوفه مخبرا عنه بالمتكلم او المخاطب هذا مذهب
الفرا ومقتضى اصول البصريين وهو الصحيح لانهم يمنعون الحمل على المعنى قبل تمام
الكلام انتهى وقد يخلفه اى يخلف الضمير الاسم الظاهر على قلة فافاد هنا قلة
وجود الخلف وفى اول الباب وجود الخلف لا قلته فلا يقال هذا تكرار مع قوله
اولا او خلفه فيتوهم مناسبة فى الربط كقول اى القايل
سعاد الذى اضناك حب سعادا ۞ واعراضها عنك استمر وزادا
فسعاد الثانى خلف عن ضميرها اى حبها وكقول الشاعر
وانت الذى فى رحمة الله اطمع ۞ الاصل فى رحمته فالاسم الشريف خلف عن ضمير
يعود على الذى ومنه فيما حكاه الكسائى ابو سعيد الذى رويت عن
الخدرى اى الذى رويت عنه والحجاج الذى رايت ابن يوسف اى الذى
رايته وهذا هو المراد بقوله اول الباب فى تعريف الموصول الاسمى وافتقر
الى الوصل بجملة الى ان قال والى عايد وخلفه فقيل هو مكرر مع ما هنا واجاب
بعض المشايخ بان المراد هنا قلة وجود الخلف وهنا غير مستفاد هناك
انتهى وفى كلام المصنف اشارة الى هذا الجواب حيث عبر بقد فى قوله
وقد يخلفه الظاهر وقال ابو على فى التذكرة من الناس من لا يجيز هذا
وقال بعضهم وهنا لم يجزه سيبويه فى خبر المبتدا فاحرى ان لا يجيزه
فى الصلة واجاز ابن الصايغ خلو الصلة منه اى من العايد اذا عطف عليها
بالفا جملة مشتملة عليها نحو قولك الذى يقوم اخواى فيغضب هو
زيد وذلك لحصول الارتباط بالفا وصيرورتهما اى الجملتين جملة واحدة
والجملة الواحدة لا تحتاج الى ربط ولابد للموصول من الصلة المتصلة به لفظ

او سوية لما قدمناه من ان الموصولات نواقص لا يتم معناها الا بصلة
وليس هذا مكررا مع قوله فيما سبق وافتقر الى الوصلة الخ لان الافتقار
جاز ان لا يكون لازما فصرح هنا ويكون ذكره هنا توطئة لقوله ولابد ايضا من
تاخرها اى تلك الصلة عنه اى عن الموصول لانها من كماله اى من تمام
الموصول بمعنى مكملة ومتممة له ومنزلتها اى منزلة المكمل للشى منزلة جزيه اى جزء
الشى المكمل المتاخر عنه ولهذا المذكور من ان الصلة من كمال الموصول ومنزلتها
منزلة جزيه المتاخر عنه يسمى الموصول ناقصا لنقصه واحتياجه اليها فلا يجوز
تقدم الصلة ولا شى منها على الموصول ولا يجوز الفصل بينهما اى الصلة
وبينه اى الموصول بفاصل ولا بين بعض الصلة وبعض بتابع للموصول
كالوصف والبدل والعطف والتاكيد ولا بخبر عن الموصول ولا باستثناء منه
اذ هذه الاشيا لا تجى الا بعد تمام الكلام وقد جا فى الشعر موصول معطوف
على اخر قبل تمام الصلة وما بعدهما اما صلة لهما معا او صلة للاخر
وصلة الاول محذوفة مدلول عليها بالظاهر كما يجى بعد من جواز حذف
الصلة عند قيام الدليل نحو قوله

• من اللواتى والتى اللاتى • زعمتنى انى كبرت لداتى

وقد يفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة نحو الذى اياه ضربت لان
الفاصل ليس اجنبيا منها ولا يجوز مثله اذا كان الموصول حرفا فلا تقول ان زيدا
ضربت لان الحروف الموصولة حروف مصدرية هى والجملة بعدها بتاويل
المصدر فيطلب فيها من متضمن المصدر وكذا لا يجوز الفصل بين بعض
الصلة وبعض بالعطف على الجملة التى هى صلة كما تقول فى باب التنازع
معملا للاول الذى ضربت وضربوا علمانية زيد اوليس الفصل من الصلة قال
فى المغنى وذهب الكوفيون والاخفش الى اجازته وتبعهم ابن مالك وشرط
ابن مالك فى بعض كتبه كونه معطوفا على موصول اخر من نحو امنوا بالذى

انزل

انزل الينا وانزل اليكم وقول حسان رضى الله عنه •

• امن يهجو رسول الله منكم • ويمدحه وينصره سواء • وقول اخر

• ما الذى دابه احتياط وحزم • وهواه اطاع مستويان •

اى والذى ومن يمدحه والذى اطاع هواه انتهى وكما لا تتقدم الصلة على الموصول
لا يتقدم معمولها عليه لانه جزوها واما نحو وكانوا فيه من الزاهدين ففيه متعلق
بمحذوف دل عليه صلة ال والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين لكن
استثنى بعضهم من الموصولات ال فان صلتها تعمل فيما قبلها لانها على صورة
الحروف فلا يمنع عمل صلته فيما قبله ويجوز هذا من الجواز بعد المنع اى يصح ولا يمتنع
حذفها اى الصلة كالموصول اى كجواز حذف الموصول ان دل عليها دليل او قصد
الابهام ولم تكن صلة ال فالاول كقوله اى القايل

• نحن الالى فاجمع جمو • عك ثم وجههم الينا •

اى نحن الالى عرفوا بالشجاعة عبارة المغنى يجوز حذف الصلة قليلا لدلالة
صلة اخرى عبارة الرضى يجوز قليلا حذف صلة الموصول الاسمى غير الالف واللام
اذا علمت والثانى كقولهم بعد اللتيا والتى اى بعد الخطة التى من فظاعة شانها
كيت وكيت وانما حذفوا ليوهموا انها بلغت من الشدة مبلغا تقاصرت العبارة
عن كنهه تنبيه اعلم ان الموصول ان طابق لفظه معناه وجب مطابقة
العايد له لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه بان كان مفرد اللفظ مذكرا
واريد به غير ذلك كمن وما جاز لك حينيذ فى العايد المراد به ما يعود على الموصول
سواء كان هو العايد باصطلاحهم او غيره وجهان احدهما وهو الاولى لانه الاكثر فى
كلام العرب مراعاة اللفظ نحو قوله تعالى ومنهم من يستمع اليك ومنهم من
يومن به ومنهم من ينظر اليك افمن اتبع رضوان الله والثانى مراعاة المعنى وهو
عربى جيد نحو قوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك وهذا الحكم لا يختص
بالموصول بل كل شى له لفظ ومعنى مختلفان يجوز رعاية لفظه ورعاية معناه

Copyright © King Saud University

ويستثنى من الموصول ال فانه يلزم في عايدها مراعاة المعنى نحو جا الضارب
او الضاربة او الضاربان او الضاربتان او الضاربون او الضاربات وجواز
الوجهين المذكورين في الموصول ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو
اعط من سالتك بالحاق علامة التانيث وهي التا لارادتك المونث
ولا يقال من سالك بترك العلامة لانك لو لم تلحق علامة التانيث مع
ارادة المونث لحصل الالتباس اي التباس المونث بالمذكر فان قلت
قد سبق التمثيل لما لا يجب فيه مراعاة المعنى بقوله ومنهم من يستمعون
اليك مع انه لو قيل من يستمع التبس الجمع بالمفرد قلت اجيب
بان التمثيل به مبني على ان في الاية ما يدل على المراد فلا لبس وجواز الوجهين
المذكورين ايضا محله ما ذكره بقوله او ما لم يحصل من مطابقة اللفظ قبح
اما اذا حصل قبح نحو من هي حمراء امك وفي نسخة امتك بمثناة فوقية
بين الميم والكاف فتجب حينيذ مراعاة المعنى دون اللفظ اي فلا يجوز
مطابقة اللفظ سوا كانت الصفة مما يفرق بين مونثها ومذكرها بتا
التانيث كحسنة ام لا كحمرا وانما قبح ذلك لانك لو راعيت اللفظ فقلت
من هو احمر امتك لكان في غاية القبح للاخبار بالمذكر عن المونث وبالمونث عن
المذكر وايضا محل الجواز للوجهين ما لم يعضد بضم الضاد المعجمة من
عضده كنصره اعانه ونصره وقواه اي يقوي المعنى على مراعاة اللفظ
لفظ سابق على الضمير فان عضد المعنى بسابق والا فتختار مراعاته
اي المعنى على مراعاة اللفظ لما حصل للمعنى من الاعتضاد الذي قوى به
جانبه لكن بشرط ان لا ينشا عن ترك مراعاة اللفظ محذور فلم ينته الى
رتبة الوجوب ثم لا فرق ان يكون ذلك الذي يعضد المعنى سابقا
على الموصول كقوله اي القايل

وان من النسوان من هي روضة . تهيج الرياض قبلها وتصوح .

قوله

تقوله من هي روضة راعى فيه المعنى وهو التانيث لسبق
النسوان عليه لانه لو راعى اللفظ لذكر فقال من هو روضة وتصوح
بالتا المثناة فوق بصاد وحا مهملتين معطوف على تهيج فقال
تصوح البقل اي ايبس اعلاه وفيه نداوة وصوحته الريح ايبسته
او لم يكن سابقا على الموصول بل على العدد فقط كقوله تعالى ومن
يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا فيمن انث الفعل وهو تعمل
والغالب في العايد المشتملة عليه الصلة ذكره في اللفظ وقد يحذف
حالة كونه مرفوعا وحالة كونه منصوبا وحالة كونه مجرورا لكن ليس
الحذف مطلقا وانما هو بشروط اذا اردت بيانها فالمرفوع ان كان
فاعلا نحو جا اللذان قاما او كان نايبا عنه اي عن الفاعل نحو اللذان
ضربا بالبنا للمفعول او كان خبر المبتدا نحو جا الذي القايم هو وجا
اللذان الزيدان هما او كان خبرا عن ناسخ نحو جا الذي ان عمرا هو او كان اسما
لناسخ نحو جا الذي كان قايما او اسما لما الحجازية نحو جا الذي ما هو منطلقا
لم يجز حذفه اما الفاعل ونايبه فلانه لا بد من وجودهما واما الخبر
فلان كون الضمير خبر المبتدا اقل قليل فلا يكون في الكلام اذن دليل
على ان خبر المبتدا هو المحذوف بل يحمل على ان المحذوف هو المبتدا
لكثرة وقوعه ضميرا واما خبر الناسخ فلان حكمه حكم خبر المبتدا فانه وان لم
يكن فاعلا فهو في معناه فلذا سكت عنه واما اسم ما الحجازية فلضعف
عملها اذا كان مبتدا جاز حذفه لا مطلقا بل ان اخبر عنه بمفرد فلا
يحذف في نحو جا الذي هو يقوم او هو في الدار او هو عندك لان الخبر غير
مفرد لانه في الاول جملة فعلية وفي الثانية جار ومجرور وفي الثالث
ظرف فاذا حذف الضمير المتصل المفيد للاختصاص لم يدر هل حذف
او لا اذ لم يرد دليل على حذفه اذ الباقي بعد حذف الضمير جملة او شبهها وكل

Copyright © King Saud University

منهما صالح لان يكون صلة كاملة لاشتماله على ضمير مستتر في الفعل
وفي الجار والمجرور والظرف ولم يكن واقعا بعد نفي فلا يحذف في نحو جاء
الذي ما هو منطلق ولا واقعا بعد اداة حصر فلا يحذف في نحو جا الذي ما
هو قايم وما قايم الا هو وجا الذي ما في الدار هو ولا يكون معطوفا على غيره
فلا يحذف في نحو جا الذي زيد وهو فاضلان لانك لو حذفت العايد وحده
بقي العاطف بدون معطوف وهو قبيح ولو حذفت العايد معه لكان قبيحا ايضا
لان فيه الاخبار عن مفرد بمثنى ولا يحذف في نحو جا الذي هو وزيد فاضلا
خلافا للفرا فانه اجاز حذفه ورد بانه لم يسمع وبانه يلزم منه وقوع
حرف العطف صدرا ويشترط ايضا ان لا يكون معطوفا عليه غيره فلا
يحذف في نحو جا الذي زيد وهو مسافران وقد مثل الشيخ للمفرد الذي يجوز
حذفه بقوله نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن
عتيا فثم للعطف على جواب القسم واللام لتاكيد العطف وايها اسم
التفضيل خبر مبتدا محذوف تقديره هو اشد وذلك المبتدا هو العايد وخبره
مفرد وهو اشد اي الذي هو اشد والمبتدا وخبره جملة اسمية صلة الموصول
ولا فرق في جواز حذف المرفوع بين صلة اي كما تقدم او غيرها عند الكوفيين
وسوا طالت الصلة او لم تطل وفصل البصريون فقالوا ان كان في صلة اي
جاز حذفه سوا طالت الصلة نحو يعجبني ايهم جالس عند عمرو او لم تطل نحو
يعجبني ايهم قايم وانما جاز ذلك مطلقا في صلة اي لافتقارها الى تبيين الصلة
والاضافة فكانت اطول من غيرها بحيث ان الطول لازم لها فاشتراطه تحصيل
الحاصل وان كان في صلة غير اي فقد اشار اليه بقوله لكن الاكثر الحذف
للضمير المرفوع في صلة غيرها اي غير اي عند البصريين ان طالت الصلة
بان تكون فيها زيادة على المفرد المخبر عنه اما بمعمول الخبر او بغيره سوا تقدم المعمول
على الخبر نحو قوله تعالى وهو الذي في السما اله فاله خبر مبتدا محذوف تقديره هو

اى

اي هو في السما اله وذلك المبتدا هو العايد وحسن حذفه طول الصلة بالعطف
والخبر مفرد وفي السما متعلق باله لكونه بمعنى الفعل فانه اسم غير صفة بدليل انه
يوصف فتقول اله واحد ولا يوصف به فلا يقال شي اله وانما صح التعلق به لتاوله
بمعبود والا اي وان لم تطل الصلة فالحذف للضمير المرفوع قليل اسا د نحو جا
الذي هو قايم يعني فلا يجوز الحذف فيه الا شذوذا كقراءة بعضهم تماما على
الذي احسن بضم النون اي هو احسن بغريب وارضاه وهي قراءة يحيى بن يعمر
وابن ابي اسحاق وقيل ان الاية مما طالت فيها الصلة اي على الذي احسن من
غيره واما قراءة الجمهور فبفتح النون من احسن وهو فعل اي على الذي احسن
موسى من العلم اي زيادة على علمه على وجه التتميم وشذت قراءة ابي عبلة والضحا ك
ورؤبة وابن العجاج مثلا ما بعوضة برفع بعوضة اي الذي هو احسن
والذي هو بعوضة وشذ قول الشاعر

من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه ● ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم ●

اي بما هو سفه ويعن بالبنا للمفعول من قولهم عنيت بحاجتك اعنى بها بضم
اولها ويحد بفتح اليا المثناة تحت وكسر الحا بمعنى يعدل والمعنى من يعتني
بحصول الحمد ويرغب في حمد الناس له فلا يتكلم بالكلام الفاحش الذي هو سفه
ولا يعدل عن طريق الحلم والكرم والكوفيون لا يشترطون في حذف العايد
المرفوع استطالة الصلة ويقيسون على ذلك المسموع من الاية والبيت ونحوهما
وتبعهم ابن مالك الا انه جعله قليلا واستثنى من اشتراط الاطالة للحذف
لا سيما زيد كما ذكره الشارح بقوله الا في قولهم لا سيما زيد بالرفع فقد جوزوا في
زيد اذا رفع ان تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدا محذوف وجوبا والتقدير
لا مثل الذي هو زيد فحذف العايد وجوبا ولم تطل الصلة فانه اي الرفع مقيس
غير شاذ تنزيلا للاسيما اي لاجل انهم نزلوا لاسيما منزلة الا الاستثنائية فناسب
ان لا يصرح بعدها بجملة فان قلت لاسيما زيدا بالنصب فلا استثنا لطول

Copyright © King Saud University

الصلة بالنعت كقوله • ولاسيما يوم بدارة جلجل • فيمن رفع
والتقدير ولا مثل الذي هو يوم وحسن حذف العايد طول الصلة بصفة كيوم
وهو بدارة قاله المصنف في المعنى الضمير العايد المنصوب على المفعولية
ان كان منفصلا لم يجز حذفه فلا يجوز من نحو جا الذي اياه ضربت وذلك لان
المنفصل قايم بنفسه فجرى مجرى الظاهر وايضا لو حذف فاتت فايدة
الانفصال من الدلالة على الاختصاص عند البيانيين والاهتمام عند
النحويين وايضا لان حذفه يوقع في الباسه بالمتصل وقال الرضي
وشرطه ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جا الذي ما ضربت الا اياه واما في غيره
فلا منع كقولك منيح لزيد ان الذي اعطيتهما اي اعطيتهما اياه وكذا الذي
انا ضارب زيد اي ضارب اياه ويجوز ان تكون المحذوف هاهنا مجرورا في محل
نصب انتهى وانما حذف منفصلا من قوله تعالى ومما رزقناهم ينفقون
والاصل ومما رزقناهم اياه ولم يقدر متصلا لان تقديره متصلا يلزم منه
اتصال الضميرين المتحدي الرتبة في ضمير الغيبة وهو قليل او اي وان كان
المنصوب ضميرا متصلا متعينا للربط يعني لم يستغن عنه في الربط ولا بد منه له
لعدم وجود ما يربط به سواه فان لم يتعين لم يجز حذفه نحو جا الذي ضربته
في داره ذكره ابن عصفور وغيره وقال المصنف في الحواشي فيه نظر فانه متى كان
العايد احدهما لا بعينه لا يسمى منصوبا ولا مجرورا انتهى ويستغنى عن ذلك
بالباقي فلا يقوم عليه دليل يعني ولا يدري اهو المضروب ام غيره ويوخذ
ذلك من قول ابن مالك في الخلاصة ان صلح الباقي لوصل مكمل ويشترط
مع كونه متعينا شرط اخر وهو ان يكون الفعل الناصب تاما كما اليه اشار
بالجملة الحالية وهي وناصبه فعل تام فخرج الناقص فلا يجوز الحذف من جا الذي
ليسه زيد وكانه زيد وجا الذي هو فاضل قاله ابو حيان ونقله ابن قاسم
عن عمرو قال وفيه نظر وقال ابن الصايغ لا يحتاج الى اخراجه لانه في الاستثنا

لا يجوز

لا يجوز الوصل الا ضرورة فلو وجب الانفصال ومعه لا حذف وخرج الحرف ايضا
فلا يحذف معه لعدم فضليته ولعدم استقلال الحرف بدونه ولعدم ما يدل عليه
ان حذف معه او عامله وصف حالة كونه ذلك الوصف غير صلة ال العايد اليها
اي الى ال المنصوب جاز حذفه خبر ان ولا حاجة لقوله المنصوب لان الكلام في
العايد المنصوب ولهذا لم يوجد في بعض النسخ وينبغي اعتبار التمام في الوصف ايضا
فان كان صلة لال نحو الضاربها هند وجاني الضاربه زيد لم يجز الحذف عند
الجمهور لكن جوزه في التسهيل وانما لم يجز الحذف لان الوصف صلة ال واسميته
الخفية والضمير اذا كان مذكورا يدل على اسميتها نصا فاذا حذف فات هذا
المعنى وهم يقصدوا التنصيص على اسميتها فاعلم ومثال الفعل التام نحو
قوله تعالى وما عملت ايديهم الضمير محذوف مقدر في عملت اي عملته كما قرى
به ويعلم ما يسرون وما يعلنون اي يسرونه ويعلنونه ولا يتعين ان
تكون ما في هذه موصولا اسميا لجواز ان تكون موصولا حرفيا والتقدير يعلم
سركم وعلانيتكم بدليل انه قد جا مصرحا به في مكان اخر وهو يعلم سركم وجهركم
ومثال الوصف العامل وهو غير صلة ال قوله اي القايل •
• ما الله موليك فضل فاحمدنه به • فما الذي غيره نفع ولا ضرر •
فما موصول اسمي في موضع رفع على الابتدا وفضل خبره والله موليك صلة ما
والعايد محذوف منصوب بالوصف اي ما الذي الله موليكه فضل وقد
استشعر الشيخ سوالا موانه ورد في الشعر حذف العايد الناصب له وصف
هو صلة ال فقال مجيبا عنه • واما قوله اي قول القايل •
• ما المستفز الهوى محمود عاقبة • ولو اتيح له صفو بلا كدر •
فشاذ وحيث كان شاذا فلا يرد نقضا وما نا فيه والمستفز بالسين
المهملة والفا والزاي المعجمة المستخف اسم ما والمحمود خبرها ان كانت حجازية
واتيح بمثناة فوقية فمثناة تحتية فحا مهملة فعل مضارع مبني للمفعول

بمعنى قدروا الضمير محذوف من المستقر والتقدير لبئس المستقر الهوى
محمود عاقبة ولو قدر له صفو خالص من الكدر قال الحفيد ويمكن ان يقال
انه لا حذف في البيت بان يقال في مستقر ضمير فاعل به والهوى معمول
ومحمود عاقبته خبر ومضاف اليه ويكون المعنى على هذا لبئس الذي استقر
الهوى اي اختبر محمود عاقبته لانه قد عرض نفسه للبلاء وما نافية ولما
كان قوله وناصبه فعل تام او وصف الخ يفهم استواءهما وليس كذلك منع
ذلك الافهام بقوله وحذف منصوب الفعل كثير لان الاصل في العمل
للفعل فكثر تصرفهم في معموله بالحذف وحذف منصوب الوصف قليل
جدا اي قلة بالغة قال الفارسي لا يكاد يسمع من العرب وان اشتركا في الجواز
وليسا متساويين في الحذف قلة وكثرة كما توهمه كهذه العبارة عبارة الالفية
قال في التصريح وقال ابن السراج اجازوه يعني الحذف لمنصوب الوصف
على قبح وقال المبرد جدا وعلى هذا فيشكل قول الناظم والحذف عندهم
كثير منجلي في عايد متصل فسوى بين منصوب الفعل
والوصف في كثرة الحذف انتهى ولعله لم ينبه عليه لعلمه باصالة الفعل
في ذلك وفرعية الوصف فيه مع ارشاده الى ذلك بتقديم الفعل وتاخير
الوصف وظاهره ايضا التسوية بين الوصف الذي هو غير صلة ال والذي
هو صلتها ومذهب الجمهور ان منصوب صلة ال لا يجوز حذفه والعايد
المجرور نوعان مجرور بالمضاف ومجرور بالحرف فالاول اي المجرور بالمضاف
يجوز حذفه ان كان المضاف الجار للعايد وصفا عاملا للنصب في العايد
تقديرا لوجود شروط العمل لكونه بمعنى الحال او الاستقبال لان اضافته
حينئذ كلا اضافة فالضمير في محل نصب فهو مثل المنصوب في المعنى
بل اسم مفعول بان كان اسم فاعل بمعنى الحال او الاستقبال غير ماض
خلافا للكسائي وقال البعض لو قال وليس نايبا عن الفاعل بدل قوله

وليس

وليس اسم مفعول لكان اولى لان الوصف قد يكون اسم مفعول مما يتعدى
الى اثنين او ثلاثة ولا يكون المضاف اليه نايبا عن الفاعل فلا يمتنع حذفه
كما هو ظاهر انتهى مثال ذلك نحو قوله تعالى فاقض ما انت قاض العايد
على ما محذوف اي ما انت قاضيه قال المصنف في الحواشي
وما هذه تحتمل ان تكون مصدرية اي اقض قضاءك ومدة
قضائك بدليل انما تقضي هذه الحياة الدنيا انتهى وقال البعض
وقيل يحتمل انه يكون اصله قاضيه وكلام المصنف مبني على هذا
واما على ان الاصل قاض اياه فلا يجوز على كلام المصنف والشارح
ويجوز على كلام الرضي لانه انما يمتنع حذف المنفصل الواقع بعد
الا وقد يقال كيف يحتمل ان يكون الاصل قاض اياه مع انه لا يجوز
الانفصال مع تاتي الاتصال وقد يقال انما يمنع ذلك في الاستعمال
لا في التقدير فتامل وليحرر انتهى ونحو قول الشاعر

ستبدي لك الايام ما كنت جاهلا * ويأتيك بالاخبار من لم تزود

وقوله اي قول الشاعر

لعمرك ما تدري الطوارق بالحصى * ولا زاجرات الطير ما الله صانع

والنوع الثاني وهو العايد المجرور بالحرف يجوز حذفه ايضا لا
مطلقا بل ذلك مشروط بخمسة شروط اولها ذكره بقوله ان تعين
للربط اي لم تستغن عنه فيه ولا بد منه له والشرط الثاني اشار اليه
بالجملة الحالية حيث قال وكان الموصول والمضاف للموصول
او الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ما اي بمثل الحرف الذي جر به
العايد معنى يعني مثله في المعنى سواء ماثله في اللفظ ايضا ام لا ومتعلقا
يعني مثله في المتعلق بفتح اللام اي سواء اتفق المتعلقان لفظا ومعنى
او معنى فقط ام اختلفا نوعا واتحدا مادة لان الضمير عبارة عن الموصول لو

Copyright King Saud University

الموصوف به فلا بد ان يكون الجار لهما متحدا من جهة المعنى والمتعلق فاذا
حذف الجار والمجرور كان في الكلام ما يدل عليهما والشرط الثالث ذكره بقوله
ولم يكن العايد محصورا واستشكل عليه بقوله تعالى ذلك الذي يبشر الله
عباده حيث حذف الضمير المجرور اذ التقدير يبشر الله به عباده وسياق
الجواب عنه والشرط الرابع ان لا يكون نايبا عن الفاعل والشرط الخامس
ان لا يكون موقعا لحذفه في لبس مثال الموصول المجرور المستوفي للشروط
نحو قوله تعالى ويشرب مما تشربون فالموصول وهو ما مجرور بمن التبعيضية
وهي متعلقة بيشرب قبلها والعايد المحذوف متعين للربط ومجرور
بمن التبعيضية ايضا وهي متعلقة بتشربون الثاني اي من الذي تشربون
منه فاتفق الحرفان الجاران وهما في الاول والثاني من التبعيضية لفظا
ومعنى ومتعلقا وهو يشرب للاول والثاني وهما متفقان ايضا لفظا
ومعنى ومثال المجرور الموصوف بالموصول المستوفي للشروط قول
قول القايل وهو كعب بن زهير
• لا تركنن الى الامر الذي ركنت • ابنا يعصر حين اضطرها القدر •
فالموصوف بالموصول وهو الامر مجرور بالى المعدية وهي متعلقة بتركن
والعايد المحذوف مجرور ايضا بالى المعدية وهي ايضا متعلقة بركن والتقدير
لا تركنن الى الامر الذي ركنت اليه فاتفق الحرفان الجاران لفظا ومعنى
وهما الى الاولى المثبتة والى الثانية المحذوفة فاتفقا ايضا كذلك
متعلقا وهي تركن الاول وركن الثاني واقيم الموصوف بالموصول مقام
الموصول لانه نفسه في المعنى والامر بالفرار من القتال ويعصر بمهملات
بوزن ينصر لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وهو ابو قبيلة من باهلة
ومثال المجرور المضاف المستوفي للشروط قولك بغلام الذي مررت ومثال
انتفاق الحرفين الجارين معنى فقط مع اتفاق المتعلقين معنى ولفظا قولك
حللت

حللت في الذي حللت به فيجوز حذف المجرور بالبا لانها بمعنى في كذا قالوا وفيه
نظر لانه لا يعلم نوع المحذوف ومثال اختلاف المتعلقين لفظا واتحادهما معنى
نحو قوله تعالى فاصدع بما تومر اي به لان اصدع في معنى امر على خلاف في هذه
والتي قبلها ومثال اختلاف المتعلقين نوعا واتحادهما مادة قول القايل
• وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة • فبح لان منها بالذي انت بايح •
اي به انشده ابو الفتح فقد اختلف المتعلقان نوعا لان الاول وهو بح فعل
امر والثاني وهو بايح اسم فاعل ولما فرغ الشيخ من ذكر الشروط والتمثيل بما
استوفاها من الامثلة شرع في محترزات الشروط فقال فان لم يتعين العايد
للربط بان كان ثم ضمير اخر يصلح للعود نحو قولك مررت بالذي مررت به
في داره او جر اي الموصول والعايد معا بغير حرف نحو قولك جا غلام الذي
انت غلامه فانهما مجروران بالاضافة او لم يجر الموصول اصلا لا بحرف ولا
بغيره كجا الذي مررت به فالموصول مرفوع المحل على الفاعلية او جر الموصول
بحرف مماثل لما جر به العايد لفظا ومتعلقا لا معنى كمررت بالذي مررت به
وذلك لان احد الحرفين وهما البا الاولى والبا الثانية للسببية
والاخر للالصاق او جر الموصول بحرف مماثل لما جر به العايد لفظا
ومعنى لا متعلقا وذلك كمررت بالذي سررت به او كان محصورا نحو
قولك مررت بالذي ما مررت الا به وانما مررت به او كان نايبا عن
الفاعل كمررت بالذي مر به بينا مر للمفعول او كان حذفه ملبسا
اسم فاعل اي موقعا في لبس كرغبت فيما رغبت فيه لانه لو حذف فيه
لتبادر الى الذهن ان المحذوف عنه اي عنه لم يجز الحذف جواب ان وعدم
الجواز في الصور المذكورة كلها فان العايد ان كان محصورا وحذف فسد المعنى
وان كان نايبا للفاعل لا يحذف لفوات الغرض المطلوب منه مع ان نايب
الفاعل في المثال الذي ذكره انما هو الجار والمجرور على الاصح كما سيأتي واورد

Copyright © King Saud University

على قوله في الصور كلها اما ذكره ابن مالك في الكافية انه يجوز حذف العايد المجرور بحرف جر مثله عايد على الموصول بعد الصلة كقوله •

• ولو ان ما عالجت لين فوادها • فقسا استلين به للان الجندل •

اى عالجت به واجيب بان الحذف في البيت ونحوه للضرورة وشذ قول حاتم بن عدى الطاى •

• ومن حسد يجور على قومي • واى الدهر ذو لم يحسد وني •

فاى استفهامية مبتداو ذو خبر وهى موصولة عند الطايين واقعة على الدهر وجملة لم يحسدوني صلتها والعايد محذوف واى فيه فحذف الضمير المجرور مع انتفا خفض الموصول وهو ذو والذى سهل حذفه كونه مدلول الموصول زمانا وقد عاد عليه الضمير المجرور بفي كما تقول اعجبني اليوم الذى جيت تريد فيه وجعله بعضهم مقيسا بخلاف غير الزمان فانه لا يتعين فيه الجار وهذا ظاهر اذا قلنا بان الحذف ليس على التدريج كما يقول به سيبويه اما اذا قلنا انه على التدريج كما يقول به الاخفش فلا يكون شاذا لانه لما حذف في ولا صار الضمير منصوبا على المفعول به توسعا فكانه قال واى الدهر ذو لم يحسدونيه ثم حذف الها وحذف الضمير المنصوب بالفعل كثير ويمكن ان يخرج عليه قوله تعالى ذلك الذى يبشر الله عباده اى به فحذف الجار اولا والضمير ثانيا من نصب لا من جر وذهب يونس وابن الزكي في البديع الى ان الذى في الاية موصول حرفي ولا حذف وشذ ايضا قول رجل من بنى همدان •

• فان لسانى شهدة لتشتفى بها • وهو على من صبه الله علقم •

انشده الفارسى وشهدة بضم الشين المعجمة العسل بشمعه وهو بتشديد الواو المفتوحة على لغة فيها مبتدا وعلقم خبره وعلى من متعلق بعلقم لانه بمعنى مر والعلقم الحنظل وجملة صبه الله صلة من المجرورة

بعلى

بعلى والعايد على من محذوف مجرور بعلى وهى متعلقة بصبت والتقدير وهو علقم على من صبه الله عليه والمعنى وان لسانى مثل العسل الشهد يشتفى به الناس وانه مثل الحنظل في المرورة على من سلطه الله عليه فحذف العايد المجرور بعلى مع اختلاف المتعلقين وهما صب وعلقم واعلم ان هذه الشروط التى ذكرناها لصحة جواز حذف العايد من حيث هو اى لا من حيث كونه مجرورا ولا منصوبا ولا مرفوعا بل سوا كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا لم يصرح المصنف بها ولا ببعضها ولعله انما تركه اى التصريح بها احالة على الامثلة التى مثل بها فانها جامعة للشروط المذكورة كما علمت واعتذر عنه البعض بانه انما يلزم ان يذكر من الشروط هنا ما هو خاص بهذا الباب لا ما هو خاص من غيره وقد علم ان كل ما اوقع حذفه في لبس امتنع حذفه وان نايب الفاعل كالفاعل في جميع احكامه ومنها امتناع حذفه وان الفضلة اذا احصرت امتنع حذفها وذكر ابن مالك في التسهيل وشرحه انه يجوز الحذف وان لم توجد الشروط فيما اذا تعين الحرف الجار نحو الذى سرت يوم الجمعة اى فيه والذى مررت بدرهم لحم اى منه قال فحسن الحذف وتعين المحذوف كما حسنه في الخبر والموصول وفى بذلك لا سقطانه وخالفه ابو حيان فقال لم يذكر ذلك احد في الصلة وانما ذكروه في الخبر ولا ينبغي ان يقاس عليه ولا ان تذهب اليه الا بسماع عن العرب واعلم ان جميع ما تقدم من الشروط في حذف العايد بانواعه محله ما اذا لم يكن بعض معمول الصلة فان كان بعض معمولها جاز حذفه مطلقا بلا شرط نحو فوتك من الرجل الذى قلت تريد قلت انه ياتى او نحوه وصلة غير ال اما جملة كما مر لك بيانه واما شبهها في حصول الفايدة وهو ما اشار اليه بقوله او ظرف اى مكانى او جار ومجرور تامان اى الظرف والجار والمجرور بمعنى يتمان اى تتم بهما الفايدة بدون ملاحظة المتعلق والا فنحو جاء

Copyright © King Saud University

الذى بك وجا الذى فى امس من امثلة غير التام من تتم به الفايدة اذا لوحظ
ان التقدير حصل بك واستقر امس وفسر بعضهم تمامهما بقوله اى تتم
الكلام بذكرهما من غير توقف على شئ اخر غير المبتدا مثلا والموصول وقال
ابو حيان ضابط التمام ان يكون تعلقهما بالكون العام تحصل به فايدة
كجا الذى عندك اوجا الذى فى الدار فلا يوصل بما لا يكون كذلك اى تاما
اى لا يوصل بما يكون ناقصا فلا تقول مررت بالذى اليوم ولا بالذى فى مكان
لان الصلة انما جئ بها ليحصل للمخاطب العلم بها المزيل للابهام ولا يقع البيان
بهما اذا كانا ناقصين قال ابو حيان ومعنى النقصان ان يكون تعلقهما
بالكون العام لا يفيد نحو زيد فيك وزيد عنك اذ لا فايدة فى تقدير
زيد كاين فيك وانما يفيد تعلقهما بكون خاص ولا يعلم مع الحذف فيتعين
اظهاره فتقول زيد راغب فيك وكلاهما اى الظرف والجار والمجرور اذا وقعا
صلتين متعلقان باستقر والمراد باستقر الفعل العام لاخصوص مادة
استقر ولما كان تعبير المصنف باستقر للتمثيل لا للتقييد اشار الشارح
الى ذلك بقوله وشبهه اى شبه استقر فيصح تقديرها كان بمعناه مما
هو فعل حال كونه محذوفا وجوبا كحصل وثبت ووجد ونحوها مما سموه
كونا مطلقا بخلاف الكون الخاص نحو قام وجلس فانه لا يجوز تقديره
الا بدليل ويكون الحذف حينيذ جايزا لا واجبا ولا ينتقل الضمير من
المحذوف الى الجار والمجرور وبذلك اشبها الجملة بخلاف الناقصين
نحو جا الذى مكانا والذى بك فلا يتم معناهما الا بذكر متعلق خاص جايز
الذكر نحو جا الذى سكن مكانا والذى مر بك ولا يجوز ان يكون متعلقا
بمستقر وشبهه اى شبه مستقر مما هو اسم لا فراده كحاصل وثابت
وموجود قال المصنف فى المغنى قال ابن يعيش وانما لم يجز فى الصلة
ان يقال ان نحو جا الذى فى الدار بتقدير مستقر على انه خبر لمحذوف

على

على حد قراءة بعضهم تماما على الذى احسنُ بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا انتهى
وقال الدماميني ينبغى ان يعلل المنع بان شرط الحذف من الصلة ان لا يكون
الباقى صالحا للوصل وهو متخلف فى قولك جا الذى فى الدار ضرورة انك اذا جعلت
الجار والمجرور خبرا لمحذوف فانت قد حذفت مع صلاحية الباقى للوصل بذ اذ
الجار والمجرور يصح وقوعهما صلة فيحصل اللبس على هذا التقدير وهذا اخصر
من التعليل بقلة ذلك واطراده هذا انتهى ومما اى الظرف والجار والمجرور
فى اصطلاح النحاة كالفقير والمسكين فى اصطلاح الفقها اذا اطلق احدهما
اى اسمه شمل الاخر اى قد يراد به ما يشمل الاخر واذا ذكرا فلكل واحد منهما
معنى ولذلك المذكور من الظرف والجار والمجرور ومن الفقير والمسكين نظاير
فى الحكم المذكور منها الايمان والاسلام فان الايمان اذا اطلق قد يراد به ما
يشمل الاسلام والاسلام اذا اطلق قد يراد به ما يشمل الايمان واذا
ذكرا فلكل معنى ومنها المشرك والكافر فان المشرك اذا اطلق قد يراد به
الكافر على اى ملة والكافر اذا اطلق قد يراد به ما يشمل المشرك واذا جمع
بينهما اريد بكل منهما معنى لا يشمل الاخر بان يراد بالمشرك من يجعل لله شريكا
ويراد بالكافر من كفره بغير اشراك ثم الخامس من المعارف ذو الاداة
يعنى المعرف بالاداة اى اداة التعريف بمعنى انه وهذا احسن من
عبارة غيره كابن مالك فى الالفية حيث عبر بقوله المعرف باداة التعريف
قال المصنف وكان الاحسن ان يقول المعرف بالاداة اذ لا يتخيل
احد اذا قيل ذلك انه معرف باداة وليست اداة تعريف ولناظم فى
الكافية الكبرى والتعبير بالاخصر اولى وهى اى اداة التعريف الموضوعة
بجملتها اى الهمزة واللام للتعريف عند الخليل واحد قولى سيبويه ولا
خلاف بينهما على هذا القول فى ان المعرف مجموعهما وانما الخلاف بينهما
فى اصالة الهمزة وزيادتها كما اشار اليه الشيخ بقوله لكن عند الخليل

Copyright King Saud University

الهمزة اصلية فهي على هذا القول همزة قطع كهمزة امر في كونها همزة قطع
وان حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال وسيبويه يخالفه اي يخالف الخليل
في اصالة الهمزة فهي على عدم اصالتها عنده همزة وصل زايدة لكنها يعتد بها
في الوضع وانما وصلت في الدرج لكثرة الاستعمال وحاصل ذلك ان ال عند
سيبويه بجملتها معرف الا انها موضوعة للتعريف وذلك بالضرورة مناف
لكون الهمزة زايدة فليتامل ولقائل ان يقول انما يحصل المنافاة لو
اريد الزايد على حرف التعريف اما لو اريد في حرف التعريف فلا فتامل
قاله المحشي هذا ما حكاه ابن مالك في شرح التسهيل من الخلاف بينهما
اي الخليل وسيبويه ووافق ابن مالك فيه اي في شرح التسهيل الخليل
فيما ذهب اليه من اصالة الهمزة واستدل ابن مالك على صحته بوجوه
ذكرها فيه اي في شرح التسهيل واطال في تقريرها وقال المرادي في شرح
التسهيل ما نصه والصحيح عندي قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة
مخالفة للاصل وموجبة لعدم النظير احدها تصدير زيادة فيما لا اهلية
فيه للزيادة وهو الحرف الثاني وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد
ساكن ولا نظير لذلك الثالث افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير له الرابع
لزوم فتح همزة وصل بلا سبب ولا نظير لذلك الخامس ان المعرف استغنا
بالحركة المنقولة الى الساكن عن الهمزة ولم يفعل ذلك بلام التعريف الا
شذوذا السادس لو كانت همزة وصل لم تقطع في قولهم يا الله ولا في قول بعضهم
ها الله لا افعلن ونازعه ابو حيان في ذلك اي فيما ذهب اليه واستدل
به من الوجوه عليه وردها اي الوجوه قال المرادي في شرح التسهيل
واعترض الاول بلعل فان اللام الاولى زايدة والثاني بانه لا يلزم سيبويه
انما يلزم من قال ان اداة التعريف اللام وحدها والثالث باشتراك
الالتزام لان عدم النظير يلزم على مذهب الخليل لانه لا يوجد همزة قطع

اللازم قطعها والرابع ان سبب فتحها التخفيف لكثرة دورها والخامس
بان الهمزة وحذفها مع اللام طريقان للعرب ليس احدهما شاذا وان
الاقرار اشهر وقد قرابها ورش السادس بان قطعها في هذين الموضعين
ليس بحجة لقلة ذلك فانما العمل بالاكثر انتهى وانكر ابو حيان ان يكون
ما ذكره ابن مالك عن الخليل مذهبا له اي للخليل وقال ابو حيان له
اي لابن مالك ليس في كلام الخليل ما يدل على ان الهمزة اصل مقطوعة
في الوصل كهمزة ام وهمزة ان وقد اشار المصنف بقوله لا اللام وحدها
الى ان المراد بقوله وهي ال جملتها وليس من اطلاق الكل وارادة الجزء والى نفي
مذهب غير الخليل القايل بان اللام وحدها اي دون الهمزة للتعريف وانها
وضعت ساكنة للخفة في ابتدا التركيب والساكن لا يبدا به فاجتلبت
همزة الوصل اي اتي بها في الابتدا بعد ان لم تكن موجودة في اصل الوضع
للتمكن بها من الابتدا بالساكن وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام
خلافا للاخفش وسيبويه في احد قوليه المشهور عنه ورجحه ابن مالك
في كتابه سبك المنظوم مصرحا بمخالفته الخليل وهو قول جميع النحاة
غير سيبويه وعزاه صاحب البسيط الى المحققين واختاره المصنف في
حواشيه وقال انه من الحسن بمكان وجميع ما اعترضوا به عليه
مقابل بمثله او يجاب عنه لكنه اي المصنف رجح في الجامع قول الخليل وهو
اي الترجيح ظاهر تقديمه على القول الاخر مع اثباته ونفي غيره في عبارته
اي عبارة المصنف هنا اي في هذا الكتاب حيث قال وهي ال لا اللام وحدها
وايضا هو ظاهر عبارته في الشذور حيث قال الخامس المحلى بال ولم يقل
باللام ولما استشعر سوالا هو انه اذا كانت اللام وحدها هي المعرفة فلم لم
تحذف الهمزة وتحرك اللام اجاب عنه بقوله وانما لم تترك الهمزة وتحرك اللام
على قول الاخفش وهو ان المعرف اللام وحدها هي المعرفة لانها اي اللام

Copyright © King Saud University

ان حركت بالكسر حصل الثقل مع كثرة الاستعمال والتبست لام التعريف
بلام الجر او حركت بالفتح لا التبست ايضا التعريف بلام الابتدا او حركت بالضم
فلا نظير لها فيه يعني لم يرد في كلام العرب لام مثلها متحركة بالضم فلذا ابقيت اللام
على سكونها واتى بالهمزة للتمكن من الابتدا بالساكن وجا عن المبرد ان الهمزة
وحدها للتعريف واللام زايدة للفرق بينها اى بين همزة التعريف وبين
همزة الاستفهام فتلخص في ال اربعة مذاهب احدها ان المعرف ال والهمزة
اصل والثاني ان المعرف ال والهمزة زايدة والثالث ان المعرف اللام وحدها
والرابع ان المعرف الهمزة وحدها واللام زايدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام
ولكل منها حجة تقتضيه فحجة الاول فتح الهمزة وانهم يقولون الاحمر بنقل
همزة احمر الى اللام قبلها فيثبتونها مع تحرك ما بعدها ويثبتونها في القسم
والندا والتذكر يقولون الى كما يقولون قدى ويثبتونها مسهلة نحو الذكرين
وحجة الثاني سقوطها في الدرج واما فتحها فلمخالفتها القياس لدخولها على الحرف
واما ثبوتها مع الحركة فالحركة عارضة فلا يعتد بها واما ثبوتها في القسم والندا
نحو ها الله لافعلن ويا الله لافعلن ولان ال صارت عوضا عن همزة اله
واما قولهم في التذكر الى فلما كثرت مصاحبة الهمزة بلام نزلا منزلة
قد واما الذكرين فلالتباس الاستفهام بالخبر وحجة الثالث انها ضد
التنوين الدال على التنكير وهو حرف واحد ساكن فكانت كذلك لتشبه
اختها ولا تقوم بنفسها وانما خالفت التنوين ودخلت اولا لان الاخر
يدخله الحذف كثيرا فحصنت من الحذف وانما كانت لاما لان اللام تدغم في ثلاثة
عشر حرفا واذا اظهرت تجاوز وحجة الرابع انها جات لمعنى واولى الحروف بذلك
حروف العلة وحركت لتعذر الابتدا بالساكن فصارت همزة كهمزة المتكلم
والاستفهام وان اللام تغير عن صورتها في لغة حمير فتقلب ميما واعلم اني ما
ذكرت لك هذا الكلام في هذا المقام الا لتحيط به علما الا انه لابد منه قال ابو

حيان

حيان ان الخلاف في هذه المسالة لا يجدي شيا ولا ينبغي ان يشتغل به انتهى
وعلى كل حال هي قسمان كما اشار اليه بقوله وتكون اى تاتي ال للعهد وهي لغة
اللقي والادراك يقال عهده لقيه وادركه والمعنى تكون لتعريف الشي المعهود
وهي التي عهد مدلول مصحوبها والعهد اصطلاحا ثلاثة اقسام ذكري وعهدي
وحضوري وقد ذكر الاول بقوله اما ذكرا وهو باللسان ضد الانصات
وداله معجمة مكسورة وبالقلب ضد النسيان وداله مضمومة قاله الكسائي
وقال غيره هما لغتان بمعنى حكاه الماوردي في تفسير سورة البقرة وفي القاموس
الذكر بالكسر الحفظ للشي كالتذكار والشي يجري على اللسان والصيت كالذكر
بالضم انتهى والمراد هنا ان يجري ذكر المصحوب متقدما اما صريحا نحو قوله
تعالى في زجاجة الزجاجة ونحوه كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون
الرسول ويجري ذكر المصحوب بها كناية نحو قوله تعالى وليس الذكر
كالانثى فالانثى تقدم ذكره مكنيا عنه بما في قولها نذرت لك ما في بطني
محررا فان ذلك كان خاصا بالذكور وفايدتها اى ال العهد به التنبيه على
ان مصحوبها هو الاول بعينه اذ لو جي به اى بمصحوبها منكرا خاليا عنها لتوهم
انه غير الاول المعهود ذكرا ولذلك لا يجوز نعته او عهد مصحوبها ذهنا بان يعلم
المخاطب المصحوب بها قبل ذكره من غير ان يجري ذكره نحو قوله تعالى اذ هما في
الغار ونحو ذلك جا القاضي في قاض بينك وبين مخاطبك عهد فيهما او عهد
مصحوبها حضورا بان يكون المصحوب بها حاضرا علما نحو قوله تعالى اليوم اكملت
لكم دينكم اى اليوم الحاضر وهو يوم عرفة او يكون حاضرا حسا كقولك لا تشتم
الرجل لرجل تشاهده بحضرتك قال المص في المغني قال ابن عصفور
ولا تقع هذه بمعنى الحضورية الا بعد اسما الاشارة نحو جاني هذا
الرجل او ايّ في الندا نحو يا ايها الرجل او اذا الفجائية نحو خرجت فاذا
الاسد او في اسم الزمن الحاضر نحو الان انتهى وفيه نظر لانك تقول

Copyright © King Saud University

لشانئ رجل بحضرتك لا تشتم الرجل فهذه للحضور في غير ما ذكروا ان التي بعد
اذا البست للتعريف شي حاضر حالة التكلم فلا تشبه الكلام فيه ولان الصحيح
في الداخلة على الان انها زائدة لانها لازمة ولا تعرف التي للتعريف وردت
لازمة بخلاف الزائدة والمثال الجيد للمسالة قوله تعالى اليوم اكملت
لكم دينكم انتهى هذا هو القسم الاول وقد اشار الى القسم الثاني بقوله
او للجنس وهي التي لم يعهد مصحوبها اصلا لا ذكرا ولا ذهنا ولا حضورا وهي ثلاثة
انواع كالتي للعهد وبيان ذلك لانها اى التي للجنس اما ان تكون لبيان
الحقيقة اى لتعريف الماهية من حيث هي الحيثية للاطلاق كما فسره
بقوله اى لا باعتبار شي ويسمى لام الحقيقة ولام الطبيعة كاهلك الناس
الدينار والدرهم اى جنسهما اى اهلك حقيقة الناس حقيقة الدرهم
وحقيقة الدينار ولهذا يقع الحنث بتزوج واحدة من النسا في نحو
قولك والله لا اتزوج النسا وبلبس ثوب في قولك والله لا البس الثياب
وقوله تعالى وجعلنا من الما الذي فيه لحقيقة ما صدق عليه ما اى من
حقيقة الما المعروف قال في الشذور اى من هذه الحقيقة لا من كل شي
اسمه ما وقيل المراد به المني كل شي حي ولو مثل بالرجل خير من المراة لكان
اظهر فان الحقيقة لا وجود لها في الخارج وضابط هذه اللام انها
هي التي لا يخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا قال البعض ونقض ذلك بنحو
قولك ادخل السوق حيث لا عهد في سوق خاص اى ادخل سوقا فان
كلا لا تخلفها فيه فاللام ليست للحقيقة بل المراد بمدخولها فرد مبهم
فليتامل انتهى والفرق بين المعرف بال هذه وبين اسم الجنس النكرة
هو الفرق بين المقيد والمطلق وذلك ان ذا الالف واللام يدل على الحقيقة
بقيد حضورها واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار
قيد الجنس الذي اريد به استغراق صفات له او تكون لاستغراق افراده

اى

اى افراد الجنس وما ذكر من كون لام الاستغراق جنسية ايضا هو ما
ذهب اليه المحققون وقيل المعنى لتعريف الجنس الذي اريد به استغراق
افراده بان اريد هو في ضمن جميعها والمراد بالافراد المستغرقة فيما اذا
كان مصحوبها جمعا هو الاحاد لا الجموع نقله التفتازاني عن اكثر ائمة
الاصول والنحو وعن تفسير ائمة التفسير وضابطها ان يصلح التي
تخلفها كل حقيقة نحو قوله تعالى وخلق الانسان ضعيفا فاللام في الانسان
لاستغراق افراده لانها تخلفها كل اى خلقنا كل انسان وضعيفا منصوب
على الحالية والمعنى يستميله هواه فاعتبر لفظه في الحال الواقعة منه
فافردها باعتبار المعنى فيه فكقوله تعالى يا ايها الانسان انك كادح
ثم قال بفتح اليا على خطاب الانسان وبالضم على خطاب الجنس
كذا في الزمخشري فقد اعتبر المعنى في غير النعت فاتى بضمير الجمع مصحوبها
مثنى نحو الرجلان الزيدان او مجموعا كقوله تعالى قد افلح المومنون لم
يجر فيما له من نعت وغيره الا اعتبار اللفظ وتعرف اى تتميز التي لاستغراق
الافراد عن غيرها بصحة الاستثنا من مدخولها نحو قوله تعالى ان الانسان
لفي خسر الا الذين امنوا اى كل واحد منهم والمعنى ان كل انسان في خسر في مساعيه
وصرف عمره ومطالبه لا كل واحد من الذين قال البعض المستثنى في الاستثنا
المتصل يجب ان يكون من افراد مدلول المستثنى منه لا من اجزائه لا يقال
فالمستثنى في مثل جاء العلما الا زيدا ليس من الافراد لان افراد الجموع جموع
لا احاد لانا نقول الصحيح ان الحكم في الجمع المعرف الغير المحصور انما هو الاحاد
دون الجموع بشهادة الاستقرا والاستعمال وقال الرضي انما المفرد يعم جميع
المفرد والمثنى يعم جميع المثنى فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فقولك
الرجل خير من المراة الا الزيدين اى الا كل واحد منهما انتهى ولا يجوز ان تقول
هذا الرجل برفع هذا الحجر الا الزيدين الا في الاستثنا المنقطع ولذا لا يستثنى

Copyright © King Saud University

من المثنى لا المثنى فمعنى ان الرجلين يرفعان هذا الحجر الا اخويك لا اثنين
منهم او تكون ال لاستغراق صفاته اى صفات الجنس وضابطها ان يخلفها كل مجازا واعترض عليه بانه يصدق على الاستغراق العرفي نحو
جمع الامير الصاغة اى صاغة بلده او مملكته لانه المعهود عرفا لا صاغة الدنيا
لان كلا تخلفها لا ارادة بتجوز وليست لشمول الخصايص لشمول بل بعض ما يصلح
له لشمول اللفظ واجيب بان الاستغراق الحقيقي يراد به كل فرد مما
يتناوله بحسب الوضع العرفي بحسب متفاهم الكلام نحو قولك زيد الرجل قال
فيه لاستغراق الصفات وقد فسر ذلك بقوله اى الجامع بصفات الرجال المحمودة
فهذا بيان لحاصل المراد لا بيان لمدلول اللفظ وهو انت كل رجل اذ لو قيل زيد كل
رجل على وجه المجاز والمبالغة لصح بمعنى انه اجتمع فيه ما افترق في غيره من الرجال
من جهة كماله ولا اعتداد بغيره من الرجال المقصورة عن رتبة الكمال ونحو انت
الرجل علما فانه لو قيل انت كل رجل علما لصح على جهة المجاز وفي الحديث كل
الصيد في جوف الفرا قال في القاموس الفرا جيل وسحاب حمار الوحش اشتهى وقال
الهروي مقصور حمار الوحش والمختار في ال جواز نيابتها عن الضمير المضاف اليه
وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين وكثير من المتاخرين رابطا كان
الضمير او غيره فالاول نحو قوله تعالى فان الجنة هي الماوى اى ماواهم
ومررت برجل حسن الوجه وضرب زيد الظهر والبطن اى وجهه وبطنه
وظهره ومثال الثاني نحو واشتعل الراس شيبا اى راسي وانما كانت ال في الماوى
نايبة عن الضمير لان جملة الجنة وما بعدها خبر من خاف مقام ربه فلو لم يكن
كذلك لخلت الجملة الواقعة خبرا عن عايد للمبتدا وقيده ابن مالك بغير الصلة
فخرج نحو زيد الذي ضرب الظهر اى ظهره وجوز الزمخشري نيابتها عن الاسم
الظاهر نحو قوله تعالى وعلم ادم الاسما الاصل اسما المسميات فحذف المضاف
اليه لكونه معلوما مدلولا عليه بذكر الاسما لان الاسم لا بد له من مسمى وعوض منه

اللام

اللام كقوله تعالى واشتعل الراس شيبا قال التفتازاني انما اعتبر هذا الحذف
ليتحقق مرجع الضمير من عرضهم وينتظم معه انبيوني باسما هولا
ولم يجعل المحذوف مضافا الى مسميات الاسما لينتظم تعلق الانبا
بالاسما فيما ذكر بعد التعليم ثم قال وقد بقي ان تكون ال نايبة عن المضاف
اليه في قوله تعالى فان الجحيم هي الماوى فوجب ان يحمل كلامه هنا على
ان الاصل اسما المسميات وان الاسما اريد بها اسما مفردة معهودة فاتى
بالتعريف اللامي قايما مقام التعريف الاضافي وليست اللام عوضا عن
المضاف اليه توفيقا بين كلاميه انتهى وجوز ابو شامة نيابتها عن
ضمير المتكلم قال في الكلام على قول الشاطبي بدات بسم الله في النظم
اولا ان الاصل في نظمي فجوز نيابتها عن ضمير الحاضر قال في المغني والمعروف من
كلامهم هو التمثيل بضمير الغايب وقد تلخص من كلام المصنف ان ال اما
عهدية اى مشار بها للعهد او جنسية اى مشار بها للجنس وكل منهما ثلاثة
انواع كما مر بيانه وقد تكون ال زايدة اى غير موثرة وغير موصولة وليس المراد
بالزايدة الصالحة للسقوط لانها قد تكون لازمة واللازمة لا تسقط
كاللات اسم صنم ونحو ادخلوا الاول فالاول اى مترتبين وقيل ان قصد
المتكلم بها الاشارة الى الاول في علم المخاطبين ثم الاول في علمهما ايضا
فاللام فيهما للعهد الذهني لا زايدة ثم لما كان ذلك محالا والحال واجبة
التنكير اولوا ذلك بوصف نكرة يفيد المراد وهو مترتبين وقد مر انها
اى ال المعرفة تكون موصولة واما ابدال اللام ميما اذا كانت مظهرة
فهو لغة حميرية منسوبة الى حمير قبيلة من اليمن كقوله اى القايل منهم
في الرجل والفرس امرجل وامفرس وقد تكلم بها اى بهذه اللغة رسول
الله صلى الله عليه وسلم فابدل اللام ميما حين قال له السايل يا رسول الله
امن امبر امصيام في امسفر فقال صلى الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام

Copyright © King Saud University

في السفر والابدال في البر فقط لما علمت انهم لا يبدلونها الا اذا كانت متطرفة الا ان المحدثين ابدلوها في الصوم والسفر ايضا وربما وقع في اشعارهم ابدالها مدغمة ونقلت هذه اللغة ايضا عن نفر من طي قال شاعرهم

• ذاك خليلي وذو امخي يواصلني • يرمي وراي بالسهم وبالسلمة •

ذاك مبتدا وخليلي اي صاحبي خبره ويرمي خبر ثان ويجوز ان يكون حالا وفيه الشاهد حيث جاذو بمعنى الذي للمذكر واستشهد به الشارح كالزمخشري على مجي الميم مكان لام التعريف في قوله بامسهم وامسلمة والاصل بالسهم والسلمة بفتح السين المهملة واللام واحدة السلم وهو شجر من شجر العضا كذا فسره الثعلبي في شرح الجرجانية وتبعه على هذا بعض المتاخرين وليس بصحيح بل الصحيح ان سلمة هنا بكسر اللام وهي الحجارة ولما ذكر الجوهري السلمة بكسر اللام استشهد عليه بهذا البيت وفي القاموس والسلمة كفرحة الحجارة ثم السادس من المعارف المضاف اضافة محضة خرج ما اضافته لفظية كضارب زيدا الان او غدا فانه لا يتعرف بالاضافة لما ذكر لان اضافته في نية الانفصال والمراد بالمحضة الخالصة من نية الانفصال وهي التي تفيد التعريف والتخصيص للمضاف الى واحد مما ذكر يعني من الخمسة المذكورة المتقدمة ولو بواسطة قال البعض فيه خفا لان قولك مثلا جا غلام ابيك ليس الغلام مضافا الى الضمير فليتامل هذا محله ما لم يكن المضاف متوغلا قال في القاموس اوغل في البلاد والعلم ذهب وبالغ وابعد كتوغل في الابهام كغير ومثل اذا اريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة قال الرضي وكذا هو بمعناهما نحو نظرك وشبهك وسواك وشبهها ولا يكون المضاف واقعا موقع نكرة كجا وحده اي منفردا وهو اي المضاف الى واحد من الخمسة كاين في مراتب التعريف بحسب اي بقدر ما يضاف

هو

هو الية عند الاكثر واذا اردت بيان ذلك فالمضاف للعلم كاين في رتبة العلم نحو غلام زيد فغلام في رتبة زيد والمضاف لاسم الاشارة نحو غلام هذا كاين في رتبة اسم الاشارة وكذا البواقي يعني المضاف الى الموصول في رتبة الموصوف نحو غلام الذي قام فغلام في رتبة الذي والمضاف الى المعرف بالالف واللام في رتبة المعرف بالالف واللام نحو غلام الرجل فغلام في مرتبة الرجل الا المضاف الى الضمير كغلامي فانه ليس في رتبة الضمير يعني غلام من غلامي ليس في مرتبة اليا منه وانما هو كالعلم اي في مرتبته فغلام من غلامي في رتبة زيد وعمرو ونحوهما والا يكن في رتبة العلم بل في رتبة الضمير لما صح نحو قولك مررت بزيد صاحبك اذ الصفة لا تكون اعرف من الموصوف لان الحكمة تقتضي ان يبتدا المتكلم بما هو اعرف فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى نعت والا زاد من النعت ما يراد به المخاطب كذا قاله الشمني وقال البعض لك ان تقول لا دليل في ذلك لجواز كون صاحبك بدلا لا نعتا وابن هشام يقول باشتراط الجمود في البدل والبيان انتهى وقيل ان ما اضيف الى معرفة فهو في رتبة ما تحتها من المعارف قال المصرو بدل على بطلانه اي بطلان هذا القول قوله اي قول الشاعر

كخذروف لوليد المثقب الخذروف بالخا والذال المعجمتين فواو فقاف شي يدوره الصبي بخيط في يده فيسمع له دوي وهو المراد بالوليد يخيط في يده فيسمع له دوي وذكر بعضهم انه خشبة مستطيلة فيها ثقب فيه خيط وتدور تلك الخشبة بذلك الخيط فوصف خذروف المضاف الى المعرف بال يعني الى الوليد بالمعرف بها يعني بال وهو المثقب والصفة لا تكون اعرف من الموصوف الجملة حاليه ولا يرد على اطلاقه اي المص قولهم اي النحاة

منا ان المضاف الى المعرفة معرفة مما لا يتعرف بالاضافة وذلك
كالصفة المضافة الى معمولها كضارب زيد غدا او ضارب زيدا لان
فالمضاف وهو ضارب باق على تنكيره لم تفده الاضافة تعريفا ولا
تخصيصا لان اضافته غير محضة وانما هي لفظية لمجرد التخفيف والمتوغل
في الابهام كغير ومثل فانهما لا يتغيران بالاضافة لان مغايرة المخاطب
ليست صفة تخصيص ذاتا دون اخرى اذ كل ما في الوجود الا دابة موصوفة
بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا تخص ذاتا لان المثلية يمكن ان تكون من
وجوه من الطول والعرض والثبات والشيب والسواد والبياض والعلم
وغير ذلك ولا يتعرف بالاضافة وقال ابن السراج اذا اضيفت غير الى
معرفة له ضد واحد فقط تعرف غير لانحصار الغيرية كقولك الحركة غير السكون
فلذلك كان قوله تعالى غير المغضوب عليهم صفة الذين انعمت عليهم
اذ ليس لمن رضي الله عنهم ضد غير المغضوب عليهم وكذا اذا اشتهر شخص
بمماثلتك في شيء من الاشيا كالعلم فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي
يماثلك في الشيء الفلاني وقد اعترض على ابن السراج بقوله تعالى غير الذي
كنا نعمل مع ان معنى غير عمل الصلاح لان عملهم كان فسادا واجيب بان
نصبه على البدل لا على الصفة واذا اريد بغير ومثل كمال المغايرة والمماثلة
فانهما يتعرفان لانهما من ذوات المخاطب لمشتمل هو عليها معلومة فاذا
اريد كمالها او ثبوت اضدادها كلها لشخص فقد تعين والواقع في نكرة
معطوف على الصفة ايضا لما تقرر في باب الاضافة من كلا منهما لا يتعرف
بالاضافة والحكم اذا علم في بابه لشي كان قيد الحكم الذي يذكر مطلقا
في باب اخر والله سبحانه وتعالى اعلم باب في ذكر
المبتدا والخبر وما يتعلق بهما من الاحكام اي معقود لذلك ولو اسقط
لفظ في لكان اظهر واخصر وانما جمع المصنف المبتدا في باب واحد لتلازمهما

غالبا

غالبا لان التسمية بالمبتدا والخبر هي التسمية المشهورة ويسميهما سيبويه
بالمبني والمبني عليه والمنطقيون بالموضوع والمحمول والمبتدا من ابتدا
بالشيء بدا اي بدا به اولا وهو الاسم حقيقة او حكما فان الفعل اذا اريد به
مجرد الحدث صح ان يسند اليه ويضاف اليه نحو تسمع بالمعيدي خير من ان
تراه وقيل انه على تقدير ان وسوا كان منقولا او غير منقول صريحا او غير صريح
كشمر قايم وزيد قايم قام وعبد الله قايم وان تصوموا خير لكم ولا حول ولا قوة
الا بالله كنز من كنوز الجنة ولا اله الا الله كلمة الاخلاص اي هذا اللفظ المجرد
ان قيل يقتضي لفظ المجرد سبق وجود المجرد عنه كما في قولك زيد مجرد عن
الثياب يقتضي سبق وجود الثياب ولم يوجد في المبتدا عامل قط اجيب
بانه قد ينزل الامكان منزلة الوجود كما يقال للحفار ضيق فم البير وسبحان
الذي صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل واسهل من هذا ان يراد بالتجرد الخلو
اي الخالي عن العوامل اللام للاستغراق او للجنس فعلى الاول قيل التجريد نفي
الوجود من حيث المعنى فيكون المعنى المبتدا اسم لم يوجد فيه كل عامل ونفي
الكل يوجب نفي العموم كقولك كل انسان لم يقم وقد علمت ان نفي العموم يفيد
نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه الكل بل يفيد نفي الحكم عن جملة افراده
فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجريد عن شمول
الوجود كما يكون بشمول العدم يكون بالافتراق ايضا فان قيل هذا
انما يرد اذا كان التجريد بمعنى السلب البسيط ولا نسلم ذلك بل هو سلب
على وجه العدول فان النسبة كقولك الجماد لا حي واثبات التجريد عن جميع العوامل
بان لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم النفي لا نفي العموم فيكون المعنى هو اسم
لم يوجد فيه عامل لفظي واجيب بغير ذلك وعلى انها للجنس بطل معنى
الجمعية ويكون المعنى المبتدا اسم مجرد عن ماهية العامل فلا يرد عليه ما ذكر
اصلا وليس التجرد عن العوامل مطلقا بل عن العوامل اللفظية نسبة الى

Copyright © King Saud University

اللفظ اى لم تدخل عليه واما العامل المعنوى فثابت له لم يتجرد عنه
لفظا او حكما حالان من المجرد وهذا تعميم قصد به الادخال وقال المصنف فى
تعليقه المبتدا اسم او ما فى تاويله مجرد عن العوامل اللفظية لفظا
او حكما وقال ان قوله او ما فى تاويله شامل للمقرون بحرف مصدرى نحو وان
تصوموا خير والمقدر فيه نحو تسمع بالمعيدى خير وللواقع بعد همزة التسوية
نحو سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم اى سواء عليهم الانذار وعدمه وان
قوله وحكما شامل للمجرور بزايد وهو من والبا او شبيه بالزايد وهو رب ولولا
ولعل اذا جرا قال وهو فى رب منصوص عليه دون لولا واجل مثال المجرد لفظا
زيد من قولك زيد قايم ومثال المجرد حكما نحو قوله تعالى هل من خالق غير الله فخالق
مبتدا متلبس بالعامل اللفظى وهو من لكن لما كان هذا العامل اللفظى زايدا
والزايد لا اعتداد به فى المعنى وان اثر فى المبنى قدر عدمه فدخوله متجرد عنه
حكما لا لفظا فهو مجرور لفظا مرفوع محلا مخبر عنه هذا بمنزلة قولهم للاسناد
اى لاجل ان يسند اليه غيره فيجوز ان يكون قوله مخبر عنه مفعولا لاجله
وان يكون حالا او خرج الاعداد المسرودة نحو واحد اثنان ثلاثة فانها
وان تجردت عن العوامل اللفظية ليست مخبرا عنها وقولهم للاسناد
مخرج لتجرد المضارع فانه مسند تجرد ام لا والحق انه ايضا تجرد للاسناد فهو
ابتدا ولا يستلزم ذلك ان المضارع مبتدا بل واقع فى الابتدا ثم هو نعم
اسناده الى غيره كالوصف وعكسه كالاسم وقد ذكر الشيخ الوصف بقوله
او وصفا معطوف على مخبر عنه على انه حال رافعا اى من حيث انه وصف رافع لما
انفصل اى لاسم مستقل غير مفتقر للاتصال بغيره فدخل الاسم الظاهر والمضمر
المنفصل وخرج الضمير المستتر والمراد بهذا الوصف اسم الفاعل نحو اقايم الزيدان
واسم المفعول نحو مضروب الزيدان والصفة المشبهة نحو حسن اخواك واسم
التفضيل نحو ما افضل منك احد وما يجرى مجراها كالمنسوب نحو قرشى ابواك

اى

اى منسوبان الى قريش هذا كله رافع للاسم الظاهر ومثال الرافع للاسم المضمر نحو
اقايم هما وامضروب هم ولو عبر بقوله لما استقل لكان اظهر لئلا يتوهم ان
المراد الضمير المنفصل وذلك غير متعين اتفاقا بل قال بامتناعه جماعة
وقيل انما اتى بقوله لما انفصل لما فيه من الرد على الكوفيين والزمخشرى
وابن الحاجب اذ اوجبوا ان يكون المرفوع ظاهرا وقال فى التسهيل رافع لما
انفصل احترازا مما لو رفع الضمير المتصل ولا يرد هذا على ابن الحاجب لانه
قال رافعة لظاهر انتهى واورد على قوله او وصفا انه قد يوهم ان
المراد بالاسم فى صدر الحد قسيم الصفة وعبارة ابن الحاجب اشد ابهاما
فانه قال هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة
الخ فقابل الاسم بالصفة وقد صرح المصنف فى تعليقه بان المراد هنا بالاسم
قسيم الفعل والحرف لا قسيم الصفة وزاد فى تعليقه على قوله او وصفا
او ما هو لابد ثم مثله بقوله اقرشى ابواك واقرشى قومك وقال مثل بهما
سيبويه والمعنى امنسوب ابواك الى قريش وامنسوب قومك الى قريش
وقال ابن قاسم فى شرح التسهيل يرد على التعبير بالوصف مسئلة لا نولك ان
تفعل فان نول ليس وصفا وقد جعلوا بمعنى اقام الزيدان فنولك مبتدا وان
تفعل فاعل به اذ معناه لا ينبغى لك ان تفعل وقد حكى نولك ان تفعل بمعنى
ينبغى لك ان تفعل فيكون من باب قام الزيدان فى مذهب الاخفش
وقيد فى التسهيل الوصف بقوله سابق احترازا من نحو اخواك خارج ابواهما
فخارج خبر لا مبتدا اذ ليس بسابق وقيد الشارح الوصف بقوله واغنى
عن الخبر فى حصول الفايدة من حيث انه وصف فخرج نحو الحسن وجهه
اذ هو وصف رافع لوجه وهو مغنى عن الخبر لان الحسن قام مقام
موصوفه وهو الشى ولكن رفعه له من حيث انه مبتدا لا من حيث
انه وصفه وابن الحاجب لم يذكر قيد الاغنا فاورد عليه كما قال فى المتوسط

نحو قايم ابواه زيد فانه ليس منه لان الوصف لم يستغن بفاعله عما بعده
اذ لا يحسن السكوت عليه لاحتياج الضمير الى ما يعود اليه فهو خبر مقدم
وزيد مبتدا كما جزم ابن مالك في شرح الكافية او عكسه كما جوزه في شرح
التسهيل وتبعه المصنف في مغنى ابن هشام في تعليقه وتعقب بلزوم عود الضمير
على الخبر المتاخر لفظا ورتبة واجيب بانه على حد ضرب غلامه زيدا
وقد اجازه جماعة قال ابو حيان وقد اهمل ابن مالك والمتعقب والمجيب
عن قاعدة في الباب وهو ان هذا الوصف لا يكون مبتدا حتى يكون مرفوعه
اغنى عن الخبر لان مرفوعه هو المحدث عنه فلا يجتمع هو وخبر عن الوصف
وابواه في هذه الصورة لا يغني عن الخبر لانه لا يستقل مع الوصف كلاما
من حيث الضمير فلا يجوز ان يكون مبتدا البتة واعلم ان المصنف حد المبتدا
في الشذور بقوله وهو المجرد عن العوامل اللفظية مخبرا عنه او وصفا رافعا
لمكتفى به وارد علينا امور منها انه جمع بين نوعي المبتدا في حد وقد قال
الرضي المبتدا اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد
لان الحد مبين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف الشيئان في الماهية
لم يجتمعا في حد ولذلك افرد ابن الحاجب لكل منهما حدا انتهى ومنها
انه فاته ان يقول بعد اللفظية غير الزائدة ليدخل نحو بحسبك درهم
وهل من خالق وقد زاده في الحد جماعة ونبه بعضهم قولنا ونحوها ليدخل
نحو رب رجل عالم افادنا فان رجلا مبتدا ولا اثر لرب لانها في حكم الزايد
اذ لا تتعلق بشيء وهذا الامر وارد على ابن الحاجب ايضا وقال الرضي
فسر الزمخشري وابن الحاجب العوامل اللفظية المبتدا بنواسخ الابتدا
والاولى ان يطلق ولا يخص عاملا دون عامل صونا للحد عن اللفظ المحتمل
ويجيب عن نحو بحسبك درهم وما في الدار من احد بزيادة الباء ومن فكانهما
معدومان وعن قولهم ان زيدا منطلق وعمرا ان عمرا معطوف على محل اسم

ان

ان لكونه مرفوع المحل بالابتدا والجواب قريب من الاول وذلك ان لفظ ان
لعدم تغييرها معنى الجملة فصارت كالحروف الزايدة التي لا فايدة فيها
الا التاكيد ومنها انه يرد عليها ان من المبتدا ما لا خبر له ولا فاعل يسد مسده
وذلك قولك اقل رجل يقول ذاك قال المصنف فاقل مبتدا لا خبر له
ثابتا ولا محذوفا لانهم اجروه مجرى قل رجل يقول كذا ومنها غير ذلك يعلم
مما قررناه واورد على هذا الحد ايضا انه منقوض بغير في نحو قول ابي نواس

غير ماسوف على زمن • ينقضي بالهم والحزن •

فانها مبتدا لا مخبر عنه ولا وصف رافع لما اغنى اذ الوصف الرافع هو
المضاف اليه وهو ماسوف ويمكن ان يجاب عنه بان غيرا فيه خبر مقدم
والاصل زمن ينقضي بالهم والحزن غير ماسوف عليه ثم قدمت غير
وما بعدها ثم حذف زمن دون صفته فعاد الضمير المجرور بعلى على غير
مذكور فاتى بالاسم الظاهر مكانه فان قيل فيه حذف الموصوف مع ان
الصفة غير مفردة وهو في مثل هذا ممتنع قلنا يمتنع في النثر دون
الشعر وهذا الاعراب احد اعاريب ثلاثة لهذا البيت ذكرها المص
في المغني فراجعه ان شيت والخبر ما تحصل به الفايدة التامة ولو
بحسب الاصل فلا يرد انه غير جامع لخروج خبر المبتدا الثاني فانه لا تتم
به الفايدة الثابتة وتقرير الجواب ان خبر المبتدا الثاني تحصل
به الفايدة قبل ان تجعل جملته خبرا ولا يقال انه غير مانع لشموله
يضرب في زيد يضرب ابوه فانه حصلت به الفايدة وليس خبرا بل الخبر
الجملة لانه يجاب بانه خارج بالحصر المتبادر من قوله ما تحصل به
الفايدة ولما كان قولهم في تعريف الخبر هو الجزء المتم الفايدة معترضا بانه
غير مانع لصدقه على المبتدا او على احد جزئي قام زيد زاد قوله مع مبتدا
غير الوصف المذكور وهو ان لا يكون لخبرها مدخل وقد ذكر هذه الزيادة

المصنف في الشذور ايضا ونقض التعريف ايضا بذاهبة من قولك
زيد جاريته ذاهبة اذ لا تحصل الفايدة به وحده مع مبتدا ابد
من غير ذكر زيد لاشتماله على ضمير الغايب وعرفه في الكافية بقوله والخبر
هو الجزء المسند به المغاير للصفة المذكورة قال في المبسوط يرد عليه
المضارع نحو يضرب زيد فانه يصدق عليه انه المجرد المسند به المغاير
للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر مبتدا ومثل اقايم انتم فانه كذلك وليس
بخبر قال ويمكن ان يجاب عن الاول بان المراد بالمسند المسند الى المبتدا
وعن الثاني بان المراد بالظاهر الملفوظ به ظاهرا كان او مضمرا
وقال الرضي يرد عليه صفة المبتدا في نحو ولعبد مومن خير فلو قال
المغاير للصفة المذكورة ولتابع المبتدا لسلم من الاعتراض واعلم انه كما
قال الرضي ليس المراد بخبر المبتدا عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب
كما ان الفاعل ليس من فعل شيا ففي قولك ازيد عندك يسمون الظرف
خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب انتهى ومن كلام العرب ناهيك
بزيد واعرب بعض النحاة ناهيك خبرا وزيد مبتدا وزيدت فيه الفا
وهو ظاهر لان المعنى ان زيدا ناهيك عن ان تطلب غيره لما فيه من
الكفاية والمراد بالخبر الاخبار اللغوي فلا يلزم الدور على التعريف بتوقف
كل من المبتدا والخبر على الاخر فان قيل على ان المراد بالخبر الاخبار اللغوي
لا يصدق على نحو النار حارة مما هو معلوم النسبة ضرورة ولا نحو
قوله شعري شعري مما كان الخبر فيه عين المبتدا قلت اجيب
بانه يصدق اذ الفايدة في الاول حاصلة بالوضع وفي الثاني بتاويل
اي شعري الان هو شعري الذي تعهده وبدا المصنف هنا اي في هذا
الباب من هذا الكتاب وفي الجامع وكذا ابن مالك في جميع كتبه بدا
بالمبتدا قبل الفاعل تبعا لمن يركانه اي المبتدا اصل المرفوعات وهو

سيبويه

سيبويه ووجهه انه مبدو به في الكلام وانه لا يزول عن كونه مبتدا وان
تاخر والفاعل تزول فاعليته اذا تقدم وانه عامل معمول والفاعل فاعل
لا غير وخالف هذا في الشذور فبدا فيها بالفاعل فقال المرفوعات عشرة
احدها الفاعل وكذا بدا ابن الحاجب نظرا الى انه اي الفاعل اصلها اي المرفوعات
كما قال وهو معزو الى الخليل ووجهه ان عامله لفظي وهو اقوى من عامل المبتدا
المعنوي وان الرفع في الفاعل للفرق بينه وبين المفعول وليس هو في المبتدا
كذلك والاصل في الاعراب ان يكون للفرق بين المعاني وذهب جمع اي
جماعة الى ان كلا من المبتدا والفاعل اصل براسه واختاره الرضي قال السيوطي
في نكته واليه جنح الرضي وهو المختار قال ابو حيان وهذا الاختلاف لا
يجدي كبير جدوى والجدا والجدوى بفتح الجيم العطية اي لا يعطي فايدة قال
الدماميني قلت بل يظهر له فايدة في اولوية المقدر عند الاحتمال كما اذا
وجدنا محلا دار الامر فيه بين ان يكون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وان
يكون المحذوف خبرا والباقي مبتدا كما اذا قيل من قام فيقول في جوابه
زيد فانه يحتمل ان يكون زيد فاعلا والتقدير قام زيد ويحتمل كونه مبتدا
والتقدير زيد قام فان قلنا الفاعل اصل ترجح الاول وان قلنا المبتدا
اصل ترجح الثاني وان قلنا كلاهما استوى التقديران لفقد المرجح فقد
ظهرت جدوى الخلاف كما رايت انتهى ولم يبين المصنف تعريف المبتدا
والخبر اعتمادا على الشارح في بيانهما وقد شرع في بيان حكمهما فقال
والمبتدا والخبر كلاهما مرفوعان مثالهما كالله اي كقول الشخص ربنا
ومحمد صلى الله عليه وسلم نبينا لمن يعتقد عدم ايمانه وقيل المراد بهذا
الاسناد التعظيم والاقرار لا الاخبار وذلك مبني على مذهب من
يشترط في الكلام الفايدة الجديدة واما على مذهب من لا يشترط ذلك
ويكتفي بالفايدة الوضعية فلا حاجة الى ذلك والمقصود هنا بيان الكلام

المعتد به لا مطلق الكلام وان اختلفوا في رافعهما على اقوال فابهمه المص
ليكون كلامه جاريا على جميع الاقوال واصحها اي الاقوال ان المبتدا مرفوع بالابتدا
وهو اي الابتدا لغة جعلك الشي اولا لثاني واصطلاحا التجرد ال فيه للعهد يعني
التجرد المعهود وهو تجرد الاسم عن العوامل اللفظية فلا يصدق على تجرد المضارع
والحق ان المضارع كما قال البعض تجرد للاسناد فلا يخرج بقوله للاسناد اي اسناده الى
غيره كالوصف او اسناد غيره اليه كالاسم وفيه احتراز عن الاعداد المسرودة
نحو واحد اثنان ثلاثة فانها وان تجردت فلا اسناد معها فليست مبتدات
وقد يقال هذا التعريف لا يتناول ابتدا المبتدا الذي لا خبر له ولا مرفوع يغني
عن الخبر نحو غير قائم الزيدان لان المبتدا فيه لا مسند لما بعده ولا مسند
اليه غيره ونحو اقل رجل يقول ذلك الا زيد قيل كان يلزمه ان يقول تحقيقا او
تقديرا ليتناول الابتدا المقرون بالزايد وما يشبه الزايد وقد مر ما فيه وان
الخبر مرفوع بالمبتدا عند سيبويه فاذا قلت زيد اخوك فزيد مرفوع بالابتدا
واخوك مرفوع بزيد واحتج له بانهم اجمعوا على ان العامل في الحال هو العامل
في ذيها فليجعل ما اجمعوا عليه دليلا على ما اختلفوا فيه وايضا بان المبتدا
لما كان لا يستقل بنفسه في افادة المعنى التركيبي وكان مستدعيا له كالفعل وجب
ان يرفع ما بعده كالفعل ولما اعترض ابن عصفور على القول بان رافع الخبر
هو المبتدا بان المبتدا قد يكون اسما جامدا نحو زيد والعامل اذا كان غير
متصرف لم يجز تقديم معموله عليه والمبتدا يجوز تقديم الخبر عليه فدل على انه
غير عامل فيه اجاب بقوله وصح رفعه اي الخبر به اي بالمبتدا وان كان المبتدا
يقع جامدا وسياتي تعريف الجامد مع تعريف المشتق لان اصل العمل للطلب
والمبتدا طالب للخبر من حيث كونه اي كون الخبر محكوما به له طلبا لازما
كما ان فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند طائفة وان كان الفعل
لا يعمل في الفعل واعترض بان المبتدا قد يرفع الفاعل نحو القايم ابوه ضاحك

فلو

فلو كان رافعا للخبر لادى الى رفع شيئين لم يكن احدهما تابعا للاخر واجيب
بان الجهة مختلفة لان طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوما عليه وطلب
للخبر من حيث كون الخبر محكوما به له وقال ابن السراج ان الابتدا رفع الخبر كما رفع
المبتدا لانه مقتضى لهما فهو كالفعل لما عمل في الفاعل عمل في المفعول
وصححه ابو البقا وقيل ان الخبر مرفوع بالابتدا والمبتدا معا لان الابتدا
عامل ضعيف فتقوى بالمبتدا كما قوي حرف الشرط بفعله حين عملا جميعا
في الجزا وهذه الاقوال الثلاثة للبصريين وعن الكوفيين ان المبتدا
والخبر ترافعا فرفع كل منهما الاخر لان كل واحد منهما مفتقر الى الاخر فكان
كل واحد منهما عاملا في صاحبه كما ان ايا الشرطية عاملة في الفعل بعدها
وهو عامل فيها في نحو ايا ما تدعو وهذه الاقوال كلها ضعيفة اما الاول
فقد يكون نفس المبتدا في المعنى نحو زيد اخوك فلو رفع الاخ بزيد
كان رافعا لنفسه بنفسه واما الثاني فلان عامله ضعيف لا يرفع شيئين
واما الثالث فلان اجتماع عاملين معنوي ولفظي على معمول واحد لا يعهد
واما الرابع فلان العمل تاثير والمؤثر اقوى من المؤثر فيه فيلزم ان يكون الشي
الواحد قويا وضعيفا من وجه واحد اذ كان مؤثرا فيما اثر فيه من ذلك الوجه
وهو الرفع و... زم على القول بانهما ترافعا الدور اذ كل واحد منهما لا يوجد الا
برفعه ويلزم تقدم المعلول وهو رفع المبتدا على علته اي الخبر تقدما ذاتيا
الا ان العوامل علل مجازية واعلم ان الاصل في المبتدات ان يكون معرفة
لا نكرة مجهولة لان ... من الكلام حصول الفايدة والمبتدا مخبر عنه
والاخبار عن مجهول غير معين لا يفيد غالبا وايضا لان القصد من
الكلام اعلام ان مع ما يحتمل ان يجهله والنكرة من الامور الكلية التي
هي غير معينة والامور الكلية قل ان يجهلها احد واعلام المعلوم غير مقصود
وانما يجهل الامور الجزئية فيتصور الاعلام بها واورد على الاول وهو انا

يكون المبتدا نكرة بمجى الفاعل نكرة وهو مخبر عنه فقد جاء الاخبار عن مجهول
مفيدا واجيب بان الفاعل يخصص عمومه بالحكم المتقدم عليه
قال البعض ان قلت فما الفرق بين الفاعل والمبتدا حيث جوز تنكير
الاول بلا تخصيص دون الثانى فى مثل رجل فى الدار كما هو المشهور
قلت الفرق ان فى تنكير المبتدا اخلالا بالغرض من الكلام وهو الافهام
لانه اذا كان منكرا مجهولا وهو متقدم على الخبر ينفر السامع عن استماع
حديث المتكلم بخلاف الفاعل لانه لما سمع الفاعل انقضى الامر وتم
فلا يمكن ان يقال بعد ذلك ان السامع لا يصغى قال الرضى وهذا وهم
الوهم من خطرات القلب او مرجوح طرفى المتردد فيه والوهم فى
الحساب غلط وفى الشى كوعد ذهب وهمه اليه وتوهم ظن لانه اذا حصل
تخصيصه اى الفاعل بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص فتكون حينئذ
قد حكمت على الشى قبل معرفته وقد قالوا ان الحكم على الشى لا يكون
الا بعد معرفته واجيب بان [illegible] مخصص قبل ذكره بكونه
محكوما عليه بما [illegible] اذا [illegible] قام رجل [illegible] مبتدا انما ذكر
بعد ان يصح ان يكون محكوما عليه بالقيام [illegible] فهو فى قوة
رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واذا علمت ذلك الذى تقرر
فلا يخفاك انه لا يبتدا بنكرة الا اذا افادت تنكير النكرة كما انه لا يخبر
بمعرفة الا بشرط الفايدة وهو منصوص عليه فى التسهيل وبهذا المعجز
انا انا الان دخله معنى التعظيم وفى حواشى التوضيح قوله الا ان حصلت
فايدة ينبغى ان الشرط هو العلم بالحصول لا الحصول لتاخره عن رتبة
الابتدا والشرط مقارن هذا ما ذهب اليه المتقدمون فانهم لا يعولون
فى ضابط الابتدا بالنكرة الا على حصول الفايدة وراى المتاخرون انه
ليس كل احد يهتدى الى مواطن الفايدة فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر

مورد ما لا يصح ومن معدد لامور متداخلة ولكن الفايدة تحصل
فى الغالب من النكرة اذا تخصصت النكرة بمخصص من المخصصات
يصلح للاخبار عنه يعنى اذا تعينت وقل اشتراكها وابهامها بوجه من
وجوه التخصيصات والمراد اذا تخصصت بوجه اعم من ان يكون
التخصيص حقيقيا كما فى النكرة الموصوفة او حكميا كما فى النكرة المقدم
عليها خبرها نحو فى الدار رجل ولا يجوز رجل فى الدار الا ان يراد بالتنكير
تخصيص الجنس او الواحد قال الرضى ولم يعلم كون رجل ما قايما فى
الدار جاز ان يقول رجل قايم فى الدار وان لم تتخصص النكرة بوجه انتهى
وهى اى المخصصات كثيرة وانهاها بعضهم بالعد الى نيف بالنون واليا المثناة
التحتية والفا ككيس وقد تخفف لزيادة اصله نيوف يقال عشرة
ونيف وكلما زاد على العقد فنيف الى ان يبلغ العقد الثانى والنيف
الفضل والاحسان ومن واحدة الى ثلاث وانا ف عليه زاد كنيف
وثلاثين اى فى زايد على ثلاثين موضعا وذكر بعضهم انها اى المخصصات
ترجع الى شيئين العموم والخصوص وظاهر كلامه اى المصنف اعتماد
ذلك حيث قال رحمه الله تعالى ويتبع المبتدا نكرة ان عم كل فرد من
جنسه اى اذا كان شاملا لكل فرد من افراد جنسه اما بذاته كاسما
الشرط والاستفهام او بغيره كالنكرة فى حيز النفى والاستفهام الانكارى
او خص فردا دون فرد من ذلك الجنس يعنى تعين وقل اشتراكه وابهامه
بعنى كان متخصصا بوصف لفظا او تقديرا او من معنى واضافة او عملا
فالعام بغيره ولا يخلو اما ان يكون ما النافية او همزة استفهام او استفهام
او حرف استفهام مثاله بما نحو قولك ما رجل فى الدار وانما كان ذلك عاما
لان النكرة الواقعة فى سياق النفى تعم فاذا عمت كان مدلولها جميع افراد
الجنس فاشبهت حينئذ المعرف بال الجنسية اى الذى اريد به الحقيقة

فى ضمن كل فرد يعنى اشبهته فى عمومه وشموله جميع الافراد ومنه اى من العام
بغيره وهو الهمزة قوله تعالى االه مع الله وقوله تعالى وقالوا اتخذ الله ولدا
سبحانه بل له ما فى السموات والارض كل له قانتون ومثاله اسم استفهام
كاسما الشرط نحو من يقم اقم معه ومثال حرف استفهام نحو هل رجل فى الدار
والخاص وهو ان يكون موصوفا بصفة مذكورة نحو قوله تعالى ولعبد
مومن خير من مشرك وذلك على ان الوصف وهو هذا مومن ومشرك يخصص
الموصوف النكرة الذى هو العبد فيحصل به فائدة ليست فى العبد الذى لم يوصف
اصلا وكون المسوغ للابتدا بالنكرة فى هذه الاية وصفها هو المشهور عند الجمهور
ويحتمل ان يكون هذا المثال من الاول اى العام ايضا وذهب اليه ابن الحاجب
حيث قال ان المصحح للابتدا بالنكرة فى هذه الاية انما هو معنى العموم وقال
المصنف فى تذكرته الاولى جعل المسوغ فى ولعبد مومن لام الابتدا لا نعقل
مقدمة قال السيوطى فى نكته على الشذور وعليهما ولعبد مومن من جعله
مثالا للعموم والخصوص والذى ذكره الناس ومنهم هو فى المغنى انه مثال
للمخصوص بالوصف ويمكن توجيه العموم فيه بانه من باب ارادة الحقيقة
نحو تمرة خير من جرادة وابن مالك فى التسهيل وشرحه ادرجه فى قسم العموم
لانه بدلى انتهى ومثال الموصوف بصفة مقدرة قولهم السمن منوان بدرهم
فالسمن مبتدا اول ومنوان مبتدا ثانى وبدرهم خبره والمبتدا الثانى وخبره
خبر الاول والمسوغ للابتدا بمنوان انه موصوف بصفة مقدرة اى منوان منه
وكقوله تعالى وطائفة قد اهمتهم انفسهم سوغ الابتدا فيه بالنكرة
صفة مقدرة اى وطائفة من غيركم ومن الخاص ان تكون النكرة مضافة الى نكرة
نحو قوله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كتبهن الله على العباد فخمس مبتدا
وسوغ الابتدا به كونه عاملا فى المضاف اليه لتخصيصه بالاضافة وفى
الحواشى التوضيحية قوله كتبهن الله يحتمل انه خبر وانه نعت لصلوات والخبر

قوله

قوله فى اليوم والليلة وهذا اولى من الاول اذ يلزم عليه ان فى اليوم متعلق
بكتب والكتب هو الفرض سابق على اليوم والليلة لوقوعه ليلة الاسرا
ومنه ايضا ان يتعلق بالنكرة معمول نحو قوله صلى الله عليه وسلم امر
بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة فامر ونهى مبتدان نكرتان وسوغ
الابتدا بهما ما تعلق بهما من الجار والمجرور اى كونهما عاملين فى محل المجرور
بعدهما لانهما مصدران والمصدر يعمل عمل فعله مثل قولك افضل منك
جانى منه ان تكون النكرة مصغرة نحو قولك رجيل جانى لانه بمعنى رجل
صغير جانى اى فان التصغير وصف فى المعنى قايم بالمصغر فكانك قلت رجل
صغير وقولهم ما احسن زيدا لانه فى معنى شى عظيم حسن زيدا قال فى المغنى
وليس فى هذين النوعين صفة مقدرة فيكونا من الثانى انتهى ولا بد فى
المسوغات من معنى صحيح مقصود ولا ورد على الظرف والمجرور عند الناس
درهم وفى الدار رجل ذكروا وصح وعلى العمل شرب الما نافع وغلام انسان موجود
فهذه كلها لا تصلح ان تكون امثلة وان كانت مشتملة على المسوغات
المذكورة لخلوها عن الصفة المفيدة قال فى المغنى وليست كل صفة تحصل
الفائدة فلو قلت رجل من الناس جانى لم يجز انتهى ويقع الخبر مفردا
جامدا والمراد بالجامد ما ليس صفة يتضمن معنى فعل وحروفه اى هو
ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له فى المادة وبالنظر الى القياس الاستعمالى
كزيد فانه لا يدل على معنى زاد المال زيادة وكاسد اذا اريد به
شجاع على راى فانه وان كان فى الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل لكن بمعنى
فعل غير موافق له فى المادة وهو شجع وكصاحب فانه وان كان مشعرا بمعنى
الفعل الموافق له فى المادة وهو صحب لكن لا بحسب القياس الاصلى وذلك
المعنى زال بحسب الاستعمال فكل من زيد واسد وصاحب عندهم
من قبيل الجوامد وحيث وقع جامدا المخبر به عن مبتدا ولا يتحمل ضمير

المبتدا نحو هذا زيد وهذا اسد وهذا صاحب وليس في شي منها ضمير
يعود على المبتدا الا ان يؤول بالمشتق فيتحمل حينيذ ضمير المبتدا نحو زيد
اسد مرادا به شجاع عند البصريين فاذا اريد به التشبيه على اضمار الكاف
او انه نفس الاسد مبالغة فلا يتحمل ضمير المبتدا عندهم وفي حواشي التوضيح
قوله اذا اريد به شجاع يعني واما اذا اريد به اسد حقيقته واداة التشبيه
محذوفة كما هو مذهب البيانيين فلا تكون من الاخبار بالمفرد الذي كلامنا
فيه لانه محل الضمير الذي بالتعلق وذهب الكسائي من الكوفيين والرماني
من البصريين ومن وافقهما الى ان الجامد يتحمل ضمير المبتدا مطلقا سوا
اول بالمشتق اولا او يقع مفردا مشتقا والمراد به ما تضمن معنى فعل وحروفه
اي اشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي كقايم
فانه دال على معنى قام واذا اخبر به عن مبتدا فيتحمله اي فيتحمل ذلك الخبر ضمير
المبتدا نحو زيد قايم والزيدان قايمان والزيدون قايمون وهند قايمة
والهندان قايمتان والهندات قايمات فالخبر في ذلك كله يتحمل الضمير
مستتر عايد على المبتدا ولا يخفى ان هذا منتقض بنحو زيد عمرو ضاربه هو
وان الضمير الذي يرفع ضاربه ليس لمبتدا به بل لمبتدا الجملة اعني زيدا على ان
شان المشتق في الوصف الجاري على غير من هو له الضمير فهو عايد على غير مبتدا
البتة ومحل تحمل المشتق الضمير المستتر ما لم يرفع اي المشتق اسما ظاهرا لفظا
نحو زيد قايم ابواه او محلا نحو الكافر مغضوب عليه او يرفع ضميرا بارزا
نحو زيد قايم انت اليه وانما لا يتحمل ضمير المبتدا في هذه الحالة لانه لا يرفع
فاعلين فنحو قايم من قولك زيد ما قايم الا هو لا ضمير فيه اذا قدر
انه رافع لهو البارز على انه فاعل لا مبتدا وفي حواشي التوضيح قوله الا ان
رفع الظاهر ينتقض بنحو زيد ما قايم الا هو اذا قدر هو مرفوعا لا مبتدا
اي بدلا من المبتدا ويجب براز المتحمل بفتح الميم الثانية اسم مفعول

وينفصل وان امن اللبس وذلك محله اذا جرى الوصف الواقع خبرا
واحسن من هذا اذا جرى الخبر على مبتدا غير من هو له في المعنى يعني الضمير
يبرز اذا اجري على غير من هو له ليشمل نحو زيد عمرو ضربه هو وسوا خيف
اللبس كما في نحو غلام زيد ضاربه هو فضاربه وصف في المعنى لزيد لانه
هو الضارب للغلام اذا كانت الهاء للغلام لانه المضروب وقد جرى الوصف
وهو ضارب على الغلام لفظا لانه خبر عنه فلو لم يبرز الضمير المستتر في
ضاربه لتوهم السامع ان الغلام بحسب ظاهر الاسناد اليه هو الضارب
لزيد وانقلب المعنى فوجب ابراز ضمير الفاعل دفعا لهذا اللبس وان كان
لزيد فقد جرى الوصف على من هو له لفظا ومعنى واستغنى عن ابراز الضمير
او لم يخف اللبس نحو غلام هند ضاربته هي فان التانيث في ضاربته
يدل على ان الوصف في المعنى لهند وكان ينبغي ان لا يبرز ضميرها الا
ان البصريين التزموا الابراز مطلقا طردا للباب ومثله الفعل وانما اقتصر
الشارح على الوصف لان كلامه في الخبر المفرد وذاك في الخبر الغير المفرد وقد
ذكره بقوله ويقع الخبر جملة اتصالها اللام بمعنى في اي فيها يعني الجملة
رابط اسم فاعل ربطه يربطه بضم الموحدة وكسرها شده فهو مربوط
والرباط ما ربطه به والفوايد والمواظبة على الامر وجوبا يربطها بالمبتدا
الذي سيقت له اسمية كانت الجملة او كانت فعلية وقد تاتي جملتان في
تقدير الجملة وذلك الشرط والجزا فيجي الرابط اما فيهما نحو زيد من ياته
يكرمه او في الثانية نحو زيد من يضرب عمرا يكرمه او في الاولى نحو
زيد ان تضربه يغضب عمرو وشرط في جملة الخبر ان لا تكون ندايية ولا
مصدرة بلكن او بل او حتى بالاجماع وشرط في الوافية ان تكون خبرية
وهو راي والصحيح خلافه كذا قاله السيوطي في نكته وقال الرضي
وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصد

جز الكلام فلابد من رابط يربطها بالجزء الاخر وذلك الرابط هو الضمير اذ هو
الموضوع لمثل هذا الغرض فمن ثم قيل في بعض الاخبار كما يجئ ان الظاهر
قايم مقام الضمير ويجوز حذفه ولا يختص بالشعر خلافا للكوفيين وقال
في الكافية انه قد يحذف ولم يبين لحذفه ضابطا والجمهور على انه لا يحذف
الا في صورة واحدة وهي ان يجر بحرف ولا يودي حذفه الى تهيئة عامل اخر نحو السمن
منوان بدرهم واختار في التسهيل جواز حذفه ان علم بقرينة فلا يجوز في زيد
اكرمته في داره ان تقول اكرمت في داره ولا اكرمته في دار وفي الرغيف اكلت منه
لا يجوز ان تقول الرغيف اكلت تريد منه لانه لا يعلم المحذوف والحالة
هذه فلابد في جواز الحذف من ان يكون قد علم ونصب بفعل او وصف اي نصب
بوصف او جر باسم اي باضافة اسم فاعل وجر بحرف تبعيض او ظرفية اي جر بحرفها
او بمسبوق او جر بحرف مسبوق بمماثل له لفظا ومعنى اي في اللفظ والمعنى مثال
المنصوب بالفعل نحو وكل وعد الله الحسنى اي وعده ونحو الزيدان ضربت اي ضربتهما
ومثل له البعض بقوله • ثلاث كلهن قتلت عمدا • ومثل له البعض بقوله
تعالى افحكم الجاهلية يبغون قال الدماميني وفيهما نظر ولم اتحقق لي الى
الان مثالا سالما من النظر فحرره انتهى ومثال المنصوب بالوصف نحو قولك
الدرهم انا معطيك ومعكيله ومثال المجرور باضافة اسم فاعل قول الشاعر
• وما كل من وافى منى انا عارف • اي عارفه ومثال المجرور بحرف تبعيض السمن
منوان بدرهم اي منه يعني بعضه ومثال المجرور بحرف ظرفية قول الشاعر
• فيوم لنا ويوم علينا • ويوم نساء ويوم نسر •
اي نسر فيه ومثال المجرور بحرف مسبوق بمثله لفظا ومعنى قول الشاعر
• اصخ فالذي توصي به انت مفلح • فلا تك الا في الفلاح منافسا •
اي انت مفلح به فحذف به لسبق به في توصي به واصخ معناه اصاخ اسمع ونحو
قولك الذي مررت به مررت اي به ووافق المصنف في الجامع على الثلاثة
الاول

الاول وعلى الشرط الخامس ولم يعتبر ابن الحاجب في الوافية شرط العلم فقال
فيلزم الضمير للافادة ما لم يكن قد علم وعادة انتهى وروابط الجملة بما هي خبر
عنه او وصلها اي اوصل عدتها المصنف في المغني الى عشرة وذلك على خلاف في بعضها
واقتصر الشيخ منها هنا اي في كتابه هذا على اربعة احدها الضمير وهو الاصل
في الروابط اذ هو الموضوع لهذا الغرض ومن ثم بفتح المثلثة اي ومن هنا
اي من كونه هو الاصل يربط به حالة كونه مذكورا كزيد ابوه قايم وعمرو قام
اخوه وزيد ضربته ويربط به ايضا حالة كونه محذوفا مرفوعا ومنصوبا كما مر
في التمثيل بخلاف غيره فلا يربط به الا مذكورا لان وضع الظاهر موضع الضمير لنكتة
تفوت مع الحذف وكذا الامر العهد اذ مع الحذف لا ينساق الذهن الا الى الضمير
ومن المرفوع قوله تعالى ان هذان لساحران اذا قدر لهما ساحران ومن المنصوب
كقراءة ابن عامر في الحديد وكل وعد الله الحسنى ولم يقرا بذلك في سورة النساء
والرابط الثاني الاشارة الى المبتدا نحو قوله تعالى ولباس التقوى
ذلك خير هذا ان قدر ذلك مبتدا ثانيا لا تابعا للباس فلباس مبتدا
والتقوى مضاف اليها وذلك مبتدا ثان وخير خبره والمبتدا الثاني
وخبره خبر المبتدا الاول والرابط بينهما الاشارة بذلك الى المبتدا الاول
والا اي وان لم يقدر مبتدا ثانيا بان قدر تابعا للباس على انه بدل
منه او عطف بيان له لا نعت له خلافا للفارسي ومن تبعه لان
النعت لا يكون اعم من المنعوت كما قال الحوفي فالخبر حينئذ مفرد وقرا
نافع وابن عامر والكسائي لباس بالنصب نسقا على لباسا اي انزلنا
لباسا مواريا وزينة وانزلنا ايضا لباس التقوى وقرا الباقون ولباس
بالرفع على ان يكون لباس مبتدا وذلك مبتدا ثان وخير خبر الثاني والثاني
وخبره خبر الاول وعلى انه خبر مبتدا محذوف اي وهو لباس التقوى وعلى
انه فصل بين المبتدا وخبره او على ان لباس مبتدا وذلك بدل منه او

عطف بيان له او نعت وخبر خبره او على انه مبتدا خبره محذوف اى ولباس
التقوى ساتر عوراتكم والرابط الثالث اعادة المبتدا بلفظه اى ومعناه
واكثر وقوع ذلك فى مقام التهويل اى التخويف والتعظيم نحو قوله تعالى القارعة
ما القارعة فالقارعة مبتدا اول وما اسم استفهام مبتدا ثانى والقارعة
خبره وهما اى المبتدا الثانى وخبره خبر الاول والتقدير القارعة اى شى هو ومثله
الحاقة ما الحاقة وذلك كما تقول اى رجل زيد اذا اردت التعظيم لشانه — لشانه
ولهذا كان فى الاية وضع الظاهر مكان المضمر وكان الاولى تقديم التفخيم
على التعظيم ليقع التعظيم التفخيم لانه اشهر منه ومن التعظيم قوله تعالى
واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين او اعادة المبتدا بمعناه نحو والذين يمسكون
بالكتاب واقاموا الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين فالذين مبتدا وجملة
يمسكون بالكتاب صلة الذين وجملة واقاموا الصلاة معطوفة على الصلة
وجملة انا لا نضيع اجر المصلحين خبر المبتدا اى عموم يشمل المبتدا والرابط
بينهما اعادة المبتدا بمعناه فان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب
فى المعنى والرابط الرابع العموم اى عموم يشمل المبتدا وذلك بان تكون جملة
الخبر مشتملة على اسم اعم من المبتدا اى صادق عليه فيكون المبتدا داخلا
تحته اى تحت الاسم نحو قولك زيد نعم الرجل فال فى الرجل للجنس وهو اى
الجنس مشتمل على كل افراده وزيد فرد منها اى من افراد الجنس فدخل زيد فى العموم
اى عموم لفظ الرجل فحصل الربط ومنه اى من العموم قوله اى القايل وهو
الرماح بن ميادة ◦ الا ليت شعرى هل الى ام معمر ◦ سبيل فاما الصبر عنها فلا صبرا
قال فى المغنى كذا قالوا انتهى والصبر مبتدا وعنها متعلق به ولا نافية وصبرا
اسمها مبنى معها على الفتح والخبر محذوف تقديره لى وجملة لا صبر لى خبر المبتدا
والرابط بينهما العموم الذى فى اسم لا لان النكرة المنفية تفيد العموم والمطرد
من هذه الروابط هو الضمير لا غير اما الاشارة فلانه لا يقال زيد قام هذا

والزيد

والزيد ومن خرج اوليك واما اعادة المبتدا بمعناه فقد مر بما تقدم
واما اعادة المبتدا بلفظه ومعناه فقد نص سيبويه على ضعفه وهو مخصوص
بموضعين احدهما اما العبيد فذو عبيد وثانيهما حيث قصد التهويل
والتعظيم كما تقدم واما العموم فلانه لا يجوز زيد مات الناس وزيد
نعم الرجال وهند نعمت النسا واما فاما الصبر عنها الخ فمن باب
فاما العبيد فذو عبيد فهو من تكرار المبتدا بلفظه وليس العموم فيه
مرادا والمراد انه لا صبر له عنها لا انه لا صبر له عن شى والرابع العموم تبع
المصنف فيه هنا وفى اوضحه جماعة من النحاة وذكره فى المغنى كالمتبرى
منه حيث قال فيه بعد ذكره كذا قالوا انتهى قال ويلزمهم اى الجماعة ان
يجيزوا زيد مات الناس وعمرو كل الناس يموتون وخالد لا رجل فى الدار
وخرج المثال والبيت بما هو مذكور فيه فراجعه وقد اجمعناه فوجدناه
قال واما المثال فقيل الرابط فيه اعادة المبتدا بمعناه على قول ابى
الحسن فى صحة تلك المسالة وعلى القول بان ال فى فاعل نعم وبيس
للعهد لا للجنس واما البيت فالرابط فيه اعادة المبتدا بلفظه
وليس العموم فيه مرادا والمراد انه لا صبر له عنها لا انه لا صبر له فى شى
انتهى وضعف المصنف ايضا فى الجامع القول بالعموم فقال انه يلزم
عليه اجازة زيد لا رجل فى الدار ولما كان من الجملة الواقعة خبرا
ما لا يحتاج الى رابط اصلا نبه على ذلك بقوله الا فى نحو قل هو
الله احد اى قل هو الله احد ونحوه مما المخبر بها نفس المبتدا فى المعنى
ان اراد به المفهوم فلا يصح لعدم الفايدة او الخارج فكل خبر كذلك فيصح
الحمل وقد يختار الثانى وقولك كل خبر كذلك ممنوع اذ الجملة فى نحو زيد يقوم
ابوه مضمونها اسناد القيام الى الاب وهو غير زيد مفهوما وخارجا لكنها
تؤول بمفرد صادق على المبتدا اى قايم الاب ونحو ذلك كذلك اى فلا

تحتاج الى رابط اجنبى اكتفا بها عنه ورده الرضى وقد ذكره فى الالفية
والمصنف فى الجامع وقد عد فى المغنى من الروابط كون الجملة نفس المبتدا
لانها اى الجملة مفسرة بكسر السين للمبتدا اى مبينة له والمفسر بكسر السين
عين المفسر بفتح السين هذا ان قدر هو ضمير الشان قال الزمخشرى فى
امالى المفصل ولا يجوز وجود هذا الضمير الا فى كلام له شان عظيم فلا يقال هو
زيد قايم الا وان يكون قيام زيد امرا عظيما انتهى وقال الرضى وهذا الضمير
يسميه الكوفيون ضمير المجهول لان ذلك الشان مجهول لكونه مقدرا الى ان
يفسر ولا يعود ضمير من خبره اليه لانها مرتبطة به بلا ضمير فانما هو ولا يوكد
ولا يبدل منه ولا يتقدم الخبر عليه كل هذا لان لا يزول الابهام المقصود ويختار
كون الضمير مونثا لرجوعه الى القصة اذا كان فى الجملة المفسرة مونث
لقصد المطابقة لا لانه راجع لذلك المونث كقوله تعالى فانها لا تعمى
الابصار وقول الشاعر

على انها تعفو الكلوم وانما • يوكل بالادنى وان جل ما يمضى

والشرط ان لا يكون المونث فى الجملة فضلة فلا يختار انها بنت عرفة وان
لا تكون كالفضلة ايضا فلا يختار انها كان القران معجزة لان المونث المونث
منصوب نصب الفضلات كل هذا لان الضمير المبهم لا نزاع فى مطابقته
للفضلات وتانيث هذا الضمير وان لم تتضمن الجملة المفسرة مونثا
قياس لان ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع واذا لم تدخله نواسخ
الابتدا فلا بد ان تكون تكون جملة اسمية واذا دخلت عليه جاز كونها
فعلية ايضا كما فى قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار والاى وان لم
يقدر هو ضمير الشان بان قدر ضمير المسئول عنه وهو الله تعالى لانهم
قالوا للنبى صلى الله عليه وسلم صف لنا فنزلت سورة قل هو الله
احد فالخبر عنه مفرد وهو الله واحد خبر بعد خبر او بدل من الله

قال

قال الدماميني تبعا للمرادى والتحقيق ان مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة
بل من الاخبار بالمفرد حالة كونه على ارادة اللفظ وهذا ظاهر فى مثل نطقى
الله حسبى اذ المراد بالنطق المنطوق وفى افضل ما قلته انا والنبيون من قبلى
لا اله الا الله لان الله حسبى اريد به لفظه فيكون علما على نفسه وكذا لا اله الا
الله كما فى عكسه وهو الاخبار بالجملة على ارادة المعنى وذلك نحو لا حول ولا قوة
الا بالله كنز من كنوز الجنة اى كالكنز فى نفاسته وستره عن الاعين ويقع
الخبر ايضا اى مرة اخرى ظرفا زمانيا ويقع ايضا ظرفا مكانيا حالة كونه منصوبا
قيد به وان كان الظرف من حيث هو ظرف لا ينفك عن النصب لئلا يتوهم انه لا يقع
خبرا ما دام منصوبا فيختص بالظرف المتصرف المتحد مع المبتدا معنى وليحترز عن المرفوع
فان فيه تفسيرا طويلا ولذا لم يتعرض له وانما تعرض للمنصوب لفظا ان كان معربا
ومحلا ان كان مبنيا واقتصر الشيخ على قوله لفظا ولم يقل ومحلا نظرا الى الغالب ولو
اسقط لفظة لفظا لكان اخصر واشمل فيدخل المنصوب لفظا والمنصوب محلا
بما تعلق هو اى الظرف به على الاصح وقيل الناصب له المبتدا وقيل المخالفة
كما فى المغنى ويخبر باسما المكان عن اسما الذوات وعن اسما المعانى فظرف المكان المخبر
به عن اسما الذوات نحو قوله تعالى والركب اسفل منكم اى فى مكان اسفل من مكانكم
فهو افعل تفضيل بدليل انه وصف لمكان ثم اقيم مقامه وزيد خلفك ومثال
الاخبار به عن اسما المعانى الخير امامك اما ظرف الزمان فلا يخبر به الا عن اسما المعانى
اذا كان الحدث غير مستمر نحو الرحيل غدا اى ثابت فى غد ويقع ايضا جارا ومجرورا
منصوب محلا بذلك اى بما تعلق به كالحمد لله رب العالمين والمصحح للاخبار
بالظرف والجار والمجرور تضمنهما معنى صادقا على المبتدا وشرطهما اى الظرف والجار
والمجرور ان يكونا تامين كما فى التسهيل وعبر به فى الكافية الكبرى بشرط الافادة
بالمعنى المتقدم فى الصلة وهو قوله تتم بهما الفايدة بدون ملاحظة التعلق
فلا يجوز الاخبار بالناقصين فلا تقول زيد امس ولا زيد بك فان لوحظ فى الاول

ذاهب وفي الثاني وانه اوضح لوجوه الغائبة ولما كان الخبر اذا وقع ظرفا او مجرورا
مع جاره راجعا الى التقدير الى المفرد والجملة قال المصنف رحمه الله وتعلقهما اي الظرف
والجار والمجرور حينئذ اي وقت وقوعهما خبرا اما يكون بمستقر وجوبا او بنحوه نبه
بنحوه على ان تعبيرهم بمستقر للتمثيل لا للتقييد فيصح تقدير ما كان بمعناه
كائن بقوله مما هو اسم فاعل كحاصل وثابت وهو اي المذكور من تعلقهما بمستقر
او نحوه اختيار طائفة محتجين بان المحذوف هو الخبر في الحقيقة وكذا اختاره في
التسهيل ان الخبر في الحقيقة العامل فيهما لا هما ولا مع متعلقهما على الصحيح
وهو مذهب ابن كيسان وذهب الفارسي وابن جني والاكثرون الى انهما الخبر في الحقيقة
وان العامل صار نسيا منسيا والحلاوحا في عمله وفي تحمله الضمير والاصل اي القاعدة
او الغالب والراجح في الخبر الافراد اي ان يكون اسما مفردا لان القول المقتضي نسبة
امر الى اخر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا لكانت
هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد وفي هذا كلام طويل
ذكره الرضي فراجعه ان شئت وصححه المصنف في الاوضح ورجحه ابن مالك مستدلا
على ترجيحه بامور منها ان اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد كقوله اي القائل
• لك العز ان مولاك عز وان يهن • فانت لدى بحبوحة الهون كائن •
البحبوحة بضم الموحدتين وحائين مهملتين وسط الشيء والهون بضم الهاء ولكن
ان تمنع دلالة هذا البيت على الاصالة بل غايته الدلالة على مجرد الجواز
وللقائل ان يقول لا نسلم تعلق لدى بكائن بل بمحذوف وهو كائن الذي هو
اسم فاعل من كان الناقصة سلمنا انه متعلق بكائن لا ان كان كائنا في
البيت كون خاص وهو الثبوت وعدم التزلزل فهو اسم فاعل من كان بمعنى
ثبت وحينئذ لا شاهد فيه كذا قال الدماميني ولم يرد اجتماع الفعل
والظرف في كلام من كلام العرب يستشهد به ومنها ان الفعل المقدر جملة
بالاجماع واسم الفاعل ليس بجملة والفاعل اصل وقد امكن وحيث امكن

فلا

فلا عدول عنه ومنها تعينه اتفاقا بعد اما بفتح الهمزة نحو اما في الدار فعمرو
واما عندك فزيد وبعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا في الباب زيد واذا انهم مكو
وذلك لامتناع ايلائهما الفعل لا ظاهرا ولا مقدرا كما في شرح الكافية واذا تعين
تقديره باسم الفاعل في بعض المواضع وجب رد المحتمل الى ما لا احتمال فيه ليجري
الباب على سنن واحد ولك ان تقول تعيينه لمانع من الفعل لا يدل على اصالته
مطلقا او يكون تعلقهما باستقر ونحوه فيقدر ما كان بمعناه مما هو فعل
عام مما هو فعل عام فثبت وحصل وكان وهو اي كون متعلقهما استقر ونحوه
اختيار اكثر البصريين محتجين بان المحذوف عامل في الظرف والمجرور ومع الجار
وصرح باختياره في التسهيل خلافا لسيبويه ومتقدمي اهل البصرة والاصل في العامل
ان يكون فعلا وذلك لان العامل انما يعمل لافتقاره الى غيره والفعل اشد
افتقارا لانه حدث يقتضي صاحبا ومحلا زمانا او علة فيكون افتقاره
من جهة الاحداث ومن جهة التحقيق وليس في الاسم ذلك ورجحه ابن
الحاجب مستدلا على ترجيحه بوجوب تقديره في الصلة ورد بانه لا دلالة
فيه لان ذلك لخصوص المحل وقال بعضهم ان تقديره رضيا هو الحق اذ المفهوم
من زيد عندك انه مستقر ولا استقراره في الماضي قدر استقر لا مستقر
ومن ثم قال السعد التفتازاني الانصاف ان المفهوم من زيد في الدار ثابت
فيها او مستقر لا ثبت او استقر انتهى ولا يخفى عليك ان قول المصنف
بمستقر او استقر فيه تسوية بين تقدير اسم الفاعل والفعل مع ان المختار
عنده في سائر كتبه تقدير اسم الفاعل ومذهب الجمهور تقدير الفعل وقد
مشى عليه ابن الحاجب في الكافية والوافية فتنبه وقال اي المصنف في المغني
والحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل يقدر بحسب المعنى اما
في القسم فتقديره اقسم واما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به نحو يوم
الجمعة صمت فيه واما في البواقي نحو زيد في الدار فيقدر كونا مطلقا وهو

كاين او مستقر او مضارعهما وان اريد الحال او الاستقبال نحو الصوم اليوم
او في اليوم والجر لغوا او في الغد ويقدر بكان او استقر ان اريد المضي هذا هو
الصواب وقد اغفلوه مع قولهم في نحو ضربي زيدا قايما ان التقدير اذا كان قايما
ان اريد المضي واذا كان ان اريد المستقبل ولا فرق ثم قال وان جهلت المعني
بان لم تدر اريد الماضي والحال او الاستقبال فقدر الوصف قال الدماميني
كيف يقدر مع الجهل بما هو ظاهر في الحال الذي هو من جملة الامور المجهولة وهل
هذا الا تهافت انتهى وقد اشار الشيخ الى انه كما قال الشمني لا تهافت
في تقدير الوصف بقوله لانه اي الوصف صالح للازمنة كلها دون غيره وان
كان حقيقة في الحال المحذوف فيهما اي مستقر اي استقر وجوبا لقيام القرينة
وسد الظرف مسده فلا يقال زيد كاين في الدار وذلك المتعلق المحذوف
من حيث هو في الحقيقة هو الخبر على ما صححه المص في الاوضح لا الظرف وانما اطلق
عليه اي على الظرف الخبر لنيابته عن المحذوف ولهذا لا يجمع بينهما اي بين الظرف
والمحذوف الا شذوذا وظاهر كلامه في الاوضح ان المتعلق لا يكون الا كونا
مطلقا وبه صرح في التسهيل قال المصنف في المغني وهو اي كون المتعلق
كونا مطلقا شرط لجواز الحذف وقال الرضي وينبغي ان يكون ذلك العامل
المتعلق من الافعال العامة اي مما لا يخلو منه فعل نحو كاين وحاصل
ليكون الظرف دالا عليه ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام
القرينة على تعينه وسد الظرف مسده فلا يقال زيد كاين في الدار وقال
ابن جني بجوازه ولا شاهد له واما قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده فمعناه
ساكنا غير متحرك وليس معناه كاينا وصرح المصنف فيه اي في المغني بجواز
تقدير الكون الخاص لدليل وبجواز حذفه حينئذ اي دلت دلالة الدليل
عليه وعليه خرج قولهم من لي بكذا اي متكفل لي بكذا وقوله تعالى الحر بالحر
والعبد بالعبد والانثى بالانثى التقدير مقتول او يقتل لا كاين اللهم

الا

الا ان يقدر مع ذلك مضافين اي قتل الحر كاين بقتل الحر فيه تكلف
بتقدير اربعة الكون وفاعله والمضافان بل خمسة لان كلا من
المصدرين لابد له من فاعل والاصل اي الغالب والراجح او القاعدة
فيه اي في المتعلق المحذوف ان يقدر مقدما على الظرف كساير العوامل
مع معمولاتها في انها مقدمة عليها نحو في الدار زيد وقد يعرض ما يقتضي
ترجيح تقديره موخرا عن الظرف وما يقتضي ايجابه فالاول نحو في الدار
زيد لان المحذوف هو الخبر واصل الخبر ان يتاخر عن المبتدا نحو اما في الدار
فزيد لان اما لا يليها الفعل ونحو ان في الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها
وفيه اي في المغني ايضا ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره موخرا
في جميع المسايل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا ونظر في هذا
بعضهم بان العلة في امتناع تقديم الخبر اذا كان فعليا في باب المبتدا
هي خشية التباس الاسمية بالفعلية وذلك مع التلفظ لا مع الحذف
والتقدير واجيب بان المقدر عندهم في حكم الملفوظ فما امتنع
في الملفوظ امتنع في المقدر وان كانت علة المنع لا توجد في المقدر وفي
حاشية الكشاف للتفتازاني ان مما يجب التنبيه عليه انه اذا قدر
في الظرف كان او كاين اي ماضيا واسم فاعل فهو المطلق المقدر من كان التامة
بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو وسياتي تفسير اللغو
لا من كان الناقصة والا اي وان لم يكن من كان التامة بل كان من
كان الناقصة لكان الظرف واقعا في موضع الخبر بتقدير كان اخرى
وتسلسل التقديرات فايده اعلم ان الظرف عندهم اي النحاة
باعتبار متعلقه بفتح اللام قسمان الاول مستقر بفتح القاف والثاني
لغو واذا اردت بيانهما فالمستقر لغة من استقر بمعنى ثبت وسكن
واصطلاحا ما كان متعلقه عاما واجب الحذف نحو قوله تعالى وعنده

والثاني م

علم الساعة والقسم الثاني اللغو لغة ما لا يعتد به من الكلام وغيره
واصطلاحا ما كان متعلقه خاصا ويدخل فيه ما كان متعلقه مذكورا
سوا وجب حذفه نحو قولك يوم الجمعة صمت فيه امر جاز حذفه نحو
قولك يوم الجمعة حال كونه جوابا لمن قال لك متى صمت ووجه
تسمية الاول مستقرا وتسمية الثاني لغوا انه لما تعلق العام لما كان
اذا حذف انتقل الضمير الذي كان مستقرا فيه منه الى الظرف وسكن
فيه سمي ذلك الظرف مستقرا بفتح القاف لاستقرار الضمير فيه وظاهر
كلام الشيخ ان انتقال الضمير بعد الحذف ولا يضر انه يلزم حذف الفاعل
لانه امر اعتباري غير مستمر وقيل يحتمل ان يكون قبله ولا يضر انه يلزم
تفريغ العامل من الضمير وهو ممتنع لانتقال لانا لا نسلم امتناعه
بدليل انه بعد الحذف فارغ منه لانه بعد الحذف ناب عنه وتحمل
الضمير فلم يضر فراغه منه بخلاف قبل الحذف وقيل معه ولعلها اولى
لانه لا يلزم عليه شي وليتامل كذا في الحاشية وظاهر كلامه انه
لا يسمى بذلك اذا رفع الظاهر نحو زيد في الدار ابوه لان رفع الظاهر
يمنع استقرار الضمير فيه الا ان يريد ما من شانه ان يستقر فيه على
فرض كون الفاعل ضميرا فيجوز على انه لا ياتي على قول من يقول
بحذف الضمير مطلقا او اذا تقدم وقد جعل السيد في حواشي الكشاف
الظرف المستقر ما كان عامله المحذوف مفهوما منه وان كان خاصا
وعلله بانه استقر فيه معنى عامله وعلى هذا فهو اي الظرف في الاصل
مستقر فيه ثم حذفت الصلة اي حذف منه الجار والمجرور اختيارا
لكثرة دوره بينهم كقولهم في المشترك مشترك فيه مثاله قول جميل بن عبد الله

فان يك جثماني بارض سواكم • فان فوادي عندك الدهر اجمع

فاجمع توكيد للضمير المنتقل الى الظرف من المحذوف وما ذكر من انتقال

الضمير

كما هو الحرف الزايد

الضمير هو مذهب البصريين وقيل لا ضمير في الظرف مطلقا تقدم
او تاخر وان الضمير حذف ولما كان القسم الاخر بفتح الخا المعجمة اي
اللغو لم ينتقل اليه شي من متعلقه سمي لغوا وسمي ملغى كانه الغي
ولم يعتبر اعتبار الاول قال الدماميني قاعدة كل ظرف او جار
ومجرور ليس بزايد ولا بمنزلته ولا بمنزلة ما هو بمنزلته كالبا ومن في نحو
وكفى بالله شهيدا هل من خالق غير الله واما ما هو بمنزلة الزايد فهو لعل
في لغة عقيل واما ما هو بمنزلة ما هو بمنزلته فهو لولا لانها بمنزلة لعل عند
من قال لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه ان لولا جارة فانها
بمنزلة لعل في ان ما بعدها مرفوع المحل بالابتدا فان لولا الامتناعية
تستدعي جملتين كساير ادوات التعليق ولا الجار رب كما في نحو رب
رجل صالح لقيته ولا الكاف للتشبيه عند الاخفش وابن عصفور ولا ما
يستثنى به وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن ما دخلن عليه فانهن
للتنحية عما دخلت عليه كما ان الا كذلك وذلك عكس معنى التعدية
الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم لا بد ان يتعلق بالفعل او ما يشبهه
مثالهما قوله تعالى انعمت عليهم غير المغضوب عليهم فعليهم الاول متعلق
بالفعل وعليهم الثاني متعلق بشبه الفعل وهو المغضوب او ما اول
اي ومتعلق بما اول بما يشبهه اي يشبه الفعل نحو قوله تعالى وهو
الذي في السما اله اي وهو الذي هو اله في السما ففي متعلقة باله وهو اسم
غير صفة بدليل انه يوصف فتقول اله واحد ولا يوصف به فلا تقول
شي اله وانما صح التعلق به لتاوله بمعبود واله خبر لهو محذوفا ولا يجوز
تقدير اله مبتدا مخبرا عنه بالظرف او فاعلا بالظرف لان الصلة حينيذ
خالية من العايد ولا يحسن تقدير الظرف صلة واله بدلا من الضمير المستتر
فيه وتقديره في الارض اله معطوفا كذلك لتضمنه الابدال من ضمير العايد

مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه ولان الحمل على الوجه البعيد
ينبغي ان يكون سببه التخلص من محذور فاما ان كان موقعا فيما
يحتاج الى تاويلين فلا ولا يجوز على هذا الوجه ان يكون وفي الارض اله
مبتدا وخبرا لئلا يلزم فساد المعنى ان استونف وخلو الصلة من عائد
ان عطف او ما اعاد ويتعلق بما يشير الى معناه اي بما فيه رايحة الفعل
نحو قول القايل انا ابو المنهال بعض الاحيان وقوله انا ابن ماوية
اذ جد النقر فتعلق بعض واذ بالاسمين العلمين لا لتاولهما باسم يشبه
الفعل بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع او الجواد وتقول فلان حاتم في قومه فتعلق
الظرف بما في حاتم من معنى الجود تنبيه انما كان البا ومن في قوله تعالى وكفى بالله
حسيبا وهل من خالق غير الله لا يتعلقان بشي لان معنى التعلق الارتباط المعنوي
والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول الى الاسما فاعينت على ذلك بحروف الجر
والزايد انما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدا ولم يدخل للربط نعم يصح في اللام
المقوية ان يقال انها متعلقة بالعامل المقوى نحو مصدقا لما معهم وفعال لما
يريد ان كنتم للرويا تعبرون لان التحقيق انها ليست زايدة لما تخيل في العامل
من الضعف الذي نزله منزلة الزايد واما لعل فانها نزلت منزلة الزايد
الا ترى ان مجرورها في موضع رفع بالابتدا بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية نحو
قول الشاعر لعل ابي المغوار منك قريب ولانها لم تدخل لتوصل عامل
بل لافادة معنى التوقع كما دخلت ليت لافادة التمني ثم انهم جروا بها تنبيها على
ان الاصل في الحروف المختصة بالاسم ان تعمل العمل الخاص به كحروف الجر واما رب
فانها تدخل للتقليل وللتكثير لا للتعدية واما كاف التشبيه فاستدل بانك
اذا قلت زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف نحو في من
نحو زيد في الدار وان كان فعلا مناسبا للكاف وهو اشبه فهو متعد بنفسه
لا بالحرف والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الجر ونحوه تدل على

الاستقرار

الاستقرار والمتعلق اما ان يكون ملفوظا به كما مثلنا او مقدرا نحو قوله تعالى
والى ثمود اخاهم صالحا بتقدير ارسلنا ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبي
والمرسل اليهم يدل على ذلك ومثله في تسع ايات الى فرعون فهي والى متعلقان
باذهب محذوفا وبالوالدين احسانا اي واحسنوا بالوالدين احسانا والمقدر
لا يخلو اما ان يكون واجب الحذف اي حذفه واجب او لا يكون واجب الحذف
وواجب الحذف يكون في ثمانية مواضع ذكرها المصنف في المغني احدها ان
احدها ان يقع صفة نحو او كصيب من السما الثاني ان يقع حالا نحو فخرج
على قومه الثالث ان يقع صلة نحو وله من في السموات والارض ومن عنده
لا يستكبرون الرابع ان يقع خبرا نحو زيد عندك او في الدار الخامس ان
يرفع الاسم الظاهر نحو افي الله شك ونحو اعندك زيد السادس ان يستعمل
المتعلق محذوفا في مثله او شبهه كقولهم لمن ذكر امرا قد تقادم عهده
حينئذ الان واصله كان ذلك حينئذ واسمع الان وقولهم للمعرس بالرفا
والبنين باضمار اعرست السابع ان يكون المتعلق محذوفا على شريطة
التفسير نحو ايوم الجمعة صمت فيه ونحو بزيد مررت به عند من اجازه
والثامن القسم بغير البا نحو والليل اذا يغشى وتالله لاكيدن اصنامكم وقد
تقدم ان الخبر يكون ظرفا مطلقا زمانيا او مكانيا ولما كان ظاهر اطلاقه انه
يخبر بالظرف عن المبتدا مطلقا سواء كان ذاتا ام لا والامر بخلافه اخذ في بيان ذلك
وتقييد هذا الاطلاق فقال ولا يخبر باسم الزمان منصوبا كان او مجرورا
بفي والمراد به اعم من الظرف اصطلاحا عن المبتدا الجوهر المعبر عنه باسم الذات
فلا يقال زيد اليوم يعني المراد بالجوهر هنا اسم الذات لا ما اشتهر من استعماله
في الالفاظ مما يقابل الصورة فيقال هذا اللفظ يدل بصورته لا بجوهره ومادته
وحيث تقرر ذلك فلا يقال زيد اليوم لعدم الفايدة في الاخبار عنه فان
حصلت منه فايدة جاز الاخبار به عنه وفي حواشي التوضيح اعلم ان الرضي

جعل المعنى المخبر عنها بالزمان نوعين نوعا يشبه المعنى في تجدده وقتا دون
وقت ونوعا ينقطع فيه بتقدير المعنى المضاف فالاول كالورد والثاني كقوله
اليوم خمر وقضيته ان الاول لا ضرورة الى تقدير مضاف فيه وهذا هو التحقيق
فليت مثله وضبط في التسهيل الافادة بان يشابه اسم الذات الحدث في حدوثه
وقتا دون وقت نحو الرطب شهري ربيع ويكون بغير ذلك كما ذكره الشيخ بقوله
كان يكون المبتدا يضاف اليه اسم معنى عام نحو اكل يوم ثوب تلبسه او يكون
عاما اي يعمم في حواشي التوضيح قوله كان يكون المبتدا عاما هذا كلام لا يظهر له
معنى يوجه به ولا مستند له في كلام الائمة والمعول عليه ما في الرضي والزمان خاصا
اما بالاضافة نحو نحن في شهر فنحن مبتدا وهو عام لصلاحيته في نفسه لكل
متكلم اذ لا يختص بمتكلم دون اخر وفي شهر كذا خبره وهو خاص بالمضاف اليه وقد
يقال عمومه نحو شموله للمتكلم وجميع من سواه في ذلك الزمان والزمان خاص
لانه عينه في الاول وخصه بالوصف في الثاني ويمكن تخريج هذا المثال على
على حذف الخبر الخاص لقرينة حالية اي داخلون في شهر كذا او يكون خاصا بالوصف
نحو نحن في زمان طيب فتخصص الزمان بالطيب او يكون مسبوقا به عن خاص
نحو في اي الفصول نحن تنبيه ما ذكره الشارح من جواز الاخبار باسم
الزمان عن الجوهر عند الافادة راي بعض المتاخرين والجمهور على المنع مطلقا
ولذا اطلق في الكافية الكبرى المنع ولم يستثن وكذا المصنف في المتن وفي
الشذور وخالف في الجامع فقال فيه ولا يخبر بالزمان عن الذات الا في نحو الرطب
في تموز ونحن في شهر كذا وانا في يوم طيب وفهم من كلامه اي المصنف حيث نفى
الاخبار عن الجوهر باسم الزمان ان المكان يخبر به عن الجوهر نحو قولك زيد امامك
ويخبر به ايضا عن اسم المعنى نحو قولك الخير عندك وافهم ايضا ان اسم المعنى
يخبر به عنه بالزمان وهو اي المفهوم كذلك اي كما فهم اذا كان الحدث غير
مستمر نحو الصوم غدا فان لم يكن الحدث غير مستمر بل كان مستمرا فلا يخبر به

عنه

عنه فلا يقال طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفايدة والفرق ان الاحداث
افعال وحركات وغيرهما فلا بد لكل حدث من زمان يختص به بخلاف الذوات
فان نسبتها الى جميع الازمنة على السوا فلا فايدة في الاخبار بالزمان عنها يعني
ان شان الذات الاستمرار في جميع الازمنة ولا فايدة في الاخبار عن المستمر بزمن
مخصوص لانه لا فايدة لتخصيص حصول شي بزمان هو في غيره حاصل مثله والتعليل
بعدم الفايدة قيل مشي على مذهب من شرط في الكلام الفايدة الجديدة والحاصل
ان التفصيل بين حصول الفايدة وعدمها هو اختيار ابن الطراوة وجماعة ووافقهم
ابن مالك والصحيح المنع مطلقا كما هو ظاهر كلام المتن واما نحو قولهم الليلة الهلال
مما ظاهره انه اخبر فيه باسم الزمان عن الجوهر كالورد في ايار بفتح الهمزة وتشديد
المثناة التحتية وراء مهملة اخره وهو ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة لانه شهر رومي
واليوم خمر بنصب اليوم فهو متاول بفتح الواو المشددة اي مصروف عن ظاهره وجوبا
بحذف اسم معنى مضافا هو المبتدا في الحقيقة كما قال الفارسي وذلك كرؤية الهلال
الليلة فالتقدير طلوع الهلال الليلة وخروج الورد في ايار واليوم شرب خمر فالاخبار
في الحقيقة انما هو عن اسم المعنى لا عن الجوهر اي لا عن اسم الذات وقيل لا تاويل
في ذلك بل الليلة خبر عن الهلال لشبهه باسم المعنى من حيث انه يحدث في وقت
دون وقت اخر والقايل لذلك هو ابو الحسن بن عبد الوارث وهو ابن اخت
ابي علي الفارسي فانه قال الليلة الهلال على ظاهره لا على حذف مضاف
لان الهلال يكون ظاهرا ثم يستتر ثم يظهر فلما اختلفت به الاحوال اجري
مجرى الاحداث قال عبد القاهر وتوضيحه ان الهلال ليس باسم وضع
علما لكثير كالشمس والقمر وانما هو اسم يتناوله حال دون حال والاسم
الموضوع له القمر واذا قيل الهلال كانه قيل استنارة القمر اوله والقمر
ولهذا قال ابن السراج لو قلت الشمس اليوم والقمر الليلة لم يجز لانه غير
متوقع ولا يتضمن الدلالة على الحدوث انتهى وكذلك الورد في ايار قال الرضي

ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم المعنى مطلقا بشرط حدوثه ثم نظر فان استغرق
المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير
شهر اذا كان السير في اكثره لانه باستغراقه اياه كانه هو ولا سيما مع التنكير المناسب
للخبرية ويجوز نصبه هذا الزمان المنكر وجره بفي يوم الصوم في يوم او يوما خلافا للكوفيين
ثم قال وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الا الرفع غالبا كما في الاول
عند البصريين ثم قال فان وقع الفعل لا في اكثر الزمان سوا كان الزمان معرفا او منكرا
فالاغلب نصبه او جره بفي اتفاقا بين الفريقين نحو الخروج يوما والسير يوم الجمعة
او في يوم الجمعة واما قوله الحج اشهر معلومات فللتاكيد امر الحج ودعا
الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلاثة
واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سوا كان اسم مكان او لا وان كان غير
متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة
فالرفع راجح نحو انت مني ذو مكان قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو
زيد خلفك انتهى واطال ذيل الكلام في هذه المسئلة لانها تشتمل على فوايد
فعليك بمطالعته وشمل اسم المعنى اسما الايام فيجوز الاخبار عنها باسما
الزمان لكن اذا وقع لفظ اليوم خبرا عن لفظي الجمعة والسبت جاز نصبه
على ضعف لكونهما في الاصل مصدرين فمعنى اليوم الجمعة او السبت
اي الاجتماع او السكون والاولى الرفع لغلبة الجمعة والسبت في معنى
اليومين وكلفظي الجمعة والسبت كلما يتضمن عملا كالعيد والفطر
والاضحى والنيروز فان في العيد معنى العود وفي الفطر معنى الافطار
وفي الاضحى معنى التضحية وفي النيروز معنى الاجتماع وكذلك قولك
اليوم يومك لانه على معنى شانك وامرك الذي تذكر بخلاف لفظ
الاحد وما بعده من ايام الاسبوع فلا يجوز فيها الا الرفع لانه لكه لا يتضمن
عملا وانما هو بمعنى الايام واليوم لا يكون في اليوم واجاز الفرا وهشام

النصب

النصب ايضا لتاويلهما اليوم بالان كما يقال الان اليوم افعل كذا اي
الان لا اخذ والان اعم من الاخذ فيصح ان يكون ظرفه قال ابو حيان
مقتضى قواعد البصريين في غير اسما الايام اسما الشهور ونحوها الرفع
فقط نحو اول السنة المحرم ولما كان من المبتدا ما لا خبر له لانه في معنى
الفعل نبه عليه بقوله ويغني عن الخبر اي في حصول الفايدة مرفوع وصف
الاضافة على معنى اللام اي مرفوع لوصف يكتفى به اي بالوصف قال البعض
احترز بقوله يكتفى به عن مثل اقايم ابواه زيد فان الفاعل فيه ليس
مكتفى به ضرورة التباسه بالضمير المفتقر الى زيد المعود عليه وعليه
فيعرب زيد مبتدا موخر وقايم خبر مقدم وابواه فاعل به لان معنى يكتفى
به ان يكون المرفوع بالوصف مغنيا عن الخبر والفاعل فيما ذكر غير مغني اذ
لا يحسن السكوت عليه كذا قيل وفيه بحث اذا علم المرجع كما اذا جرى ذكر
زيد فقيل اقايم ابواه اذ قوله اقايم ابواه حينيذ بمنزلة اقايم ابو زيد
وذلك يحسن السكوت عليه قطعا وجوز بعضهم اعراب قايم مبتدا المغني
فاعله وهو ابواه عن الخبر والجملة خبر عن زيد فاعلا كان ذلك المرفوع او
كان نايبه اي نايب الفاعل والمراد بالوصف الرافع اسم الفاعل كضارب
واسم المفعول كمضروب والصفة المشبهة كحسن واسم التفضيل نحو احسن
والمنسوب نحو قرشي معتمد ذلك الوصف ليصح الاكتفا بالمرفوع وقد
اشار بذلك الى ان الاعتماد شرط في الاكتفا بالفاعل عن الخبر وهو الراجح
وقيل شرط في العمل على اداة استفهام الجار والمجرور متعلق بمعتمد حرفا
كانت الاداة كالهمزة وهل او كانت اسما كما ومن ومتى واين وكيف
وكم وايان كذا عمم ابن مالك قياسا على ما والهمزة وقصره ابو حيان
عليهما اذ لم يسمع سواهما او كان المرفوع معتمدا على اداة نفي ولو معنى
كذلك اي سوا كانت حرفا او اسما نحو ما ولا وغير او كانت الاداة فعلا

واذا اردت بيان ذلك بالمثال فالاستفهام بالحرف وهو الهمزة مع اسم
اسم الفاعل مثاله نحو قول الشاعر

• اقاطن قوم سلمى ام نووا ظعنا • ان يظعنوا فعجيب عيش من قطنا •

فقاطن مبتدا من قطن بالمكان اذا اقام به وقوم سلمى فاعل سد مسد الخبر
والظعن السير في البعض والظاهر ان العطف في ام من عطف الفعلية
على الاسمية ومثال الاستفهام بحرف هل نحو هل مشروح صدرك ومثاله بالهمزة
مع الصفة المشبهة احسن ابواك ومع هل حسن ابواك ومع ما ما احسن
ابواك ومثال اسم التفضيل ما افضل منك احد وهل احسن في عين زيد الكحل منه
في عين غيره ومثال المنسوب ما قرشي ابواك ومثال الاستفهام بالاسم مع اسم
الفاعل نحو كيف جالس العمران ومثال النفي بالحرف نحو ما مضروب العمران فما نافية
ومضروب مبتدا والعمران فاعل سد مسد الخبر ومثال النفي بالفعل نحو ليس
قايم الزيدان فقايم اسم ليس والزيدان فاعل بقايم سد مسد خبر ليس وفي
شرح العمدة لابن مالك ان النواسخ لا تدخل على المبتدا الذي له مرفوع يغني
عن الخبر لانه منزل منزلة الفعل فلا تعمل فيه عوامل الاسما كما لا تعمل في الفعل
ومن مقتضى هذا ان لا يعمل فيه الابتدا لانه من عوامل الاسما الا انه معنى
فاشبه المعنى الذي يرتفع به الفعل اذا قيل يقوم زيد فجاز ان يعمل فيه انتهى
ومثال النفي بالاسم نحو غير قايم الزيدان فغير مبتدا وقايم مضاف اليه
والزيدان فاعل بقايم سد مسد خبر غير لان المعنى ما قايم الزيدان فعومل
غير قايم معاملة ما قايم ومنه اي من النفي بالاسم قوله اي القايل وهو ابو
نواس • غير ماسوف على زمن • ينقضي بالهم والحزن • جعل ابن الشجري
غير مبتدا لا خبر له بل لما اضيف اليه مرفوع يغني عن الخبر وذلك لانه في معنى
لانه في معنى النفي والوصف بعده مخفوض لفظا وهو في قوة المرفوع بالابتدا
فكانه قيل ما ماسوف على زمن ينقضي مصاحبا للهم والحزن فهو نظير ما مضروب

الزيدان

الزيدان والنايب عن الفاعل الظرف واختار ابن الحاجب وجها ثانيا وهو ان
يكون غير خبرا مقدما والاصل زمن ينقضي بالهم والحزن غير ماسوف عليه
ثم قدمت غير وما بعدها ثم حذف زمن دون صفته فعاد الضمير
المجرور بعلى على غير مذكور فاتي بالاسم الظاهر مكانه وفيه حذف الموصوف
مع ان الصفة غير مفردة وهو جايز في الشعر وخرجه ابن الخباز على ان
يكون غير خبر محذوف وماسوف مصدرا جا على مفعول كالمعسور والميسور
والمراد اسم الفاعل والمعنى اذا غير اسف على من هذه صفته وهذا ظاهر
التعسف والنفي في المعنى كالنفي الصريح مثاله نحو قولك انما قايم الزيدان
لانه في قوة قولك ما قايم الا الزيدان ولا فرق في المرفوع بالوصف ايضا بين
ان يكون اسما ظاهرا كما مر في التمثيل ويكون ضميرا بارزا كقوله اي القايل

• خليلي ما واف بعهدي انتما • اذا لم تكونا لي على من اقاطع •

اي يا خليلي ما انتما وافيان بعهدي وصحبتي اذا لم تكونا لي عونا على من
اقاطعه واهجره فما نافية وواف مبتدا وانتما فاعل سد مسد الخبر وفيه رد
على الزمخشري وابن الحاجب حيث شرطا ان يكون المرفوع ظاهرا قال المصنف
في شرح الشذور وجوابه ان المراد بالظهور ضد الاستتار قال المص هذا البيت
وقوله تعالى راغب عن الهتي مما يقطع به على فساد مذهب المانعين لرفع الوصف
المذكور ضميرا منفصلا على انه فاعل به وذلك لان القول بان الضمير مبتدا
يودي في البيت الى الاخبار عن النفي بالواحد ويودي في الاية الى فصل
العامل انتهى واجيب عن الاول باحتمال ان يكون انتما مبتدا
خبره الجملة الشرطية بعده مع الجواب المحذوف المدلول عليه بقوله
ما واف بعهدي والتقدير انتما يا خليلي ان لم تكونا لي على من اقاطعه فما احد
واف بعهدي اي انعدم وفيا مكما مني على من قاطعه سبب لئلا يكون
احد يفي بعهدي لان من سواكما ليس عندي في مرتبتكما من خلوص المودة

وصدق الاخا واجيب عن الثاني بمنع تعلق الجار براغب المذكور
ليلا يلزم المحذور ويجعل متعلقا بمحذوف والتقدير اراغب انت ترغب عن
الهتي وجعل النفي بلاسم والاسم كالحرف اى كالنفي بالحرف فيه اى في الجمل
يجوز الخروج الوصف عن كونه مبتدا حقيقة واعتماده اى في المرفوع بالوصف
على ما ذكر من الاستفهام والنفي شرط للاكتفا بالمرفوع عن الخبر لازم عند
جمهور البصريين وما اوهم خلاف ذلك مؤول عندهم نحو قول الشاعر
• خبير بنو لهب فلا تك ملغيا • مقالة لهبي اذا الطير مرت •
وقول الشاعر • فخير نحن عند الناس منكم • اذا الداعي المثوب قال يالا •
وذلك في الاول ولو جعل بنو لهب مبتدا مخبر عنه بقوله خبير لزم عدم المطابقة
فتعين كون خبير مبتدا وبنو لهب فاعلا به وتاويله ان فاعلا يستوى
فيه المذكر والمونث المفرد وغيره قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك
ظهير وقال تعالى وحسن اوليك رفيقا وقال تعالى خلصوا نجيا
ووجه الابهام في الثاني انه لو جعل خير خبرا مقدما ونحن مبتدا لزم
الفصل بين اسم التفضيل ومن بمبتدا وهو اجنبي منهما فتعين ان
يكون خير مبتدا ونحن فاعلا به وتاويله انا لا نسلم ان نحن مبتدا
ولا فاعل وانما هو تاكيد للضمير المستكن في خير وخير خبر مبتدا محذوف
والتقدير فنحن خير نحن كما تقول انت قايم انت على ذلك خرجه ابن
خروف ثم اذا رفع هذا الوصف ما بعده فله ثلاثة احوال وجوب
الابتدائية ووجوب الخبرية وجواز الامرين لانه مع مرفوعه
لا يخلو اما ان يتطابقا او لا يتطابقا فان تطابقا افرادا او تذكيرا
وتانيثا اى في الافراد وبان كان كل منهما مفردا مذكرا او مفردا مونثا
نحو اقايم زيد واقايمة حفصة جاز في الوصف وجهان الابتدائية
والخبرية على السوا فيجوز ان يجعل الوصف مبتدا وما بعده فاعلا

سد مسد الخبر ويجوز ان يجعل المرفوع مبتدا موخرا والوصف خبرا مقدما
فان رجح الاول بان الاصل في المقدم الابتدا عورض بان الاصل في الوصف
الخبرية فلما تعارض الاصلان تساقطا فجاز الامران الا في نحو اقايم اليوم
امراة فيتعين الوجه الاول اى الاختلاف بالافراد والجملة والقول
الثالث المنع مطلقا لانه لا يجوز الابتدا بالمراة لانها نكرة وايضا
يلزم على الثاني تذكير الوصف الرافع لضمير المونث الحقيقي وذلك لا
يجوز ويتعين الاول في قوله تعالى اراغب انت عن الهتي لانه على الثاني
يلزم الفصل بين راغب ومعموله وهو الظرف باجنبي وهو المبتدا
والمرفوع بعده فاعلا وهذا اى جواز الوجهين يقدح في قولهم انه متى
وقع تقدم الخبر في التباس المبتدا بالفاعل وجب تاخره وهو استشكال
المولى عبد الغفور والمولى عصام على جواز الوجهين • واجيب بان
قولهم انما هو في فاعل نفس الفعل الصريح بدليل تجويزهم في نحو اقايم زيد ان يكون
زيد مبتدا وان يكون فاعلا اغنى عن الخبر وتقرير ما استشكل المولى عبد الغفور والمولى
عصام جواز الوجهين وجوابه هو انه يلزم على ثانيهما التباس المبتدا بالفاعل وقد
منعوا لاجله تقديم الخبر في نحو زيد قام واجيب بالفرق بان كلا الوجهين
هنا خلاف الاصل فان في جعل زيد فاعلا في اقايم زيد جعل المبتدا مسندا وهو
خلاف الاصل وفي جعله مبتدا تاخير المبتدا وهو خلاف الاصل ولا كذلك
الوجهان في نحو قايم زيد فان احدهما وهو كون زيد فاعلا موافق للاصل
والالتباس المحذور ليس الا اذا كان احد الوجهين موافقا للاصل لسبق
الذهن الى ما هو الاصل من غير معارض فيورث التشويش والالتباس
فاعلم وان تطابقا تثنية وجمعا اى في التثنية والجمع والمراد جمع المونث
السالم واما المكسر فكالمفرد فالاول نحو اقايمان الزيدان والثاني نحو
اقايمون الزيدون تعين خبرية الوصف فالوصف في المثالين خبر مقدم

والمرفوع بعده مبتدا موخر ولا يجوز ان يكون الوصف فيهما مبتدا والمرفوع فاعلا
سد مسد الخبر لان الوصف اذا رفع ظاهرا كان حكمه حكم الفعل في لزوم الافراد
على اللغة الفصحى لتحمله اى الوصف الضمير ويجوز ذلك في غير اللغة الفصحى
وهي لغة اكلوني البراغيث وان لم يتطابقا لا في الافراد ولا في غيره تعين
ابتدائية الوصف ويكون ما بعده فاعلا او نايبا عنه اى عن الفاعل مغنيا
عن الخبر نحو قولك اقايم اخواك فقايم مبتدا واخواك فاعله سد مسد خبره
ولا يجوز ان يكون اخواك مبتدا وقايم خبره مقدما لانه لا يخبر عن المثنى بالمفرد
والاصل ان يخبر عن المبتدا الواحد بخبر واحد كما مر في الامثلة وقد يتعدد الخبر
اى خبر المبتدا جوازا اى تعددا جايزا مطلقا المبتدا واحد على القول الاصح ولا
فرق ان يتفق الاخبار المتعدد افرادا نحو زيد عالم صالح ورع او جملة نحو زيد قام
ضحك وعكسه وقيل يجوز ان اتحد الخبران او الاخبار في الافراد والجملة
نحو زيد فقيه كاتب ونحو زيد ابوه كريم امه صالحة والمنع عند الاختلاف
بالافراد والجملة والقول الثالث المنع مطلقا وانما قبل بتعدد الخبر لان الخبر
كالنعت فجاز تعدده وان اختلف الجنس نحو قوله تعالى فاذا هي حية تسعى
يعني حينئذ او حية خبره وتسعى يجوز ان يكون خبرا ثانيا عند من جوز تعدد
الخبر ويجوز ان يكون صفة لحية ومن هذا يعلم جواز تعدد المعمول الثاني
لكل ما ينسخ الابتدا ليجعل الخبر اعم مما هو خبر في الاصل وفي الحال والتعدد
اى تعدد الخبر كاين على ثلثة انواع احدها ان يتعدد لفظا ومعنى ولا
يكون تعدده لتعدد المخبر عنه وضابطه ان يكون المخبر عنه مشتملا على كل من
الخبرين وعلامة هذا التعدد صحة الاقتصار على كل واحد من الخبرين اى على
ايهما شا من اراد الاقتصار او على كل واحد شا من الاخبار نحو قولك زيد
فقيه شاعر اى ناظم كاتب اى ناثر يعني ينظم الكلام وينثره فاذا اسملت
بالعطف المقتضي للمغايرة جاز العطف اتفاقا اى عند الجميع لصحة مغايرة كل

للاخر

للاخر لتغايرهما انهما فيقال لزيد فقيه وشاعر وكاتب ثانيهما اى
الانواع ان يتعدد الخبر لفظا لا معنى يكون متعدد اللفظا متحدا معنى
لقيام المتعدد بفتح الدال الاولى اسم مفعول اى الذى وقع التعدد
فيه مقام خبر واحد نحو قولك هذا حلو حامض ولا يجوز في هذا العطف
فلا يقال الرمان حلو وحامض لما علمت من ان العطف يقتضي
المغايرة وهنا حلو حامض ليسا متغايرين لان مجموعهما بمنزلة الخبر
الواحد فهما كالكلمة الواحدة وبعض الكلمة لا يعطف على بعضها وانما كانا
بمنزلة الخبر الواحد لاتحادهما معنى اذ المعنى هذا مز بضم الميم وتشديد
الزاى المعجمة والمرارة كيفية بين الحلاوة والمرورة لحموضة الصرفتين
وليس في الرمان طعم الحلاوة وطعم الحموضة اى ليس جامعا لهما اذ هما
ضدان لا يجتمعان وانما الموجود فيه طعم بين بين ولا شك ان هذا
معنى يغاير معنى زيد كاتب شاعر من انه جامع بين الصفتين اذ كل من
الصفتين الصرفتين موجودة فيه فليتامل وقال في التصريح وضابطه ان
يكون المخبر عنه مشتملا على طرف من كل من الخبرين لا عليهما الا ترى ان المز
ليس تام الحلاوة ولا تام الحموضة ولكنه بينهما انتهى فلا يصح الاخبار بواحد
منهما عن المبتدا خلافا لابي على الفارسي فانه اجاز العطف نظرا الى تعدد اللفظ
ولهذا امتنع توسط المبتدا بينهما لانه يلزم منه تقدم بعض الكلمة عليه
وتاخر بعضها عنه وتقدمهما عليه على القول الاصح فيهما عند الاكثرين
فلا يقال حلو الرمان حامض ولا حلو حامض الرمان وليس الثاني بدلا
من الاول لانه ليس المراد احدهما بل كلاهما ولا صفة لامتناع وصف الشيء
بمناقضه ونقل عن الاخفش جواز كونه وصفا للاول على معنى حلو فيه
حموضة والصفة يوصف اذا نزلت منزلة الجامد نحو مررت بالفنار الفاعل
ورد بان الصفة كالفعل وهو لا يوصف ولو صح هذا الرد لم يصح التصغير

وهو جائز بلا خلاف ولا خبر مبتدا محذوف لان المراد انه جمع بين الطعمين
وهل في كل منهما ضمير ام لا ضمير فيهما او في الثاني فقط اقوال اختار ابو حيان
اولها وصاحب البديع ثانيها والفارسي ثالثها وتظهر ثمرة الخلاف في عكسهما
او عمل احدهما في نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان قلنا لا يتحمل
الاول تعين رفع رمانه بالثاني وان قلنا انه يتحمل فيجوز ان يكون
من باب التنازع في السببي المرفوع على القول به كذا في التصريح انتهى
قيل وفي هذا التعليل نظر لان الخبر الواحد حقيقة لا يمتنع تقديمه حتى
يكون المنزل منزلته ممتنع التقديم ولعل امتناع ذلك ان الرمان حلو
حامض جرى مجرى الامثال وقال متاخر ما ذكره المصنف هو بنا على
القول بان الضمير يعود الى المبتدا من معنى الكلام لان حلو حامض وهذا
احد اقوال ثلاثة فيما اذا كان الخبر المتعدد مشتقا والقول الثاني انه
ليس في هذا المتعدد الا ضمير واحد يحمله الثاني لا الاول لان الاول بمنزل
من الثاني منزلة الجزء فصار الخبر انما هو بتمامهما وقال بعضهم يقدر في الاول
لانه الخبر في الحقيقة والثاني كالصفة له والتقدير هذا حلو فيه حموضة
والقول الثالث قول ابي حيان حيث قال والذي اختاره ان كلا منهما
تحمل ضميرا لاشتقاقهما ولا يلزم ان يكون كل واحد منهما خبرا على حياله
لان المقصود جمع الطعمين والمعنى ان فيه حلاوة وحموضة والقول الاول
هو قول صاحب البديع لان تخلو الخبرين من الضمير لئلا تنتقض قاعدة
المشتق ولا انفراد احدهما به لانه ليس اولى من الآخر ولا ان يكون فيهما
ضمير واحد لان عاملين لا يعملان في معمول واحد ولا ان يكون فيهما
ضميران لانه يصير التقدير كله حلو وكله حامض وليس هذا هو الغرض
منه قال ابو حيان وتظهر ثمرة الخلاف اذا جا بعدهما ظاهر نحو هذا البستان
هو حامض رمانه فان قلنا لا يتحمل الاول ضميرا تعين ان يكون الرمان

مرفوعا

مرفوعا بالثاني وان قلنا يتحمل كان من باب التنازع ثانيهما ان يتعدد الخبر
باعتبار الاحكام اللفظية لتعدد صاحبه وهو المبتدا او تعدد صاحبه اما ان
يكون حقيقة بان تعدد لفظه وله صورتان احداهما ان يكونا اسما مفردة
متعاطفة نحو زيد وعمرو وبكر كاتب وشاعر وفقيه وثانيهما ان يكون مجموعا
او مثنى مثال المجموع نحو قولك بنوك فقيه وشاعر وكاتب ومثال المثنى
قوله اي القائل وهو طرفة بن العبد

• يداك يد خيرها يرتجى • واخرى لاعدائها غائظة •

لان يداك في قوة مبتداين لكل منهما خبر على حدته وذلك لان اليد
الواحدة بمعنى النعمة والاخرى الجارحة فلا يكونان بمعنى واحد لهما
من قبيل الاشتراك او الحقيقة او المجاز والتقدير يدك التي هي النعمة
ويدك التي هي الجارحة احداهما خيرها يرتجى والاخرى لاعدائها غائظة
اي قاهرة او يكون تعدده حكما وذلك بان يكون لفظه مفردا ذا اجزا بمعنى
واخباره متقسمة على اجزائه نحو قوله تعالى انما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة
وتفاخر بينكم وتكاثر وهذا النوع يجب فيه العطف بالواو بين الاخبار
المتعددة قالوا ولا يجوز العطف بين الاخبار اذا تعددت بغير الواو
وانما وجب العطف لانه يجمع فيه المتعدد ولانه يجعل خبرا في الخبر في
مثل قولك بنوك فقيه وشاعر وكاتب مجموع فقيه وشاعر وكاتب
وليس الخبر فقيه والا يلزم ان يكون كل من فقيه وكاتب وشاعر بنوك
وتحقيق ذلك ان العطف في التابع متاخر عن ربط الشي بالمعطوف
عليه او ربط المعطوف عليه بشي وربما يتقدم فيفيد ربط المجموع او
الربط بالمجموع وما نحن فيه من القبيل الثاني والمعنى المقتضي للاعراب
قايم بالمجموع لا بكل واحد فالمجموع يستحق اعرابا واحدا الا انه لما تعدد ذلك
المستحق مع صلاحية كل واحد للاعراب اجرا اعرابه لكل على كل فمثا

للتحكم وليس هنا عطف بل صورته ولا نسبة هنا ولا تبعية في
الاعراب فلا يقال ان المعطوف تابع مقصود بالحكم فيشكل على ذلك
وما قيل من ان العطف مقدم على الربط فتسامح ويجب ان يكون هنا
الخبر جامد لفظا او تقديرا لئلا يلزم خلو الخبر المشتق عن ضمير المبتدا فهما
عالم وجاهل في تقدير رجل عالم ورجل جاهل وصرح ابن مالك في التسهيل
بعدم التعدد فيه اى هذا النوع وبعدم التعدد ايضا في النوع الثالث
وهو التحقيق وصرح في شرحه بان التعبير فيهما بغير لفظ الواحد لا
يقال الا مجازا وعلى هذا فما في الشرح من حكاية
الاجماع على التعدد فيهما منظور فيه اللهم الا ان
يقال في الجواب عنه يراد اجماع من يعدد اى الذى يقول بالتعدد
وقال البعض قوله بان التعبير الخ يوافقه اعتراض المصنف على
النوعين المذكورين وعلى التعدد في النوع الاول بالعطف نحو زيد
فقيه وكاتب بما حاصله ان قوله حلو حامض في معنى الخبر الواحد
كما تقدم وان قوله يداك يد خيرها الخ بان يداك في قوة مبتداين لكل
منهما خبر وان انما الحياة الدنيا الخ ما بعد الاول تابع لا خبر لكن
اجاب عنه الاشمونى بان ما قاله اولا لا يصادم ما تقرر بل هو عينه
للتصريح فيه بتعدده لفظا لا معنى وما قاله ثانيا مدفوع بان كون
يداك ونحوه في قوة مبتداين لا ينافي كونه بحسب اللفظ مبتدا واحدا
اذ النظر لكون المبتدا واحدا او متعددا انما هو الى لفظه لا الى
معناه وما قاله ثالثا مدفوع ايضا بانه لا منافاة بين كونه تابعا
وكونه خبرا هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه خبر من
حيث عطفه على خبر اذ المعطوف على الخبر خبر كما ان المعطوف على الصلة صلة
وعلى المبتدا مبتدا وغير ذلك والحاصل ان المعتبر عند من جعل ما ذكر

انظر الشرح
للعلم

من

من تعدد الخبر في اتحاد المبتدا اتحاده بحسب الاصطلاح فيداك في البيت مبتدا
واحد قطعا وكونه في المعنى في اثنين لا يمنع الحكم على لفظه بانه مبتدا واحد وكذا
المعتبر عنده في تعدد الخبر تعدده بحسب الاحكام اللفظية فحلو حامض خبران
قطعا لا خبر واحد اذ لا لزوم ان يمتنع الرفع في الخبر الواحد في اخره ووسطه من جهة
واحدة وما رد به من قوله لانهما بمعنى خبر واحد لا ينافي الحكم على لفظ كل منهما
بالخبرية اذ المعرب اذا سئل عن وجه الرفع في حلو لا يسعه الا ان يقول على الخبرية
وكذا في حامض وقوله ما بعد الاول تابع لا خبر جوابه ما تقدم من ان التابع
للخبر خبر ومعنى بغير عطف مع اتحاد المبتدا لفظا ومعنى وهو محل الخلاف
فقوله وليس منه اراد ليس من التعدد الخاص فمسلم وان اراد مطلق التعدد
بناء على ان التعدد لا يطلق الا على الخاص فممنوع فائدة اذا تعددت
مبتدات متوالية فلك في الاخبار عنها طريقان احدهما ان تجعل الروابط في
المبتدات واذا جعلتها فيها فتخبر عن اخرها اى اخر المبتدات وتجعله اى اخرها
مع خبره خبر الما قبله منها وهكذا اى وتجعل ما قبله وخبره خبر الما قبله وما قبله
وخبره خبر الما قبله وتستمر كذلك الى ان تخبر عن الاول بتاليه مع ما بعده
اى بعد تاليه وتضيف غير المبتدا الاول الى ضمير متلوه مثال ذلك نحو
قولك زيد عمه خاله اخوه ابوه قايم فكل واحد مما بعد زيد المبتدا الاول
مبتدا لما بعده مضاف الى ضمير متلوه والمعنى ابو اخي خال عم زيد قايم قال
البعض وفي شرح القواعد للكافيجي في زيد ابوه غلامه منطلق فحاصل
المعنى زيد غلام ابيه منطلق ومن قال في بيان المعنى ان التقدير غلام ابى
زيد منطلق فقد سهى معنى ونقلا فتامل انتهى وقياسه ان ما ذكره
الشارح كذلك والصواب زيد عم خال ابيه قايم ولعل وجه ذلك
ان الاسناد التام انما هو بين المبتدا الاول وخبره بخلاف غيره فان
ما فيه اسناد تام يستحق ربطه بغيره انتهى والطريق الاخر ان تجعل

الروابط فى الاخبار والطريق ما ذكره بقوله فتاتى اى واذا اردت
معرفة ذلك الجمل فتاتى بعد خبر المبتدا الاخير بها متعلق بتاتى اى تاتى
بالروابط حالة كونها اخرا اى الرابط الاخير منها لاول المبتدات وتاليه اى تالى
الرابط الاخير فانه باعتبار كونه فى الترجيع مبدوا به يكون ما قبله تاليا له
وهكذا للتلو من المبتدات بعد الاول يقال له منها يعنى ترجع الضمير الاخير
الى المبتدا الاول ثم الضمير الذى قبل الاخير الى المبتدا الذى بعد الاول ثم الضمير
الذى قبل ما قبل الاخير الى المبتدا الثانى وهكذا الى ان تنتهى المبتدات
والروابط نحو قولك زيد هند الاخوان الزيدون ضاربوهما عندها باذنه
فالضمير الاخير المذكور راجع لزيد والضمير المونث الذى هو تالى الاخير راجع
لتالى تالى المبتدات وهو هند وضمير التثنية للاخوين والمعنى الزيدون
ضاربوا الاخوين عند هند باذن زيد وهذا المثال ونحوه لم يوجد مثله
فى كلام العرب وانما وضعه النحاة للاختبار والتمرين اى لاختبار الطالب
وتعويده فيما يعلمه قال ابو حيان قال البعض ويتفرع من هذين الطريقين
طريق ثالثة مركبة منهما وهى ان تجعل بعض الروابط مع المبتدا وبعضها
مع الخبر نحو زيد عبداه الزيدون ضاربوهما واعلم ان الاصل اى الاولى فى
الخبر ان يتاخر عن المبتدا لانه اى الخبر وصف له فى المعنى اى لان معناه وصف
لمعناه فان المبتدا فى الاصطلاح هو اللفظ وكذا الخبر ولك ان تقول وصف
اللفظ بصفة المعنى لانهم قد يصفون اللفظ بصفة معناه المطابقى وعلى انه
وصف له فى المعنى فحقه اى ما ينبغى ان يكون عليه او اللايق به او المناسب
له ان يتاخر عنه اى عن المبتدا وضعا اى فى الذكر كما هو متاخر عنه طبعا
اى فى الطبع ولان تعقل الذات قبل الوصف هو المناسب ولا شك ان ترتيب
اللفظ على وفق ترتيب المعنى هو الامر اللايق فلذلك كان الاصل تقديم
المبتدا على الخبر وعلل ذلك فى التصريح بقوله ولان المبتدا محكوم عليه فحقه

التقديم

التقديم ليتحقق تعقله فيكون حق الخبر التاخر انتهى ويجب تاخيره فى اربع
مسايل احداها ان يخاف التباسه بالمبتدا اى اكتساؤه بصورة المبتدا فى ذهن
السامع وعلى هذا فمعنى يخاف ان المتكلم يظن ان السامع يعتقد ان الخبر مبتدا او يشك
انه يعتقد اذ الخوف يستعمل بمعنى الظن او الشك وعلى هذا التقدير لا يرد نحو
قولك زيد رجل صالح اذ تقديم الخبر فيه لا يعتقد السامع معه انه مبتدا بل يتردد فيه
وفى انه خبر مقدم كما ذهب اليه سيبويه وخوف الالتباس يكون اذا كانا معرفتين
او نكرتين متساويتين فى التخصيص ولا قرينة تميز احدهما عن الاخر نحو زيد اخوك
فان كلا من هذين الجزئين صالح لان يخبر عنه بالاخر ويختلف المعنى باختلاف الغرض
فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخو المخاطب واردت
ان تعرفه ذلك قلت له زيد اخوك ولا يصح لك ان تقول اخوك زيد
وان عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين باسمه واردت تعيينه عنده قلت
له اخوك زيد ولا يصح ان تقول زيد اخوك هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل
منهما مبتدا او خبرا مطلقا وقيل ان كان احدهما مشتقا فهو الخبر وان تقدم نحو
القايم زيد وقيل ان كان احدهما اعرف فهو المبتدا نحو هذا زيد وان استويا
فى الرتبة وجب الحكم بابتداية المقدم نحو الله ربنا قاله فى المغنى والنكرتان
المتساويتان نحو افضل منك افضل منى فان كل واحد من هذين الوصفين صالح لان
يخبر عنه بالاخر لعمله فى المجرور بعده فاذا جعلت افضل منك مبتدا وافضل
منى خبرا امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائيته فينعكس المعنى لعدم القرينة
اللفظية وهى الصفة قاضية على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت او
تاخرت والثانى نحو ابو يوسف ابو حنيفة فان القرينة المعنوية وهى
التشبيه الحقيقى قاضية بان ابو يوسف مبتدا لانه مشبه به تقدم
او تاخر الثانية مما يجب فيه التاخر للخبر ان يخاف التباس المبتدا بالفاعل
اذا تقدم الخبر وكان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا المستتر نحو زيد قام او

يتوهم فلو قدم والحالة هذه وقيل قاما ويقوم زيد لالتبس المبتدا بالفاعل
بخلاف ما اذا كان الخبر صفة نحو زيد قايم او كان فعلا رافعا لظاهر او لضمير
بارز فالاول نحو زيد قام ابوه والثاني نحو اخواك قاما على اللغة الفصحى فلا لبس
فيهن فيجوز تقديمه فتقول قايم زيد وقام ابوه زيد وقاما اخواك وعلى
ما تقدم من تفسير خوف الالتباس لا يرد النقض على هذه المسالة الثانية
بنحو اراغب انت حيث جوز فيه ان راغب مبتدا وما بعده فاعل وان راغب
خبر مقدم وانت مبتدا موخر ووجه النقض ان التجويز الثاني يستلزم ان راغب
خبر مقدم على مبتدايه وقد اوجب هذا التقدير التباس المبتدا بالفاعل للوصف
فالالتباس بالفاعل لا يوجب التاخير لتقدم الخبر معه في الاية ووجه دفع النقض
ان السامع لا يتنقع عنده التقدير انه مبتدا وما بعده فاعل بل يتردد في ذلك
في انه خبر وما بعده مبتدا فليتامل هذا والظاهر ان الالتباس صادق بالتشابه
الذي يوجب التجويز فيرده الثالثة ان يقترن الخبر بالا معنى نحو انما انت نذير
ولا يجوز تقديم الخبر لانه محصور فيه بالا معنى والتقدير ما انت الا نذير
او يقترن بالا لفظا نحو وما محمد الا رسول فلا يجوز تقديم الخبر لما مر واما
قول الكميت بن زيد

• فيارب هل الا بك النصر يرتجى • عليهم وهل الا عليك المعول •

فضرورة لانه قدم الخبر المقرون بالا لفظا والاصل وهل المعول الا عليك
وهل النصر الا بك ولا يجوز ان يكون المعول مرفوعا على الفاعلية بالجار والمجرور
قبله لاعتماده على الاستفهام لان الا مانعة من ذلك فكما لا يقال هل
الا قام زيد لا يقال هل الا في الدار زيد من باب اولى ويصح في النصر انه مبتدا
وفي بك انه خبر وجملة يرتجى حال من الضمير في بك فيكون فيه الشاهد في موضعين
المسالة الرابعة مما يجب فيه تاخير الخبر ان يكون المبتدا مستحقا للتصدير
اما بنفسه بان يكون له صدر الكلام نحو ما احسن زيدا فما مبتدا وسوغ •

الابتدا

الابتدا بها ما فيها من معنى التعجب واحسن زيدا خبره ونحو من في الدار فمن
استفهام مبتدا وفي الدار خبره ومن يقم اقم معه فمن اسم شرط وهو مبتدا ونعم
مع فاعله خبره على الاصح وقيل الجواب وقيل هما وكم عبيدا لزيد فكم مبتدا
وهي خبرية وعبيد مضاف اليه ولزيد خبر كم فالخبر في هذه الامثلة واجب
التاخير وهو في الاول فعل ماض وفي الثاني جار ومجرور وفي الثالث فعل
مضارع وفي الرابع جار ومجرور والمبتدا فيها لازم الصدر او مشبها بما
يستحق التصدير نحو الذي ياتيني فله درهم فالذي مبتدا وهو اسم موصول
وياتيني صلته وجملة فله درهم خبره فان المبتدا هنا مشبه باسم الشرط
لعمومه وابهامه واستقباله الفعل الذي بعده وهو ياتيني وكون الفعل
سببا لما بعده ولهذا دخلت الفا في الخبر كما تدخل في الجواب او لكونه مستحقا
للتصدير بغيره وذلك الغير الذي له الصدر اما ان يكون متقدما على
المبتدا نحو لزيد قايم فزيد مبتدا وقايم خبره وهو واجب التاخير
لان المبتدا تقدم عليه لام الابتدا وهي مما نعة من تاخيره لانها ملازمة
لصدر الكلام وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه واما قول روبة

• ام الحليس لعجوز شهربه • ترضى من اللحم بعظم الرقبة •

فاللام داخلة على مبتدا محذوف والتقدير لهي عجوز والجملة خبر ام
الحليس ولا يمتنع دخول اللام في الخبر اذا كان جملة او يكون ذلك الغير
الذي له الصدر متاخرا عنه اي عن المبتدا اي بان يكون ما له
الصدر مضافا اليه المبتدا نحو غلام من في الدار فغلام في هذا المثال
اكتسب التصدر لاكتسابه الاستفهام فهو مبتدا ومن اسم استفهام
مضاف اليه وفي الدار خبر المبتدا وغلام من يقم اقم معه فغلام في هذا
التركيب مستحق التصدير لاكتسابه الشرطية باضافته الى اسم
الشرط وضعا وهو من وقوله يقم هذه الجملة شرط لغلام لا لمن وكذا

قوله اقم معه جواب لغلام لا لمن والحاصل ان اسم الشرط صار في هذا التركيب
هو المضاف والجملتان له لا للمضاف اليه فاعلم ذلك فالمعنى ان يقم غلام لشخص
تقم معه اي مع ذلك الغلام او مال كم رجل عندك فمال مبتدا وكم خبره مضاف
اليها ورجل تمييزها مخفوض باضافتها اليه وعندك خبر المبتدا ولكنه قد يتقدم
الخبر عليه اي على المبتدا اما جوازا اي تقدما جايزا او ذا جواز حيث لا مانع من التقدم
هذا عند الاخفش والكوفيين وان لم يعتمد الظرف والمجرور لان الاعتماد ليس
بشرط عندهم نحو قولك في الدار او عندك زيد فيجوز تقديمه لعدم المانع منه
ويجوز تاخيره وهو الارجح لانه الاصل او وجوبا اي تقدما واجبا او ذا وجوب
حيث وجد المانع من التاخير وذلك في اربع مسايل الاولى بان يكون له اي
لجميع اجزايه صدر الكلام اي لازم الصدرية اما بنفسه اي من غير واسطة
كالاستفهام وذلك نحو قولك اين زيد فزيد مبتدا موخر واين اسم متضمن
للاستفهام خبره مقدم عليه فان قيل الخبر على الصحيح متعلق الظرف
المحذوف وليس له صدر الكلام قلت اجيب بان الظرف هو الخبر
في الصورة فان قلت اين زيد وكيف عمرو فيه امران كل منهما يقتضي
التقديم وهما الاصالة في المبتدا تقتضي تقديمه والصدرية في الخبر تقتضي
تقديمه فلم يرجح احدهما على الاخر قلت اجيب بان المبتدا وان
كان الاصل فيه التقديم الا انه على سبيل الجواز حيث لا مانع والصدرية
تقتضي التقديم وجوبا والواجب مقدم على الجائز فلا يجوز تاخير ما وجب تقديمه
اذ لو اخر لخرج ما له صدر الكلام عن صدريته او يكون له صدر الكلام بغيره
سواء كان ذلك الغير متقدما عليه نحو لقايم زيد فان لام الابتداء لها الصدرية
وقد تقدمت على الخبر او كان متاخرا عنه وذلك اذا كان الخبر مضافا الى لازم
الصدرية نحو قولك صبيحة اي يوم سفرك فصبيحة خبر مقدم واي اسم
استفهام مضاف اليه والمضاف اليه يسري معناه الى المضاف وسفرك

مبتدا

مبتدا موخر وخرج بقوله ما له صدر الكلام نحو زيد ابن ابوه اذ لا يبطل
بتاخيره صدريته اذ خبر المبتدا الاول ليس له صدر الكلام بل لجزيه وهو اين
فان المراد بما له صدر الكلام ما لجميع اجزايه صدر الكلام المسالة الثانية ما
ذكرها بقوله او يوقع تاخره في لبس اي اشتباه ظاهر بغيره في ذهن السامع وذلك
اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا او جملة والمبتدا نكرة محضة في المسايل الثلاث
مثال الظرف والجار والمجرور ما ذكر في الخلاصة بقوله ونحو عندي درهم ولي
وطر ملتزم فيه تقديم الخبر والوطر بالطاء والراء المهملتين الحاجة لك فيها هم
وعناية فاذا بلغتها فقد قضيت وطرك ومثال ما اذا كان الخبر جملة والمبتدا
نكرة محضة نحو قصدك غلامه رجل فيجوز تقديم الخبر حينيذ وهو عندي
في الصورة الاولى ولي في الثانية وقصدك غلامه في الثالثة اذ لو اخر
الخبر في هذه الاحوال لتوهم اي لتلبس انه صفة للنكرة لان الجمل وشبهها
بعد النكرات صفات ويصير المجموع كالكلمة الواحدة وانما كانت الجمل وشبهها
بعد النكرات صفات لان النكرة تطلب الجملة والظرف والجار والمجرور لتخصص
بها طلبا حثيثا وحينيذ يحصل من تاخير الخبر التباسه بالصفة فالتزم
بالبنا للمفعول ونايب الفاعل تقديمه على المبتدا دفعا للالتباس اي لاجل
دفعه ومنها لالتباس الحاصل من تاخر الخبر الذي يجب تقديمه لاجل التباس
ان المفتوحة الهمزة بان المكسورة الهمزة نحو عندي انك فاضل فعندي خبر
مقدم وانك فاضل بفتح الهمزة مبتدا موخر ولا يجوز تقديمه في هذا المثال
لان تاخير الخبر حينيذ يوقع في التباس ان المفتوحة الهمزة بان المكسورة
الهمزة لفظا وفي التباس ان الموكدة المفتوحة بان التي بمعنى لعل فاذا قدم
المبتدا واخر الخبر يصير انك فاضل عندي فيحتمل ان يكون ان مفتوحة
وهي وصلتها مبتدا والظرف خبره ويحتمل ان تكون مكسورة لكونها وقعت
في ابتدا الجملة والظرف متعلق بفاضل وعلى الفتح يحتمل كونها موكدة وكونها

بمعنى لعل لانها احد لغاتها والمعنى لعلك فاضل عندى وهذا الالتباس
لا ياتى مع تقديم الظرف لان ان المؤكدة المكسورة وان التى بمعنى لعل
لا يتقدم معمول خبرهما عليهما ولهذا يجوز تاخر الخبر عن المبتدا بعد اما
الشرطية المفتوحة الهمزة المشددة الميم كقول الشاعر

• عندى اصطبار واما اننى جزع • يوم النوى فلوجد كاد يبرينى •

فانى جزع بكسر الزاى مبتدا ويوم النوى بمعنى البعد والفراق متعلق
بجزع لانه صفة مشبهة من الجزع بفتحتين وهو نقيض الصبر وفلوجد جار
ومجرور خبر اننى جزع على حد اما زيد ففى الدار ويبرينى من بريت القلم
اذا نحته واصل البرى القطع والمعنى واما جزعى يوم الفراق فلاجل وجد
قارب ان يخلينى وانما جاز تاخر الخبر عن المبتدا هنا لان ان المكسورة
وان التى بمعنى لعل لا يبخلان هنا لان كلا منهما مع معمولها جملة تامة
مستقلة واما لا تفصل من الفا بجملة تامة وانما تفصل باسم مفرد او جملة
شرط دون جوابه نحو فاما ان كان من المقربين فروح المسئلة الثالثة
ما اشار اليها بقوله او يكون المبتدا خبره محصورا اسم مفعول حصره استوعبه
والقوم فعلان اطافوا به وهو محصور فيه اى مستوعب بجموع بالا لفظا نحو قول
الناظم وما لنا الا اتباع احمد وهو نبينا صلى الله عليه وسلم فلنا خبر مقدم
واتباع احمد مبتدا موخر والمعنى ما متبع احد الا احمد او يكون المبتدا خبره محصورا
فيه بالا معنى اى بما هو بمعنى الا وهو انما نحو انما قايم زيد فقايم خبر مقدم
وزيد مبتدا موخر وهو محصور فيه والمعنى ما قايم الا زيد وانما وجب تقديم
الخبر فى هذه الحالة اذ لو اخر لاوهم الاختصار فى الخبر وانما لم يتقدم المحصور بالا
معها وان انتفى المحذور حملا على المحصور بانما واطرادا للباب والمسئلة الرابعة
ذكرها بقوله او يعود ضمير متصل بالمبتدا على بعض متعلق الخبر اى الذى يمتنع
تقديمه عليه فلا يرد نحو على الله عبده متوكل نحو على التمرة مثلها زبدا قال البعض

كناية

كناية عن اثرة زيد والاثرة بالثا المثلثة كثرة المال لا يقال الظاهر على
التمرة زبدا دون التا لانه تعريف للثمر كالتمرة واحدة لانا نقول هو تعريف للثمر
بانه على كل تمرة منه مثلها زبدا وفيه تامل انتهى ونحو ام على قلوب اقفالها
فاقفالها مبتدا موخر وعلى قلوب خبر مقدم ولا يجوز تاخيره لئلا تعود
الها المتصلة باقفالها على قلوب وهى متاخرة فى الرتبة لانها بعض متعلق
الخبر لان الخبر على الصحيح المتقدم هو الاستقرار والجار والمجرور متعلق به
ومتعلق الخبر رتبته التاخير فيعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة او يعود
على مضاف اليه الخبر كقوله اى القايل وهو نصيب بالتصغير ابن رباح
الاكبر وهو عبد اسود لبنى مروان لا نصيب الاصغر مولى المهدى يخاطب امرأة

• اهابك اجلالا وما بك قدرة • على ولكن ملا عين حبيبها •

والمعنى اهابك لا لاقتدارك على بل اجلالا واعظاما لان العين تملى بمن
تحبه والشاهد فى ملا عين حبيبها حيث وجب تقديم الخبر فيه فملا خبر
مقدم وحبيبها مبتدا موخر لانه معرفة وما قبله نكرة وتاخير المبتدا فيه
واجب ولا يجوز تقديمه على الخبر وقال البعض قوله ملا عين مبتدا
ووجهه عندى انه جار على قول سيبويه فى كم مالك وفى وجهه نظر وما
المانع من جعله ملا بتاويل الوصف اى مالى مبتدا فاعله حبيبها بناء على
القول بان الاعتماد شرط للحسن لا للصحة وانما وجب تقديم الخبر اذ لو
اخر للزم من تاخيره عود الضمير اى رجوعه على متاخر لفظا ورتبة
فى البيت قدم لئلا يعود الضمير على عين وقد اضيف اليها الخبر وهو متاخر
فى الرتبة وتسميتها بعض الخبر مجاز وانما الخبر حقيقة المضاف لا غير
وقول الخطيب التبريزى ان الضمير المضاف اليه المبتدا يجوز ان يرجع
الى المراة بعيد ويوخذ من التعليل بقوله اذ لو اخر الخ انه لا يجوز على
الله عبده متوكل وفيه مناقشة منقوشة فى المطولات واعلم

ان مما يجب فيه تاخير الخبر يجب فيه تقديم المبتدا ان يستعمل كذلك في مثل
لان الامثال لا تغير نحو قولهم في كل وادٍ بنو سعد ويكون دالا بالتقديم على
ما لا يفهم بالتاخير قال ابن مالك نحو لله دَرّك فانه لا يفهم منه التعجب الا
بالتقديم ونحو سواء علي أقمت ام قعدت اذ لو قدم لاوهم الاستفهام الحقيقي
ومنه ان يكون الخبر اسم اشارة ظرفا ذكره ابو حيان نحو زيد وهذا عمرو
ووجه تقديمه القياس على سائر اسماء الاشارات فانك تقول هذا
زيد ولا تقول زيد هذا ومنه ان يكون الخبر مسندا الى مقرون بالفاء نحو
اما في الدار فزيد او مسندا الى ان وصلتها نحو قوله تعالى وآية لهم انا
حملنا ذريتهم اذ لو قدم المبتدا التبست ان المفتوحة بان المكسورة
كما تقدم قال البعض وينبغي ان يستثنى من محل الخلاف نحو انت
قمت وانا قمت فلا يجوز فيه تقديم الخبر لئلا يوهم عند تقدم الخبر تاكيدا
المبتدا في بادي الراي ومنها ان يكون الخبر مقرونا بالفاء نحو الذي ياتيني
فله درهم لان الفاء دخلت على الشرط او مقرونا بالا لفظا او معنى نحو
وما محمد الا رسول انما انت نذير وقد يحذف كل واحد من المبتدا
والخبر اي المعلوم منهما يحذف جوازا للعلم به وذلك بان يدل عليه دليل
حالي او مقالي لانه قد تقرر انه لا حذف الا مع استحضار المحذوف ضرورة
انه لا حذف الا مع قيام القرينة المرشدة الى المحذوف فاما حذف المبتدا
جوازا فمثاله نحو من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها ويقال كيف
زيد فتقول في الجواب دنف فلنفسه وعليها ودنف اخبار المبتدات
محذوفة جوازا للعلم بها والتقدير فعمله لنفسه واساته عليها وهو
دنف اي مريض من العشق وطرح العلم بها ان عمله واساته مصدران ماخوذان
من فعليهما السابق ودخول الفاء على ما لا يصلح ان يكون مبتدا قرينة
دالة على حذفه وان الضمير المقدر معلوم قبل دنف من العايد

عليه

عليه في السؤال واما حذف الخبر جوازا فمثاله خرجت فاذا الاسد فالاسد
مبتدا وخبره محذوف جوازا اي حاضر لان اذا الفجائية تشعر بالحضور ونحو
اكلها دائم وظلها فظلها مبتدا وخبره محذوف جوازا لدلالة ما قبله عليه
اي دائم ويقال من عندك فتقول زيد فزيد مبتدا وخبره محذوف
جوازا لدلالة خبر من عليه اي عندي وقد اجتمع حذف كل منهما اي المبتدا
والخبر وبقاء الاخر اي بقاء المبتدا المحذوف خبره وبقاء الخبر المحذوف مبتداه
في نحو قوله تعالى سلام قوم منكرون فسلام مبتدا والمسوغ له اي للابتداء
الدعاء والخبر محذوف اي عليكم وقوم خبر لمبتدا محذوف اي انتم قال ابن
اياز واذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدا وكونه خبرا لتعارض القراين
الدالة على الحذف فايهما اولى اي حذف المبتدا او حذف الخبر قال الواسطي
الاولى كون المحذوف المبتدا وذلك لان الخبر محط الفايدة ومحط الفايدة
ابقاؤه اولى من حذفه وقال العبدي الاولى كون المحذوف الخبر وذلك
لان التجوز في اخر الجملة اسهل من التجوز في اولها وفي المحذوف من نحو زيد
وعمرو قايم اقوال احدها ان المذكور خبر الاول وخبر الثاني محذوف والثاني
عكس الاول وثالثها التخيير بين حذف خبر الاول وخبر الثاني وقد يجب
حذف كل منهما اي المبتدا والخبر ولم ينبه عليه المصنف هنا ومحل
وجوب حذفه اذا اخبر عنه بنعت في الاصل لا في حال الخبرية مقطوع
عن متبوعه الى الرفع لمجرد مدح او ذم او ترحم فخرج ما اذا كان القطع
للايضاح او التخصيص فانه اذا قطع للرفع جاز ذكر المبتدا وحذفه
مثال القطع لمجرد المدح كمررت بزيد الكريم ومثال الذم نحو اعوذ بالله
من ابليس عدو المومنين ومثال الترحم نحو مررت بعبدك المسكين
برفع الكريم وعدو والمسكين على انها اخبار لمبتدات محذوفة وجوبا
والتقدير هو الكريم هو عدو وهو المسكين وانما وجب حذفه لانهم قطعوا

هذه النعوت الى النصب لتنزموا اضمار الناصب مارة على انهم قصدوا
انشا المدح او الذم او الترحم كما فعلوا فى النداء اذ لو اظهروا الناصب لاوهم
الاخبار واجروا الرفع فى وجوب الحذف مجرى النصب وقال الرضى وانما
وجب حذفه ليعلم انه كان فى الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم
فلو ظهر المبتدا لم يتبين ذلك انتهى وحاصل الكلام انه صفة لما بعده فى
المعنى لكنه قطع عنه وجعله اعرابه مخالفا لاعراب ما قبله لانه فى الافتنان
وتغيير المالوف زيادة تنبيه وايقاظ السامع للاصغا اليه وذلك انما
يكون لشدة الاهتمام بذم او مدح او ترحم يعتنى به زيادة اعتنا فكانه
اراد انه امتاز من بين الصفات بالمدح او الذم او الترحم ولو ذكر المبتدا
لم يبق فى صورة الوصفية فلم يتبين انه فى الاصل وصف وانما خص
الشارح الذم والمدح والترحم بالذكر لان النعت اذا كان بغيرهن جاز
حذف المبتدا والفعل واظهارهما فتقول هو الخياط واعنى الخياط او اذا
اخبر عنه بمخصوص نعم اى بمعنى نعم ومعناها المدح وبمعنى بيس و
معناها الذم حالة كون ذلك المخصوص موخرا عنهما اى عن نعم وبيس
قال البعض هذا القيد وان كان لا يضر لكونه غير محتاج اليه اذ الكلام
فيما وقع فيه المخصوص مبتدا ولا يكون الا مقدما فليتامل انتهى مثال ذلك
كنعم الرجل زيد وبيس الرجل عمرو اذا قدر مخصوص نعم وبيس خبرا
لمبتدا محذوف وجوبا فاذا قلت نعم الرجل زيدا وبيس الرجل عمرا
فالتقدير هو زيد وكان سامعا سمع نعم الرجل او بيس الرجل فسال عن
المخصوص بالمدح او الذم من هو فقيل هو زيد او هو عمرو واما اذا قدرا
مبتداين وخبرهما الجملة قبلهما او محذوف على راى ابن عصفور فليسا
مما نحن فيه وان كان المخصوص مقدما على نعم وبيس نحو زيد نعم
الرجل وعمرو بيس الرجل فهو مبتدا لا غير والجملة بعده خبره والرابط

بينهما

فعلن

بينهما العموم الذى فى الرجل واخبر عنه بصريح القسم نحو قولك فى ذمتى لا
اى يمين او ميثاق او عهد لافعلن وانما حذف المبتدا هنا وجوبا لان جواب
القسم يسد مسده او اخبر عنه بمصدر جى به بدلا من اللفظ اى التلفظ
بفعله اى بفعل المصدر وانما كان المقام للفعل لان المبتدا فى هذا ونحوه
هو امرى اى شانى والشان هو الحكم الثابت فى الواقع ولا يقتدم
الا الجمل لا المفردات فالمصدر هنا واقع لموقع الجملة المخبر بها عن الشان
الا ترى ان ضمير الشان لا يخبر عنه الا بجملة والمراد انهم تلفظوا بالمصدر
عوضا عن تلفظهم بالفعل فلا يجمع بينهما اذ لا يجمع بين العوض والمعوض
كصبر جميل فصبر خبر لمبتدا محذوف اى صبرى وصبرى والاصل اصبر صبرا
ونحو سمع وطاعة واصله اسمع سمعا واطع طاعة ثم حذف الفعل وعوض
عنه المصدر فصار بدلا من اللفظ بفعله ثم عدل عن النصب الى الرفع
ليفيد الدوام والثبوت واوجبوا حذف المبتدا استصحابا بالحالة
النصب واجرا للحالة الفرعية مجرى الحالة الاصلية اى امرى سمع
وطاعة ومنه قول الشاعر

قالت حنان ما اتى بك ها هنا ۞ اذو نسب ام انت بالحى عارف

فحنان خبر لمبتدا محذوف والتقدير امرى وشانى حنان وفاعل قالت
مستتر عايد على المراة المعهودة والمعنى انى احن عليك اى شى جابك
ها هنا الك قرابة ام معرفة بالحى وانما قال له ذلك خوفا من انكار الحى عليه
فيقتلونه واعلم ان الشارح ذكر اربعة من مواضع حذف المبتدا
وزاد غيره مواضع اخرى احداها ان يذكر الشاعر مترلا او منازل بشعر
فتقول دار فلانة او ديار فلانة ثانيها ما ينتصب بفعل لا يجوز اظهاره
وان لم يكن رفعه مقيسا ثالثها قولهم لا سواه حكاه سيبويه وتاوله
على حذف مبتدا اى هذان لا سواء ولا مماسواء وهو واجب الحذف لان

المعنى يستويان واجاز المبرد والسيرافي اظهاره رابعها قولهم لا سيما
زيد بالرفع اى لا شى الذى هو زيد خامسها قول العرب من انت زيد والتقدير
مذكورك زيد وانما حذف المبتدا هنا لانهم قالوا من انت زيدا بالنصب
على انه مفعول به اى تذكر زيدا فحملوا الرفع على النصب وتعبير جملة تذكر
في محل نصب على الحال والعامل مقدر لان معنى من انت من تكون فهو كقولهم
كيف انت وقصعة من ثريد اى كيف تكون وتقدير مذكور اولى من تقدير
سيبويه كلامك لان زيدا يقال له مذكور لفظا وتقديرا ولا يقال له
كلامك الا تقديرا وايضا الكلام مشترك بين معنيين احدهما
لا يتاتى هنا اذ ليس بمركب بل جزوه ويطلق ايضا اسم مصدر بمعنى
التكلم اى النطق ولا يتاتى هنا ايضا اذ ليس بتكليم بل متكلم به ومعنى
قول القايل من انت زيدا انكار المتكلم على من يذكر زيدا ولس اهلا
لذلك لعظمة زيد وحقارة من يذكره يعنى من انت حتى تذكر زيدا فجملة
مذكورك زيد حال من انت لانه مفعول معنى تقديره اذ مك حال ان
زيدا مذكور افتامل واما حذف الخبر وجوبا فقد نبه عليه المصنف بقوله
ويجب ظاهر كلام المصنف ان ضمير يجب راجع الى قوله كل وليس كذلك بل المراد
حذف الخبر كما يفهمه التمثيل ولذا فسره بقوله اى الحذف في الخبر الاولى
حذف الخبر في اربع مسايل المسئلة الاولى والمسئلة الثانية ان يكون
الخبر كونا مطلقا والمبتدا واقع قبل جواب لولا الامتناعية هذا قيد
لبيان المحل الذي يقع فيه المبتدا المذكور وليس قيدا للاحتراز فان لولا
الذى يقع بعدها المبتدا لا تكون الا امتناعية اى الدالة على امتناع
الثاني لوجود الاول وهى الداخلة على جملتين اسمية وفعلية لربط امتناع
الثانية بوجود الاولى والواقعة قبل القسم الصريح اى الذى هو نص
في معناه كما اشار اليه الشيخ بقوله وهو ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق

به

به مقسما به يعنى يفهم منه القسم قبل ذكر المقسم عليه ولا يذكر الا فيه
وفي التوضيح والمسالة الثانية ان يكون المبتدا لخبر اصريحا في القسم
انتهى مثال النص الصريح بمعنى انه لا يستعمل الا في القسم ويفهم منه القسم
نحو لعمرك وسياتى بيان ما اخذ منه وايمن الله بفتح الهمزة وضم الميم من
اليمن وهو البركة اى وبركة الله وامانة الله نعم وايمن وامانة الله
مبتدات حذف اخبارها وجوبا اى لعمرك قسمى وايمن الله يميني
وامانة الله قسمى قال الرضى المراد بامانة الله ما فرض الله على الخلق من طاعة
كانها امانة له تعالى عنده يجب عليهم ان يودوها اليه سالمة قال
تعالى انا عرضنا الامانة الاية بخلاف غيره نحو قولك على عهد الله ايضا
وايجاوه ومنه ولقد عهدنا الى ادم وكلامه الذى يوحيه الى عباده
من اطلاق المصدر على المفعول وهو الذى يقسم به وعليهما فعهد الله
من اضافة المصدر للفاعل على صورة ومعنى او صورة فقط وقد يكون
عهد الله من قولك عهدت الله اى اقسمت له بعهدك فهو مضاف للمفعول
فلا يعلم ذلك الا بقرينة كذكر جواب بعده كما اذا قلت عهد الله لافعلن
فهذا يجوز فيه الاثبات للخبر فتقول عهد الله لافعلن كذا ويجوز فيه الحذف
للخبر فتقول عهد الله لافعلن وانما جاز الحذف هنا لعدم الصراحة في القسم
به لان عهد الله غير لازم للقسم اذ يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوفا
به ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه فهو غير صريح فانه الصريح
لا يستعمل الا في القسم ومحل وجوب الحذف في المسالة الاولى ان
يعلق بالمثناة التحتية مبنى للمجهول ونايب الفاعل الامتناع على
نفس المبتدا اى على وجوده لا ذاته كما هو الغالب في لولا الامتناعية
وهذا هو المراد بقولهم يجب الحذف اذا كان الخبر كونا مطلقا والمطلق
هو الذى لا يخلو منه فعل وهو مجرد الوجود والحصول والاستقرار ونحوها

من الافعال العامة بخلاف المقيد الوجود الخاص كقيام وقعود
وركوب وسنح واعطا وحداثة عهد وفي التصريح والمراد بالكون الوجود
وبالاطلاق عدم التقييد بامر زايد على الوجود وايضاح ذلك ان يقال
ان كان امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدا فالخبر كون مطلق نحو قولك لولا
زيد لاكرمتك فالاكرام ممتنع لوجود زيد فزيد مبتدا خبره محذوف وجوبا
وهو كون مطلق اي لولا زيد موجود فان كان الخبر كونا مقيدا بان
يعلق الامتناع على نسبة مقدرة خاصة وهي هنا تعلق امتناع الجواب
على نسبة الخبر للمبتدا وهذا هو المراد بقولهم وان كان امتناع الجواب
لمعنى زايد على وجود المبتدا جاز الحذف للخبر لا مطلقا بل ان دل على الخبر
المحذوف دليل نحو لولا انصار زيد حموه ما سلم فحموه خبر انصار وهو كونه
مقيدا بالحماية والمبتدا دال عليها اذ من شان الناصر ان يحمي من ينصره
وفي وجود الدليل على حموه عند حذفه نظر اذ المتبادر عند حذفه ان سلامته
لوجود الانصار لا لوجود حمايتهم اياه بالفعل كما هو المراد ومنه قول العلا
احمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري في وصف السيف
• يذيب الرعب منه كل عضب • فلولا الغمد يمسكه لسالا •
فيمسكه خبر الغمد وهو كونه مقيدا بالامساك والمبتدا دال عليه اذ من
شان غمد السيف امساكه ويذيب نقيض يجمد ومعناه يسيل الرعب
بضم الرا المهملة وسكون العين المهملة الخوف فاعل يذيب وكل مفعول
مضاف لعضب وهو بفتح العين المهملة وسكون الضاد المعجمة والباء
الموحدة السيف القاطع والغمد بكسر الغين المعجمة فميم ساكنة فدال
مهملة غلاف السيف والاسالة ايجاد السيلان والهاء في يمسكه عايدة
على كل عضب والمعنى ان هذا السيف يفزع منه السيوف فلولا ان اغمادها
تمسكها لسالت لذوبانها من فزعها منه والا اي وان لم يدل عليه دليل

وجب

وجب ذكره نحو ما جا في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم خطابا لعايشة
رضي الله عنها لولا قومك حديثوا عهد بالاسلام لهدمت الكعبة فقومك مبتدا
وحديثوا خبره وهو كونه مقيدا بالحداثة وحكى هذا الحديث في التوضيح بلفظ
لولا قومك حديثوا عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم قال التفتازاني
في شرح التلخيص في بحث تعريف المسند اليه باللام يقال عهدت فلانا اذا ادركته
ولقيته انتهى فقولك في عهد فلان على حذف مضاف اي زمن عهده اي لقيه
وادراكه او لا حذف فيه على ان العهد المراد به نفس الزمن الذي هو فيه اذ زمنه
لقيه وادراكه فهو من اطلاق المصدر على الفاعل على الثاني ومعنى عهدهم بكفرهم
ان قومها لقوا الكفر وادركوه اي وصلوا اليه وذلك كناية عن اتصافهم به ومعنى
ان ذلك حديث اي قريب لا محدث اي موجود بعد العدم يعني لولا اتصاف
قومك بالكفر في زمن قريب ولو قيل في الكلام لولا عهدهم بالاسلام قريب
اي اتصافهم به في زمن قريب لصح المعنى ايضا وقال ابن الربيع لم ار هذه الرواية
يعني بهذا اللفظ من طريق صحيح والروايات المشهورة في ذلك لولا حدثان قومك
ولولا حداثة قومك لولا ان قومك حديثوا عهد بجاهلية ونحو ذلك وما ذكره في
التوضيح من ان الاسم المرفوع بعد لولا مبتدا هو الصحيح عند البصريين وذهب
الكوفيون الى انه فاعل بفعل محذوف وقيل هو مرفوع بلولا واعلم ان هذا
التفصيل كما ذكر في التصريح مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن
مالك وقال الجمهور لا يذكر الخبر بعد لولا اصلا بنا عندهم انه لا يكون الا كونا مطلقا
واوجبوا جعل الكون المقيد مبتدا فيقال لولا زيد سالمنا ما سلم اي لولا مسالمة
زيد ايانا موجودة ويقال في لولا انصار زيد حموه ما سلم لولا حماية انصار زيد
اياه اي موجودة وما اشبه ذلك والمسالة الثالثة ان يكون المبتدا واقعا
قبل الحال لا فرق بين ان يكون اسما كما في قول الشاعر
• وراي عيني الفتى اباكا • يعطي الجزيل فعليك ذاكا •

اوتكون فعلا نحو قولك علمي زيد كان صاحب مال او تكون فعلا مضارعا
نحو سمع اذني زيدا يقول اي كلام زيد وقيل بالمنع في المضارع المرفوع او تكون
جملة اسمية تجردت عن الواو نحو ضربي زيدا ابوه قايم ولم يجز نحو قوله
عليه الصلاة والسلام اقرب ما يكون العبد من الرب وهو ساجد ومنع ذلك
سيبويه مطلقا والفرا اذا تجردت عن الواو يعني منع ذلك الا سمع الحال الغير المجردة
عن الواو والممتنع كونها خبرا عن المبتدا المذكور قبلها وذلك بان يكون المبتدا مصدرا
صريحا عاملا في اسم مفسر بكسر السين اي مرجع صاحب الحال يعني في الراجع اليه
الضمير الذي هو صاحب الحال على النصب او الرفع يعني يكون المفسر مفعولا او
فاعلا كما سياتي في التمثيل وهل يجوز اتباع هذا المصدر بالتوابع نحو ضربي زيدا
كله وضربي زيدا الشديد قولان وهل يجوز دخول كان الناقصة عليه نحو كان
ضربي زيدا قايما قولان او يكون المبتدا اسم تفضيل مضافا اضافة بعض
لكل الى المصدر المذكور اي الى المصدر الصريح العامل في مفسر صاحب الحال وذلك نحو
قولك اكثر شربي السويق ملتوتا فاكثر اسم تفضيل مبتدا مضاف الى مصدر
صريح عامل في مفسر صاحب الحال الذي هو السويق عمل النصب على المفعولية
ولا يصح كونها خبرا او يكون المبتدا مضافا الى موول به اي بالمصدر نحو اخطب
ما يكون الامير قايما فاخطب اسم تفضيل مبتدا مضاف الى موول بالمصدر
وهو ما والفعل اي كون الامير قايما وجوز الرضي وغيره جعل المصدر في اخطب
الخ حينا اي اخطب اوقات كونه فالمراد بالمضاف الى المصدر اعم من المضاف
اليه بواسطة او بغيرها ويجوز في هذا القسم رفع الحال على الخبرية بان تقول
اخطب ما يكون الامير قايم لان اول الكلام مجاز فجعل اخره مجازا فان
قيل فلا يكون التركيب من مواقع وجوب حذف الخبر فلا تتم الفايدة
اذا وقع قايم لم يكن التركيب من القاعدة ولان ما ذكر من جواز رفع الحال
في هذا القسم مقيد بما اذا كان اوله مجازا كما افاده تعليله الا ان يكون

الحكم

الحكم مبنيا على اطراد الباب ويجب في هذه الحالة الواو اذا كانت جملة اسمية
نحو اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد كذا افاده الرضي ويجوز تقديم
هذه الحال على المصدر عند البصريين نحو قايما ضربي زيدا ويجوز توسط معمولها
بينها وبين المصدر ومعموله نحو ضربي زيدا قايما ولا يجوز توسطها بين المصدر
ومعموله سوا كان المصدر متعديا او لازما فلا يقال شربي ملتوتا السويق
ولا ذهابي قايما زيد وانما لم يجز ذلك للفصل لئلا يحصل الفصل بينهما اي بين
المصدر ومعموله وهو غير جايز وخرج بقوله الممتنع الخ الحال الصالح جعلها
خبرا للمبتدا فالرفع فيه واجب وذلك كضربي زيدا شديد هنا ان قصد انه
خبر وان قصد انه حال فالواجب فيه ذكر الخبر بان يقال ضربي زيدا اذا كان شديدا
او ضربي زيدا ضربه شديد قال البعض ولو اتى الشارح بغير ذلك لكان اجود
لان شديدا وان كان صالحا لان يكون خبرا عن ضربي لا معنى لصلاحيته لكونه
حالا من ضمير زيد واما قولهم رجل حكموه عليهم واجازوا حكمه حكمك مسمطا بضم
الميم الاولى وفتح السين المهملة وبالميم الثانية المشددة وفي اخره طا مهملة اي
حكمك لك مثبتا وفي القاموس وحكمك مسمطا اي متمما لك حكمك انتهى وقال
الاصمعي هو على مذهب لك حكمك اي متمما الا انهم يحذفون منه لك وقال
النضر بن شميل معناه حكمك مرسلا يعني جايزا وقال في المحكم ويقال
حكمك مسمطا اي متمما معناه لك حكمك ولا يستعمل الا محذوفا وخذ
حقك مسمطا اي سهلا وهو لك مسمطا اي هينا وقال الجوهري حكمك
مسمطا اي مجوزا نافذا فشاذ نصبه والقياس فيه الرفع وشذوذه من وجهين
احدهما صلاحية الحال للخبر والثاني ان الحال ليست من ضمير معمول المصدر
وانما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر ولا يصح ان يكون الحال من الكاف
المضاف اليها في حكمك لان الذوات لا توصف بالنفوذ وقال البعض هذا
المثال مما نحن فيه باعتبار حذف الخبر مع كون الحال صالحة للخبر وان لم يكن

منه باعتبار ان معمول المصدر ليس منسر الضمير ذي حال لان معمول المصدر
كاف الخطاب وصاحب الحال الضمير المستتر في ذلك واشد منه قراءة
علي رضي الله عنه ونحن عصبة بالنصب مع انتفا المصدر بالكلية فعصبة
حال من ضمير الخبر والتقدير ونحن نجتمع عصبة انتهى والمسالة الرابعة ان
يكون المبتدا واقعا بعد واو المصاحبة الصريحة تلك الواو في معنى
المصاحبة وذلك بان تكون الواو نصا في المعية بحيث لا تحتمل غيرها هذا
هو ظاهر العبارة وقال البعض قوله الصريحة اي المتبادر منها المعية لا بمعنى
النص المعهود والا فاحتمال غيرها قايم بلا شبهة كما سياتي بيانه في التمثيل
فان لم تكن الواو نصا فيها اي في المعية كما اذا قلت زيد وعمرو متواردت
الاخبار باقترانهما جاز ذكره اي الخبر لعدم التنصيص على المعية وجاز
الحذف للخبر اعتمادا على ان السامع يفهم عند اقتصارك على ذكر
المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب وقد انتهت المسايل الاربع
وقد استدرك الرضي خامسة وهي ما اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بكون عام
واجيب بانه لم يلتفت الى حذف الخبر في نحو زيد في الدار اي حصل لان
تقدير الخبر امر لفظي لا يساعده المعنى والمعنى حاكم بان الخبر في الدار ليس الا
وذكر ابو حيان سادسة وهي قولك حسبك ينم الناس فانه مبتدا محذوف
الخبر وجوبا لدلالة المعنى عليه والتقدير حسبك السكوت ينم الناس
وهذا على قول الجمهور ان ضمة حسب ضمة اعراب لا بنا وقد اشار المصنف
الى امثلة ما تقدم من المسايل الاربع حال كونه اتيا بها على طريق
اللف مصدر لفه ضد نشره والشيء بالشيء ضمه اليه فاصل معنى
اللف الجمع وفي الاصطلاح ان يذكر شيئين او اشيا اما تفصيلا فينص على
كل واحد منها او النشر مصدر بسط الشيء اذا نشره وفي الاصطلاح ان ينص
على اشيا بعدة ما نص عليه في اللف بحيث يكون الاول للاول والثاني للثاني

نحو

نحو ان يقول قده ووجه غصن وبدرا ويكون على العكس نحو ان يقول في المثال المذكور
قده ووجهه بدر وغصن واما في اللف والنشر قسم ثالث اجمالي وهو ان ياتي بلفظ واحد
يشتمل على متعدد ثم يذكر اشيا على عدد ما ذكرته كل واحد منها يرجع الى واحد من
المتقدم وتفوض الى العقل رد كل واحد لما يليق به لانك تحتاج ان تنص على ذلك
مثاله ان تقول لو منه ثلاثة بدر وغصن وظبي والاول المرتب اكثر ولذا
مشى عليه الشيخ في الذكر بقوله نحو لولا انتم لكنا مومنين هذا مثال المسالة
الاولى فان من انتم مبتدا والخبر محذوف ويحتمل ان يكون مطلقا فيكون
محذوفا وجوبا وهو موجودون ويحتمل ان يكون مقيدا اي لولا انتم
صددتمونا بدليل نحو صددناكم ولولا حرف يدل على امتناع الثاني لوجود
الاول واللام من الخبر للتوكيد وهذا المثال كما ترى مما نعلق فيه الامتناع
على النسبة اي نسبة الخبر الى المبتدا وقد تقدم ان حذف الخبر فيه
لدليل جايز لا واجب وهو وجيه اذ التمثيل للمسايل التي يجب فيها
حذف الخبر ولا يجب حذفه الا اذا كان كونا مطلقا فالاولى
التمثيل بما يكون فيه الخبر كونا مطلقا وقد قدمنا مثال المطلق
والمقيد وقد علمت ان هذا المثال يحتمل ان يكون الخبر فيه مطلقا
وانما حذف الخبر بعد لولا اذا كان كونا مطلقا لانه يعلم الخبر معلوم
بمقتضى لولا اذ هي دالة على امتناع لوجود والمدلول على امتناعه
هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدا فاذا قيل لولا زيد
لاكرمتك لم يشك في ان وجوده يمنع من الاكرام فصح الحذف لتعين
المحذوف ووجب الحذف للخبر لسد الجواب مسده اي مسد المحذوف
وحلوله محله والخبر مقدر باذ كان ان اريد الماضي واذا كان ان اريد
المستقبل عند سيبويه وجمهور البصريين فيكون الخبر ظرف زمان
متعلقا بمحذوف ومثال المسالة الثانية نحو قولك لعمرك لافعلن

نعم مبتدا والخبر محذوف اى قسمى يعنى ما اقسم به وانما حذف للعلم به وانما
وجب حذفه لسد الجواب مسده وعمرك بفتح العين المهملة مصدر محذوف
الزوايد والاصل بتعميرك ففيه زيادتان التا والياء فحذفتا وفى عقبه الضم
ايضا وانما اقتصر الشيخ على الفتح لانه لا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان
القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله وفى القاموس العمر بالفتح وبالضم
وبضمتين الحياة والجمع اعمار وبالفتح الدين ومنه لعمرى انتهى وهو فى الاصل
ماخوذ من عمر الرجل اذا عاش زمانا طويلا ثم استعمل فى القسم مرادا به البقا
ومثال المسئلة الثالثة نحو ضربى زيدا قايما فضربى مبتدا وهو مصدر
مضاف الى فاعله عامل فى زيدا النصب على المفعولية وقايما حال من
الضمير المستكن فى كان المحذوفة يفسره زيد وهو ساد مسد الخبر والاصل
ضربى زيدا حاصل اذا كان او اذ كان قايما فحاصل خبر واذا او اذ ظرف للخبر
مضاف الى كان التامة وفاعلها مستتر فيها عايد على مفعول المصدر
وقايما حال من الضمير المستتر فى كان فحذف حاصل الذى هو الخبر ثم حذف
الظرف الذى هو اذا او اذ وكان المحذوفة تامة لاحتياج الظرف والحال الى عامل
ودلالتها على الكون المطلق بدلالة الكلام عليه وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا
عن ضربى الذى هو المبتدا وذلك لان الخبر وصف للمبتدا فى المعنى والضرب
لا يوصف بالقيام فلا يقال ضربى قايم وانما لم يجعل كان فى هذا ناقصة
والمنصوب خبرها لامرين احدهما التزام تنكير الحال فانهم لا يقولون ضربى
زيدا القايم فلما التزم تنكيره علم انه حال لا خبر الامر الثانى وقوع الجملة الاسمية
حالة كونها مقرونة بالواو موقعه اى موقع المنصوب كالحديث وهو قوله صلى
الله عليه وسلم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ومثال المسئلة الرابعة
نحو كل رجل وضيعته بالضاد المعجمة المفتوحة والمثناة التحتية الساكنة
وهى الحرفة سميت حرفة لانحراف صاحبها اليها والحرف الصناعات وفسر

الشيخ

الشيخ ابن يعيش الصناعة بانها ملكة نفسانية يقتدر بها على استعمال
موضوعات وغيره بانها العلم الحاصل من التمرن على العمل وقال الزركشى الصناعات
هى المعالجات كالخياطة والتجارة والحرف وان كانت تطلق على ذلك فتطلق
عرفا على من يتخذ صناعا و بيد وليهم ولا يعمل فهى اعم وسميت الحرفة بذلك اى
بضيعة لانها اذا تركها صاحبها ضاعت فيكون اذا تركها قد ضيعها او ضاع
هو بتركها وقيل الضيعة فى اللغة العقار التى هى الارض والنخل والمتاع وكانهم
شبهوا صنعة الرجل بالارض المغلة التى لا تمر وفى هذا التركيب سوال
مشهور فى تعيين مرجع الضمير من ضيعته وهو ان ضمير ضيعته لا يصح ان يعود
الى كل ولا الى رجل ودفعه انه كما ان كل رجل نايب عن اسما كثيرة ضميره نايب
عن ضماير كثيرة يعود بكل اعتبار الى رجل فى كل رجل فكانه قيل زيد وضيعته
وعمرو وضيعته وهكذا فكل مبتدا ورجل مضاف اليه وضيعته معطوف
على المبتدا والخبر محذوف وجوبا اى مقرونان وانما حذف الخبر لدلالة
الواو وما بعدها على المصاحبة وعلى الاقتران وانما وجب الحذف
لقيام الواو مقام مع ولو جيء مكان الواو كان كلاما تاما واعترض
بان الخبر المحذوف من نحو مقترنان او مقرونان خبر للمبتداين فلا
يسد المبتدا الثانى مسده اذ المبتدا لا يسد مسد الخبر واجيب
بان المبتدا الثانى يسد مسد الخبر من حيث هو خبر الاول فيجب حذفه
من هذا الوجه وان كان لا يسد مسده من كل وجه اذ لا يشترط للحذف
ذلك وبهذا يسقط ما قيل من ان الخبر مثنى فمحله بعد المعطوف وليس
بعده ما يسد مسده فكيف يجب حذفه وحاصل جواب هذا ان
ان الخبر المثنى من حيث هو خبر الاول محله قبل المعطوف والله تعالى
اعلم **باب** بالتنوين خبر مبتدا محذوف اى هذا باب كاين
فى ذكر ما ينسخ اى يزيل المبتدا والخبر اى حكمهما قال المصنف رحمه الله تعالى

النواسخ لحكم المبتدا والخبر وهو الرفع لكل منهما ثلاثة انواع اى انواع ثلاثة
لا مطلقا بل من حيث العمل اى عملها فى المبتدا والخبر واما من حيثية الفعلية
والحرفية فنوعان فقط احدها اى الانواع الثلاثة ما اى نوع يرفع المبتدا
الاسم الذى كان مبتدا فى الاصل اعنى قبل دخوله عليه رفعا غير الرفع
الذى كان فيه وهو مبتدا وينصب الخبر اى خبر المبتدا الاصلى تشبيها
له بالمفعول به لان ذلك النوع بفعل متعدى فى عمله الطبيعى وهو رفع
الاول ونصب الثانى نحو ضرب زيد عمرا وهذا مذهب البصريين
وقال الفرا تشبيها له بالحال لانه شبيه بفعل قاصر نحو جا زيد راكبا وقال
بقية الكوفيين لا عمل له فى المبتدا وانه باق على رفعه بما كان مرفوعا به
قبل دخول الناسخ وهو الابتدا وان ذلك المنصوب منصوب على الحال
وخالفهم الفرا فى انه عمل فى المبتدا الرفع والصحيح مذهب البصريين فى الخبر
ليس منصوبا على الحال لوروده مضمرا ومعرفة وجامدا ولكونه لا يستغنى
عنه وليس ذلك شان الحال وعورض جملة وشبهها ولا يقع المفعول به كذلك
واجيب بان الجملة تقع موقع المفعول به كالمحكية بالقول نحو قال
انى عبد الله وكذلك شبهها كمررت بزيد ودخلت الدار وهو اى ما يرفع
المبتدا وينصب الخبر وهو يشتمل على ثلاثة اشيا اولها كان واخواتها اى
نظايرها فى العمل وثانيها ما حمل على ليس وهو ما ولا ولات فانها حملت على
ليس فى العمل وثالثها افعال المقاربة وهى كاد واخواتها وذكر هذا المحمول
بعد اخوات كان من ذكر الخاص بعد العام لاختصاصه باحكام ليست لكان
ستاتى معرفتها والنوع الثانى عكسه اى عكس النوع الاول فى العمل فينصب
المبتدا ويرفع الخبر وهو مشتمل على شيئين الاول ان بكسر الهمزة وفتح النون
المشدده واخواتها فى العمل والثانى ما حمل على ان وهو لا النافية للجنس
والنوع الثالث ما ينصبهما اى المبتدا والخبر معا لا يرى كقوله معا كبير

فايدة

فايدة اذ يغنى عنه قوله ينصبها وهو ظن واخواتها فى نصبها المبتدا والخبر
وسميت هذه الانواع الثلاثة نواسخ لازالتها حكم المبتدا وحكم الخبر
وهو الرفع لهما حالة ذلك اخذا اى ماخوذة من النسخ وهو لغة اى فى اللغة
الازالة يقال نسخت الشمس الظل اى ازالته ورفعته واعترض بان
الظل ليس عرضا حقيقيا موجودا فى الخارج حتى يرتفع لانه ان اريد به
الظلمة فهو عدم الضوء والعدم لا تمكن ازالته ولا رفعه وان اريد به الضوء
الضعيف كما يقوله الحكما فالشمس تزيده ولا تزيله واجيب بان
اصطلاحات اللغة مبنية على الامر المتعارف لا ما عليه علما المعقول
والحكمة وبدا المصنف من هذه الانواع الثلاثة بالنوع الاول حالة كونه
غير متعرض لافعال المقاربة ولكن لعمل بعض افراد هذا النوع شرط دون
البعض وقد اشار الشيخ الى ذلك بقوله ثم اعلم ان كان واخواتها بالنسبة
الى العمل صادقة على ثلاثة اقسام ولو اسقط لفظ على لكان اخصر احدها
اى الاقسام الثلاثة ما يعمل هذا العمل الذى هو رفع المبتدا ونصب
الخبر مطلقا اى من غير شرط للعمل من الشروط الاتية لا الشروط العامة
لافعال هذا الباب والخاصة ببعضها سوا كانت مثبتتا ومنفية
صلة لما الظرفية اولا وهو ثمانية افعال ولها كان وهى ام الباب لاختصاصها
بامور لا تكون لاخواتها كما سياتى بيانه والثانى امسى والثالث
اصبح والرابع اضحى والخامس ظل والسادس بات والسابع صار والثامن
ليس واصلها ليس كعلم فخفف باسكان اليا كعلم وصيد فى علم وصيد
وفى معنى صار سبعة الاول اض وقد جات فى قول الشاعر
• ربيته حتى اذا تمعدد • آض نهدا كالحصان اجردا •
يقال للغلام اذا شب وغلظ تمعدد والثانى رجع كما فى قوله صلى الله عليه وسلم
لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض والثالث عاد كما فى قول ابن عم

• وكان مضلي من هديت برشده • فهيت مغرعاد بالرشد امرا •
والرابع استحال قال الشاعر •
• ان العداوة تستحيل موده • بتدارك الهفوات بالهفوات •
والخامس حال والسادس راح كقوله راح زيد منطلقا اى صار فى حال انطلاقه والسابع تحول نحو قول الشاعر •
• وبدلت قرحا داميا بعد صحة • لعل منايانا تحولن ابوسا •
والقسم الثانى من اقسام النواسخ الثلاثة ما يعملها اى هذا العمل بشرط تقدم نفى بحرف او اسم او فعل موضوع للنفى او عارض فيه بتقل او استلزام او تقدم نهى او تقدم دعا بلا خاصة فى الماضى وبلن فى المضارع قال فى جمع الجوامع وشرحه للمحلى وتردد اى لن للدعاء وفاقا لابن عصفور وخلافا لابن وهو اى الثانى نبيعه مادته اربعة وانما قدرنا لفظ مادة لانه قول نفى او نهى فيه اشكال بهوان الاربعة المذكورة اوقات ماضية والنهى لا يتصور دخوله عليها لانه خاص بالفعل المضارع واجيب بان التقدير مادة اربعة اى هو اربعة احدها مادة مازال ماضى يزال يعنى زال هذه فعل ناقص واوى العين وهو فعل بكسر العين يفعل بفتحها كخاف يخاف ومعنى مازال الاستمرار لا زال ماضى يزيل بفتح الياء ولا زال ماضى يزول فانهما اى زال ماضى يزيل وزال ماضى يزول فعلان تامان اذ الاول منهما فعل متعدى الى مفعول واحد ووزنه فعل بفتح العين ومصدره الزيل بفتح الزاى لانه من باب ضرب ضربا ومعناه ما زيميز والثانى فعل قاصر ووزنه ايضا فعل بفتح العين من باب نصر ينصر ومعناه انتقل ينتقل ومصدره الزوال ومعناه الانتقال تقول زال عن مكانه زوالا اى انتقل عنه انتقالا بخلاف زال ماضى يزال فان وزنه كما تقدم فعل بكسر العين من باب علم يعلم

ولا

ولا يوصف بتعدى ولا قصور وليس له مصدر وحكى الفرا والكسائى لزال الناقصة مضارع اخر وهو يزيل فيكون مشتركا بين التامة والناقصة بل قال الفرا تميزت بزال الناقصة من زال التامة بتحويلها الى فعل بكسر العين بعد ان كانت فعل بفتح العين فرقا بين التام والناقص وقال ابن خروف يجوز كون الناقصة منقوله من زال يزيل عذا عينها يا وزال يزول عينه ولا يخفى ان انتقل ايضا معنى زال ماضى يزال واما قولهم معناه اى الاستمرار فهو معنى مازال بواسطة النفى الداخل عليها اذ نفى النفى يستلزم الاثبات اى استمرار ثبوت الخبر فان قلت فلم صارت الاولى ناقصة والثانية تامة قلت لان الاولى نقصد فيها انتقال النسبة التى هى مضمون الجملة بعدها فلا بد من ذكر الجملة والثانية نقصد فيها نفى الانتقال عن المفرد كزيد مثلا فى قولك ما زال زيد فكانت تامة اى مستغنية بمرفوعها يشهد لما قررناه قول ابن الحاجب الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة قال الرضى ما معناه انما جعلت فاعلها مقررا على صفة وهى مضمون خبرها متصفا بمضمون تلك الافعال فاذا قلت كان زيد قايما معناه ان زيدا متصف بالقيام المتصف بالكون فى الماضى وثانيها ما انفك وثالثها ما فتى بكسر التاء وفتحها والمشهور الاول ورابعها ما برح ولا يخفى ان فى عبارته تسامح حيث عدها من جملة كل واحدة منها مع انها ليست منها ولو قال كما فى التوضيح وهو اربعة زال وفتى وبرح وانفك لكان احسن وفى النكت السيوطية قول الكافية ومازال ومابرح وما فتى وما انفك يوهم الاختصاص بالنفى بما بين حروفه وليس كذلك ولذا قال فى الالفية لشبه نفى او لنفى متبعه وكذا فى الشذور وفى شرح كافية ابن مالك شبه النفى يشمل النهى والدعا

وادا انتهى م

وغير وقلما قال ومثال انهما بلفظ الماضي نفي بما ولا وان ومثال بلفظ المضارع
نفي بكل ناف حتى ليس ومن هذا يوخذ تقييد لكلام الالفية والشذور وهذه
الاربعة معا انها متفقة بلا خلاف ومعناها جميعها النفي ولذا اشترط فيها تقدم
نفي او شبهه لان نفي النفي اثبات فاذا دخل عليها النفي انقلبت اثباتا فمعنى
ما زال زيد قايما هو قايم فيما مضى والى الان والدليل على انقلابه انه لا يجوز
ما زال زيد الا قايما كما يجوز ما كان زيد الا قايما هذا قول البصريين وصححه
ابو البقا مثال النفي بالحرف قوله تعالى ولا يزالون مختلفين فيزال فعل
مضارع والواو اسمه ومختلفين خبره ونحو قوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين
حتى يرجع الينا موسى فنبرح مضارع برح واسمه مستتر فيه وجوبا وعاكفين
خبره ولو اقتصر على المثال الثاني لكفاه لكنه حاول التنصيص على ان ذلك
يسوغ مع ذكرها وحذفها قال في شرح الكافية وقد يحذف النافي لزال واخواتها
للعلم به وفي شرح التسهيل بما ينقاس الحذف في المضارع جواب قسم ومنه
قوله تعالى تالله تفتو تذكر يوسف وقوله اي القايل وهو امرء القيس الكندي

• فقلت يمين الله ابرح قاعدا • ولو قطعوا راسي لديك واوصالي •

اذ الاصل تفتو ولا ابرح وشذ في الماضي والمضارع غير الجواب وحاصل ما
قرروه انه لا ينقاس حذف النافي الا بثلاث شروط كون الفعل مضارعا
وكونه جواب قسم وكون النافي لا وهذه الشروط مستفادة من الاية
والبيت ويمين في البيت يروى بالرفع على انه مبتدا حذف خبره وجوبا اي
يمين الله قسمي وبالنصب على ان اصله اقسم بيمين الله فحذف حرف الجر اولا
فوصل الفعل بنفسه ثم حذف الفعل وبقي النصب بحاله ولا ابرح جواب القسم
وجواب لو محذوف لدلالة ما قبله والتقدير ولو قطعوا راسي لا ابرح
ومثال النفي بالاسم قول الشاعر

• غير منفك اسير هوى • كل وان ليس يعتبر •

ومثال

ومثال النفي بالفعل الموضوع للنفي قول الشاعر

• ليس ينفك ذا غنى واعتزاز • كل ذي عفة مقل قنوع •

ومثال النفي بالفعل العارض النفي قول الشاعر

• قلما يبرح اللبيب الى ما • يورث الحمد داعيا ومجيبا •

فان قلما خلع منه معنى التقليل وصير بمعنى النافية ومثال النفي بالفعل
المستلزم للنفي ابيت ازال استغفر الله اي لا ازال ووجهه ان من ابى شيا لم
يفعله فالابا مستلزم للنفي ولهذا ساغ بعدها تفريغ الاستثناء ومثال النهي قوله اي القايل

• صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين •

صاح مرخم صاحب على غير قياس وشمر بكسر الميم فعل امر ولا تزل نهي
واسم تزل مستتر فيها وجوبا تقديره انت وذاكر خبرها والموت مضاف
اليه اي يا صاحبي اجتهد واستعد للموت ولا تنس ذكره فان نسيانه ضلال
ظاهر والشاهد في تزل حيث اجراه مجرى كان لتقدم شبه النفي عليه وهو
النهي ومثال الدعا قوله اي قول القايل وهو ذو الرمة

• الا يا اسلمي يا دارمي على البلا • ولا زال منهلا بجرعايك القطر •

القطر اسم زال موخر ومنهلا خبرها مقدم والاصل ولا زال القطر منهلا
بجرعايك والا حرف استفتاح ويا حرف ندا والمنادى محذوف اي يا هذه
او حرف تنبيه موكد لالا الاستفتاحية لما فيها من معنى التنبيه واسلمي فعل
امر من السلامة وهي البراة من العيوب ومعناه الدعا لدارمي بالسلامة
ومي اسم امراة وليس ترخيم مية كما قد يتوهم وعلى للمصاحبة اي اسلمي
مع بلايك والبلا بكسر الموحدة من بلي الثوب اذا خلق والمنهل السايل بشدة
والجرعا تانيث الاجرع رملة مستوية لا تنبت شيا والقطر جمع قطرة
المطر وانما قام النهي والدعا مقام النفي لان المطلوب بهما ترك الفعل
وترك الفعل نفي وقيده اي الدعا بالانشاف بلا خاصة كما في البيت يعني

في الماضي وتقدم ان لن ترد للدعا في المضارع عند ابن عصفور فالتقييد على راى غير ابن عصفور مثاله قول الشاعر

لن تزالوا كذلكم ثم لازلت لكم خالدا خلود الجبال

وابن مالك وغيره لم يثبتوا ذلك وقالوا لا حجة في البيت لاحتمال ان يكون خبرا وفيه بعد القسم الثالث ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية وهو راجع لما اى ما يعمل هذا العمل ما دام لا غير قال ابن مالك في خلاصته ومثل كان دام مسبوقا بما كاعط ما دمت مصيبا درهما

وقد استغنى في الخلاصة عن تقييدما المصدرية الظرفية وهو قيد لا بد منه بالاشارة اليه بالمثال فكان على المصنف ان يذكر هذا القيد او يشير اليه بمثاله ولعله تركه اعتمادا على الشارح وقد صرح به في الشذور فقال صلة لما التوقيتية فا هذه ظرفية دوامية اى مدة دوامك مصيبا ونحو قوله تعالى واوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا اى مدة دوامي حيا وسميت ما هذه مصدرية ظرفية زمانية لانها تقدر بالمصدر قال في التوضيح وهو الدوام وكان الاحسن ان يقول كالدوام لان ما هذه لا تختص بدوام فهي مقدرة بمصدر من مادة ما دخلت عليه وتنوب عن الظرف وهو المدة فاصل ما دمت حيا بحذف المضاف وهو المدة وناب المضاف اليه وهو ما وصلتها عنها في الانتصاب كما ناب المصدر الصريح عن ظرف الزمان كجيتك صلاة العصر اى وقت صلاة العصر قال البعض قوله لانها تقدر بالمصدر والظرف اى لانها تقدر مع صلتها بالمصدر والظرف ولو قال ولنيابتها مع صلتها عن الظرف لكان اولى انتهى ولو قدم ذكر سبب التسمية على التفسير وهو قوله اى مدة دوامك مصيبا لكان احسن فلو لم يتقدمها ما او تقدمها ما ولكن كانت ما مصدرية غير ظرفية لم تعمل دام العمل المذكور لتمامها فان ولي مرفوعها منصوب في الحالين فهو حال منه مثال الاول نحو دام زيد صحيحا فدام فعل

ماض

ماض تام بمعنى بقى وزيد فاعله وصحيحا حال من زيد ومثال الثاني كعجبت مما دام زيد صحيحا فما في هذا المثال ليست ظرفية والمعنى ما فسره بقوله اى من دوامه صحيحا لا من مدة دوامه صحيحا ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية وجود العمل المذكور وقد ذكر ابن مالك انها تاتي تامة بمعنى بقى بدليل قوله تعالى ما دامت السموات والارض وبمعنى سكن ومنه الماء الدايم اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط والظرفية لازمة للمصدرية كما اشار اليه بقوله ولا توجد المصدرية بدون الظرفية لاستحالة وجود اللازم بدون الملزوم واتفق النحاة على ان كان واخواتها افعال ماضية لتصرفها واتصال الضماير بها والحاقها تا التانيث ودلالتها على معنى في نفسها الا ليس فاختلفوا في كونها حرفا ام فعلا فان ابا علي الفارسي في احد قوليه ومن تبعه وهو ابو بكر بن شقير كل منهما يذهب الى حرفيتها اى حرفية ليس يعني يقول انها حرف قال الفارسي اذ لو كانت مخفف فعل كصيد في صيد لعادت حركة العين على البا عند اتصال الضمير كصيدت والجواب ان ذلك لمفارقته اخواته في عدم التصرف واما الحاق الضمير في لست ولستما فلشبهه بالفعل لكونه على ثلاثة وبمعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا كما لحق الضمير في هات هاتيا هاتوا هاتين مع كونه اسم فعل لتشبيهها بالفعل والصحيح وهو مذهب الجمهور فعليتها وذلك لاتصال ضماير الرفع البارزة بها والحاق تا التانيث بها ايضا كما تقدم في مبحث الفعل الماضي ولا يكون ذلك الاتصال الا بالافعال وعلى هذا فترفع هذه الافعال وكذا ما تصرف منها يرفع المبتدا تشبيها له بالفاعل من حيث انه محدث عنه ويسمى المبتدا حينيذ اسما لهن اى للافعال حقيقة ويسمى ايضا فاعلا لهن مجازا وتنصب خبره اى خبر المبتدا تشبيها له بالمفعول في توقف

فهم معنى الفعل عليه ويسمى خبرا لها حقيقة ويسمى ايضا مفعولا لمن
بحا ذلك لما قدمناه وقال البعض واعلم ان تسمية المرفوع باسمها والمنصوب
بخبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المعنى اذ المرفوع ليس اسما لها
حقيقة وانما اصطلحوا على تسميته بذلك وكذا المنصوب ليس خبرا لها
حقيقة وانما هو خبر لاسمها حقيقة فلا حاجة الى تقدير مضاف اى خبر
اسمها واندفع بذلك ما قيل من ان المرفوع ليس اسمها وانما هو اسم للمعنى
الذى وضع له لكن يشترط للعمل المذكور في المبتدا التى تدخل عليه هذه الافعال
ان لا يخبر عنه بجملة طلبية ولا بجملة انشائية فان اخبر عنه باحدهما لم تدخل
عليه فلا يقال زيدا اضربه او لا تهنه او غفر الله له او ليته قايم او هل قام ولا كان
زيد بعتكه قاصدا به انشا البيع لمنافاة الجملة المذكورة لهذه الافعال لانها
صفات لمصادر خبرها تدل على ان المصدر مخبر عنه بالحصول في احد الازمنة
الثلاثة فمعنى كان زيد قايما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضى بعد ان لم يكن
ومعنى اصبح زيد قايما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضى وقت الصبح وكذا سايرها
اذ في كل معنى الكون مع قيد اخر والطلب في الخبر يدل على انه محكوم عليه بالحصول في
احد ها قتنا قضا ويشترط في ذلك المبتدا ايضا ان لا يلزم التصدير فان لزمه
لم تدخل عليه كاسما الشروط والاستفهام وما اضيف اليها والمقرون بلام
الابتدا وكم الخبرية فلا يقال كان من يقم اقم ولا كان غلام ايهم تضرب اضرب
ولا كان ايهم يقوم لما يلزم من فوات التصدير الواجب لها خلافا للاخفش في كم
الخبرية فانه اجاز ان يكون اسما لكان لانها بمنزلة كثير فلا تلزم الصدر والصحيح
المنع لعدم السماع ولانها انشائية ويشترط في ذلك ايضا ان لا يلزم الحذف
فان لزمه كالمخبر عنه بنعت مقطوع نحو الحمد لله اهل الحمد برفع اهل لم تدخل
عليه فلا يقال كان اهل الحمد وكذا لا يقال في نعم الرجل زيد على قول كان زيد
ويشترط ايضا ان لا يلزم عدم التصرف اى عدم لزوم صيغة واحدة بان

يصير

يصغر ويثنى ويجمع هذا هو المراد بالتصرف هنا لا التصرف المذكور في الظروف
والمصادر وهو عدم ملازمة وجه واحد من اوجه الاعراب كما توهمه
جماعة لئلا يلزم التكرار مع بعد هذا الشرط وانما كان التصرف شرطا لان الاصل
في اسما التصرف بالمعنى المذكور وكذا الاصل في الافعال التصرف بمعنى عدم لزوم
صيغة واحدة وذلك بان تستعمل بالاوجه الثلاثة الدالة على خصوصيات الازمنة
والحروف كلها بخلاف ذلك فمتى كان الاسم جامدا اشبه الحرف والناسخ لا يدخل
على الحرف فكذلك لا يدخل على ما اشبهه كذا قرره الرضى قال البعض وفيه نظر
لما يلزم عليه من ان وما الموصولتين لا تدخل عليهما هذه النواسخ وبطلانه مقطوع
به ومن ذلك ايمن الله في القسم وطوبى للمومن وويل للكافر وسلام عليك ومن
ذلك ما التعجبية فلا يقال ما كان احسن زيدا انتهى ويشترط ايضا فيه ان
لا يلزم الابتدائية سواء كانت الابتدائية لنفسه نحو قل رجل يقول ذلك
الا زيدا او لمصحوب لفظى اى لاجل مصحوب في اللفظ ومثل له البعض بما بعد
لولا الامتناعية واذا الفجائية وهذا الشرط انما هو للناسخ الفعلى لا مطلقا
اذ لا يمتنع في لولا زيد ثم الهلك ان يقال لولا كون زيد ثم الما وكذا لولا زيد
لاكرمتك لا يمتنع ان يقال فيه لولا كون زيد لاكرمتك وانما يمتنع دخول الناسخ
الفعلى فلا يقال لولا كان زيد ثم الما الهلك ولولا كان زيد لاكرمتك وكانت
الابتدائية لمصحوب معنوى اى غير ملفوظ به كما التعجبية نحو ما احسن زيدا
وما جرى مثلا نحو الكلاب على البقر والقاشية تهيج الابية يعنون الابل
التى تقشى اذا اتها التى لا تنقشى اشتهت فاكلت والمثال المستوفى للشروط
نحو قوله تعالى وكان ربك قديرا واما قوله اى القايل وكونى بالمكارم ذكرينى
فنادر شاذ ومع ندرته مؤول بالخبر اى كونى ذكرينى وكان على المص ذكر
هذه الشروط وقد اجاب الشارح عنه في عدم ذكرها بقوله ولعله اى المص
استغنى عن ذكر هذه الشروط احالة على المثال فانه جامع لها وما اقتضاه

كلامه اى المصنف من نسبة الرفع الى هذه الافعال وهو مذهب البصريين
واما الكوفيون فانهم لا يجعلون لها عملا الا فى الخبر لا فى المبتدا لان الاسم المبتدا
لم يتغير عما كان عليه فهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها والمذهب الصحيح
المذهب الاول يعنى مذهب البصريين لاتصال ذلك بها اذا كان ضميرا نحو
قوله تعالى وكانوا هم الظالمين والضمير بالاستقراء اى بتتبع كلام العرب لا يتصل
الا بعامل فلذا كان اتصاله به دليلا على عمله فيه ويلزم على مقابله اى مقابل
الصحيح وهو القول بانها لا تعمل الا فى الخبر النصب ان تكون هذه الافعال
ناصبة لا رافعة وهذا اى كونها ناصبة لا رافعة لا يعهد فى الافعال ثم نصبها
الجزء الثانى بالاتفاق لكن وقع الاختلاف فى نصبه على ماذا فقال الفرا
تشبيها له بالحال لانها شبيهة بقام وقال بقية الكوفيين منصوب على
الحال والصحيح مذهب البصريين لوروده مضمرا ومعرفة وجامدا ولكونه
لا يستغنى عنه وليس ذلك شان الحال وعورض بوقوعه جملة وشبهها
ولا يقع المفعول به كذلك واجيب بان الجملة تقع موقع المفعول به
كالمحكية بالقول نحو قال انى عبد الله وكذلك شبهها كمررت بزيد ودخلت الدار
والاصل اى الغالب والاولى تاخر الخبر اى خبر هذه الافعال عن الاسم اى
اسمها كما فى باب المبتدا اى كالخبر الذى فى باب المبتدا فان الاصل فيه التاخر
وقد يتوسط بين الاسم والفعل مع جميعها اى الافعال المذكورة ولو كان
الخبر جملة على القول الاصح خلافا لابن درستويه فى ليس ولابن معطى فى دام
ولا فرق فى الجملة بين الاسمية والفعلية ولا فى الفعلية بين التى فعلها رافع لضمير
الاسم اولا ومنع قوم ذلك فلا يجيزون كان ابوه قايم زيد ولا كان يقوم زيد
على ان يكون زيد اسم كان ويقوم خبرها ولا كان يمر به عمرو زيد ومنهم من منع
اذا كان الفعل رافعا ضمير الاسم نحو كان زيد يقوم واجاز فى غيره نحو كان زيد
ابوه قايم وكان زيد يقوم ابوه ثم تارة يكون التوسط جايزا نحو قوله تعالى

وكان

وكان حقا علينا نصر المومنين فحقا خبر كان متقدم ونصر المومنين اسمها
موخر ومن لازم تقديم خبرها على اسمها توسطه بينها وبين اسمها اذا لم
يتقدم عليها وقوله اى القايل

• سلى ان جهلت الناس عنا وعنهم • فليس سواء عالم وجهول •

والتمثيل بهذا البيت اولى من تمثيله فى التوضيح بقول الشاعر •

• لا طيب للعيش ما دامت منغصة • لذاته بادكار الموت والهرم •

فان للقايل ان يقول ان لذاته ليس اسم دام موخرا وانما هو مرفوع على
النيابة عن الفاعل بمنغصة واسم دام مستتر فيها على طريق التنازع فى السببى
المرفوع الا ان يكون لا يراه واولى منه ايضا التمثيل بقول الشاعر •

• ما دام حافظ سرى من وثقت به • فهو الذى لست عنه راغبا ابدا

وتارة يكون التوسط واجبا نحو قولك كان يعجبنى ان يكون فى الدار
صاحبها كان شانية اسمها ضمير شان وجملة يعجبنى الى اخره خبرها
فلا يجوز تقديم الخبر على الناسخ لاجل الحرف المصدرى هذا شامل لتقديم
الخبر الذى هو فى الدار على الناسخ دون الحرف المصدرى الذى هو ان وعليهما
جميعا لان الحرف المصدرى لا يجوز ان يليه معمول الصلة لشدة امتزاجه
بصلته ولا ان يتقدم عليه لان الحرف المصدرى لا يعمل ما بعده فيما
قبله ولا يجوز تاخيره عن الاسم لاجل الضمير لئلا يعود الضمير على متاخر
لفظا ورتبة ومثل فى التصريح لهذا بقوله كان فى الدار صاحبها واعترض
التمثيل به قال الدمامينى واما تمثيلهم فى هذا المقام بنحو كان فى الدار بلغ من هنا
صاحبها فليس بصحيح اذ ليس ثم ما يوجب التوسط اذ لو قدم الخبر على الناسخ
لم يمتنع تقديمه عليه وجوابه انهم ارادوا بوجوب التوسط الوجوب الاضافى
اى بالنسبة للتاخر لا مطلق الوجوب وارادوا انه يجب التوسط عند
تاخر الخبر عن العامل وتارة يكون التوسط ممتنعا لمانع منه كحصر الخبر نحو قوله

تعالى وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء اى صفيرا قال فى القاموس مكا مكوا
ومكاء صفر بفيه او شبك اصابعه ونفخ فيها وتصديه وهى التصفيق وبخوانما
كان زيد سد يقالات المحصور فيه يجب تاخيره ولخفا اعرابهما نحو قولك كان موسى
صديقى او فتاك وكنا خبر مرفوع للخبر نحو قولك كان زيد حسنا وجهه اذ لو قدم
الخبر وقيل كان حسن زيد وجهه او قيل حسنا كان زيد وجهه لزم على كل من القبلين
الفصل بين الفعل ومعموله الذى هو كجزئه باجنبى الجار والمجرور متعلق بالفصل
فتحصل من هذا ثلاثة اقسام قسم يجوز وقسم يجب وقسم يمتنع وقد
يتقدم الخبر على الفعل مع اسمه فى جميعها اى الافعال المذكورة جوازا اذا عرى
مما يوجب التقديم والتوسط والتاخير ولو كان الخبر جملة على الاصح ومنع
قوم تقديم الخبر ان كان جملة اسمية او فعلية وسواء كان فعل الفعلية رافعا
لضمير الاسم اولا فلا يجيزون ابوه قايم كان زيد ولا يقوم كان زيد قال
ابن السراج والقياس جوازه وان لم يسمع قال ابن مالك وهو الصحيح لثبوت
ذلك فى المسند كقول الفرزدق •

• الى ملك ما امه من محارب • ابوه ولو كانت كليب تصاهره •

بدليل قوله تعالى اهولاء اياكم كانوا يعبدون وانفسهم كانوا يظلمون
فاياكم وانفسهم معمولان لخبر كان وقد تقدما عليها فان تقدم المعمول يؤذن
بتقدم العامل كذا قيل قاله ابن مالك فى شرح التسهيل وسبقه الى ذلك
الفارسى وابن جنى وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فقد يتقدم المعمول
حيث لا يتقدم العامل بدليل قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر لان اما لا
يليها فعل وبدليل جواز زهم زيدا لم اضرب وعمرا لن اضرب مع امتناع تقديم
الفعل على لم ولن وبدليل قولهم زيدا عمرو ضرب مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا
كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول ولم يجيزوا تقديم العامل واجيب
عن دليل الشارح بان تقدم معموله لكونه ضربا معمولا للعامل ضعيف وهو

لم

لم ولن ولا كذلك معمول اضرب لانه معمول عامل قوى والاولى ان يستشهد
بقول العروضى وهو • اعلموا انى لكم حافظ • شاهدا ما كنت او غايبا •
وقد يجب التقديم للخبر كان يكون له صدر الكلام نحو قولك اين كان زيد
وقد يجب التاخير للخبر كما يعلم ذلك مما مر فى وجوب التوسط ولا
يستثنى من تقدم اخبار هذه الافعال عليها الا تقدم خبر ليس فانه
لا يجوز تقديمه عليها عند جمهور البصريين من متاخريهم وجمهور الكوفيين
على الاصح قياسا اى مقيسا يعنى قاسوه على عسى ونعم وخبرهما لا يتقدم
عليهما اتفاقا قال البعض بين ليس وعسى فرق لان عسى متضمنة معنى
ماله صدر الكلام وهو لعل وليس بخلاف ذلك فلا يلزم من امتناع
تقديم خبر عسى عليها تقديم امتناع تقديم خبر ليس عليها لانها دالة على
النفى وليس هو فى لزوم صدر الكلام كالترجى لانه وان لزم صدر الكلام
فيما يلزمه فيما عدا ذلك انتهى وانما كان مقيسا بجامع الجمود فان قيل
قد اجاز ذلك بعض قدما البصريين والفرا وابن برهان والزمخشرى
والشلوبين وابن عصفور من المتاخرين محتجين بقوله تعالى الا يوم
ياتيهم ليس مصروفا عنهم وتقرير الحجة منه ان يوم ياتيهم معمول لمصروفا
وقد تقدم على ليس واسمها مستتر فيها يعود على العذاب ومصروفا خبرها
وتقديم المعمول لا يصح الا حيث يصح تقديم عامله فلولا ان الخبر وهو مصروفا
يجوز تقديمه على ليس لما جاز تقديم معموله عليها قلت اجيب عن ذلك
بالمنع وقد اشار الشيخ الى الجواب بقوله وما احتج به المجيز من قوله تعالى
الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فلا حجة فيه لجواز ان يكون يوم منصوبا
بفعل مقدر اى يعرفون يوم ياتيهم لا يكون منصوبا بالخبر وما حصل فيه
الاحتمال لا يصح به الاستدلال او يجاب على فرض تسليمه بان يقال انه
يعنى المعمول ظرف والظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع فى غيره قال البعض

قوله ما لا يتوسع اما ان يكون قايما مقام فعل يتوسع بتضمينه معنى
الفعل المتعدي اي يغتفر فيه ما لا يعتبر فيه ما لا يعتبر في غيره واما ان يكون
في موضع المصدر اي يتوسع اتساعا لم يعتبر في غيره انتهى وكونه يتوسع فيه
ما لا يتوسع في غيره لان كل حدث لا بد ان يكون في زمان او مكان فصار
الظرف مع الشي كالقريب المحرم للشخص يدخل معه حيث لا يدخل غيره من
الاجنبي واجري الجار والمجرور مجراه اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور فلا
يلزم من جواز تقديم ما اتسع فيه جواز تقديم ما لا يثبت فيه الاتساع
ولذلك التوسع جاز قولك ما عندك زيد ذاهبا ولم يجز قولك ما طعامك
زيد اكلا لكن هذا الجواب يقتضي جواز تقديم خبر ليس عليها فان الجواب
بالتوسع تسليم للتقديم اذا كان ظرفا كما قدمناه وقد اطلقوا منعه اي منع
تقديم خبر ليس والاخبر دام فانه لا يجوز تقديمه عليها مع ما باتفاق النحاة
البصريين والكوفيين لان معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه
فيمتنع اكرمك امينا ما دام زيد ولا على دام وحدها على الاصح فيمتنع
لا اكرمك ما امينا دام زيد لعدم تصرفها وايضا لئلا يلزم من تقديمه
الفصل بين الموصول الحرفي وصلته فان ما الظرفية المصدرية لها صدر
الكلام فلا يجوز الفصل بينها وبين دام ولو تقدم عليها الخبر فاتت
صدارتها وظاهر كلام ابن مالك في الالفية وهو قوله وكل سبقه
دام حظر كالشرح اي كما هو ظاهر الشرح ان هذا مجمع عليه ايضا قال
المرادي وفيه نظر لان المنع علل بعلتين وكل منهما لا تظهر مانعا باتفاق
بدليل اختلافهم في ليس مع الاجماع على عدم تصرفها واجاز كثير الفصل
بين الموصول الحرفي وصلته اذا كان غير عامل كما المصدرية وقد يقال
اختلافهم في ليس لا ينافي الاتفاق في دام لمدرك يخصها فليتامل وايضا
لا يلزم من اختلافهم في الفصل المذكور في الجملة الاختلاف فيه هنا وقال

في النكت

في النكت السيوطية محل الاتفاق في تقديمه اي تقديم الخبر على ما اما تقديمه
على دام مع فصلها بينها وبين ما فقال ابو حيان القياس الجواز لان ما حرف
مصدري غير عامل ولا يمتنع فيه ذلك الا ان يثبت ان دام لا تتصرف
فيتجه المنع انتهى وبالمنع جزم صاحب الايضاح وابن الناظم والرضي انتهى
ومثل دام في عدم تقدم الخبر عليه كل فعل قارنه حرف مصدري كيعجبني
ان تكون عالما فلا يجوز ان تقول يعجبني عالما ان تكون كما لا يجوز ان
تقول في ما دام زيد عالما ما دام عالما زيد واذا نفي الفعل بما النافية
امتنع تقديم الخبر على ما كما يمتنع تقديمه على ما دام وذلك لان ما لها
صدر الكلام لا يجوز توسطه اي الخبر بينها وبين الفعل المنفي بها مطلقا
سوا كان النفي شرطا في العمل كزال ام لا ككان نحو قولك ما قايما كان زيد
وما قايما زال زيد دون قايما ما كان زيد ويمتنع التقديم على نفس ما
عند البصريين والفرا من الكوفيين لانها من ذوات الصدر واجازه
بقية الكوفيين بنا على انها لا تستحق التصدير قياسا على اخواتها
وخص ابن كيسان من الكوفيين المنع بغير زال واخواتها لان نفيها
ايجاب بدليل انه لا يجوز ما زال زيد الا قايما ورد بان ذلك لا يخرجها
عما ثبت لها من التصدير اعتبارا باصل الوضع وعمم الفرا المنع في جميع
حروف النفي ويرد قول المعلوط القريعي

ورج الفتى للخير ما ان رايته • على السن خيرا لا يزال يزيد •

فقدم معمول الخبر على لا النافية والاصل لا يزال يزيد خيرا ورج امر
من الرجا والفتى الشاب يقال فتى فهو فتي بالقصر والسن هنا العمر
وخيرا مفعول يزيد يعني انك اذا رايت الشاب يزيد خيرا كلما زاد عمره
فرجه للخير وما يحتمل ان تكون مصدرية ظرفية وزيدت ان بعدها
لشبهها في اللفظ بما النافية وجزم به في المغني ويحتمل ان تكون زايدة

وان شرطية وجوابها محذوف • واعلم ان خبر هذه الافعال كخبر المبتدا في جواز
تعدده وجواز وقوعه مفردا وجواز كونه جملة لها رابط يربطها بالمبتدا وليس
مثله في الحذف قال ابو حيان نص اصحابنا على انه لا يجوز حذف اسم كان واخواتها
ولا حذف خبرها لا اختصارا ولا اقتصارا اما الاسم فلانه يشبه بالفاعل
واما الخبر فكان قياسه جواز الحذف لانه ان روعي اصله وهو خبر
المبتدا فانه يجوز حذفه وما ال اليه من شبهه بالمفعول فكذلك لكنه
صار عندهم عوضا من المصدر لانه في معناه اذ القيام مثلا كون من
اكوان زيد والاعراض لا يجوز حذفها وله اي لخبر هذه الافعال مع الاسم
حالات ثلاث لانهما اما ان يكونا معرفتين او نكرتين ومختلفين فان
كانا معرفتين فالاسم هو المعلوم للمخاطب مطلقا سوا كانا عرفا ام
لا يعني اذا كان المخاطب يعلم احدهما دون الاخر فالمعلوم هو الاسم •
والمجهول الخبر فيقال كان زيد اخا عمرو لمن علم زيدا وجهل اخوته لعمرو وكان
اخو عمرو زيدا لمن يعلم اخا عمرو ويجهل ان اسمه زيد فان علمهما المخاطب وجهل
انتساب احدهما الى الاخر فالاسم هو الاعرف منهما ان تفاوتا وتافي المعرفة على
المختار فتقول كان زيد القايم لمن كان قد سمع بزيد وسمع برجل قايم
نعرف كلا منهما بقلبه ولم يعلم ان احدهما هو الاخر بحيث قلنا لا كان القايم
زيدا في هذا اشارة الى كون المبتدا والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام
مفيدا للسامع فايدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام هو
انتساب الخبر الى المبتدا وكون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدا والخبر لا يوجب
العلم بانتساب احدهما الى الاخر والحاصل ان السامع قد علم امرين لكنه
يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان
في الوجود الخارجي بحسب الذات ومحل كون الاعرف هو الاسم ما لم يكن
الاخر اسم اشارة اتصل بها التنبيه والا تعين الاخر للاسمية لمكان

التنبيه المتصل به فيقال كان هذا اخاك وكان هذا زيدا الا مع الضمير فان
الافصح في باب المبتدا ان تجعل الضمير مبتدا وتدخل التنبيه عليه فتقول
ها انا ذا ولا يتاتى ذلك في باب الناسخ لان الضمير يتصل بالعامل ولا يتاتى
دخول العامل عليه على انه سمع في باب المبتدا هذا انا فان لم يكن احدهما
اعرف من الاخر فالتعريف للتخيير فتقول كان زيد اخا عمرو وكان اخو عمرو
زيدا وكذا اي مثل ما ذكر في التخيير ان كانا نكرتين ولكل منهما مسوغ
للاخبار عنهما يعني انت مخير حينئذ فيما تجعله منهما الاسم وما تجعل
منهما الخبر فتقول كان خير من زيد شرا من عمرو وتعكس وان كان لي
وحد لاحدهما فقط مسوغ فهو الاسم فتقول خير من زيد امراة وان اختلفا
تعريفا وتنكيرا ولا مسوغ للنكرة فالمعرفة هو الاسم والاخر هو الخبر
نحو كان زيد قايما واما اذا كان للنكرة مسوغ فالاحسن ان تجعلها الخبر
نحو كان رجل صالح عبد الله ولا ينعكس ذلك بان تكون النكرة هي الاسم والمعرفة
الخبر الا في الضرورة كقول القايل

• قفا قبل التفرق يا ضباعا • ولا يك موقف منك الوداعا •

وهذا البيت من قصيدة لعمرو القطامي بن سليم التغلبي يمدح بها زفر
ابن حارث الكلابي وقد كان اسره فاطلقه واعطاه ماله وزاده مائة من
الابل والالف في ضباعا للاطلاق وهو مرخم ضباعة بنت صغيرة للممدوح
والوداعا بتقدير مضاف اي موقع الوداع والمراد الدعا بان لا يكون وداع
وفراق وجوزه ابن مالك اختيارا بشرط الفايدة وبشرط كون النكرة غير
صفة محضة ومن وروده قوله اي القايل وهو حسان رضي الله عنه

• كان سبيية من بيت راس • يكون مزاجها عسلا وماء •

لكون المرفوع هنا مشبها بالفاعل والمنصوب مشبها بالمفعول وقاسه
ايضا على اسم ان وخبرها ويختص الخمسة الاول من هذه الافعال وهي كان

وظل وما بينهما وهي امسى واضحى واصبح بمرادفة صار الدالة على تحول الموصوف
عن صفته التي كان عليها الى صفة اخرى مع بقاء عمله اى توافق صار في معناها
المذكور فتفيد التغير على وجه الانتقال من غير ملاحظة الوقت المفهوم
منها ولذا قيل كان الاولى ان يقول المرادف لمعنى صار لان المرادفة
لنفس صار حتى لا يلزم التسوية بينهما لان المرادف مساو لرديفه وليست الخمسة
مساوية لصار وانما هي تارة تاتي بمعنى صار وذلك اما باعتبار العوارض
نحو صار زيد غنيا او باعتبار الحقائق فيصير المعنى واحدا فمثال الحو قوله كان
تعالى فكانت هباء منبثا اى صارت غبارا منتشرا وقوله تعالى وكنتم
ازواجا ثلاثة اى صرتم ومثال امسى قوله اى القائل

• اخنى عليها الذى اخنى على لبد • امست خلاء وامسى اهلها احتملوا •

اى صارت البلد خلاء وصارت اهلها قال البعض والاستشهاد انما هو
باعتبار امست خلاء لا باعتبار امسى اهلها اذ لو كان المعنى صار لم يقع
الماضي خبرا كما مر ومثال اصبح قوله تعالى فاصبحتم بنعمته اخوانا اى صرتم
ومثال اضحى قول الشاعر

• اضحى يمزق اثوابي ويضربني • ابعد شيبي يبغي عندي الادبا •

ومثال ظل قوله تعالى فظلت اعناقهم لها خاضعين اى صارت وكما
تختص هذه الخمسة بمرادفة صار تختص صار وليس وما بعدهما بعدم الدخول
على مبتدا خبره ماض اى جملة ماضية لفظا ومعنى فلا يقال صار زيد
علم ولا ما دام زيد قعد وكذا البواقي من افعال الباب وذلك لان هذه
الافعال تفهم الدوام على الفعل وتوجب اتصاله بزمن الاخبار والماضي
يفهم الانقطاع فتنافيا اى تعارضا وتختص هذه الافعال جميعها غير
ليس وفتىء وزال بجواز النقصان والتمام اى الاستغناء بالمرفوع عن
الخبر يعني تستعمل تامة مستغنية بمرفوعها عن منصوبها وفي قوله

اى

اى الاستغناء الخ اشارة الى انه تفسير النقصان بسلب الدلالة على الحدث
مردود ويقال له اى لمرفوعها فاعل على الحقيقة هذا هو الصحيح عند
ابن مالك في الفيته قال • وذو تمام ما برفع يكتفي • ونسب للجمهور وهو
المنصور وذهب الاكثرون من البصريين وسيبويه الى ان معنى تمامها
دلالتها على الحدث والزمان وكذا الخلاف في تسميتها ناقصة فعلى القول
الاول معنى نقصانها عدم اكتفائها بالمرفوع فلا تتم بالمرفوع كلاما بل
بالمرفوع مع المنصوب وعلى القول الثاني دلالتها على الزمان فقط
يعني دون الحدث وقال البعض واحسن ما وجه به سبب تسميتها ناقصة
ما ذكره ابن الناظم في بعض النسخ بقوله والذى ينبغي ان يحمل عليه قول
من قال ان كان الناقصة مسلوبة الدلالة على الحدث انها مسلوبة
ان تستعمل دالة على الحدث دلالة الافعال اللازمة في نسبة معناها
الى مفرد ولكن دلالة الحروف عليه فسمى ذلك سلبا للدلالة الحدث على
نفسه انتهى قال في المغني والصحيح انها كلها دالة على الحدث الا ليس
وابطل ابن مالك مذهب الاكثرين واستدل على بطلانه بعشرة
امور ذكرها في شرح التسهيل احدها ان مدعى ذلك معترف بفعلية هذه
العوامل والفعلية تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معا لان الدال
على الحدث وحده مصدر والدال على الزمان وحده اسم والعوامل المذكورة
ليست بمصادر ولا اسماء فبطل كونها دالة على احد المعنيين الامر الثاني
ان مدعى ذلك معترف بان الاصل في كل فعل الدلالة على المعنيين فحكمه
على العوامل المذكورة بما زعم اخراج لها عن الاصل فلا يقبل الا بدليل
الامر الثالث ان العوامل المذكورة لو كانت دلالتها مخصوصة بالزمان
لجاز ان ينعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى كما تنعقد منه
ومن اسم زمان وفي عدم جواز ذلك دليل على بطلان ذلك الامر الرابع ان

الافعال كلها اذا كانت على صيغة مختصة بزمان معين فلا يمتاز بعضها
من بعض الا بالحدث كقولنا اهان واكرم فانهما متساويان بالنسبة
الى الزمن مفترقان بالنسبة الى الحدث فاذا فرض زوال ما به الافتراق
وبقي ما به التساوي لزم ان لا يكون بين الافعال المذكورة فرق ما دامت
على صيغة واحدة ولو كان الامر كذلك لم يكن فرق بين كان زيد غنيا وصار
زيد غنيا والفرق حاصل فبطل ما يوجب خلافه ولو كان كذلك لزم تناقض
قول من قال اصبح زيد ظاعنا وامسى مقيما لانه على ذلك التقدير بمنزلة
قولك زيد قبل وقتنا ظاعن مقيم وانما يزول التناقض بمراعاة دلالة
الفعلين على الاصباح والامساء وذلك المطلوب الخامس ان من جملة
العوامل انفك ولابد معها من ناف فلو كانت لا تدل على الحدث الذي
هو الانفكاك بل على زمن الخبر لزم ان يكون معنى ما انفك زيد غنيا ما زيد
غنيا في وقت من الاوقات الماضية وذلك نقيض المراد والسادس ان من
جملة العوامل المذكورة دام ومن شرط اعمالها عمل كان كونها صلة لما المصدرية
ومن لوازم ذلك تقدير صحة المصدر في موضعها كقولك جد ما دمت واجدا
اي جد مدة دوامك واجدا فلو كان دام مجردة عن الحدث لم يقم مقامها
اسم الحدث السابع ان هذه الافعال لو لم يكن لها مصادر لم تدخل عليها ان
كقوله تعالى الا ان يكونا ملكين لان ان هذه وما دخلت عليه في تاويل المصدر
وقد جا مصدرها صريحا في قول الشاعر •

• ببذل وحلم ساد في قومه الفتى • وكونك اياه عليك يسير •

وقد جا مصدر ظل في قول القايل ظللت افعل كذا ظلولا وجا مصدر كاد
في قولهم ولا افعل ذلك ولا اكاد كيدا وكاد فعل ناقص في باب كان الا انها
اضعف من كان اذ لم يستعمل لها اسم فاعل واسم فاعل كان مستعمل ولا يستعمل
منها امر والامر من كان مستعمل واذا لم يمتنع استعمال مصدر كاد فان لم يمتنع

استعمال

استعمال مصدر كان فبان لم يمتنع استعمال مصدر كان اولى الثامن ان
هذه الافعال لو كانت لمجرد الزمان لم يغن عنها اسم الفاعل كما جا في الحديث ان هذا
القرآن كاين لكم اجرا وكاين عليكم وزرا لان اسم الفاعل لا دلالة له على الزمان بل
على الحدث وما هو قايم به او ما هو عنه صادر التاسع ان دلالة الفعل على
الحدث اقوى من دلالته على الزمان لان دلالته على الحدث لا تتغير
بقراين ودلالته على الزمان تتغير فدلالته على الحدث اولى من بقايه
على الزمان العاشر ان هذه الافعال لو كانت مجردة عن الحدث مخلصة
للزمان لم يبن منها امر كقوله تعالى كونوا قوامين بالقسط لان الامر
لا يبنى مما لا دلالة فيه على الحدث قال البعض ولا يخفى ما في بعض
هذه الاوجه من الضعف ومن تامل فيها عرف ما فيها وانما ترك
الشارح بيان الوجوه المذكورة خوف التطويل وانما ذكرناها لان في
التنبيه عليها تشوفا للنفس لها فاذا لم تذكر اورث عدم ذكرها
تحسرا في النفس على فواتها وقصورا في المعرفة وفي الارتشاف وغيره وهذا
الخلاف مبني عليه خلاف اخر بينه بقوله من انها اي الافعال المذكورة
هل تتعلق الظرف والجار والمجرور بها ام لا فمن قال بدلالتها على الحدث
اجاز تعلقهما بها ومن قال لا منع ذلك واذا استعملت تامة كانت
بمعنى فعل لازم غالبا لان لها حكم ما رادفته من الافعال على حسب
ما تقتضيه من لزوم وتعد وبدونه فكان بمعنى حصل نحو قوله
تعالى وان كان ذو عسرة اي وان حصل ذو عسرة وتارة بمعنى ثبت
قال ابن مالك وثبوت كل شي بحسبه فتارة يعبر عنه بالازلية
نحو كان الله ولا شي معه وتارة يعبر عنها بحدث نحو اذا كان الشتا
فادفيوني وتارة بوقع نحو ما شا الله كان قاد وتكون متعدية بمعنى
كفل يقال كنت الصبي بمعنى كفلته وبمعنى غزل يقال كنت الصوف

بمعنى عزلته وامسى واصبح بمعنى دخل فى وقت الصباح والمسا والاول
ضد الصباح والاصباح وفى وقت الصباح ضد المسا وفيه لف ونشر
مرتب مثالهما قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون اى تدخلون فى وقت
المسا وحين تصبحون اى حين تدخلون فى وقت الصباح ويكونا تامين
بمعنى دخلا فاعلهما فى وقتهما ودام بمعنى بقى وسكن فالاولى نحو قوله
تعالى خالدين فيها ما دامت السموات والارض اى بقيت ومثال
الثانى قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم فى الماء الدايم اى الساكن
واضحى بمعنى دخل فى وقت الضحى نحو قولهم اضحينا اى دخلنا فى وقت
الضحى وبات بمعنى عرس بعين وراء مشددة فسين مهملات مثاله
كقول عمر رضى الله عنه اما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بات
بمنى اى عرس بها وفى القاموس اعرس القوم نزلوا فى اخر الليل للاستراحة
كعرسوا وتعرس لامراته تحبب لها وليلة التعريس الليلة التى نام فيها
النبى صلى الله عليه وسلم انتهى قال امرؤ القيس ابن عانس بالعين
المهملة وبالنون وبالسين المهملة •

• وبات وباتت له ليلة • كليلة ذى العاير الارمد •

اى عرس وعرست والعاير بالعين المهملة اسم فاعل من العور
وهو القذى فى العين تدمع له وقيل الرمد والارمد صفة له مخصصة
على الاول وكاشفة على الثانى وفى بعض حواشى التوضيح فى الصحاح
العاير الرمد وعليه فقول الشاعر الارمد صفة كاشفة او تاكيد وقد
تكون بات تامة بمعنى نزل ليلا فتتعدى بالباء وبنفسها قالوا بات بالقوم
وبات القوم نزل بهم ليلا زاد بعضهم وبمعنى قام ليلا وذكر الزمخشرى
ان بات تاتى بمعنى صار وقد حكاه ابن مالك فى شرح التسهيل وقال انه ليس
بصحيح لعدم شاهد على ذلك مع الاستقراء والتتبع وقال فى شرح الكافية لا حجة

للزمخشرى

للزمخشرى على ذلك ولا لمن وافقه وقال الرضى اما مجى بات بمعنى صار ففيه نظر
وقد جعل منه الاندلسى فانه لا يدرى اين باتت يده باسكان حملها على المعنى
المعروف وهو الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلا وفى شرح التسهيل
لابن قاسم من احسن ما يتمسك به جاعل بات بمعنى صار قول الشاعر

• حتى كلما ذكرت كليبا • ابيت كاننى اطوى بجبل •

لان كلما تدل على عموم الاوقات وصار بمعنى انتقل يتعدى بالى نحو قولك
صار الامر اليك اى انتقل وقد ذكر ابن مالك انها تجى تامة بمعنى رجع
فتتعدى بالى ايضا نحو الا الى الله تصير الامور اى ترجع وبمعنى ضم او قطع
فتتعدى بنفسها يقال صاره يصيره وصوره اى ضمه او قطعه ومنه فصرهن
اليك وظل بفتح الظاء المشالة وتشديد اللام بمعنى دام واستمر مثالها
نحو ظل اليوم بالرفع اى دام ظله ومنه لو ظل الظلم يهلك الناس وقال
الرضى قالوا لم تستعمل ظل الا ناقصة وقال ابن مالك ان ظل تكون تامة
بمعنى دام او طال والعهدة عليه وزاد بعضهم وبمعنى قام نهارا وبرح
بمعنى ذهب او ظهر نحو قوله تعالى واذ قال موسى لفتاه لا ابرح اى لا اذهب
او لا اظهر وانفك مطاوع فك بمعنى انفصل او خلص نحو قولك فككت
الخاتم فانفك اى انفصل واما ليس وفتئ بكسر التاء المثناة الفوقية
وزال فانها ملازمة للنقص لم تستعمل تامة اصلا وما اوهم خلاف
ذلك فمؤول اى مصروف عن ظاهره وذهب ابو حيان فى نكتة الى ان فتئ
تكون تامة بمعنى سكن واما فتى بفتحها فتستعمل تامة وذهب ابو على
فى الحلبيات الى ان زال تكون تامة نحو ما زال الرجل عن مكانه اى لم
ينتقل عنه وذهب الكوفيون الى ان ليس تكون عاطفة لا اسم لها
ولا خبر نحو انما يجزى الفتى ليس الجمل كذا فى التصريح وتاوله البصريون
انما يجزى الفتى الخ على جعل الجمل اسم ليس اى ليسه الجمل ثم حذف لاتصاله

زيد ضربه عمرو فيصير زيد ضرب عمرو وتختص كان اى هذه حم

كما تقول الصديق كانه زيد ثم تحذف الهاء تخفيفا كما تحذف فيها من نحو
اللفظة باموز منها انها تختص بمرادفة لم يزل كثيرا اى هذا نظرا اذ
لا تزاد في بين فعل ومجموع حرف وفعل وانما لم يمكنه ان يفسرها بما دام لان
تتصاتها شروط بتقدم ما الظرفية فان قال بمرادفة ما دام فتكون
ناقصة في تاويل المفرد فعليه الاشكال السابق وان قال دام فلا تكون
ناقصة والذى يظهر ان يقال تختص كان بافادة استمرار خبرها لاسمها ولا
تذكر المرادفة البتة وان كانت تلك الافادة ناشئة عن المرادفة والى ذلك
الاشارة بقوله فتفيد استمرار خبرها لاسمها نحو قوله تعالى وكان الله على
كل شئ قديرا ومنها انها تختص بجواز زيادتها بشرطين احدهما كونها متوسطة
بين شيئين متلازمين ليسا جارا ولا مجرورا فلا تزاد كان بينهما لشدة
اتصالهما فكانهما كلمة واحدة وذلك الشيئان كالمبتدا وخبره نحو زيد كان عالم
والفعل مرفوعه نحو لم يوجد كان مثلك والموصول وصلته نحو جا الذى كان
عرفته والموصوف وصفته نحو جا رجل كان عالم واطردت زيادتها بين
ما التعجبية وفعل التعجب نحو ما كان احسن زيدا فكان زائدة بين المبتدا
وخبره والشرط الثانى كونها بلفظ الماضي لتعيين الزمان فيندر ونالمضارع
وشذ قول ام عقيل ابن ابي طالب وهي ترقصه • انت تكون ماجد نبيل
• اذ تهب شمال بليل • انشده ابن مالك شاهدا على ذلك فانت مبتدا
وماجد خبره وتكون زائدة بين المبتدا والخبر ونبيل فعيل من النبالة بمعنى
الفضل خبر بعد خبر وشمال كجعفر ريح تهب من ناحية القطب وبليل
كقتيل بمعنى مبلولة وليس المراد بزيادتها انها لا تدل على معنى البتة
وانما معنى زيادتها انها لم يوت بها للاسناد الى فاعل والا فهي دالة على
المعنى ولذا كثرت زيادتها بين ما وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة
على المعنى وشذ زيادتها بين الجار والمجرور ومنه •

بلغ

جياد

١٢٦

• جياد بني ابي بكر تسامى • على كان المسومة العراب •
انشده الفرا فزاد كان بين الجار والمجرور وهما كالشئ الواحد والجياد
والجياد جمع جيد وتسامى اصله تتسامى حذفت منه احدى التائين
ماخوذ من السمو وهو العلو والمسومة اسم مفعول من الوسم وهو العلامة
والعراب بكسر العين المهملة نعت المسومة وهي الخيل العربية التي
جعلت عليها علامة وتركت في المرعى وفي حواشي التوضيح قوله جواز زيادتها
اما بان لا تفيد شيئا الا محض التاكيد وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام
العرب كقوله على كان المسومة العراب واما بان تدل على الزمان الماضي
ولم تعمل نحو ما كان احسن زيدا قال الرضى ففي تسميتها زائدة نظر لما ذكرنا
فالاولى ان يقال سميت زائدة مجازا لعدم عملها انتهى وليس من زيادة كان قول
الفرزدق
• فكيف اذا مررت بدار قوم • وجيران لنا كانوا كرام •
لرفعها الضمير وهو الواو والزائد لا يعمل شيئا عند الجمهور وهذا مذهب ابي
العباس والمبرد واكثر النحويين حيث ذهبوا الى ان كان في هذا البيت
ليست بزائدة بل هي الناقصة والواو اسمها ولنا خبرها والجملة في موضع
الصفة لجيران وكرام صفة بعد صفة فهو نظير قوله تعالى وهذا كتاب
انزلناه مبارك وقال المبرد كان فيه ليست بزائدة لثبوت فاعلها
بل الناخبرها اى جيران كرام كانوا لنا وذهب الخليل وسيبويه الى انها زائدة
في البيت مع الفاعل لانه كالجزء منها والاول اولى لافادتها معنى وعملها
لفظا وقد اطال في التصريح على الكلام على هذا البيت فراجعه ان شئت
وقد اشار الشيخ الى الشرط الثاني بقوله وفهم من قوله كان انها
اى كان تزاد بلفظ الماضي وان غيرها من اخواتها لا يزاد وهو كذلك
اى كما فهم وما ورد من كلام العرب بخلاف ذلك اى مخالفا لما
تقرر فشاذ نحو قولك ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها يعني الغدا

والعشية وقيل الضمير فيهما للدنيا وفهم ايضا من قوله متوسطة
انها لا تزاد في صدر الكلام ولا في اخره وهو كذلك وذلك لان ما ذكر
اولا اي في صدر الكلام يكون معتنى بشانه وما ذكر اخرا اي في اخر
الكلام يكون محط الفايدة وكلاهما ينافي الزيادة اذ لا يعتنى بشانها
ولا تكون محط الفايدة وجوز الفرا زيادتها اخرا قياسا على الفاظ
اذا وقعت اخرا والاصح المنع من زيادتها اخرا وظاهر هذا ان المنع من زيادتها
صدرا متفق عليه وقد اطلق القوم الزيادة عليها في مثل وكان الله غفورا
رحيما مع تصدرها وعملها في الاسم والخبر وذكر علة منع الزيادة بقوله
لان الزيادة خلاف الاصل فلا تستعمل الزيادة الا فيما اعتيد استعمالها
فيه قال في المغني مسالة يجوز في كان من نحو ان في ذلك لذكرى لمن كان له
قلب ونحو كان له مال نقصان كان وتمامها وزيادتها وهو اضعفها واطال
في الكلام في هذا المقام فراجعه تظفر بالمرام قال الرضي حكى الاخفش زيادة
اصبح وامسى بعد ما التعجبية في لفظين وهما ما اصبح بردها وما امسى
ابردها ورواه ابو عمرو وقال السيرافي انه ليس من كتاب سيبويه وانما كان
حاشية في كتابه ومنها انها تختص بجواز حذف نون مضارعها المجزوم اي
~~بالسكون لا بالحذف كما ذكره في التسهيل والتوضيح وهو وارد على الشذوذ~~ قوله
نون مضارعها فيه نكتة وهي انه لو قال نون يكون يجوز حذفها لكان خاصة
ليكون لا لكان فلم يصح عده من خواص كان الا بتاويل فلما اضاف مضارع الى ضمير
كان صح ان كان اختصت بان مضارعها يجوز الى اخره كذا في حواشي التوضيح والمراد
مضارعها المجزوم اي بالسكون لا بالحذف كما ذكره في التسهيل والتوضيح وهو وارد
على الشذوذ وقال ابو حيان وحذف هذه النون شاذ في القياس لانها من نفس
الكلمة لكن سوغه قوة الاستعمال وشبه النون بحرف العلة وقد ذكر علة كون الجزم
بالسكون بقوله اذ هو يعني السكون الاصل في الجزم وان الجزم قطع الحركة والسكون

عدم

عدم الحركة وايضا هو المتبادر اي السابق الى الفهم عند الاطلاق اي اطلاق
الجزم وعلى هذا فلا تحذف نون غير المجزوم اي المرفوع والمنصوب نحو من تكون
له عاقبة الدار وتكون لكما الكبرياء في الارض فالنون فيهما ثابتة لانتفا الجزم
عنهما لان الاول مرفوع والثاني منصوب وايضا لا تحذف نون نحو النسوة
لم تكن قايمات اذ هو مبني وليس بمجزوم وان دخل عليه الجازم ولا المجزوم
بالحذف نحو قوله تعالى وتكونوا من بعده قوما صالحين لان جزمه بحذف النون
بالعطف على محل المجزوم في جواب الامر وانما لم تحذف النون في هذه الامثلة الثلاثة
لانها محركة في اولييهن بحركة الاعراب وفي الثالث بالحركة المناسبة للواو فتمتنع
عن الحذف لقوتها بالحركة بخلاف ما اذا كانت ساكنة فانها شبيهة باحرف المد
واللين في سكونها وامتداد الصوت بها فتحذف كما يحذفن بجامع انها تكون اعرابا
مثلهن وتحذف للجازم كما يحذفن وانما اشترط ان يكون الجزم بالسكون لانه لو كان
بحذف النون لم تحذف نونه لانها انما تحذف لكونها اخرا ولما اتصل الفعل بالمرفوع
لم تكن النون اخرا لان مرفوع الفعل منزل منزلة جزيه وصلا اي في حالة وصل
الكلام ببعضه فلا تحذف من المجزوم بالسكون حال الوقف نحو لم اكن لعدم
الوصل لان الفعل الموقوف عليه اذا دخله الحذف حتى بقي على حرف او حرفين
يجب الوقف عليه بها السكت كعه ولم يعه فلم يكن كلم يع اي مثله على
حرفين اذا وقف عليه يحتاج الى حرف ثالث يوقف عليه ولما كانت الها التي
تاتي للوقف اجنبية والنون التي كان لم يلزم من اعادتها للوقف محذورا
فالوقف عليه اي على لم يكن باعادة الحرف الذي كان فيه وهو النون اولى من
اجتلاب حرف لم يكن وهو ها السكت للوقف فان قلت فلم لم تعد اليا
في لم يبع بطريق الاولى لذلك قلت لما يلزم عليه من المحذور الخالي عنه لم اكن كما
ذكره الشيخ بقوله وانما لم يلزم مثله اي مثل عود الحرف الذي كان فيه في لم يبع اي اعادة
اليا التي كانت فيه لان اعادة اليا الى لم يبع تودي الى الغا الجازم المقتضي حذفها فان

الساقط لا يثبت مع وجود مسقطه بخلاف لم اكن فان الجازم فيها انما اقتضى حذف
الضمة لا حذف النون فالضمة لا تعود كما ان اليا لا تعود بخلاف النون فانها
لما لم تحذف للجازم جاز عودها كما جاز حذفها ان لم يلقها ساكن هذا شرط
في حذفها من المضارع المجزوم وصلا فلا تحذف من الفعل المتصل بساكن
نحو قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم فالنون من يكن متصلة بساكن هو اللام
وانما لم تحذف لتعاصيها على الحذف لتقويها بالحركة العارضة لالتقا
الساكنين يعني للتخلص من التقائهما خلافا ليونس بن حبيب فانه
اجاز الحذف اذا القيها ساكن وحركت ولم يعتد بالحركة حالة كونه مستندا
في ذلك الى قوله اي القايل

• اذا لم تك الحاجات من همة الفتى • فليس بمغن عنه عقد التمايم •

والتمايم جمع تميمة وهي عوذة تعلق على الانسان وفي الحديث من علق تميمة
فلا اتم الله والشاهد فيه ظاهر فقد حذف النون من لم يكن مع ملاقاتها
الساكن وهذا اي قول القايل الذي استدل به في جواز الحذف محمول عند
المانع للحذف المعتقد المنع بمطلق الحركة على الضرورة كقوله
اي القايل وهو النجاشي

• فلست باتيه ولا استطيعه • ولك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل •

الاصل ولكن فحذف نون ولكن للضرورة واستدل به الفرا على ان لكن
المشددة مركبة واصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن ساكنة
قاله في المغني قيل ان النجاشي عرض له ذيب فحكى انه دعى الذيب الى الطعام
وقال له هل لك من اخ يواسيك بطعامه بغير من ولا بخل فقال له الذيب
دعوتني الى شي لم تفعله السباع قبلي من مواكلة بني ادم ولست باتيه ولا
استطيعه ولكن ان كان في مايك الذي معك فضل عما تحتاج اليه فاسقني منه
وهذا الكلام وضعه النجاشي على لسان الذيب كانه اعتقده انه لو كان ممن يعقل

لقال

لقال هذا الكلام وانشد في ذلك ابياتا وهي

• وما قد بين العهد بالورد اجن • بحال يرقان او صبيين من الغسل •
• لقيت عليه الذيب يعوي كانه • خليع خلا من كل مال ومن اهل •
• فقلت له يا ذيب هل لك من اخ • يواسي بلا من عليك ولا بخل •
• فقال هداك الله انك انما • دعوت لما لم ياته سبع قبلي •
• فلست باتيه ولا استطيعه • ولك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل •

والاجن الما المتغير الطعم واللون واليرقان بكسر الرا الزعفران وقيل الحنا
والغسل بكسر الغين المعجمة ما يغسل به الراس ويشترط ايضا للحذف ان لا
يتصل بالفعل ضمير نصب متصل كما ذكره في الكافية الكبرى لكنه خالف في التسهيل
فصحح عدم اشتراطه تبعا ليونس وعلى اشتراطه فلا تحذف النون من الفعل المتصل
به ضمير نصب منفصل نحو ان يكنه فلن تسلط عليه وهذا بعض حديث
وهو قوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه لما طلب ان يقتل ابن صياد
حين اخبر بانه الدجال ان يكنه فلن تسلط عليه وان لا يكنه فلا خير لك في قتله
وقد ذكر المصنف في الضمير شاهدا على وصل الضمير الواقع خبرا لكان فالنون
ساكنة في تكنه لم تحذف منه لاتصاله بالضمير المنصوب اذ الضماير ترد الاشيا
الى اصولها فلا يحذف معها بعض الاصول وذلك كما في القسم فانك تقول والله
لافعلن وبالله لا قومن ولو اردت ان تقسم بضمير لم يجز ان تاتي بالواو لانها
فرع البا تقول بك لافعلن واورد عليه مثل بيك وذيك وفيك واجيب
بان المراد ان الضماير ترد الاشيا التي استعملت على غير الاصل الى اصولها المستعملة
وتلك كمن ابيه واخيه اصله مستعمل فاذا توفرت اي حصلت هذه
الشروط الخمسة على التمام والكمال في المثال جاز الحذف اي حذف النون من
مضارع كان نحو قوله تعالى لم اك بغيا وان تك حسنة يضاعفها اصله اي
اصل اك ومثله تك اكون وتكون بواو ونون مضمومة فحذفت الضمة

منهما الجازم وحذفت الواو للساكنين اى لدفع التقائهما وحذفت النون للتخفيف
قال فى التصريح ووقع ذلك فى التنزيل فى ثمانية عشر موضعا انتهى ولما كان قول
المصنف وحذف نون مضارعها يوهم اختصاصه بكان الناقصة لان الكلام
فيها وليس كذلك منع الشارح ذلك الايهام بقوله ولا يختص الحذف بكان
اى بمضارع كان الناقصة بل التامة كذلك يجوز حذف نون مضارعها
فقد قرئ وان تك حسنة برفع حسنة وهى حينئذ تامة لكن الحذف
فى التامة اقل ومثل عبارته هنا عبارته فى الشذور وتوهم الاختصاص
فاعلم وتختص كان ايضا بوجوب حذفها وحدها دون اسمها وخبرها
حالة كونك معوضا عنها بعد الحذف ما الزائدة واشار الشارح بقوله
بعد الحذف الى ان قوله معوضا حال منتظرة وخصت ما بالزيادة لمجيئها
زائدة فى قوله تعالى فبما رحمة من الله ولكثرة مشابهتها بلفظ كان وهى
ليس وذلك الحذف مطرد كثير بعد ان المصدرية الواقعة موقع المفعول
لاجله فى كل موضع اريد فيه تعليل فعل بفعل فى مثل قول ابى القائل وهو عباس
ابن مرداس السلمى الصحابى رضى الله عنه

ابا خراشة اما انت ذا نفر • فان قومى لم ياكلهم الضبع •

وهذا الكلام اصله ابا خراشة افتخرت من الافتخار وهو التشرف والترفع
اى تشرفت وارتفعت على لان كنت ذا نفر بفتح النون والفاء والراء المهملة
وهو الرهط وقال البعض اصله لا تفتخر لاجل كونك ذا عدد فانى ايضا مشارك
فى ذلك اذ قومى باق لم يستاصلهم الزمان ثم قدمت العلة على المعلول
اى قدمت لام التعليل وما بعدها على الفعل المعلول وهو افتخرت وهذا
التقديم لافادة الاختصاص والاهتمام قال فى المطول عقب قول التلخيص
والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعنى ان التخصيص لا ينفك فى غالب
الامر عن تقديم ما حقه التاخير وقوله غالبا اشارة الى ان التقديم قد

يكون

لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام انتهى فصار بعد التقديم المذكور لان
كنت ذا نفر افتخرت ثم حذف الفعل للعلم به من السياق ثم حذفت اللام
الجارة لكثرة الاستعمال واطراده مع ان المصدرية وحذفت كان للاختصار
فانفصل الضمير لتعذر الاتصال بعدم وجود ما يتصل به ~~فصار ان انت~~
وادغمت النون فى الميم وجوبا لما بينهما من التقارب فى المخرج فصار اما انت ذا
نفر وقدر فى التوضيح فخرت واعترض عليه فقيل لا يخفى ان تقدير فخرت فى التركيب
ركاكة وفى المعنى فسادا اذ لا ينتج فخرت لكونك ذا نفر لان قومى لم تاكلهم الضبع
بل المتوجه ان يقال مهما تذكرت فى حال كونك مذكورا بالنفى فان مثلك ذو نفر
اذ قومى لم تاكلهم سنة الجدب حتى ترفع بقومك ونفرك وهذا ينادى بكون اما نائبة
عن مهما واما بامنادى وخراشة بضم الخاء المعجمة وحكى كسرها وراء مهملة وشين معجمة
كنية شاعر مشهور اسمه خفاف بخاء معجمة مضمومة وفاءين خفيفتين بينهما الف
والضبع بوزن عضد السنين المجدبة وفيه تورية لانه اوهم انه يريد الحيوان
المعروف ورشح بقوله لم تاكلهم وهو مجاز عن الشدة التى تحصل من جدب السنة
شبهها بالاكل فهو استعارة تبعية ودخلت الفاء فى فان قومى لان الثانى تحقق
بالاول فهو مسبب عنه والاول سبب فيه فاشبه الشرط والجزاء هذا قول
البصريين وذهب الكوفيون الى ان المفتوحة هنا شرطية ولذلك
دخلت الفاء فى جوابها وحذفها بدون ان قليل ومنه قول عبيد
ابن حصين الراعى • ازمان قومى والجماعة كالذى لزم الرحالة ان تميل مميلا •
قال سيبويه اراد ازمان كان قومى مع الجماعة فحذف كان التامة وابقى
فاعلها وهى قومى والجماعة مفعول معه والرحالة بكسر الراء وبالحاء
المهملة سرج من جلود ليس فيه خشب يتخذ للركض الشديد
وتميل بفتح المثناة الفوقية منصوب بان وهى ومنصوبها
فى موضع التعليل ومميلا بفتح الميم الاولى بمعنى ميلا مفعول مطلق

فصار ان
انت ذا نفر ثم ريدت ما
عوضا عن كان المحذوفة
فصار ان ما انت وادغمت
~~النون فى الميم لما بينهما~~
من التقارب فى المخرج

وقال البعض وما ذكر من التقدير انما هو على تقدير فتح همزة ان واما على
تقدير كسرها فتقدير اما انت منطلقا ان كنت منطلقا وسيبويه لم يجوز
الفعل مع الكسر وجوزه المبرد لانها تشبه المفتوحة في السببية انتهى
ويقاس بضمير اي على ضمير المخاطب غيره وقد مثل له سيبويه باما زيد
ذاهبا وفي قوله ويقاس الخ اشارة الى ان الوارد عن العرب ضمير المخاطب
فكان اولى بالذكر دون غيره كما ذكره بقوله وانما خص ضمير المخاطب بالذكر لانه
لم يسمع من العرب حذفها الا معه ولا يجوز الجمع بين ما وكان لامتناع الجمع
بين العوض والمعوض عنه وجوزه اي الجمع بين ما وكان المبرد بناء على انما
زايدة لا عوض وجرى عليه اي على الجواز المصنف في الشرح لهذه المقدمة
حيث قال من خصائصها ان جواز حذفها الخ وهو ضعيف ولكن يمكن ان يقال
لا يخفى ان كلامه ليس صريحا في الجواز المقابل للوجوب لجواز ان يكون مراده
بالجواز مقابل الامتناع فيصدق بالوجوب والقرينة الصريحة بانها
زيدت عوضا وتختص كان ايضا بجواز حذفها مع اسمها وهذا خاص
بمادة كان لا بصيغة الماضي فتحذف كان وما انصرف منها مع الاسم مطلقا
اعني ضميرا كان الاسم لمتكلم او مخاطب وغايب او كان ظاهرا ويحذف
خبرها فانه يبقى دليلا عليها مثال الاسم اذا كان ضمير المتكلم قولك
لا تخلن ان فارسا وان راجلا اي كنت ومثاله للمخاطب قول القايل •

• انطق بحق ولو مستخرجا احنا • فان ذا الحق غلاب وان غلبا •

اي ولو كنت ومثاله لغايب كقول القايل •

• وقد قيل ذلك ان حقا وان كذبا • فما اعتذارك من قول اذا قيلا •

اي ان كان هو اي القول حقا الخ ومنه قوله اطلب العلم
ولو بالصين اي ولو كان هواي العلم بالصين ولو اظهر الفعل في هذه الامثلة
لجاز ايضا وذلك الحذف مطرد بعد ان ولو الشرطيتين لانهما من الادوات

الطالب

الطالب لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخصوه لكونهما ان ولو دون
بقية ادوات الشرط لان ان ام ادوات الشروط الجازمة ولو ام ادوات الشروط
غير الجازمة فكان كان امر بابها وهم يتوسعون في الامهات ما لم يتوسعوا في غيرها
والغالب في ان انها تكون تنويعية كما في مثل قول الحريري

• فان وصلا الذ به فوصل • وان صرما فصرم كالطلاق •

اي فان كان وصلا وان كان صرما والصرم القطع ومنه الصارم للسيف
القاطع وقول ليلى الاخيلية

• لا يقربن الدهر المطرف • ان ظالما ابدا وان مظلوما •

اي ان كنت ظالما وان كنت مظلوما وقال ابو حيان يمكن ان لا يكون من اضمار كان
وانما انتصبا على الحال وان بفتحته اما وقولهم الناس مجزيون باعمالهم اي
يجنسها ان الاعمال مجازي عليها لانها ان خيرا فخير وان شرا فشر بنصبا الاول على
الخبرية لكان المحذوف مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لمبتدا محذوف
اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وفيه رد على
التسهيل حيث قيد اسم كان بكونه ضميرا وهو معدود من تفرداته وقوله
عليه الصلاة والسلام التمس ولو خاتما من حديد اي التمس شيا ولو كان ما
تلتمسه خاتما من حديد وقول الشاعر

• لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا • جنوده ضاق عنها السهل والجبل •

اي ولو كان الباغي ملكا جنوده كثيرة لم يسعها مكان واما كان تحذف وحذف
خبرها وابقا الاسم فضعيف لانه ليس في بقايه دلالة على كان المحذوفة
وحذف فعل ناصب ومنصوب به قليل غير مطرد ولذا لم يذكره سيبويه وقال البعض
ووجه الضعف ان الخبر منصوب ففي بقايه دلالة على كان المحذوفة بخلاف
بقا الاسم ولما فيه من كثرة الحذف لان فيه حذف كان مع خبرها وهو الجار
والمجرور ولما ضعفه من جهة المعنى فلانه اذا كان في العمل خيرا لا يلزم ان يكون

وقوله تعالى ولكن تصديق الذي بين يديه
ثم يحتمل ان تكون لا نافية لما بعدها
مجزوم وكسر التقا الساكنين
والدهر منصوب على الظرفية
والمفعولية اي لا يامن
الدهر الحوادث ولا يامن
غدرات الدهر صاحب بغي
وظلم
صح

جزا الاعمال خيرا وعلته اى حذف كان وخبرها وابقا الاسم نحير من قوله ان خير بالرفع اسم
كان وخيرا المنصوب منصوب بفعل محذوف اى ان كان فى عملهم خير فيجزون خيرا واعترض
قوله ان كان فى عملهم الخ بان تقديره فى عملهم يتصور فيه لان الخير جزا الخير الذى فى العمل
لا العمل الذى فيه خير كالمتبادر واجيب بدفع هذا بانه على التجريد فيكون
نحو ان كان فى عملهم خير مثل لهم فيها دار الخلد والمعنى ان كان عملهم خيرا كما ان المعنى
انها نفس دار الخلد والحاصل ان فى هذا ونحوه اربعة اوجه من وجوه الاعراب
مشهورة احدها نصب الاول ورفع الثانى خبر المبتدا محذوف والثانى نصبهما
والثالث رفعهما والرابع رفع الاول ونصب الثانى وفى كل من
هذه الاربعة وجهان لان فى الوجه الاول النصب اما بالخبرية لكان او بالمفعولية
وفى الثانى كذلك والرفع فى الوجه الثالث اما باسمية كان الناقصة او بفاعلية
كان التامة وفى الوجه الرابع الرفع اما باسمية كان الناقصة او بفاعلية
كان التامة النصب فى الثانى اما بالنصب على خبر كان الناقصة او مفعول
بفعل محذوف وحاصل ضرب اثنين فى اربعة ثمانية وهذه امثلتها على الترتيب
فالاول مثاله ان كان عملهم خيرا فجزا وهم خير ومثال الثانى ان عملوا خيرا
فجزاوهم خير والثالث ان كان عملهم خير فكان جزاوهم خيرا والرابع ان عملوا
خيرا فهم يجزون خيرا والخامس ان كان فى عملهم خير كان لهم خير والسادس ان كان
خير فجزاوهم خير والسابع ان كان فى عملهم خيرا فكان جزاوهم خيرا والثامن
ان كان خير فهم يجزون خيرا والوجه الاول من الوجوه الاربعة ارجح
لقلة الحذف وظهور المعنى والاخير منها اضعفها لكثرة الحذف والوجهان
الوسطان متوسطان بين القوة والضعف لكثرة الحذف والوجهان
بالنسبة الى الاول وقلته بالنسبة الى الاخير وقال الشلوبين هما متكافئان
يعنى على حد سوا وقال تلميذه ابن الضايع لان فى كل منهما الاقوى والاضعف
فان فى نصبهما قوة نصب الاول وضعف الثانى وفى رفعهما قوة رفع الثانى

وضعف

وضعف رفع الاول فتساويا وقال ابن عصفور رفعهما احسن من نصبهما وقال
البعض قال الصفار احسن الاوجه نصب بعده رفع ثم رفعهما ثم نصبهما
ثم عكس الاول وذكر السبب المقتضى لذلك ثم قال الشلوبين يسوى رفعهما
ونصبهما لان قبح رفع الاول يقابله حسن رفع الثانى وحسن نصب الاول
يقابله قبح نصب الثانى فتكافيان وهو باطل لانك اذا نظرت الى الاحسنين
رايت رفع الثانى خيرا من نصب الاول لاستوائهما فى الاضمار ورجحان رفع
الثانى بانك اضمرت نفس ما اظهرت واذا نظرت الى الاقبحين نظرت نصب
الثانى اقبح من رفع الاول لاستوائهما فى الاضمار وضعف نصب الثانى
بانك اضمرت جملة وفى رفع الاول لم تضمر جملة ويوضحه ان سيبويه وصف
رفعهما بانه احسن ولم يصف بذلك نصبهما كذا قاله الدماميني وان ضممت
الية اى الى ما ذكر من الوجوه وجوه ان شرا فشر كان فى المجموع اى مجموع اربعة
ان خيرا فخير واربعة ان شرا فشر بالقسمة العقلية اى التى اقتضاها العقل
ستة عشر وجها لان فى ان شرا فشر الاوجه الاربعة المذكورة فى ان خيرا فخير
فيصير ثمانية اوجه وفى كل من الثمانية وجهان كما علمت فيحصل بذلك ستة
عشر من ضرب اثنين فى ثمانية ولا يخفى ان قول البعض حاصلة من ضرب
اربعة فى اربعة فيه خفا وربما يتوهم انه من ضرب اربعة ان خيرا فخير
فى ضرب اربعة ان شرا فشر فتامل واعلم انه يقل حذف كان مع اسمها بدون
ان ولو الشرطيتين كقول الشاعر * من لد شولا فالى اتلائها *
فلد اصلها لدن فحذفت النون تخفيفا وشولا بفتح الشين المعجمة وسكون
الواو والقصر والتنوين جمع شائلة على غير قياس وهى النوق التى خف
لبنها وارتفع لبنها واتى عليها من نتاجها سبعة اشهر او ثمانية والمعنى
من زمن كونها شولا الى زمن كونها متلوة باولادها وقدر سيبويه من
لد ان كانت ولم يقدره لد كانت لانه لا يرى اضافة لدن الى الجمل لتلهه

حكاه في المغني عن الغرة لابن الدهان وقد تحذف كان مع اسمها وخبرها
جميعا وذلك بعد ان الشرطية كقولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت
لا تفعل غيره فما عوض عن كان واسمها وادغمت نون ان فيها لتقارب
مخرجيهما ولا هذه هي النافية للخبر وهو تفعل وقال البعض الظاهر
ان الخبر مجموع النافي والمنفي الذي هو لا تفعل والمنفي جزء الخبر وجواب
الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه تقديره فافعله وقال في التصريح
قال الجاربردي تقول اخرج فاذا امتنع تقول اما لا فتكلم اي ان كنت لا تفعل
الخروج فتكلم هكذا ذكره في بعض شروح المفصل وقال بعض شراح الشافية
اما لا بفتح الهمزة فان معنى اما لا هو ان كنت لا تفعل ذلك فافعل هذا
اي لان كنت فحذفت اللام ثم حذف كان فصار الضمير المتصل منفصلا
وزيدت ما عوضا من الفعل المحذوف وقلبت النون ميما وادغمت في الميم
انتهى كلام الجاربردي في باب الامالة وهو عجيب فان صيرورة الضمير
المتصل منفصلا انما هو في اما انت لا في اما لا والحذف في هذا الوجه والذي
قبله واجب وفيما قبلهما جائز قال الخضراوي وحكى الكوفيون انه يقال
لا تأت الى الامير فانه جائر فتقول انا آتيه وان اي وان كان جائرا فتحذف
كان مع معموليها من غير تعويض وعليه قول الشاعر •

• قالت بنات العم يا سلمى وان • كان فقيرا معدما قالت وان •

اي وان كان فقيرا معدما ولا يجوز هذا الحذف مع غير كان عند البصريين
انتهى ولا يحوج الى هذا التكلف الذي لا دليل عليه اذ الظاهر ان ما مزيدة
لتاكيد ان الشرطية ولا نافية للفعل المقدر ولا ومنفيها هو الشرط فما
اداة شرط موكدة بما نظيرها اما في قوله تعالى فاما ترين والشرط المقدر
محذوف والجواب لدلالة ما سبق عليه نظير ذلك في التقدير قوله

• فطلقها فلست لها بكفوء • والا يعل مفرقك الحسام •

والاصل

والاصل افعل هذا ان لا تفعل غيره وهذا المعنى واضح لاعتبار علته تعليلك بالحق
وان افتاك الناس وافتوك والله الموفق للصواب انتهى من حاشية الزرقاني
على التوضيح ولما فرغ من الكلام على كان واخواتها اخذ يتكلم على ما حمل
على ليس وهو ثلاثة ما ولا ولات واعلم ان المصنف بدأ في الشذور
بلات ووجهه انها في لغة الجميع كما صرح به فيه وقال في تعليقه على الالفية
انها اقوى الحروف الاربعة في استحقاقها العمل لاختصاصها بالاسماء اذ لم يحفظ
تليها الفعل بخلاف ما ولا وان وبدأ هنا بما موافقة لابن مالك في سائر كتبه
ولصنيع الناس وما النافية عند الحجازيين كليس في رفع الاسم ونصب الخبر
لشبهها بها في نفي الحال وفي الدخول على المعارف والنكرات وفي دخول الباء في الخبر
وبلغتهم جاء التنزيل كما سيأتي في الامثلة وقال البعض قوله لشبهها في نفي
الحال الخ قد يقال انما يتوجه الالحاق ويظهر التوجيه به لو كان عمل ليس لما فيها
من النفي وليس كذلك بدليل عملها مع انتقاض نفيها فليتامل وللقائل ان
يقول هب ان النفي ليس سبب العمل الا انه يصح الالحاق بسبب المشابهة فيه
على طريق قياس الشبه وهو الجمع بين الفرع والاصل بوصف مع الاعتراف بان
ذلك الوصف ليس علة الحكم بخلاف قياس العلة فانه جمع بما هو علة الحكم انتهى
وقد اختلف النحاة فقال البصريون عملت في الجزئين وقال الكوفيون عملت
في الاول فقط واما نصب الثاني فعلى اسقاط الخافض كذا قاله الشاطبي وفيه
نظر فان المنقول عنهم ان المرفوع بعدها مبتدا والمنصوب خبره باسقاط
الخافض وبنو تميم لا يعملونها بل هي عندهم مهملة قاله سيبويه ورد بما نقله
الكسائي عن اهل تهامة من اعمالها بل قال المصنف في المغني ان اعمالها لغة
الحجازيين والتهاميين والنجديين يعني انهم استعملوها على وجه يعلم
انهم اعملوها وهو اي عدم الاعمال القياس في الغير المختص كما اهملوا ليس حملا
عليها فقالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع لانها حرف لا يختص بقبيل

بل تدخل على الاسماء والافعال فاصلها ان لا تعمل لذلك اى عدم الاختصاص
قال شاعرهم • ومهفهف الاغصان قلت له انتسب •
فاجاب ما قتل المحب حرام • اى هو تميمى لا حجازى •
ولما كان عملها اى عمل ما على خلاف الاصل وهو عدم العمل شرط الحجازيون
لها اى لعملها اربعة شروط بخلاف غيرهم فان اعمالها قد يوجد بدون شرط
او بعضها كاعمال الفرزدق اياها مع تقدم الخبر كما سيجى اشار المصنف الى
الشرط الاول بقوله ان تقدم الاسم على الخبر اى بشرط ان لا يتقدم الخبر على
الاسم فلو قدم الخبر على الاسم نحو قولهم ما مسىء من اعتب بطل عملها والتمثيل
بهذا مبنى على ان مسىء خبر مقدم ومن اعتب مبتدا موخر اما على انه مبتدا وما
بعده فاعل اغنى عن الخبر فليس من هذا الباب خلافا للفرا فانه اجاز اعمالها
مطلقا مع تقدم الخبر وان كان ظرفا او جارا او مجرورا على الاصح خلافا لابن
عصفور فانه يقول ان كان الخبر ظرفا او جارا او مجرورا اجاز العمل مع تقدمه
والا فلا وحكى الجرمى ما مسيا من اعتب على الاعمال وقال انه لغة والمعتبر الذى
عاد الى مسرتك بعدما ساءك قال المصنف فى الاوضح فاما قوله
• فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم • اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر
قال سيبويه شاذ وقيل غلط وان الفرزدق لم يعرف شرطها عند الحجازيين وقيل
مثلهم مبتدا ولكنه بنى لابهامه مع اضافته للمبنى ونظيره انه
لحق مثل ما انكم تنطقون لقد تقطع بينكم فيمن فتحهما وقيل
مثلهم حال والخبر محذوف اى ما فى الوجود بشر مثلهم انتهى وقوله
وقيل مثلهم حال اى من بشر لان ما حينئذ عاملة فليس مبتدا واما
ان جعل حالا من الضمير فى الخبر وقدر الخبر بعد المبتدا فيلزم تقدم
الحال على عاملها المعنوى وهو نادر كما سيجى وعلى هذا فقوله اى
ما بشر فى الوجود مثلهم الاحسن فيه تقديم مثلهم على الخبر نعم ان قدرت

ما

ما ملغاة وسعتها الحال من المبتدا تعين كونه حالا من الضمير فى الخبر والتقدم
فيه من النادر وقوله والخبر محذوف يحتمل الوجهين اى خبرها وخبر المبتدا
ويرجح الثانى قوله قبله وقيل مثلهم مبتدا وان لغة الشاعر اهمالها
وعبارة الرضى وقيل ان خبرها محذوف اى اذ ما فى الدنيا بشر ومثلهم حال من
بشر انتهى وهذا يعين الاول كذا فى حاشية الزرقانى واشار المصنف الى الشرط
الثانى بقوله ولم يسبق بالبنا للمفعول ونايب الفاعل الاسم بان
الزايدة فان سبق الاسم بها اى تقدمته كقوله اى القايل •
• بنى غدانة ما ان انتم ذهب • ولا صريف ولكن انتم خزف •
برفع ذهب على الاهمال بطل عملها وجوبا عند البصريين وانما اهملت حينئذ
لانها اى ما محمولة على ليس فى العمل لشبهها بها وليس لا يقترن اسمها بان
فبعدت اى ما عن الشبه بليس وروى عن يعقوب بن السكيت انه قال
ذهبا بالنصب واول على ان ان نافية موكدة لما لا زايدة كافة لما عن العمل
ولا مؤسسة لان نفى النفى ايجاب قال فى التصريح وهذا التخريج انما يتمشى
على قول الكوفيين ان ان المقرونة بما هى النافية جى بها بعدما توكيدا وهو
مردود فان العرب قد استعملت ان الزايدة بعد ما الموصولة الاسمية
والحرفية لشبهها فى اللفظ بما النافية فلو لم تكن ان المقرونة بما
النافية زايدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولين مسوغ قال المرادى وغدانة
بضم الغين المعجمة وبالدال المهملة والنون قبل هاء التانيث حى من يربوع
والصريف بالصاد المهملة الفضة الخالصة والخزف بفتح الخاء والزاى
المعجمتين وبالفاء قال الجوهرى الاجر زاد فى القاموس وكل ما عمل من طين
وشوى بالنار حتى يكون فخارا انتهى والى الشرط الثالث اشار المصنف
بقوله ولا يسبق الاسم بمعمول الخبر اى لا يتقدم معمول خبرها على اسمها
فان سبق به اى تقدم عليه كقوله اى القايل وهو مزاحم بن الحارث العقيلى

• وقالوا تعرفها المنازل من منى • وكل من وافى منى انا عارف
بطل عملها وجوبا والاصل ما انا عارف كل من وافى منى فكل منصوب على
المفعولية بعارف يقال تعرفت ما عند فلان بتشديد الراء اى تطلبت
حتى عرفت والمنازل مفعول فيه وذلك ان مزاحما لما اجتمع بمحبوبته
فى الحج ثم فقدها فسال عنها فقالوا له تعرفها فى منازل الحج من منى فقال
انا لا اعرف كل من وافى منى حتى اسال عنها وانما بطل عملها لضعفها فى العمل
وحيث علمت ذلك فلا تتصرف فى معمول خبرها بالتقديم اى بتقديمه على اسمها
الا اذا كان المعمول ظرفا او كان جارا ومجرورا فانه لا يبطل عملها نحو قولك
ما عندى زيد مقيما اذ الاصل ما زيد عندى مقيما وما بى انت معنيا اى ويجوز
العمل فى ذلك لتوسعهم فيهما اى الظرف والجار والمجرور ما لا يتوسع فى غيرهما
ومنه قول الشاعر • باهبة حزم لذ وان كنت امنا • فما كل حين من توالى مواليا
والاصل فما من توالى مواليا كل حين فما نافية ومن توالى اسمها ومواليا
خبرها وكل حين ظرف زمان منصوب بمواليا ولم ينبه المصنف على هذا
الشرط فى الشرح اى شرحه لهذه المقدمة وقال البعض ولو اجتمع الامران
هل يجوز الفصل بينهما محل تردد ولا يبعد الجواز وكلام المصنف يشمله
بجعل او مانعة للخلو وقد يوخذ من تعليق الجواز باحدهما منع الفصل
بهما جميعا ويتردد النظر ايضا فيما لو تعدد الظرف او الجار والمجرور ولا يبعد
الجواز انتهى واشار الى الشرط الرابع بقوله ولا الخبر بالرفع عطفا على
الضمير المستكن فى يسبق الخبر بالا يعنى يشترط ان لا ينتقض نفى خبرها بالا
دون غيره وفيه اشارة الى انه لا يضر نفى معمول خبرها بالا نحو ما زيد مقيما
الا عند عمرو ولا فى الدار وهو ظاهر لانه غير معمول لها فلا حاجة لبقائها
بالنسبة اليه والحاصل ان الشرط هو بقاء النفى فى الخبر دون غيره فاذا وجد
صح العمل فيه وان انتقض فى غيره من المتعلقات به فانما يبطل العمل فى ذلك

والاصل ما انت معنيا
صح

الغير

الغير كما فى زيد قائما بل قاعد وما زيد قائما الا فى الدار ونظيرها فى ذلك قول الشاعر
• ان هو مستوليا على احد • الا على اضعف المجانين •
فلو سبق بها نحو قوله تعالى وما محمد الا رسول وما امرنا الا واحدة بطل عملها
لبطلان معنى ليس وهو النفى ووجب الرفع كما فى رسول وواحدة واما قول القائل
• وما الدهر الا منجنونا باهله • وما صاحب الحاجات الا معذبا •
فمن باب المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبرا عن اسم مبتدا على حد ما
زيد الا سيرا اى الا يسير سيرا على التقدير وما الدهر الا يدور دوران منجنون
بهم فنون نحو فنون فواو فنون وهذا التقدير بيان لاصل الاصل
اذ حذف اولا يدور وصار الا دوران منجنون ثم حذف دوران واقيم
المضاف اليه مقامه وهو منجنون فصار الا منجنونا والحاصل ان الدهر
مبتدا ويدور خبره ودوران مفعول مطلق وعامله يدور فحذفا
واقيم المضاف اليه دوران مقامه والباعث على نصب منجنونا على
هذا التقدير امران كونه لا يصح ان يكون خبرا عن الدهر وكونه واقعا
بعد الا ايجاب والباعث على تقدير دوران ان منجنونا لا يصح كونه مفعولا
مطلقا لانه اسم للدولاب التى يستقى عليها الماء فتارة يجعل السافل
عاليا وتارة بالعكس واسماء الذوات لا تنتصب على المفعولية المطلقة
الا ان تكون الة لها نحو ضربته سوطا ولا يخفى ان منجنونا ليس فعله مستند
لاسم عين اذ الدهر هو الزمان وهو عبارة عن مقدار حركة الفلك فهو من الكم الذى
هو عرض يقبل التجزى لذاته نعم ان اريد به نفس الفلك مجازا صح ذلك التقدير
فتدبر وكذا القول فى وما صاحب الحاجات الا معذبا فانه فى تقدير الا يعذب
معذبا اى تعذيبا نظيره ومزقناهم كل ممزق والباعث على نصبه وقوعه بعد
الايجاب والباعث على تاويله بالمصدر ما تقدم لان معذبا اسم مفعول وهو
لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة وهذا ظاهر على مذهب الاخفش واما

مذهب غيره فلا لانه يرى ان صيغة المفعول تكون بمعنى المصدر واجاز يونس
ابن مالك
النصب بعد الايجاب وهذا البيت يشهد له والاصل عدم التاويل وانشده
ارى الدهر الا منجنونا وحكم بزيادة الا واعترضه في المغني واما اذا انتقض
بغير الا فالنصب واجب عند البصريين نحو ما زيد غير قائم واجاز الفرا
الرفع وزاد بعضهم شرطين اخرين احدهما ان لا تتكرر ما فان تكررت بطل
عملها وصرح ابن مالك بخلافه والثاني ان لا يبدل من خبرها موجب نحو قولك ما
زيد بشيء الا شيء لا يعبا به اي يلحق بالمعدوم وما ن اي لا يبالي به ولا يلتفت اليه
وهو صفة لشيء في قوله الا شيء وشيء مرفوع بدل من شيء الاول وهو خبر
عن زيد والبا زايدة فهو مرفوع المحل فاعرب البدل باعرابه اللفظي لان القياس
ان لا تزاد البا في خبر مبتدا في الحال وانما شرط عدم الابدال من خبرها لاتحاد حكم
البدل والمبدل وما لا يقدر عاملها بعد قصد الاثبات لان عملها لمشابهة
ليس في النفي وقد انتقض النفي بالا اعني لم يبق معناه بعد الا لان الاستثنا
من النفي اثبات للمنفي بعد الا ولما انتفت المشابهة بالنظر الى المستثنى
لم يمكن عملها فيه وهذا التعليل يشمل النعت وعطف البيان فيكونان "
كالبدل نحو ما زيد برجل الا كريم والبا ما هذا عمرا الا ابو حفص فتامل فاذا
توفرت هذه الشروط في ما عملت كليس اي كعمل ليس نحو قوله تعالى ما هذا
بشرا فما حرف بمعنى ليس وهذا مرفوع المحل على انه اسمها وبشرا منصوب على
انه خبرها ومثله قوله تعالى ما هن امهاتهم واذا عطف على خبرها بلكن او بل
تعين في المعطوف الرفع على انه خبر مبتدا محذوف وذلك نحو ما زيد قايما
لكن قاعد وما زيد قايما بل قاعد والتقدير في الاول لكن هو قاعد وفي الثاني
بل هو قاعد وعلى هذا لا تكون المسالة مما نحن فيه اعني من باب عطف
المفرد على المفرد بل من عطف الجمل وهو الذي جزم به ابن قاسم ولم يذكر "
سواه قال وارتفاعه على انه خبر مبتدا محذوف فتسميته على انه

معطوف

معطوف تسامح وجزم به الشارح ايضا وسمى ما بعد بل ولكن معطوفا
على التسامح وسمى خبرها معطوفا عليه على التسامح ايضا ولا يجوز النصب
في قاعد المعطوف على قايما ببل ولكن فان قلت الشرط وهو عدم انتقاض
نفي الخبر موجود فليس الرفع فيما بعد بل لانتفا الشرط كما يقتضيه قول المصنف
في التوضيح في وجه التعليل ولاجل هذا الشرط ايضا وجب الخ قلت اصل ما بعد
بل العطف على الخبر والمعطوف على الخبر خبر في المعنى وقد انتقض فيه النفي ببل
فوجب رفعه لذلك فليتامل وعلل هنا بقوله لان المعطوف بهما اي ببل
ولكن موجب بفتح الجيم اي مثبت وما لا تعمل الا في المنفي هذا على مذهب
الجمهور واما على مذهب المبرد فيما بعد بل فيجوز النصب لانه منفي لان بل عنده
لنقل النفي من الاول الى الثاني واعلم ان الرفع بعد بل مسموع وبعد لكن
بالقياس وعبارة الشرح توهم تساويهما ولما المعطوف بغيرهما اي بغير بل
ولكن فيجوز فيه الامران النصب بالعطف على خبرها والرفع قيل على اضمار
هو وقيل على المحل والنصب اجود لاستغنايه عن تقدير محذوف ولما
فرغ من الكلام على الحرف الاول شرع في الكلام على الحرف الثاني فقال
وكذاك لا النافية للوحدة او النافية للجنس ظاهرا اي احتمالا عند
النحاة الحجازيين كليس فيما تقدم من رفع الاسم ونصب الخبر وهو احد اقوال
ثلاثة واليه ذهب سيبويه وطايفة من البصريين وقد اخذ الشارح تقييد
اعمالها بلغة اهل الحجاز من الشذور وليس ذلك في شيء من كتب ابن مالك
ولا في جامع المصنف وفي تعليقه قال اذا قلنا انما عملت للاختصاص
لا يبقى اعمالها بلغة الحجازيين وفي ذهني ان بعضهم قيده بها والقياس
يقتضي خلافه انتهى وقال ابو حيان لم يصرح احد بان اعمال لا على عمل ليس
بالنسبة الى لغة مخصوصة الا صاحب المغرب ناصر المطرزي فانه قال بنو
تميم لا يعملونها وغيرهم يعملها وفي كلام الزمخشري اهل الحجاز يعملونها وبنو طي وفي

البسيط القياس عند بني تميم عدم اعمالها ويحتمل ان يكونوا وافقوا اهل الحجاز
على اعمالها انتهى لكن عملها قليل جدا لم يرد الا في الشعر خاصة وفي قول المصنف
في الشعر موافقة لما في الكافية وذهب المبرد والاخفش الى منع عملها وقال
الرضي الظاهر انها لا تعمل عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في كلامهم
خبر لا منصوبا كخبر ليس وما وهي في نحو لا براح ولا مستصرخ لا التبرئة انتهى
وقيل انها عاملة في الاسم وهما جميعا في موضع الابتداء ولا تعمل في الخبر اصلا
فهذه ثلاثة اقوال فيها وعلى القول باعمالها عمل ليس يشترط له اي لاعمالها
ما تقدم من الشروط الاربعة ما عدا الشرط الثاني وهو ان لا يسبق اسم
لا بان الزائدة لانها لا تزاد بعد لا اصلا فلا حاجة لاشتراطه فلا يجوز بالنظر
الى الشرط الاول ان تقول لا افضل منك احد لتقدم خبرها على اسمها ولا يجوز
ان تقول على الشرط الثالث لا كل من وافى مني انا عارف • ولا يجوز ان تقول
بالنظر الى الشرط الرابع لا احد افضل منك لاقتران خبرها بالا ويشترط ايضا
لاعمالها زيادة على ما مر تنكير معموليها ولعل وجه ذلك انها لنفي الجنس راجحا
ولنفي الوحدة المطلقة مرجوحا وكل منهما بالنكرات انسب فلا تعمل في معرفة
خلافا لابن جني وطائفة منهم الشجري فانهم اجازوا اعمالها في المعارف
مستندا اي ابن جني في جواز ذلك الى قول النابغة بالنون والموحدة والغين
المعجمة على وزن النافعة •

• وحلت سواد القلب لا انا باغيا • سواها ولا عن حبها متراخيا •

ومنه قول المتنبي • فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا •

واجاز ابن مالك في شرح التسهيل القياس عليه مع تصريحه في التسهيل بالندور
قال فيه ورفعها معرفة نادر وقال في شرحه والقياس عندي على هذا سائغ
انتهى فان قيل لم جعله نادرا وفي مثل سيبويه ما زيد ذاهبا ولا اخوه قاعدا
قلت لا عمل للا بل هي زائدة والاسمان تابعان لمعمولي ما وتاوله اي

صرفه عن ظاهره المانعون له على جعل انا مرفوعا بفعل مضمر لا على انه اسم لا
وباغيا نصب على الحال لا على انه خبر لا تقديره ولا أُرى بالبنا للمفعول باغيا
فلما اضمر الفعل برز الضمير النائب عن الفاعل وانفصل فانا مفعول ما لم
يسم فاعله وباغيا حال منه وهذا احد تاويلين ذكرهما ابن مالك في شرح
الكافية والتقدير الثاني لا انا ارى باغيا فانا مبتدا وارى خبره وباغيا
حال وحذف الخبر ويحتمل التاويل وجها اخر بان يكون على حذف مضاف
اي لا مثلي باغيا فمدخول لا نكرة لان مثلا لا يتعرف بالاضافة ثم حذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاتي به منفصلا مرفوعا وهذا التاويل
محتمل لكنه خلاف الظاهر ويحتمل ان يريد ابن جني وابن الشجري بعمل
لا في المعرفة عملها فيها لا بطريق الاصالة بل بطريق النيابة بان يكون
حذف المضاف النكرة وانيب عنه المضاف اليه المعرفة كما قيل
في لا التبرئة في قولهم قضية ولا ابا حسن لها ان التقدير ولا مثل ابي
حسن لها ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه والغالب
في خبر لا ان يكون محذوفا حتى قيل بلزومه كقول سعيد بن مالك جد طرفة
ابن العبد • من صد عن نيرانها • فانا ابن قيس لا براح • اي لا زوال
فبراح اسم لا وخبرها محذوف اي لا براح لي وقد يقال لا شاهد فيه على
حذف الخبر لامكان ان لا تكون فيه لا عاملة كما صرح به بعضهم قاله الزرقاني
في حاشيته على التوضيح والصحيح جواز ذكره اي الخبر كقوله اي القائل •

• تعز فلا شيء على الارض باقيا • ولا وزر مما قضى الله واقيا •

فتعز فعل امر من التعزية وهي التسلية ومعناه تصبر ولا هنا نافية للجنس
عاملة عمل ليس ويغلط كثيرا ان لا العاملة عمل ليس لا تكون الا نافية
للوحدة وليس كذلك نبه عليه في المغني وشيء اسمها وعلى الارض ظرف مستقر
لشيء او لغو متعلق بباقيا وباقيا خبر لا والاول اولى والوزر الملجا والواقي.

والحافظ وقد يقال لا دليل في هذا البيت لامكان ان با قيا وواقيا حالان من شئ ووزر سوا كانت لا عاملة ام لا ولما فرغ من الكلام على الحرف الثاني شرع في الكلام على الحرف الثالث فقال وكذا يعمل عمل ليس لات خلافا للاخفش في احد قوليه انها لا تعمل شيا وان وليها مرفوع فمبتدا لحذف خبره او منصوب فمعمول بفعل محذوف وفي قوله الثاني ايضا انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر وهي في اصلها لا النافية ثم زيدت عليها التا لتانيث اللفظ اى لفظ لا كربة وثمة او للمبالغة في النفي كعلامة قاله الرضي او لهما وزيادة التا هنا احسن منها في ربت وثمت لان لا محمولة على ليس وليس يتصل بها التا وربت وثمت لم تتصل بالا المحمولة على ان قال صاحب الكافي لات فرع لا ولا فرع ليس وليس فرع ضرب فهي في المرتبة الرابعة وهي كلمتان عند الجمهور لا النافية وتا التانيث وحركت للتخلص من التقا الساكنين وفتحت تخفيفا وقال ابو عبيدة وابن الطراوة هي كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتا الزايدة في اول الحين وقيل كلمة واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا فهل هي ماضي لات بمعنى نقص استعملت للنفي او هي ليس بكسر اليا قلبت اليا الفا وابدلت السين تا قال المصنف في الاوضح وعملها باجماع العرب انتهى وقال الرضي عند الاخفش ان لات غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير فعل فمعنى لات حين مناص اى لا ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدا محذوف الخبر انتهى والظاهر ان قول الاخفش لا ينقض دعوى اجماع العرب على العمل اذ ورد النصب بعدها اجماع منهم وان اختلف النحويون في سببه انتهى ولكن لا تعمل الا في الحين نص عليه سيبويه واخذ بعضهم بظاهره اى بظاهر ما نص عليه سيبويه وقصر عملها على لفظ الحين وقال بعضهم المراد بالحين اسما الزمان وهو اى قول هذا البعض ظاهر عبارة المصنف في الاوضح وكذا هو ظاهر عبارة ابن مالك في التسهيل حيث قال فيه وتختص اى لات بالحين او مرادفه نحو الساعة والاوان وصرح المص في الشذور وشرحه بانها تعمل في الحين بكثرة وتعمل في الساعة والاوان بقلة

قيل

وذلك

١٥٠

وذلك نحو قول الشاعر

ندم البغاة ولات ساعة مندم • والبغي مرتع مبتغيه وخيم

وقول الشاعر • طلبوا صلحنا ولات اوان • فاجبنا ان لات حين بقاء

والاصل ليس الحين او ان صلح او ليس الاوان اوان صلح فحذف اسمها على القاعدة وحذف ما اضيف اليه خبرها وقدر ثبوته فبناه وهذا القول منه اى من المصنف كالمتوسط في المسالة ولا يجمع في الكلام بين جزئيها اى لا يجمع بين اسمها وخبرها لضعفها في العمل بل لا بد من حذف احدهما لصحة العمل قال في التوضيح وله شرطان كون معموليها اسمي زمان وحذف احدهما انتهى فلو دخلت على غير الزمان اهملت نحو قول الشمردل الليثي

لهفي عليك للهفة من خايف • يبغي جوارك حين لات مجير

بارتفاع مجير على الفاعلية بفعل محذوف والتقدير حين لات يحصل مجيرا وعلى الابتدا وسوغ الابتدا تقديم خبره المجرور وقبله تقديرا والتقدير حين لات له مجير ومثله ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان ومجير بالجيم اسم فاعل من اجار ومثله في اهمال لات قول الاعشى ميمون

لات هنا ذكرى جبيرة او من • جا منها بطايف الاهوال

اذ المبتدي هاهنا ذكرى بفتح الرا مصدر ذكر وليس بزمان وخبره هنا بفتح الها وتشديد النون وهي هاهنا محتملة للمكان والزمان اى ليس في هذا المكان
٢ او الزمان ذكر جبيرة بضم الجيم وسكون الموحدة والرا مصغر جبرة وقيل مكبر وهي بنت عمرو بن حزم بن بكر بن وايل قيل هي امراة قايل هذا البيت واو من عطف على مقدر اى الخبيرة تذكر او من جا منها بطايف الاهوال والطايف الذى يطرق بالليل واراد به هنا الخيال الذى يراه في النوم فكانه راها وهي غضبى ففزع من ذلك والاهوال جمع هول وهو الخوف والغالب في كلامهم حذف اسمها المرفوع وبقا خبرها المنصوب لان الخبر محط الفايدة فلا يحذف نحو قوله تعالى ولات حين مناص بنصب حين على انه خبرها واسمها محذوف

وهي بمعنى ليس ومناص بمعنى الفرار اى ليس الحين حين فرار واعرابه ان تقول
الواو للحال ولا نافية بمعنى ليس والتا زائدة لتاكيد النفي والمبالغة فيه وحين
مناص خبرها ومضاف اليه قال ابن مالك في قراة النصب ولا بد من تقدير
المحذوف معرفة لان المراد نفي كون الحين الحاضر حينا ينوصون فيه اى يهربون
او يتاخرون وليس المراد نفي جنس حين المناص ولذلك كان نفي الحين الموجود
شاذا لانه محوج الى معقد ريستقيم به المعنى مثل ان يقال معناه ليس حين مناص
حينا او موجودا لهم عند تناديهم ونزول ما نزل بهم اذ قد كان لهم قبل ذلك
حين مناص فلا يصح نفي جنسه مطلقا ومن غير الغالب عكسه اى عكس
الغالب يعني حذف خبرها المنصوب وبقا اسمها المرفوع وعليه قرى قرانا
شذوذا اى شاذا ولات حين مناص بالرفع في حين على انه اسم لا خبرها محذوف
اى ليس حين فرار حينا لهم او موجودا لهم وتفسيرنا شذوذا بانه صفة مصدر
محذوف اعني قرانا اولى من ان يقال انه شذوذا حال من الرفع المجرور بالبا
وليس ذلك ببعيد لان تقديم الحال على صاحبها المجرور بالبا اما ممتنع واما ضعيف
وكان القياس ان يكون هذا اى حذف خبرها المنصوب وبقا اسمها
المرفوع هو الغالب بل كان ينبغي ان حذف المرفوع لا يجوز البتة اى قطعا
وقد ذكر علة عدم الحذف مع ترتيب القياس بقوله لان مرفوعها محمول على
مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فما حمل عليه لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه
ما لم يتصرفوا في اصله وقرى ايضا ولات حين مناص بخفض حين فزعم الفرا
ان لات تستعمل حرفا جارا لاسما الزمان خاصة كما ان منذ ومذ كذلك
فتحصل في الحين ثلاث قراآت الرفع والنصب والخفض وفي الرفع ثلاثة
اقوال اما على الابتدا او على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ان او على
الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ليس وعلى انه مفعول بفعل محذوف تقديره
لا ارى حين مناص وفي الخفض وجه واحد وافهم كلامه اى المصنف انه لا يشترط

وعملها

في عملها اى لات تنكير معموليها وهو كذلك وانها تعمل في المعارف ولم يتعرض المص
هنا لان النافية اى لذكرها لان اعمالها عمل ليس نادر اى قليل كما ذكر في الاوضح
تبعا لابن مالك فقد قال في التسهيل حيث قال ويلحق بها اي بما النافية
ان النافية قليلا انتهى وقال غيره ان عملها اكثر من عمل لا وذهب اكثر البصريين الى
المنع اى منع اعمال ان النافية لعدم اختصاصها وعزى لسيبويه والمغاربة
واعمالها لغة اهل العالية كما قيده المصنف بذلك في الشذور والجامع والعالية
بالعين المهملة والمثناة التحتية ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ما ورا مكة
وما والاها والنسبة اليها عالي وعلوي على غير قياس كذا في الصحاح وقال في التصريح
واختلف في جواز اعمالها فذهب الكسائي واكثر الكوفيين وابو بكر وابو علي وابو
الفتح الى الجواز وذهب الفرا وطايفة واكثر اهل البصرة الى المنع واختلف النقل
عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلي الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس
ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة وسمع ذلك من اهل العالية تقول
بعضهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية الشاهد فيه حيث
اعمل ان اعمال ليس ونحو ان ذلك نافعك ولا ضارك وان قايما اى ان انا قايما
وقراة سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم بسكون
نون ان ونصب عبادا ومعنى الاية على قراة سعيد ليس الذين تدعون من
دون الله من الاصنام عبادا امثالكم اى ذوي سمع او بصر وايد يبطشون
بها وارجل يمشون بها بل هم فاقدون ذلك فانتم اكمل احوالا منهم وخرجها بعضهم
على انها مخففة من الثقيلة وانها تنصب الجزئين قوله ان حراسنا اسدا وجعله
احسن لتتوافق القراتان اثباتا وهو تخريج شاذ ولجروا ان النافية ايضا
مجرى ليس وخصوها بالمعارف كقول الشاعر

ان هو مستوليا على احد * الا على اضعف المجانين

انشده الكسائي شاهدا على عمل ان عمل ليس ويروى الا على حزبه المجانين

وقول الشاعر ان المرء ميتا بانقضا حياته ولكن بان يبغى عليه فيخذلا
ولما فرغ من الكلام على النوع الاول من النواسخ شرع فى النوع الثانى منها بقوله
والنوع الثانى من انواع النواسخ وهو ثمانية احرف الحرف الاول إنّ بالكسر
فى الهمزة والتشديد فى النون والحرف الثانى ان بالفتح فى الهمزة والتشديد فى
النون وهذا هو الذى نقله ابن العلج عن النحويين واستشكله بعضهم بانك لو
صرحت بالمصدر المنسبك لم يفد توكيدا قال ابن القاسم وظاهر هذا ان الواقع
موقع ماذكر هو الجملة بدون ان وليس كذلك بل الواقع موقع ماذكر هو ان وما
بعدها وهما موضوعان للتاكيد فالجار والمجرور متعلق الخبر المحذوف من
كلام المصنف ويجوز ان يكون الجار والمجرور فى محل نصب على الحال واللام
للعهد الذهنى اى لتاكيد الحكم اى بهذا التفسير اشارة الى ان اللام عوض عن
المضاف اليه المحذوف على راى الكوفيين واما على راى البصريين فالتقدير
للتاكيد للحكم وهو النسبة بين الجزئين ايجابا كان او سلبا ونفى الشك عنه
اى عن الحكم ونفى الانكار له اى للحكم وكان الاوفق ان يقول او لنفى الشك
فيه كما قال الانكار له او يقول الانكار عنه كما قال الشك عنه والحاصل انه اما
ان يعلق الجار والمجرور بالنفى فيهما فيعديه بعن او بالمصدر فيعديه بفى او
اللام والغرض من توكيد النسبة اما نفى الشك او رد الانكار لها فقوله ونفى
الشك عنه والانكار له معطوف على توكيد الحكم من عطف المسبب على سببه
والمراد انهما يكونان لذلك لمجموع هذه الثلاثة بحسب العلم بالحكم والتردد
فيه والانكار له فان كان المخاطب عالما بالحكم فهما لمجرد توكيد الحكم وان كان
مترددا فيه فهما لنفى الشك عنه وان كان منكرا فهما لنفى الانكار والتوكيد
لنفى الشك مستحسن ولنفى الانكار واجب ولغيرهما لا ولا ومن ثم اى ومن
هنا اى من كونهما للتوكيد الحكم ونفى الشك والانكار لا يوتى بهما اذا كان
السامع خالى الذهن من الحكم ومن التردد فيه اى لا يكون عالما بوقوع النسبة

اولا

اولا وقوعها ولا مترددا فى ان النسبة هل هى واقعة ام لا فالحكم والحكم
والتردد فيه متنافيان فلا يلزم من الخلو عن احدهما الخلو عن الاخر ثم اعلم
ان الحكم يطلق بالاشتراك على العلم بوقوع النسبة او لا وقوعها وعلى نفس
النسبة الحكمية فحيث قيل خالى الذهن عن الحكم اريد الاول وهو
الحكم بمعنى الايقاع والانتزاع ويعبر عنه بادراك ان النسبة واقعة
ام لا وحيث قيل ومن التردد فيه اريد الثانى وهو النسبة ففيه استخدام
ويفترقان اى ان المكسورة والمفتوحة من حيث ان ان المكسورة
لا تغير الجمل بدخولها عليها اى لا تخرج الجملة عن كونها جملة بدخول ان عليها
وان وقعت ان محكية بالقول وان المفتوحة تصيرها فى حكم المفرد
قال المصنف فى المغنى والاصح انها موصول حرفى تؤول مع معمولها بمصدر
ولهذا تقع الجملة المقرونة بها موقع الفاعل نحو بلغنى ان زيدا منطلق
وتقع موقع المفعول نحو علمت ان زيدا فاضل وتقع موقع المجرور نحو علمت بان
زيدا قايم وذكر الفاعل والمفعول والمجرور للتمثيل لا للتقييد فانها تقع
نايبا عن الفاعل نحو قل اوحى الى انه استمع نفر وتقع اسما لهذه الاحرف
بشرط الفصل بالخبر الا ليت فبلا شرط نحو ان عندى انك فاضل وكان فى
نفسك انك عالم ولا يجوز ان انك فاضل ونحوه ويجوز فى ليت نحو ليت
انك عندى فتكون ان ومعمولاها سادة مسد جزئى ليت وعلى هذا تكون
ان ومعمولاها فى محل نصب ومحل رفع باعتبار قيامها مقام مرفوع
ومنصوب واثباته فى محلين مختلفين لشى واحد باعتبارين لا مانع
منه فيه نظر وتردد والظاهر نعم لانه لا مانع من ذلك فتامل وحيث
وقعت الجملة المقرونة بان المفتوحة موقع واحد مما ذكر تؤول
بمفرد وظاهر اطلاقه اى اطلاق المصنف ان وان للتوكيد مطلقا كغيره
اى كاطلاق غيره ان ان تكون لتوكيد الايجاب وتكون لتوكيد النفى ويشهد

لـه اي لظاهر كلامه قوله تعالى ان الله لا يظلم الناس شيا هو اي ظاهر
كلامه هو الملايم لقول البيانيين ان ان زيد ليس بقايم فيه توكيد
ان التوكيد الاول بالجملة الاسمية والثاني بدخول ان عليها لكن ذكروا في
باب لا التبرية ما ينافي الاطلاق كما سياتي بيانه
والثالث لكن بالتشديد للنون والاصح انها بسيطة وذهب الكوفيون
الى انها مركبة من لا وان والكاف زايدة بينهما للتشبيه وحذفت
الهمزة تخفيفا وهي على القولين موضوعة للاستدراك وهو لغة من الدرك
بالتحريك اللحاق ادركه لحقه واستدرك الشيء بالشيء حاول ادراكه وفي
الاصطلاح رفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثنا
لان لكنه بمنزلة الا انه وهذه العبارة اولى من عبارتهم في تفسير
الاستدراك بانه تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته او نفيه من
الكلام السابق لان المرفوع التوهم لا التوهم تقول زيد شجاع فيوهم
اثبات الشجاعة لزيد اثبات الكرم له ايضا لما يتبادر من تلازم الصفتين
المذكورتين ايجابا وذلك لان من شان الشجاعة الكرم فاذا اردت رفع
هذا التوهم تاتي بلكن فتقول لكنه بخيل وقس على هذا النفي تقول
ما زيد شجاع فيوهم نفي الشجاعة عن زيد نفي الكرم عنه ايضا فان من
شان عدم الشجاعة عدم الكرم فاذا اردت اثبات الكرم له تاتي بلكن
فتقول لكنه كريم ولا بد اي لا فراق من ان يتقدمها كلام اما مناقض لما
بعدها نحو هذا ساكن لكنه متحرك او يتقدمها كلام ضد له اي لما بعدها نحو
ما هذا اسود لكنه ابيض او يتقدمها كلام خلاف له اي لما بعدها نحو ما قام
زيد لكن عمرا شارب ويمتنع ان يكون متقدمها مماثلا له اي لما بعدها باتفاق
النحاة قال ابو حيان في النكت الحسان وقد تاتي اي لكن للتوكيد وعليه
جماعة منهم ابن مالك وصاحب البسيط نحو قولك لو جاءني زيد لحسنت اليه

فهذا

فهذا زيد لعلى امتناع المجي لان لو اذا دخلت على مثبت نفته فاذا اردت
توكيده قلت لكنه لم يجي فاكدت بلكن ما افادته لو من الامتناع وجزم
به المصنف في التوضيح وفي حاشية الزرقاني على التوضيح هذا مبني على
عرف اهل العربية من ان لو للدلالة على ان سبب انتفا الجزا هو انتفا
الشرط واما عرف المناطقة من انها للدلالة على الملازمة بين مقدمها
وتاليها والاستدلال بوجود المقدم على وجود التالي وبانتفا التالي
على انتفا المقدم فلا تدل عندهم على وجود مقدمها ولا انتفايه وكذلك
تاليها فتامله وقولنا عرف كذا او كذا يعني بحسب المشهور عندهم اذ كل
من الفريقين لا ينكر استعمالها في اللغة بالمعنى الذي يثبته غيرهم اذ
الجميع انما يبحثون عن احكام اللغة العربية وفي كلام السيد الجرجاني رحمه
الله تصريح بذلك انتهى والحرف الرابع كان بفتح الهمزة والتشديد للنون
وهو موضوع للتشبيه الموكد بفتح الكاف نعت للتشبيه اي لانشا تشبيه
اسمها بخبرها يعني لبيان ان اسمها مشبه بخبرها عند الجمهور وذلك لتركبها
من الكاف المفيدة للتشبيه ومن ان المفيدة للتاكيد سوا كان خبرها
جامدا او كان مشتقا مثال الجامد نحو كان زيدا اسد ومثال المشتق كان
زيدا قايم فان قلت الذي يفهم من كان على القول بالتركيب لتاكيد
المشبه لا التشبيه الموكد لان الكاف تفيد تشبيه ما دخلت عليه وقد
دخلت على التاكيد المستفاد بان فهي لتشبيه التاكيد لا التشبيه الموكد
قلت الجواب عن ذلك ما اشار اليه بقوله اذ الاصل اي اصل كان
زيدا اسد ان زيدا كاسد وهذا التشبيه موكد فقدمت الكاف على ان ليدل
الكلام على التشبيه من اول وهلة باسكان الهاء وتحريكها اول الشيء اي من اول
الامر وفتحت همزة كان لان الاحسن الاظهر الاخصر همزة ان الجار اي لاجله
وهو الكاف وصارا اي الكاف وان حرفا واحدا يعني كلمة واحدة مدلولاهما

على التشبيه والتاكيد ولهذا لا تتعلق الكاف بشي وقيل التقدير والتركيب
كانت متعلقة بمحذوف على الاصح والتقدير زيد كاين كاسد وقيل انها اى كان
بسيطة وذلك لان الاصل عدم التركيب ويلزم عليه اى على هذا القول انها
لمطلق التشبيه ويليها المشبه دايما بخلاف الكاف ومثله فان الذى يليها المشبه
به اوانها للظن على راى بعضهم نحو زيد كاتب والصحيح انها لا تكون الا للتشبيه
وقال فى التصريح وكان ملازمة للتشبيه فلا تاتى للظن فيما اذا كان خبرها فعلا
او جارا او مجرورا او ظرفا او صفة من صفة اسمها نحو كان زيدا قعد او يقعد
او فى الدار او عندك او قاعد خلافا لابن السيد وقال فى المغنى اطلق الجمهور ان كان
للتشبيه وزعم جماعة انه لا يكون الا اذا كان خبرها اسما جامدا فان كان وصفا او ظرفا
او مجرورا او فعلا فانها فى ذلك كله للظن انتهى ولا تاتى للتقريب نحو كانك
بالدنيا ولم تكن خلافا لابى الحسين الانصارى ولا تاتى للتحقيق خلافا لـ
الكوفيين ولا حجة لهم فى قوله

فاصبح بطن مكة مقشعرا ❊ كان الارض ليس بها هشام

لانه محمول على التشبيه فان الارض ليس بها هشام حقيقة بل هو فيها مدفون
ولا يا فى كانك بالعليما اى ما انت دال عليها خلافا للفارسى والحاصل انها
لا يكون الا للتشبيه على الصحيح وما اوهم خلاف التشبيه فهو موول به اى
بالتشبيه والحرف الخامس ليت ويقال فيها لت بابدال المثناة التحتية مثناة
فوقية وادغامها فى التا وهى موضوعة للتمنى اى لانشائه او احدثه لا للاخبار
بان التمنى حاصل وهو اى التمنى طلب ما لا طمع فيه اى ما شانه ان لا يطمع فيه
احد نحو قول الطاعن فى السن ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب
والشباب بفتح الشين اول الشى وبالكسر النشاط ورفع اليدين واشبيته
مبيحته والمراد هنا الاول والمراد ان عوده مستحيل عادة فلا طمع فيه لاحد او
موضوع لما فيه عسر نحو قول منقطع الرجا عن مال يحج به ليت لى مالا احج منه

فان حصول المال ممكن ولكن فيه عسر وتعلق التمنى بالمستحيل كثير يعنى
انه لا يشترط امكان التمنى لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه وتعلقه بالممكن
قليل ومنه ليت زيدا يحسن الى من اساء عليه ولا يكون التمنى فى الواجب فلا يقال
ليت غدا يجى فانه واجب المجى ومرادهم بالتمنى الممتنع فى الواجب تمنى وقوعه فى وقته
بقرينة مثالهم المذكور فلا يرد تمنى الموت فى قوله تعالى ولقد كنتم تمنون الموت
الاية لانه تمنى وقوعه قبل وقته ويجب فى الترجى اذا كان متعلقه ممكنا ان لا يكون
لك توقع وطماعة فى وقوعه والا اى وان لم يكن لك توقع وطماعة فى وقوعه صار ترجيا
والحرف السادس لعل وهى موضوعة للترجى فى الشى المحبوب وعبر عنه بعضهم
بالتوقع والمعنى واحد ولذا قال الشارح وهو توقع الشى المحبوب المستقرب
حصوله نحو لعل الله راحمنا ولعل الحبيب قادم ومنه عند البصريين لعل الله
يحدث بعد ذلك امرا وموضوع ايضا الاذا الاشفاق وهو لغة الخوف يقال
اشفقت عليه بمعنى خفت عليه واشفقت منه بمعنى خفت منه وحذرته
وفى الاصطلاح توقع الشى المكروه نحو قوله تعالى لعلك باخع اى قاتل نفسك
والمعنى اشفق على نفسك ان تقتلها حسرة على ما فاتك من اسلام قومك
قال فى الكشاف فتوقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشفاقا ولا يكون
الترجى الا فى الشى الممكن بخلاف التمنى فانه يكون فيه اى فى الممكن وفى
الممتنع فافترقا اى الترجى والتمنى وذلك لان التمنى ماهية محبة حصول
الشى سوا كنت تنتظره وتترقب حصوله اولا والترجى ارتقاب شى لا وثوق
بحصوله واما قول فرعون لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات فجهل منه
او افك يقال افك كضرب وعلم افكا بالكسر والفتح والتحريك افوكا كذب قاله
فى المغنى عبارة المغنى وقول فرعون لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات انما
قاله جهلا او مخرقة انتهى وفى الصحاح وا ما المخرقة فكلمة مولدة وفى القاموس
واختراق الاختلاق من الكذب ولو عبر المصنف بالتوقع عوضا عن الترجى

لكان اخصر لشموله لما ذكرنا من التوقع والاشفاق او موضوعة
للتعليل على راى الكسائى والاخفش نحو قوله تعالى فقولا له قولا لينا
لعله يتذكر فقد وقعت لعل موقع لام التعليل فتفسر بها اى ليتذكر وهذا
ونحوه عند الجمهور للترجى قال فى المغنى ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجا
ويصرفه للمخاطبين اى اذهبا على رجائكما انتهى ومثّل لها الاخفش بقول
الرجل لصاحبه افرغ عملك لعلنا نتغدى والمعنى لنتغدى وترد لعل
ايضا للاستفهام عند بعض الكوفيين قال فى المغنى ولهذا علق بها الفعل
لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك امرا وما يدريك لعله يزكى وعلى
هذا فالتقدير لا تدرى الله يحدث بعد ذلك امرا وما يدريك ايزكى وقوله
عليه الصلاة والسلام لبعض اصحابه والحال ان بعض اصحابه قد خرج اليه اى للنبى
صلى الله عليه وسلم مستعجلا لعلنا اعجلناك وهذان المعنيان لا يثبتهما
البصريون والاية يعنى وما يدريك لعله يزكى عند المانع من كون لعل ترد للاستفهام فيها
محمولة على الترجى اى على ان لعل فيها للترجى والحديث يعنى قوله عليه الصلاة
والسلام لعلنا اعجلناك محمول على الاشفاق يعنى على ان لعل فيه للاشفاق
والاكثر فى لعل اثبات لاميها وفتحهما وعقيل بالعين المهملة والقاف مصغرا اسم
قبيلة من قبايل العرب تجيز حذف لاميها الاولى واثباتها وجر اسمها وكسر لامها
الاخرة وهى حينئذ اى فى تلك الحالة غير عاملة عمل ان كما ذكره المص فى المغنى
وكلامه فى الاوضح يشعر بخلافه قال فيه وعقيل تجيز جر اسمها وكسر لامها الاخرة
انتهى وفى شرحه التصريح وحذف لامها الاولى واثباتها قال شاعرهم
• لعل ابى المغوار منك قريب • وظاهر كلامه هنا انها فى حال الجر عاملة عمل ان
وان واسمها فى موضع نصب وخالف ذلك فى المغنى فقال ما نصه واعلم ان مجرور
لعل فى موضع رفع بالابتدا لتنزيل لعل منزلة الجار الزايد نحو بحسبك درهم
بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل وقوله قريب خبر ذلك المبتدا انتهى

وزاد

• وزاد المصنف فى الاوضح سابعا وهو عسى فى لغية بالتصغير وهو بمعنى لعل فى الترجى
والاشفاق فحملت فى العمل عليها كما حملت لعل على عسى فى ادخال ان فى خبرها كالحديث لعل
بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض وشرط اسمها ان يكون ضمير الغايب او متكلم او مخاطب
كقوله وهو صخر بن العود الحضرمى وكان ترجى ان محبوبته يصيبها مرض ليكون ذلك
وسيلة الى عيادته اياها •
• فقلت عساها نار كاس وعلها • تشكى فآتى نحوها فاعودها •
فالها المتصلة بعسى اسمه ونار كاس خبره وقول عمران بن حطان الخارجى وكان
سنيا فتزوج امراة من الخوارج فسئل له فيها فقال اردها عن مذهبها فغلبت هى
عليه واضلته عن مذهب اهل السنة •
• ولى نفس تنازعنى اذا ما • اقول لها لعلى او عسانى •
فيا المتكلم اسم عسى وخبره محذوف وقول الاخر • يا ابتا علك او عساكا • فالكاف
اسمه وخبره محذوف ثامن وهو لا النافية للجنس وسياتى فى باب معقود لها
بعد هذا وقد علمت بما تقرر تعداد حروف النوع الثانى من النواسخ وما
جاءت له من المعانى واعملها فتنصب هذه الاحرف المتقدمة فى النوع الثانى
اى ينصب كل منها المبتدا فى الاصل اتفاقا يعنى نصبا متفقا عليه من النحويين
بدخولها يعنى بدخول احدها عليه ويسمى حينئذ اسمها اى اسما لما دخل عليه
منهن وترفع الخبر اى للمعهود اى خبر المبتدا الاصلى ويسمى حينئذ خبرا لهن هذا هو
المشهور وقول الجمهور وقيل وقد تنصب ان الاسم والخبر فى لغة لبعض العرب كقوله
• اذا اسود جنح الليل فلتات ولتكن • خطاك خفافا ان حراسنا اسدا •
بنصب الجزءين والجنح بالجيم المكسورة وتضم وبعدها نون ساكنة واخره حاء مهملة صح
الطايفة من الليل وقدير تقع بعدها المبتدا فيكون اسمها
ضمير الشان محذوفا كقوله عليه الصلاة والسلام ان من اشد الناس عذابا
يوم القيامة المصورون اى انه من اشد الناس عذابا والمصورون مبتدا

خبرهم الظرف المتقدم ولكن حذف الضمير ضعيف قال الرضي ويجوز حذفه منصوبا
مع ضعفه لضرورته بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه كما قال
الشاعر • ان من يدخل الكنيسة يوما • يلق فيها جآذرا وظباء •
والجاذر جمع جوذر بفتح الجيم وكسر الذال المعجمة ولد البقر الوحشية وانما لم يجعل من
اسمها لانها شرطية بدليل جزمها الفعلين اذ لام الاول مكسورة لالتقا الساكنين
ولام الثاني محذوفة للجزم والشرط له صدر الكلام فلا يعمل فيه ما قبله من رافع
وناصب واما الجار فلا يمتنع عمله لشدة اتصاله لكن يشترط في اسمهن ما تقدم من
الشروط في اسم كان واسم اخواتها فيشترط في المبتدا الذي تدخل عليه ان لا يخبر عنه
بجملة طلبية ولا انشائية وان لا يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف
ولا الابتدائية سواكانت لنفسه او لمصحوب لفظي او معنوي فما لا تدخل عليه كان
واخواتها وهو ما ذكر لا تدخل عليه هذه الاحرف ونسبة الرفع الى هذه الحروف
وان الرفع الذي في الخبر هو غير الرفع الذي كان فيه قبل دخولها هو مذهب
البصريين واما الكوفيون فذهبوا الى ان الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخوله
لم يتغير عما كان عليه ولهذا لا يجوز ان قايم زيدا ولو كان قايم معمولا لها لجاز
ذلك واستدل له السهيلي بانها اضعف من الافعال فلم يجز ان تعمل عملين
وبعبارة اخرى هي والحجة لهم في ذلك ان هذه الحروف عملت لمشابهة الفعلين
فلا تعمل في الثاني لتنحط رتبة الفرع عن الاصل قيل وهذا منهم مناقضة
بينة لانهم قالوا في زيد قايم كل منهما يرتفع بالاخر فبعد دخول ان بطلت المرافقة
حيث نصبوا الاسم بالحرف فكيف يبقى الخبر على حاله وهو منحط الرتبة حيث
لم يجوزوا فيه الوجهين بخلاف الفعل والاصح من القولين القول الاول
وذلك لان لهذه الاحرف شبها بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدا
وعلى الخبر فخرج باللزوم الا واما الاستفتاحيتان لانهما يدخلان على الجملة
الاسمية تارة وعلى الفعلية اخرى فانهما لا يلزمان الدخول على المبتدا

والخبر

بلغ

والخبر وشبهها ان بها ايضا في الاستغنى بهما في العمل عن دخول كان عليهما بحيث
يستقل الكلام ولا يحتاج معها الى شي اخر وخرج بهذا القيد لولا الامتناعية
واذا الفجائية فانهما وان اشبهاكان في لزوم المبتدا والخبر لكنهما يفارقانهما
من حيث افتقار لولا الى الجواب واذا الى كلام سابق فعلهن اي هذه الاحرف
عملها اي عمل كان لعجالة كونه معكوسا اي نصب المبتدا ورفع الخبر ليكون المبتدا
والخبر معهن اي الاحرف كمفعول قدم على فاعله وفاعل اخر عن مفعوله تنبيهه
اي لاجل التنبيه على الفرعية لان الاصل تقديم المرفوع على المنصوب والعكس
فرع وايضا لان حصول معانيها من التاكيد والتشبيه وغيرهما في
الاخبار بفتح الهمزة جمع خبر فكن اي الاخبار كالعمد وجعلت الاسما كالفضلا
فاعطيا اي الاخبار والاسما اعراب العمد راجع للاخبار واعراب الفضلا
راجع للاسما فهو لف ونشر مرتب وحاصل المعنى ان الاسم نصب لشبهه
بالمفعول والخبر رفع لشبهه بالفاعل كذا قيل في تقدير العلة والمراد بالعلة
الجنس الصادق بالعلتين وهي اي العلة متاتية في ما المجازية ولم تتقدم
منصوبها وبني على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع على اسم ان
قبل استكمال الخبر فمن الرفع لها منع العطف لئلا يتوارد عاملان على معمول
واحد ومن منع اجاز العطف لانتفاء ذلك اي توارد عاملين على معمول واحد
لان الرافع المبتدا لا غير وبعضهم قرر علة عملها منكوسا على وجه سالم من
هذا الخدش بان قال هذه الاحرف مشابهة للفعل المتعدي ووجه
الشبه انها تقتضي امرين اما الفعل المتعدي فظاهر واما في هذه الاحرف
فلانها تقتضي النسبة في الجملة الاسمية والنسبة تقتضي امرين هما طرفا
النسبة فتعمل فيهما كعمل المتعدي في متعلقيه واما تقديم المنصوب على المرفوع
فلوجهين احدهما ان لفظ بعضها يشبه لفظ الفعل فان ان التي هي من جملة
هذه الاحرف تشبه ان في قولك ان زيد قايم من الانين والمرفوع في الفعل

مقدم على المنصوب فعكس هنا ليحصل الفرق بين ما هو فعل وبين ما هو
حرف من اول الامر والثاني ان الفعل له عملان اصلي وهو ان يتقدم مرفوعه
على منصوبه وفرعي وهو ان يكون على العكس وعمل هذه الاحرف فرع
عمل الفعل لانها عملت بمشابهته فاعطيت من عمل الفعل ما هو فرعي فان
قلت يرد على التعليل في النقض بعين ما سلف قلت التعليل
بمجموع الوجهين لا بكل منهما فلا يرد وقد يقال هذه الاحرف مشابهة
للفعل لفظا ومعنى اما الاول فلان منها ما هو ثلاثي وهو ان وان وليت
ومنها ما هو رباعي وهو لعل ومنها ما هو خماسي وهو لكن ولانها مبنية على
الفتح واما الثاني فلان معانيها كمعاني الافعال كانك قلت اكدت
وشبهت واستدركت وترجيت وحينيذ فلا ينتقض بما الحجازية اصلا
وما اقتضاه كلامه من نسبة العمل لهن اي الاحرف المتقدمة محله ان لم
تقترن بهن ما الحرفية الزايدة فان اقترنت بهن نحو انما الله اله واحد
وقل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد فان مكسورة في الاول وفي الثاني
مفتوحة في الثالث وفي كانما يساقون الى الموت وهم ينظرون ومثال
لكن قول الشاعر • ولكنما اسعى لمجد موثل • ومثال لعل قول الشاعر •
اعد نظرا يا عبد قيس لعلما • اضاءت لك النار الحمار المقيدا •
بطل عملهن وجوبا لزوال اختصاصها بالاسماء ولهذا اي بطلان عملها •
سميت ما هذه كافة لكفها ما اقترنت بها عن العمل في المغني وتسمى قال ح
ما الكافة لعمل النصب والرفع وانما اهملت هذه الاحرف لزوال اختصاصها
ولا يستثنى من ذلك الا ليت فيجوز حينيذ اي حين الاقتران بما
الامران اي يجوز الاعمال استصحابا للاصل وهو الارجح لبقائها اي ليت
على اختصاصها بالاسماء على الاصح خلافا لابن ابي الربيع وطاهر
القزويني فانهما اجازا ليتما قام زيد ويجوز الاهمال اي اهمال ليت حملا

لها

١٥٧

لها على اخواتها انه يتوقف في صحة الحمل لعدم مشاركتها لاخواتها في علة
الاهمال التي هي زوال الاختصاص وقيل بوجوب الاعمال ورد على القايل به بانه
قد روي بهما اي بالاعمال والاهمال قول النابغة بنون فالف فموحدة
فغين معجمة فهاء وهو الذبياني وسمي بالنابغة لانه لم يقل شعرا حتى صار
رجلا وساد قومه فلم يفجاهم الا وقد نبغ عليهم وقيل سمي بذلك لبيت
قاله وهو وحلت في بني القين بن جسر • فقد نبغت لنا منهم شؤون •
قالت الا ليتما هذا الحمام لنا • الى حمامتنا او نصفه فقد • يروى
برفع الحمام ونصبه فالرفع على الاهمال والنصب على الاعمال قال ابن مالك
في شرح الكافية ورفعه اقيس وفي التصريح وليس في هذا البيت رد على
القايل بوجوب الاعمال لان سيبويه اجاز في رواية الرفع ان تكون
ما موصولة اسم ليت وهذا خبر مبتدا محذوف والحمام نعت هذا ولنا خبر
ليت والتقدير ليت الذي هو هذا الحمام لنا وحذف صدر الصلة لطولها
بالنعت وقبل هذا البيت •

• واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت • الى حمام شراع وارد الثمد •
وبعده فحسبوه فالفوه كما ذكرت • تسعا وتسعين لم تنقص ولم تزد •
• فكملت مائة فيها حمامتها • واسرعت حسبة في ذلك العدد •
والمعنى كن حكيما كفتاة الحي وهو زرقاء اليمامة قيل وكانت تبصر ثلاثة ايام
وقصتها انها كانت لها قطاة ثم مر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت
ليت الحمام ليه الى حمامتيه • ونصفه قديه • تم الحمام ميه فنظر فاذا
القطا وقع في شبكة صياد فعدوها فاذا هو ست وستون قطاة ونصفها
ثلاثة وثلاثون قطاة فاذا انضم ذلك الى قطاتها كان مائة ووصف
الحمام بصفة الجمع وهو شراع وشراع يحتمل اوله الاهمال والاعجام وبصفة
الافراد وهو وارد والثمد بفتح المثلثة والميم الماء القليل وما اقتضاه

كلامه اى المصنف وهو قوله المتقدم ان لم يقترن بهن ما الحرفيه لا ليت
الخ من وجوب لالغا فيما عدا البيت وجوازه فيها اى فى ليت هو الراجح وقيل
بجوازه اى لالغا فى الكل وهو ظاهر الالفية لابن مالك حيث قال فيها
وقيل بوجوب لاعمال فى ليت وهو القياس وخرج بتقييدها بالحرفية
ما الاسمية فلا تدخل لانها تكف عن العمل نحو ان ما قام زيد فانها فى موضع
نصب لانها اسم ان وقام صلتها وفيه ضمير مستتر مرفوع هو العايد
وزيد خبر ان وكقوله اى القايل

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم • ولكن ما يقضى فسوف يكون

فما اسم موصول ليست زايدة فى موضع نصب على انها اسم لكن ويقضى صلتها
وجملة فسوف يكون خبرها ودخلت الفا فى خبرها لان ما الموصولة تشبهه
باسم الشرط فى الابهام والعموم فلذلك دخلت الفا فى الخبر كما تدخل فى الجواب
نص عليه ابن مالك ومثلها اى مثل ما الاسمية ما المصدرية فى كونها
لا تكف عن العمل نحو قولك ان ما فعلت حسن فما تسبك مع معمولها بمصدر
اى ان فعلك حسن ويحتملها اى الاسمية والمصدرية قوله تعالى انما
صنعوا كيد ساحر قال البعض قوله ويحتملها يقتضى ان ما تقدم ليس مما
يحتملهما وفيه نظر فان انما فعلت حسن يحتمل الاسمية ايضا اى ان الذى
فعلته حسن ومحل احتمالها فى الاية قراءة رفع كيد فان عاملة وما موصول
لكنه محتمل للاسمى والحرفى اى ان الذى صنعوه او ان صنعهم وليس لك ان
تقدرها كافة لان ذلك يوجب نصب كيد ومن نصب وهو ابن مسعود
والربيع ابن خثيم فما عندهما كافة ووقع فى الشرح وبعض نسخ الاوضح
الاستشهاد بقوله ولكنما يقضى فسوف يكون لما الكافة وهو غير ظاهر
لما مر من ان ما فيه موصول اسمى وقد شبه المصنف ليت فى جواز الامرين
بان المكسورة المخففة بقوله كان المكسورة الهمزة اى كما يجوز فى كان ذلك

المذكور من الاعمال والاهمال حال كونها مخففة من الثقيلة بالتضعيف
بان سكن نونها فخففت بزوال التضعيف لكن الاهمال فيها كثير وذلك لزوال
اختصاصها بالاسما لكونها تدخل على الجملة الاسمية تارة وعلى الفعلية
اخرى ومحل جواز الاعمال والاهمال اذا وليها اسم فان وليها فعل فالواجب
اهمالها واهمالها ايضا اذا دخلت على الاسمية هو القياس وانما عملت
قليلا فى تلك الحالة استصحابا للاصل وقد قرى بهما اى بالاهمال والاعمال
قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم قراها نافع وابن كثير بالاعمال
بتخفيف ان ولما وان مخففة خبر ان وليوفينهم جواب القسم محذوف
وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وان كلا للذين والله ليوفينهم
وقيل ما نكرة موصوفة وجملة القسم وجوابه سدت مسد الصفة
والتقدير وان كلا لخلق موفى عمله وعلى الاهمال فكل مبتدا واللام للابتدا
وما زايدة وليوفينهم خبره ويكثر كون الفعل الداخلة عليه ناسخا وذلك لانها
كانت مختصة بالدخول على المبتدا والخبر فى الاصل فلما خففت وضعف شبهها
بالفعل جاز دخولها على الفعل وكان من النواسخ ليلا تفارق محلها بالكلية الا ترى
انها اذا دخلت على الناسخ كان مقتضاها موفرا عليها اذ الجزان مذكوران بعد
دخولها وشرط الناسخ كونه غير ناف ليخرج ليس وغير منفى ليخرج زال واخواتها ونحو
ما كان وغير صلة ليخرج ما دام ولا فرق فى الناسخ بين الفعل الماضى والمضارع
والاكثر فيه كونه ماضيا لان ان المشددة تشبه الماضى لفظا ومعنى فنا سب
بعد تخفيفها ان يدخلوها على مشابهها وتدخل اللام حينيذ على الجز الثانى من
معمولى الناسخ لكونها تدخل على خبرها الا انك اذا قلت ان كان زيد لقايما معناه ان
زيدا لقايم نحو قوله تعالى وان كانت لكبيرة وقوله تعالى وان وجدنا
اكثرهم لفاسقين ووقوع الفعل الماضى غير الناسخ بعدها نادر اى قليل كقول
عاتكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب رضى الله عنه تخاطب عمرو

ابن جرموز قاتل الزبير بن العوام • شلت يمينك ان قتلت لمسلما ان قام
لا وان قعد لزيد • وقول امراة من العرب والذى يحلف به ان جا لخاطبا فدخلت
على الماضى غير الناسخ ووقوع المضارع غير الناسخ بعدها اندر واقل من القليل اذ
لا مشابهة بينهما كقول القايل • ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه
بفتح حرف المضارعة من يزينك ويشينك يقال زانه يزينه وشانه يشينه
والها من لهيه للسكت ومثل هذا التركيب من الشذوذ بمكان ولا يقاس عليه
اجماعا واذا اهملت لزم الخبر اللام فى الغالب كما سياتى لئلا يتوهم كونها نافية
فاعلم ذلك واما لكن اذا كانت مخففة من لكن الثقيلة فتهمل وجوبا على الاصح
لزوال اختصاصها بالاسما اى بالجمل على الاسمية لانه صار يليها الاسم والفعل
بدليل قوله تعالى ولكن كانوا هم الظالمين وقرا ابن عامر وحمزة والكسائى
ولكن الله قتلهم بكسر النون مخففة ورفع الها من اسم الله والباقون بفتح النون
مشددة ونصب لها وعلل ايضا اهمالها بمباينة لفظها لفظ الفعل وعن يونس
والاخفش جواز الاعمال قياسا وعن يونس انه حكاية عن العرب اى قياسا على ان
وكان لا سماعا لانه لم يسمع من العرب نحو ما قام زيد لكن عمرا قايم بنصب عمرا
واما ان المفتوحة الهمزة اذا خففت بالاسكان من ان الثقيلة فتعمل وجوبا
كما كانت تعمل اذا لم تخفف اى قبل التخفيف لبقا اختصاصها بالاسما ولبتحقق
مقتضاها وهو افادة معناها فى الجمل الاسمية بخلاف ان المكسورة الهمزة
لانها اى المفتوحة اشبه اى اكثر شبها بالفعل منها اى من المكسورة فلان لفظ
المفتوحة كلفظ عض مقصودا به المضى والامر ولفظ المكسورة لا يشبه الا من
كحب فلذلك اوثرت ان المفتوحة المخففة ببقا عملها قال ابن مالك فى شرح
الكافية ولكن يجب فى غير ضرورة حذف اسمها وان يكون مضمرا غير مظهر ويجب
كونه ضمير شان وقد تبع فى هذا اى فى كونه ضمير شان ابا عمرو عثمان بن ابى بكر
ابن الحاجب واما ابن مالك فلم يوجب ذلك بل جوز ان يكون غيره اى غير ضمير بلغ

الشان لئلا ينحط الاقوى عن الاضعف قال البعض وفى كونه اسمها
ضمير شان اشارة الى تقدير معطوف وان ضمير شان خبر المعطوف المقدر
ولا ضرورة الى ذلك بل فيه مخالفة لما صرح به المصنف فى بعض كتبه انتهى
وهو اى جواز كونه غير ضمير شان ظاهر عبارة المصنف فى كتابه الشذور حيث
قال فيه
وفى كتابه الاوضح حيث قال فيه
وفى هذا الكتاب ايضا ويجب كون خبرها جملة مطلقا اعنى اسمية
كانت او فعلية لاشتمالها على المسند والمسند اليه محافظة على الاصل
حيث لم يذكر الاسم ويجوز كونه مفردا اذا ذكر الاسم كما ياتى فى البيت
هذا كله فى حالة الاختيار واما فى حالة الضرورة فلا يجب شى مما تقدم
لقوله اى القايل •
• بانك ربيع وغيث مريع • وانك هناك تكون الثمالا •
ومريع بالمثناة التحتيه والعين المهملة وبفتح الميم ان جعلت الغيث اسما
للكلا اى خصب يقال مرع الوادى اذا اخصب وبضمها ان جعل الغيث اسما للمطر
يقال امرع الغيث الوادى اى جعله مريعا ووصف الغيث بذلك من باب الاحراء
كما فى قول الشاعر •
• فتبتغى ديارك غير مفسدها • صوب الربيع وديمة تهمى
والثمال بكسر المثلثة الغياث يقال فلان ثمال قومه اى غياث لهم
يقوم بامرهم وهو خبر يكون وعند ابن الحاجب فى هذا البيت ضرورة
من وجهين احدهما كونه غير ضمير شان والثانى كونه مذكورا واما عند ابن
مالك فمن وجه واحد وهو كونه مذكورا ويجب كون الجملة مفصولة
بفاصل من الفواصل الاتية وليس ذلك مطلقا بل ان بديت بفعل
متصرف غير ذى دعا ليكون ذلك الفاصل عوضا مما حذف وهو احد

المومنين وقال البعض فان قلت ما السبب فى الاحتياج فيما ذكر
دون ما سياتى الى فاصل قلت التمييز بين المصدرية والمخففة ولما
كانت المصدرية لا تقع بعدها الاسمية ولا الفعلية ولا التى فعلها جامدا ودعا
لم يحتج مع ذلك الى فارق اخر وان كانت الجملة غير ذلك احتيج الى فاصل
والفواصل اربعة فيفصل باحدها اما بقد الحرفية نحو قوله تعالى ونعلم
ان قد صدقتنا فان مخففة من الثقيلة واسمها ضمير شان محذوف
والجملة بعدها خبرها فى محل رفع والتقدير انه صدقتنا او بحرف تنفيس
نحو قوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى فان مخففة من الثقيلة واسمها
ضمير شان محذوف والجملة بعدها خبرها فى محل رفع والتقدير علم انه
سيكون وقوله اى القايل

• واعلم فعلم المرء ينفعه • ان سوف ياتى كلما قدرا •

جملة علم المرء ينفعه اعتراضية لانها هنا تفيد توكيدا اذ الاخبار بان علم
المرء ينفعه فيه باعث وتقوية لامتثال الامر فى قوله واعلم وان مخففة
من الثقيلة واسمها ضمير محذوف اما ضمير شان على راى الجمهور وهو الظاهر
او ضمير مخاطب للمامور اى انك سوف ياتيك كل ما قدرا والمراد ان المقدورات
اتية وان وقع فيه تاخير او بفصل بحرف نفى من حروف ثلاثة وهى لا ولن
ولم كما سياتى فالاول نحو قوله تعالى وحسبوا ان لا تكون فتنة فى قراءة
من ضم نون تكون والثانى نحو قوله تعالى علم ان لن تحصوه ايحسب ان لن
يقدر عليه احد والثالث نحو قوله تعالى ايحسب ان لم يره احد او بفصل
بحرف لو الامتناعية نحو قوله تعالى ان لو نشاء اصبناهم بذنوبهم
وان لو استقاموا على الطريقة وقل من يعدها من النحاة اى لو من الفواصل
وزاد فى الشذور اداة شرط نحو ان اذا سمعتم ايات الله الاية لكن قال
الدماميني قلت هذه فعلية والكلام فى الاسمية نحو اعلم ان زيدا ان من يساله

فهو محسن اليه فتمثيله غير مطابق والظاهر ان فى الاية معترضة لان ترك
عليهم متضمنة لمعنى القول انتهى وزاد المصنف فى الجامع رب وربما جاز ذلك عبارته
فى الاوضح وندر تركه بلا فصل اى من ان كقوله اى القايل

• علموا ان يوملون فجادوا • قبل ان يسالوا باعظم سول

اى مسول الشاهد فى ان يوملون حيث جا الفعل بعد ان بلا فاصل واطلق
المصنف الثانى هنا وقيده فى الاوضح بلا ولن ولم ولو فيقتضى التقييد انه
مقصور على احدها قال البعض وينبغى ان يتامل وجه الاقتصار على هذه
فانه فيه دقة انتهى وافهم كلام المص ان الجملة ان بديت باسم او
فعل جامد او فعل دعا لم يحتج الى فاصل بينها وبين ان اما مع الاسمية
فلانه جى بعد ان باسم وخبر كما جى بهما بعد المثقلة العاملة واما مع الفعل
الجامد فهو كالاسم والاسم غير محتاج الى فصل فكذلك ما اشبهه واما
الفعل الدعاى فشبيه بالجامد فى عدم التصرف مثال الاسمية نحو قوله تعالى
واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين اى انه الحمد ومثال الفعلية التى
فعلها جامد قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى اى انه ليس ومثال
الفعلية التى فعلها دعاى قوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها فى قراة
بعضهم بتخفيف ان وكسر الضاد واما كان اذا خففت فتهمل وجوبا عند الجمهور
على الاصح استصحابا للاصل وتركبها من ان والكاف وحملا لها على ان المفتوحة
لكن تخالفها فى ان خبرها لا يلزم كونه جملة وفى ان اسمها لا يجب كونه ضمير
شان ولا يجب حذفه بل يجوز اظهاره كما قال اى بنا على ما قال او مثل
ما قال اى قاله فى قال ضمير راجع لقوله ولا يجب حذفه بل يجوز اظهاره
ويقل ذكر اسمها فى اللفظ كقوله •

• ويوما يوافينا بوجه مقسم • كان ظبية تعطو الى وارق السلم •

مقسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة الحسن وتعطو بمعنى

تتطاول الى الشجر لتتناول منه والسلم بفتحتين شجر يعظم وله شوك
فى رواية من نصب ظبية على حذف الخبر اى كان ظبية عاطية هذه
المراة فتكون من عكس التشبيه او كان مكانها ظبية على حقيقة التشبيه
والظاهر ان مكانها ظرف والتقدير كان الظبية فى مكانها وفيه اشارة
الى تشبيه المراة بالظبية فالمعنى كان الظبية فى مكانها لمشابهتها هى
للظبية وهو الموافق لتقدير الرفع وهو من عكس التشبيه للمبالغة فقول
المصنف على حقيقة التشبيه يعنى انها جميلة فاذا حلت فى مكان الظبية حلت
فى مكانها لكون الظبية تشبهها ويروى بالرفع على حذف الاسم اى كانها وبالجر على
الاصل اى كظبية وزيدت ان بينها ويفصل بالبين المفعول ونايب الفاعل
الفعل المتصرف الواقع بعدها ولا يكون ذلك الفعل الا خبريا وقوله منها متعلق
بيفصل ويكون الفصل باحد شيين لا غير اما بلم وذلك اذا كان الفعل مضارعا
منفيا نحو قوله تعالى كان لم تغن بالامس وكقول الشاعر •

• ازف الترحل غير ان ركابنا • لما تزل برحالنا وكان قد •

اى وكان قد زالت فحذف الفعل وكقول الشاعر ايضا •

• كان لم يكن بين الحجون الى الصفا • انيس ولم يسمر بمكة سامر •

واما ما قال ابو حيان لم يسمع الفصل بلما او قد فى الماضى المثبت كقوله
لا يهولنك اصطلا الحرب محظورها كان قد الما فاذا حذف اسمها كان خبرها
مفردا او جملة اسمية فان كان خبرها مفردا او جملة اسمية لم يحتج الى فاصل
فالخبر المفرد نحو كان زيد قايم والخبر الجملة كقوله • وصدر مشرق اللون
كان ثدياه حقان • ويروى وجه اى ورب وجه يلوح لونه وثديا صاحب
كحقين فى الاستدارة والصغر وترك المصنف ذكر ليت ولعل لانهما لا يخففان بحر
يعنى لا يسكن اخرهما مع اختلاف لغات لعل والحاصل ان ما خفف من
هذه الاحرف كاين على ثلاثة اقسام قسم يجوز الغاوه اى اهماله يعنى

لا يعمل

لا يعمل وهو ان المكسورة الهمزة وقسم يجب الغاوه وهو لكن فلا يعمل وجوبا وقسم
يمتنع الغاوه وهو ان المفتوحة الهمزة وكان الملحق بها اى بان المفتوحة وهذه
الاحرف انما عملت لانها بمعانى الافعال فان معانيها اكد واستدرك واشبه
واتمنى واترجى فهى فرع فى العمل فليس لها قوة الافعال وعلى هذا لا يتوسط خبرهن
بينهن وبين اسمايهن فلا تقول ان قايم زيدا لضعفهن فى العمل لعدم تصرفهن
وان عملن عمل الافعال ولان التوسط يذهب صورة ما ارادوه من تقديم
المنصوب وتاخير المرفوع ومن عادتهم اذا تركوا شيا لا يعودون اليه قال
الشاعر • اذا انصرفت نفسى عن الشى لم تكن • عليه بوجه اخر الدهر تقبل •
ولذا اى عدم توسط خبرهن لا يتقدم خبرهن عليهن اى لا يجوز كما جاز
فى باب كان فلا يقال قايم ان زيدا كما قيل قايما كان زيد والفرق بينهما
ان الافعال امكن من الحروف للعمل فكانت احمل لان تتصرف فى معمولها وما
احسن قول القايل يشكو تاخره

• كان من اخبار ان ولم يجز • احد له فى النحو ان يتقدما •

ولو كان خبرهن ظرفا او جارا ومجرورا فهو كذلك لا يتقدم للعلة المذكورة
كما يفهم بالاولى لانه اذا امتنع الاسهل وهو التقدم على اسمايهن فبالاولى
منع غيره وهو التقدم عليهن انفسهن ويلزم ايضا من التقدم عليهن •
التقدم على اسمايهن ولازم الممنوع ممنوع وعلم بما تقرر انه لا يتقدم
مطلقا واما توسطه فغير جايز الا اذا كان الخبر ظرفا او جارا ومجرورا
فيجوز حينيذ توسطه ولا يلزم من جواز التوسط جواز التقدم
على الاحرف لانه لا يلزم من تجويز الاسهل تجويز غيره وانما جاز التوسط
اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا لتوسعهم اى النحاة فيهما اى فى الظرف والجار
والمجرور مع تاخرهما عن العامل وذلك نحو قوله تعالى ان فى ذلك لعبرة هذا
مثال المجرور اى الجار والمجرور الواقع خبرا وتسميته بالمجرور من باب التسمية

الكل باسم البعض ونحو قوله تعالى ان لدينا انكالا هذا مثال للظرف الواقع
خبرا وقد يجب ذلك التوسط لعارض اقتضى وجوبه نحو ان عند هند
عبدها مثال للظرف وان في الدار صاحبها مثال للجار والمجرور وانما وجب
ذلك لئلا يعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وكذا لا يجوز تقديم معمول
خبرهن عليهن مطلقا اى ظرفا كان او غيره فلا يقال طعامك ان زيدا اكل
ولا في الدار ان زيدا جالس ولا عندك ان زيدا مقيم ولا ايلاء لهن فلا يقال ان طعامك
زيدا اكل الا ان كان ظرفا او جارا ومجرورا فيقال ان في الدار زيدا جالس وان عندك
زيدا مقيم ويجوز توسطه اى معمول الخبر بين الاسم والخبر مطلقا اى سوا كان ظرفا
او مجرورا او غيرهما فتقول ان زيدا طعامك اكل وان زيدا في الدار جالس وان
زيدا عندك مقيم ويجوز حذف خبرهن اذا علم مطلقا اى سوا كان الاسم معرفة
او نكرة كررت ام لا عند سيبويه يقول الرجل هل لكم احد ان الناس عليكم
فتقول ان زيدا وان عمرا اى لنا وان محلا وان مرتحلا اى ان لنا في الدنيا ولنا
عنها ارتحالا وقال الكوفيون انه لا يجوز الا اذا كان الاسم نكرة كقوله ان محلا
وان مرتحلا وان في السفر ان مضوا مهلا • وذهب الفرا الى انه يجوز في معرفة
ولا في نكرة الا مع تكرير ان ورد المذهبان بالسماع قال تعالى ان الذين كفروا
بالذكر لما جاءهم الاية وان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله وقال الشاعر

• سلوا ان حيا من قريش • عن الناس وان الاكارم مهملا •

وقال الاخر • اذا قيل سيروا ان ليلى لعلها • جرى دون ليلى مائل الا قرن اعضب •

وقال الاخر • اتوني وقالوا يا جميل تبدلت • بثينة ابدالا فقلت لعلها •

فالخبر في ذلك كله محذوف للعلم به وليس الاسم فيه نكرة ولم تتكرر ان
وقد يجب حذف خبرهن اذا سد مسده واو المصاحبة حكى سيبويه انك
ما وخيرا اى انك مع خير والخبر محذوف وجوبا نحو كل رجل وضيعته اى مقترنان
وقال الشاعر • دع عنك ليلى ان ليلى وشانها • اذا وعدتك الدهر لا يتيسر •

ادر

او سد مسده الحال نحو ان ضربي زيدا قائما وان شربي السويق ملتوتا وقول الشاعر

• ان اختيارك ما تبغيه ذا ثقة • فالله مستظهر بالحزم والجلد •

او سد مسده مصدر مكرر نحو ان زيدا سيرا سيرا اى يسير سيرا ويجب حذفه
ايضا بعد ليت شعري اذا اردف باستفهام في الاصح كقوله •

• الا ليت شعري هل ابيتن ليلة • بواد وحولي اذخر وجليل •

بلغ

فشعري مصدر اسم ليت والخبر ملتزم الحذف والتقدير ليت علمي بكذا ثابت
او موجود او واقع وجملة الاستفهام في موضع نصب بالمصدرية وعلة
الحذف كونه في معنى ليت اشعر وسد الجملة بعده مسد المحذوف ومقابل
الاصح قول المبرد والزجاج ان جملة الاستفهام في محل رفع خبر ليت
والتقدير ليت علمي واقع بهل ابيتن ليلة ثم حذف فاضاف اتساعا
وهو مردود بانه يودى الى الاخبار في هذا الباب بالجملة الطلبية والى
خلو الجملة المخبر عنها من الرابط قاله في الكافية الكبرى وفي غيرها فقي التسهيل
والتزم الحذف في ليت شعري شذ وذا واما حذف الاسم فخاص بالضرورة
كما صححه ابن عصفور والسخاوي في شرح المفصل وجزم به في سبك المنظوم
ومن جوزه اختيارا خصه بضمير الشان غالبا ولا يخفاك ان في حذف الاسم
في هذا الباب مذاهب ستة احدها الجواز مطلقا وعليه الاكثر نحو ان بك
زيد ماخوذ اى انه الثاني انه خاص بالشعر وصححه ابن عصفور والسخاوي
في شرح المفصل الثالث يحسن في الشعر وغيره ما لم يؤد حذفه الى ان يلي
ان واخواتها فعل فانه اذ ذاك يقبح في الكلام ويقل في الشعر ايضا وهذا هو القول
الرابع لانها حروف طالبة للاسما فاستقبحوا مباشرتها للافعال الخامس
انه حسن فيهما ما لم يؤد الحذف الى ان يلي ان واخواتها اسم يصح عملها فيه
نحو في الدار قام زيد وقول الشاعر •

• كان على عرنينه وجبينه • اقام شعاع الشمس او طلع البدر •

وقوله ان من يدخل الكنيسة يوما • يلق فيها جاذرا وظبا •
فان الشرطية لا يحسن عملان فيها فان ادى الى ذلك لم يجز نحو انه زيد
قايم فلا يجوز حذف الضمير السادس ان الحذف خاص بان دون شا بو اخواتها
اذ حذف ضمير الشان وقد يقدر غيره فى ولكنك وليتك واعلم ان لهمزة
ان ثلاث حالات الاولى وجوب الكسر وهو الاصل ان لم يسد المصدر مسدها
ومسد معموليها والثانى وجوب الفتح ان سد ذلك اى المصدر مسدها ومسد
معموليها القايل ان يقول ان اريد سد المصدر مع تمام الفايدة من غير
تقدير شى اخر انتقض بالواقعة بعد فاء الجزا فانها تفتح جوازا لانها يسد
مسدها مصدر هو مبتدا يقدر له خبر كما سيجى وان اريد سد المصدر اعم
من ان تتم الفايدة بما ذكر او به مع تقدير شى فما المانع من وقوع المصدر
فى اكثر المواضع موقعها على انه مبتدا حذف خبره وقد يجاب بان الجملة المؤكدة
بان ان قصد بها افادة نسبة اسنادية ثابتة مؤكدة لم يجز ان يقع المصدر
موقعها وان قصد بها نسبة تقييدية مسندة او مسندا اليها او مفعولا
او غيرها جاز سد المصدر مسدها سواء تمت الفايدة بالمذكور وحده او
مع مقدر وفيه نظر اذ يعود الكلام فيقال ما المانع من ان يراد بان ومعموليها
فى المواضع المذكورة النسبة التقييدية الخ كذا افاده الزرقانى فى حاشية
التوضيح والثالث جواز الامرين اى الكسر والفتح ان صح الاعتباران
اى السد وعدمه فالاعتباران بمعنى المعتبرين وعلى الحالة الاولى وهى
وجوب الكسر بشرطه اقتصر المصنف وذكر من صورها صورا اربعة فقال
وكسران اذا وقعت فى الابتدا اى ابتدا الكلام حقيقة لا التجرد للاسناد
فان الواقعة فيه مفتوحة كما سيجى المراد ان لا يتقدمها شى او فى ابتدا
الكلام حكما مثال وقوعها فى الابتدا حقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه
ومثال الابتدا حكما قوله تعالى الا ان اولياء الله لا خوف عليهم ولا هم
يحزنون

يحزنون لان ان الواقعة بعد الا الاستفتاحية واقعة فى ابتداء
الكلام حكما فهى مكسورة وجوبا اذ لو فتحت لصارت مبتدا بلا خبر
لتاولها بالمفرد وهو لا يستقل بالكلام قال الرضى فكسرت ابتداى مبتدا
بها سوا كان فى اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قايم او كان وسط الكلام اذا
كان ابتدا كلام اخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستانف
وقع علة لما تقدمه ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا
انتهى ودخل فى الابتدائية الواقعة بعد كلا نحو كلا ان الانسان ليطغى
والمقرون خبرها باللام من غير تعليق نحو ان ربك لسريع العقاب والواقعة
بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه والتابعة لشى من
ذلك نحو ان زيدا فاضل وان عمرا جاهل فان فى ذلك كله واجبة الكسر
قال فى التصريح والحق ان ان فى ذلك كله ابتدائية والصورة الثانية
من الصور التى تكسر ان فيها اذا وقعت بعد القسم اى اسم مقسم به بان تقع
جوابا له ذكر فعله وجاءت اللام ام لم يذكر سوا وجد معه اللام نحو وجد معه
اللام نحو قوله تعالى يس والقران الحكيم انك لمن المرسلين ام لا توجد معه
اللام كما فى قوله تعالى حم والكتاب المبين انا انزلناه ومثال ما اذا ذكر فعله
نحو اقسمت ان زيدا ان زيدا لقايم وذلك لان جواب القسم يجب ان يكون
جملة ولا يعارض ما هنا اجازة الوجهين بعد فعل القسم حيث لا لام معه
كما فى الاوضح وغيره كقوله اى القايل وهو روبة
• او تحلفى بربك العلى • انى ابو ذيالك الصبى
وذلك لان من فتحها لم يجعلها جوابا للقسم وانما يجعلها مع معموليها مفعولا
لفعل القسم وهو متعلق بواسطة نزع الخافض اى على واما الكسر فعلى
الجواب للقسم وجواب القسم جملة لا محالة والصورة الثالثة بعد
القول بشرط ان لا يكون بمعنى الاعتقاد والظن كما اشار اليه الشارح

بقوله بان تقع مع معمولها محكية به فان لفظ محكية يغني عن ذلك
والمراد ان تقع بعد ما فيه معنى القول نحو قوله تعالى قال اني عبد الله
لان محكي القول اي المحكي بالقول لا يكون الا جملة او ما يودي معناها
اي معنى الجملة فان وقعت بعد القول غير محكية وجب كسرها كما في نحو
قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا فان العزة كلام مستانف
ليس محكيا بالقول لفساد المعنى لان ذلك ليس من مقولهم لانهم لو قالوا
ذلك لم يحزنه وانما هو محذوف تقديره شاعر او ساحر ويجب فتحها في نحو
اخصك بالقول انك صالح فانها للتعليل اي لانك صالح ويجب فتحها ايضا
في نحو اتقول بمعنى اتظن ان زيدا عاقلا والصورة الرابعة تكسير قبل اللام
الابتدائية المعلقة للعامل عن العمل اي عمله فيها نحو قوله تعالى والله يعلم
انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون بكسر ان لوجود اللام اذ لو فتحت
ان للزم تسليط العامل عليها ولام الابتداء لها صدر الكلام وما له صدر
الكلام لا يعمل ما قبله فيما بعده وفتح ان يشبه العمل وهذه اللام وان
تاخرت لفظا اي في اللفظ لمانع منع من تقدمها وهو يلزم عليه من دخول
حرف توكيد على مثله فرتبتها التقديم على ان وانما فتحت في نحو علمت ان
زيدا لقمد لان اللام ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضي وهي لا
تدخل لا مع قد لفظا هو او مقدرة وتكسر ان ايضا في سور غير هذه الاربعة
الاولى اذا وقعت ان في اول الجملة المخبر بها عن اسم عين اي ذات غير
منسوخ نحو زيد انه فاضل لان المصدر لا يخبر به عن اسما الذوات الا
بتاويل وذلك ممتنع مع ان او منسوخ ومنه ان الذين امنوا والذين
هادوا والصابيين والنصارى والمجوس والذين اشركوا ان الله يفصل
بينهم فجملة ان ومعمولها خبر ان الذين امنوا وما عطف عليه وهي اسما
ذوات وهذا الذي ذكر الشارح من وجوب الكسر مبني على اجازة التركيب

وهو

وهو راي البصريين والكوفيون يمنعون صحة هذا التركيب اصلا والخلاف عايد
الى اصل المسالة لا الكسر وهما مثلا زمان والثانية اذا وقعت في اول الصلة
صورة ولفظا لا في حشو الصلة صورة ولفظا والمعنى انها تقع تالية لموصول
اسمي او حرفي نحو واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء فما موصول اسمي وجب
كسر ان بعدها لوقوعها في صدر الصلة وصلة الموصول غير الحيب ان تكون جملة
بخلاف الواقعة في حشو الصلة ولو تقديرا نحو جا الذي عندي انه فاضل
فانه يجب فتحها لوقوعها في الحشو صورة ولفظا وواقعة في اولها بحسب الرتبة
لانها في الحقيقة اول الصلة لانها مع معمولها في محل الابتدا فهي مع
معمولها مبتدا تقدم خبره في الظرف قبله والمبتدا وخبره صلة الذي ونحو
قولهم لا افعله ما ان حرا مكانه بفتح ان لوقوعها في حشو الصلة تقديرا اذ التقدير
ما ثبت ذلك اي بعض ما ثبت ان حرا مكانه فليست في التقدير تالية
للموصول الحرفي الظرفي والمعنى لا افعله مدة ثبوت حرا مكانه وحرا بكسر الحا
المهملة وبالراء جبل على ثلاثة اميال من مكة على يسار الذاهب لمنى قال
القاضي عياض يمد ويقصر ويونث ويذكر فعلى التذكير يصرف بمنع والتذكر
بارادة الموضع والتانيث بارادة البقعة وانما وجب كسرها في نحو جاءني
الذي بوه انه منطلق مع انها واقعة في حشو الصلة لانها خبر اسم عين
والثالثة اذا وقعت في اول الصفة لاسم عين نحو مررت برجل انه
فاضل لان الفتح يودي الى وصف اسما الاعيان بالمصادر وهي لا توصف بها
الا بتاويل وذلك مفقود مع ان بخلاف الواقعة في حشو الصفة فانها تفتح
نحو مررت برجل عندي انه فاضل فان الوصف بالجملة لا بالمصدر
والرابعة اذا وقعت في اول الجملة الحالية صورة ولفظا مقرونة بواو
او لا فالاول نحو قوله تعالى كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان
فريقا من المومنين لكارهون فجملة ومعمولها في موضع نصب على الحال

والثانى نحو جاز زيد انه فاضل ولم تفتح ان فيهما وان كان الاصل فى الحال الافراد
لان المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة وشرط الحال التنكير واما وما ارسلنا
قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام فانما كسرت لاجل اللام لا لوقوعها
حالا على ان ابن الخباز قال فى الكفاية يجب كسر ان بعد الا نحو ما يجيئنى فيه الا
انه يقرا القران انتهى والخامسة اذا وقعت فى اول الجملة المضاف اليها
ما يختص بالجمل كاذ وحيث فان وقعت ان تالية لاحدهما وجب كسرها نحو جلست
حيث ان زيدا جالس وجيتك اذ ان زيدا امير لان حيث واذ لا يضافان
الا الى الجمل وفتح ان يودى الى اضافتها الى المفرد قال المصنف وقد اولع الفقهاء
وغيرهم بفتح ان بعد حيث وهو لحن فاحش فانها لا تضاف الا الى الجملة وان
المفتوحة ومعمولاها فى تاويل المفرد وقضية كلام ابن الحاجب فى كافيته
وجوب الفتح بعد ما يختص بالجملة وجرى عليه غيره ايضا قال بعض العلما وهو
والاوجه جواز الوجهين بعد حيث وهو الحق ويوخذ من التعليل ان
جواز الوجهين لا يختص بحيث بل يجرى فى غيره فالكسر باعتبار كون المضاف
اليه جملة والفتح باعتبار كونه فى معنى المصدر ولزوم اضافتها اى اضافة
حيث لا يقتضى وجوب الكسر لان الاصل فى المضاف اليه ان يكون مفردا وامتناع
اضافتها الى المفرد انما هو فى اللفظ لا فى المعنى على ان الكسائى جوز اضافتها
اليه قال الدمامينى فى شرح التسهيل وقد اولع عوام الفقهاء بالفتح بعدها
قلت وهو صحيح لان حيث تضاف الى الجملة وقد تضاف الى المفرد كقول الشاعر
• ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم • ببيض المواضى حيث لى العمائم •
وقول الاخر • اما ترى حيث سهيل طالعا • بجر سهيل ومن ثم قال المرادى
ويتخرج الفتح على مذهب الكسائى وعلى ذلك ينبغى جوازهما ايضا قال بعد
اذ ويويده جوازهما فى اذا الفجائية مع اختصاصها بالجملة ولما انهى الكلام
على تعين كسر ان فى الصور المذكورة شرع فى الصور التى تفتح ان فيها فقال تتمة

تفتح

بمصدر هو فاعل نحو قوله تعالى
اولم يكفهم انا انزلنا اى انزالنا او
وقعت نائبا عنه م

تفتح ان وجوبا فى ثمانية مواضع يجب فيها ان يسد المصدر مسدها ومسد
معموليها ان وقعت فاعلا اى يكون مع معموليها فى تاويل مصدر منصوب على
الفاعلية او نائبا عنه اى تكون مع معموليها فى تاويل مصدر نائبا عن الفاعل نحو قوله
تعالى قل اوحى الى انه استمع اى استماع نفر وانما وجب فتحها فى هذين الموضعين لان
كلا من الفاعل ونائبه لا يكون الا مفردا او وقعت بالتاويل مفعولا اطلقه فشمل
المفعول به نحو ولا تخافون انكم اشركتم اى اشراككم والمفعول له نحو جيتك انك احبك
او انك تحبنى والمفعول معه نحو يعجبنى جلوسك عندنا وانك تحدثنا ودخلت الواقعة
مستثنى نحو يعجبنى امورك الا انك تشتم الناس وباشتراط وجوب سد المصدر
مسد معموليها لا يعترض على الاطلاق بالمعمولية والمفعول المطلق لما لا يخفى
وقيد بقوله غير محكية بالقول لتخرج المحكية به فانها واجبة الكسر كما تقدم
وكان نعم عليه ان يقول وغير خبر للاحتراز من نحو ظننت زيدا انه قايم لصحة الكسر
هنا او وقعت مبتدا يعنى تكون مع معموليها فى تاويل مصدر مرفوع على الابتدا
يحتاج الى خبر فى الحال او فى الاصل فالاول نحو قوله تعالى ومن اياته انك ترى
الارض بارزة اى رويتك الارض من اياته هذا مذهب الخليل وقال المطرزى
الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف على شى ومنه
ومن اياته انك ترى الارض انتهى والثانى نحو كان عندى انك فاضل ومنه
عند سيبويه فلولا انه كان من المسبحين ثم قيل لا يحتاج لخبر لاشتمال صلتها
على المسند والمسند اليه وقيل له خبر محذوف والتقدير لولا كونه من المسبحين
موجود وذهب المبرد والزجاج والكوفيون الى انه فاعل بفعل محذوف والتقدير
فلولا ثبت انه كان من المسبحين على الخلاف فى ولو انهم صبروا قاله فى المغنى
او وقعت خبرا يعنى تقع مع معموليها فى تاول مصدر مرفوع على الخبرية عن اسم
معنى لا اسم ذات حالة كونه غير قول ولا صادق عليه اى على اسم المعنى خبرها
اى خبر ان يعنى لا يكون محمولا له نحو اعتقادى انه فاضل فيجب فتحها لانها خبر

اعتقادی وهو اسم معنی غیر قول ولا صادق فخبرها اعتقادی لان فاضل
لا یخبر به عن الاعتقاد ای لا یصح ان یقال اعتقادی فاضل بل معتقدی فضله
فیوول الاعتقاد بالمعتقد وانما فتحت لسد المصدر مسدها ومسد
معمولها والتقدیر اعتقادی فضله ای معتقدی ذلک ولم یجز کسرها لما ان تکون
مع معمولها جملة مخبرا بها عن اعتقادی لعدم الرابط لان اسم ان لا یعود على المبتدا
الذی هو اعتقادی لان خبرها غیر صادق علیه فهو یعود على غیره فتبقى الجملة
بلا رابط بخلاف قولی انه فاضل فیجب کسرها لانها وقعت خبرا عن قول
ولا تحتاج الى رابط لان الجملة اذا قصد حکایة لفظها کانت نفس المبتدا
فی المعنی والتقدیر قولی هذا اللفظ المذکور وهو انه فاضل فالخبر یراد به
الترکیب المحکی بصورة ما وقع فلا یصح فتح الهمزة لاقتضا المصدر
الذی هو الفضل ومعلوم ان الفضل لیس بمقول وانما المقول اللفظ وتقریره
ان هذا المتکلم کانه قال لو لا ان زیدا فاضل بکسر الهمزة لوقوعها ابتدا ثم
اراد الاخبار بما نطق به على صورته فقال قولی ای مقولی انه فاضل اما اذا
ارید ان جملة ان منصوبة بقولی کانت من تتمة المبتدا فتحتاج الى خبر
ولا یصح فتحها لفساد المعنی لان القول لا یخبر عنه بالفضل وبخلاف اعتقاد
زید انه حق فیجب کسرها ایضا لان خبرها وهو حق صادق على ذلک
المعنی وهو الاعتقاد ولا مانع من وقوع جملة ان ومعمولها خبرا عن المبتدا
لان اسم ان رابط بینهما ولا یصح فتحها لانه یصیر اعتقاد زید کون
اعتقاده حقا وذلک لا یفید لان الخبر لا بد ان یستفاد منه ما لا یستفاد
من المبتدا والمراد بصدقه علیه انه واقع علیه بالفعل لا صالح للوقوع
الا ترى ان الخبر فی اعتقاد زید انه حق وهو حق واقع على اعتقاد زید
لوقوعه على ضمیره فی انه وعلى هذا فلا یدخل فی الضابط اعتقادی ان
زیدا صادق لانه صادق فیه غیر واقع على اعتقادی وان صح ان یقع علیه

فتنال

ونشا الاخر ثم هذا القید یخرج بعض افراد المستثناة کقولک عملی الحمد
الله فان حمد الله صادق على عملی مع ان الفتح واجب کما لا یخفى او وقعت
مجرورة مع معمولها یعنی فی تاویل مصدر مجرور بحرف نحو قوله تعالى
ذلک بان الله هو الحق لان المجرور بالحرف لا یکون الا مفردا او وقعت مع
معمولها فی تاویل مصدر مجرور بها ای بمضاف لا یختص بالجمل ای لا یختص
بالاضافة الى الجمل بل یفرد وحیث فانهما یختصان بالاضافة الى الجمل
وذلک نحو انه لحق مثل ما انکم تنطقون بمثل مضاف الى انکم تنطقون
وما صلة ای مثل نطقکم لان المجرور بالمضاف حقه الافراد اذا لم یکن
المضاف ظرفا یقتضی الجملة فان کان کذلک کسرت کما تقدم فی حیث واذ
قال الحفید اعلم انها اذا وقعت فی محل المضاف الیه فلا یخلو اما ان یکون
المضاف مما یختص بالاضافة الى الجمل او لا فان کان الاول وجب الکسر کما
ذکره فی وجوب الکسر وان کان الثانی جاز الامران فالفتح على ان المضاف
الیه مفرد والکسر على ان المضاف الیه جملة وهذا القسم لم ار التصریح به
لاحد الا انه ماخوذ من الضابط المذکور انتهى او وقعت تابعة لشی
من ذلک المذکور یعنی مما یجب فیه فتح ان اما بالعطف علیه نحو قوله تعالى
اذکروا نعمتی التی انعمت علیکم وانی فضلتکم على العالمین فانی معطوف
على نعمتی وهو مفعول به والمعنی اذکروا نعمتی وتفضیلی واما بالابدال
نحو قوله تعالى واذ یعدکم الله احدى الطایفتین انها لکم فانها لکم
بدل اشتمال من احدى والتقدیر احدى الطایفتین کونها لکم هذا ما
مشى علیه المصنف فی الاوضح قال البعض والظاهر ان مثل المعطوف
والمبدلة المؤکدة تاکیدا لفظیا نحو یعجبنی انک قایم انک قایم وکرهت
انک قایم انک قایم او هی داخلة فی کلام الشارح وان کان المصنف عبر فی
الاوضح بدل التابعة بالمعطوفة والمبدلة انتهى فهذه الاماکن الثمانیة

يجب فتح ان فيها لانها اماكن المفردات لا اماكن الجمل ولما فرغ من القسم
الثانى وتعين الفتح شرع فى القسم الثالث وهو ما يجوز فيه الوجهان الفتح
والكسر وذلك فيما اذا صح الكلام مع كل منهما فقال وتكسران وتفتح اذا
وقعت بعد اذا الفجائية نسبة الى الفجاة بضم الفا والمد والمراد بها الهجوم
والبغتة تقول فاجانى كذلك اذا هجم عليك بغتة والغرض منها الاتيان بها
الدلالة على ان ما بعدها حصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجاة
وذلك كقول الشاعر فيما انشده سيبويه •
• وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا • اذا انه عبد القفا واللهازم •
وارى بضم الهمزة بمعنى اظن يتعدى الى اثنين وهما زيدا وسيدا وما بينهما
اعتراض واذا انه يروى بكسر ان وفتحها فالكسر على عدم التاويل بالمصدر
بل على معنى الجملة اى فاذا هو عبد القفا والجملة مذكورة بتمامها تقصد اسناد
خبرها الى اسمها اسنادا تاما والفتح على معنى الافراد اى التاويل بمصدر اى
فاذا عبوديته لقفاه حاصلة على جعلها مبتدا حذف خبره كما تقول خرجت فاذا
الاسد اى حاضر وذهب قوم الى ان اذا هى الخبر فعلى هذا لا حذف واللهازم
جمع لهزمة بكسر اللام والزاى وهو طرف الحلقوم وقيل مضغة تحت الاذن
والمعنى كنت اظن سيادته فلما نظرت الى قفاه ولهازمه تبين لى عبوديته
وقيل المعنى كنت اظنه سيدا كما قيل فاذا هو ذليل خسيس عبد البطن
وخص هذين بالذكر لان القفا موضع الصفع واللهازم موضع اللكز او وقعت
ان بعد فا الجزا نحو فانه غفور رحيم من قوله تعالى من عمل منكم سوءا بجهالة
الاية قرئ بكسر ان وفتحها فالكسر على جعل ما بعد الجزا جملة تامة على معنى
فهو غفور رحيم والفتح على تقدير ان وصلتها مبتدا خبره محذوف او خبر
مبتدا محذوف على معنى فالغفران والرحمة حاصلان او فالحاصل الغفران
والرحمة واذا دار الامر بين حذف احد الجزئين فحذف المبتدا اولى لانه المعهود

فالجملة

فى الجملة الجزائية كما قال تعالى وان مسه الشر فيؤس قنوط وقيل الاولى كونه الخبر
لان التجوز فى اخر الجملة اسهل او وقعت بعد اما بفتح الهمزة وتخفيف الميم نحو
اما انك فاضل فالكسر فى ان على ان اما حرف استفتاح فتكون حرفا واحدا
بمنزلة الا الاستفتاحية وهى تكسر ان بعدها فكذا تكسر بعد ما هو بمنزلتها
والفتح وهو قليل على انها مركبة من همزة الاستفهام وما العامة بمعنى شى وصارا
بعد التركيب بمعنى احقا بتقدير الهمزة على حقا على الصواب لا باسقاطها
كذا نقله فى التصريح عن الموضح فى الحواشى قال المص فى المغنى هذا هو الصواب
انتهى وقال البعض واعلم انهم اختلفوا فى اما اذا فتحت ان بعدها هل هى
حرف ام اسم على قولين فذهب ابن خروف الى انها حرف وانها مع ما بعدها
كلام كما قال الفارسى بنظيره فى يا زيد والقائلون باسميتها اختلفوا
فمنهم من يقول انها بمعنى حقا ومنهم من يقول انها بمعنى احقا بتقدير الهمزة
على حقا على الصواب لا باسقاطها وعلى هذا فالهمزة للاستفهام وما
اسم بمعنى شى وهو كناية عن حقا وما فى محل نصب على الظرفية كما انتصب
عليها حقا فى قول القائل
• احقا ان جيرتنا استقلوا • فنيتنا ونيتهم فريق •
وان وصلتها فى موضع رفع اما على الابتدا عند سيبويه والجمهور فهى
بمنزلتها فى قوله تعالى ومن اياته انك ترى الارض خاشعة او على
الفاعلية بالظرف المعتمد عند المبرد وابن مالك فهى بمنزلتها فى اولم
يكفهم انا انزلنا واصل ذلك ان حقا عند سيبويه ظرف مجازى بمنزلة
كيف ومصدر بدل من اللفظ بفعله عند المبرد وابن مالك ورده ابو حيان
وقال الرضى تقول احقا انك قائم فان فاعل اى احق ذلك حقا
او حقا فى معنى الظرف اى حق فتكون ان اما فاعلا او مبتدا وتقول اما
والله انه ذاهب بالفتح اى فى حق والله انه ذاهب كانك قلت الا انه والله

ذاهب انتهى او وقعت بعد لاجرم بالجيم والراء المهملة مفتوحتين قال
الفراء هي كلمة كانت في الاصل بمعنى لابد ولامحالة فجرت على ذلك وكثرت حتى
تحولت الى القسم وصارت بمعنى حقا فلذلك يجاب عنها باللام كما يجاب بها
عن القسم الا تراهم يقولون لاجرم لآتينك وقال ابن مالك اصلها
من جرمت اي كسبت ولاجرائها مجرى اليمين حكى كسر ان بعدها انتهى وعند
الكسائي انها بمعنى وجب والغالب فتح ان بعدها نحو قوله تعالى
لا جرم ان الله يعلم فالفتح عند سيبويه على ان جرم فعل ماض بمعناه
وجب وان وصلتها فاعل اي وجب ان الله يعلم ولا صلة زائدة للتوكيد
ورد ذلك بان لا تزاد في اول الكلام وقال المرادي في شرح التسهيل وجرم عند
سيبويه بمعنى حق ولا رد لما قبلها والوقف على لا وان وما بعدها في موضع
الفاعل انتهى والفتح عند الفراء على ان لاجرم مركبة من حرف واسم بمنزلة
لا رجل في التركيب ومعناها بعد التركيب لابد ولامحالة ومن او في
بعدها مقدرة اي لابد من ان الله يعلم او لامحالة في ان الله يعلم
انتهى وقال البيضاوي في منهاجه لاجرم رتبناه قال شارحه
امارات كاملية اي لاجل ذلك انتهى وقال الاسنوي في شرحه اي لاجل
ان الاصول عبارة عن المعارف ولاجل ان التصور لابد منه رتبناه
على كذا وكذا وهذا التركيب فاسد وصوابه انا رتبناه بزيادة ان
كما وقع في القران وذلك لان جرم فعل قال سيبويه بمعنى حق
وقال الفراء وغيره بمعنى كسب والذي بعدها هو فاعلها ورتبناه لا يصلح
للفاعلية لانه فعل ليس معه حرف مصدري انتهى او وقعت
بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو قوله تعالى ان لك
ان لا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظمأ فيها ولا تضحى قرا نافع وابوبكر
بالكسر في وانك اما على الاستيناف فتكون جملة مقطعة عما قبلها

وهو مهما نحو ما هو اسم ان دخل عليه جار او مضاف فمحله الجر نحو
عم يتساءلون ونحو صبيحة اي يوم سفرك او غلام من جاءك والا
فهو ان وقع على زمان نحو ايان يبعثون او على مكان نحو متى
تسافر اسافر معك واين تجلس اجلس فظرف منصوب على انه مفعول
فيه او وقع على حدث نحو اي منقلب فمفعول مطلق يعني منصوب
على المفعولية المطلقة والا اي وان لم يقع على زمان ولا على مكان
فان وقع بعده فعل لازم اي قاصر فهو مبتدا خبره جملة الشرط على ما
صححه في المغني لا فعل الجواب نحو قولك من قام ومن يقم اقم معه
قال في المغني تنبيه واذا وقع اسم الشرط مبتدا فهل خبره
فعل الشرط وحده لانه اسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره فقولك من
يقم لو لم يكن فيه معنى الشرط بمنزلة قولك كل من الناس يقوم او فعل
الجواب لان الفايدة به تمت ولالتزامهم عود ضمير منه اليه على الاصح
ولان نظيره هو الخبر في الذي ياتيني فله درهم او مجموعهما لان قولك من
يقم اقم معه بمنزلة قولك كل من الناس ان يقم اقم معه والصحيح الاول
وانما توقفت الفايدة على الجواب من حيث التعلق فقط لا من حيث
الخبرية انتهى او وقع بعده فعل متعد واقع عليه فمفعول به نحو فاي
ايات الله تنكرون واياما تدعوا ومن يضلل الله فلا هادي له او واقع على
ضميره نحو من رايته او على متعلقه نحو من رايت فاشتغال
وفي المغني فهو مبتدا او منصوب بمحذوف مقدر بعده يفسره المذكور
وكذا القول في اسما الاستفهام ان دخل عليها حرف او مضاف فمحلها
الجر نحو عم يتساءلون وغلام من جاءك فان وقعت على زمان او مكان
او حدث فهي منصوبة مفعولا به ومفعولا مطلقا والا فان وقع بعدها
اسم نكرة نحو من ابن لك فهي اسم مبتدا او خبر على الخلاف السابق ولا يقع

هذان النوعان في اسم الشرط والا فان وقع بعدها فعل قاصر فهي مبتدا
نحو من قام ومن يقم اقم معه والاصح ان الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب
وان وقع بعدها فعل متعدي فان كان واقعا عليها فهي مفعول به نحو
فاي ايات الله تنكرون كما تقدم فان كان واقعا على ضميره نحو من رايته
او متعلقه نحو من رايت اخاه فهي مبتدا او منصوبة بمحذوف مقدر بعدها
يفسره المذكور وكل من هذه الادوات يقتضي فعلين ويسمى الفعل
الاول من الفعلين المجزومين باحد هذه الادوات شرطا وذلك لتعليق
الحكم عليه المراد لانه شرط لتحقق الفعل الثاني ويسمى الفعل الثاني
منهما اي من الفعلين المجزومين جوابا وذلك لانه مرتب على الشرط
كما يرتب الجواب على السوال يعني انما سمي جوابا لانه لما لزم عن
القول الاول صار كالجواب الاتي بعد كلام السايل ويسمى الثاني جزا ايضا
اي مرة اخرى كما يسمى جوابا قال الدماميني فهما لفظان مترادفان وانما سمي
جزا لان مضمونه جزا لمضمون الشرط وتسميته اي الفعل الثاني جوابا
مجاز خبر تسميته وكان الاولى مجازية ليطابق الخبر المبتدا في التانيث
وكذا تسميته جزا مجازية اذ الجزا هو الفعل المترتب على فعل اخر ثوابا
كان او عقابا وهذا اي الفعل المترتب على فعل اخر مفقود هنا لكنه
لما كان هذا الفعل مترتبا على فعل اخر اشبه الجزا فسمي به فالتسمية بالجزا
ليست حقيقية واسقط من الجوازم ما ذكره بعضهم وهو اذا ولو وكيفما
ولو وذلك لان المشهور في اذا انها لا تجزم الا في الشعر خاصة لانه يستعمل
فيما هو قطعي الوجود كقوله اي القايل

• واذا تصبك من الحوادث نكبة • فاصبر فكل غمامة تتجلى •

والمشهور في كيفما عدم الجزم بها لعدم مجي السماع بذلك هذا عند
البصري واجاز الكوفي الجزم بها قياسا على غيرها وكذا اجاز الكوفي الجزم

بها دون ما واما لو فالاصح انها لا تجزم اصلا يعني لا في النثر ولا في الشعر
ومن اجازه خصه بالشعر كقوله اي القايل وهو امراة من بني الحارث
ابن كعب ترثي شخصا

• لو يشا طار بها ذو ميعة • لاصق الاطال نهد ذو خصل •

الميعة بفتح الميم وسكون المثناة التحتية وفتح العين المهملة اول جري
الفرس ولاصق بالصاد المهملة وبالقاف والاطال بالطا المهملة ضامر
الجنبين يقال لحقت اطله باخنهما من الضمر والاطل احد ما جا على فعل
كابل وهي ملو الخاصرة ونهد بالنون والها والدال فرس نهد بفتح النون
وسكون الها اي جسيم مشرف وخصل بضم الخا المعجمة وفتح الصاد المهملة
جمع خصلة وهي لفيف من الشعر وفهم من التمثيل في كلام المصنف
ان الجزم بحيث واذ مخصوص باقتران ما بهما كما لفظ به في التمثيل وهو اي
اختصاص الجزم باقتران ما بهما الاصح واختار الفرا جواز الجزم بهما
بدون ما قياسا على ان دون اخواتها وهي من وما ومهما ورد بانه
لم يسمع فيهما الا مقرونين بما بخلاف ان واما غيرهما اي حيث واذا
فهو قسمان قسم لا تلحقه ما وجوبا وهو تحته افراد هي من وما
ومهما وانى عند البصريين واجاز الكوفيون لحاق ما في من وانى و
قسم يجوز فيه الامران لحاق ما وعدمه وهو تحته افراد هي ان
وفي نسخة ابن قال البعض وينبغي ذكرهما معا لان حكمهما في ذلك
واحد واي ومتى وايان ومنع البعض لحاقها بان والصحيح الجواز وما
ذكره المصنف من ان هذه الادوات جازمة للشرط والجواب معا هو
مذهب الشيخ ومحققي اهل البصرة واختاره ابن عصفور والابدي
واعترض بان الجازم كالجار ولا يعمل في شيئين واعترض ايضا بانه
ليس لنا ما يتعدد عمله الا ويختلف كرفع ونصب واجيب عن الاول

بالفرق بين الجازم والجار بان الجازم لما كان لتعليق حكم على اخر بمعنى انهما
اقتضى الجازم الفعلين اقتضاء واحدا وربط احدى الجملتين بالاخرى
حتى صارتا كالكلمة الواحدة عمل فيهما فهو كالابتدا العامل في جزئيين
على قول لاقتضائه لهما وكظننت واخواتها وان واخواتها عملت
في الجزئين لاقتضائها لهما بخلاف الجار فانه ليس لتعليق حكم على اخر
واجيب عن الثاني بان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف
كمفعولي ظن ومفاعيل اعلم وقيل ان الشرط مجزوم بالاداة والجواب
مجزوم بالشرط كما ان المبتدا مرفوع بالابتدا والخبر مرفوع بالابتدا
وينسب هذا القول الى الاخفش واختاره ابن مالك في التسهيل واحتج
عليه بان فعل الشرط مستدعي للجواب بما احدثت فيه الاداة من
المعنى والاستلزام وان الاداة ضعيفة عن عملين واعترض بان عمل الفعل
الجزم غريب واما ضعف الاداة عن عملين فاجيب عنه بانه يجوز
اذا اقتضت شيئين كان وما ولا وقيل ان الاداة والشرط كلاهما
جزم الجواب كما قيل ان الابتدا والمبتدا كلاهما رفع الخبر ونسب
هذا القول لسيبويه والخليل ورد بان العامل المركب لا يحذف احد
جزئيه ويبقى الاخر وفعل الشرط قد يحذف وبان العامل المركب لا
يفصل بين جزئيه وقد جا الفصل نحو وان احد من المشركين استجارك
واجيب بان فعل الشرط هو المحذوف وهذا مفسر له وقيل
الجواب مجزوم بالجوار وقيل ان الشرط والجواب تجازما كما قيل
ان المبتدا والخبر ترافعا كما نقله ابن جني عن الاخفش تنبيه
يشترط في الشرط ستة امور احدها ان يكون فعلا غير ماضي
المعنى فلا يجوز ان قام زيد امس قمت والثاني ان لا يكون طلبا
فلا يجوز ان قم ولا ان لا تقم والثالث ان لا يكون جامدا فلا

يجوز

يجوز ان عسى ولا ان ليس والرابع ان لا يكون طلبا فلا يجوز ان قد
قام ولا ان قد يقم والخامس ان لا يكون مقرونا بحرف تنفيس فلا يجوز
ان سوف تقم والسادس ان لا يكون مقرونا بحرف نفي غير لم ولا
فلا يجوز ان لما تقم ولا ان لن يقم واذا تمهد ذلك فنقول اذا لم
يصلح الجواب لمباشرة الاداة ال للعهد الذكري اي اداة الشرط يعني
امتنع جعله شرطا لخلوه عما شرط للشرط وذلك كان كان الشرط
جملة اسمية او جملة فعلية فعلها طلبي وفعلها جامدا وفعلها
منفي بحرف ناف غير لا ولم مفعلها مقرون بقد او مقرون بحرف
بحرف تنفيس قرن ذلك الفعل بالفا وجوبا وذلك ليحصل الربط
بها بين الجواب وشرطه يعني لترتبط الجواب بشرطه لان الجزم
الحاصل به الربط مفقود وليس على تقدير الظهور وخصت الفا بذلك
الاقتران لانها اولى لاشيائه لخفته لفظا ولما فيها من معنى السببية
ولاجل مناسبتها للجزا معنى من حيث ان معناها التعقيب بلا فصل
كما ان الجزا يتعقب على الشرط كذلك اي بلا فصل فان صلح الجواب
لذلك اي لمباشرة الاداة له يعني مع جعله شرطا لاستجماع الشروط
المتقدمة فيه امتنع دخولها اي الفا عليه اي على الجواب لعدم
احتياجه الى رابط يربطه بشرطه لان بينهما مناسبة لفظية
من حيث صلاحيته ووقوعه موقعه نعم ان كان الجواب فعلا
مضارعا مثبتا او منفيا بلا فوجهان فيه كما هو مسطور في الكافية
لابن الحاجب وزعم به الرضي حيث قال المضارع المجرد والمصدر بلا
يجوز فيهما الاقتران بالفا وتركها اما الفا فلانهما كانا قبل اداة الشرط
صالحين للاستقبال فلم تؤثر الاداة فيهما تاثيرا ظاهرا كما اثرت في
فعلت ولم افعل واما تركه فلتقديرنا تاثيرها فيهما وهو نوع تاثير

قال تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقال فمن يؤمن بربه
فلا يخاف بخسا انتهى وقال في التصريح فالاكثر خلوه من الفاء ويجوز
اقترانه بها ويبقى الماضي على حاله ويرفع المضارع نحو ومن جاء
بالسيئة فكبت ونحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا قاله الشارح
وقال غيره اذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية والتقدير فهو
لا يخاف قاله المرادي وهذا هو التحقيق انتهى بمعناه انتهى كلام
التصريح وما ذكره المصنف قانون وهو كما في القاموس مقياس
كل شيء والمراد ضابط كلي حسن في ضبط اي حفظ ما تدخله الفاء من
اجوبة الشرط وقد سبقه اليه ابن مالك قال ابو حيان وهذا يعني
الضابط المذكور احسن واقرب مما ذهب اليه بعض اصحابنا من تعداد
ما تدخله الفاء اما كونه احسن فلان تعليق حكم باصل اوعب من
تعليقه بالفاظ عينت بالتعداد لجواز الغفلة عند التعداد عن بعض
الالفاظ واما كونه اقرب فلانه اخصر ولما فرغ من ذكر الضابط شرع
في التمثيل لما لا يصلح لمباشرة الاداة معه بالفاء فقال فالجملة اي
فمثال الجملة الاسمية نحو قوله تعالى وان يمسسك بخير فهو على كل شيء
قدير فهو مبتدا وقدير خبره وكل شيء متعلق بقدير واعترض بان قدير
صفة مشبهة فكيف تقدم معمولها عليها واجيب بان الصفة
المشبهة عملها في الظرف وعديله لما فيها من رائحة الفعل وذلك لا
يمنع التقديم ومثال الجملة الفعلية التي فعلها طلبي نحو قوله تعالى
ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ومثال الجملة التي فعلها ماضي
المعنى نحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت قال الموضح في شرح الشذور
وقال الشاطبي هو على اضمار قد اي فقد صدقت وقس على هذا بقية
انواع الطلب المتقدمة من النهي والدعاء ولو بصيغة الخبر والاستفهام والعرض

والتحضيض

والتحضيض والتمني والترجي ولا نطيل بامثلتها ومثال الجملة
الفعلية التي فعلها جامد نحو قوله تعالى ان ترن انا اقل منك مالا
وولدا فعسى ربي ان يؤتيني خيرا من جنتك فعسى جامد لا يقع شرطا
ولا جوابا ومتى وقع جوابا قرن بالفاء كما هنا ومثال الفعل المنفي بلن نحو قوله
تعالى وما تفعلوا من خير فلن تكفروه فتكفروه تعدى لمفعولين لانه
بمعنى تحرموه ومثال المنفي بما نحو قوله تعالى فان توليتم فما سالتكم
من اجر ومثال الفعل المقرون بقد نحو قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ
له من قبل المعنى حكمنا بانه قد سرق اخ له من قبل فلا يشكل بان جعل
سرق جوابا يقتضي تقديم سرقة الاخ له لان الماضي بقد محقق معنى فلا يصح
ان يكون جوابا للشرط مستقبل واجيب ايضا بان حرف الشرط خلص الماضي
الداخل عليه قد التحقيقية للاستقبال وفائدة قد فيه هي تحقيق ترتيب
نسبة السرقة الى الاخ له ولا بد من التاويل لا لمجرد وقوع الجزاء ماضيا بقد
بل لان السرقة المنسوبة كانت متقدمة في نفس الامر على السرقة المنسوبة
ليوسف كما دل عليه لفظ من قبل ومثال المقرون بحرف تنفيس نحو قوله
تعالى وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله وان تعاسرتم
فسترضع له اخرى وقد تحذف الفاء ضرورة لا سعة وجوزه سيبويه
وهو الاصح وذلك كقوله اي القائل وهو عبد الرحمن بن حسان ونسب لكعب بن مالك
من يفعل الحسنات الله يشكرها • والشر بالشر عند الله سيان •
• فانما هذه الدنيا وزينتها • كالزاد لا بد يوما انه فان •
ويروى مثلان مكان سيان اراد فالله يشكرها وعن المبرد منع ذلك
مطلقا وزعم ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره فلا ضرورة ويرد
بالحديث الاتي ويقابل ان يمنع كونه ضرورة لاستعماله في السعة في
الحديث انه صلى الله عليه وسلم قال اما بعد فما بال رجال يشترطون شروطا

لبيت فى كتاب الله تعالى ومثله كثير فان قلت جواب اسم الشرط
المرفوع بالابتدا لا بد له من ضمير يربطه به فاين هو فى البيت قلت
محذوف والتقدير نشكرها له فان قلت مثلان اوسيان
لا يصح ان يكون خبرا عن الشر الذى هو مبتدا فكيف امرها قلت
هو خبر مبتدا محذوف اى هما مثلان اوسيان وعند الله متعلق به
او بحذف الفا ندورا كقوله عليه الصلاة والسلام لابى بن كعب لما ساله
عن اللقطة فان جا صاحبها والا استمتع بها اخرجه البخارى قال ابن
مالك تضمنت هذه الرواية حذف جواب ان الاولى وحذف شرط ان
الثانية وحذف الفا من جوابها والاصل فان جا صاحبها فادها اليه
وان لا يجى فاستمتع بها وقوله صاحبها الضمير فيه عايد على اللقطة
وهى بفتح القاف المال الملتقط انتهى ولا يختص حذفها اى الفا فى الضرورة
والندور بما اذا كان الجواب جملة اسمية بدليل هذا الحديث او قرن باذا
الفجايية وهى حرف عند الاخفش واختاره ابن مالك وايد بقولهم خرجت
فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وتنوب اذا عن
الفا فى الربط لشبهها بالفا فى كونها لا يبتدا بها ولا تقع الا بعد ما هو متعقب
بما قبلها صوابه بعدها كما عبر به غير واحد وفى شرح التوضيح للشيخ خالد
ويجوز ان يقرا بفتح القاف وكسر البا وفتح اللام وعلى هذا فما قبلها هو
ما بعدها فيساوى تعبيره بما قبلها تعبير غيره بما بعدها فقامت
مقامها نحو قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون فجملة هم يقنطون جواب ان والرابط اذا الفجايية
ومثال اذا الشرطية نحو قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم
تخرجون فانتم تخرجون جواب اذا الشرطية مرتبط باذا الفجايية
تنبيه قال السيوطى فى نكته عبارة التسهيل قد تنوب اذا وكذا

فشرح

فى شرح العمدة وذلك مشعر بقلة الربط باذا وان ذلك دون الفا وعبارة
الالفية لا تعطى ذلك انتهى وجزم المصنف فى جامعه بجواز ان تخلف اذا الفجايية
الفا ان كانت الجملة غير طلبية والاداة ان وقد ذكر الشيخ شروط
اقترانها بالجملة فقال لكن لا بد فى الجملة المقترنة باذا الفجايية اى يشترط
فيها ان لا تكون جملة طلبية فان كانت طلبية نحو قولك ان اطاع زيد
فسلام عليه وان عصى فويل له فلا يجوز اقترانها باذا ونحوه باذا ذكره فى
التسهيل ولا تكون مقرونة باداة نفى نحو قولك ان قام زيد فما عمرو قايم
ولا تكون مقرونة بان المكسورة الهمزة المشددة النون فان اقترنت
بها نحو قولك ان قام زيد فان عمروا قايم لم يجز ذكره ابو حيان ايضا فان كان اى وجد
احد هذه الشروط الثلاثة امتنعت اذا ووجبت الفا كما فى الامثلة المذكورة
واستغنى المصنف عن ذكرها اى الشروط احالة على المثال الذى مثل به
فانه جامع للشروط الثلاثة لكن المثال لا يعطى الاشتراط فكان عليه
ان يبينه وظاهر اطلاقه اى اطلاق المصنف فى قوله وباذا الفجايية
انه اذا يربط بها الجواب وان كان الجواب جملة فعلية وليس الامر كذلك
بل مخالف لهذا الظاهر وقد اعتذر عنه اى عن اطلاقه هنا فى الشرح
اى شرحه لهذه المقدمة بقوله وانما لم اقيد فى الاصل اذا الفجايية
بالجملة الاسمية لانها لا تدخل الا عليها فاغنانى ذلك عن الاشتراط
وظاهر اطلاق المصنف ايضا اى مرة اخرى كغيره اى كاطلاق
غيره ان اذا يربط بها الجواب بعد ان الشرطية وغيرها من ادوات
الشرط ووقع فى بعض نسخ التسهيل تخصيص ذلك اى اقتران اذا الفجايية
بالجواب بان فى الشروط الجازمة فلا يرد عليه انه قد ورد الربط باذا
الفجايية بعد اذا الشرطية انتهى كلام التسهيل وجرى عليه المصنف فى
اوضحه وفى جامعه والمعتمد الاطلاق لقوله تعالى فاذا اصابه

فانا قترنت بها امتنعت اذا
ذكره ابو حيان فى شرح
التسهيل والارتشاف

من يشا من عباده اذا هم يستبشرون فاذا ربط بها الجواب بعد
غيران وهوادا من قوله فاذا اصاب لكن قال ابو حيان المنصوص
متظافرة في الكتب على الاطلاق في الربط باذا ولكن السماع انما ورد في
ان واذا مناد وات الشرط والسماع يقتصر فيه على مورده فيحتاج
في اثبات ذلك في غيران واذا الى السماع فان ذلك موكولا اليه وقد
يجمع بين الفا واذا الفجائية لمجرد التاكيد نحو قوله تعالى فاذا هي
شاخصة ابصار الذين كفروا قال الزمخشري اذا هذه هي الفجائية
ومنعه اي الجمع بين الفا واذا محتجا للمنع بقوله لانها اي اذا الفجائية
نايبة عن الفا فلا يجتمعان فعلى قول الاول اي القايل بجواز الجمع كلمة او
في عبارته اي المصنف يعني في قوله او باذا الفجائية لمنع الخلو منهما او بنا
على الغالب كما يشعر به لفظة قد في قولنا وقد يجمع فقد علم انها تجامعها
اذا كانت مقويه موكدة لها لا نايبة عنها فسقط قول بعضهم
قضية هذا انها لا تجامعها تنبيه اذا انقضت جملة الشرط
والجواب ترجيت بمضارع مقرون بالفا او بالواو فلك جزمه بالعطف
على لفظ الجواب ان كان مضارعا مجزوما وعلى محله ان كان ماضيا
او جملة ورفعه على الاستيناف ونصبه بان مضمرة وجوبا لان مضمون
الجزا لم يتحقق وقوعه فاشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام
نحو فيغفر لمن يشا قرا عاصم وابن عامر برفع يغفر على الاستيناف
وباقيهم بالجزم عطفا على لفظ يحاسبكم وقرا ابن عامر والاعرج في غير
السبع بالنصب بان مضمرة وجوبا بعد الفا واذا توسط المضارع
المقرون بالفا او بالواو بين جملة الشرط وجملة الجزا فالوجه الجزم بالعطف
على الشرط المجزوم وامتنع الرفع اذ لا يصح الاستيناف قبل الجواب
قال سيبويه سالت الخليل عن قولك ان تاتني فتحدثني او تحدثني

احدثك

احدثك بالنصب فقال هذا يجوز والجزم الوجه وجا النصب مصرحا
به في قول الشاعر

ومن يقترب منا ويخضع نووه • ولم يخش ظلما ما اقام ولا هضما

الرواية بنصب يخضع ولا يصح الوزن الا به والهضم بالضاد المعجمة
من قولهم هضم اخاه اذا لم ينصفه ويوفه حقه وقابل الظلم
بالهضم مع انه نوع منه اقتباسا من قوله تعالى فلا يخاف ظلما ولا
هضما والنصب في مسالة التوسط امثل منه في مسالة التاخر لان
العطف فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب بعد غير واقع
وكان قريبا من الاستفهام والامر والنهي ونحوها قاله الشاطبي
ونقل عن الكوفيين انهم اجروا ثم مجرى الفا والواو فيقولون
ان تاتني ثم تحدثني اكرمك بنصب تحدثني واحتجوا بقراة بعضهم
ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد
وقع اجره على الله بنصب يدركه وهي قراة قتادة والجراح وقد
قرا بالرفع وهي قراة طلحة بن سليمان وابراهيم النخعي والنصب
قراة الجماعة وهذه النزلة لم يثبت البصريون بها لندورها
فاعلم قلت كان كثير من الاحكام الاتية تنبني على التعريف
والتنكير وكان الكثير الدور في ابواب العربية صدر النحاة كتب
النحو بذكرهما بعد الاعراب والبنا وقد تبعهما الشيخ في ذلك فقال

فصل

في تقسيم الاسم الى نكرة والى معرفة ولفظ نكرة ومعرفة
في الاصل اسما مصدرين لنكرته وعرفته فنقلا وسمي بهما انتهى
الاسم المنكر والاسم المعرف وقدم المصنف النكرة على المعرفة لانها اصل
وكان الاولى تقديم المعرفة لاشرفيتها الاسم بحسب قال في القاموس
حسب محركة ومنه هذا بحسب ذا اي بعدده وقدره وقد يسكن

انتهى والمراد باعتبار التنكير والتعريف ضربان اى نوعان فقط اى
لاثالث لهما على الاصح وهو ما ذهب اليه الجمهور من انه لا واسطة بين
النكرة والمعرفة وقال بعضهم الخالى من التنوين واللام نحو ما
ومن واين ومتى وكيف لا معرفة ولا نكرة وهذا التقسيم المراد به
منع الخلو بمعنى ان الاسم لا يخلو عنهما لا منع الجمع ايضا بمعنى انهما لا يجتمعان
فى شئ من افراد الاسم لثبوتهما فى المقرون بال الجنسية كاللئيم
فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى ومن ثم جوزوا فى الجملة التالية له
ان تكون نعتا وان تكون حالا بناء على ما ذكرنا كذا ذكر فى حواشى التوضيح
والضرب الاول نكرة بفتح النون وكسر الكاف خلاف المعرفة واما النكرة
بفتح النون والكاف فهى اسم من الانكار كالنفقة من الانفاق وهى اى
النكرة عند سيبويه والجمهور الاصل للمعرفة خلافا للكوفيين وابن الطراوة
وانما كانت اصلا للمعرفة لاندراج اى دخول كل معرفة تحتها اى تحته النكرة
اى تحت النكرة من غير عكس اى من غير اندراج كل نكرة تحت المعرفة اذا
اطلقت لم تندرج تحتها النكرة لان المعرفة لا تطلق الا على شئ معين
بخلاف النكرة فاندراج المعرفة تحت عموم النكرة دليل على اصالة النكرة
كاصالة العام بالنسبة الى الخاص فان الانسان مندرج تحت الحيوان
لكونه نوعا منه والجنس اصل لانواعه وايضا فانك لا تجد معرفة الا وله
اسم نكرة وتجد كثيرا من النكرات لا معرفة له والمستقل اولى بالاصالة
وايضا لان النكرة لا تحتاج فى دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة ولا يحتاج
فرع عما لا يحتاج وايضا لان الشئ اول وجوده تلزمه الاسماء العامة
ثم تعرض له بعد ذلك الاسماء الخاصة يعنى فالنكرة سابقة على المعرفة
وذلك كالادمى نسبة الى ادم ابى البشر والادمة فيها السمرة اذا ولد ذاك
الادمى يسمى باسم عام يعنى ذكرا او انثى او انسانا او مولودا او رضيعا

وبعد

وبعد ذلك اى بعد ما يسمى بواحد من تلك الاسماء العامة يوضع
له الاسم الخاص والكنية واللقب وهو راجع الى موصوف النكرة اى
الاسم النكرة قال البعض ولا يتعين تذكير الضمير لجعله راجعا الى
موصوف النكرة لان الضمير اذا عاد الى مونث واخبر عنه بمذكر او
بالعكس جاز مطابقته للخبر كما تجوز مطابقته لما عاد اليه والاولى
مراعاة الخبر ومثله من كانت امك انتهى فيجوز هنا ان يونث الضمير
نظرا الى جعله راجعا للنكرة منقول وهى اى النكرة ضابطها ما اى اسم شاع
ذاع وفشا وسهم شايع ومشاع غير مقسوم اى غير معين فى افراد
جنس اى مفهوم كلى موجود اى حاصل فى الخارج لا فى الذهن تعدد اى
تعدد افراده لوضعه لذلك المفهوم الصادق على كل فرد من تلك الافراد
بان لم يختص ببعضها دون البعض بل كان يستعمل فى كل منها
استعمالا حقيقيا وفى قولنا لوضعه لذلك المفهوم اشارة الى الجواب
عما قيل ان تعريف النكرة بما ذكر غير مانع لصدقه على غيرها من المعارف
كالضماير مثلا لفظ هو شايع فى افراد مفهوم المذكر الغايب فانه يستعمل
فى كل منها استعمالا حقيقيا وكاسماء الاشارة فلفظ ذا شايع فى افراد المشار
اليه وهو الواحد المذكر فانه يستعمل فى كل منها استعمالا حقيقيا كلفظ
الذى فانه شايع فى افراد مفهوم الواحد وحاصل الجواب ان المراد بالشياع
الشياع فى افراد المفهوم الذى هو موضوع اللفظ لكونها افراد الموضوع
له فخرجت المذكورات لانه لا شئ منها كذلك اذ كل واحد منها موضوع لكل
فرد بعينه من جزئيات ذلك المفهوم الحقيقية والاضافية عند جمع
من المحققين فان لفظ هو مثلا موضوع لكل جزئى بعينه من مفهوم المذكر
الغايب فلا يصدق الشياع فى افراد المفهوم الذى هو موضوع اللفظ لكونها
افراد الموضوع له وانما الشياع فى ان كل واحد موضوع له بعينه نعم على ما ذهب

جمع اخرون منهم التفتازاني من ان المذكورات موضوعة للمفهوم
الكلي ليستعمل في جزئيات يكون الاشكال باقيا وذلك كرجل اي كهذا
اللفظ فانه اي رجل لفظ موضوع لمفهوم كلي وهو اي الذكر من بني ادم
شايع في افراد جنس اي صادق على كل فرد من افراد جنس الرجال الصادق
ذلك الجنس على كل حيوان ناطق اي مدرك ذكر بالغ وقد يطلق الرجل
في مقابلة الانثى فلا يراد به البالغ كقوله تعالى رجالا ونساء اي ذكورا واناثا
من بني ادم لا يختص بواحد دون اخر موجود مشاهد في العيان كزيد وعمرو
وغيرهما من الافراد الموجودة لافراد الادمي الذكر الموضوع له هذا اللفظ فانه
يطلق على كل منها اطلاقا حقيقيا من حيث كونه فردا لذلك المفهوم لا
من حيث خصوصه او شاع في افراد جنس اي مفهوم كلي غير موجود تعدده
اي تعدد افراده في الخارج لكنها بحيث كل ما فرض منها صدق عليه ذلك المفهوم
الموضوع له ذلك الاسم بان لا يختص بواحد منها دون غيره بل يستعمل في كل
استعمالا حقيقيا كشمس اي هذه اللفظة فانها اي تحققها انها تصدق
بمتعدد لانها موضوعة للكوكب النهاري اي شايعة في موضوع الكوكب النهاري
الناسخ اي المزيل ظهوره وجود الليل لا يختص بها واحد من الافراد دون غيره
وان لم يوجد في الخارج غير هذا الفرد الواحد وكذا في نفس الامر يكن كلما فرض
منها يصح ان يطلق عليه هذا اللفظ اطلاقا حقيقيا من حيث كونه فرد
ذلك المفهوم لا من حيث خصوصه فانه لم يوضع على ان يكون خاصا كزيد
وعمرو وانما وقع وضع اسماء الاجناس وكذلك فمرو بما تقرر علم انه لم يرد
بالجنس ما هو مصطلح اهل الميزان والدليل على ذلك تمثيله بل ما يعم
النوع والفصل وغيرهما وانه اراد بالجنس الموجود افراد المفهوم الحاصلة
في نفس الامر سواء كانت مما له تحقق في الاعيان اولا واراد بالجنس المقدر
افراد المفهوم التي لا حصول لها في نفس الامر واما الجنس فلا يتصور فيه

شياع

شياع لانه شيء واحد ولا حصول له في الخارج الا في ضمن افراده وحيث تقرر
ذلك فالمعتبر اي المعتمد في النكرة صلاحيتها بالتخفيف ككراهية وطواعية
اي قبولها للتعدد المراد اطلاقها على متعدد سواء كان مما له تحقق في
الاعيان اولا ولما كان يرد على قوله وان لم يوجد في الخارج الخ انه ورد
جمع الشمس والقمر اجاب عنه بقوله واما جمعها اي الشمس كما في قول اي القايل
كانه لمعان برق وشعاع شموس وقول القايل ووجوههم كانها اقمار
فاعتبار تجدد الشمس والقمر في كل يوم وفي كل ليلة فان العرب تنسب
التعدد للشمس والقمر باعتبار الايام والليالي وان كانت حقيقتهما واحدة
يقولون شمس هذا اليوم احسن من شمس امس وقمر هذه الليلة
انور من قمر ليلة اول الشهر وخاصتها اي النكرة اي علامتها في اللفظ
نها ما اي التي تقبل ال المؤثرة في المعنى التعريف سواء كانت لفظا او
غيره مونثا او مذكرا نحو رجل وفرس ورجل ودار وكتاب فهذه الامثلة
الاربعة تقبل ال المؤثرة للتعريف فتقول الرجل والفرس والدار والكتاب
او ما لا يقبل ال المؤثرة للتعريف ولكنها تقع موقع ما اي الذي يقبلها اي ال
المؤثرة للتعريف نحو ذي بمعنى صاحب ومن بفتح الميم بمعنى انسان وما
بمعنى شيء في قولك مررت برجل ذي مال ومررت بمن معجب لك و
مررت بما معجب لك فذي ومن وما نكرات لان ذي نعت لنكرة ومن
وما نعتان بنكرة ونعت النكرة والمنعوت بالنكرة نكرة وهي لا تقبل
ال لكنها وقعت موقع صاحب وانسان وشيء وكل من صاحب وانسان وشيء
يقبل ال فتقول الصاحب والانسان والشيء وكذلك صه منونا فانه نكرة
ولا يقبل ال لكن واقع موقع قولك سكوتا وسكوتا يقبل ال لانه مصدر
فتقول السكوت بناء على ان التنكير والتعريف في اسم الفعل راجعان الى المعنى
المصدري ومذهب الجمهور ان اسماء الافعال واقعة موقع الافعال وفي

حواشي التوضيح اعلم ان صبيح منونا وقع في مكان طلب سكونهما فقوله
سكونا ان اريد به المصدر النايب عن فعله اي اسكت لم يقع موقع صه
بل في موقع طلب السكوت من حيث هو فقد فات التنكير وان اريد به
المصدر المجرد عن النيابة فالامر فيه اظهر لفوات الطلب المقصود من صه
اعلم ان القبول يزول بحصول المقبول ولا يرد النقض بالمعرف باللام
لكن يشكل باسمي الفاعل والمفعول المجردين من ال فان كلا منهما نكرة و
يقبل ال الموصولة وهي معرفة لا معرفة فيفسر بها احد المعرفة لصدقه
عليها دون حد النكرة فان كلا منهما واقع موقع شي قامت له الضرب مثلا
او واقع عليه واشكل منهما المقرون بال فانهما نكرتان لقبولهما الاضافة
المعنوية كالضارب راس الجاني ولا يقبلان ال المعرفة ولا يقعان موقع
ما يقبلها بل موقع الفعل لنصهم على انهما مع الفعل في صورة الاسم
الا ان يجاب بان الوصل بهما عارض وفيه بعد شي وهو ان يكونا حينئذ
مجازا لاخراجهما عن موضعهما واعلم انه قد خرج بالموثر في المعنى ال في
العلم المنقول من صفة او مصدر كحارث وفضل فانه قابل لال الا انها
لا توثر في معناه بل مدلول حارث والحارث وفضل والفضل سواء
تنبيه قال المصنف في المغني لم تعول المتقدمون في الضابط
الا على حصول الفايدة وراى المتاخرين انه ليس كل احد يهتدي
الى مواطن الفايدة فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد ما لا يصح
او معدد لامور متداخلة والذي يظهر انها منحصرة في عشر امور احدها
ان تكون موصوفة لفظا نحو ولعبد مومن ورجل من الكرام عندنا او
تقديرا نحو او معنى رجل جاني لانه بمعنى رجل حقير ومن ذلك التعجب نحو
ما احسن زيدا لانه في معنى شي عظيم حسن زيدا الثاني ان يكون عاملة اما
رفعا نحو قايم الزيدان عن من اجازه او نصبا نحو امر بمعروف صدقة وافضل

منك

منك جاني ورغبة في الخير خير له جال نحو عمل بر يزين الثالث العطف بشرط
كون المعطوف والمعطوف عليه مما يسوغ به الابتدا نحو قول معروف ومغفرة
خير طاعة وقول معروف اي امثل الرابع ان يكون الخبر ظرفا او مجرورا قدم
الخامس ان تكون عامة اما بذاتها كاسما الاستفهام والشرط او بغيرها نحو
ما رجل في الدار وهل رجل في الدار السادس ان تكون يراد بها الحقيقة
من حيث هي نحو تمرة خير من جرادة السابع ان تكون في معنى الفعل كالتعجب
نحو عجب لزيد والدعا نحو سلام على ال ياسين وويل للمطففين الثامن
ان يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو بقرة تكلمت
وشجرة سجدت التاسع ان تقع بعد اذا الفجايية نحو خرجت فاذا رجل
بالباب العاشر ان تقع في اول الجملة حالية اما بعد الواو نحو سرينا ونجم قد
اضا او دونها نحو وكل يوم ترى في مسيرة يريك انتهى والنكرات تتفاوت في
التنكير مع بعضها كالمعارف تتفاوت في التعريف مع بعضها فبعضها اي
النكرات انكر اي اشد تنكيرا من بعض فاذا اردت ما هو اشد من
غيره فانكرها شي وهو لغة كل ما صح ان يعلم ويخبر عنه ثم متحيز وهو ما
يا خذ قدره من الفراغ ثم جسم وهو جماعة الابدان والاعضا من الناس
وسائر الانواع العظيمة الخلق كالجسمان بالضم ثم نام من نمى ينمو نموا زاد
ثم حيوان وهو ثم ماش ثم ذو رجلين ثم انسان
ثم رجل وقال الاشموني انكر النكرات مذكور ثم موجود ثم محدث ثم
جوهر ثم جسم ثم حيوان ثم انسان ثم رجل ثم عالم فكل واحد من
هذه اعم مما تحته واخص مما فوقه فتقول كل عالم رجل ولا عكس وهكذا
كل رجل انسان الى اخره انتهى وقال صاحب البسيط وبعض النكرات
انكر من بعض فكل اسم تناول مسميات تناولا واحدا كان انكر من اسم
تناول دون تلك المسميات فعلى هذا انكر الاسما معلوم ومذكور واما

شى فكذلك عند قوم لان المعدوم عند هم يسمى شيا واذا اقتصر على
التسمية فقط فالخطب يسير فاما من جعل المعدوم ذاتا وموصوفا
وعرضا فقوله يودى الى قدم العالم وليس هذا محل بيانه واما موجود فاخص
من معدوم لخروج المعدوم منه والمحدث اخص من الموجود لخروج القديم
سبحانه منه وعلى هذه المراتب الى ان نصل الى المشار اليه او العلم المختص
فانه اعرف المعارف فانه لا ينتاول الا واحدا وسيانى ما يعلم منه ما فى
قوله اعرف المعارف والضابط لمعرفة الانكر ان النكرة اذا دخل غيرها
تحتها ولم تدخل تحت غيرها فهى انكر النكرات فان دخلت تحت غيرها
ودخل غيرها تحتها فهى بالاضافة الى ما يدخل تحتها اعم وبالاضافة الى
ما تدخل تحته اخص والضرب الثانى معرفة وهو ستة اقساما اى اقسام
ستة فاصل ست سدس فابدلت السين تاء وادغمت فى التاء وستى
للمراة اى يا ست جهاتى او لحن والصواب سيدتى وهى المعرفة الفرع اى
فرع النكرة لما مر من ان كل معرفة داخلة تحت نكرة دون العكس وهى
اى المعرفة ما وضع ليستعمل فى معين يعنى المعتبر فى المعرفة هو التعيين
عند الاستعمال دون الوضع ليندرج فيها الاعلام الشخصيه
وغيرها من المضمرات والمبهمات وساير المعارف فان لفظ انا مثلا
لا يستعمل الا فى اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به متكلم لا
بعينه وليست موضوعة لواحد منها والا كانت مشتركة موضوعة
اوضاعا بعدد افراد المتكلم فوجب ان تكون موضوعة لمفهوم كلى شامل
لتلك الافراد والحق ما افاده بعض الفضلا من انها موضوعة لكل معين
منها وضعا واحدا فلا يلزم كونها مجازا فى شى منها ولا الاشتراك وتعدد
الاوضاع ولو صح ما يتوهمون لكان انا وانت وهذا مجازات لا
حقايق لها اذ لم يستعمل فيما وضعت هى لها من المفهومات

الكلية

الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا وهذا مستبعد جدا وكيف لا
فلو كانت كذلك لما اختلفت ايمة اللغة فى عدم استلزام المجاز الحقيقة
ولما احتاج من نفى الاستلزام الى التمسك فى ذلك بامثلة نادرة ثم
اعلم ان تعريف المعرفة بما ذكر يرد عليه المعرف بلام العهد الذهنى فانه
معرفة مع انه لا يستعمل فى معين والجواب انه فى حكم النكرة والكلام
فى معرفة ليست فى حكم النكرة او نقول المعرف بلام العهد الذهنى
يستعمل فى الجنس وان كان باعتبار وجوده فى ضمن فرد ما غير معين و
الجنس معين فى نفسه ولا يرد على هذا الثانى النكرة بناء على انها
موضوعة للجنس لا لفرد ما غير معين كما هو القول الاخر لان تعيين الجنس
معتبر فى المعرف بلام العهد الذهنى غير معتبر فى النكرة وان كان متحققا
والدليل على انها ستة اقسام الاستقرا والتتبع وقد ذكرها على وفق
ترتيبها فى الاعرفية الاول الضمير والثانى العلم والثالث اسم الاشارة
والرابع المحلى بال والخامس الموصول والسادس المضاف الى واحد منها
اى من الخمسة المتقدمة اضافة محضة والجنس المضاف متوغلا فى
الابهام كما سياتى وسوا كان مضافا بلا واسطة او بواسطة فيدخل
المضاف الى المضاف الى معرفة ومن المعرف بالاضافة وعد المصنف
اجمع وجمعا وجمع وزاد ابن مالك قسما سابعا وهو المنادى النكرة المقصود
بالندا وتبعه المصنف فى زيادته واثبته فى كتابه الاوضح ولم يذكر هنا
ولعله انما تركه اى ترك التصريح به هنا الذكره اى لاجل استغنايه بذكره
له فى باب المنادى كما سيجى وهذه الاقسام متفاوتة فى المراتب وقد
ذكرها المصنف تعاريفها على سبيل التدلى فقال الاول المضمر ويقال
له المضمر بضم الميم الاولى وفتح الثانية عند البصرى ايضا اى مرة اخرى
وهو المراد بالاول اعنى فى تسميته ضميرا بمعنى مضمر على حد قولهم عقدت

العسل فهو عقيد اى معقد وانما سمى مضمرا من اضمرت الشيء اذا
سترته واخفيته ومنه قولهم اضمرت الشيء فى نفسى واطلاقه على
البارز توسع او من الضمور وهو الهزال لانه فى الغالب قليل الحروف ثم
تلك الحروف الموضوعة له غالبا مهموسة وهو التاء والكاف والهاء والهمس
هو الصوت الخفى والكوفى يسميه كناية ويسميه مكنيا ايضا لانه ليس بصريح
اى ليس باسم صريح والكناية تقابل الصريح فناسب ان يسمى كناية قال ابن هانى
فصرح بمن تهوى ودعنى من الكنى • فلا خير فى اللذات من دونها ستر •
وقدمه المص فى الذكر على غيره لانه اى الضمير على اختلاف مراتبه اعرف
المعارف على القول الاصح وفصل ابن مالك فى التسهيل فقال اعرفها
ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغايب السالم من الابهام قال ابو
حيان ولا نعلم احدا فصل فى المضمر فجعل العلم اعرف من ضمير الغايب الا ابن
مالك قال البعض واعترض تعبير النحويين باعرف لان افعل التفضيل
لا يبنى من مادة التعريف نحو التعبير باعرف تسامح والذى عبر فى جمع الجوامع
باعرف وكونه اعرف انما هو بناء على تفاوت المعارف وعلى القول بتساويها
فلا يصح ان يقال عرفت هذا اكثر من ذاك واجيب بان المراد بكونه
اعرف ان تطرق الاحتمال اليه اقل من تطرق الاحتمال الى الاخر واعلم
ان محل الخلاف فى الاعرفية فى غير اسم الله تعالى فانه اعرف المعارف
وقد اشار المصنف الى هذا بقوله بعد اسم الله تعالى اما اسم الله تعالى
فلا خلاف فانه اعرف المعارف وما بقى من المعارف فاعرفها الضمير وعليه
الجمهور وقيل العلم لانه جزئى وضعا واستعمالا وباقى المعارف كليات وضعا
جزئيات استعمالا وقيل اعرفها اسم الاشارة لانه وضع له اداة وغيره
لم توضع له اداة ويليه اى الضمير العلم على
اختلاف فى مراتبه قال ابو حيان اعرف الاعلام اسماء الاماكن ثم اسماء

الاناسى

الاناسى ثم اسماء الاجناس ثم الذى يعده اى بعد العلم وهكذا اى
مثل هذا القول تنتقل قولا على الترتيب حتى تنتهى الى اخرها
اى اخر المعارف كما يوخذ اى على ما يفهم من كلامه فيما بعد حيث
عطف بعضها على بعض بثم وذلك ان يقال ثم الموصول ثم
المعرف بال وسياتى ان المضاف فى رتبة ما اضيف اليه الا المضاف
الى الضمير فانه فى رتبة العلم والا فينتقض القول بان اعرف
المعارف المضمر ويكون اعرفها شيئين المضمر والمضاف اليه وهذا
ما صححه المصنف فى شرح الشذور ونسبه فى شرح الالفية للمحققين
وجزم به فى الجامع وقال البعض ويحتمل ان ها من هكذا ليست
حرف تنبيه بل اسم فعل بمعنى خذ فيتعلق به كذا اى وخذ الباقى وعده
كذا اى كالمذكور وانته فى العد والاخذ الى اخر المعارف فالضمير
اصطلاحا هو ما اى اسم دل وضعا على شخص متكلم يحكى عن نفسه
كانا فخرج لفظ متكلم او دل على شخص مخاطب المراد به شخص توجه
الخطاب اليه كانت فخرج لفظ مخاطب او دل على شخص غايب
عن التلفظ ولو تنزيلا والمراد غير متكلم ولا مخاطب بالمعنى المذكور
تقدم ذكره اى الغايب على ذلك الضمير بان يذكر لفظ ذلك الغايب
قبل الضمير حقيقة نحو جاءنى رجل فاكرمته او بحسب الرتبة نحو ضرب
غلامه زيدا او معنى بان يذكر قبل الضمير ما يفهم منه مرجعه نحو
اعدلوا هو اقرب للتقوى او حكما بان يكون معلوما حاضرا فى ذهن
المخاطب والمتكلم فانه فى حكم المذكور مقدما كضمير الشان فان
معنى الشان يعرفه كل احد كهو وانما قيد الشيخ بقوله وضعا اخذا
من اطلاق المصنف لفظ دل لان الدال اذا اطلق ينصرف الى الدال
بالوضع فيخرج قول من اسمه زيد زيد ضرب وقولك لزيد يا زيد

افعل كذا وقولك لزيد الغائب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان
اطلق على المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا للمتكلم
ولا للمخاطب ولا للغائب فان الاسماء الظاهرة وان دلت على متكلم
او مخاطب او غائب لم يوضع للمعنى معتبرا فيه تكلم ولا خطاب
ولا غيبة والتكلم والخطاب والغيبة لم يعتبر في معناها وان تحققت
في هذه الصور وخرج بتفسيرنا ما باسم الكاف في نحو ضربك فانها وان
دلت على مخاطب عند البعض حرف لا اسم مع ان الاصح انها حرف دال
على الخطاب لا على المخاطب فهي دالة على معنى ولا دلالة لها على الذات
البتة وكذلك اليا في اياي والكاف في اياك والها في اياه ليست ضمائر
وانما هي على الصحيح حروف دالة على التكلم والخطاب والغيبة لا محل لها
من الاعراب والدال على المتكلم والخطاب والغائب انما هو ايا تنبيه
قول المصنف دل على متكلم ان اراد فقط فيه وفيما بعده كان الحد غير جامع
لخروج ما وضع لكل من الثلاثة وهو ايا فان الحروف اللاحقة له خارجة
عن حقيقته كما علمت وان اراد اعم من ان يدل على ذلك وحده او عليه
وعلى غيره كان قوله او مخاطب او غائب مستدركا اي مستغنى عنه ولا بد
اي لا فرق له اي للمضمر من مفسر اسم فاعل يرجع اليه ويبين المراد به فان
كان الضمير لمتكلم او مخاطب فمفسره اي الذي يبين به معنى يدل عليه حضور
من هو موضوع له من متكلم او مخاطب او كان الضمير لغائب فمفسره اي الذي
يرجع اليه وهو نوعان لفظي وغير لفظي فالنوع الاول ما اشار اليه بقوله
اما معلوم حاضر حكما غير مذكور لفظا اي متعقل في الذهن اي ذهن المخاطب
والمتكلم فانه في حكم المذكور مثاله نحو قوله تعالى انا انزلناه الضمير راجع الى
القران وقيل لجبريل وحكى الامام الرازي اتفاق المفسرين على ان
الضمير راجع الى القران وفي ذلك شهادة له بالنباهة وانه غني التفسير

والتصريح

والتصريح كما عظمه باسناد انزاله اليه وقد استشكل البعض على رجوع الضمير
للقران بان من القران نفس انا انزلناه فيلزم الاخبار عن الشي بنفسه
لانه اخبر بلفظ انا انزلناه وهو من القران المخبر عنه بالانزال واجيب
بان ذلك لا محذور فيه بنا على جواز مثل تكلم مخبرا عن تكلم وفي هذا
كلام مقرر في محله لا نطيل به هنا والنوع الثاني ما ذكره بقوله اما
مذكور اي ملفوظ به حقيقة وهو ايضا نوعان غالب وغير غالب فالغالب
ما اشار اليه بقوله متقدم عليه اي على الضمير ليعلم المعني بالضمير عند ذكره
وهو اي المتقدم الاصل بمعنى الغالب وتقدمه على ثلاثة اقسام اما لفظا
ورتبة اي في اللفظ والرتبة وهو اي كون المتقدم لفظا ورتبة الاصل في التقدم
مثاله وذلك نحو قوله تعالى والقمر قدرناه منازل فالقمر متقدم لفظا
ورتبة والمعنى قدرنا له منازل بحذف الخافض او التقدير قدرناه ذا
منازل بحذف المضاف وانتصابه اما على الحال او على انه مفعول ثاني
لتضمين قدرناه معنى صيرناه والقمر مفعول بفعل مقدر يفسره الفعل
المذكور والتقدير وقدرنا القمر قدرناه او متقدم لفظا لا رتبة نحو قوله تعالى
واذ ابتلى ابراهيم ربه بكلمات فان ابراهيم المفسر للضمير متقدم
لفظا وهو مفعول به فهو في نية التاخير فان رتبة المفعول الاخر فهي
وان تقدم لفظا متاخر رتبة او متقدم رتبة لا لفظا نحو قوله تعالى
فاوجس في نفسه خيفة موسى فان موسى المفسر للضمير فاعل
اوجس فهو في نية التقديم وان تاخر لفظا فان رتبته في الاول وقيل
ان فاعل اوجس ضمير مستتر وان موسى بدل منه فلا دليل في الاية
فان البدل على نية تكرار العامل فهو من جملة اخرى فلا يقال البدل
حقه ان يتصل بالمبدل فهو متقدم رتبة والنوع الثاني من نوعي
المفسر المذكور هو ما ذكره بقوله او متاخر لفظا ورتبة وهو اي

هذا التاخير منحصر فى سبعة ابواب ذكرها المصنف فى كتابيه المغنى
والشذور واحدها باب ضمير الشان نحو هو او هى زيد قايم اى الشان والحديث
او القصة فانه مفسر بالجملة بعدها فانها نفس الحديث والقصة ومنه
قل هو الله احد فانها لا تعمى الابصار والثانى ان يكون مخبرا عنه بمفسر
يعنى لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه نحو ما هى الا حياتنا الدنيا واصله
ما الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هى موضع الحياة لان الخبر يدل عليها
ويبينها والثالث الضمير فى باب نعم وبيس نحو نعم رجلا زيد وبيس
للظالمين بدلا فانه مفسر بالتمييز والرابع مجرور رب نحو ربه رجلا فانه
مفسر بالتمييز قطعا والخامس الضمير فى باب التنازع اذا اعملت الثانى و
احتاج الاول الى مرفوع نحو قاما وقعد اخواك. فان الالف راجعة الى
الاخوين والسادس الضمير فى المبدل منه ما بعده كقوله فى ابتدا
الكلام ضربته زيدا وقول بعضهم اللهم صل عليه الروف الرحيم
والسابع الضمير المتصل بالفاعل المتقدم على المفعول الموخر وهو
ضرورة على الاصح كقول القايل
جزى ربه عنى عدى بن حاتم • جزا الكلاب العاويات وقد فعل •
فاعيد الضمير من ربه الى عدى وهو متاخر لفظا ورتبة واعلم
ان ضمير الغيبة ان كان مرجعه اسما مختصا اى معرفة فهو اى الضمير
معرفة والا اى وان لم يكن مرجعه اسما مختصا ففيه ثلاثة مذاهب
الاول ما ذكره بقوله فقيل هو معرفة مطلقا كسائر الضماير سوا كان
مرجعه جايز التنكير او واجبه وهو اى هذا القول او هذا المذهب
ظاهر اطلاقه اى اطلاق المصنف هنا قوله او غايب اذ هو شامل للمختص
وغيره وفى الاوضح اى وظاهر اطلاقه فى الاوضح ايضا قال البعض وهو
الصحيح والمذهب الثانى ما ذكره بقوله فقيل نكرة مطلقا اى سواء

كان مرجعه جايز التنكير او واجبه والمذهب الثالث التفصيل هو
ما اشار اليه بقوله فقيل ان كان مرجعه جايز التنكير فمعرفة وذلك
كمرجع ضمير اكرمته ونحوه وانما كان مرجع ضمير اكرمته ونحوه جايز التنكير
لانه فاعل والفاعل لا يجب ان يكون نكرة بل يجوز ان يكون نكرة
نحو قولك جانى رجل فاكرمته فالضمير راجع لرجل وهو نكرة وان يكون
معرفة نحو جانى زيد فاكرمته او كان مرجعه واجبه اى واجب التنكير
فنكرة نحو قولك ربه رجلا ونحو رجل واجبه وانما كان مرجعه فى هذين
المثالين نكرة لانه فى المثال الاول تمييز وفى المثال الثانى
مجرور برب وكل من التمييز ومجرور رب لا يكون الا نكرة فى الفصيح
وعليه اى جرى المصنف فى شرح الشذور وقال السيوطى والاصح
فيه انه معرفة كما قال الجمهور وهو اى الضمير اما ضمير مستتر اسم فاعل
استتر اى اختفى ولا يكون الضمير المستتر الا ضمير مرفوعا فالاستتار
مختص بضمير الرفع وهو اى المستتر ما ليس له صورة وهيية فى اللفظ
اى التلفظ وانما له صورة فى العقل كما اشار اليه بقوله بل ينوى وذلك
كالضمير المقدر واستتاره على نوعين النوع الاول ما ذكره بقوله
اما مستتر وجوبا اى استتارا واجبا او ذا وجوب فوجوبا وصف مصدر
محذوف لا تمييز والا كان محولا عن الفاعل فيلزم ان الموصوف بالتقدير
الوجوب وهو فاسد وهو اى المستتر وجوبا ما بطمعا لا يخلفه فى مكانه
اى لا يقوم مقامه فى اعرابه والوقوع موقعه اسم ظاهر ولا ضمير
منفصل وذلك اى الضمير المستتر وجوبا يكون فى ثمانية مواضع احدها
وثانيها المضارع المبدو بالهمزة اى همزة المتكلم او النون اى نون المتكلم
وانما اطلق فيهما لانهما فى المضارع لا يكونان الا للمتكلم مثال الاول نحو اقوم
واستخرج ومثال الثانى نقوم ونستفتح الا ترى انه لا يجوز ان

لك ان تقول اقوم زيد ولا تقوم رجال وانما استتر الضمير في افعل لاشعار
حرف المضارعة بالفاعل لان افعل يشعر بان فاعله يجي بالهمزة والنون
وثالثها اي المواضع الثمانية المضارع المبدو بتا المثناة الفوقية الموضوع
للمخاطب المخاطب لواحد اشار بقوله الواحد الى ما ذكروه بان شرط
المضارع ان يكون لمفرد مذكرا والا فيبرز الضمير فخرج المبدو بالياء
التحتية والمبدو بتا الغيبة كهند تقوم وتقومان وتقومون
وتقومين وتقمن فانه يبرز ولا يستتر وقد مشى عليه المصنف ايضا
في جامعه ومثال المبدو بتا المخاطب الواحد نحو قولك تقوم وانما
لم يبرز واضمر بفعل وان كان محتملا للمخاطب والغائبة اجرا للمفرد
المضارع مجرى واحد في عدم ابراز ضميرها ورابعها فعل الامر المسند
الى الواحد نحو قولك استغفر واشار بقوله الى الواحد الى ما ذكروه
من ان شرط فعل الامر ان يكون لمفرد مذكرا فخرج المسند الى الواحد
كقومي والمسند الى الاثنين كقوما والمسند الى الجمع نحو قوموا وقمن
فانه يبرز ولا يستتر كما سياتي وخامسها افعال الاستثنا كخلا وعدا
وحاشا وليس ولا عطف عدا على خلا لا فايدة فيه اذ عدا داخل في حيز
كاف التمثيل وقال البعض لعل من فوايد هذا العطف مع وقوع
المعطوف عليه في حيز الكاف الدالة على التمثيل قد تكون باعتبار
الافراد الذهنية وقد تكون باعتبار كل واحد من المذكور بخصوصه
وهذا كله اذا لم يجعل قوله كخلا وعدا من باب الكناية على حد قولهم مثلك
لا يبخل انت لا تبخل فيكون المقصود هو المجرور بالكاف فلا يقال ان
هذا العطف لا طايل تحته ولا فايدة فيه انتهى وادخال الكاف على خلا
يغني عن قوله ونحوهما فلا حاجة اليه حينئذ مثال ذلك نحو قولك قاموا
ما خلا زيدا وقاموا ما عدا عمروا وقاموا حاشا زيدا وقاموا ليس بكرا وقاموا

وعدم الحصر بيان لعدم
الانحصار في الخارج
فيما ذكرنا فان اداة
التمثيل صح

يكون

وقاموا لا يكون زيدا ففي خلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون ضمير مستتر
وجوبا مرفوع عايد على البعض المفهوم من كلية السابق او على اسم الفاعل
المفهوم من الفعل السابق وانما وجب الاستتار في افعال الاستثنا
لمراعاة باب الاستثنا لانه اصل المستثنى واخرجوه عن اصل وضعه
فينبغي ان يراعى ما لابد للفعل منه وما هو حق الاستثنا الذي
انتقل الفعل اليه فجعلوا ضميره مستترا ونصبوا المستثنى على الخبرية
فوجد المرفوع الذي لابد للفعل منه ولم يوثر في كون المستثنى تاليا لاداة
الاستثنا وقيل انما وجب الاستثنا في افعال الاستثنا لانهم ارادوا
ان يجروا المستثنى على وتيرة واحدة وهي كونه مذكورا بعد اداة
الاستثنا من غير فاصل وهو لا يتاتى اذا كان الاستثنا فعلا الا باستتار
الضمير فلذلك اوجبوا استتاره وسادسها افعل في التعجب نحو قولك ما
احسن زيدا ففي احسن ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوبا وسابعها
اسم الفعل حالة كونه غير ماض اي اسم فعل الامر كما ذكروه في التسهيل واسم
فعل المضارع كما ذكره ابو حيان في شرح التسهيل مثال الاول كدراك
ونزال ومثال الثاني كاوه واف وانما قيد بقوله غير ماض لان اسم الفعل
الماضي يرفع الظاهر نحو هيهات العقيق فلا يكون الاستتار فيه وجوبا
لانه قد خلفه الظاهر وثامنها المصدر الواقع بدلا من اللفظ اي التلفظ
بفعله اي المصدر النايب عن فعله نحو قولك ضربا زيدا وقوله تعالى فضرب
الرقاب وعد المصنف في كتابه الاوضح مما يجب فيه الاستتار افعل
في التفضيل نحو قوله تعالى هم احسن اثاثا ورئيا فمقتضى عده هذا تكون المواضع
التي يجب فيها الاستتار تسعة وهو اي عده افعل التفضيل مما يجب
فيه الاستتار غير ظاهر وذلك لانه اي افعل التفضيل قد يرفع الظاهر
كما في مسالة الكحل عند جميع العرب كما سياتي بيانه في الكلام عليها

قال في التصريح وقد يرفع الضمير البارز على لغة نحو مررت برجل افضل
منه انت اذا لم تقرب انت مبتدا وعلى هذا فهذا افضل التفضيل من
امثلة ما يستتر فيه الضمير وجوبا يشكل على الضابط المذكور انتهى
والنوع الثاني من المستتر ما ذكره بقوله او جوازا اي مستترا استتارا
او ذا جواز واو للتقسيم وهو اي المستتر جوازا ما يخلفه اي يمكن ويصح ان
يخلفه ذلك اي الظاهر او الضمير المنفصل وليس المراد يخلفه في افادة معنا
بل في رفع عامله كالمرفوع بفعل الغايب او بفعل الغايبة في نحو قولك
زيد يقوم وهند تقوم او المرفوع بالصفات المحضة اي الخالصة من
شائبة الاسمية وهي اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
والمراد الباقية على الوصفية وتشمل افعل التفضيل فخرجنا الصفات
التي غلب عليها الاسمية كالابطح والاجرع والصاحب وكالصفات المذكورة
من ذو بمعنى صاحب والمنسوبة كالدمشقي ولا فرق في الصفات المحضة
بين اسم الفاعل نحو زيد قايم او اسم المفعول نحو زيد مقتول او مضروب
او الصفة المشبهة نحو قولك زيد حسن او المرفوع باسم الفعل الماضي
نحو قولك هيهات اي بعد قال البعض يعني في هيهات ضمير مستتر
عايد على زيد وهيهات خبر فيكون مرفوع المحل بزيد وقد حل عليه عامل
اثر فيه محلا وفيه مخالفة لقولهم والاولى التمثيل بهيهات العقيق
وهو حينئذ تاكيد الحمل بالمعنى انتهى فالضمير في هذه كلها مستتر جوازا
بدليل ان الظاهر يخلفه في نحو قولك زيد يقوم ابوه او يخلفه الضمير
المنفصل كما في نحو قولك زيد ما يقوم الا هو وكذا البواقي من الامثلة
بلا فرق فتقول زيد مضروب ابوه او ما مضروب الا هو وزيد حسن
وجهه وما حسن الا هو وزيد هيهات ابوه او ما هيهات الا هو
واعلم ان معنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع

بالعامل

بالعامل ضميرا مستترا وجوازه لا وجوب كون الاستتار في الضمير المستتر
واجبا وجايزا اذ ليس لنا ضمير متصف بالاستتار يجوز ظهوره فتنبه
او بارز عطف على مستتر فهو قسيم له وقسيم الشي ما كان مقابلا له
ومندرجا معه تحت شي اخر وقسم الشي هو ما كان مندرجا تحته
واخص منه مثلا اذا قسمنا الحيوان الى الحيوان الناطق والى الحيوان
غير الناطق كان كل واحد منهما قسما للحيوان وقسيما للاخر وهو اي البارز
لغة واصطلاحا ما له صورة اي هيئة في اللفظ اي التلفظ
ويجوز ان يراد باللفظ الملفوظ وخرج بقوله في اللفظ المستتر فانه له هيئة
في العقل قال البعض وينبغي ان يراد باللفظ ما يعم المذكور والمقدار
ليتناول ذلك البارز المحذوف فان قلت ما الفرق بين
المحذوف والمستتر قلت المستتر اللفظ الغايب بالذهن والمحذوف
لفظ بالفعل ثم حذف وفيه انه يشترط في المحذوف انه يلفظ به بالفعل
ثم يحذف فان الاتيان به ثم حذفه غير لازم لجواز ان يترك ابتدا
على ان بعضهم قال ان الضمير المستتر على ما حققه بعض المتاخرين
ليس لفظا والا لكان محذوفا اذ لا معنى للمحذوف الا لفظ لم يتلفظ به
مع كون معناه مرادا في نظم الكلام مع انه لم يقل احد بالحذف في المستتر
بل هو المعنى المراد من غير ان يقصد بلفظ الا انه جعل في حكم اللفظ حيث
جعل فاعلا ومعطوفا عليه ومؤكدا ومبدلا منه ويكفي في الفرق ان المحذوف
لفظ موضوع يمكن النطق به بخلاف المستتر فان قلت فالمحذوف
احسن حالا من المستتر والامر بخلافه ولذا اختص المحذوف بالعمدة
قلت اجيب بان المستتر متصف بدلالة العقل والمحذوف
زالت عنه دلالة العقل واللفظ ولذا احتاج الى قرينة ودلالتها اضعف
من دلالتهما واعلم ان تقسيم الضمير الى مستتر وجوبا وجوازا تقسيم ابن

مالك وابن يعيش وغيرهما وفيه نظر اذ الاستتار في نحو زيد قام واجب
فانه لا يقال قام هو على الفاعلية واما زيد قام ابوه او ما قام الا هو فتركيب
اخر والتحقيق ان يقال ينقسم العامل الى ما لا يرفع الا الضمير المستتر
كاقوم وافعل والى ما يرفعه وغيره كقام ثم هو اي الضمير البارز
قسمان اما متصل بعامله اي لا يتلفظ به من غير ان يكون متصلا بكلمة
اخرى وهو اي الضمير البارز المتصل الذي هو نوع خاص من مطلق مفهوم
المتصل ما اي ضمير لا يبتدا اي لا يصح ولا يمكن ان يفتتح النطق به عند
الفصحا ولا يقع بعد حرف الا في حالة الاختيار اي بحسب وضع العرب
لا بحسب العقل لان النطق بالمتصل في الافتتاح ممكن عقلا ومراده
المتصل من حيث هو لا المتصل الذي هو قسيم البارز وفي حواشي التوضيح
قوله وينقسم البارز الى متصل الخ قد يفهم منه ان المستتر ليس متصلا اذ
المتصل قسم من البارز الواقع قسيما للمستتر وقسم قسيم الشي قسيم
للشي فلا يكون الشي قسما والا لزم كون القسم قسيما والجواب ان المتصل
الذي هو قسم من البارز وقسيم للمستتر نوع خاص من المتصل لا مفهوم
المتصل فجاز ان يكون المفهوم الواقع على ذلك النوع اعم منه صادقا به
وبالمستتر فلم يلزم من كون المستتر متصلا كون القسم قسيما وقد صرح الرضي
وغيره بكون المستتر متصلا وهذا الجواب نص على معناه بعض المحققين
في بحث الكناية قال السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح الى اخره
قال شارح المفتاح لم يقل ينقسم الى تعريض الخ لان التعريض لا يختص بالكناية
ورد عليه بان قسم الشي يجوز ان يكون اعم منه كما في قولك الابيض اما حيوان واما
غيره والحيوان اعم من الابيض انتهى وحالة الاختيار هي حالة عدم الضرورة
اما في الضرورة فيقع بعد الا ومنه قول الشاعر

• وما نبالي اذا ما كنت جارتنا • ان لا يجاورنا الاك ديار •

والقياس الا اياك ولكنه اضطر فحذف ايا وابقى الكاف واوقع المتصل
موقع المنفصل وما الاولى نافية والثانية زائدة لا مصدرية لان
اذا الشرطية مختصة بالجمل الفعلية ونبالي من المبالاة بمعنى الاكتراث
وجارتنا خبر كان من الجوار وان مصدرية وديار بتشديد المثناة
تحت بمعنى واحد فاعل يجاورنا وان وصلتها مفعول نبالي وهي
مفرد لا جملة والا حرف ايجاب والكاف في موضع نصب على الاستثنا
لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار والمعنى اذا كنت جارتنا
فلا نكترث بعدم مجاورة احد غيرك واجاز ابن الانباري وقوع
المتصل بعد الا مطلقا ومنعه المبرد مطلقا وانشد مكان الاك
سواك ويحتاج الى الجواب عن قول الشاعر

• اعوذ برب العرش من فئة بغت • علي فما لي عوض الاه ديار •

فاوقع الها المتصلة موقع اياه كذا في التصريح وما ذكره الشيخ بان
المتصل لا يلي الا في الاختيار ذكره ابن مالك في اكثر كتبه قال
السيوطي في النكت وخالفه في باب الاستثنا من شرح التسهيل فذكر
انه يلي الا اختيارا والصواب المذكور هنا وما ذكره هناك من دعوى عدم
الاضطرار مع انه كان يمكن الشاعر ان يقول ان لا يجاورنا خلاك ديار
رد بانه لو كان امكان التغيير قادحا في دعوى الضرورة لم يبق في الدنيا
ضرورة اذ ما من شعر الا ويمكن تغييره انتهى واعلم ان رجوع الضمير في
قوله وهو الى الضمير البارز المتصل كما مشينا عليه هو الظاهر السالم من
الاعتراض دون رجوعه الى مطلق المتصل وهذا الحد على ان ضمير وهو
راجع الى مطلق المتصل يخرج منه بعض افراد الضمير المتصل كالضمير
المستتر في استقم فانهم قدروه بانت وحكموا بانه بارز في نحو زيد
ضاربها هو حتى صرح ابن الناظم بان هو في المثال فاعل الوصف والضمير

الغايب والمثنى والمجموع كضربتهما وضربتهم وضربتهن فان ذلك يمكن
الابتدا به ووقوعه بعد الا واجيب بان التقدير بانه لضيق
العبارة وبان البارز ليس بفاعل قال ابن الناظر بل تاكيد للفاعل
المستتر وبان الضمير الغايب فيما ذكر هو الها فقط والحروف اللاحقة
لها ليست منه بل دوال على التثنية والجمع و[illegible]كل متصل ينزل
لكونه حرفا واحدا من العامل منزلة الجزء منه فيمتنع تقدمه وتاخره
بخلاف المنفصل فانه لكونه كلمة مستقلة يجوز فيه ذلك فالضمير في ضربتهم
الها فقط وفي هم ضربوا كلمة هم وجميع ما ذكرناه نص عليه الرضي وغيره
وعرف المتصل في الكافية بانه المستقل بنفسه والمنفصل ما لم يستقل
بنفسه وقال النيلي لو قال المنفصل ما لم يتصل بكلمة قبله كجزء منها او
المتصل ما اتصل بعامله والمنفصل ليس كذلك لكان اسد مما ذكره
فان اكثر الضماير المتصلة لا تستقل بنفسها بل يحتاج الى الفاظ تبين
المراد وذلك نحو انت واياك واخواتهما فان الاسم من انت هو الالف
والنون والتا حرف خطاب وكذلك الاسم من اياك هو ايا والكاف
حرف خطاب ولا ينطق بان وايا منفردين عن حرف الخطاب فلم يستقل
في التلفظ بنفسه دون حرف الخطاب المتصل به انتهى وينقسم الى الضمير
البارز المتصل الى ضمير مرفوع كما مثلنا اطلق التا لتعم تا المتكلم والمخاطب
والمخاطبة وتثنيتها على ان الضمير في المثنى والمجموع مطلقا هو التا فقط
وما اتصل بها حروف دالة على التثنية والجمع والى ضمير منصوب نحو
كاف اكرمك مطلقا اعني سوا كانت للمخاطب او المخاطبة او المثنى و
المجموع والى ضمير مجرور نحو ها غلامه وانما مثل بهذه الثلاثة لانها
اصول باتفاق كما المتكلم وينقسم ايضا بحسب اي بقدر مواقع جمع
موقع وهو مكان الوقوع اي اماكن وقوع الاعراب الى ثلاثة اقسام

اعلم

اعلم ان لهم عبارة منها مواقع الاعراب ومحال الاعراب بالاضافة
فيهما ومنها المرفوع ومنها قولهم محله رفع مثلا بحمل الرفع على المحل و
قولهم عطفا على المحل وتحقيق الامر في ذلك كله ان المحل هو الموضع حقيقة
في المكان وان الاعراب ولواحقه حقيقة في الاثر المتقدم فاذا قبل
لفظ الكلمة ذلك الاثر اختص به لفظا او تقديرا وسمي معربا بذلك الاعراب
ولم يثبت له بالنظر الى ذلك الاعراب محل فالاجعل ذلك الاعراب والنوع
منه محلا للفظ نفسه على سبيل التوسع في الاعراب والمحل بحيث قيل
مواقع الاعراب ومحل الرفع كانت الاضافة بيانية اي مواقع هي الاعراب
ومحل هو الرفع وحيث قيل الضمير مرفوع الاسناد فيه حقيقي اذ المرفوع عبارة
ثابتة له حقيقة اذ الرفع محله فالمعنى مرفوع برفع هو محله وحيث
قيل محله رفع بالحمل فهي حقيقي الاسناد ايضا وحيث قيل عطف على
محل كذا فتسامح اي عطف على كذا باعتبار محله فتدبره ثم شرع الاول ما
اي قسم يختص بمحل الرفع وهو راجع اليها اربعة احدها التا كما قمت
بالحركات الثلاث وثانيها الالف الدالة على اثنين كقاما او على
ثنتين كقامتا وثالثها الواو الدالة على جمع الذكور كقاموا ورابعها
النون الدالة على جمع الاناث كقمن وبقي خامس وهو يا المخاطبة
بناء على انها ضمير وهو قول سيبويه وخالفه الاخفش والمازني وزعما
انها حرف تانيث والفاعل مستتر وتقع في الامر كقومي والمضارع
كتقومين ولعل المصنف لم يذكرها تبعا للاخفش والمازني وخرج
بالمخاطبة يا المتكلم فانها لا تكون في محل رفع اصلا والقسم الثاني من
الاقسام الثلاثة ما هو مشترك قياسه مشترك فيه لان فعله
انما يتعدى الى المفعول بفي فاسم مفعوله كذلك لكن حذف الجار للضمير
فرفع بالفعل توسعا فاستتر فيه والاصل في الشركة التساوي في المشترك

فيه فكانه وقع وسطا بين المتشاركين فلذا قال بين النصب محلي
والجر مشتركا بينهما في ذلك لان المجرور مفعول به لكن بواسطة وحملوه
على لفظ المنصوب المتصل لوجوب كون الضمير المجرور متصلا وهو
اي الضمير المشترك فيه ثلاثة وقد رتبها في الذكر بحسب الاخصية
فذكر اولها بقوله يا المتكلم كما في نحو ربي اكرمني فاليا من ربي في محل جر
باضافة رب اليها واليا من اكرمني في محل نصب على المفعولية باكرم
وثانيها كاف الخطاب عبر بالكاف تنبيها على ما سبق في اليا كما في نحو
قوله تعالى ما ودعك ربك والكاف من ودعك في محل نصب على
المفعولية والكاف من ربك في محل جر باضافة رب اليها وثالثها ها
الغايب المراد ما ليس بمشاهد وقد عبر بها بها الغايب تنبيها ايضا
على ما سبق في اليا كما في قوله تعالى قال له صاحبه وهو يحاوره
فالها من له وصاحبه محل جر في الاول باللام وفي الثاني بالاضافة
والها في يحاوره في محل النصب على المفعولية بيحاور وكقوله تعالى
فادعوه خوفا وطمعا ان رحمت الله قريب من المحسنين والقسم
الثالث ما هو مشترك بين المواقع الثلاثة وهو نا خاصة حال
اي حال كونه مخصوصا بالاشتراك المذكور ومصدر من المصادر
التي جاءت على فاعلة كالعاقبة والعافية منصوب على انه
مفعول بفعل محذوف تقديره اخص ذلك خصوصا وذلك
الاشتراك في نا مشروط بشرطين اتحاد المعنى والاتصال كما في نحو
قوله تعالى ربنا اننا سمعنا فنا في ربنا في محل جر باضافة رب اليها
ونا في اننا في محل نصب اسم ان ونا في سمعنا في محل رفع على الفاعلية
وذكر ذلك ابن مالك بقوله في الخلاصة للرفع والنصب وجر نا صلح كما
عرف بنا فاننا نلنا المنح قال ابو حيان معترضا على ابن مالك في

ذلك

في ذلك بقوله لا يختص بكلمة نا بل اليا وكلمة هم كذلك فانهما يقعان
في المحال الثلاثة لانك تقول في الرفع قومي وفي النصب اكرمني وفي الجر
غلامي وهم في الرفع هم فعلوا وفي النصب انهم فعلوا وفي الجر لهم مال ورده
المتاخرون فقالوا هذا النقض غير سديد لان المدعى ان يكون الضمير في
الاحوال الثلاثة متحد المعنى ومتصلا وما اورده ليس كذلك لان
يا المخاطبة غير يا المتكلم بدليلين احدهما ان يا المخاطبة موضوعة للمذكر
وما للمؤنث غير ما للمذكر وان الضمير المنفصل غير الضمير المتصل ضرورة فانتفى
الايراد وثبت المراد كذا في التصريح حاصله ان المغايرة بين اللفظين اما
بتغايرهما ولو اتحد معنى كالضميرين المختلفين وصلا وفصلا وتغاير
لفظهما بالبساطة والتركيب كما ترى واما بتغاير المعنيين ولو اتحدا
لفظا كيا المخاطبة والمتكلم او منفصل هذا عطف على قوله متصل والمراد
منفصل عن عامله اي الذي يصح عند القصد ان يتلفظ به من غير ان
يتصل بكلمة اخرى واعلم ان تقسيمه البارز الى متصل ومنفصل لا ينافي
تقسيمه المتصل الى مستتر وبارز في باب العطف لاختلاف المدركين
فانه هنا بالنظر الى مواقعه من الاعراب وهناك بالنظر الى صحة
العطف على الضمير المرفوع وهو اي الضمير البارز ما يبتدا به في النطق
ويقع بعد الا في الاختيار وينقسم الى مرفوع كانا وظاهره ان جميع
احرفها وهو مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك وفيه خمس لغات
اثبات الفه وقفا وحذفه وصلا والثانية اثباتها وصلا ووقفا
وهي لغة تميم والثالثة هنا بابدال الهمزة ها والرابعة ان يمد بعد
الهمزة قال ابن مالك من قال آن فانه قلب انا كما قال بعض العرب
في رأى راء والخامسة انه كمن حكاها قطرب وسياتي ان المختار خلاف
هذا الظاهر وهي اي انا بلغاتها موضوع للمتكلم وحده مذكرا كان او

مونثا تقول مبتدئا في النطق انا مومن و في وقوعهما بعد الا اما قام
الا انا وفرعه اى وكفرعه يعني فرع انا وهو نحن فانه موضوع له اى للمتكلم
والحال ان معه غيره نحو نحن مومنون وما قام الا نحن وهذا صادق
بان الموضوع له نحن المتكلم وحده لكن مشروطا بمصاحبة غيره فالكون
معه غيره شرط في الموضوع له خارج لا شطر وكذا المصاحب فالخارج والظاهر
ان المراد ان الموضوع له نحن مجموع المتكلم وغيره او موضوع للمعظم نفسه
حقيقة او للمعظم نفسه ادعاء اى سواء كان من المتكلمين عظيما في نفس
الامر او غير عظيم لكنه يدعي العظمة وانت عطف على قوله كانا
اى والمنفصل كانت بفتح التاء موضوع للمخاطب المذكر المخاطب نحو
انت مومن وما صاد قال الا انت وفروعه اى وكفروعه يعني فروع
انت وهي اربعة الاول انت بكسر التاء موضوع للمخاطبة اى للمونثة
المخاطبة نحو انت تقومين يا هند وما يقوم الا انت والثاني انتما
بضم التاء بالف التثنية وزيادة الميم قبلها موضوع للمخاطبين اى
للمثنى مطلقا يعني سواء كانا مذكرين نحو انتما يا زيدين تقومان
وما يقوم الا انتما او كانا انثيين نحو انتما يا هندين تقومان وما
تقوم الا انتما وانما زيدت الميم لئلا يلتبس المثنى بالمخاطب اذا اشبعت
فتحة التاء والثالث انتم موضوع للمخاطبين نحو انتم تقومون وما
يقوم الا انتم وزيدت الميم لئلا يلتبس بالمتكلم اذا اشبعت الضمة
والواو علامة الجمع وحذفها مع اسكان الميم ان لم يليها ضمير اشهر من
اثباتها مضموما ما قبلها واما ان وليها واو الجمع ضمير نحو ضربتموه
وحينئذ لا عرف رجوع الضم والواو وجوز يونس حذف الواو وتسكين
الميم مع الضمير ايضا وانما خصت الميم بالزيادة من دون حروف الزيادة
لان حروف العلة مستثقلة وقبل الالف والواو والميم اقرب الحروف

الصحيحة

الصحيحة الى حروف العلة لغنتها وكونها من مخرج الواو شفوية والفرع الرابع
انتن موضوع للمخاطبات اى لجمع الاناث المخاطبات نحو انتن تقمن
يا هندات وما يقوم الا انتن لان المونث فرع المذكر والمثنى والجمع
فرع المفرد واصل انت في الجمع عند البصريين انا وكانها اعني انا عندهم
ضمير صالح لجمع المخاطبين والمتكلم فابتدوا بالمتكلم وكان القياس ان
يكتب بالتاء المضمومة الا ان المتكلم لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة
له علامة وبينوا المخاطبين بتاء حرفية بعد ان وزيدت نون مشددة
للاناث لتكون بازاء الواو والميم في المذكر وهو عطف على قوله كانا اى
والمتصل كهو موضوع الغايب اى للمذكر الغايب واستشكل كون
هو ضمير رفع كما افاده الشيخ بقوله السابق وينقسم الى مرفوع
بنحو زيد كان هو الفاضل فانه ليس له محل اعراب البتة لا رفع
ولا غيره عند البصريين واجيب بانه ليس بضمير على الصحيح
ولا يلزم منه فساد التعريف السابق للضمير لان هذا ليس دالا
على عائد وانما هو دال على الغيبة فهو حرف كالها في اياه اذا الغرض منه
الاعلام ولا يكون ما بعده خبرا الا نعتا فلم يسبق الا المعنى في غيره
وعلى هذا فمن سماه ضمير الفصل تسمح بقرينة لزومه للاضافة
او مشى على مذهب الكوفيين وتسمية البصريين وصلا والكوفيين
مع ما ذكر عمادا والمراد من الغايب غير المتكلم والمخاطب اصطلاحا فات
الحاضر الذي لا يخاطب يكنى عنه بضمير الغيبة وكذا يكنى عن الله به
مع ان الغايب لا يطلق على الله تعالى لان الغيبة من صفات الممكن
ومطلقة عليه باعتبار كونه وخبر وجهة بستر وحجاب كذا قيل واما
لان الغايب ما خلا منه الزمان والمكان ذاتا وعلما وانا الله ليس كذلك
لانه في كل مكان وزمان فلا تتصور الغيبة واما لان الغيبة تستلزم

الاختصاص دون غيره اخرى تستحيل الغيبة على من هو في كل مكان وفروعه
اي فروع هو وهي اربعة الاول هي موضوع للغائبة نحو هي تقوم وما
يقوم الا هي والثاني هما موضوع للغائبين اي لمثنى الغائبين مطلقا
اعني سواء كانا مذكرين او مؤنثين نحو الزيدان هما يقومان وما يقوم
الا هما والهندان يقومان وما يقوم الا هما والثالث هم موضوع
للغائبين اي لجمع الذكور الغائبين نحو هم يقومون وما يقوم الا
هم والفرع الرابع هن موضوع للغائبات اي لجمع الاناث الغائبات
نحو هن يقمن وما يقوم الا هن وعلة كون هذه الاربعة فروعا
لهو ما تقدم من علة الفروع الاربعة لانت وهل اليا من اصل
الكلمة ام لا قال الرضي في الغائب هو وهي وهما وهم وهن فالواو واليا
في هو وهي عند البصريين من اصل الكلمة وعند الكوفيين للاشباع
والوجه الاول لان حروف الاشباع لا تتحرك وايضا حروف الاشباع
لا تثبت الا ضرورة وانما حركت الواو واليا لتصير الكلمة مستقلة
حتى يصح كونها ضميرا منفصلا ولولا الحركة لكانتا فيهما للاشباع
على ما ظن الكوفيون وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين
هوما وهيما وهوم وهين فخفف بحذف الواو واليا والكلام في
زيادة الميم في جمع المذكر وزيادة النون في جمع المؤنث على ما قدمناه
وينقسم ايضا الى منصوب نحو اياي وهو موضوع للمتكلم وحده
وفروعه اي فروع اياي ايانا وهو موضوع له اي للمتكلم ومعه غيره
اي بشرط ان يكون معه غيره او [illegible] عنهما على ما تقدم
او موضوع للمعظم نفسه حقيقة [illegible] نحو اياك بفتح الكاف
وهو موضوع للمخاطب اي للمذكر المخاطب وفروعه اي فروع اياك
وهي اربعة الاول منها اياك بكسر الكاف موضوع للمخاطبة اي المؤنثة

المخاطبة

١٨٧

ان زيدا عندك لجالس وفي كلا الاشارة الى انه لا يجوز دخول اللام على ان المكسورة
لانها تشبهها القسم وقيد بالمكسورة الهمزة لان الهمزة لو ابدلت هاء جاز دخول
اللام عليها قاله الرضي واعلم ان من العرب من يقول لهنك لرجل صدق قال
الشاعر • لهنا لمقضي علينا التهاجر • وقال اخر • لهني لاشقى الناس •
ان كنت غارما قال الشاعر • الا يا سنا برق على ذلك الحمى • لهنك من برق علي
وفيه ثلاث مذاهب احدها لسيبويه وهو ان الهاء بدل من ان كاياك وهاك
فلما غيرت صورة نقلت همزتها فجاز مجامعة اللام اياها بعد الامتناع
انتهى ووصف الخبر بالتاخر احد شروط ثلاثة في دخول اللام عليه والشرط
الثاني كونه مثبتا والثالث كونه غير ماض فاذا توفرت هذه الشروط دخلت
اللام عليه وان تقدم الخبر معموله فاعل تقدم اي تقدم معمول الخبر عليه
وذلك نحو ان زيدا اليوم قائم وان زيدا طعامك لاكل ومقتضى هذه
الشروط جواز دخول اللام على المضارع المقرون بحرف تنفيس نحو ان زيدا لسوف
يقوم وهو كذلك خلافا للكوفيين قاله الرضي وشرط تاخره عن الاسم احترازا
عما اذا تقدم فلو قدم الخبر على الاسم وولي ان لم يجز دخولها عليه امتنع
دخول اللام الابتدائية عليه لئلا يتوالى حرفا توكيد فان اللام هذه شبيهة
القسم في التوكيد وقد اشار الى الشرط الثاني وهو كونه مثبتا بقوله
كما الخ اي امتنع دخول اللام على الخبر المتقدم مثل ما امتنع دخولها عليه
لو كان منفيا لان شرطه ان يكون مثبتا احترازا عن حروف النفي قال الرضي
لا تدخل هذه اللام في حروف النفي ولا في حروف الشرط فلا تقول ان زيدا
لئن ضربته ضربك ولا على اسم فيه معنى الشرط لان اللام والشرط مرتبة
كليهما الصدر فتنافرا وقال ابن مالك لان اكثر النفي بما اوله لام يعني نحو لم
ولن ولما ولا نحو ان زيدا لم يقم ولن يقوم ولما يقم فكره دخول لام على لام ثم
اجري النفي على سنن واحد واشار الى الشرط الثالث بقوله او عطف على قوله

كرر

كما لو كان مستقبلا اى ومثل ما امتنع دخول اللام عليه لو كان ماضيا
متصرفا خاليا من قد لعدم شبهه بالاسم نحو ان الله اصطفى آدم ونوحا
بخلاف غير المتصرف فانه يجوز دخول اللام عليه عند الفرا والاخفش
وتبعهما ابن مالك نحو ان زيدا لنعم الرجل مما سلب الدلالة على الحدث
والزمان ونحو ان زيدا لعسى ان يقوم مما دل على الزمان واستقل الى الانشا
لان الفعل الجامد كالاسم وبخلاف ما اذا المرجل من قد نحو ان زيدا لقد
قام فقد اجاز الجمهور دخول اللام عليه لشبه الماضى المقرون بقد بالمضارع
لقرب زمانه من الحال والمضارع شبيه بالاسم ومشابه المشابه شئ
وخالف ذلك خطاب الماوردى وهو صاحب الترشيح حيث ذهب الى منع
دخول لام الابتدا على قد وادعى ان هذه اللام الداخلة عليها لام جواب
القسم والتقدير والله لقد قام واما نحو ان زيدا لقائم بدون قد فلام
فنى الفرق ان البصرى والكوفى اتفقا على منعها ان قدرت اللام للابتدا
لا للقسم قال المصنف فى الاوضح والمعنى والذى نحفظه ان الاخفش
وهشاما اجازاها على اضمار قد انتهى قال فى التصريح ومنعها الجمهور
وقالوا انما هى لام القسم فمتى تقدم فعل القلب فتحت همزة ان كعلمت
ان زيدا لقائم والصواب عند الكسائى وهشام الكسر انتهى
وهذه اللام المحكوم عليها بجواز الدخول على خبر ان وعدمه هى الداخلة
على المبتدا ولذا سميت الابتدائية فكان حقها ان تدخل اول الكلام
وانما اخرت مع الخبر كراهة اجتماع حرفى توكيد لا يخفى ان جعله كراهة
الاجتماع علة للتاخير غير ظاهر وانما هو علة للفصل بينهما واما
تقديم ان وتاخير اللام فيحتاج علة غيرها وهى ما اشار اليها الرومى
بقوله اعلم ان هذه اللام لام الابتدا المذكورة فى جواب القسم وكان
حقها ان تدخل اول الكلام ولكن لما كان معناهما هو معنى ان سوا

اعنى

اعنى التاكيد والتحقيق وكلاهما حرفا ابتدا كرهوا اجتماعهما فاخروا اللام
وصدروا ان لكونها عاملة والعامل حرى بالتقديم على معموله وخاصة اذا
كان حرفا اذ هو ضعيف العمل انتهى وتسمى اللام المزحلقة بالزاى والحا
المهملة واللام والقاف عند بنى تميم والزحلقة كدحرجة وتزحلق كتدحرج وبالفا
عند اهل العالية زحلفة دحرجة ودفعه فتزحلق سميت بذلك لان اصل
ان زيدا القايم لان زيدا قايم فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين موكدين فزحلقوا
اللام عن محلها الى الخبر وانما زحلقت دون ان لئلا يتقدم معمولها اى معمول ان عليها
وانما لم يدع ان الاصل ان لزيد قايم لئلا يحول ماله صدر الكلام بين العامل
والمعمول والثانى مما تدخل عليه اللام بعد ان المكسورة الهمزة ما بينه بقوله
او من اسمها يعنى ما تاخر من اسمها وليس له الا شرط واحد وهو ان تاخر عن ان
فيكون متاخرا اما عن خبرها وذلك فى نحو قوله تعالى ان فى ذلك لعبرة
وان لك لاجرا غير ممنون وقوله عليه الصلاة والسلام ان من الشعر
لحكمة وان من البيان لسحرا ولا يكون الخبر فى ذلك اى فى حال تاخر الاسم عنه
الا ظرفا نحو ان عندك لزيدا او جارا ومجرورا كما مثل به ونحو ان فى الدار لزيدا
او يكون متاخرا عن معمول خبرها لا عن خبرها اذا كان المعمول جارا ومجرورا
نحو ان فيك لزيدا راغب او ظرفا نحو ان عندك لزيدا مقيم وما اختاره المصـ
هنا وفى الاوضح من تقديم معمول خبر ان على اسمها اذا كان ظرفا او جارا او مجرورا
منعه ابن عقيل فى باب ان فقال لا يجوز ان تقول ان بك زيدا واثق
وان عندك زيدا جالس ثم قال واجازه بعضهم وعبارة بعضهم تقتضى ان
تاخر الاسم عن الخبر شرط فى دخول اللام عليه وليس كذلك اى كما اقتضته
عبارته بل الشرط ان لا تلى اللام ان بل يفصل بينهما فاصل لئلا يجتمع بين حرفى
توكيد كما مثلنا الثالث مما تدخل عليه اللام بعد ان ما ذكره بقوله او
او ما توسطا اى وقع بين الخبر والاسم او وقع بين الاسم اى اسم ان وغيره

اي غير الخبر وليس توسطه بين الاسم والخبر شرطا لدخولها كما سياتي وقد بين
ذلك المتوسط بقوله من معمول الخبر لانه من تتمة الخبر مثال توسطه بين الاسم
والخبر نحو قولك ان زيدا لطعامك اكل مثال توسطه بين الاسم وغير الخبر
ان في الدار لعندك زيدا جالس وقد علم من ذلك ان شرط دخول اللام على معمول
الخبر تقدمه على الخبر فلو اخر المعمول عن الخبر امتنع دخولها عليه لان لام الابتدا
تطلب الصدر ما امكن فيمتنع دخولها على المتاخر ففي نحو ان زيدا جالس في الدار
وان زيدا اكل طعامك لا يقال ان زيدا جالس لفي الدار ولا ان زيدا اكل لطعامك
قال الرضي فلا يقال ان زيدا قايم لفي الدار لئلا يبخس حقها كل البخس بتاخير
ما حقه صدر الكلام من جزئي الكلام الذين هما العمدتان انتهى وامتناع ذلك
كما امتنع دخولها عليه لو كان اي المعمول مع توسطه حالا اخر كان ففي نحو
ان زيدا راكبا منطلق لا يقال ان زيدا لراكبا منطلق لان المعمول حال ولم
يسمع دخول اللام عليه ونص لايمة على منعه ومقتضى قياس دخولها على
المفعول والظرف جوازه وفرق ابن ولاد بينه وبين الظرف بان الحال لا تكون خبرا
وهي حال بخلاف الظرف فانه يكون خبرا وهو ظرف وا الفرق بينه وبين
المفعول ان المفعول قد ينوب عن الفاعل فيصير عمدة واذا تقدر على
عامله صار مبتدا واللام تدخل على المبتدا نحو ان زيدا لطعامك ماكول
وفي الهمع ولا تدخل ايضا على الحال السادة مسد الخبر واجازه الكوفيون نحو
ان اكلي التفاح لنضيجة ولا على واو الحال السادة مسد الخبر واجازه الكوفيون
نحو ان شتمي زيدا لو الناس ينظرون انتهى اوتعني وكما امتنع دخول اللام
عليه لو كان الخبر غير صالح في نفسه للام اي لدخول اللام عليه بان كان فعلا
ماضيا نحو ان زيدا عمرا ضرب فلا يقال فيه ان زيدا لعمرا ضرب فان الخبر وهو
ضرب غير صالح للام لكونه فعلا ماضيا خلافا للاخفش من البصريين والفرا من
الكوفيين فانهما لا يمنعان من ذلك وحجتهما ان المانع انما قام بالخبر لكونه فعلا

ماضيا

ماضيا فاما المعمول فاسم وحجة المانعين ان دخول اللام على المعمول فرع دخولها
على العامل فكيف يتفرع فرع عن غير اصل قال المصنف في الحواشي وينبغي
ان يجري خلاف في ان زيدا طعامك قد اكل فان نخطا بامتنع دخول اللام
على قد وبعد فالقول عندي قول الاخفش والفرا بدليل اجازة البصريين زيدا
عمرو ضرب وزيدا اجله احرز مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم
المعمول وان لم يجيزوا تقديم العامل لان المانع من تقديم العامل الالتباس
وذلك معنى خاص به دون المعمول فكذا هنا انتهى والحاصل ان دخول اللام على
معمول الخبر له ثلاث شروط تقدمه على الخبر وكونه غير حال وكون الخبر صالحا للام
وظاهر كلام المصنف والشارح جواز دخول اللام على كل معمول توسط بين
الاسم والخبر وظاهر كلامه اي المصنف ايضا ان دخولها اي اللام عليه اي على
معمول الخبر وان صحبت اللام الخبر ايضا وهو اي دخولها عليهما ما صححه ابن مالك
وابو حيان وصحح بعضهم المنع من دخولها على المعمول ان صحبت الخبر لان الحرف اذا
اعيد للتاكيد لم يعد الا مع ما دخل عليه نحو ان زيدا لقايم او مع ضميره
نحو ان انه لقايم ولا يعاد مع غيره الا في ضرورة قال في الهمع وفي دخوله يعني اللام
على معمول الخبر اذا كان متوسطا بين الاسم والخبر وهو ظرف او جار ومجرور
اقوال احدها الجواز مطلقا وان دخلت على الخبر ايضا نحو ان زيدا لبك لواثق
واني لبحمد الله لصالح والثاني المنع مطلقا والثالث وهو الاصح عندي
الجواز ان لم تدخل على الخبر كقوله •

• ان امرأ خصني عمدا مودته • على التنائي لعندي غير مكفور •

والمنع ان دخلت عليه لان الحرف اذا اعيد للتاكيد لم يعد الا مع ما دخلت
عليه او مع ضميره ولا يعاد مع غيره الا لضرورة فان كان حالا او مفعولا به
فقيل يجوز اجراوهما مجرى الظرف نحو ان زيدا لضاحكا مقبل وان زيدا
لطعامك اكل وساق في ذلك كلاما طويلا فراجعه ان شئت ودخل في المعمول

المذكور التمييز على القول بجواز تقديمه على عامله اذا كان فعلا متصرفا
وقضية كلام بعضهم ان توسط المعمول بين الاسم والخبر شرط لدخول اللام
عليه وليس كذلك فانه يجوز دخولها عليه اذا توسط بين الاسم وغير الخبر
بل الشرط ان يفصل المعمول عن ان كما مثلنا فيما تقدم بقولنا ان في الدار
لعند زيدا جالس والرابع مما تدخل عليه اللام ما بينه بقوله او من
ضمير الفصل بالفاء والصاد المهملة وذلك بلا شرط ولا التفات لمن يجيز
تقديمه مع الخبر نحو القايم زيد على ان الاصل زيد هو القايم فلذلك قال
ابن عقيل وشرط ضمير الفصل ان يتوسط بين المبتدا والخبر او ما اصله
المبتدا والخبر نحو ان هذا لهو القصص الحق هذا اذا لم يعرب هو الداخلة
عليه اللام مبتدا فان اعرب مبتدا وما بعده خبره والجملة خبر ان فلا يكون ضمير
فصل لان ضمير الفصل لا محل له من الاعراب على الصحيح وقال الزرقاني في
حاشية التوضيح قوله اذا لم يعرب يعني واما مع اعرابه مبتدا فهو جزء
الخبر فقد دخلت على الخبر انتهى وسمي الضمير به اي بضمير الفصل لكونه فاصلا
بين الخبر والتابع لان الفصل به يوضح كون الثاني خبرا لا تابعا لانك اذا
قلت زيد القايم جاز ان يتوهم السامع كون القايم صفة فينتظر
الخبر فجيت بالفصل ليتعين كونه خبرا لا صفة وقال الخليل وسيبويه سمي فصلا
لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته انه ليس من تمامه بل هو خبره
وما ل المعنيين واحد وكما يسمى ضمير فصل يسمى ضمير شان وضمير القصة وضمير
الامر وضمير الحديث فهذه اربعة عند البصريين والكوفيون يسمونه عمادا سمي
بذلك لانه يعتمد عليه في تادية المعنى او سمي بذلك لانه حافظ لما بعده حتى
لا يسقط عن الخبرية فانه كالعماد في البيت الحافظ المسقف من السقوط
وبعضهم يسميه دعامة لانه يدعم به الكلام اي يقوى به ويؤكد وظهر ان له
فايدتين فايدة لفظية وهي الاعلام من اول الامر بان ما بعده خبر لا تابع وفايدة

معنويه

قوله تقاوي

معنوية وهي التاكيد وقال في التسهيل يفيد الاختصاص والاقرب كما في
شرح المفصل تسميته فصلا لان الشي يسمى باسم معناه ولما كان المعنى
في هذه الالفاظ الفصل سمي فصلا قال في التصريح وانما دخله اللام لانه
يقوي الخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعا فتنزل منزلة الجزء الاول
من الخبر وقال ابن عصفور لانه اسم ان في المعنى انتهى والصحيح انه اي ضمير
الفصل اسم وانه لا محل له من الاعراب تنبيه لا تدخل اللام
الابتدائية بعد ان المكسورة في غير ما ذكر وهو اربعة مواضع اثنان مؤخران
واثنان متوسطان فالمتاخران احدهما الخبر اذا لم يكن منفيا ولا ماضيا متصرفا
من قد وثانيهما الاسم واما المتوسطان فهما معمول الخبر وضمير الفصل وسمع
دخولها في مواضع اخر وخرجت اللام فيها على زيادتها نحو قول القايل ام
الحليس لعجوز شهربة • ترضى من اللحم بعظم الرقبة • قاله رؤبة وقيل
غيره والشاهد في لعجوز حيث دخلت اللام على خبر المبتدا مؤخرا والشهربة
العجوز الفانية ونحو قول الشاعر •
• ولكنني من حبها لعميد • الشاهد في عميد حيث دخلت اللام على خبر
لكن وعميد من عمده العشق اذا هده قال البدر بن مالك واحسن
ما زيدت فيه اللام قوله اي قول القايل
• ان الخلافة بعدهم لذميمة • وخلايف ظرف لممقر •
الشاهد في لذميمة حيث دخلت فيه اللام قبلها على خبر ان وهو لذميمة ويجب
دخولها اي اللام مع ان المخففة النون المكسورة الهمزة ان اهملت ولم
يظهر المعنى اي معنى ان من نفي او اثبات لعدم قرينة تدل عليه
لانها لما اهملت صارت بصورة ان النافية فخيف اللبس فجي بعدها
باللام دفعا له نحو ان زيد لقايم بتخفيف ان ورفع زيد فلولا اللام
لتوهم ان ان نافية وان المعنى ما زيد قايم فلما جي باللام ارتفع التوهم

وتسمى هذه اللام اللام الفارقة يعنى بين الاثبات والنفى هذا اذا اعملت
ان او اهملت وظهر المعنى لوجود قرينة رافعة الاحتمال اما لفظية وذلك
بان يكون الخبر منفيا نحو قولك ان زيد لن يقوم او قرينة معنوية كان يكون
الكلام مسبوقا للاثبات وللمدح كقوله اى القائل وهو الطرماح واسمه الحكيم بن حكيم
• انا ابن اباة الضيم من آل مالك • وان مالك كانت كرام المعادن •
لم يجب دخولها معان بل قد يجب تركها كالمثال المذكور قال فى التصريح ولو
قال لكانت باللام لجاز ولكن استغنى عنها لكونه فى مقام المدح وتوهم
النفى هنا ممتنع واباة جمع اب كقضاة جمع قاض من ابى اذا امتنع والضيم
الظلم ومالك اسم قبيلة ولذلك قال كانت وصرفها مراعاة للحى
وقضية كلامه اى المصنف فى الشرح لهذه المقدمة ان هذه اللام
هى لام الداخلة بعد المهملة الابتداء حيث قال وبه اى كون هذه
اللام لام الابتداء صرح المصنف فى كتابه الاوضح بقوله وتلزم لام الابتداء
بعد المهملة وهو مذهب سيبويه واختاره ابن مالك وذهب بعضهم
كابى على وابى الفتح الى انها لام اخرى اجتلبت يقال جلبه يجلبه جلبا
وجلبا واجتلبه ساقه من موضع الى اخر فجلب هو واجتلب للفرق بين النافية
والمثبتة وحجته دخولها على الماضى المتصرف نحو ان زيدا لقام وعلى منصوب
الفعل المؤخر عن ناصبه فى نحو وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وكلاهما
لا يجوز مع المشددة وان كانت للابتداء للزم التعليق بها فى الاية الشريفة
ولم يعلق فيها وايضا لا يمتنع دخولها على المعمول وقد دخلت عليه
فى قول امراة الزبير ان قتلت لمسلما وثمرة الخلاف تظهر فيما اذا تقدم
عليها نحو قوله عليه الصلاة والسلام قد علمنا ان كنت
لمؤمنا فمن جعلها لام الابتداء كسر همزة ان ومن جعلها لاما اخرى اجتلبت
للفرق فتحها اى فتح همزة ان ولما فرغ من الكلام على ان شرع فى الكلام على لا

النافيه

النافية للجنس فتقال ومثل ان المشددة النون المكسورة الهمزة
فى نصب الاسم ورفع الخبر اى فى عملها هذين فى اسمها وخبرها لا النافية
للجنس اى لصفته وحكمه فان قولك لا رجل قايم مثلا لنفى القيام عن
الرجل لا لنفى الرجل نفسه واسناد النفى اليها مجاز واعلم ان الاصل فى
لا النافية ان لا تعمل لانها غير مختصة بالاسماء وقد اخرجوها عن هذا
الاصل فاعملوها فى النكرات عمل ليس تارة وعمل ان تارة وذلك باعتبار
قصد استغراق الجنس بالنكرة وعدمه فاذا لم يقصد بالنكرة بعدها
استغراق الجنس صح فيها ان تحمل على ليس فى العمل لانها مثلها فى العمل واذا
قصد بالنكرة بعدها استغراق الجنس صح فيها ان تحمل على ان فى العمل
لمشابهتها لها فى التوكيد لانها لتوكيد النفى وان لتوكيد الايجاب فهى
ضدها والشى قد يحمل على ضده كما يحمل على نظيره لان الوهم ينزل الضدين
منزلة النظيرين ولذلك يجد الضد اقرب حضورا من النظير فى المثال
مع الضد ولفظ لا مساوى لفظ ان اذا خففت فى تضمنى متحرك بعده
ساكن ولمشابهتها لها فى لزوم الصدر فلا تكون الا فى صدر الكلام
ولمشابهتها لها ايضا فى الدخول على الجمل الاسمية وتسمى ايضا لا التبرئة
دون غيرها من حروف النفى وحق لا التبرئة ان تصدق على لا النافية
كاينة ما كانت لان كل من براته فقد نفيت عنه شيا ولكنهم خصوها
بالمعاملة عمل ان فان التبرئة فيها امكن منها فى غيرها لعمومها بالتنصيص
وانما سميت بلا التبرئة لانها تدل على نفى الجنس فكانها تدل على البراءة
منه وقيل لانها نافية له ماخوذة من قولك برئت عن كذا اذا نفيته
عنه واطلاق المصدر عليها لقصد التاكيد كما فى زيد عدل وخرج
بتقييدها بالنافية لا الناهية فانها اى لا الناهية تختص بالمضارع
دون النافيه فانها لا تختص به وخرجت لا الزائدة فلا تعمل

الزايدة شبا وهي اي الزايدة التي دخولها في الكلام كخروجها منه على
السوا اي لا يوثران فيه اي غالبا او قد يكون دخولها في الكلام ليس
كخروجها نحو جيت بلا زاد وغضبت من لا شي وشذ اعمالها في قول الفرزدق
يهجو عمر بن هبيرة الفزاري

لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها • اذن للام ذووا احسابها عمرا

فاعمل لا الزايدة وذنوب اسمها ولها خبرها وانما اعملت مع الزيادة لانها
اشبهت النافيه لفظا وصورة فلوحظ فيها جانب اللفظ دون جانب
المعنى والدليل على زيادتها ان المعنى المستفاد منها مستفاد من لو لان
لو شرطها ممتنع في الزمن انه منفي لم وامتناع النفي اثبات فدل على اثبات
الذنوب لغطفان لا نفيها عنها واذا ثبتت الذنوب امتنع اللوم لانه لو
لو اذا كان مثبتا في نفسه يكون منفيا بعد دخول لو وانما شذ اعمال لا الزائد
لانها غير مختصة وشرط العمل الاختصاص فان قيل لا النافية غير مختصة
مع انها عاملة فالجواب ما قاله المرادي ان لا اذا قصد بها النفي العام
اختصت بالاسم فليست اذن الداخلة على الفعل وبقوله للجنس خرجت
لا النافية للوحدة يقال وحد كعلم وكرم يحد فيهما وحادة ووحودة
ووحودا ووحدا ووحدة بقي منفردا كتوحد لانها تعمل عمل ليس فترفع
الاسم وتنصب الخبر نحو لا رجل قايما فالمنفي هنا الواحد دون الجنس اذا
قلت عقبه بل رجلان فيكون المنفي الواحد والمثبت اثنين وكذا تعمل
عمل ليس ان اريد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص بل على سبيل الظهور
نحو لا رجل قايما ويمتنع ان يقال بعده بل رجلان لكن تقدم في الكلام على قول
المصنف وكذلك لا النافية ان المشبهة قد تكون نافية للجنس فكان
الاولى التعبير بلا المحمولة على ان كما قال ابن مالك في نكته والنكات
الطعان في الناس ابن الطعان بمعنى الاعتراضات على مقدمة ابن

الحاجب

الحاجب قال الاولى ان يقال لا المحمولة على ان لان لا المشبهة بليس قد
ينفى بها الجنس ويفرق بين ارادة الجنس وغيره بالقراين الدالة على
المراد وتعقب المصنف في تعليقه على الالفية بذلك ومن قراين
ارادة الجنس بل امراة ومن قراين ارادة غيره بل رجلان او رجال قال
في التصريح والحاصل ان لا اذا اعملت عمل ليس احتمل نفي الواحد ونفي
الجنس وهو الظاهر لان النكرة في سياق النفي تعم واذا اردت نفي
الواحد ميزته بقولك عقبه بل رجلان واذا اردت نفي الجنس لم تعقبه
بشي بل لا يجوز ان تقول بعده بل رجلان هذا حاصل كلام ابن عقيل
والاصل في لا ان لا تعمل لما تقدم في الكلام على ما النافيه من التعليل
بانها حرف لا يختص بقبيل بل تدخل على الاسما والافعال والقياس
في لا ان لا تعمل لكن ورد السماع من العرب بعملها على خلاف القياس وانما
تعمل بالحمل على ان بشروط اربعة الشرط الاول ان يقصد بها نفي الجنس
باسره اعني على سبيل الاستغراق اي الاستيعاب من وعبه كوعده
اخذه اجمع كاوعبه واستوعبه واوعب جمع وهذا اوعبه بكذا احوى
لاستيفايه والمراد نفي جنس اسمها ان مفردا فمفرد او مثنى فمثنى او جمعا
فجمع ومعنى نفي الجنس والوحدة في المثنى والجمع نفي كل مثنى وجمع ونفي
فرد من افرادهما واستغراق المفرد اشمل من استغراق المثنى والمجموع
بمعنى انه يتناول كل واحد من الافراد والمثنى يتناول كل اثنين
ولا ينافي خروج الواحد والجمع يتناول كل جماعة ولا ينافي خروج الواحد
والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان
دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان والشرط الثاني ان
لا يدخل عليها جار وهو المراد بقولهم ان لا يقع بين عامل ومعمول واذا
واذا دخل الجار عليها بطل عملها وخفض الجار النكرة لقوته ولان لا لا تحول

بين العامل ومعموله ولا فرق بين ان يكون الجار مضافا نحو هو ابن
لا شيء او حرف جر اي حرف كما نحو جيئت بلا زاد وغضبت من لا شي
بالجر في الامثلة الثلاثة وقيل لا هنا اسم بمعنى غير وان الخافض
دخل عليها نفسها وان ما بعدها خفض بالاضافة وقيل انها
تسمى معترضة بين شيئين متطالبين وان لم يصح اصل المعنى
باسقاطها وشذ جيئت بلا شيء بالفتح على الاعمال والتركيب ووجهه
ان الجار دخل بعد التركيب كما في لا خمسة عشر وليس حرف الجر معلقا
بلا او ما ركب معها في موضع جر لانهما جريا مجرى الاسم الواحد وقيل
لا نصبت شيء ولا جرها والشرط الثالث والشرط الرابع ان لا يفصل
بينها وبين اسمها فاصل ولذا قال ابن الحاجب يليها وهو احسن من
عبارة الشذور لشمولها الشرطين عدم الفصل وعدم تقدم الخبر
وان يكون هو يعني اسمها والخبر اي خبرها نكرتين اراد بالنكرة العام
وذلك على تقدير من الاستغراقية لان من هي الموضوعة للجنس فاذا
قلت لا رجل في الدار وان تريد نفي الجنس كله لم يصح الا بتقدير من
ولو لم تردها لكنت نافيا رجلا واحدا وجاز ان يكون في الدار اثنان
او اكثر ومن هنا قال النحويون ان لا رجل جواب لمن قال هل من رجل في
الدار فهو سائل عن كل الجنس واليهما اي الشرط الثالث والرابع اشار
المص بقوله لكن عملها اي عمل لا الخاص بالنكرات اشارة الى اول الشرطين
المتصلة اشارة الى ثاني الشرطين والحاصل انه يشترط في عملها عمل
ان سبعة شروط اربعة فيها وهي ان تكون نافية لا زائدة والثاني ان
يكون النفي بها للجنس باسره والثالث ان يكون نفيه نصا والرابع ان لا
يدخل عليها جار واثنان في اسمها الاول ان يكون نكرة والثاني ان تكون
النكرة متصلة بها وواحد في خبرها وهو ان يكون نكرة وعلى هذا

فلا تعمل لا في معرفة فاذا كان الاسم معرفة اهملت وجوبا وما اوهم
خلاف ذلك اي وهم انها عاملة في معرفة مؤول بما يناسبه من المعاني
قال الرضي واعلم انه قد يؤول العلم المشهور ببعض الخلال بنكرة فينصب
بلا التبرئة وينزع منه لام التعريف ان كانت فيه نحو لا حسن في
الحسن البصري ومما اضيف اليه نحو لا امرأ قيس ولا ابن زبير
ولتاويله بالنكرة وجهان اما ان يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف
بالاضافة لتوغله في الابهام واما ان يجعل العلم لاشتهاره
لتلك الخلة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لان
معنى قضية ولا ابا حسن لها لا فيصل لها وعلى هذا التاويل
يمكن وصفه بالمنكر كما قالوا لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار
فصرف فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور انتهى وفي نكت
السيوطي قوله ومثل قضية ولا ابا حسن متاول قال ابن مالك
للنحويين في تاويل العلم المستعمل كذلك قولان احدهما انه على
تقدير اضافة مثل الى العلم ثم حذف والثاني انه على تقدير لا
واحد من مسميات هذا الاسم وكلا القولين غير مرضي اما الاول
فلالتزام العرب تجرده من اللام ولو كانت اضافة مثل منوية
لم يحتج الى ذلك ولاخبارهم عنه بمثل في قوله تبكي على زيد ولا زيد
مثله فلو نويت مثل لكان التقدير ولا مثل زيد مثله وهو فاسد
واما الثاني فلانه يلزم ان لا يستعمل ذلك الا علم مشترك فيه
كزيد وتفسير ذلك لازما لقولهم لا بصرة لكم ولا قريش بعد اليوم
وانما الوجه في ذلك ان يكون على قصد لا شيء يصدق على هذا الاسم
كصدقه على المشهور به فضمن العلم هذا المعنى وجرى لفظه بما ينافي
ذلك انتهى قال البعض اعلم ان اشتراط تنكير الاسم ينتقض بنحو لا اباله

ولا غلامي له ولا مسلمي له فانه جا بزيدون شذوذ معربها مضافة
الى الضمير واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه على مذهب الخليل
وسيبويه وجمهور النحاة وقد يجاب بانها نكرة صورة فقد حصل الشرط
في الجملة فاذا وجدت هذه الشروط عمل العمل المذكور وجوبا ان افردت لا
وجوازا ان كررت لا ثم اسمها مع الافراد ان كان مضافا نحو قولك لا
صاحب علم ممقوت اسم مفعول مقته بغضه مقتا ومقاتة
ابغضه كمقته فهو مقيت وممقوت ونكاح المقت ان يتزوج امراة
ابيه بعده والمقتي ذلك المتزوج او ولده وما امقته عندي تعجب انه
ممقوت وما امقتني له تعجب انك ما مقته له وصاحب اسمها منصوب بها مضاف
الى علم ممقوت خبرها مرفوع بها او كان اسمها شبيها به اي بالمضاف سواء كان
مفردا او ملحقا بجمع المذكر نحو قولك لا حسنا وجهه في الدار حسنا اسمها
وفي الدار خبرها ووجهه فاعل حسنا ولا عشرين درهما عندي عشرين
اسمها وعندي خبرها ودرهما تمييز ظهر اي نصب اسمها وكان حينئذ
معربا باتفاق النحاة والمراد بشبهه اي شبه المضاف ما تعلق به شيء
من تمام معناه سواء كان ذلك الشيء مرفوعا كوجهه في المثال الاول
او منصوبا كدرهما في المثال الثاني او مجرورا نحو قولك لا خيرا من زيد
عندنا وانما سمي اسمها في هذه الامثلة ونحوها شبيها بالمضاف لعمله
فيما بعده كالمضاف يعمل فيما بعده فان كان اسمها غير مضاف الى نكرة ولا
شبهه اي المضاف بان كان مفردا او مثنى او مجموعا جمع تكسير بني معها
اي مع لا على ما ينصب به من حركة او حرف لو كان معربا لتضمنه معنى
من الجنسية فان كان مفردا لفظا ومعنى او كان مفردا لفظا فقط
اي لا معنى او كان مجموعا جمع تكسير لمذكر او مؤنث بني على الفتح فالاول
كما في نحو لا رجل في الدار والثاني كما في نحو لا قوم في الدار ولا شجر في الجبل

والثالث كما في نحو لا رجال في الدار والرابع نحو لا هنود في الدار ومنه
اي من المفرد المبني على الفتح مع لا لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت
وظاهر كلام التصريح انه منصوب حيث قال وسياتي ذكر من نصب الشبيه
بالمضاف وتنوينه هو مذهب البصريين واجاز البغداديون لا طالع
جبلا بلا تنوين اجروه في ذلك مجرى المضاف كما اجري المضاف مجراه في
الاعراب وعليه يتخرج الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت
قاله في المغني انتهى وعليه فيكون قوله فيما تقدم اتفاقا المراد به الاتفاق
على النصب فقط لا على النصب مع التنوين وبني عليه اي على الفتح او على
الكسر مع عدم التنوين في كالبناء ان كان مما جمع بالف وتاء مزيدتين نحو لا
مسلمات وقد روي بهما اي بالبناء على الفتح والبناء على الكسر قوله اي القائل
وهو سلامة بن جندل يبكي على فراق الشباب لا استبدل خلافا لابن عصفور

• ان الشباب الذي مجد عواقبه • فيه تلذ ولا لذات للشيب •

واللذات جمع لذة نقيض الالم والتذ به واستلذه وجده لذيذا ولذ هو صار لذيذا
والشيب بفتح الشين المعجمة الشعر وبياضه كالمشيب وهو اشيب ولا فعلا له
وشيب الحزن راسه وبراسه وكذلك الشباب ولذات في البيت بكسر التاء وفتحها
فالكسر استصحابا يقال استصحبه دعاه الى الصحبة ولازمه واستصحبته
الشيء جعلته صاحبا وفلانا حفظه كاصطحبه اي ملازمة او حفظا للاصل
وهو كون الجمع المؤنث ينصب بالكسرة والفتح نظرا للاصل في بناء المركبات
فان بناء كل مركب يكون على الفتح للخفة قال المصنف وهو اي الفتح ارجح فالترجيح من
ابن عصفور وقال في التصريح وقال بعض المغاربة جواز الامرين مبني على
الخلاف في حركة اسم لا من قال هي اعراب وحذف تنوينه للتخفيف كالزجاج
والجرمي والرماني والكوفيين كسر ومن هي بناء كجمهور البصريين فتح انتهى
ولذات جمع لذة وهو اسم لا وللشيب بفتح الشين خبرها والحاصل ان المجموع

بالفتح لتنا اذا كان اسم لا اربعة اقوال احدها جواز الفتح والكسر بغير تنوين
وهو الصحيح ولذا اقتصر عليه المصنف هنا وثانيها انه يجعل فى البنا كما هو فى
الاعراب فكما ان فتحته فى الاعراب كسرة فكذلك فى البنا مع التنوين
وهو قول الاكثرين والثالث كذلك الا انه لا ينون لان تنوينه كنون
مسلمين لا تنوين زيد ولا ينافى البنا الرابع انه يفتح لان الحركة ليست له
بل المجموع المركب وهو لا والاسم ويبنى على اليا على الاصح من القولين ان كان مثنى
او كان مجموعا على حده اى على حد المثنى وطريقته فى اعرابه بالحروف
وسلامة واحده واختتامه بنون زايدة تحذف للاضافة كما نحو لا
رجلين ولا مسلمين عندك ومن المثنى قول الشاعر

• تعز فلا الفين بالعيش متعا • ولكن لوراد المنون تتابع •

فالفين بكسر الهمزة تثنية الف اسم لا مبنى على اليا ومتعا بالنصب خبرها وتعز من التعزية وهى الحمل على الصبر على المصيبة والمنون الموت وو راده الذين يردونه بمعنى الذين يقع عليهم ومن الجمع قول الشاعر

• يحشر الناس لا بنين ولا ابا • الا وقد عنتهم شوون •

فبنين بكسر النون الاولى جمع ابن اسم لا مبنى على اليا والابا جمع اب
عطف على ما قبله والاحرف بحاب وعنتهم بفتح العين المهملة والنون
وسكون المثناة فوق بمعنى اهمتهم وشوون جمع شان وهو الخطب
فاعل عنتهم والجملة فى موضع رفع خبر لا ولا يضر اقترانه بالواو لان خبر
الناسخ يجوز اقترانه بها وليست للحال خلافا للعينى لان واو الحال
لا تدخل على الماضى التالى الا وذهب المبرد الى ان المثنى والمجموع على
حده فى باب لا معربان بنا على ان التثنية والجمع عارضا التضمن
او التركيب فى علة البنا ولو صح ذلك لزم الاعراب فى يا زيدان ويا زيدو
ولا قايل به وقد تقدم قريبا فى كلام الشارح ان لا اذا كررت واعيدت

مرة بعد اخرى كان عملها جايزا فلذلك قال ولك فى نحو لا حول
ولا قوة الا بالله اى قول لا حول ولا قوة الا بالله ونحوه وقد بين
نحوه بقوله من كل تركيب تكررت فيه لا واسمها مفرد خمسة اوجه
احدها فتح الاول منها لا اسميها اى لو وقع بعد لا الاولى وهو الاصل
فاذا فتحته ففى الثانى لا الاسم اى لو وقع بعد لا الثانية ثلاثة اوجه
الاول الفتح على اعمال لا الثانية فى الخبر على القول بان لا المفتوح اسمها
عاملة فى الخبر كما عملت فيه لا الناصبة اسمها خلافا لسيبويه نحو قوله تعالى
فلا رفث وهو الجماع والفحش كالرفوث وكلام النسا فى الجماع ولا فسوق
وهو الترك لامر الله تعالى والعصيان والخروج عن طريق الحق لا امر الله تعالى
بالفتح فيهما فى قراة ابى عمرو وابن كثير وذلك على جعل لا مركبة مع اسمها
فيهما كما لو انفردت والكلام حينيذ جملتان وخبر كل منهما مقدر والتقدير
لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا وقال الرضى فتحهما وجهه ان يجعل
لا فى الموضعين للتبرية فيبنى اسمها ويجوز على مذهب سيبويه ان يقدر
بعدهما خبر لهما معا اى لا حول ولا قوة لنا اى موجودان لنا لان مذهبه
ان لا المفتوحة اسمها لا تعمل عمل ان فى الخبر فهما فى موضع الرفع فلا قوة مبتدا
معطوف على مبتدا والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدا لا خبر لا فيكون الكلام
جملة واحدة نحو زيد وعمرو منطلقان ويجوز ايضا عنده ان يقدر لكل
واحد منهما خبر فيكون الكلام جملتين واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوحة
اسمها عاملة فى الخبر عمل ان كما عملت فيه لا المنصوب اسمها فيجوز ان يقدر
لهما معا خبر واحد عندهم وذلك الخبر يكون مرفوعا بالاولى والثانية
وهما وان كانا عاملين لا انهما متماثلان فيجوز ان يعملا فى اسم واحد
عملا واحدا كما فى ان زيدا وان عمرا قايمان كانهما شى واحد ويجوز ايضا
عندهم ان يقدر لكل منهما خبر على حياله انتهى والوجه الثانى النصب فى الثانى

يعني مبنونا على جعلها اي لا الثانية زائدة موكدة وعطفا لاسم الواقع
بعدها مع النصب والتنوين على اسم لا الواقع قبلها عند ابن مالك فان
محله نصب وعند غير ابن مالك معطوف على لفظ اسم لا لانه لما اطرد في لا
بنا اسمها معها على الفتح نزلت منزلة العامل المحدث للفتحة الاعرابية
نحو قول انيس بن العباس السلمي جدا العباس بن مرداس او قوله
ابي تمام جد العباس

• لا نسب اليوم ولا خلة • اتسع الخرق على الراقع •

والكلام حينئذ جملة واحدة على تقدير خبر واحد لهما معا لان العامل
لا وحدها ويجوز ان يقدر لكل منهما خبر عند غير سيبويه اما هو فيجب عنده
ان يقدر لكل منهما خبر على حياله وهذا الوجه كما قال المصنف في التوضيح
اضعف الخمسة لان نصب مع وجود لا ضعيف والقياس فتحه بلا
تنوين حتى قال ابن الدهان في الغرة خصه يونس وجماعة من النحويين
بالضرورة كتنوين المنادى المفرد المعرفة وجعله الزمخشري منصوبا
على اضمار فعل اي ولا ارى خلة والوجه الثالث الرفع في الثاني على فتح
الاول على اعمالها اي لا الثانية عمل ليس وعلى زيادتها وعطف ما بعدها
على محل لا الاولى مع اسمها فان موضعهما رفع بالابتدا لانهما بالتركيب
صار كالشيء الواحد وحق المخبر عنه ان يرفع بالابتدا والكلام على
اعمالها عمل ليس جملتان كقول الشاعر

• هذا لعمركم الصغار بعينه • لا ام لي ان كان ذاك ولا اب •

بفتح ام ورفع اب فلا ام لي مبتدا وخبره مقدر تقديره موجود او اب
مبتدا وخبره مقدر تقديره موجود وعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما
خبر واحد لانه خبر مبتدا وما عطف عليه والصغار الذل والصاغر
الراضي بالذل وهذه الاوجه الثلاثة التي علمت انها جائزة في الثاني على

فتح

فتح الاول جائزة في الثاني ايضا اي مرة اخرى اذا اسم لا الاولى معربا
نحو قولك لا غلام رجل ولا امراة فلك في امراة الفتح والنصب والرفع
كالصفة اي كما تجوز تلك الثلاثة في الصفة يعني صفة النكرة
اذا كانت الصفة مفردة متصلة باسم لا النكرة المبني معها على الفتح
كما في نحو قولك لا رجل ظريف هذا من امثلة الخليل فيجوز فيه فتح
ظريف فتقول لا رجل ظريف ونصبه فتقول لا رجل ظريفا ورفعه فتقول
لا رجل ظريف ومثله لا رجلين ظريفين ولا رجلين ظريفات ولا رجال
ظريفين وظريفون فيستوي فيهما لفظ المفتوح والمنصوب ولا
هندات ظريفات لان اسم لا في ذلك كله مبني بين المشتق كما مر في لا
رجل ظريف ونحو لا ماء ماء باردا عندنا فما الثانية نعت للاولى وهي
جامد منعوتة بمشتق وهو بارد هذا ما مشى عليه المصنف في التوضيح
خلافا لما في الشذور وسياق زيادة بيان لذلك في كلام الشارح على التوكيد
اذا تقرر ذلك وقد عرفت مبنى هذه الاوجه فالفتح في الصفة
بنا على ان الصفة والموصوف ركبا تركيب خمسة عشر قبل مجيء لا ثم
ادخلت لا عليهما بعد ان صارا اي الاسم والصفة اسما واحدا وقيل
علة البنا كون الوصف من تمام اسم لا واسم لا وجب له البنا لتضمنه معنى
من وصار كانهما معا تضمنا معنى من وقيل انه اجري على لفظ
الموصوف لانه اشبه المعرب وقيل فتحته فتحة اعراب وحذف
تنوينه للمشاكلة والنصب اي الفتح في الصفة مع التنوين بنا على
اتباع الصفة لمحل اسم لا وحده وهو النكرة الموصوفة لانها في محل
نصب بلا وقال الشاطبي النصب بالحمل على لفظ النكرة وان كان مبنيا
لان حركة البنا شبيهة بحركة الاعراب بل الاعراب اصلها انتهى والرفع
في الصفة بنا على اتباعها لمحل لا مع اسمها لانهما في محل رفع بالابتدا لصيرورتهما

كشيء واحد فحكموا على محلهما بالرفع وجعلوا النعت للمجموع كما في النعت
المفقود بلا نحو مررت برجل ظريف ولا كريم قال الرضي جعل حرف النفي
مع اسم لا بمعنى صفة لرجل انتهى ولما تكلم المصنف على الصفة ولم يذكر حكم
التوكيد والبدل والنسق وفواتها لا ينبغي شرع في ذكر حكمهما فقال وكالصفة
خبر مقدم فيما ذكر من جواز الفتح والنصب والرفع التوكيد مبتدأ مؤخر ولما
كان التوكيد المعنوي لا ياتي هنا لان النكرة لا يؤكد بها وصفا التوكيد
بقوله اللفظي المتصل اي دون فصل بلا بين المؤكد والتوكيد ومنه نحو
لا ماء ماء باردا فيجوز فيه الثلاثة كالنعت المفرد الثاني كذا ذكره المص
في الشذور يعني يجوز في ماء الثاني الفتح والنصب والرفع وجرى عليه
الكمال الانصاري في شرح المفصل حيث جعل ماء الثاني توكيدا لفظيا
لماء الاول لا صفة له قال كيف يوصف الشيء بنفسه مع انه جامد وانما
هو من قبيل التوكيد اللفظي او البدل انتهى وجعله في التوضيح صفة
للاول كما تقدم لانه يوصف بالاسم الجامد اذا وصف كمررت برجل
رجل عاقل قال والقول بانه توكيد خطأ انتهى وعلل في التصريح بان
الماء الثاني لما وصف ونعته بقيد خرج عن كونه مرادفا للاول
فلا يصح جعله توكيدا له ولا بدلا منه لعدم مساواته له وان جعلنا
باردا نعتا لماء الاول والثاني بدلا من الاول لزم مع ذلك تقدم
البدل على النعت وهو ممتنع انتهى كلام التصريح وقال في الحواشي
وجه التخطئة ان التوكيد اللفظي اعادة اللفظ بعينه وهذا يوجب
بناء التوكيد وان يراد به معنى المؤكد اذ بدونه لم يكن اللفظ الاول
معادا ويجاب بان الواجب اعادة المادة واصل المعنى لا الهيئة
وعدم الزيادة على المعنى وفي هذا دفع لما يقال كيف ماء الثاني تاكيد
للاول مع ان الماء الثاني غير الماء الاول لان الماء الاول مطلق

والثاني متصف بانه بارد فهو غير الاول قال الرضي وان صفى لا بلا
فصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصفت الثاني نحو لا ماء ماء باردا فان شئت
بنيت الثاني نظرا الى كونه تكريرا لفظيا وان شئت اعربته رفعا ونصبا
وذلك لانك لما وصفته صار مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموطئة
في قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا فالاعراب في المكرر الموصوف نظرا الى كونه
كالصفة من الاعراب في المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر اعني باردا
فليس فيه الا الاعراب انتهى واما البدل الصالح لعمل لا وهو المنكر كما اشار
اليه بقوله فان كان نكرة فكالصفة المفصولة كما سياتي بيانهما في كلام المصنف
قريبا فيجوز في البدل النكرة الرفع والنصب ويمتنع الفتح لانه على نية تكرار
العامل فالفصل بالعامل وان كان منويا موجود نحو لا احد رجلا وامراة في
الدار بنصب رجلا وامراة ورفعهما ولا يجوز فتحهما لما علمت وفي حواشي التوضيح
قوله وامراة هذا يوهم ان البدل يتعين فيه العطف وذلك غير متعين لامكان
بدل البعض من الكل ومثله اي مثل البدل عطف البيان في جواز الرفع والنصب
وامتناع الفتح فيه ان اجريناه اي عطف البيان في النكرات نحو لا رجل ولا امراة
في الدار برفعهما ونصبهما ولا يجوز الفتح في المعطوف لوجود الفصل بحرف العطف
وان كان البدل معرفة وجب فيه الرفع كالنسق اي كما يجب في عطف النسق
المعرفة والنسق بالنون والسين المهملة محركة وبالقاف ما جاء من الكلام على
نظام واحد ونسق الكلام عطف بعضه على بعض فالبدل المعرفة نحو لا احد
زيد فيها برفع زيد وجوبا نظرا الى محل لا مع اسمها ويمتنع النصب بالنظر الى اسم
لا وحده لانها لا تعمل في معرفة ومثال عطف النسق وفيه البدل ايضا نحو لا احد
زيد وعمرو فيها فزيد وعمرو بدل تفصيل من احد ويجب الرفع في المعطوف وهو عمرو
وكذا يجب الرفع في المعطوف المعرفة مع تكرار لا نحو لا امراة فيها ولا زيد لان لا
الجنسية لا تعمل في معرفة قال ابو حيان ومن قال ان رب شاة وسخلتها قال

لا غلام ولا العباس ولا رجل عندنا ولا اخاه قال صاحب البسيط ووجهه انهم
يغتفرون في التوالي ما لا يغتفرونه في الاوائل انتهى ولك فيه اي في نحو لا حول
ولا قوة ايضا اي مرة اخرى رفعه اي الاول اما على الابتدا ولا ملغاة لا عمل لها
لتكرارها او على اعمال لا عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها واذا رفعته
اي الاول فيمتنع حينئذ اي وقت رفعك له يمتنع في الثاني النصب لعدم
نصب المعطوف عليه لفظا ومحلا اي في اللفظ والمحل ويجوز في الثاني الفتح على
اعمال لا الثانية عمل ان سواء جعلت لا الاولى ملغاة او عاملة عمل ليس نحو
قول امية بن الصلت في احوال الجنة

• فلا لغو ولا تاثيم فيها • وما فاهوا به ابدا مقيم •

برفع لغو وفتح تاثيم واللغو الباطل والتاثيم من اثمته اذا قلت له
اثمت وما فاهوا تلفظوا والمعنى ليس في الجنة قول باطل ولا تاثيم احد
احدا لاحد وما تلفظوا به من طلب شهوة حاصل مقيم على التابيد ويجوز
في الثاني ايضا الرفع اما على اعمالها اي اعمال لا الثانية عمل ليس فيكون
ما بعدها مرفوعا بها او على زيادتها اي زيادة لا وعطف الاسم الواقع
بعدها على ما قبلها نحو قول عبيد الراعي بن حصين

• وما هجرتك حتى قلت معلنة • لا ناقة لي فيها ولا جمل •

برفع ناقة وجمل والمعنى وما تركتك حتى تبرأت مني وقلت صريحا
لا ناقة لي ولا جمل وهو مثل ضرب لتبريها منه قال في التصريح واما
رفعهما فوجهه ان تجعل الاولى ملغاة لتكررها فما بعدها مرفوع
بالابتدا او عاملة فيكون ما بعدها مرفوعا بها وعلى الوجهين قلنا
خبر عن الاسمين ان قدرت لا الثانية تكرارا للاولى وما بعدها
معطوف فان قدرت الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس او العكس
فلنا خبر عن احدهما وخبر عن الاولى محذوف كما في زيد وعمرو قايم ولا يكون

خبرا عنهما لئلا يلزم محذوران احدهما كون الخبر الواحد مرفوعا
منصوبا والثاني توارد عاملين على معمول واحد قاله في المغني
في مسالة لا رجل ولا امراة برفعهما انتهى ففي جملة التركيب اي في
مجموعه لا في جميعه خمسة اوجه منها وجهان في النكرة الاولى وهما
الفتح والضم وثلاثة اوجه في النكرة الثانية الفتح والنصب
والضم وهذه الاوجه الخمسة ماخوذة كما في التصريح من اثني عشر
وجها وذلك لان ما بعد الاولى يجوز فيه البنا على الفتح والرفع على
الالغا والرفع على اعمالها عمل ليس فهذه ثلاثة اوجه وما بعد الثانية
يجوز فيه تلك الثلاثة ووجه رابع وهو النصب فاذا ضربت هذه
الاربعة في الثلاثة الاولى بلغت اثني عشر وجها وكلها جايزة الا
اثنين وهما رفع الاول على الالغا وعلى الاعمال عمل ليس ونصب
الثاني وانهاها ابن النحاس في شرح الجمل الى مائة واحد وثلاثين وجها
ففي قول الشيخ ففي جملة التركيب الى اخره اشارة الى الزيادة على الخمسة
وان هذه الخمسة ماخوذة من اوجه كثيرة واعلم ان هذه الخمسة
لا تتاتى الا مع التركيب لغير الممتنع وهو تركيب المفرد وعلى هذا
لو قلت لا رجل ولا طالعا جبلا امتنع الفتح لامتناع تركيب غير المفرد
ولما فرغ رحمه الله من الكلام على الاوجه المذكورة مع بيان شروطها
شرع في بيان محترزاتها فقال وان لم تتكرر لا مع المعطوف نحو لك
لا حول وقوة او فصلت الصفة عن موصوفها اي فصل بينهما فاصل
نحو قولك لا رجل فيها كريما او كانت الصفة غير مفردة بان كانت
مضافة او شبيهة بالمضاف سواء كان الموصوف مفردا ام لا يكون مفردا
مثال الاول نحو قولك لا رجل صاحب بر عندنا ومثال الثاني ما ذكره
بقوله او لا غلام سفر رجل صاحب بر عندنا او كانت الصفة مفردة

وهو اى الموصوف غير مفرد نحو لا غلام سفر ظريفا عندنا ممتنع فى المسايل الاربع
هذه فى المعطوف والصفة الفتح وذلك لعدم تكرار لا فى المسالة الاولى وهى
لا حول وقوة ولاجل امتناع التركيب فى الباقى من المسايل الاربع لان الفتح
يستدعى التركيب والتركيب على هذه الصفة ممنوع عندهم لانهم لم يركبوا ثلاثة
اشيا فيجعلوها كشى واحد فامتنع الفتح فيهما وجاز فيهما عطفا على محل اسم
لا وقال فى التصريح اى فى المعطوف والصفة الرفع بالنظر الى محل لا واسمها وجاز
النصب عطفا على محل اسم لا وقال فى التصريح بالنظر الى لفظ المنعوت ان كان
معربا والى محله ان كان مبنيا قال ابن خروف والحمل على الموضع فى هذا الباب
حسن فى المعرب والمبنى لان الموضع للابتدا انتهى كقوله اى القايل وهو
رجل من بنى عبد مناة يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك

• فلا اب وابنا مثل مروان وابنه • اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا •

يروى برفع ابن ويروى بنصبه ولا يجوز فيه الفتح لما تقدم واما حكاية الاخفش
لا رجل وامراة بالفتح بلا تنوين فشاذة والاصل ولا امراة فحذف لا وبقى البنا
بحاله على نية لا كما قالوا ولا سيما تحمله على نية كل شاة اذا علم خبر لا من
سياق الكلام او غيره جاز حذفه كثيرا عند الحجازيين ووجب عند بنى تميم
والطاييين وانما يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السوال دالة
عليه واذا لم تقم فلا يجوز حذفه اذ لا دليل عليه بل بنوا تميم اذن كالحجازيين
فى ايجاب الاثبات به وقال ابن مالك فى شرح الكافية زعم قوم منهم
الزمخشرى والجزولى ان بنى تميم يحذفون خبر لا مطلقا على سبيل اللزوم الا ان
الزمخشرى قال وبنوا تميم لا يثبتونه فى كلامهم اصلا وقال الجزولى ولا يلفظ
بالخبر بنوا تميم الا ان يكون ظرفا او جارا ومجرورا وليس بصحيح ما قالاه لان حذف
خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفايدة والعرب مجمعون على ترك التكلم بما
لا فايدة فيه قال الشلوبين ينبغى ان يكون خلاف اهل الحجاز وبنى تميم فيما

هو

هو جواب لسوال اما اذا لم يكن جوابا فلا ينبغى ان يحذف اصلا لانه لا دليل عليه
وانكر على الجزولى استثنا الظرف انتهى ولذا قال فى الشذور وتميم لا تذكره ح
واما استثنا الظرف فاورده الرضى ولم يوجهه ووجهه فى المتوسط بانه ح
يكون مخصوصا بالظرف والذى يحذف انما هو العام كالموجود ويوجد ووجهه
السيد الجرجانى فى حواشيه على الرضى بان الظرف نايب عن الخبر فلو حذفوه لزم
حذف النايب والمنوب وهو مرفوض مثال حذفه نحو قوله تعالى قالوا لا ضير
من الامر يضور ويضيره ضورا وضيرا ضره والخبر محذوف فسره بقوله اى لا ضير علينا
ولو ذكر لجاز عند الحجازيين واكثر ما يحذفه الحجازيون مع الا كما اشار اليه بقوله
ولا اله الا الله الخبر مقدر اى موجود او لنا او فى الوجود او نحو ذلك فى التصريح قال
الزمخشرى فى جزو لطيف له على كلمة الشهادة هكذا قالوا والصواب انه كلام
تام وان الاصل الله اله مبتدا وخبر كما تقول زيد منطلق ثم جى باداة الحصر
وقدم الخبر على الاسم وركب مع لا كما ركب المبتدا معها فى لا رجل فى الدار
ويكون الله مبتدا موخرا واله خبرا مقدما وعلى هذا تخرج نظايره نحو لا سيف
الا ذو الفقار ولا فتى الا على نقله الموضح عنه وقال بعده قلت وقد
يرجح قوله بان فيه سلامة من دعوى الحذف ودعوى ابدال ما لا يحل محل المبدل
منه وذلك على قول الجمهور ومن الاخبار عن النكرة بالمعرفة وعن العام بالخاص
وذلك على قول من يجعل المرفوع خبرا انتهى واذا جهل الخبر سوا قلنا انه خبر
لا او خبر المبتدا وجب ذكره المجهول به كقوله عليه الصلاة والسلام لا احد اغير من
الله عز وجل وقد يحذف اسم لا للعلم به كقولهم لا عليك اى لا باس عليك اعلم ان الاسم
مثل الخبر فيما ذكر قال الرضى يحذف اسم لا فى لا عليك ولا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر
كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف
اسما جاز ان يكون زيد اسما والخبر محذوف اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا
احد مثل زيد وان جعلنا الكاف حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد

انتهى الثالث من انواع النواسخ لحكم المبتدا والخبر من الافعال وهي
نوعان احدهما افعال القلوب وهي ما دل على يقين وظن او عليهما وتنقسم
ثلاثة اقسام ما لا يتعدى بنفسه نحو فكر في كذا وتفكر فيه وما يتعدى
لاثنين بنفسه وهو المراد هنا وهو ثلاثة عشر فعلا احدها ظن من
الظن ثم انه كونه بمعنى الحسبان قال في القاموس وحسب كنعم واخيه
محسبة ومحسبة وحسبانا بالكسر ظنه وما كان في حسباني كذا ولا تقل
في حسباني لا بمعنى اتهم نحو قوله تعالى انه ظن ان لن يحور ولا بمعنى
احمر وابيض وقد يرد ظن بمعنى علم نحو قوله تعالى وظنوا ان لا ملجا
من الله الا اليه وثانيها راى حالة كونها بمعنى علم نحو قوله انهم يرونه
بعيدا ونراه قريبا لا بمعنى ذهب من الراى وهو المذهب تقول راى ابو
حنيفة حل كذا وراى الشافعي حرمته اى ذهب ابو حنيفة الى حل كذا وذهب
الشافعي الى حرمته وزاد في الكافية لا بمعنى ابصرت وقد ترد راى بمعنى
ظن نحو راى النجم طالعا والثالث حسب بكسر السين بمعنى اعتقد وهي
كظن في كونها بمعنى الاعتقاد نحو قوله تعالى ويحسبون انهم على شيء
والرابع درى في لغية تصغير لغة اى قليلة بمعنى علم ما لا كثر في درى
كما شرح التسهيل تعديها بالباء الواحد نحو دريت به فان دخلت عليها الهمزة
اى همزة النقل تعدت لآخر بنفسها اى تعدت الى الاول بنفسها
والى الثاني بالباء نحو قوله تعالى ولا ادراكم به بضمير المخاطبين مفعوله
الاول والضمير المجرور بالباء مفعولها الثاني وقال ابو حيان عدها في
افعال الباب الكوفيون وانكرها البصريون والخامس خال الماضي يخال
وهي كظن في معناها نحو قوله يخال الفرار يراخي الاجل لا خال ماضي يخول بمعنى
يتكبر ويعجب بنفسه زاد في التسهيل لا يعجب ولا يظلع وسيأتي بيانه لك
والسادس زعم زاد في التسهيل لا لكفالة ولا للرياسة ولا لسمن ولا هزال

فان

فان الاولين يتعديان الى واحد والاخيران لازمان فمثالها بمعنى
كفل نحو زعمت زيدا اى كفلته وضمنته وفي التنزيل وانا به زعيم وفي
الحديث الزعيم غارم ومثالها بمعنى راس بالهمز وتركه نحو زعم
زيد اى راس ومنه زعيم القوم فلان اى راسهم وسياتي مثالها بمعنى
سمن وهزل وستاتي بمعنى قال كقول ابي زبيد الطائي
• يا لهف نفسي ان كان الذي زعموا • حقا وماذا يرد اليوم تلهيفي •
اى ان كان الذي قالوه حقا ومثالها بمعنى طمع يقال زعم في غير مزعم اى
طمع في غير مطمع قال المصنف في التوضيح والاكثر في زعم وقوعها على ان
بتخفيف النون وعلى ان بتشديدها وصلتيهما مبتدا او خبره تسد مسد
مفعوليها فالاول نحو قوله تعالى زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا والثاني
نحو قول كثير عزة • وقد زعمت اني تغيرت بعدها • ومن ذا الذي يا عز لا يتغير •
ونقل ابن مالك في شرح التسهيل ذلك عن صاحب العين وزاد انها قد تقع
على الاسم في الشعر والزعم بالزاي والعين المهملة قول يطلق على الحق والباطل
قال في القاموس الزعم مثلثة القول الحق والباطل والكذب ضد واكثر
ما يقال الزعم فيما يشك فيه والشك خلاف اليقين وفي شرح التلخيص للسبكي
ولم يستعمل الزعم في القرآن الا للباطل واستعمل في غيره اى في غير القرآن للصحيح
كقول هرقل لابي سفيان زعمت وهي كثيرة ولكن اذا تاملته تجده يستعمل
حيث يكون المتكلم شاكا فهو كقول لم يقم الدليل على صحته وان كان
صحيحا في نفس الامر انتهى ما في شرح التلخيص ومن استعماله اى الزعم
في الصحيح قول ابي طالب
• ودعوتني وزعمت انك ناصح • ولقد صدقت وكنت ثم امينا •
والسابع وجد بمعنى علم قال المصنف في الشذور لا بمعنى حزن او حقد
وزاد في الكافية لا بمعنى اصبت وفي التسهيل لا الاصابة ولا

ولا استغنى ولا احزن ولا احقد فان الاول يتعدى الى واحد والبواقى
لازمة ويقال سياتى وجد زيد اذا احزن او حقد وقد يختلفان فى المصدر
فمصدر وجد بمعنى حزن وجد ومصدر وجد بمعنى حقد موجدة وسياتى
مثالها بمعنى استغنى والثامن علم بمعنى تيقن نحو فان علمتموهن
مومنات لا بمعنى عرف قال الرضى لا يتوهم ان بين علمت وعرفت
فرقا معنويا كما قال بعضهم فان معنى ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا
قائم واحد الا ان عرف لا ينصب جزءى الاسمية كما ينصبهما علم لا لفرق
معنوى بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين
فى المعنى بحكم لفظى دون الاخر انتهى كذا نقله الزرقانى فى حاشية التوضيح
ثم قال اقول هذا بناء على ان العلم والمعرفة مترادفان وهو قول بعض
اهل الاصول والميزان ولبعضهم قول اخر وهو ان العلم يتعلق بالكليات
او المركبات والمعرفة تتعلق بالجزئيات او البسائط قال فى شرح المطالع
ومن هنا نسمع النحويين يقولون علم يتعدى الى مفعولين وعرف يتعدى
الى مفعول واحد فتامل انتهى والتاسع عد بمعنى ظن نحو قوله لا تعدد
المولى شريكك فى الغنى اى لا تظن لا من العد بمعنى الحساب والعاشر
جعل بمعنى اعتقد نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن لا الذى
بمعنى خلق ولا الذى بمعنى صير والحادى عشر حجا بمهملة ثم جيم بمعنى اعتقد
كقول الشاعر • كنت احجوا ابا عمرو اخا ثقة • حتى المت بنا يوما ملمات •
والثالث عشر تعلم بمعنى اعلم نحو قول القائل • تعلم شفا النفس قهر عدوها •
وخرج بقوله اى المصنف القلبيات نسبة الى القلب لقيام معانيها به اى
القائم معانيها بالقلب كما علمت ما اذا كانت معانيها غير قلبية فانها لا تكون
لا تنصب الا واحدا وذلك كراى بمعنى ابصر يعنى من روية البصر مثاله كرايت
الهلال اى ابصرته وكراى بمعنى اشار نحو راى زيد كذا وكذا بمعنى اصاب

والربع

الرابع نحو رايت الصيد اى اصبت ريته ومثل حسب بمعنى احمر لونه وابيض
كالبرص بالموحدة وبالصاد والراء المهملتين من برص كفرح وهو بياض يظهر
فى ظاهر البدن لفساد المزاج وحبة برصا ضها لمع بياض ومثل درى بمعنى
احتال بالمهملة والمعجمة والمثناة الفوقية ولام اخره اى وخدع يقال درى الذيب
الصيد اذا ختله قال فى القاموس ختله يختله ويختله ختلا وختلانا
خدعه واستغفله ليفرسه بالفاء والراء والسين المهملتين يقال فرس فريسته
يفرسها دق عنقها وكل قتل فرس ومثل خال بمعنى ظلع بالظاء المشالة كمنع
يقال خال الفرس اذا ظلع اى غمز فى مشيته ومثل زعم بمعنى سمن كسمع او بمعنى
هزل من الهزال بالضم نقيض السمن هو كرم كمنى هزالا وهزل كنصر هزلا وبضم
نحو زعمت الشاة اى سمنت او زعمت الشاة اى هزلت ومثل وجد بمعنى
استغنى يقال وجد زيد اذا استغنى فصار ذا جدة كعدة اى غنى ومثل
علم بمعنى انشقاق الشفة العليا يقال علمت الشفة اذا انشقت ولما
فرغ من ذكر معانى هذه الافعال شرع فى بيان عملها فقال وهذه الافعال
المذكورة وكذا متصرفاتها تدخل على المبتدا والخبر بعد استيفا فاعلها فتنصبهما
معا مفعولين لها عند الجمهور وذهب السهيلى الى ان المفعولين فى باب ظن ليس
اصلهما المبتدا والخبر بل هما كمفعولى اعطا واستدل بظننت زيدا عمرا فانه
لا يقال زيد عمرو الا على جهة التشبيه وانت لم ترد ذلك مع ظننت واجيب
بالمنع والمراد ظننت زيدا عمرا فتبين خلافه وذهب الفرا الى ان الثانى
منصوب على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا وجارا ومجرورا
معورض بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبانه لا يتم الكلام بدونه نحو قوله
تعالى وظنوا ان لا ملجا من الله الا اليه ومثال رايت قوله اى الشاعر
• رايت الله اكبر كل شى • محاولة واكثرهم جنودا •
ومثال احسب قوله اى القائل وهو لبيد العامرى •

• حسبت التقى والجود خير تجارة • رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا •

فالتقى مفعول اول وخير مفعول ثاني ولم يثن لانه اسم تفضيل واسم
التفضيل اذا اضيف لم يكن لزمه الافراد والتذكير ورباحا بالراء والبا الموحدة
والحا المهملة تمييز واذا شرطية وما زايدة والمرء مرفوع بفعل محذوف
تفسيره اصبح وثاقلا بمعنى ثقلا بسبب الموت ووصف الميت
بالثقل لان الابدان تخف بالارواح فاذا مات صاحبها تصير ثقيلة
كالجمادات ومثال دري قوله اي القايل •

• دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط • فان اغتباطا بالوفا حميد •

ودريت مبني للمفعول والتا مفعول الاول في موضع رفع على النيابة عن
الفاعل والوفي مفعوله الثاني وهو صفة مشبهة والعهد بالرفع على الفاعلية
وبالنصب على التشبيه بالمفعول وبالجر على الاضافة وعرو منادى مرخم بحذف
التا وفاغتبط جواب شرط مقدر اي ان دريته فاغتبط من الغبطة وهي
ان تتمنى مثل حال المغبوط من غير ان تريد زوالها عنه فان اردت زوالها
كان حسدا والاغتباط • ومثال خال قوله اي القايل وهو
خلف بن حسان • ما خلتني زلت بعدكم ضمنا • اشكوا اليكم حموة الالم •
انشده خلف الاحمري من الكوفيين ويا المتكلم مفعول اول وضمنا مفعوله
الثاني وهو بفتح الضاد المعجمة وكسر الميم وبالنون الزمن المبتلى وفي نسخة
ظميا بالظا المشالة وبالهمز وهو بمعنى شفق قال في الصحاح وظمئت الى لقايكم
اشتقت وزلت بعدكم معترض بين المفعولين وخلتني معترض بين
النافي وهو ما والمنفي وهو زلت وضمنا معترض بين اسم زال وهو التا وخبرها
وهو اشكو وبعدكم متعلق بضمنا وجاز تقدمه على الصفة المشبهة لانه ظرف
وحموة بضم الحا المهملة والميم وتشديد الواو الشدة والتقدير خلتني
ضمنا بعدكم ما زلت اشكو شدة الفراق ومثال زعمت قوله اي القايل وهو

ابو

ابو امية الحنفي واسمه اوس •

• زعمتني شيخا ولست بشيخ • انما الشيخ من يدب دبيبا •

فيا المتكلم مفعول اول وشيخا مفعول ثاني ويدب دبيبا يدرج في المشي درجا
رويدا ومثال وجد قوله تعالى انا وجدناه صابرا ومثال علم قوله تعالى فان
علمتموهن مومنات ثم اعلم ان لهذه الافعال ثلاثة احكام احدها
وهو الاصل الاعمال كما ذكره بقوله والاصل في هذه الافعال جميعها الجامد
منها والمتصرف والقلبي والتصييري ان تعملن ولكن قد يعرض لهن ما يضعفهن
عن العمل فيعملن معه بمرجوحية والثاني يلغين اي لا يعملن برجحان والالغا
ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه بين المبتدا والخبر او تاخره
فهاتان حالتان تضعف فيها هذه الافعال فلا تعمل وقد ذكر احدهما ان تاخرت
عن المفعولين نحو قوله القوم في اثري ظننت فان يكن ما قد ظننت فقد ظفرت
فاخر الفعل عن المفعولين فضعف عن العمل واهمل اي الغي لضعفه بالتاخير
عن العمل وما قبله مبتدا وخبر فالمبتدا هو القوم والخبر هو الجار والمجرور والثاني
يلغين وهذا هو الثاني من الحالين التي تلغى فيها هذه الافعال بمساواة
اي بمساواة الغايين لاعمالهن اذا توسطن بينهما اي بين المبتدا والخبر
وجزم به المصنف في الجامع نحو قوله اي قول القايل وهو ابن بيعة المنقري

• ابا الاراجيز يا ابن اللوم توعدني • وفي الاراجيز خلت اللوم والخور •

فتوسط الفعل وهو خلت بين اللوم وهو المبتدا موخر والاراجيز وهو
خبره مقدم واهمل الفعل لضعفه بالتوسط ايضا والاراجيز جمع ارجوزة
بمعنى الرجز واراد بها القصايد المرجوزة الجارية على بحر الرجز واللوم بضم
اللام اجتماع الشح ومهانة النفس ودناءة الابا فهو مرادف ما يهجى به وقد
بالغ هذا الشاعر في هجو روبة او العجاج على ما قيل حيث جعله ابا اللوم
اشارة الى ان ذلك غريزة فيه والخور بفتح الخا المعجمة والواو وفي اخره را مهملة

الضعيفا والمعنى انتعدل يا ابن اللوم بالاراجيز وفيها اللوم والخور وكذلك
في البيت الاعمال ايضا لان الاعمال من غير رجحان احدهما على الاخر وانما كان
الاعمال مع التوسط على حد سوا لان ضعف العامل بالتوسط سوغ متاوبة
الابتدا الداعي لضعف العامل فلكل منهما مرجح قاله ابو حيان وقيل الاعمال
ارجح من الالغا وذلك لان العامل اللفظي اقوى من العامل المعنوي اعني
الابتدا وبه جزم المصنف في كتابه الاوضح وفهم من كلامه رحمه الله
تعالى ان الالغا جايز لا واجب وانه لا يجوز تقدم العامل على المعمولين
وان تقدم عليه غيره وهو كذلك اي كما فهم من كلامه على المشهور ثم الالغا
انما هو بالنسبة الى المفعولين واما بالنسبة الى الفعل ومن فوعه نحو قلم ظننت
زيد قايم فانه يجوز عند البصريين ويجب عند الكوفيين ووجه ابنه انما ينصب
بظننت ما كان مبتدا قبل مجيها والابتدا بالاسم اذا تقدمه الفعل قاله
الخضراوي وابو حيان وشاهد الجواز قوله شجاك اظن ربع الظاعنينا يروى
برفع ربع على الفاعلية وبنصبه على انه مفعول اول وشجاك اول مفعوله
الثاني وفيه ضمير مستتر راجع الى ربع قاله في المغني واعترض بان لا نسلم
ان شجاك فعل ومفعول بل مضاف ومضاف اليه مبتدا وربع الظاعنين
خبر عنه على تقدير رفعه او مفعول اول مقدم وربع الظاعنين مفعول
ثاني واظن عامل على تقدير نصبه كذا في التصريح وهذه الافعال ان وليهن
ما له صدر الكلام وهو راجع لما اي الذي له صدر الكلام واحد من ستة وهي
اي الستة احدها ما مطلقا اي سوا كانت في جواب قسم ام لا وثانيها
وثالثها لا وان الملتقى فيهما هنا وزاد في الشذور في جواب القسم وكذا في الجامع
في حاشية الزرقاني على التوضيح تقييد لا وان النافيتين بان يكونا في جواب
قسم لا يظهر له وجه ووافق اطلاقه هنا قوله في التوضيح وجواب قسم ملفوظ
او مقدر اذ ليس لهما صدر الكلام الا حينئذ اي وقت كونهما كذلك تابع

في ذلك

في ذلك الكوفيين وهو اختيار ابن عصفور والذي عليه البصريون خلافه
كما يوجد في شرح التسهيل لابن حيان وقال ابو حيان عد لا من المعلقات
تبع فيه النحاس وابن السراج ولم يذكرها اصحابنا وقد ومثلها اعني
ما ولا وان بقوله النافيات لما وليهن مثال ما في غير جواب القسم نحو علمت
ما زيد قايم وقوله تعالى لقد علمت ما هولا ينطقون ومثالها في جواب القسم
علمت والله ما زيد قايم فما نافية وما بعدها مبتدا وخبره وجملة المبتدا والخبر
في موضع نصب بعلمت وعلق عنها العامل في اللفظ بما النافية ومثال لا في جواب
القسم الملفوظ علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو ومثال ان في جواب القسم علمت
والله ان زيد قايم ومثال القسم المقدر علمت لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت
ان زيد قايم قاله الرضي وقد يكون المعلق حرف النفي وهي ان وما ولا نحو علمت
ما زيد قايم ولا زيد في الدار ولا عمرو ولا رجل في الدار اما الاستفهام ولام الابتدا
وما وان النافيتان فلكزوم وقوعها في صدر الجملة وضعا واما لا الداخلة على
الجملة الاسمية فلانها لا التبرية المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها
على الجمل الاسمي ورابع الستة ما ذكره بقوله او لام لام الابتدا ملفوظة نحو
قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه الاية اي اقرا الاية بتمامها وتمامها ما له في الاخرة
من خلاق فمن مبتدا وهو موصول اسمي وجملة اشتراه صلة من وعايدها فاعل
اشتراه المستتر فيه وما نافية وله في متعلقات بالاستقرار خبر خلاق ومن
زايدة وجملة ما له في الاخرة من خلاق خبر من والرابط بينهما الضمير المجرور
باللام وجملة من وخبره في محل النصب معلق عنها العامل بلام الابتدا لان
لها الصدر فلا يتخطاها عامل وانما تخطاها في باب ان فرفع الخبر لانها
موخرة من تقديم لاصلاح اللفظ واصلها التقديم على ان او مقدرة ومنه
اي من ما فيه لام الابتدا وهي مقدرة قول بعض بني فزارة •
• كذاك ادبت حتى صار من خلقي • اني رايت ملاك الشيمة الادب

برفع ملاك على الابتدائية وَالادب على الخبرية وَالاصل لملاك ثم حذفت اللام
وبقي التعليق بحاله كما كان مع وجود المعلق وقال البعض ان قلت يلزم على
جعل لام الابتدا للتعليق عدم اطراد العلة في تعليق هذه الحروف وهي انها لا
تدخل على جملة فان لام الابتدا تدخل على المفرد في نحو ان زيدا لقايم قلت
قد صرحوا بان لا اصل فيها التقديم واصله لان زيدا قايم ثم اخرت اللام
لاصلاح اللفظ قاله الرضي وهذا مما نسخ لفظه وبقي حكمه قاله في المغني وهذا
احد ثلاثة اوجه والشيخ رحمه الله مشى على هذا الوجه لكونه اولى لان
حذف اللام قد عهد في الجملة كقوله تعالى قد افلح من زكاها والاصل
لقد افلح وترك الوجهين الاخرين لضعفهما فلا حاجة لذكرهما وخامسها
ما ذكره بقوله او لام القسم نحو قولك لقد علمت والله ليقومن زيد وقوله
اي قول القايل وهو لبيد على ما قيل •

• ولقد علمت لتاتين منيتي • ان المنية لا تطيش سهامها •

فاللام في لتاتين لام القسم وتسمى لام جواب القسم والقسم وجوابه جملة
في محل نصب معلق عنها العامل بلام القسم لا جملة الجواب فقط فسقط
ما قيل ان جملة جواب القسم لا محل لها من الاعراب وان الجملة المعلق عنها
العامل لها محل فيتنافيان ولهذا قال ابو حيان واكثر اصحابنا لا يذكرون
لام القسم في المعلقات وفي الغرة ولام القسم لا تعلق كقوله •

• ولقد علمت اسدا اننا • لهم يوم نصر لنعم النصير •

ينبغي ان تعد لام القسم ولم تعلق وتقول علمت ان زيدا لن يقوم فتفتح
ان انتهى وفي المغني ان افعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما
يجاب به القسم كقوله ولقد علمت لتاتين منيتي انتهى فاخرج لام
لتاتين عن كونها للقسم وفي حواشي التوضيح قوله ولقد علمت الخ يعني ان
التعليق بسبب دخولها على القسم وجوابه الفعلي وفي الرضي واما قوله ولقد

علمت

علمت البيت فانما اجرى لقد علمت مجرى القسم لتاكيده للكلام لان فيه
اللام المفيدة للتاكيد مع قد المؤكدة وفي علمت معنى التحقيق فصار كقوله
واني قسيم اليك مع الصدود لا اشمل انتهى وقضيته ان لتاتين جواب
علمت لكونه قسما لا جواب قسم مقدر كما يقتضيه كلام المصنف ثم
لا تنكر ان الفعل المعلق يدخل على الفعل قال الرضي نحو علمت بمن مررت وعلمت
ايهم ضربت بنصب ايهم على انه مفعول ضربت انتهى وَالسادس ما اشار
اليه بقوله او اداة استفهام مطلقا اثبتنا وله ما يجاب بمعنى كالهمزة مع
ام او بلا او نعم كهل كما سياتي عن حواشي التوضيح وسوا تقدمت اداته
على المفعول الاول بمعنى تعترض بين العامل والجملة بعده نحو قوله تعالى
وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون فقريب مبتدا وام بعيد معطوف
عليه وما موصول اسمي في محل رفع خبر المبتدا وما عطف عليه وجملة توعدون
صلة الموصول والعايد محذوف وجملة المبتدا وخبره في موضع نصب بادري
المعلق بالهمزة ام كان المفعول اسم استفهام كما سياتي في تمثيل المصنف
ام اضيف المفعول الى ما تضمنه معنى الاستفهام كعلمت ابو من زيد فان كان
الاستفهام في الثاني كعلمت زيدا ابو من هو فالارجح نصب الاول لانه غير
مستفهم به ولا مضاف اليه قاله ابن مالك في شرح الكافية قال البعض
واستشكل التعليق بالاستفهام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو واجيب بان
هذا صورته الاستفهام وليس مراد الاستحالة الاستفهام عما اخبر انه علمه
وانما المعنى علمت الذي هو عندك من هذين وقال بعضهم هو على حذف المضاف
والمراد علمت جواب هذا الكلام وفي حواشي التوضيح قوله حرف الاستفهام
يتناول ما يجاب بمعين كالهمزة مع ام او بلا او نعم كهل والمعنى علمت هذا الذي
تشك فيه فيستفهم عنه ومنع قوم وقوع الثاني بعد فعل القلب ورده
الرضي انتهى وقوله تبطل عملهن جواب ان اي عمل هذه الافعال في اللفظ

دونا عملها في المحل حالة كونه وجوبا اي واجبا او ذا وجوب لمانع من العمل وهو
اي المانع من العمل اعتراض ماله صدر الكلام ويسمى ذلك اي ابطال العمل في
اللفظ دون المحل تعليقا ۔ سمي بذلك لانه ابطال عملها اي الافعال
المذكورة اي من اللفظ مع تعلق العامل بالمحل فهو اي المذكور من الابطال
في اللفظ دون المحل كالمراة المعلقة التي هي لا مزوجة ولا مطلقة استدل
على ذلك بدليل صحة العطف بالنصب في المعطوف على محل الجملة التي علق
العامل عنها واعترض على كون العمل في المحل بان المعلق له الصدر فما بعده
جملة لا مفرد فلا محل له والا لو وقعت الجملة موقع المفرد وكانت الجملة في موقع
المفرد المعمول لما قبل ذلك المعلق واجيب بان الذي يدعى من العمل في
المحل هو ان العمل ثابت لمحل المعلق وما بعده معا لا لمحل ما بعده فقط فتامل
ولا فرق في اسم الاستفهام بين ان يكون عمدة نحو قوله تعالى لنعلم اي
الحزبين احصى فاي اسم استفهام مبتدا واحصى خبره وهو فعل ماض وقيل
اسم تفضيل من الاحصا بحذف الزوايد وجملة المبتدا والخبر معلق عنها
نعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولا فرق في العمدة بين المبتدا كما مر
والخبر نحو علمت متى السفر والمضاف اليه المبتدا نحو علمت ابو من زيد والخبر
نحو علمت صبيحة اي يوم سفرك او فضلة بالنصب عطفا على عمدة نحو
قوله تعالى وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي منقلب مفعول
مطلق منصوب بما بعده اي منصوب بينقلبون مقدم من تاخير والاصل
ينقلبون اي انقلاب لا مفعول به منصوب بما قبله اي لا منصوب بيعلم
كما قد يتوهم تتمة ذكر ابو علي الفارسي في التذكرة ان من جملة المعلقات
لعل كقوله تعالى وان ادري لعله فتنة لكم وجزم به في الشذور وشرحه
حيث قال ۔ وقد تابع في ذلك الفارسي ووافقه ابو حيان فقال
في الجامع ويختص بدري وذكر بعضهم من جملتها اي المعلقات لو وجزم به في التسهيل

بقوله

بقوله وجزم ايضا المصنف في الشذور وشرحه ايضا بقوله مثاله كقول الراي
القايل • وقد علم الاقوام لو ان حاتما • اراد ثراء المال كان له وفر •
ولا يجوز حذف المفعولين لافعال القلوب او حذف احدهما لغير دليل يدل على
المحذوف لانك اذا اقتصرت على ظننت مثلا لم يكن فيه فايدة لان الانسان
لا يخلو من ظن ما وعن سيبويه فيما نقل عن ابن مالك وعن الاخفش والجرمي
وابن خاروف وشيخه ابن طاهر والشلوبين المنع مطلقا سوا في ذلك افعال
الظن والعلم وحجتهم في ذلك ان العرب تجري هذه الافعال مجرى القسم فتتلقى بما
يتلقى به القسم نحو ظنوا ما لهم من محيص ولقد علمت لتاتين منيتي والجواب
لا يحذف فكذلك ما هو بمنزلته وعن الاكثرين الاجازة مطلقا ان الظن يمكن
تحصيله مع الحذف بالتخمين ومشى على ذلك ابن عصفور وصححه المجيء لذلك في
افعال العلم كقوله تعالى والله يعلم وانتم لا تعلمون اعنده علم الغيب فهو
يرى اي الاصل والله اعلم يعلم الاشيا ويرى ما تعتقد حقا او نحو ذلك مما
يطلبه معنى الكلام وفي افعال الظن نحو ظننتم ظن السوء فظن السوء مفعول
مطلق مفيد للنوع وذكر المصنف في الجامع الجواز ان افاد والمنع ان لم يفد ومشى
عليه في الكافية وشرحها وعن الاعلم يجوز في افعال الظن دون افعال العلم
قال البعض ولعل وجهه دون العلم انتهى وعن ابي العلاء ادريس يجوز في ظن
وخال وحسب لانه سمع فيها ويمتنع في الباقي وما جزم به الشارح هنا من
المنع لغير دليل مشى عليه المصنف في الشذور وابن مالك في اكثر كتبه فان
دل دليل على المحذوف جاز ذلك الحذف نحو قوله تعالى اين شركاي الذين كنتم
تزعمون وقول الكميت يمدح ال البيت •

• باي كتاب ام باية سنة • ترى حبهم عارا علي وتحسب •

فحذف في الاية مفعولا تزعمون وفي البيت مفعولا تحسب لدليل ما قبلهما
عليهما اي تزعمونهم شركا وتحسبه اي حبهم عارا علي وقوله تعالى ولا تحسبن

الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم تقديره ولا يحسبن الذين
يبخلون ما يبخلون به هو خيرا لهم فحذف المفعول الاول للدلالة عليه وقول
عنترة العبسي • ولقد نزلت فلا تظني غيره • مني بمنزلة المحب المكرم •
تقديره فلا تظني شيا غير نزولك واقعا فحذف المفعول الثاني والتاء في نزلت
مكسورة والفاء والواو للعطف والمحب المكرم مفتوحان قال الزرقاني في حواشي التوضيح
قال الرضي وبعض هذه الافعال يكثر نصبه لمفعول واحد مع كونه بالمعنى المذكور
نحو علمت زيدا خارجا وعلمت خروج زيد اي عرفت وبعضها يقل فيه ذلك
نحو حسبت وظننت كذا قال الفرا وقد يقوم الضمير واسم الاشارة مقام
مفعوليها تقول لمن قال اظن زيدا قايما انا ايضا اظنه او اظن هذا وكذا
باقي افعال القلوب انتهى لا يقال لعل هذا الحذف من حذف احدهما اختصارا
لانا نقول حذفهما اختصارا ذكره بعضهم حيث قال فاما حذف احدهما دون
الاخر فلا شك في قلته ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة اما حذف
المفعول الاول فكما في قوله لا تحسبن الذين يبخلون بالبا الى قوله هو خيرا لهم
انتهى وقال البعض حذف احد المفعولين راي ضعيف وقال ابن عصفور
حذف احد المفعولين للدلالة عليه قليل فلا ينبغي ان يقاس عليه وابن
ملكون قاسه على خبر كان تنبيه الاصل ان القول وما اشتق منه
انما يدخل على الجملة فتحكى به وقد ينصب المفرد اذا كان في معنى الجملة كقولك
قلت خطبة اذا اريد اللفظ وقد يضمن القول معنى الظن اي يجري القول
مجرى الظن في العمل لا في المعنى ايضا اذ القول قد يكون بمعنى الظن و
العلم فينصب المبتدا والخبر مفعولين عند سليم بالتصغير قبيلة من قيس
غيلان وهو سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن غيلان وسليم
ايضا قبيلة من جذام من اليمن يجرون القول مجرى الظن ويعملونه في
في الجملة الاسمية عمل ظن فينصبون المبتدا والخبر بالقول مطلقا من غير

شرط

شرط من الشروط الاتية وعليه قول امرء القيس بن حجر الكندي يصف فرسا
• اذا ما جرى شاوين وابتل عطفه • تقول هزيز الريح مرت باثاب •
بنصب هزيز على انه مفعول لتقول وجملة مرت باثاب مفعول
ثان وشاوين تثنية شاو بسكون الهمزة وهو السبق ونصبه على
المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر والعطف الجانب وهزيز الريح دويها
عند هبوبها والاثاب بفتح الهمزتين وسكون الثا المثلثة وفي اخره
با موحدة جمع اثابة وهو نوع من الشجر وغيرهم اي غير بني سليم يجيزه
اي اعمال لفظ القول اعمال الظن بشروط بمضارع فخرج المصدر والوصف
والماضي والامر فلا يعمل شي من ذلك عمل ظن لانها لم تتوفر مضارع
مبدوا بتا الخطاب وانما شرط اسناد المضارع للمخاطب لان الاعمال انما يكون
مع فعل المخاطب اذا استفهمته عن ظن نفسه فلا يجوز اعمال المضارع
المسند الى ضمير متكلم ولا غايب فلا تقول اقول زيدا منطلقا ولا يقول
زيد عمرا منطلقا ام ويشترط في المضارع كونه واقعا بعد استفهام
بحرف او باسم سمع الكسائي من العرب اتقول للعميان عقلا فعقلا مفعول
اول وللعميان مفعول ثاني على التقديم والتاخير وقال عمرو بن معدي كرب المذحجي
• علام تقول الرمح يثقل عاتقي • اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت •
فعلام جار ومجرور والجار على والمجرور ما الاستفهامية ولكن حذفت الفها
لدخول الجار عليها فان القاعدة على انه اذا دخل الجار على ما الاستفهامية
حذفت الفها لئلا تلتبس الاستفهامية بالخبرية والرمح بالنصب مفعول
اول وجملة يثقل عاتقي في موضع المفعول الثاني واطعن بضم العين
يقال طعن يطعن بالضم اذا كان بالرمح وغيره وطعن يطعن بالفتح اذا كان
في النسب واذا في الموضعين داخلة على فعل محذوف يفسره المذكور على
حد اذا السما انشقت والتقدير اذا لم اطعن انا لم اطعن واذا كرت الخيل

كرت ويشترط في الاستفهام والمضارع عند جمهور العرب كونهما متصلين من
غير حاجز بينهما اشار الى ذلك بقوله متصل به اى بالفعل متصل بالاستفهام
واغتفر الفصل بين الاستفهام والفعل بالظرف والمفعول كما ذكره بقوله
او منفصل عنه اى الفعل منفصل عن الاستفهام بظرف زمانيا او مكانيا او مجرور
او معمول اى معمول القول مفعولا كان او حالا او غيرهما ومثله معمول المعمول
على ما تقتضيه الاصول قاله ابو حيان مثال الاستفهام المتصل ما تقدم
ونحو اتقول زيدا منطلقا ومثال الفصل بالمجرور نحو افى الدار تقول عمرا مقيما
ومثال الفصل بالظرف الزماني قول القائل

انعد بعد تقول الدار جامعة • شملي بهم ام تقول البعد محتوما •

فالهمزة للاستفهام وبعد بفتح الباء ظرف زمان وبعد بضم الباء ضدا في البيت
وبينهما اجناس محرف والدار مفعول اول لتقول وجامعة مفعوله الثاني وشملي
مفعول جامعة والبعد مفعوله اول لتقول الثاني ومحتوما مفعوله الاخر
فاعمل تقول مرتين فالاول منهما مفصول من الاستفهام بالظرف والثاني متصل
بالاستفهام ومثال الفصل بالظرف المكاني قولك اعندك تقول زيدا جالسا ومثال
الفصل بالمعمول قول الكميت بن زيد الاسدى •

اجهالا تقول بني لؤى • لعمر ابيك ام متجاهلينا •

فصل بين الاستفهام والمضارع بمفعوله الثاني والاصل اتقول بني لؤى
جهالا وبني لؤى مفعوله الاول والمراد بهم قريش والجهال جمع جاهل والمتجاهل
هو الذى يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل والمعنى اتظن بني لؤى جهالا
ام مظهرين الجهل حين استعملوا اهل اليمن وقدموهم على بني مضر مع فضلهم
عليهم ومثال الفصل بالحال كقولك امسرعا تقول زيدا منطلقا لان المعمول
المتقدم في نية التاخير ومثال الفصل بمعمول المعمول نحو اهندا تقول
زيدا ضاربا وقال السهيلي ويشترط ايضا في المضارع ان لا يتعدى باللام كما

تقول

تقول لزيد عمرو منطلق برفعهما فان لا انك اذا عديته باللام بعد عن معنى الظن
ولم يكن الا قولا مسموعا لان الظن من افعال القلب وذكر انه نبيل على اصول النحاة
مع استقراء كلام العرب نقله المرادي بتعليله في شرح التسهيل فان لم يستوف
المضارع الشروط المذكورة تعينت الحكاية ظاهر هذا كظاهر كلام
الالفية وجوب الاعمال عند استيفاء الشروط وليس كذلك بل هو جائز
لا واجب وقد صرح به في الشذور ومشى عليه في التوضيح حيث قال ويجوز
الحكاية مع استيفاء الشروط نحو اتقولون ان ابراهيم الاية في قراءة الخطاب
انتهى قال في الحواشي يعني ان الشروط المذكورة شروط في الجواز لا في الوجوب
الا ان القول مع الاعمال بمعنى الاعتقاد ومع عدمه بمعنى التلفظ اللساني
هكذا ينبغي ان يفهم ويظهر اثر المعنيين في ان الاول لا يقتضي وجود اللفظ
البتة والثاني يقتضي وجوده في الخارج في احد الازمنة الثلاثة انتهى
وقال الرضى وقد يقع المفرد بعد القول على احد خمسة اوجه احدها ان يكون
مؤديا معنى الجملة فقط كما تقول مثلا قلت كلاما حقا او باطلا او
حسنا اذا قلت زيد قايم وثانيها ان يعبر بمعنى المفرد لا غير نحو قلت كلمة
او لفظة عبارة عن زيد وثالثها ان يكون لفظا يصلح لان يعبر به
عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فتنتصب هذه الثلاثة لانها ليست
اعيان اللفظ المحكي حتى تراعى ورابعها مفرد غير معبر به لا عن جملة ولا
عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ فتجب حكايته ورعاية اعرابه
نحو قال فلان زيدا اذا تكلم بذلك مرفوعا وخامسها مفرد غير معبر به عن
مفرد ولا عن جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب ان يقدر معه
ما يكون جملة كقوله تعالى قال سلام قوم منكرون اى عليكم سلام انتهى
والله اعلم

باب اى هذا باب في بيان ذكر الفاعل وبيان

احكامه وكان الاولى اسقاط من لان الذكر ليس ظرفا للبيان فتنبه الفاعل

لغة من اوجد الفعل واصطلاحا هو الاسم الصريح نحو تبارك الله او مضمرا
بارزا نحو تباركت يا الله او مستترا نحو اقوم او ما في تاويله اي تاويل الاسم
الصريح وما هنا واقعة على لفظ وفي للظرفية وتاويله مصدر بمعنى
اسم المفعول عام مضاف الى لفظ حاصل في عداد الالفاظ المؤولة
بالاسم ومثله في ذلك ما بعده ولو قال بدل في ذلك او ما يؤول به كان اظهر
واخصر كذا قال العلامة الزرقاني في حاشية التوضيح والمؤول ما اقترن بسابك
لفظا او تقديرا والسابك هنا ان وان وما دون لو وكي نحو اولم يكفهم انا
انزلنا اي انزالنا او لم يان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم اي خشوع قلوبهم وقول الشاعر
يسر المرء ما ذهب الليالي اي ذهابها ولا يتقدر من هذه الاحرف الا ان الساكنة النون
خاصة نحو قول الشاعر • وما راعني الا يسير بشرطة • وعهدي به قينا يفش بكير
اي ان يسير اي الا سيره فان يسير فعل تاويلا • وقال الزرقاني في حاشية
التوضيح ثم لا يخفى ان تاويل مراد به معناه اللغوي اي ترجيع اللفظ الى الاسم
في الاول والفعل في الثاني باي وجه لا العرفي الذي هو ترجيح بالسبك من الفعل
وحرف مصدري ولا يخرج الفاعل الذي هو لفظ الجملة كيعجبني قام زيد
وفاعل المصدر والوصف واسم الفعل والظرف والمجرور ولكن يرد على الحد
امران اسم كان واخواتها وما تصرف منها والجملة المراد بها معناها اذا اسند
الفعل الى مضمونها نحو او لم يهد لهم كم اهلكنا قبلهم من القرون اي او لم يتبين
كثرة من اهلكنا قبلهم من القرون فان الحد صادق عليهما بدون المحدود وقد يجاب
عن الاول بمنع الاسناد اليه بل كان مثلا مسندة الى مصدر خبرها مضافا الى
اسمها وفيه نظر لانا ننقل الكلام الى مضمون اسمها وخبرها حينئذ قدم عليه
فعل اصلي المحل في التقديم واصلي الصيغة وهي كيفية تعرض لحروف الكلمة
باعتبار حركاتها وسكناتها وتقديم بعضها على بعض تام متصرف نحو اجاب
زيدا وجامد نحو نعم زيد وقد خرج بوصف الفعل بالتام المرفوع بالنواسخ

فانه صادق عليه لانه اسند الفعل اليه وليس فاعلا او ما في تاويله اي
اي الفعل كاسم الفاعل نحو مختلف الوانه فمختلف في تاويل يختلف والوانه
فاعل وصح اعماله لاعتماده على موصوف محذوف اي صنف مختلف الوانه واسم
المفعول نحو مضروب زيد وامثلة المبالغة نحو ضراب ومضراب وضريب والصفة
المشبهة نحو زيد حسن وجهه واسم التفضيل نحو ما رايت امرا احب اليه البذل
منه اليك يا ابن سنان والمصدر نحو قوله الا ان ظلم المرء نفسه بين واسم
المصدر نحو عجبت من عطاء الدنانير زيدا واسم الفعل نحو هيهات العقيق
والظرف وعديله المعتمدين نحو ومن عنده علم الكتاب وافي الله شك قال
ابو حيان واسم موضوع موضع الفعل نحو اياك انت وزيدا ان تحرجا معي
فاياك ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولذلك اكد بالمنفصل المرفوع وعطف
عليه المرفوع واياك وضع موضع احذر واسند الفعل الاصطلاحي لا
الحقيقي الذي هو المصدر اليه اي الى الاسم على جهة قيامه لا حقا ان
الفعل الاصطلاحي غير قايم بالفاعل كما انه غير قايم بالمفعول فالضمير
في قيامه راجع للفعل باعتبار مدلوله اي قيام مدلول الفعل به اي بالاسم
او على جهة وقوعه اي وقوع مدلول الفعل منه اي الاسم قال في النكت
السيوطية زاد في الشذور بعد قوله على جهة قيامه به او وقوعه منه وهي
زيادة لا حاجة اليها لان الضرب مثلا في ضرب زيد قايم بزيد لانه
صادر عنه واعلم انه قد خرج باشتراط التقديم زيد من نحو زيد قام
خلافا للكوفيين فانه مبتدا وقام متحمل الضمير والجملة خبره وينبغي
تقييد ذلك بالاختيار فقد حكى ابن مالك عن الاعلم وابن عصفور انهما
قالا في قوله قلما وصال على طول الصدود يدوم ان وصال فاعل يدوم
المذكور لا محذوف وان الذي سوغ ذلك الضرورة انتهى وقولنا اصلي مخرج
لنحو قايم زيد فان زيدا ليس فاعلا لان المسند وهو قايم متقدم في اللفظ واصله

التاخر لانه خبر وزيد مبتدا عند جمهور البصريين وذهب الاخفش والكوفيون
الى جواز كون قايم مبتدا وان لم يعتمد على نفي او استفهام وزيد فاعل سد
مسد الخبر فعلى قولهم يجب ادخاله في الحد ولا يحتاج الى التقييد باصلي المحل
كما هو فعل المصنف قال السيوطي في النكت على قوله الكافية والشذور
ما اسند الفعل او شبهه اليه الى اخره قال النيلي كان ينبغي ان يزيد قيدا
اخر فيقول وقدم عليه بحق الاصل ليخرج مثل قايم زيد فانه قد اسند
شبه الفعل مقدما عليه وليس فاعلا واجاب الرضي بانه موخر تقديرا
وتقديمه كلا تقديم انتهى وقد ذكر هذا القيد في التوضيح وقلنا اصلي
الصيغة ليخرج نحو ضرب زيد بضم اول الفعل وكسر ما قبل اخره مبنيا
للمجهول فانها صيغة غير اصلية لانها مفرعة عن ضرب على الصحيح عند
جمهور البصريين فزيد ليس فاعلا بل نايب عن الفاعل وعلى القول
بانها صيغة اصلية يحتاج الى قيد يخرج نايب الفاعل ويخرج نحو مضروب
زيد فانها مفرعة عن ضارب ويخرج نحو اعجبني قراءة في الجامع القران
وسلم الحديث بذلك الفاعل وله اي الفاعل احكام سبعة منها انه مرفوع
بما اسند اليه لانه عمدة لا يستغنى الكلام عنه ورافعه المسند وفاقا
لسيبويه لا الاسناد خلافا لخلف الاحمر ومراد المص بالمرفوع ما هو اعم من
المرفوع لفظا او محلا كما ذكره الشارح بقوله ورفعه اما حقيقة يعني رفعه
ظاهر في لفظه بحركة او حرف فالاول كقام زيد فزيد مرفوع بضمة ظاهرة
ورافعه الفعل وهو قام والثاني مثاله عمرو قايم ابوه فعمرو مرفوع بالواو
ورافعه شبه الفعل وهو قايم ومات عمرو وخالد ميت اخوه الاول مرفوع
بالضمة الظاهرة في اللفظ والثاني بالواو او رفعه حكما كالمجرور بمن الزائدة
نحو قوله تعالى وما ياتيهم من ذكر او المجرور باضافة المصدر اليه نحو قوله
تعالى ولولا دفع الله الناس فالله فاعل والناس مفعول والتقدير ولولا ان

يدفع الله الناس وقد يجر باضافة اسم المصدر نحو قول عايشة رضي الله عنها
من قبلة الرجل امراته الوضوء فالوضوء مبتدا موخر ومن قبلة الرجل خبر مقدم وقبلة
بضم القاف اسم مصدر لقبل والرجل فاعله وامراته مفعوله واسم المصدر
غير العلم والميمي انما يعمل عند البغداديين والكوفيين ومثل المصنف بمثالين
تنبيها على ان الفاعل نوعان نوع يكون المسند واقعا من الفاعل كالاول
وهو قام زيد ونوع يكون المسند قايما به كالثاني وهو مات عمرو ومنها
انه عند البصريين خلافا للكوفيين لا يتاخر عامله عنه وذلك بان
يتقدم الفاعل عليه وهذا هو ما ذكره الشارح بقوله في الحد قدم عليه
فعل واعترض بان اخذه في الحد دور لانه ماخوذ من الاحكام وقد يجاب
بان الماخوذ في الحد هو تقدم الفعل الذي هو وقوع الفاعل بعده والماخوذ
حكما المراد به وجوب الوقوع لا الوقوع وفيه نظر لان الحكم ومتعلقه
اي المحكوم به يتاخر وجودهما عن وجود المحكوم عليه ذهنا وخارجا نعم
يندفع الدور بان يكون الحد لفظيا اي بالنسبة الى من عرف ان ثم
لفظا اسند اليه فعل متقدم وجهل انه يسمى بلفظ الفاعل وانما
كان لا يتاخر عامله عنه لانهما اي الفعل وفاعله لما كانا كالكلمة الواحدة
والفعل كالصدر والفاعل كالعجز امتنع تقديمه عليه كما يمتنع تقديم
عجز الكلمة على صدرها واستدل ابو البقا في اللباب على انهما كالكلمة الواحدة
باثني عشر وجها اخذها من سر الصناعة لابن جني وحيث تقرر انه
لا بد من وقوع الفاعل بعد المسند فان وجد في اللفظ ما ظاهره
انه فاعل مقدم على المسند وجب صرفه عن ظاهره ووجب تقدير
الفاعل ضميرا مستترا ووجب كون المسند اليه المتقدم اما مبتدا كما في نحو
زيد قام وفي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عايد على زيد وزيد
مبتدا وقام وفاعله خبر زيد واما كونه فاعلا بفعل محذوف كما في نحو

قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فاحد فاعل بفعل محذوف
يفسره المذكور والتقدير وان استجارك احد استجارك وانما لم يجعل
احد مبتدا واستجارك خبره من غير حذف لان اداة الشرط موضوعة
لتعليق فعل بفعل فهي مختصة بالجمل الفعلية على الاصح عند جمهور
البصريين خلافا للاخفش والكوفيين فيجوز عندهم ان يكون احد مبتدا
وسوغ الابتدا به تقدم الشرط عليه او نعته بالمجرور بعده واستجارك خبره
واما نحو الزباء وهي بفتح الزاي المعجمة والبا الموحدة المشددة ملكة
بالجزيرة وتعد من ملوك الطوائف

• ما للجمال مشيها وئيدا • اجندلا يحملن او حديدا •

فضرورة عند البصريين والضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند او
مؤول بان مشيها مبتدا حذف خبره لسد الحال مسده اي يظهر وئيدا
او بان مشيها بدل من ضمير الظرف المنتقل اليه بعد حذف الاستقرار
وذلك انما استفهامية في محل رفع على الابتدا والجمال خبره وفيه ضمير
مستتر مرفوع على الفاعلية عائد عليها وهذه التخريجات ضعيفة ووجه
ضعفها اما الضرورة فلا داعي لها لتمكنه من النصب على المصدرية او الجر
على البدلية من الجمال بدل اشتمال واما الابتدائية فتخريج على ذلك
واما الابدال من الضمير فلانه اما بدل بعض او اشتمال وكلاهما لابد فيه
من ضمير يعود على المبدل منه لفظا او تقديرا وعلى تقدير تكلف ففيه
ضعف من وجه اخر وهو ان الضمير المستتر في الظرف ضمير ما الاستفهامية
واذا ابدل مشيها منه وجب ان يقترن بهمزة الاستفهام لان حكم ضمير الاستفهام
حكم ظاهره كما صرح به في المغني واستدل الكوفيون على جواز تقديم الفاعل
على المسند بهذا البيت ووجه استدلالهم بان مشيها روي مرفوعا ولا جائز
ان يكون مبتدا اذ لا خبر له في اللفظ الا وئيدا وهو منصوب على الحال

فتعين

فتعين ان يكون فاعلا بوئيدا مقدما عليه فقد تقدم الفاعل على
المسند وهو المدعى ووئيد بفتح الواو وكسر الهمزة بعدها يا مثناة تحت
فدال مهملة التؤدة قاله الجوهري وفي القاموس الوئيد الرزانة والتأني
ومنها اي من احكام الفاعل ان عامله لا تلحقه علامة تثنية اذا كان
الفاعل مثنى ظاهرا ولا تلحقه علامة جمع اذا كان مجموعا ظاهرا بل
يوحد مع تثنية الفاعل وجمعه كما يوحد مع افراده فلا يقال على اللغة الفصحى
قاما رجلان ولا قاموا رجال ولا قمن نساء بل يقال قام رجلان واقائم
رجلان وقام رجال واقائم رجال وقام نساء واقائم نساء بتجريد العامل
المسند من علامة التثنية والجمع وبها اي اللغة الفصحى جاء التنزيل نحو
قوله تعالى قال رجلان وقال الظالمون وقال نسوة كما يقال مع المفرد
قام رجل واقائم رجل بتجريد الفعل المسند للمثنى من العلامة اذ لو
قيل قاما رجلان مثلا لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدا وما قبله
من الفعل والفاعل خبر مقدم فالتزم تجريد العامل من العلامة دفعا
لهذا الايهام اي لاجل دفعه وحكم الوصف في ذلك اي في تجريد العلامة
حكم الفعل وهذا هو الفرق بين التثنية والجمع لا من علامة وبين التانيث
حيث الحقوا علامة التانيث دون علامتي التثنية والجمع لانه
علامة التانيث ليست بعلامة اضمار فلا تلتبس بعلامة الاضمار
وشذ الحاقها بالعامل المسند لما بعدها وهو ما بينه من مثنى ومجموع
فالمثنى كقول الشاعر وهو عبيد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب
ابن الزبير بن العوام رضي الله عنهما

• تولى قتال المارقين بنفسه • وقد اسلماه مبعد وحميم •

واستدل في التوضيح بهذا البيت على ان الصحيح ان هذه اللغة لا تمتنع مع
المتعاطفات فانه الحق فيه علامة التثنية وهي الالف في اسلماه مع

المتعاطفين وهما مبعد وحميم والمارقين الخوارج من مرق السهم من
الرمية مروقا اذا خرج من الجانب الاخر واسلمه خذلاه يقال اسلمت
فلانا اذا لم تعنه ولم تنصره على عدوه والمبعد اسم مفعول من الابعاد
والمراد به الاجنبى من النسب والحميم القريب ومثال الجمع المذكر قوله
اى القايل وهو امية

• يلوموننى فى اشترا النخيل • اهلى فكلهم الوم •

فاهلى فاعل يلوموننى فالحق الفعل علامة الجمع علامة مع انه مسند
الى الظاهر واشترا مصدر مضاف الى مفعوله وحذف فاعله ويروى اشترائى
النخيل باضافة المصدر الى فاعله ونصب النخل على انها مفعوله وكلهم
مبتدا والوم بفتح الواو غير مهموز خبره وهو اسم تفضيل من ليم بالبنا
للمفعول كقتيل اى وكلهم اى اكثر ملومية واللوم العذل ويروى فكلهم
يعذل وبعده واهلى الذى يلحونه كما لحى البايع الاول ومثال الجمع المونث
قوله اى القايل • نتج الربيع محاسنا • القحنها غر السحايب
والربيع هو الزمان المتخلل بين فصلى الشتا والصيف والمراد بالمحاسن
الازهار والالقاح انزا الذكر على الانثى واحبالها وضمن انتج معنى ولد
فلذا عداه الى ضمير المحاسن وفى كل من نتج الربيع والقحنها غر السحاب استعارة
مكنية وتخييلية اذ شبه الربيع بالام من الحيوان وهذا كناية واثبات للربيع
النتج وهو تخييل وشبه غر السحايب بالفحل من الحيوان وهذا كناية واثبات
الالقاح الذى هو الايلاد تخييل وغر جمع غرا مونث اغر بمعنى ابيض
فاعل القح والقحه علامه المونث وهى النون والسحايب جمع سحابة و
الفعل والفاعل نعت محاسنا ومحاسن جمع محسن كمسا وجمع مسو
على غير قياس والوصف فى ذلك كالفعل لان الوصف اذا اسند لجماعة
الاناث لحقه الالف والتا دون النون نحو قايمات الهندات وهذه

اللغة تسميها النحويون لغة اكلونى البراغيث وهى لغة طى وعليها جا
قوله عليه الصلاة والسلام يتعاقبون عليكم ملايكة بالليل وملايكة
بالنهار وقوله صلى الله عليه وسلم لورقة بن نوفل اومخرجى هم بتشديد
اليا قال ذلك حين قال له ورقة ليتنى اكون معك اذ يخرجك قومك
وفى رواية وددت ان اكون معك واصله اومخرجونى هم فحذفت النون
للاضافة فصار اومخرجوى هم وحينيذ اجتمعت الوا والبا وسبق احدهما
بالسكون فقلبت الواو يا وادغمت اليا المنقلب عن الواو فى اليا الاصلية
فصار اومخرجى قال البعض والاولى تخريج الحديثين على اللغة
المشهورة فتكون الواو فاعلا فيهما وجملة يتعاقبون خبرا مقدما و
ملايكة مبتدا موخرا ومخرجى خبرا مقدما فلا ينبغى للمصنف ان يحمل
ذلك على الشذوذ انتهى وفهم من كلامه اى المصنف ان هذه الاحرف
اللاحقة للعامل ليست ضماير للفاعلين وهو كذلك عند سيبويه
ومتابعيه بل هى علامات للفاعل كالتا فى قامت هند والصحيح ان
هذه اللغة اى لغة طى وهى الحاق العلامات لا تمتنع مع المفردين
او المفردات المتعاطفة بغير او خلافا للحضراوى وانما كان الفصيح ترك
علامة تثنية الفاعل وجمعه عكس علامة تانيثه لان تثنيته وجمعه
يعلمان من لفظه دايما بخلاف تانيثه فانه قد لا يعلم من لفظه بان يكون
مقدر التانيث مع ان فى الالحاق هنا زيادة ثقل علافه ثم بفتح المثلثة
اى هنا ومنها اى من احكام الفاعل ان عامله تلحقه علامة التانيث فى اخره
ان كان فعلا ماضيا جامدا او منصرفا تاما كان او ناقصا او كان وصفا
وتلحقه ايضا علامة التانيث وهى تا المضارعة فى اوله ان كان فعلا
مضارعا ان والفاعل مونثا حقيقة اى كان مونثا تانيثا حقيقيا
وهو ماله فرج مثاله مع الماضى كقامت هند ومثاله مع المضارع

نحو تقوم هند ومثاله اسم مع الوصف زيد قايمة امه او كان الفاعل مونثا
تانيثا مجازيا وهو خلافه اى مخالف للمونث الحقيقى يعنى ما ليس له فرج
مثاله مع الماضى نحو قولك طلعت الشمس ومثاله مع المضارع نحو تغرب
الشمس ومثاله مع الوصف ليوم طالعة الشمس فيه من جهة الجنوب
وكذا لو لم يكن مونثا بل كان مذكرا مولا بالمونث او مخبرا به عنه مثال الاول
اتته كتابى فاحتقرها ان كتابى مول بالصحيفة ومثال الثانى قوله تعالى
ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا فى قراة التانيث ولما كان الحاق العلامة
فى هذا المقام يكون واجبا وجايزا وتطلب بيان الواجب والجايز ذكر الشارح
الوجوب بقوله والحاقها له واجب فى اخره وقد اخذ هذا الوجوب من قول المتن
الاتى ويجوز كما سياتى والوجوب يكون فى مسالتين الاولى اذا اسند العامل
الى ظاهر متصل حقيقى التانيث ولو كان مثنى او كان مجموعا بالالف والتا
كقامت هند وقامت الهندان وقامت الهندات والمسالة الثانية
هى ما ذكرها بقوله او الى ضمير متصل عايد الى مونث غايب مطلقا اى حقيقى
التانيث او مجازية فالحقيقى كهند قامت او تقوم والمجازى كالشمس طلعت
وانما وجب تانيث الفعل فى ذلك لئلا يتوهم انه مسند الى مذكر منتظر
اذ يجوز ان يقال هند قام ابوها والشمس طلع قرنها بخلاف الضمير المنفصل
نحو هند ما قام الا هى وما يقوم الا هى والشمس ما طلع الا هى وما طلع الا هى
فالتذكير واجب فى النثر لعدم التوهم المذكور لان الفعل لا يكون له فاعلان
وبخلاف قول المراة الحاضرة قمت او اقوم فانه لا يمكن تانيثه وان كان ضميرا
منفصلا لمونث فانها واجب الالحاق خاليا من علامة التانيث نادر وقد
ذكره الشيخ بقوله وشذ قول بعضهم قال فلانة حكاه سيبويه عن العرب
وهو ردى لا يقاس عليه فيقتصر فيه على السماع وظاهر قول ابن مالك
فى الخلاصة انه يقاس عليه على قلة وانما جاز فى فصيح الكلام نعم المراة وبيس

المراة

المراة بترك التانيث فيهما لان المراد بالمراة فيهما الجنس وهو مونث مجازى فان
الجنس فيه معنى الجماعة والجماعة مونث مجازى يجوز فيه ذلك الترك واما قوله
اى القايل وهو عامر بن جوين الطاى يصف سحابة وارضا نافعتين
فلا مزنة ودقت ودقها ۝ ولا ارض ابقل ابقالها
بحذف التا من ابقل وكان القياس ابقلت لان الفاعل ضمير متصل فضرورة
اى فحذف التا منه لاجل ضرورة الشعر وقال ابن كيسان يجوز ترك التا
فى الكلام النثر فيقال الشمس طلع كما يقال طلع الشمس لان التانيث مجازى
ولا فرق بين المضمر والظاهر واستدل على ذلك بان الشاعر كان يمكنه ان
يقول ابقلت ابقالها بالنقل فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه دل على
انه مختار لا مضطر واجيب بانه انما يثبت ما ذكر بعد ثبوت
ان هذا الشاعر ممن يخفف الهمز بالنقل وغيره فان من العرب من لا يخفف
فى الهمز الا التحقيق وقد يعارض بالمثل فيقال انما تثبت دعوى الضرورة
بعد كونه ممن لا يخفف الهمزة بالنقل ويويد ما قاله ابن كيسان ان
الاعلم حكى فى شرح كتاب سيبويه انه روى ابقلت ابقالها بتخفيف الهمزة
قال ولا ضرورة فيه على هذا اذ هذا دليل على ان قايله يجيز النقل قال
وعلى رواية تحقيق الهمزة انما هو لتاويل الارض بالمكان فلا ضرورة
انتهى وفى هذا التاويل نظر لان التاويل فى ابقالها يا باه كذا فى التصريح
ويجوز الوجهان اى الحاق العلامة وعدمه يعنى يجوز التانيث
والتذكير فى اربع مسايل والالحاق ارجح من عدمه فى جمعها اى المسايل
الاربع احداها الالحاق فى العامل اذا اسند الى مجازى التانيث
الظاهر المنفصل بالعامل نحو طلعت وطلع الشمس الاول مثال الالحاق
والثانى مثال لعدمه قال تعالى وجمع الشمس والقمر او اسند الى مجازى
التانيث الظاهر المنفصل من عامله مثال الالحاق قد جاتكم موعظة من

ربكم ومثال لعدم الالحاق نحو قوله تعالى فقد جاكم بينة وكلام راى
المصنف فى الشرح لهذه المقدمة يقتضى ان التانيث فى هذا ارجح من التذكير
حيث قال فيه وكلامهم صريح فى خلافه اى مخالفته قال فى التصريح وانما
لم يجب التانيث مع المونث المجازى لامرين احدهما ان التانيث غير
حقيقى فتضعف العناية به والثانى ان هذا المونث فى معنى المذكر
فيحمل عليه كما حمل المذكر على المونث فى جاتنى كتاب زيد اى صحيفته انتهى
والمسالة الثانية الالحاق فى العامل اذا اسند الى الحقيقى التانيث
المنفصل من العامل بغير فاصل غير الا نحو قولك قامت اليوم هند ومثال

سوا كان ذلك الفاصل ضميرا بارزا او غير ضمير ظرفا او غير ظرف مثال الظرف صح

غير الظرف نحو قولك حضرة القاضى امراة وان شئت قلت قام اليوم
هند وحضر القاضى امراة للفصل بالمفعول نحو قوله تعالى اذا جاك المومنات
وقوله اى الشاعر • ان امرءً غره منكن واحدة وفى اقتصار المصنف
على التمثيل للتانيث اشارة الى انه ارجح وخرج بقوله الحقيقى غيره
اى المجازى التانيث نحو طلع اليوم الشمس فترك العلامة فيه احسن
من الاتيان بها اظهارا لفضل الحقيقى التانيث على غيره قاله الدمامينى
فى شرح التسهيل نقلا عن النحاة ثم قال والذى يظهر لى خلاف ذلك فان
الكتاب العزيز قد كثر فيه الاتيان بالعلامة عند الاسناد الى ظاهر
غير حقيقى كثرة فاشية فوقع فيه ما يوف اى يزيد على مائتى موضع ووقع
فيه ايضا مما ترك فيه العلامة فى الصورة المذكورة اى صورة الاسناد
الى ظاهر غير حقيقى نحو خمسين موضعا واكثرية احد الاستعمالين دليل
على ارجحيته فينبغى المصير الى القول بان الاتيان بالعلامة فى ذلك
الوجه وهو الاسناد الى ظاهر غير حقيقى احسن انتهى وما بحثه موافق
لمقتضى عبارة المصنف فى الشرح لهذه المقدمة فانه قال
والمسالة الثالثة هى المشار اليها بقوله اى المصنف والمتصل

اى

اى الالحاق فى العامل اذا اسند الى الحقيقى التانيث المتصل بعامله وذلك كما فى باب
نعم وبيس فان شئت الحقت العلامة ومثال ذلك نحو نعمت المراة هند وبيست
المراة دعد وان شئت تركت العلامة فتقول نعم المراة هند وبيس المراة
دعد وان شئت وجه كل منهما فالتانيث على مقتضى الظاهر اى ظاهر لفظ
المراة والتذكير على ارادة الجنس وهو مونث مجازى لانه فى معنى الجماعة
والجماعة مونث مجازى وقد علل ارادة الجنس بقوله اذ ليس المراد بنعم المراة
هند امراة واحدة معينة بل المراد الجنس فيحكم بنعم او ذم او بيس عموما
اى على وجه العموم ثم بعد ذلك خصوا بالمدح او الذم من ارادوا مدحه او ذمه
مبالغة بذكره مرتين مرة على سبيل العموم ومرة على سبيل الخصوص والمسالة
الرابعة الالحاق فى العامل اذا اسند الى الجمع المكسر سوا كان جمع تكسير لمذكر
نحو قوله تعالى قالت الاعراب امنا وقال الرجال صدقنا او جمع تكسير
لمونث كقامت الهنود وقام الهنود او اسند الى اسم جمع معرب كقامت النسا
وقام النسا وانما قيدنا اسم الجمع بالمعرب احترازا من اسم الجمع المبنى نحو الذين
فانه لا يقال قالت الذين امنوا بالتانيث وان قيل انه جمع الذى او
اسند الى اسم جنس كاورقت الشجر واورق الشجر فالتانيث فى ذلك كله على
التاويل بالجماعة وهى مونث مجازى والتذكير على التاويل بالجمع ولا يستثنى
من الجمع الذى اطلقه المصنف الا جمع التصحيح لمذكر والمونث فحكم مفردهما اى فحكمهما
حكم مفردهما فى التذكير والتانيث فيجب التذكير فيهما على الاصح وذلك نحو
قام الزيدون مما هو جمع لمذكر سالم كما يجب فى نحو قام زيد لان سلامة نظمه
اى حروفه تدل على التذكير وقضية هذه العلة وهى سلامة نظمه جواز
الوجهين التذكير والتانيث فى نحو جا البنون لتغير نظمه اى بنا واحده وبه
صرح بعضهم بل نقل الشاطبى الاتفاق على ذلك كما سياتى ويجب التانيث
فى نحو قامت الهندات مما هو جمع لمونث سالم كما يجب فى نحو قامت هند

وهذا مذهب جمهور البصريين وسيبويه خلافا للكوفيين فيهما فانهم اجازوا
في الفعل مع كل من جمعي التصحيح التذكير والتانيث على التاويل بالجمع او الجماعة
وخلافا للفارسي من البصريين في جمع تصحيح المونث فانه انفرد عن اصحابه بجواز
الامرين ووافق اصحابه في وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر وتبعه ابن
مالك في ذلك وصححه اي مذهب جمهور البصريين المرادي وغيره واستثنوا
ما يكون واحده مذكرا كالطلحات او مغيرا كبنات فحكمه حكم التكسير ونقل
الشاطبي على ذلك الاتفاق ايضا في الصورة الثانية قال في التصريح قال
الشاطبي ومحل الخلاف في تصحيح الجمعين اذا لم يحصل تغير فيهما اما ما تغير منهما
كبنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا انتهى ولما كان اي وجد هنا
مظنة مظنة الشي بكسر الظا موضع يظن فيه وجوده اي لما كان هذا المحل
يظن فيه وجود سوال هو ان يقال قد مر في هذا الباب ان الفاعل الحقيقي
المنفصل يجوز فيه الوجهان التذكير والتانيث فلم منعتم التانيث في نحو
ما قام الا هند مع انه حقيقي التانيث وكان حقه التانيث اشار المصنف
الى دفعه بقوله وانما امتنع في النثر ان يقال ما قامت الا هند بتانيث
الفعل مع الفصل بالا الاستثنائية الايجابية بين الفعل والفاعل لان
الفاعل في الحقيقة ليس هو ما اي المونث الواقع بعد الا وانما هو مذكر محذوف
مقدر قبل الا عام شامل للمستثنى وغيره من افراد جنس واحد والفعل مسند
اليه وما بعد الا بدل منه والتقدير ما قام احد الا هند وقضية هذه العلة
وهو كون الفاعل في الحقيقة ليس ما بعد الا امتناع نحو ما طلعت الا الشمس
لان التقدير ما طلع كوكب الا الشمس وافهم كلامه يعني قوله وانما امتنع
في النثر جواز التانيث في النظم يعني في الشعر وهو مذهب الاخفش كقول الشاعر

• ما برئت من ريبة وذم • في حربنا الا بنات العم •

فبنات العم فاعل برئت وانثه مع وجود الفصل بالا وقضية كلام ابن مالك

في

في الالفية حيث قال فيها • والحذف مع فصل بالا فضلا • كما زكا الا فتاة ابن العلا •
وكذا قضية كلامه في التسهيل وهو قوله وتلحق الماضي المسند الى مونث او مول
به او مخبر عنه او مضاف اليه مقدر الحذف تا ساكنة جوازه في النثر وصححه
المرادي بقلة وصرح المصنف في كتابه الشذور بمرجوحيته بقوله ومرجوحا
في نحو ما قام الا هند وقال في النكت السيوطية والجمهور على وجوب الحذف في
النثر نحو ما قامت الا هند لان الفاعل مذكر محذوف ونقل في التعليقة
عن ابن عصفور انه قال في شرح الابيات اذا كان المونث مقرونا بالا او مجرورا
بمن الزائدة فالاكثر ان لا يلحق الفعل علامة تانيث وسببه في المقرون بالا
حملهم الكلام على المعنى لان معنى ما قام الا هند ما قام احد الا هند وسببه في
المجرور بمن الزائدة انها لا تدخل الا فيما يراد به الشياع وعموم الجنسية وقد يلحق
التا للفظ المونث فيرى ما يكون من نحو ثلاثة بالتاقاف وما بقيت الا الطلوع
الجراشع انتهى ومنه اي من جوازه في النثر قراة ابي جعفر ان كانت الا صيحة واحدة
بالرفع في صيحة واحدة ثم اعلم ان الفاعل الاصل فيه ان لا يحذف بل يستتر
لكونه عمدة ولكن جوزوا حذفه في اربعة مواضع احدها ما ذكره بقوله وحذف
الفاعل في هذا اي للاستثنا المفرغ جائز مطرد والموضع الثاني ما اشار اليه
بقوله وكحذفه اي الفاعل اذا وقع فاعل المصدر وذلك كما في نحو قوله تعالى
اطعام في يوم ذي مسغبة مصدر سغب كفرح ونصر يقال سغب سغبا
وسغبا وسغابة وسغوبة ومسغبة جاع فاطعام مصدر وفاعله محذوف
لا مضمر لان المصدر لا يتحمل الضمير والتقدير او اطعامه يتيما بالاضافة
الى الفاعل وعوض بازيدا وقد نص على هذا المصنف في جامعه ايضا قال في
النكت السيوطية وعندي انه في مثل ذلك لان الجامد اذا اول بمشتق كاسد
بمعنى شجاع يتحمله كما في باب المبتدا والمصدر الذي هو اصل المشتق عند
البصريين ومشتق عند الكوفيين من باب اولى على انه ضرب بمعنى اضرب

واطعام في معنى ان نطعم وهذا تاويل المشتق فتامل انتهى والموضع الثالث
ما اشار اليه بقوله وبحذفه باب النيابة عن الفاعل نحو قوله تعالى وقضي الامر
اصله والله اعلم فقضى الله الامر فحذف الفاعل وانيب المفعول منابه فارتفع ارتفاعه
والموضع الرابع يحذفه في باب فعل التعجب عند وجود ما يدل عليه نحو قوله تعالى
اسمع بهم وابصر اي بهم فحذف لدلالة ما قبله عليه وهو في موضع رفع على الفاعلية
عند الجمهور وهذا بنا على ان افعل خبر بصيغة الامر واصله افعل كا علم
بصيغة الماضي وما بعده فاعل كما سياتي في بابه لكن لما غيرت الصيغة
قبح رفعه للظاهر لكونه على صورة الامر فزيدت البا في عامله لاصلاح اللفظ
كما زيدت في فاعل كفى نحو كفى بالله حسيبا لا بمعنى وقى فانه اذا كان بمعنى وقى لا
تزاد فيه البا كما في قوله تعالى وكفى الله المومنين القتال فهذه اربعة مواضع يطرد
حذف الفاعل فيها ويضاف لها اي الى هذه الاربعة فاعل فعل الجماعة والمؤنثة
المخاطبة المؤكد بالنون نحو اضربن يا زيدون واضربن يا هند ولتبلون
فاما ترين فان ضمير المخاطبة والجمع حذف لالتقا الساكنين كما قرر في محله
ونصوا عليه عند الكلام على اعرابه وعلى احكام نون التوكيد فتكون المواضع التي
يحذف فيها الفاعل خمسا كما علمت ويمتنع حذفه اي الفاعل في غير هذه الصور
المذكورة لانه عمدة فان المسند حكم ولا بد للحكم من المحكوم عليه وايضا لانه كالجزء
من الكلمة وذلك لا يجوز حذفه بل ان ظهر من الظهور اي التلفظ لا الظهور
المقابل للاضمار حيث يقال اما ظاهر او مضمر والى ذلك اشار بقوله في اللفظ
نحو قام زيد فذلك واضح والا اي وان لم يظهر في اللفظ فهو ضمير مستتر راجع
اما المذكور كهند قامت او راجع لما دل عليه الفعل كقوله عليه الصلاة والسلام
لا يشرب الخمر حين يشربها اي لا يشرب الشارب حين يشربها لان يشرب يستلزم
شاربا وحسن ذلك تقدم نظيره في قوله عليه الصلاة والسلام ولا يزني الزاني
حين يزني وهو مومن قال الزرقاني في حاشية التوضيح قوله اي الشارب

قد يقال ان الزاني في قوله لا يزني الزاني نعت للمومن محذوفا فالضمير في يشرب
يرجع اليه مجردا عن صفة الزنا اي لا يشرب هو اي المومن وقوله حين يزني
الاقرب انه ظرف لمومن اي لا يزني وهو مومن حين يزني لا ليزني اذ لا يظهر فايدة
التقييد بالوقوع في وقته للعلم الضروري بذلك لا لان في تقديم الظرف على
واو الحال اشكالا لان واو الحال كواو العطف في امتناع ان يتقدم عليها ما في حيزها
او راجع لما دل عليه الحال اي الحال المشاهدة نحو قوله تعالى كلا اذا بلغت التراقي
اي بلغت الروح لو قال بلغته هو اي الروح لكان اوفق لقوله والا فهو ضمير
مستتر والتراقي اعالي الصدر تنبيه قال السيوطي في نكته قوله والا فضمير
فان ظهر فهو قال ابن هشام ظاهره فان ظهر الفاعل فهو الفاعل وهو فاسد
ويدل عليه والا فضمير اي والا يظهر فهو ضمير والجزا كالخبر لا يجوز اتحاده من كل
وجه وان ورد نظيره في كلامهم ول كما اول وشعري شعري قال ويمكن
تخريجه على ما اجازوه من نحو ان قلت زيد قايم فهو قايم اي فما قلته حق
انتهى ومن هذا التنبيه علم ان الشيخ انما قال هنا فذاك واضح اشارة
الى هذا التخريج فتنبه والاصل اي الغالب والراجح في الفاعل ان يلي عامله
ويجي المفعول بعدهما ولذلك سكن له اي للفاعل اخر الفعل اذا كان اي الفاعل
اي الفاعل ضميرا كراهة اي لاجل كراهة توالي اربع متحركات وانما يكرهون
ذلك في كلمة واحدة فدل على انهما كالكلمة الواحدة والحاصل ان تقديم الفاعل
واجب لان تقدمه تحصل به السلامة من فصل الضمير مع اتصاله وهو
ممنوع في غير ما استثني وبيانه ان الفاعل اذا اتصل بفاعله فهو كالجزء
منه بدليل اسكان ما قبله فلا يمنع ذلك من اتصال المفعول به واذا
قدم المفعول لم يكن المفعول كالجزء من الفعل لكونه فضلة ولذا بقي اخر
الفعل معه على حركته وذلك مانع من اتصال الفاعل بفعله فاذا فصل
بذلك فقد عدلنا الى فصل الفاعل مع امكان اتصاله في عامله وفي الرضى

اشارة اليه بخلاف المفعول فالاصل فيه ان ينفصل عنه اى عن الفعل
وبتاخر اى المفعول عن الفاعل لانه اى المفعول فضلة تستغنى الكلام عنه
وقد يجى المفعول بخلاف الاصل المذكور قبل الفعل اى يجى عقبه المفعول يعنى
من غير فصل بينهما او بتاخر الفاعل عن المفعول وذلك اما ان يكون جوازا كما
فى نحو قوله تعالى ولقد جا ال فرعون النذر فالنذر فاعل جا موخر عن ال
فرعون وال مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل والفاعل ولا يضر فى
هذا اتصال المفعول بضمير الفاعل المتاخر لفظا لتقدمه اى الفاعل على المفعول
فى الرتبة واما ان يكون وجوبا وذلك فى ثلاث مسايل احداها ان يتصل
بالفاعل ضمير المفعول كما فى قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه بكلمات فاتمهن
فابراهيم مفعول مقدم وربه فاعل موخر وجوبا لاتصاله بضمير المفعول
اذ لو قدم الفاعل واخر المفعول عنه بان قيل واذ ابتلى ربه ابراهيم لزم
على تاخيره عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة اى فى اللفظ والرتبة وذلك
لا يجوز الا فى الضرورة وفى مواضع مخصوصة واجازه ابن جنى فى
النثر قلة وتبعه ابن مالك فى التسهيل فى باب الضمير قال معللا له
لان استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقديمه واحتج لجوازه فى النثر
بقولهم ضربونى وضربت قومك باعمال الثانى حكاه سيبويه واجازه البصريون
وضربته زيدا بابدال زيد من الها باجماع حكاه ابن كيسان وكلاهما فيه ما فى
ضرب غلامه زيدا من تقديم ضمير على مفسر موخر الرتبة واحتج لجوازه فى
الشعر بنحو قول النابغة او ابى الاسود او عبد الله بن همارق على اختلاف فيه
جزى ربه عنى عدى بن حاتم • جزا الكلاب العاويات وقد فعل •
فربه فاعل وهو متصل بضمير عايد الى عدى وهو مفعول ورتبته التاخير
وجزا الكلاب مفعول مطلق واختلف فى معنى جزا الكلاب فقيل هو الضرب
الضرب والرمى بالحجارة وقال الاعلم ليس بشى انما هو دعا عليه بالابنة

والكلاب

وقوله اى القايل فى حق عمر بن عبد العزيز
جا الخلافة او كانت له قدرا
كما اتى ربه موسى على قدر
موسى فاعل وربه مفعول به
متوسط بين الفعل صح

والكلاب تتعاوا عند طلب السفاد قال هذا من الطف الهجو والصحيح جوازه
فى الشعر فقط للضرورة ومنعوا الانصاف لان ذلك انما ورد فى الشعر فلا
يقاس عليه واما الاعمال والبدل فمستثنيان لمجيهما على خلاف الاصل اذ
الاصل فى الكثير والشايع تقدم ضمير الغايب باعتراف ابن مالك وغيره
فمتى جا ما يخالفه فلا يعول عليه فى قياس ما ليس من بابه عليه كما استثنى
بيع العرايا بخرصها تمرا الى الجذاذ مما هو خارج عن القواعد المسالة
الثانية ان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل اى لا فاصل بينهما وذلك
نحو قولك ضربنى زيد اذ لو قدم المفعول فالحالة هذه اى مع تاخير الفاعل
بان قيل اياى ضرب زيد لانفصل الضمير اى صار ضميرا منفصلا مع تاتى
اتصاله بقولك ضربنى زيد وهو اى انفصال مع تاتى اتصاله لا يجوز كما افاد
ابن مالك فى خلاصته بقوله • وفى اختيار لا يجى المنفصل اذا تاتى ان يجى
المتصل الا فيما استثنى المسالة الثالثة ان يحصر الفاعل اى ان يكون
محصورا فيه بانما باتفاقه وذلك نحو قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلما
فالعلما فاعل محصور فيه الخشية فوجب تاخيره فلزم توسط المفعول
به والمعنى ما يخشى الله من عباده الا العلما ونحو انما ضرب عمرا زيد بتاخير
الفاعل عن المفعول وانما وجب تاخيره لانه لو قدم انقلب المعنى لان معنى
قولنا انما ضرب عمرا زيد انحصار مضروبية عمرو فى زيد مع جواز ان يكون زيد
ضرب شخصا اخر فلو قدم وقيل انما ضرب زيد عمرا لجاز ان يكون عمرو مضروبا
لشخص اخر ولم يجز ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر ولم يجز ان يكون زيد
ضاربا لشخص اخر او يحصر بالا على القول الاصح عند غير الكسائى كما قال
المصنف فى التوضيح قال الزرقانى فى حاشيته قوله عند غير الكسائى
مقتضاه ان البصريين يمنعون التقديم هنا وان اجازوه فى المفعول
المحصور بالا كما مر والفرق ان تقديم المفعول المحصور لا يغير المعنى

نحو ما ضرب عمرا الا زيد واما الكسائي فعنده يجب تاخير الفاعل المحصور
بالا واستدل على عدم وجوب تاخير الفاعل المحصور بالا بقوله •

• ما غاب الا لييم فعل ذي كرم • ولا جفا قط الا جبا بطلا •

فقدم الفاعل المحصور بالا في الموضعين والاصل ما غاب فعل ذي كرم
الا لييم ولا جفا بطلا الا جبا وغاب بالغين المهملة من العيب واللييم هنا
البخيل يقابل الكريم والجبا بضم الجيم وتشديد البا الموحدة وفي اخره همزة
غير ممدود الجبان ويقابل البطل هو الشجاع وقد يجب ذلك الاصل الذي
هو ايلا الفاعل لعامله وتاخر المفعول عنه في رتبته وذلك يقع في ثلاث
مسايل احداها ان يكون الفاعل ضميرا متصلا بالفعل كضربت زيدا اذ لو قدم
الفاعل لانفصل الضمير مع امكان اتصاله وقيل ضرب زيدا انا وذلك لا يجوز
ولا يخفى عليك ان تاخر المفعول عن الفاعل انما يجب اذا كان ضميرا متصلا ايضا
بالفعل والا اي وان لم يكن ضميرا متصلا بالفعل فتقديمه على عامله جايز
كما صرح به المصنف في الاوضح بقوله واذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ولا
حصر في احدهما وجب تقديم الفاعل كضربته انتهى واعترض فيه اي في
الاوضح بان كلامه في الالفية يوهم امتناع التقديم اي للمفعول على
الفعل كزيدا ضربت وعلل ذلك الايهام بقوله لانه سوى في النظم بين هذه
المسالة وهي مسالة ضربت زيدا ومسالة ضرب موسى عيسى في وجوب
تاخير المفعول فيهما عن الفاعل فقال •

• واخر المفعول ان لبس حذر • او اضمر الفاعل غير منحصر •

فاقتضى انه لا يجوز زيدا ضربت كما لا يجوز عيسى ضرب موسى بتقديم
المفعول على الفعل المسالة الثانية ان يخاف التباس احدهما بالاخر لعدم ظهور
الاعراب وعدم قرينة تميز احدهما عن الاخر سوا كانا مقصورين ام كانا اسمي اشارة
ام كانا موصولين ام كانا مضافين الى يا المتكلم ومثال ذلك اما في المقصور فهو

نحو

نحو قولك ضرب موسى عيسى فموسى فاعل وعيسى مفعول او في المضافين فنحو ضرب
غلامي غلامي او في اسمي الاشارة فنحو ضرب هذا ذاك او الموصولين فنحو ضرب من
في الدار من على الباب فيتعين في مثل هذا الذي يحصل فيه اللبس كون الاول
فاعلا والثاني مفعولا قاله ابو بكر بن السراج والمتاخرون كالجزولي وابن
عصفور وابن مالك في النظم وقد تلوناه عليك اخر الكلام على المسالة
الاولى خلافا لابن الحاج في ذلك فقد قال في نقده على المقرب لا يوجد في كتاب
سيبويه شي من هذه الاغراض الواهية محتجا بان العرب تجيز تصغير عمر
وعمرو على عمير مع وجود اللبس وبان الاجمال من مقاصد العقلا فان لهم
غرضا في الاجمال كما ان لهم غرضا في البيان ومحتجا ايضا بانه يجوز ضرب
احدهما الاخر ومحتجا ايضا بان تاخير البيان لوقت الحاجة جايز عقلا
عند الاصوليين ولغة عند النحويين فلا يمتنع ان يتكلم بالمجمل
ويتاخر البيان لوقت الحاجة كمختار ومنقاد فانهما مجملان لتردد هما
بين الفاعل والمفعول بقلب عينهما المكسورة او المفتوحة الفا وجايز
ايضا شرعا على القول الاصح خلافا للمعتزلة وكثير من اصحاب ابي حنيفة واصحاب
الظاهر وابي اسحاق المروزي وابي بكر الصيرفي لان المراد بالبيان حصول تمكن
المكلف من امتثال الامر ولا حاجة لذلك الا عند تعين الامتثال فاما
قبل ذلك فلا ومحتجا ايضا بان الزجاج نقل الاتفاق بين النحويين على
انه يجوز في قوله تعالى فما زالت تلك دعواهم كون تلك اسمها اي اسم زال
ودعواهم خبرها وبالعكس قال المرادي ولا يلزم من اجازة الزجاج وجهين
في الاية جواز مثل ذلك في نحو ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل
بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها وذلك واضح انتهى وكذا يقال في
الباقي بخلاف ما اذا وجدت قرينة لفظية او قرينة معنوية فلا يجب
التاخير بل يجوز التقديم بلا خلاف كما في نحو ارضعت الصغرى الكبرى وضربت

موسى سعدى ومن المعنوية اكلت الكمثرى الحبلى وذلك لزوال
الالتباس لوجود القرينة المسالة الثالثة من مسايل وجوب تقديم
الفاعل على المفعول ان يحصر المفعول بانما نحو قولك انما ضرب زيد عمروا
فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقا لانه لو اخر لانقلب المعنى وذلك
لان معنى قولنا انما ضرب زيد عمرا انحصار ضرب زيد في عمرو مع جواز ان
يكون عمرو مضروبا بشخص اخر فاذا اخر وقيل انما ضرب عمرا زيد جاز ان يكون
زيد ضاربا لشخص اخر ولم يجز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر او يحصر بالا
على القول الاصح وهو قول ابى موسى الجزولى وجماعة من المتاخرين فانهم
اوجبوا تاخير المفعول المحصور بالا نحو ما ضرب زيدا الا عمرو قال في التوضيح
والمانع لتقديم المفعول المحصور مع الا على الفاعل يستدعى تقدير عامل
للمرفوع قال في التسهيل وتبعه في المغنى ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان
يكون مستثنى نحو ما قام الا زيدا ومستثنى منه نحو ما قام الا زيدا
احد او تابعا نحو ما قام احد الا زيد افاضل وما ظن من غير هذه الثلاثة
معمولا لما قبلها قدر له عامل انتهى واجاز ذلك البصريون والكسائى مع الا
كقول دعبل بن على الخزاعى

ولما ابى الا جماحا فواده ولم يسل عن ليلى بمال ولا اهل

فقدم المفعول المحصور بالا وهو جماحا على الفاعل وهو فواده والجماح هنا الاسراع
والجموح من الرجال هو الذى يركب هواه فلا يرده شى ولو قيل المرفوع في هذا
البيت ليس واقعا في مركزه الاصلى لانه موخر من تقديم فهو واقع قبل
الا تقديرا لا بعدها لم يبعد ولكنهم لم ينظروا الى ذلك محتجين بان الشى اذا حل
في موضعه لا ينوى به غيره والا لجاز ضرب غلامه زيدا وقد يتقدم المفعول
على العامل اى الفعل وعلى الفاعل معا اما جوازا نحو قوله تعالى فريقا هدى
وفريقا حق عليهم الضلالة ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون ففريقا مفعول

مقدم

متقدم للفصل الذى بعده ويجوز في غير القران تاخيره واما وجوبا وذلك
في مسالتين احداهما ان يكون المفعول له صدر الكلام كان يكون اسم
شرط نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى فايا اسم شرط مفعول مقدم
لتدعوا وما صلة اى زائدة وتدعو مجزوم بايا فكل منهما عامل في عامله من
جهتين مختلفتين وفله الاسماء الحسنى جوابه او يكون اسم استفهام
نحو قوله تعالى فاى ايات الله تنكرون فاى مفعول مقدم لتنكرون
وانما وجب تقديم ما له الصدر ليلا تفوته الصدارة والمسالة الثانية
ان يقع عامله اى عامل المفعول بعد فاء الجزا اى الفاء الجزائية في جواب اما
ظاهرة او مقدرة وليس للعامل اى العامل في المفعول منصوب غيره اى
غير المفعول مقدم نصب لمنصوب اى مقدم على الفاء مثال اما الظاهرة
نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر ومثال اما المقدرة نحو قوله تعالى
وربك فكبر التقدير واما ربك فكبر وانما وجب تقديم المفعول فيهما لانه
خيف من ان تلى الفا اما الملفوظة او المقدرة ففصل بينهما بالمفعول
فان قيل ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها فكيف عمل هنا في المفعول قيل
اجيب بانها انما امتنع عمله فيما قبلها اذا كانت في مركزها الاصلى وهى
هنا ليست فيه لانها موخرة من تقديم وكان حقها ان تدخل على المفعول
المتقدم لطلبها الصدر ما امكن ولكنها زحلقت الى الفعل حذرا من
ايلايها اما بخلاف ما اذا كان للفعل منصوب غير المفعول به مقدم
على الفا فانه يكتفى بالفصل بذلك المنصوب فلا يجب التقديم نحو اما اليوم
فاضرب زيدا لان العامل وهو فعل الامر له منصوبان وهما الظرف و
المفعول به وتقدم الظرف وحصل الفصل به واستغنى عن تقديم
المفعول به والحاصل اى المتحصل مما تقدم ان للفاعل باعتبار المفعول والفعل
ثلاث حالات الاولى تاخره اى الفاعل عن المفعول جوازا الحالة الثانية

ما ذكرها بقوله او وجوبا اى تاخر الفاعل عن المفعول وجوبا والحالة
الثالثة توسطه اى الفاعل بين الفعل والمفعول وجوبا وللمفعول به
ايضا باعتبار الفعل والمفعول اربع حالات الاولى تاخره عن الفعل
والفاعل معا وجوبا والثانية توسطه بينهما وجوبا والحالة الثالثة
تقدمه عليهما وجوبا والرابعة تقدمه على الفعل وحده جوازا وقد
تقدم امثلة ذلك ويوجد فى بعض النسخ اى نسخ هذه المقدمة وان
كان الفعل اى العامل فى الفاعل نعم او بيس فالفاعل اى فاعل نعم
وبيس اما ظاهر او مضمر والمراد بالمضمر ما يشمل البارز لاخذه فى مقابلة
الظاهر فالظاهر يجب ان يكون معرفا بال الجنسية بنا على احد القولين
او معرفا بال العهدية بنا على القول الاخر والقول بانها اى ال للجنس حقيقة
او مجازا او للشخص مذكور فى المطولات مثاله نحو قوله تعالى انا
وجدناه صابرا نعم العبد انه اواب ونعم المولى ونعم النصير نحو قوله
تعالى بيبس الشراب وساءت مرتفقا ومثالا او يكون مضافا لما هى اى ال
الجنسية فيه مثال نعم نحو قوله تعالى ولنعم دار المتقين ومثال
بيس قوله تعالى بيبس مثوى المتكبرين او يكون مضافا الى المضاف
لما هى اى ال الجنسية فيه مثال نعم كنعم ابن اخت القوم قال الشاعر

فنعم ابن اخت القوم غير مكذب • زهير حسام مفرد من حمائل •

ومثال بيبس بيبس ابن غلام الرجل واشترط كون الظاهر معرفا بال
او مضافا لما هى فيه هو الغالب كما قال المرادى فى فقد
حكى الاخفش ان ناسا من العرب يرفعون بنعم النكرة
مفردة نحو نعم خليل زيد ومضافة نحو نعم جليس قوم عمرو واجاز الجرمى
ان يكون علما نحو نعم زيد وكقوله عليه الصلاة والسلام
نعم عبد الله خالد بن الوليد وهذا ونحوه مما يوهم ظاهره ان الفاعل علم

او

او مضاف الى علم شاذ او موصول وكون المرفوع بعدهما اى بعد نعم وبيس فاعلا
هو عند القائل بفعليتهما واما عند من يرى اسميتهما فقال صاحب البسيط ينبغى
ان يكون اى المرفوع بعد نعم وبيس تابعا لنعم او لبيس اما بدلا او عطف بيان
ونعم اسم يراد به الممدوح وبيس اسم يراد به المذموم واما الفاعل المضمر فقد اشار اليه
المصنف بقوله او مضمر امفردا مستترا وجوبا مفسرا بفتح السين اسم مفعول اى
مفسرا ذلك الضمير وانما فسر لكونه مبهما بتمييز اى بنكرة منصوبة على التمييز
بعده قابل لال مذكور غالبا شاملا ونك التمييز للمخصوص بالمدح او الذم مرادا اى فى
الافراد او تذكيرا اى فى التذكير وفروعهما وهى التانيث فرع التذكير والتثنية
والجمع فرعا الافراد اى ومطابقا تانيثا وتثنية وجمعا التطابق فى الافراد نحو قوله
تعالى بيبس للظالمين بدلا فنعم فعل ماض والفاعل به ضمير مستتر فيه تقديره
هو مستتر بقوله بدلا اى بيبس هو البدل بدلا ونحو نعم امراة هند ونعم رجلين
الزيدان اى نعم هما الرجلين ونعم رجالا الزيدون اى نعم هم الرجال رجالا
واعلم ان نعم او بيس اذا استوفت فاعلها الظاهر او المضمر وتمييزه نحو نعم
الرجل زيد ونعم رجلا زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم رجلين الزيدان
ونعم الرجال الزيدون ونعم رجالا الزيدون وتقول مع بيس كذلك
جىء بالمخصوص بالمدح او بالذم وهو المقصود بالمدح بعد نعم والمقصود
بالذم بعد بيس وفى اعرابه ثلاثة اوجه ذكر الشيخ ما اتفق عليه منها بقوله
والمخصوص بالمدح او المخصوص بالذم مبتدا او الجملة خبره تقدم عليهما او تاخر والرابط
بينهما اى المبتدا والخبر العموم الذى فى الفاعل فيما اذا كان الفاعل ظاهرا كما مر
وكذا اذا كان مضمرا فتامل والوجه الثانى انه مبتدا والخبر محذوف وهذا وجه
مرغوب عنه وقد اجازه قوم منهم ابن عصفور والوجه الثالث انه خبر مبتدا مضمر
وهذا ايضا مختلف فيه وقال به كثير ونسب ابن مالك اجازته الى سيبويه
ولا يجوز اى بالاجماع توسطه اى المخصوص بالمدح او الذم بين الفعل والفاعل

التطابق فى التثنية

ولا بينه اي الفاعل وبين التمييز فلا يقال في الاول نعم زيد الرجل ولا في الثاني نعم زيد رجلا ويجوز حذفه اي المخصوص بالمدح او الذم لدليل يدل عليه نحو قوله تعالى انا وجدناه صابرا نعم العبد اي هو ايوب والله سبحانه وتعالى اعلم

يجوز تقدمه على الفاعل بالاتفاق وتقدمه على التمييز خلافا للكوفيين

بالاجماع تقدمه على الفعل والفاعل فتقول زيد نعم الرجل ويجوز

باب ذكر النايب عن الفاعل

الفاعل او لو حذف في لكان اولى والترجمة بالباب عن الفاعل قال ابو حيان لم ارها لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله ولا مشاحة في الاصطلاح انتهى وترجمة ابن مالك اولى لشمولها المفعول وغيره ولصدق الثانية على المنصوب في قولك اعطى زيد درهما وليس مرادا وهو اي النايب عن الفاعل ما حذف فاعله واقيم هو اي النايب عن الفاعل مقامه ومثل هذه العبارة عبارته في الشذور وهما احسن من قول ابن الحاجب وهو كل مفعول حذف فاعله فانه قد يرد عليه انه لا يختص بالمفعول به وقد تقدم في احكام الفاعل انه لا بد منه فيتوله منه لحذف الفاعل يوجب تاويل ما تقدم مما اذا قصد بقاء الفعل على صيغته الاصلية ثم حذفه هنا جواز الا حتمو اما يحذف للجهل به اي عدم معرفته كسرق المتاع اذا لم يعلم السارق من هو وكروي عن رسول الله صلى اذا لم يعلم الراوي من هو او يحذف لغرض علم ان الغرض هنا الفعل ما قصد حصوله منه وفايدة ما ترتب حصوله عليه قصد بالفعل او لا فيتصادقان في الفايدة المقصودة بالفعل كتعلم المنطق لحصول عصمة الذهن عن الخطا في الفكر وينفرد كل منهما اذا قصد بالفعل غير فايدته جهلا فالمقصود غرض لا فايدة والترتيب على الفعل فايدة لا غرض كتعلم النحو للعصمة المذكورة فهي غرض غير فايدة وعصمة اللسان عن الخطا في المقال فايدة لا غرض واذا تقرر هذا علم ان عطف الغرض على الجهل من الحسن بمكان اذ جهل المتكلم بالفاعل ليس غرضه من الحذف بل ولا فايدة له والمعنى يحذف لغير فايدة وغير غرض او لغرض لفظي اي متعلق باللفظ كتصحيح النظم كما وقع للاعشى ميمون بن قيس

في قوله

في قوله زيقنة كانت لرجل من العرب بن مرثد

• علقتها عرضا وعلقت رجلا • وعلق اخرى ذلك الرجل •

فبنى علق في المواطن الثلاثة للمفعول وحذف الفاعل للعلم به وهو الله تعالى لتصحيح النظم اذ لو قال علقني الله اياها وعلقها الله رجلا غيري وعلق الله اخرى ذلك الرجل لاختل النظم والتعليق هنا المحبة وعرضا بالعين المهملة وفتح الراء مفعول مطلق اي تعلقا عرضا من غير قصد واسم هذه الفتنة هريرة كما صرح به في بيت اول القصيدة في قوله

• ودع هريرة ان الركب مرتحل • وهل تطيق وداعا ايها الرجل •

وهريرة هذه عشقت رجلا غيره وذلك الرجل الذي عشقته هريرة عشق امراة غيرها وكالايجاز وهو اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف نحو قوله تعالى بمثل ما عوقبتم به وكاصلاح السجع كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته فانه لو قال حمد الناس سيرته لاختلت السجعة او لغرض معنوي قال في التوضيح كان لا يتعلق بذكره غرض وعليه قيل عدم تعلق الغرض بذكره امر ثابت في نفسه لا يتوقف وجوده على الحذف فلا يكون غرضا واجيب بان المراد علم السامع بعد التعلق فيكون غرضا كالتعظيم اي تعظيم الفاعل او تحقيره او الخوف عليه او منه وهذا ليس من وظيفة علم النحو بل من وظيفة علم المعاني ومن هذا النوع قوله تعالى فان احصرتم واذا حييتم واذا قيل لكم تفسحوا في المجلس واذا قيل انشزوا وكقول الشاعر

• وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن • باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل •

فحذف الفاعل في ذلك كله لانه لا يتعلق بذكره غرض اذ ليس الغرض من هذه الافعال اسنادها الى فاعل مخصوص بل الى اي فاعل كان واعلم ان ذكر هذه العلل الثلاث لا يفيد الحصر فلا يرد النقض بغيرها كعلم السامع بالفاعل اذا كان الفعل لا يصلح الا له كما في قوله تعالى وخلق الانسان ضعيفا

وحيث حذف الفاعل فينوب عنه في احكامه المذكورة في بابه كلها وقد
بينها هنا بقوله من وجوب الرفع ووجوب التاخر عن الفعل وفي استحقاقه
للاتصال به اي بالفعل وصيرورته كالجزء منه وفي تانيث الفعل لتانيثه
ان كان مونثا غير مجرور وفي امتناع حذفه وفي غير ذلك المذكور من
الاحكام ككونه لا يكون جملة على الصحيح وكون عامله لا يلحقه علامة
تثنية ولا جمع وكعديته وكون الفعل حديثا عنه وعبارة المصنف هنا
مساوية لقول الالفية ينوب مفعول به عن فاعل فيما له وقال ابو حيان
في شرح التسهيل انما ينوب عنه في الرفع ووجوب تاخره عن الرافع والتنزل
منزلة الجزء ووجوب وامتناع الحذف ولا يجري مجراه في العامل لان الفاعل
يرتفع باسم الفعل وبالظرف والمجرور والجامد الجاري مجرى المشتق ولا يرتفع باسم
المفعول الذي لم يسم فاعله الا بالفعل او باسم المفعول وفي ارتفاعه بالمصدر
خلاف فاذن لم يجر مجراه في كل ما له انتهى وهذه العبارة لعمومها احسن من عبارته
اي عبارة المصنف في كتابه التوضيح وهي فينوب عنه في رفعه وعمديته ووجوب بلغ من هنا
التاخر عن فعله واستحقاقه للاتصال به واعترض في حواشي التوضيح على قوله في رفعه
وعمديته ووجوب التاخر بانه لو قال في وجوب الرفع والعمدية والتاخر لكان
احسن اذ كل من الثلاثة واجب والنيابة في مطلق الرفع والعمدية لان رفع الفاعل
وعمديته واجب فمن هذا الاعتراض على عبارة المصنف في هذه المقدمة بينها
الشارح بقوله من وجوب الرفع الخ مفعول به اذا وجد اي المفعول به وهو النائب عنه
اي عن الفاعل بالاصالة لانه كالفاعل في كون الفعل حديثا عنه وفي جواز
اضافة المصدر اليه ولان اسناد الفعل المبني للمجهول الى المفعول به
كما هو صريح كلام اهل المعاني حقيقي والى غيره مجاز لانهم قالوا اسناد الفعل
الى ما بني له من فاعل ومفعول به حقيقة والى غيره للملابسة مجاز والسر
فيه ان اسناد الفعل الى غير ما بني له يستلزم تنزيله منزلة ما بني له فيجعل

فاعلا

فاعلا او مفعولا به لذلك الفعل وليس هذا حقيقة بخلاف اسناد الفعل
المبني للمجهول الى المفعول به فانه الى ما بني له وهذا حقيقة لا مجاز ولهذا لا ينوب
عنه اي عن الفاعل غيره عند وجوده في اللفظ لان غير المفعول به انما ينوب
بعد ان يقدر مفعولا به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يتقدم
عليه غيره لان تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الاصل لغير موجب
واجازه الاخفش بشرط بينه المصنف في التوضيح ولا فرق في الفعل بين
الصحيح كضرب زيد والمعتل العين او اللام نحو قوله تعالى وغيض الماء وقضي
الامر والاصل غاض الله الماء وقضى الله الامر فحذف الفاعل للعلم به وانيب
المفعول به منابه فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا وعمدة بعد ان كان فضلة
وواجب التاخر عن الفعل بعد ان كان جايز التقدم عليه وهذا كما اي بناء على ما
نفهم من قوله اي المصنف فان لم يوجد فان الضمير يعلم من ضده ولم يوجد
ضده ان وجد في اللفظ اي الملفوظ به يعني الكلام فينوب عنه ما اسم موصول
اي الذي ويجوز جعلها نكرة تفسر بشي كما اشار اليه بقوله اي شي اختص وتصرف
يعني غير لازم من ظرف زماني او مكاني فالزماني نحو صيم رمضان والمكاني
نحو جلس امام الامير واجاز ابن السراج نيابة الظرف المنوي مثاله سير اي سير
الطريق بزيد واجاز الاخفش نيابة الظرف الذي لا يتصرف نحو جلس عندك
والمتصرف تعريفه ان يقال هو ما استعمل في الظرفية وغيرها يعني يخرج من
الظرفية الى غيرها اي يكون ظرفا تارة ويكون غير ظرف مرة اخرى والمختص تعريفه
ما اختص بعلمية او اضافة او غيرهما كرمضان واما ظرفان متصرفان لانهما يخرجان
عن الظرفية الى الفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها ومختصان بالعلمية
في الاول والاضافة في الثاني ويمتنع نيابة ما لا يتصرف تصرفا كاملا نحو
عندك ومعك وثم بفتح المثلثة فلا يقال جلس عندك ولا جلس معك ولا
جلس ثم لعدم تصرفها تصرفا كاملا لان من تدخل عليهن وكذا لا ينوب

عن الفاعل ما لا يتصرف بحال كقط وعوض ولذا لا ينوب عن الفاعل ظرف
الزمان وظرف المكان اذا لم يقيدا بقيد يخصهما فلا يقال جلس مكان ولا
صيم زمان لعدم الفائدة لان الفعل يدل على مطلق الفاعل المكان والزمان
التزاما في الاول ووضعا في الثاني فان قيدا بوصف مثلا جاز نيابتهما
نحو جلس مكان حسن وصيم زمان طويل لحصول الفائدة بالاختصاص
بالوصف لان الفعل لا يدل على خصوصية الوصف والحاصل انه لا يجوز نيابة
الظرف الملفوظ به الا بثلاثة شروط احدها ان يكون مختصا والثاني ان يكون
متصرفا لا لازما للنصب على الظرفية والثالث ان لا يكون المفعول به
موجودا فلا يقال ضرب اليوم زيد اخينئذ ينوب الظرف او ينوب مجرور
بحرف لغير تعليل سواء كان الفعل لازما للبناء للمفعول ولا فالاول نحو قوله تعالى
ولما سقط في ايديهم والثاني نحو قولك سير بزيد لان المجرور بالحرف مفعول
به معنى فصح نيابته عن الفاعل هذا مذهب الجمهور وقال ابن درستويه والسهيلي
وتلميذه ابو علي الرندي بالراء المهملة والنون النائب ضمير المصدر المفهوم من الفعل
المستتر فيه والتقدير ولما سقط هو اي السقوط وسير هو اي السير لا المجرور
بالحرف المعدي لانه يمتنع على محل المجرور اذا ناب عن الفاعل بالرفع فلا يقال مر
بزيد الظريف ولا ذهب الى زينب وعمرو برفع التابع فيهما ولو كان المجرور نائبا
عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع كما جاز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر الرفع كقوله
• طلب المعقب حقه المظلوم • برفع المظلوم على محل المعقب فلما لم يتبع على
المحل علمنا انه ليس هو النائب ولان المجرور قد يتقدم على عامله نحو قوله تعالى كان
عنه مسؤلا فلو كان عنه هو النائب لما تقدم على عامله وهو مسؤلا والفاعل
لا يتقدم على عامله فنائبه كذلك اذ لا يتقدم الفرع الا حيث يتقدم الاصل
ولانه اذا تقدم لا يكون مبتدا وكل شي ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان
مبتدا نحو زيد قائما لزيت كيل ورمضان صيم وضرب شديد ضرب كما ان الفاعل

زيدا

اذا تقدم كان مبتدا نحو زيد قام واجاز الكوفيون تقديم الفاعل ونائبه باقيين
على حالهما ولان الفعل لا يونث للمجرور اذا ناب عن الفاعل نحو مر بهند وكل ما يونث
ينوب عن الفاعل فان الفعل يونث له نحو ضربت هند فثبت بهذه العلل
الاربع ان المجرور لا ينوب عن الفاعل وللجمهور قول العرب سير بزيد سيرا
بالنصب فانابوا المجرور ولم ينيبوا المصدر لابهامه بل ابقوه منصوبا ولو اتابوه
لرفعوه واذا لم ينب المصدر الظاهر فضميره اولى بالمنع لكونه اشد ابهاما منه
واما كونه يرجع الى معهود فالاصل عدمه وقد اجابوا عن العلة الاولى وهي انه لا يتبع
على محل المجرور انه انما يراعى محل يظهر اعرابه في الفصيح من الكلام وهو المجرور بحرف
زائد او غير زائد ومدخوله ظرف ما لا لست بقائم ولا تقاعدا بالنصب اتباعا لمحل
قائم فانه يظهر اعرابه محله في فصيح الكلام فيقال لست قائما والثاني نحو قوله
• فان لم تجد من دون عدنان • والدا ودون معد فلتزعك العواذل •
بنصب دون الثانية اتباعا للمحل دون الاولى فان اعرابها النصب بتجدد
ويظهر في الفصيح نصبه فيقال فان لم تجد دون عدنان بخلاف المجرور بحرف
اصلي معد نحو مررت بزيد الفاضل بالنصب اتباعا لمحل المجرور المنصوب
على المفعولية او مر بزيد الفاضل بالرفع اتباعا لمحل المجرور المرفوع على النيابة
عن الفاعل فلا يجوز خلافا لابن جني لانه لا يجوز في الفصيح حذف الجار
وتعدية الفعل اليه بنفسه مع دون ان وان وكي الا شذوذا فلا تقل مررت
زيدا بالنصب على المفعولية ولا مر زيد بالرفع على النيابة عن الفاعل واذا لم يكن فصيحا
فلا تجوز مراعاته واما قولهم حسبك في نحو وعمرو عائرا فالصحيح انه منصوب بفعل
محذوف اي ويكفيك عمرا لا بالعطف على محل المجرور فسقط قولهم انه لا يتبع على
المحل واجابوا عن العلة الثانية وهي انه لا يتقدم نحو كان عنه مسؤلا بان النائب
ضمير راجع الى ما رجع اليه اسم كان وهو المكلف المدلول عليه بالمعنى والتقدير
مسؤلا هو اي المكلف وانما لم نقدر ضمير كان راجعا الى كل لئلا يخلو مسؤلا عن ضمير

فيكون مسندا الى عنه وذلك لا يجوز وعن العلة الثالثة وهي انه اذا تقدم
لم يكن مبتدا بان ذاك حيث لم يمنع مانع وامتناع الابتدا في المجرور بحرف اصلي لعدم
التجرد من العوامل اللفظية غير الزايدة وشبهها هكذا اجاب ابن عصفور واجاب
الخفاف بانه قد يتفق في بعض الفاعلين انه لا يجوز ان يتقدم فيتبدا فالنايب
احق واجدر وذلك نحو نعم امراة هندا اذ لو قيل هي نعم امراة لم يجز لان المبتدا حينيذ
يصير عايدا على شي من الخبر موخرا انتهى وعن العلة الرابعة وهي لان الفعل لا يونث
له الخ بانه لما لم يظهر للفعل تاثير في رفعه لشغله بحرف الجر نزل منزلة الفضلة فلم
يونث الفعل له د وفي هذا كلام طويل تراجعه في المطولات ومعنى كونه اي المجرور
متصرفا ان لا يلزم الجار له وجها في الاستعمال كمذ ورب والكاف ومثل ما اختص
بقسم كالواو والبا الموحدة القسمية والتا واستثنا كخلا وعدا وان لا يكون للتعليل
كاللام وظاهر كلامه اي المصنف هنا ان النايب هو المجرور فقط ومشى عليه
المصنف في الشذور فيكون في محل رفع وهو اي الظاهر ما نقله في الارتشاف
عن اتفاق البصريين وقال ابن مالك في التسهيل والكافية الكبرى النايب
الجار مع مجروره وجرى عليه المصنف في شرح هذه المقدمة وفي الارتشاف
انه لم يقل به احد من النحاة وقال الفرا النايب هو الجار فقط وهذا ظاهر
عبارة الالفية لابن مالك قال ابن قاسم مجيبا عن قول الظاهر بانه لما كان الحرف
ملازما للمجرور اكتفى بذكره يعني يحيل على ما في الكافية والتسهيل انتهى وهو
اي قول الفرا بعيد عن الصواب اذ الحرف لا حظ له في الاعراب لا لفظا ولا محلا والصحيح
الاول وهو ان النايب المجرور فقط او مصدر ملفوظ به او مدلول عليه بغير
العامل نحو بلى سير لمن قال ما سير سير شديد فلو دل عليه العامل امتنع
نحو جلس اي الجلوس متصرف مختص خرج غير المختص نحو سبحان الله ومعاذ الله
والمراد مختص بصفة او غيرها ككونه اسم نوع كما سياتي وكالاضافة نحو ضرب
ضرب الامير وكلام العهد نحو ضربت الضرب وذلك نحو قوله تعالى فاذا نفخ

في الصور

في الصور نفخة واحدة فنفخة نايب الفاعل وهو مصدر متصرف
لكونه مرفوعا مختص لكونه موصوفا بواحدة ومثال المختص بنحو الصفة
وذلك لان المصدر عندهم المتصرف منه ما فارق النصب على المصدرية
الى غيره كالرفع وغير المتصرف من المصدر ما لزم النصب على المصدرية نحو سبحان
او على الظرفية نحو اذ فلا يقال سبحان الله بضم النون على ان يكون نايبا
مناب فاعل فعله المقدر بتقدير يسبح سبحان الله ولا يقال اذا جا زيد
على ان اذا نايبة عن الفاعل لانهما لا يتصرفان والمصدر المختص ما اختص
بنوع ما اي نوع كان من انواع الاختصاص كتحديد العدد بمرة او
مرتين او اكثر مثل نفخة واحدة وضرب ضرب مرتين وثلاثة او كونه
اسم نوع كضرب الامير فتحصل انه لا يجوز نيابة الظرف والمصدر الا بثلاثة شروط
احدها ان يكونا مختصين والثاني ان يكونا متصرفين والثالث ان لا يكون
المفعول به موجودا ويشترط ايضا ان يكونا ملفوظين ومدلولا على المصدر
بغير فعله ويشترط في المصدر ايضا ان لا يكون لمجرد التاكيد فلا يجوز ضرب ضرب
لعدم الفايدة وكذا غير المختص المبهم نحو سير فلا يجوز سير سير لعدم الفايدة
اذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل فيتحد معنى المسند والمسند اليه ولا بد
من تغايرهما بخلاف ما اذا كان مختصا فان الفعل مطلق ومدلول المصدر
مقيد فيتغايران فتحصل الفايدة واذا امتنع سير سير مع اظهار المصدر
فامتناع سير بالبنا للمفعول على اضمار المصدر احق بالمنع لان ضمير المصدر المؤكد
اكثر ابهاما من ظاهره خلافا لمن اجازه كالكسائي وهشام فيما نقل ابن السيد
انهما اجازا جلس بالبنا للمفعول وفيه ضمير مجهول قال ثعلب ارادا ان فيه ضمير
المصدر وتبعهما ابو حيان في النكت الحسان فقال لان ضمير المصدر يجري
مجرى مظهره فيجوز ان تقول قيم وقعد تضمر المصدر كانك قلت قيم القيام
وقعد القعود انتهى والصحيح المنع وافهم عطفه اي المصنف هذه الاشيا

الثلاثة الظرف والمجرور والمصدر بعضها على بعض باوانه لا اولوية لبعض
منها على بعض لان او لا تقتضي ترتيبا ولا تعقيبا وقد ذهب الجزولي الى
استوا الجميع عند عدم المفعول به ومشى عليه في الكافية وعبارته فيها واذا
وجد المفعول به تعين فان لم يكن فالجميع سوا واختار المصنف في الجامع تبعا
لابن عصفور واختار ابو حيان اولوية ظرف المكان واختار ابن معطي اولوية
المجرور وفهم ايضا من تخصيصه النيابة بما ذكر من الاشيا الاربعة انه
لا يجوز نيابة الحال لانه مبني على سوال مقدر فكانه من جملة اخرى ولا نيابة
التمييز خلافا للكسائي وهشام ولا نيابة المستثنى ولا نيابة المفعول له
خلافا للاخفش وعلة المنع انه كما في الحال مبني على سوال مقدر فكانه من جملة
اخرى قاله الخفاف قال في المتوسط هذا في المفعول له المنصوب اما الذي
مع اللام فتجوز اقامته وصرح الرضي بخلافه ولا نيابة المفعول معه ومن
في قوله المتقدم كاينة للبيان اي لبيان ما يصح ان يكون نايبا عن الفاعل
ولما فرغ من الكلام على النايب شرع في الكلام على فعله فان له احكاما هي شروط
لا تتاتى النيابة بدونها كما ان فعل الفاعل له احكام لا بد منها وقد اشار الشيخ
رحمه الله تعالى الى ما لا تتاتى النيابة بدونه بقوله وبضم ان لم يكن
مضموما اول الفعل اي فعل النايب عن الفاعل المتصرف فخرج الجامد فلا يجوز
بناوه للمفعول اتفاقا وككان وكاد واخواتهما فيما صححه ابو حيان تبعا
للفارسي لكن مذهب سيبويه والجمهور الجواز عند ارادة اسناده الى النايب
عن الفاعل لفظا او تقديرا اي يضم في اللفظ او في التقدير مطلقا اي سوا
كان الفعل او كان مضارعا وسوا كان الفعل الماضي ثلاثيا او كان رباعيا
مجردا اي عاريا عن احرف الزيادة او مزيدا اوله وبثالثه اي اول الفعل
في الضم ثاني احرف الفعل الماضي المبدو بتا زايدة زيادة معتادة خرج كالتا
في قولهم ترمس الشي بمعنى رمسه فانها زايدة لا يضم ثاني فعلها لكون زيادتها

غير

غير معتادة وان لم تكن التا للمطاوعة يعني سوا كانت التا للمطاوعة
او لم تكن مثالها لغير المطاوعة نحو تعلم العلم بضم التا والعين ومثال تا
المطاوعة نحو تقور بضم التا والضاد لانه لو لم يضم لالتبس بالمضارع
المبني للفاعل وكذا يضم الثاني التالي تا المطاوعة نحو تكبر وتجبر وكذا
مثال اول الفعل في الضم ثالث احرف الفعل الماضي المبدو بهمزة الوصل
خماسيا كان او سداسيا مثال الاول نحو انطلق بزيد بضم الهمزة والطا
ومثال الثاني استخرج المال بضم الهمزة والتا ولا فرق بين الفعل اللازم
والمتعدي في البنا للمفعول وفي جمل الزجاجي لا يجوز ان يبنى الفعل اللازم
للمفعول عند اكثر النحويين وخصه ابو البقا بما لا يتعدى بحرف جر ومثله
بقام وجلس وعلله بانه لو بني للمفعول لبقي الفعل خبرا بغير مخبر عنه وذلك
محال ويفتح ما قبل اخره اي الفعل ان لم يكن مفتوحا في الاصل لفظا او تقديرا
ان كان فعلا مضارعا سوا كان مجردا او مزيدا فيه فان كان مفتوحا في الاصل
اي في المبني للفاعل نحو يفرح زيد بقي اي ما قبل الاخر المفتوح عليه اي
على الفتح وكذا اذا كان اوله اي الفعل المضارع مضموما في الاصل اي المبني
للفاعل نحو يقاتل زيد فانه يبقى على الضم ويكسر ما قبل اخره اي اخر الفعل
ان كان فعلا ماضيا كضرب زيد بضم اوله وكسر ما قبل اخره ومن العرب
من يسكنه كقوله • لو عصر منها البان والمسك انعصر • واختاره قطرب
قال الخضراوي وهي لغة بكر بن وايل وكثير من بني تميم ومن العرب من يقلب
الكسرة فتحة في معتل اللام فتنقلب اليا الفا فيقول في ذري زيد ذرى
زيد بفتح الهمزة وهي لغة طي فتحصل في معتل اللام ثلاث لغات كسر ما
قبل اخره وتسكينه وفتحه ومثال المضارع يضرب عمرو بضم اوله ايضا
اي مرة بعد اخرى ضم اول الماضي وفتح ما قبل الاخر هذا في المضارع المتصرف
واما في الفعل الجامد فلا يبنى للنايب اتفاقا

صح ابو حيان تبعا للفارسي عدم الجواز

وفي نحو كان وكاد واخواتهما للمفعول خلاف الجواز وعدمه ومذهب
الجمهور الجواز وعليه فلا يقام خبرها مقام الفاعل بل ان قلنا انها تعمل
في الظرف اقيم مقام الفاعل هذا في رافع النايب اذا كان فعلا والافلا
وحينيذ تتعين ضمير المصدر
ولم يتعرض المصنف لرافع
النايب اذا كان فعلا اسما يعني لصيغته انها تتغير كما تتغير الفعل ولا تتغير
وذكر في الجامع الصغير انه اي رافع الفعل اذا كان اسما لا يتغير اي صيغة
اذا كان مصدرا كما علمت ويحول اسم الفاعل يعني اذا كان رافع النايب
اسم فاعل فانه يحول من صيغته الى صيغة اسم المفعول تحقيقا نحو مضروب
زيد بمضروب اسم مفعول وزيد نايب الفاعل والاصل ضارب عمرو زيدا
فحذف الفاعل وحولت صيغة الفاعل الى صيغة اسم المفعول او تقديرا
نحو قتيل عمرو فقتيل بمعنى مقتول وعمرو نايب الفاعل فصيغة مقتول
مقدرة وليك في الفعل الثلاثي نحو قال مما عينه واو ونحو باع مما عينه
يا ثلاث لغات عليا ووسطى وضعيفه احداها الكسر مخلصا اي كسر
ما قبلها باخلاص الاشمام وذلك نحو قيل من الواوي وبيع من اليايي والاصل
في قيل قول بكسر القاف واسكان العين والاصل في بيع بيع بضم البا
وكسر العين نقلت حركة العين التي هي الكسرة لاستثقالها على حرف
علة بعد حرف مضموم الى ما قبلها وهو القاف بعد اسكانه بسلب حركته
ثم قلبت الواو في الاول وهو قول يا السكونها وانكسار ما قبلها اذ الكسرة
لا تجانس الواو وانما تجانس اليا وسلمت اليا من القلب في الثاني اي في بيع
لسكونها بعد حركة تجانسها وهي الكسرة وهذه اللغة هي لغة العليا وهي
لغة قريش ومن جاورهم واللغة الثانية الكسر مشما الى اسم فاعل اشم
وضما مفعوله يعني تشم الكسر الضم تنبيها على ان الضم هو الاصل دون الكسر
ومعنى الاشمام مصدر اشم هنا اي في هذا المحل اشراب
الكسرة

شيا

شيا من صوت الضمة ولا تتغير اليا ويقال اشم من انفعال اسمه وعدل عن الشي
والحرف اذا قها الضمة والكسرة بحيث لا تسمع ولا تكثر وزنا انتهى ولهذا
المعنى وهو الاشراب المذكور قيل ينبغي ان تسمى تلك الكسرة روما لانه كما
في القاموس حركة مختلسة مختفاة وهي اكثر من الاشمام الا انها تسمع مع ان
القرا عبروا به اي بالروم وقال الشاطبي وفي الاشمام ثلاثة مذاهب احدها
ضم الشفتين مع النطق بالقاف فتكون حركتها بين حركتي الكسر والضم
هذا هو المعروف المشهور المقرو به والثاني ضم الشفتين مع اخلاص كسرة
القاف والثالث ضم الشفتين قبل النطق بها لان اول الكلمة مقابل
لاخرها فكما ان الاشمام في الاواخر بعد الفراغ من اسكان الحرف فكذلك
يكون الاشمام في اولها قبل النطق بكسر الحرف انتهى وقال المرادي الاقرب
ما حرره بعض المتاخرين فقال كيفية النطق به ان يلفظ على فا الكلمة
بحركة تامة مركبة من حركتين افرازا لا شيوعا جزء الضمة مقدم وهو الاقل
يليه جزء الكسرة وهو الاكثر ومن ثم تمحضت اليا انتهى وهذه اللغة هي اللغة
الوسطى وهي لغة كثير من قيس واكثر بني اسد وبها قرا ابن عامر من رواية
هشام عنه والكسائي في قيل وغيض واللغة الثالثة الضم مخلصا
في نحو قول وبوع وذلك بحذف حركة العين فتسلم الواو في قول فتقول
قول وبحذف حركة العين وقلب اليا واوا لسكونها في بيع وانضمام ما قبلها
فتقول بوع ومنه قوله اي الشاعر

حوكت على نيرين اذ تحاك • تختبط الشوك ولا تشاك

فحوكت من الحياكة وهي النسج مبني للمفعول ونايب الفاعل ضمير مستتر
فيه يرجع فيه الى الحلة ونيرين تثنية نير بكسر النون وسكون اليا المثناة
تحت وفي اخره را علم الثوب ولحمته ايضا فاذا نسج على نيرين كان اصفق
ولصفاقتها تختبط الشوك ولا يوثر فيها شيا وقوله اي الشاعر وهو روبة

لَيتَ وهل ينفع شيا ليت • ليت شبابا بوع فاشتريت •

فبوع مبنى للمفعول وهو خبر ليت الاولى وشبابا اسمها وليت الاخيرة توكيد للاولى فلا اسم لها ولا خبر وليت الوسطى فاعل بينفع وشيا مفعول مطلق اى نفعا لا مفعول به خلافا للعينى والجملة من الفعل والفاعل معترضة بين المؤكد والمؤكد وهل للنفى بدليل انه روى وما ينفع شيا ليت والواو للاعتراض وهذه اللغة لغة ضعيفة قليلة موجودة فى كلام هذيل وتعزى لفقعس ودبير وهما من فصحا العرب قاله المرادى فى شرح التسهيل وقال الشاطبى حكيت عن بنى ضبة وقال المص حكيت عن بنى تميم وظاهر اطلاقه اى المص جواز اللغات الثلاث فى المعتل العين وان وان حصل اللبس بين الفاعل والمفعول وهذا الجواز مع حصول اللبس مذهب سيبويه فانه لم يلتفت فى ذلك للالباس بل اجاز اللغات مطلقا اكتفا بالفرق التقديرى لان الالباس غير تام لحصوله فى الاسم والفعل فالاسم غير مختار اذ يحتمل ان يكون وصفا للفاعل وللمفعول ومع ذلك اعلوه بقلب لبا الفا واكتفوا بالفرق التقديرى فعلى تقدير كونه وصفا للفاعل فتكون التا مكسورة وعلى تقدير ان يكون وصفا للمفعول تكون التا مفتوحة والفعل نحو بحنا راد اذ يحتمل ان يكون مبنيا للفاعل وان يكون مبنيا للمفعول ومع ذلك ادغم فعلى تقدير البنا للفاعل تكون الرا الاولى مكسورة وعلى تقدير البنا للمفعول تكون مفتوحة وخص ابن مالك الجواز لكل من الثلاثة بما اذا لم يكن لبس فان حصل لبس بين فعل الفاعل وفعل المفعول باحد الوجوه الثلاثة اجتنب ذلك الشكل كبعت وخفت مبنيين للمفعول فلا يجوز عنده الكسر فى الاول اى بعت ولا يجوز عنده الضم فى الثانى اى خفت لحصول اللبس معهما فيضم فى بعت ويكسر فى خفت تحرزا من بعت وخفت المسندين الى الفاعل قال فى التوضيح وشرحه التصريح وادعى ابن مالك امتناع

ما اللبس

احسن واحسن منه صنع المصنف فى الشذور حيث ذكر وحده ان يقال هو ان يتقدم اسم ويتاخر عنه عامل فعل متصرف او اسم يشبهه مشغول ذلك العامل عن العمل فيه اى فى الاسم المتقدم عليه لفظا او محلا بالعمل فى ضميره اى بنصب محل مضمر الاسم المتقدم او بالعمل فى ملابسه اى ملابس ضميره بواسطة او غيرها والملابسة اما فى المفعول نحو زيدا ضربت اخاه واما فى الصفة نحو زيدا ضربت رجلا يبغضه واما فى الصلة نحو زيدا اكرمت الذى يحبه واما فى العطف بالواو نحو زيدا ضربت عمرا واخاه واما فى عطف البيان نحو زيدا ضربت عمرا اخاه وقال المصنف فى شرحه ضابط هذا الباب ان يتقدم اسم ويتاخر عنه فعل عامل فى ضميره او فى اسم عامل فى ضميره لولا ذلك العمل اى بحيث لو فرغ ذلك العامل من ذلك العمل وسلط على الاسم المتقدم لعمل هو او مناسبه فيه مثال ما اشتغل فيه العامل بضمير الاسم عن العمل فى لفظ الاسم نحو زيدا ضربته ومثال ما اشتغل فيه العامل بضمير الاسم عن العمل فى محل الاسم هذا ضربته الا ترى انك لو حذفت الها وسلطت ضربت على زيد لقلت زيدا ضربت بنصب زيد او على اسم الاشارة لقلت هذا ضربت بنصب محل اسم الاشارة ومثله ايضا زيدا مررت به فان الضمير وان كان مجرورا بالبا الا انه فى موضع نصب بالفعل ومثال ما اشتغل فيه الفعل عن العمل فى الاسم بملابس ضميره اى باسم عامل فى ضمير الاسم المتقدم نحو قولك زيدا ضربت اخاه فان ضربت عامل فى الاخ نصبا على المفعولية والاخ عامل فى الضمير خفضا بالاضافة والمراد بالعامل هنا ما يجوز عمله فيما قبله بدليل قوله مشغول عن العمل فيه الخ فلا يجوز ان يكون فعلا غير متصرف ولا صفة مشبهة ولا حرفا لان هذه لا تعمل فيما قبلها واعلم انه اذا تقدم اسم على فعل صريح صالح لان ينصبه لفظا او محلا واشتغل الفعل عن عمله فيه بعمله فى ضميره صح فى ذلك الاسم ان ينصب بفعل لا يظهر مماثل او مقارب له فالاول نحو زيدا ضربته فالاول

نحو

ما البس نحو خشو بعنا وضم كعفت مبنيات للمفعول واصل المثناة له قبل
بنا بهن للمفعول خافني زيد وباعني لعمرو وعاقني عن كذا فحذفت الفاعل
ثم بنيتهن للمفعول وابدلت من يا المتكلم تا فوقانية لاشتراكهما في الدلالة
على المتكلم فلو قلت خفت وبعت بالكسر في الخا والبا وعقت بالضم في اوله
لتوهم انهن فعل وفاعل وانعكس المعنى المراد فتبين انه لا يجوز فيهن
الا الاشمام او الضم في خفت وبعت الاولين والكسر في الثالث وتبين
ان يمتنع الوجه الملبس وهو الكسر في الاولين والضم في الثالث وجزم
به اى بعدم جواز الكسر في بعت وعدم جواز الضم في خفت المصنف في الجامع
الكبير ومثل قال وباع ما كان على وزن افتعل وانفعل نحو اختار من اليائي
وانقاد من الواوي مما اعل عينه وزاد على الثلاثة في اجرا اللغات الثلاث
عليه فلك في العين كسر ما قبلها باخلاص الكسر او اشمام الضم فتنقلب الالف
يا فيهما ولك اخلاص الضم فتنقلب الالف واوا وادعى ابن عذرة وطايفة من
متاخري المغاربة امتناع اللغة القليلة وهي الضم الخالص في كاختار وفي
انقاد فلا يقال اختور وانقود والمشهور اللغة الاولى وقال بها ابن عصفور
والابدى وابن مالك وينطق بالهمز في نحو اختار وانقاد على حسب ما
ينطق بالحرف الثالث والله سبحانه وتعالى اعلم

باب الاشتغال

قال في القاموس الشغل بالضم وبضمتين وبالفتح
وبفتحتين ضد الفراغ واشغله لغة جيدة او قليلة او رديئة واشتغل
به انتهى فالاشتغال مصدر اشتغل وال فيه للعهد اى اشتغال
العامل عن المعمول اى عن الاسم السابق بالعمل في ضميره او ملابسه وبمثل
هذه الترجمة ترجم في الالفية وترجم في الكافية بما اضمر عامله على شريطة
التفسير وذكره في المنصوبات ويرد عليه ان الاشتغال يكون عن الرفع
كما يكون عن النصب فذكر المصنف له كابن مالك عقب النايب عن الفاعل

نحو زيدا ضربته والثاني نحو زيد مررت به ولكن لا يجوز اظهار هذا المقدر لان
الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ به ولا يجمع بين البدل والمبدل منه واذا تقرر هذا
فنقول الاسم السابق بحسب الاعراب كاين على خمسة اقسام لو اسقط لفظ
على لكان اخصر القسم الاول ما يترجح رفعه بالابتدا على نصبه وتكون
الجملة بعده في محل رفع على الخبرية والثاني ما يترجح نصبه على رفعه عكس الاول
والثالث ما يجب نصبه والرابع ما يجب رفعه والخامس ما يستوى فيه الامران
الرفع والنصب والاولى اسقاط حالة وجوب الرفع كما اسقطها في الاوضح لانها
ليست من باب الاشتغال لان حد الاشتغال السابق لا يصدق عليها لانه
يعتبر فيه انه لو فرغ الفعل من العمل في الضمير وسلط عليه لنصبه وما يجب رفعه
ليس بهذه الحيثية هكذا ذكر النحويون الاقسام الخمسة وتبعهم المصنف فشرع
في بيانها بالامثلة على سبيل اللف والنشر المرتب بقوله يجوز في نحو زيد ضربته
اى زيد ضربته ونحوه مما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم او زيد مررت به ونحوه
مما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم ايضا مع دخول حرف الجر على الضمير او زيد
ضربت اخاه ونحوه مما اشتغل فيه الفعل بملابس ضمير الاسم والملابسة في
المفعول او زيد ضربت رجلا يحبه والملابسة في الصفة يجب رفع زيد بالابتدا
اى التجرد للاسناد في هذه الامثلة وهو اى الرفع الراجح على النصب ورجحانه
لعدم احتياجه الى تقدير عامل والجملة الفعلية الواقعة بعده واقعة في محل
رفع بنا على انها خبر له اى عنه والرابط بينهما الضمير وهو الها المتصلة بالفعل
وجملة الكلام من المبتدا والخبر حينئذ جملة اسمية لتقديرها بالاسم ذات وجهين
يعنى اسمية الصدر فعلية العجز ويجوز نصبه اى زيد في الامثلة المذكورة باضمار
عامل النصب على القول الاصح موافق ذلك العامل المذكور اى للفعل المذكور وعبر
الشيخ هنا بموافق لتغيير تبعا المصنف به في الاوضح وهو احسن من تعبير المصنف في
الشذور بمماثل لشموله الموافق في المعنى دون مماثل اذ قد يرد على التعبير بمماثل ان المقدر

في مثل زيدا مررت به او ضربت اخاه غير مماثل وهو جاوزت واهنت كما سياتي
واصرح منهما قول الكافية لو سلط عليه او مناسبه لنصبه الى قوله اى ضربت
وجاوزت واهنت ولابست وقال المصنف تقدير المماثل فيما يتعدى بالحرف
وذلك يعني الموافق فيما يتعدى تارة به وتارة بنفسه نحو زيد شكرت له
ونصحت له تقدير شكرت ونصحت اولى قال وهذا مما اغفل النحويون التنبيه عليه انتهى
فالمراد سوا فق للفعل فيما يلايمه لفظا ومعنى او معنى فقط اى في المعنى دون
اللفظ مقدر صفة لعامل اى مستقدر على الاسم الا لمانع يمنع من ذلك فيقدر
في المثال الاول ضربت لانه الملايم له لفظا ومعنى فيقال ضربت زيدا
ضربته لعدم وجود المانع من تقدير ذلك الفعل ويقدر في المثال الثاني جاوزت
لانه الملايم معنى لا لفظا فيقال جاوزت زيدا ومررت به ولا يقدر مررت
وقد ذكر علة المنع من التقدير بقوله اذ لا يتعدى مررت الى الاسم بنفسه يعني
لوجود المانع من تقديره وهو كون مررت لا يتعدى الى الاسم بنفسه و
تقدر في المثال الثالث اهنت فانه الملايم في المعنى فيقال اهنت زيدا ضربت
اخاه او رجلا يحبه ولا تقدر ضربت لعدم الملايمة فان زيدا ليس مضروبا
وانما المضروب اخاه او رجلا يحبه فالملايم اهنت لان من ضربه اى ضرب اخا
زيد او رجلا يحبه زيد فقد اهان زيدا وحيث تقرر هذا فالاسم في هذه
الامثلة جميعها منصوب بعوامل مضمرة واجبة الحذف وذلك لان الفعل
المذكور عوض من الفعل المقدر فهو مفسر له فلا يجمع بينهما واما قوله تعالى
انى رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لى ساجدين فتوكيد خلافا لمن اراد
الجمع بين المفسر والمفسر وحينيذ ولا موضع للجملة الواقعة بعده اى بعد الاسم
المتقدم من الاعراب لكونها مفسرة للفعل المحذوف والجملة المفسرة لا محل لها على
الاصح وقال في المغني ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التى تسمى في الاصطلاح
جملة تفسيرية وان حصل بها تفسير انتهى وجملة الكلام من الفعل المحذوف

وما

وما بعده حينيذ اى حين اذ جعل الاسم المتقدم منصوبا بفعل محذوف جملة
فعلية لتصديرها بالفعل المحذوف وهذا الوجه المرجوح مرتبته متقابلة فالنصب
في نحو زيدا ضربته اقوى من النصب في نحو زيدا ضربت اخاه والنصب في زيدا ضربت
اخاه احسن من النصب في زيدا مررت به والنصب في زيدا مررت به احسن
من النصب في زيدا مررت باخيه قاله المرادي في تلخيص شرح ابي حيان على
التسهيل ومحل جواز الوجهين الرفع والنصب صلاحية الاسم السابق
للابتدا كما مر في الامثلة فان لم يصلح للابتدا كما في نحو رجلا اكرمته تعين
نصبه لان رجلا نكرة لا تصلح للابتدا بلا مسوغ خلافا للفارسي ولما فرغ
من التمثيل للاول شرع في التمثيل الثاني وذلك في ست مسايل فذكر
احدها بقوله ويترجح النصب على الرفع في نحو زيدا ضربه او في نحو زيدا
لا تضربه مما الفعل المشغول عن العامل ذو طلب قال ولم يقل
مما الفعل المشغول طلب كما فعل المصنف في الاوضح ليسلم مما اورد على عبارة
الاوضح كما سياتي بيانه والطلب هو الامر سوا كان بالصيغة كما في المثال
الاول او باللام نحو عمر ليضربه بكر والنهي كما في المثال الثاني وما جرى مجرى
النهي وهو النفي بلا نحو عمرا لا يخزمه قال ابن عصفور وقد اجروا الامر باللام
مجرى الامر بغيرها واجرى النهي بلا مجرى النفي بها انتهى والدعا بخبر او شر ولو كان
الدعا بصيغة الخبر المقابل للانشا مثال الدعا بصيغة الطلب نحو اللهم
عبدك ارحمه ومثال الدعا بصيغة الخبر نحو زيدا غفر الله له فالنصب فيهن بفعل
محذوف من لفظ الامثلة الثلاثة الاول والتقدير اضرب زيدا او لا تضرب
زيدا او ارحم زيدا وبفعل محذوف من معنى المثال الرابع لتصوره والتقدير
ارحم زيدا غفر الله له واعلم انه خرج بقوله مما الفعل المشغول ما لم يكن كذلك
كما لو كان اسم فعل نحو زيد دراكه فانه يجب الرفع حينيذ وانما رجح النصب فيهن
على الرفع للطلب الواقع بعد الاسم اى لاجله اذ الطلب لا يكون الا بالفعل فكان

وكان حمل الكلام عليه اولى وفي الرابع الاخبار بالطلب من المبتدا وهو اى
الاخبار بالطلب خلاف القياس لان الجملة الطلبية لا تحتمل الصدق
والكذب وحق الخبر ان يكون محتملا لهما كما قاله ابن الشجري بل منعه
اى الاخبار بالطلب بعضهم واول اى صرف ما ورد من ذلك عن ظاهره
كما ستأتي بيانه وقال ابو علي كنت استبعد اجازة سيبويه الاخبار
بجملتها الامر والنهي حتى مر بي قوله
ان الذين قتلتم امس سيدهم • لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما •
ولما كان لقايل ان يقول قد اوجبوا الرفع فيما فيه الطلب واقعا بعد الاسم مما
ظاهره انه اخبر فيه عن المبتدا بالجملة الطلبية فما الجواب عن ذلك اشار الى انه
متاول بقوله وانما وجب الرفع في نحو زيدا احسن اى في قولك زيدا احسن به
ونحوه مما فيه الطلب الطلب واقعا بعد الاسم لان الضمير المجرور بالبا في محل رفع
على الفاعلية عند سيبويه وزيدت البا لاصلاح اللفظ فليس من الاشتغال
في شي وكذا ان قلنا الضمير في محل لان فعل التعجب جامد لا يعمل فيما قبله وما لا
يعمل لا يفسر عاملا واما قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما
فانما اجمعت القرا السبعة على الرفع فيه مع ان الظاهر رجحان النصب لان الفعل
ذو طلب اى ظاهره انه اخبر فيه بالجملة الطلبية عن المبتدا فهو مثل قولك زيد
وعمرا اضرب اخاهما لانه متاول اى مصروف عن ظاهره واختلف في تاويل فهو
عند سيبويه على حذف الخبر اى الجار والمجرور وحذف المضاف وهو لفظة حكم
واقامة المضاف اليه وهو السارق والسارقة مقامه والتقدير مما يتلى
عليكم حكم السارق والسارقة ثم بعد تمام الجملة استونف الحكم وهو
فاقطعوا فصارت جملة الطلب مستانفه فلم يلزم الاخبار بالجملة الطلبية
وهي فاقطعوا عن المبتدا وهو السارق والسارقة فلم يستقم عدم فعل من
جملة مستانفة في مبتدا اخبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة اخرى والحاصل ان

قوله

قوله ثم استونف الحكم يشعر به الى ان المتقدم شرط الاشتغال المتقدم وهو ان
يكون الفعل بحيث لو لم يشتغل بالضمير لاشتغل بالاسم المتقدم وهو منتف في الاية
لان الفعل من جملة مستانفة مقطوعة عن الاولى فلا يعمل في شي منها فالاية
ليست من باب الاشتغال وذلك اى ما ذكر من التقدير لان الفا لا تدخل عنده
اى عند سيبويه في الخبر في نحو هذا المثال فانه يمنع زيادة الفا في خبر المبتدا ما لم
يكن المبتدا موصولا بفعل او ظرف وصلة الى غير ذلك وقوله استونف يشير الى ان
هذه الفا استينافية لا عاطفة لان الراجح امتناع عطف الانشا على الخبر ومثله
اى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما مائة جلدة انما اتفق السبعة على الرفع فيه لان الفا مانعة
من حمله على الاشتغال فان تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم
الزانية والزاني فحذف المضاف الذي هو حكم واقيم المضاف اليه مقامه
وهو الزانية والزاني وحذف الخبر وهو الجار والمجرور ثم بعد تمام الجملة
استانف الحكم وهو فاجلدوا فصارت الطلب مستانفة فلم يلزم الاخبار بالجملة
الطلبية وهي فاجلدوا عن المبتدا وهو الزانية والزاني ولم يستقم عمل فعل من
جملة مستانفة في مبتدا مخبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة اخرى وهذا
التقدير متعين عند سيبويه وعند المبرد الموصولة بمعنى الذي في الاية
الاولى وبمعنى التي في الثانية كما في قولك الذي ياتيني فله درهم والفا
فا السببية بمعنى الشرط فان الموصول فيه معنى الشرط فتدخل الفا في خبره
كما تدخل في جواب الشرط والمعنى ان سرقا فاقطعوا ايديهما وان زنيا فاجلدوهما
قال المصنف في الاوضح ولا يعمل الجواب في الشرط فكذلك ما اشبههما يعني مما هو
منزل منزلة الشرط والجواب فكما لا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل الخبر المشبه للجواب
في المبتدا المشبه للشرط وما لا يعمل لا يفسر عاملا وقوله ولا يعمل الجواب في الشرط
اى في اسمه فهو على حذف مضاف لا غير ولعل الجمهور لا يوافقونه على ذلك لانا عندهم

من اسما الشرط وهي منصوبة عندهم بجوابها ولم يفرقوا بين كونه بالفاء وعدمه
بل صرحوا بانها منصوبة في اذا جاء نصر الله بسبح في قوله تعالى فسبح بحمد ربك الا
ان في كلام الرضي في باب الاشتغال التصريح بان الفاء في جوابه ذا زائدة ولا يخفى ما
فيه كذا في حواشي التوضيح للزرقاني فعلى قول سيبويه والمبرد ليست الايتان من
الاشتغال فالرفع على الابتدا عندهما واجب والخبر على قول سيبويه محذوف وعلى
قول المبرد مذكور وهو فاقطعوا وفاجلدوا والمسالة الثانية ان يكون الاسم
مقترنا بعاطف مسبوق بجملة فعلية كما ذكره بقوله ويترجح ايضا النصب على
الرفع في نحو والانعام خلقها لكم الواقع بعد قوله تعالى خلق الانسان من
نطفة فاذا هو خصيم مبين وقوله قام زيد وعمرا اكرمته ونحو ذلك مما الاسم
السابق الذي اشتغل عنه الفعل واقع بعد عاطف له ^ فعلها متصرف غير مبني فعلها
على اسم قبله يعني لم يجعل الفعل خبرا عن ذلك الاسم ولم يفصل ذلك العاطف من
الاسم باما المفتوحة الهمزة المشددة الميم ولا فرق في الفعل ان يكون ناصبا
للمفعول كالاية او رافعا للفاعل كما في قام زيد وعمرا اكرمته واعلم انه خرج بقولنا
متصرف افعال التعجب والمدح والذم فانه لا تاثير للعطف عليها قاله ابن مالك
في نكته على مقدمة ابن الحاجب وانما رجح نصب المعطوف رعاية للتناسب اي
المشاكلة والموافقة بين المعطوف والمعطوف عليه بعطف جملة فعلية
او اسمية على مثلها فعلية او اسمية وذلك لان المتكلف بالنصب عاطف جملة فعلية
على جملة فعلية والمتكلم بالرفع عاطف جملة اسمية على جملة فعلية وتوافق
الجملتين المعطوفة احداهما على الاخرى مطلوب وهو اولى من التخالف
بينهما فان فصل العاطف عما اي عن الاسم الواقع قبله اي فصل بينهما
باما نحو قولك قام زيد واما عمرو فاكرمته ترجح الرفع لانه لا يحتاج الى التقدير
وحكم الاسم الواقع بعدا ما في الاحوال الخمسة حكم الاسم الواقع في ابتدا
الكلام لان اما تقطع ما بعدها عما قبلها لكونها من الحروف التي يبتدا بها الكلام

على جملة فعلية صح

قاله

قاله الشاطبي ولا فرق في العاطف بين الواو والفا وثم واو كما شملته قوله
بعد عاطف له وحتى ولكن وبل كالعاطف مثال حتى نحو ضربت القوم حتى زيدا
ضربته قاله في الاوضح ومثال لكن ما رايت زيدا لكن عمرو رايت اباه ومثال
بل ما اكرمت زيدا بل عمرا اكرمته وانما قال كالعاطف لان المعطوف
باحد هذه الثلاثة يشترط كونه مفردا وهو هنا جملة فجعلت هذه الاحرف
منزلة منزلة العاطف في اعطا حكمه ففي الاتيان بكاف التشبيه ايما
الى ان الحروف العاطفة الثلاثة ليست عاطفة اذ المشبه بالشيء غيره
وهو كذلك اذ هي احرف ابتدائية اي داخلة على جملة مبتدا بها والا كان
المنصوب بعدها بالعطف لا بمقدر بعدها كما يشهد به قولهم حتى زيدا
ضربته فانه صريح في ان المنصوب بعد حتى منصوب بفعل مقدر لا معطوف
على المنصوب قبلها خلافا للمصرح بانه في قوله والزاد حتى نعله القاها من ان
نصب النعل بالعطف كما سيجي في بابه والمسالة الثالثة ذكرها بقوله
ويترجح النصب ايضا في نحو قوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه مما الاسم السابق
الذي اشتغل الفعل عنه واقع بعد شي يغلب في ذلك الشي دخوله على الفعل
يعني يليه من غير فصل بينهما واما الفصل بالظرف فلا يعد فصلا كهمزة
الاستفهام مثال عدم الفصل كالاية فيترجح نصب بشرا بفعل محذوف
يفسره المذكور لان الغالب في الهمزة ان تدخل على الافعال كما سياتي ومثال
الفصل بظرف نحو قولك اكل يوم زيدا تضربه فيترجح نصب زيدا لان الفصل
بالظرف وهو كل يوم بنصب كل كلا فصل وحرف الاستفهام داخل في الحكم على
الفعل وفصل ابن الطراوة فقال ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع واجب
نحو ازيد ضربته ام عمرو لان الضرب محقق وانما الشك في المفعول ،،
فالاستفهام عن تعيينه وحكم بشذوذ النصب في قول جرير يمدح
ثعلبة ورياحا وبذم طهية والخشاب

• اثعلبة الفوارس ام رياحا • عدلت بهم طهية والخشابا •
بنصب ثعلبة بفعل محذوف تقديره احقرت ثعلبة ولا يجوز اضمار
عدلت لتعديه بالبا قاله الموضح في الحواشي وقال فيها ايضا وفي مسايل
الزجاجي قال المازني سال مروان الاخفش عن ازيدا ضربته ام عمرا فقال
الاخفش المختار النصب لاجل الالف فقال انما المستفهم عنه هنا الاسم
لا الفعل وانما ينبغي ان يختار الرفع فقال هذا هو القياس قال المازني وكذا
القياس عندي ولكن النحاة اجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام
الذي هو في الاصل للفعل فظهر بهذا ان ما قاله ابن الطراوة شاذ بدليل قول
العرب ازيدا ضربته ام عمروا بالنصب انتهى واعلم ان اخوات الهمزة في ترجيح النصب
كالهمزة في ذلك نحو ايهم زيدا ضربه فايهم مبتدا وزيدا منصوب بفعل محذوف
يفسره ضربه والجملة خبر ايهم والتقدير ايهم ضرب زيدا ومن امة الله ضربها فمن
بفتح الميم مبتدا وامة منصوب بفعل محذوف خبر من والتقدير من ضرب امة
الله وكان المكسورة الهمزة الساكنة النون ولا النافيتين كان زيدا
رايته ولا زيدا رايته فيترجح النصب لانهم شبهوا احرف النفي بحروف الاستفهام
في ان الكلام معها غير موجب وقيل اختيار سيبويه الرفع بعدها وقال ابن
خاروف سيبويه يسوي بين هذه الاحرف لدخولها على الاسما والافعال بخلاف
غيرها من احرف النفي وهو لم ولما ولن فانها مختصة بالافعال فحكمها
حكم ان الشرطية في وجوب النصب ان اضطر الشاعر الى ذلك قاله ابن مالك
في شرح الكافية وحيث حالة كونها مجردة من ما نحو قولك حيث زيدا تلقاه
فاكرمه لانها تشبه ادوات الشرط فلا يليها في الغالب الا فعل فان اقترنت
بما صارت اداة شرط واختصت بالفعل ونظر في هذا المصنف في الاوضح
واجيب عنه بان سيبويه قال اذا وحيث مما يقبح بعده ابتدا الاسما
فانا اوقعت الفعل على شي من سببه نصب في القياس نقول اذا عبد الله

تلقاه

تلقاه فاكرمه وحيث زيدا تجده فاكرمه ونوزع سيبويه في اذا لانها
عنده مختصة بالافعال ولم ينازع في حيث فظن الموضح ان المنازعة في
حيث فقال وفيه نظر وقال في التصريح والعجب منه يعني من الموضح انه
وافق الناظم في المغني فقال واضافة حيث الى الفعلية اكثر ومن ثم ترجح
النصب في نحو جلست حيث زيدا اراه انتهى ولعل وجه النظر في قوله فاكرمه
فانه يوهم انه جواب حيث وحيث المجردة من ما لا جواب لها عند البصريين
ومن جازاها من الكوفيين اوجب النصب بعدها فلا يكون راجحا وانما رجح
النصب لغلبة وقوع الفعل بعد همزة الاستفهام وانما كان الغالب ذلك
ولم يجب دخولها عليها في غيرها وايضا الغلبة وقوع الفعل بعد ما النافية وهي
مشبهة بهمزة الاستفهام كما تقدم نعم ان فصل بين الاسم والهمزة بغير ظرف
نحو قولك اانت زيد تضربه فالمختار الرفع لان الاستفهام حينيذ داخل
على الاسم لا على الفعل هذا ان جعلت انت مبتدا كما هو راي سيبويه وان
جعلته فاعلا بفعل مقدر وانفصل بعد حذفه كما هو راي الاخفش فالمختار
النصب لان الهمزة داخلة في التقدير على الفعل والمسالة الرابعة اشار
اليها بقوله ويترجح النصب ايضا اذا وقع الاسم السابق الذي اشتغل عنه
الفعل جوابا لاستفهام اي لاسم استفهام منصوب لفظا او محلا بما يليه
كزيدا ضربته حالة كونه جوابا لمن قال اي لسوال من قال ايهم ضربت او من
ضربت فزيدا يترجح نصبه لكونه جوابا لاستفهام منصوب لفظا في الاول
وهو اي ومحلا في الثاني وهو من ليطابق الجواب السوال في الجملة الفعلية اما
اذا كان الاستفهام نحو ايهم ضربته برفع ايهم فانك تجيب بالرفع فتقول
زيد ضربته برفع زيد راجحا ليطابق الجواب السوال في الجملة الاسمية
وجوز الاخفش مراعاة الصغرى والكبرى بعد ايهم ضربته كما يجيز الوجهين
في زيد ضربته وعمرا اكرمته اجرى للجواب مجرى العطف وانما يجيز سيبويه

كما في اخواتها لانها ام الباب وهم
يتوسعون في امهات
الابواب ما لم يتوسعوا

في ذلك النصب على حده في زيدا ضربته ويقال هل لا بنت زيد فنقول لا
ولكن عبد الله لقيته او وعمرا لقيته قاله المصنف في الحواشي والمسالة الخامسة
ذكرها بقوله او كان رفعه يوهم ان الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله
نحو قوله تعالى انا كل شي خلقناه بقدر لانه اذا رفع كل احتمل خلقناه ان يكون
خبراله فيكون المعنى على عموم خلق كل الممكنات الموجودة بقدر خيرا كانت
او شرا كما هو مذهب اهل السنة والجماعة واحتمل ان يكون خلقناه صفة لشي
وبقدر خبر لكل والتخصيص بالصفة يفهم ان ما لا يكون موصوفا بها لا يكون
بقدر والصفة هي المخلوقية المنسوبة له فالمخلوقية التي لا تكون منسوبة
له لا تكون بقدر فيوهم ان ثم مخلوقا لغيره تعالى وهو مذهب المعتزلة
وانما لم يتوهم ذلك مع النصب لكل على انه مفعول بفعل محذوف
يفسره خلقناه ويمنع جعله صفة لكل شي لان الصفة لا تعمل في الموصوف وما
لا يعمل لا يفسر عاملا كما اشرنا اليه ذلك اول الباب ولكون الصفة لا تعمل في الموصوف
وجب الرفع لكل ان كان الفعل المتصل بالضمير صفة لكل شي نحو وكل شي فعلوه في
الزبر ولا يصح نصب كل وسياق الكلام على الاية هذه في الشرح او كان الفعل
صلة الموصول نحو زيدا الذي ضربته او كان الفعل مضافا اليه نحو زيد يوم
تراه تفرح فزيد فيهما واجب الرفع بالابتدائية ولا يجوز نصبه بفعل يفسره
ضربته في الاول وتراه في الثاني لان كلا منهما لا يعمل فيما قبله اما
الاول فلانه صلة والصلة لا يعمل فيما قبل الموصول واما الثاني فانه
مضاف اليه يوم وهو شبيه بالصلة في تتميم ما قبله والمضاف اليه لا يعمل
فيما قبل المضاف وما لا يعمل لا يفسر عاملا كما تقرر فاعلم ولما فرغ من الكلام
على امثلة المسالة الثانية شرع يتكلم على امثلة المسالة الثالثة فقال
ويجب النصب اذا وقع الاسم السابق اي المشتغل عنه بعد ما يختص
بالفعل كما اذا وقع اي الاسم السابق بعد اداة شرط كما نحو قولك ان بكسر

الهمزة

الهمزة وسكون النون زيدا لقيته فاكرمه ومتى عمرا تلقه فاحسن اليه او وقع بعد
اداة تخضيض بحاء مهملة وضادين معجمتين بينهما مثناة تحت كما في نحو قولك
هلا عمرا اهنته وهلا زيدا اكرمته او وقع بعد اداة استفهام غير الهمزة نحو هل
زيدا حدثته فيجب نصب زيد في هذه الامثلة بفعل محذوف يفسره المذكور
وهو حدثته ولا يجوز رفعه لان هل اذا جا بعدها اسم وفعل لم يجز عند تقديم
الاسم على الفعل فلا يجوز هل زيدا رايت الا في الشعر اجاز البعض ان يليها
الاسم الذي بعده فعل ولم يخص ذلك بالشعر وهذا مذهب الكسائي والاول
مذهب سيبويه فيجب عنده في النثر تقديم الفعل على الاسم وتبعه المصنف
والشارح ولذا قال الاداتما وجب اي نصب الاسم السابق لوجوبه الضمير راجع للوقوع
المعلوم من قوله اذا وقع اي لوجوب وقوع الفعل بعد هذه الادوات لاختصاصها
بالافعال فلا تدخل الا عليها ظاهرة او مقدرة فلو جاز الرفع اي رفع الاسم السابق
لخرجت يعني الادوات المذكورة عن اختصاصها بالافعال وما تقدم في صدر الكتاب
ان هل مشتركة بين الاسما والافعال مقيد عند غير الكسائي بما اذا لم يكن
في حيزها فعل نحو هل زيد اخوك فانها اذا لم يكن في حيزها فعل تسلت عنه ذاهلة
بخلاف ما اذا كان الفعل في حيزها فلا تدخل الا عليه ولم ترض باقتراف الاسم
بينهما وصرح في الاوضح بان ادوات الاستفهام اي غير الهمزة وادوات الشرط
لا يقع الاشتغال بعدها اي عند سيبويه الا في الشعر اي لا يقع الاشتغال
بعدها في النثر الا اذا كانت اداة الشرط اذا مطلقا اي سوا كان الفعل ماضيا
ام مضارعا او كانت اداة الشرط ان والفعل ماض لفظا او معنى فيقع الاشتغال
بعدها في نثر الكلام نحو تقول في اذا مع الفعل الماضي اذا زيدا لقيته فاكرمه
ومع المضارع اذا زيدا تلقاه فاكرمه وتقول في ان والفعل ماض لفظا ان
زيدا لقيته فاكرمه وفيها وان ماض معنى فقط ان زيدا لم تلقه فانتظره
ويمتنع الاشتغال في نثر الكلام بعد ان الجازمة لفعل التفسير لفظا نحو ان زيدا

تلقه بحذف الالف فاكرمه لان ان لما جزمت الفعل قوى طلبها له فلا يليها
غيره بخلاف ما اذا لم تجزمه لفظا اما لمضيه واما لجزمه بغيرها فيضعف
طلبها للفعل فيليها غيره ويحول لاستثناى الشعر بعد ان الجازم بفعل التفسير
نحو ان زيدا تلقه فاكرمه والله اعلم ولما فرغ من الكلام على المسالة الثالثة
شرع يتكلم على المسالة الرابعة فقال ويجب الرفع اى رفع الاسم السابق
على الابتدا اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالابتدا كاذا الفجايية كما فى نحو قولك
خرجت فاذا زيد يضربه عمرو واعلم ان فى هذه المسالة ثلاثة اقوال احدها
اختصاصها بالابتدا مطلقا والثانى جواز دخولها على الفعلية مطلقا والثالث
التفرقة بين ان يقترن الفعل بقد فيجوز دخولها عليه وان لا يقترن فيمتنع
والقول الاول هو الاصح وعليه فيجب الرفع فى المثال المذكور ويجوز النصب على
القول الثانى ويمتنع على الثالث لفقدان قد وقد علل الرفع جريا على القول
الاصح بقوله لان اذا الفجايية لا يليها الا المبتدا نحو قوله تعالى فاخرج يده فاذا هى
بيضا للناظرين وقوله تعالى فالقاها فاذا هى حية تسعى او لا يليها الا الخبر وذلك
نحو قوله تعالى اذا لهم مكر فى اياتنا فلا يجوز النصب بفعل مضمر لامتناعه راجع
الى الفعل يعنى وقوعه اى لامتناع وقوع الفعل بعدها اى بعد اذا الفجايية اسما
كما مر فى باب المبتدا وكذا يجب الرفع اى رفع الاسم السابق اذا وقع الفعل المشتغل
بالضمير اى بالعمل فيه عن الاسم بعد ما له صدر الكلام يعنى فصل بين الاسم
والفعل ما لا يصح ان يعمل ما بعده فيما قبله وذلك كالاستفهام وما النافية
وادوات الشرط وما التعجبية والا الاستثنايية وهل الاستفهامية وهلا
التحضيضية وذلك نحو زيد هل اكرمته وعمرو ما صحبته وخالد ان رايته اكرمه
وزيد هلا رايته وزيد هلا رايته وما زيد الا يضربه عمرو فيجب رفع زيد فى جميع
هذه الاسئلة لان ما له صدر الكلام لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر
عاملا ويقاس على ذلك ما يرد وانت لفقه ...ره وذكره اى المصنف لهذا القسم

اما

وبهذا اى الامتناع تقدر
متعلق الخبر بعدها اى بعد
اذا الفجايية صح

اما هو افادة لتمام اعلا جل افادة تمام القسمة وان كان هذا القسم ليس من
اقسام مسايل هذا الباب لعدم صدق ضابط الباب عليه لان من جملة
الضابط المذكور اول الباب ان يكون الفعل بحيث لو فرغ من الضمير
لنصب الاسم السابق وذلك ممتنع مع اذا الفجايية وما ذكرتها
كما قال المصنف فى الاوضح وعبارته فيه ليس من اقسام مسايل الباب
ما يجب فيه الرفع كما فى مسالة اذا الفجايية لعدم صدق الضابط عليها
وكلام الناظم يعنى ابن مالك فى الالفية يوهم ذلك انتهى قال فى التصريح
معللا لوجه الايهام لانه جعله من جملة اقسام الباب لكن ضرورة تتميم
الاقسام الجاته الى ذلك انتهى ولما فرغ من الكلام على المسالة الرابعة شرع
فى الكلام على المسالة الخامسة فقال ويستويان ضمير التثنية راجع
الى النصب والرفع اى الرفع والنصب يستويان فيما اذا وقع الاسم بعد
عاطف ولو الفا المفيدة للسببية غير مفصول باما المفتوحة الهمزة المشددة
الميم مسبوق بجملة ذات وجهين يعنى اسمية وفعلية باعتبارين غير تعجبية
اى لم يبين الفعل فيها على ما التعجبية وذلك كما فى نحو قولك زيد قام وعمرو
اكرمته لاجله او فعمرو اكرمته فيجوز فى عمرو الرفع والنصب على السوا لكن فى
اما التماثل الحاصل بينهما على كل تقدير وذلك لان الجملة الاولى وهى
زيد قام ذات وجهين اسمية الصدر لان صدرها وهو زيد وفعلية العجز
لان عجزها فعل وهو اكرمته وتسمى جملة كبرى لانها جملة فى ضمنها جملة
فعلية صغرى مبنية على مبتديها فان راعيت صدرها اى حافظت عليه
رفعت عمرا وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية وكلاهما لا محل له
من الاعراب وان راعيت عجزها نصبت عمرا وكنت قد عطفت جملة فعلية
على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية والرابط بين الجملة المعطوفة
والمعطوف عليها اما الضمير من لاجله العايد على صدر الجملة الاولى او الفا

فالتشاكل اى التناسب والتوافق بين بين المتعاطفين حاصل على كلا
التقديرين ولا مرجح فاستوى الوجهان وقال فى البسيط ان ابا على رجح
الرفع انتهى وهو مقتضى قول ابن الشجرى ان اعتبار الاسم الذى فى ضمنه
فعل اولى من اعتبار الفعل وقال ابو حيان قال بعض معاصرينا لم يصرح
سيبويه بانهما على حد سواء وانما ذلك قول الجزولى والاظهر ترجيح النصب
لان الحمل على الصغرى اقرب وهم يراعون الجوار ما امكن نحو هذا جحر ضب
خرب وعورض بان الرفع ترجح بعدم الاضمار فلكل منهما مرجح فتساويا
بخلاف ما اذا بنى الفعل على ما التعجبية نحو ما احسن زيدا وعمرو اكرمته
فلا اثر للعطف على الجملة الفعلية فرفع عمرو فى هذا هو المختار ذكره سيبويه
لان فعل التعجب قد جرى مجرى الاسماء الجمود ولذلك صغر واعتقد الكوفيون
اسميته فكانه ليس فى الكلام فعل مبنى على اسم فيترجح الرفع لعدم الاضمار
وظاهر تمثيله اى المصنف بما ذكر انه لا يشترط فى الجملة المعطوفة وجود رابط
يربطها بالمعطوف عليها وهو اى عدم الاشتراط ما جزم به المصنف فى كتابه
الجامع حيث قال فيه ولا يشترط الرابط ان نصبت وفاقا فى ذلك لسيبويه
والفارسى وجماعة كثيرة من المتقدمين قال سيبويه وذلك قولك عمرو
لقيته وزيد كلمته ان حملت الكلام على الاول وان حملته على الاخر قلت عمرو لقيته
وزيدا كلمته انتهى يعنى بالنصب وصرح بانك ان حملت على الاخر نصبت وليس
فى المثال الذى ذكره ما يقتضى كون ما بعد العاطف خبرا ونقل ابن عصفور
ان سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدلوا لذلك باجماع القرا
على نصب والسماء رفعها وهى معطوفة على يسجدان فى قوله تعالى والنجم
والشجر يسجدان وليس فيهما ضمير يعود على النجم والشجر لكن المصنف خالف
فى اوضحه ما جزم به فى جامعه فجزم يعنى فى اوضحه باشتراط ذلك اى الرابط بين
المعطوفين ومنع النصب فى نحو المثال المذكور بناء على العطف على الجملة الصغرى

لعدم

لعدم الرابط تبعا للاخفش والسيرافى قال المصنف وهو المختار لكن المعطوف
على الخبر خبر ولا بد فيه من رابط وهو مفقود والرفع عندهما واجب وان ورد النصب
فهو على حده فى زيدا ضربته ابتداء ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية
وذلك جائز بلا خلاف قاله المرادى فى التلخيص وقوله ابتداء يعنى فتكون الواو
ليست عاطفة على جملة لها محل من الاعراب بل جملة لا محل لها وليس منه
اى من باب الاشتغال قوله تعالى وكل شئ فعلوه فى الزبر اى الكتب وفسرها
الرضى بالصحف وذلك لعدم صحة تسليط العامل على ما قبله فلا يصح نصب كل
لان تقدير تسليط الفعل عليها انما يكون على حسب المعنى المراد ولو صح
تسليط العامل على ما قبله لكان التقدير فعلوا كل شئ وهو باطل فهو غير المعنى
المراد هنا وعلى هذا فرفع كل واجب على الابتداء وجملة فعلوه فى موضع رفع صفة
لكل او لشئ وفى الزبر خبر لكل والمعنى المراد هنا وكل شئ مفعول لهم ثابت فى
الكتب وكذلك اى ومثل وكل شئ فعلوه فى الزبر فى كونه ليس منه اى من
باب الاشتغال قولك ازيد ذهب به بالبناء اى ببناء ذهب للمفعول وفاقا
لسيبويه وانما كان ليس منه لعدم صدق الباب عليه لما علمت من عدم
صحة العامل على ما قبله اذ لو سلط العامل على ما قبله لامتنع اعماله
النصب فيه وحيث كان كذلك فرفع زيد حينئذ واجب اما على الابتدا
او على اضمار فعل تقديره اذهب زيد ذهب به ولم ينبه المصنف على هذا
فى الشرح فاعلم تتمة مصدر تم قال فى القاموس تم يتم تما وتماما مثلثين
وتمامة ويكسر واتمه وتممه واستتمه وتم به وعليه جعله تاما وتمام الشى
وتمامته وتتمته ما يتم به انتهى الاشتغال كما يجرى فى النصب على ما تقرر
يجرى فى الرفع ووجهه بان يكون على الابتدا او على الفاعلية باضمار فعل
لا يكون الرفع بغير هذين السببين ولكن تاتى فيه الاقسام الخمسة وهى
وجوب الرفع على الابتدائية ووجوب الرفع على الفاعلية وترجيح الرفع بالابتدا

وترجيح الرفع على الفاعلية واستوا وهما ذكره المصنف في كتابيه في الاوضح والجامع
وذكره ايضا ابن مالك في كتابيه التسهيل والكافية الكبرى فلا يلتفت الى ما
يوهمه عبارة الكافية الصغرى والالفية والشذور من تخصيص الاشتغال
بالمنصوب واذا اردت بيان احكام هذه الخمسة بالامثلة فيجب الابتداء اي
رفع الاسم السابق بالابتداء في نحو قولك خرجت فاذا زيد يكتب لان اذا
الفجائية لا تدخل على الافعال على الاصح كما تقدم فزيد مبتدا ويكتب
خبره ونحو ليتما عمرو قعد اذا قدرت ما كافة لليت عن العمل فعمرو مبتدا
وقعد خبره ولا يجوز ان يكون عمرو فاعلا بمحذوف لانه لم يسمع ليتما قعد عمرو
فان قدرت ما زائدة جاز اعمالها والغاوها لعدم زوال اختصاصها بالجمل
الاسمية وان قدرت ما مصدرية كان الرفع واجبا لكن على الفاعلية لان
ما المصدرية يجب ان يليها فعل ظاهرا او مقدرا ويترجح اي رفع الاسم السابق
على الابتدا في نحو قولك زيد قام عند المبرد ومتابعيه فانهم اجازوا رفعه
بفعل محذوف من باب التفسير ذكر ذلك الفارسي في التذكرة فسقط ما قيل
انه لا يعلم من اجاز رفعه على الفاعلية ورجح ابن العريف الرفع على الفاعلية
على الرفع على الابتدائية وغيرهم من البصريين يوجبون الرفع على الابتدائية
لعدم تقدم طالب الفعل من نفي او استفهام ويجب الفاعلية المراد الرفع على
الفاعلية في نحو قوله تعالى ان امرؤ هلك وان احد من المشركين استجارك
وهلا زيد قام لان ادوات الشرط والتحضيض تختص بالافعال خلافا
للكوفيين ويترجح الفاعلية في نحو قوله تعالى ابشر يهدوننا وانتم تخلقونه
فبشر وانتم مرفوعان على الفاعلية وجوبا بفعل محذوف لان الغالب في
الهمزة دخولها على الافعال نعم الرفع على الفاعلية في ابشر يهدوننا المعادلة
الاسمية وهي ام نحن الخالقون صرح المصنف بذلك في المغني ويستويان اي
الرفع على الابتدائية والرفع على الفاعلية في نحو قولك زيد قام وعمرو قعد

ففي

ففي الرفع على الفاعلية مراعاة الصغرى ففيه عطف فعلية على فعلية وفي
الرفع على الابتدا مراعاة الكبرى ففيه عطف اسمية على اسمية فالتناسب
حاصل على كلا التقديرين والله سبحانه وتعالى اعلم

باب التنازع

نازعه خاصمه وجاذبه والتنازع التخاصم والتناول والمراد التنازع
في العمل ويسمى ايضا باب الاعمال بكسر الهمزة عند الكوفيين واصطلاحا هو
ان يتوجه عاملان يرد عليه ما يرد على الالفية قوله عاملان يشمل ان واخواتها
ولا يجوز التنازع فيها ولو قال فعلان مكان عاملان كما قال ابن الحاجب لسلم
من ذلك لكن يرد عليهما ورد على ابن الحاجب خروج شبه الفعل من الوصف
واسم الفعل واحسن من هاتين العبارتين قول المصنف في الشذور اذا
تنازع من الفعل وشبهه وكذا عبارة ابن مالك في التسهيل فالمراد هنا فقوله
عاملان فعلان مذكوران متصرفان او اسمان يشبهانهما في التصرف و
فعل متصرف واسم يشبهه في التصرف شرط الشيخ في العامل كونه متصرفا تبعا
للمصنف في الجامع فلا يجوز فعل التعجب وهو ما اختاره ابو حيان ونقله عن
ظاهر مذهب سيبويه وقوله فاكثر قال المصنف في الشذور عاملان وثلاثة
وكذا في الجامع وهي عبارة الشلوبين وفي التسهيل عاملان فصاعدا وهو مساو
لقوله هنا فاكثر قال ابو حيان ومقتضاه انه قد يكون في اكثر من ثلاثة ولم
يوجد فيما زاد على ثلاثة فيما استقري انتهى ليس احدهما مؤكدا للآخر كما
شرط في التسهيل ورجح جوازه مطلقا وهذان الشرطان واردان على الكافية
والشذور والى اسم معمول متعلق بيتوجه اي يتوجه العاملان الى معمول واحد
فاكثر من واحد وهذا ظاهر كلامه في الشذور وظاهر قول الالفية في اسم وكذا
قول ابن الحاجب في ظاهر بعدهما انه لا يقع التنازع في المتعدي الى اثنين والى
ثلاثة وهو راي بعضهم والمصحح في التسهيل والجامع الجواز لكن قال ابو حيان انما
سمع فيما يتعدى الى اثنين ومن جوزه في المتعدي الى ثلاثة فقاسه ولم يسمع في نثر

ولا نظر بتأخر اي المعمول عنهما اي العاملين وهذا مفهوم من كون العاملين
طالبين للمعمول فان من شان المطلوب التأخر عن الطالب في الرتبة ومعنى
توجه العاملين ان يكون المعمول مطلوبا لكل منهما من حيث المعنى والطلب
اما على جهة التوافق في الفاعلية او المفعولية او مع التخالف فيهما فالفاعل
اما مرفوع او غير مرفوع وظاهر قوله الى معمول يشمل جميع المعمولات وجريان
التنازع فيها راي لبعضهم والاصح انه لا يتنازع في المصدر والحال والتمييز
فتنبه واعلم انه يتصور لك ستة عشر صورة لان الطلب اما على جهة التوافق
في الفاعلية او المفعولية والعاملان اما ان يكونا فعلين او اسمين او الاول
اسما والثاني فعلا او العكس فهذه اربع وفي كل منها ان يطلب العاملان مرفوعا
او منصوبا او احدهما يطلب مرفوعا والاخر منصوبا او العكس فهذه اربعة
اخرى في كل واحد من الاربعة الاولى وحاصل ضرب اربعة في اربعة ستة
عشر وهاك امثلتها للايضاح مثال ١ الفعلين الطالبين للمرفوع قام
وقعد زيد ومثال ٢ لهما في طلب المنصوب ضربت واكرمت زيدا ومثال ٣ لهما
في طلب الاول المرفوع والثاني المنصوب قام وضربت زيدا ومثال ٤ لهما في
طلب الاول المنصوب والثاني المرفوع ضربت وقام زيد ومثال ٥ لهما الاسمين
في طلب المرفوع اقايم وقاعد الزيدان ومثال ٦ لهما في طلب المنصوب زيد
وقاتل عمرا ومثال ٧ لهما في طلب الاول المرفوع والثاني المنصوب زيد قايم وضارب
ابويه ومثال ٨ لهما في طلب الاول المنصوب والثاني المرفوع زيد ضارب وقام
ابواه ومثال ٩ الاسم والفعل في طلب المرفوع اقايم او قعد زيد ومثال ١٠ لهما
في طلب المنصوب زيد ضارب ويكرم عمرا ومثال ١١ لهما في طلب الاول المرفوع والثاني
المنصوب قايم زيد ويضرب عمرا ومثال ١٢ لهما في طلب الاول المنصوب والثاني
المرفوع ضربت واقايم زيد ومثال ١٣ الفعل والاسم في طلب المرفوع اقعد
او قايم زيد ومثال ١٤ لهما في طلب المنصوب زيد يكرم وضارب عمرا ومثال ١٥ لهما

في طلب

في طلب الاول المرفوع والثاني المنصوب يضرب وضارب عمرا ومثال ١٦ لهما
في طلب الاول المنصوب والثاني المرفوع ضربت وقايم عمرو وقد اقتصر
ابن مالك في الفية على التمثيل لطلب الفعلين المرفوع وفي التوضيح في
الانواع الثلاث على التمثيل لطلب الفعلين المنصوب والمصنف للفعلين
المختلفين في الطلب ومثل الشارح للفعلين المتفقين في طلب المرفوع فقال لا
يجوز اذا تنازع عاملان سوا اتفقا في العمل كقام وقعد اخوك ام اختلفا
في العمل كما في نحو ضربني وضربت زيدا وفاعل يجوز اعمال الاول منهما اي من العاملين
اي جعله عاملا في الاسم الظاهر المتنازع فيه وقوله في الاسم الظاهر تبع فيه ابن
الحاجب في تقييد المتنازع فيه بقوله ظاهرا فيخرج المضمر فلا تنازع فيه قال
في المتوسط سوا كان غايبا او مخاطبا او متكلما لاستوا الفعلين في الاضمار
فلا تنازع فيه وفيه نظر لجواز ان يقال زيد ضربك واهان او ضرب واهانك
وقال الرضي انما قال ذلك لان المضمرات لا يصح تنازعها اذ يستحيل التنازع
في المتصل في العامل الاخير مرفوعا ومنصوبا لان التنازع انما يكون بحيث يمكن
ان يعمل في المتنازع فيه وهو في مكانه كل من المتنازعين والاول يستحيل
عمله في المضمر المتصل بالعامل الاخر لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو
كجزئه ولا يتصل بعامل اخر واما المنفصل فان كان مرفوعا نحو ما ضرب وما
اكرمه الا انا فلا يجوز ان يكون من المتنازع فيه وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع
نحو ما قام وما قعد الا زيد كما سياتي وان كان منصوبا نحو ما ضرب وما اكرمت
الا اياك جاز ان يكون من المتنازع وكذا المجرور والمنصوب نحو قمت وقعدت بك
فعلى هذا يجوز التنازع في المضمر المنصوب المنفصل والمجرور ولا سيما اذا تقدم
هذا المضمر على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت انتهى وذكر مثله النيلي
وقال ذكره الظاهر احتراز من مطلق المضمر ليس بجيد وفي البسيط لا يتنازع فعلا
متكلم ومخاطب العامل والمفعول المضمر الا على صورة الغايب عند الفصل نحو ما قام

ولا اقعدا الا انا وما ضرب واكرم الا اياى ثم رايت ابن مالك فى سبك المنظوم
ذكر ايضا قيد الظاهر ثم قال فى اثنا الباب ولا يتنازع فى ضمير ومثاله هم من
نحوهما قام ولا اقعدا الا انت محمول على الحذف اذ لا بد مع كل واحد من مرفوع من
الفعلين فى نحو هذه المسالة لئلا يكون فلو اسند احدهما اى الضمير المستكن لخلا منها
فيفسد المعنى انتهى ويجوز اهمال الثانى اى جعل العامل الثانى غير عامل فى الاسم
الظاهر وان كان معملا فى ضميره ففى مثال الشرح كل من الفعلين طالب اخوك
فاعلا وفى مثال المتن الاول يطلب زيدا فاعلا والثانى يطلب مفعولا به وهذا
الوجه اى اعمال الاول واهمال الثانى اختاره الكوفيون لقوته بالسبق وعلى
هذا فتضمر فى الفعل الثانى المهمل كلما يحتاجه اى يطلبه من مرفوع او
او منصوب او مجرور وهذه العبارة احسن لشمولها من قول الكافية وان
اعملت الاول اضمرت الفاعل فى الثانى والمفعول على المختار فانه يرد عليها
ان ذلك لا يختص بالمفعول بل المجرور ايضا كذلك وقد شمله ايضا قول المصنف
فى الشذور وابن مالك فى الالفية واعمل المهمل فى ضمير ما تنازعاه يعنى اذا لم
يعمل الثانى فى لفظ المتنازع فيه يعمل فى ضميره مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا
حالة كون ذلك الضمير مطابقا للمتنازع فيه افرادا او تثنية اذ لا محذور
بالذال المعجمة بعد الحا المهملة قال فى القاموس المحذورة الفزع والداهية
التى تحذر والحرب انتهى اى لا يحذر شى منه اى فى الاضمار لرجوع الضمير الى
متقدم رتبة وان كان متاخرا لفظا لانه اى الضمير معمول العامل الاول فالذى
يقتضى اضمار مرفوع نحو المثال لمثال المتقدم ونحو قام وقعد اخوك فتقول
قاما وقعد هو اخوك والمنصوب كما فى مثال المتن ونحو ضربنى وضربت زيدا
او قام وضربت اخواك تقول قاما وضربتهما اخواك ومثال المجرور قام
ومررت اخواك او قام ومررت اخواك تقول قاما ومررت به اخوك
وقاما ومررت بهما اخواك وقد يحذف الضمير حالة كونه منصوبا للفرور

وجاء

جزء ومعناه الموضوع له ان كان له معنى فخرج بقولنا شى من اجزائه المركب فلا يقال
ان تعريف المفرد صادق عليه لان الرا مثلا من رامى الحجارة لا يدل على جزء معناه
اذ يكفى فيه ان يدل جزء من اجزائه وقد دل لان من اجزا اللفظ بمجموع رامى وهو
دال وخرج بقولنا دلالة مقصودة نحو الحيوان الناطق اذا جعل علما على
انسان لانه وان دل جزء لفظه على جزء المعنى اصالة لان الانسان مركب
من الحيوان والناطق لم يقصد المتكلم دلالة الجزء على الجزء وانما يقصد حين التعليم
المجموع من المجموع وخرج بقولنا حين الوضع او حين الاستعمال كلام النايم والساهى
ومن لم يرد معنى مركبا فان اللفظ اذا كان موضوعا لمعنيين مختلفين كعبد الله
يصدق عليه تعريف المركب بالنسبة الى معنى وتعريف المفرد بالنسبة الى اخر فهو
مفرد ومركب من جهتين مختلفتين ولا محذور فى ذلك هذا وقد قرروا ان هذا التعريف
للمفرد باصطلاح اهل المنطق وتبعهم عليه بعض النحاة وهو صادق بالاعلام المنقولة
عن المركب الاضافى كعبد الله و الاسنادى كحيوان ناطق فهى مفردات عندهم نظرا الى ان اللفظ
المركب اذا جعل علما صار القصد للجاعل من مجموع اللفظ مجموع المسمى من غير قصد دلالة
لشى من اجزائه على معناه الاصلى قبل جعله جزءا للعلم والمحققون من النحاة على ان الاعلام
المذكورة من قبيل المركب لا من قبيل المفرد فان المفرد عندهم الملفوظ بلفظ واحد بحسب
العرف هى حروفه الثلاثة يعنيها الملفظ به مرة واحدة والمركب ما يلفظ به مرتين اذ نظرهم
فى اللفظ من حيث الاعراب والبنا وكل علم مركب مشتمل على اعرابين وانما كان مفردا
عند المنطق لان نظرهم فى المعانى اصالة فافهم مثال المفرد كزيد فان اجزاءه التى تركب
هى منها اى صور حروفه الثلاثة او ذوات مسميات حروفه اى الحروف الثلاثة
هى حروفه الثلاثة التى هى الزاى والياء والدال ومسمياتها التى هى زى ده حروفه
الثلاثة اسما تلك الذوات وتلك الحروف الثلاثة هى الزاى والياء والدال وذوات
اى مسمياتها هى زه يه ده ولذا هى حروفه الثلاثة التى هى زيد فالمعنى العنوانى
ان يقول بدل قوله زيد زه يه ده بالحاق ها السكت لها فى الخط لان الاصل

فى كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتدا بها والوقف لها وهذه
يوقف عليها بالها فيجب رسمها بالها وكل واحد منها اى من تلك الاجزا لا تدل
على معنى مما وضعت لجملتها اذ لا يصح ان يقال بعد مرد لالة الحروف على معنى
مطلقا اذ الحروف وضعت فى بعض الاصطلاحات لمعان او يقال كل منها
لا يدل على معنى بالكلية فانه لا نظر لدلالة تلك الحروف على الاعداد المخصوصة
فى بعض الاصطلاحات لانه ليس من الاصطلاحات العربية وليست اجزاؤه
اى زيد الزاى والياء والدال التى هى اسما لتلك المسميات خلافا اى مخالفا فى ذلك
لما ذكره المصنف فى الشرح اى شرحه لهذه المقدمة بقوله فيه وهى الزاى والياء والدال
بل هذه الثلاثة بعينها الزاى والياء والدال اسما كما علمت بدليل قبولها العلامات
الاسما مسمياتها اجزاؤه اعنى زه ى ه ده كما تقدم يشهد لهذا قول الخليل لاصحابه
كيف ينطقون بالجيم من جعفر قالوا جيم فقال لهم انما نطقتم بالاسم دون المسمى
الذى هو جزء الكلمة وتلك المسميات لا اى حرف منها تدل شى منها على معنى وضعت له
جملتها فلا يقال لها حروفا بلا تقييد انما يقال لها اى تلك المسميات لكونها لا معنى لها حروف
المبانى اى حروف الكلمات بمعنى اجزائها فلا بد فى ذكرها من قيد المعانى ولذا
عبر بالاجزاء فى قوله فان اجزاه ولم يعبر بحروفه فلم يقل وحروفه الثلاثة فان
الاجزاء تنصرف عند الاطلاق الى حروف المبانى وقد جا ايضا اطلاق الحروف
على اسما المسميات كما فى قوله صلى الله عليه وسلم من قرا حرفا من كتاب الله فله
حسنة والحسنة بعشر امثالها لا اقول الم حرف بل الالف حرف واللام حرف والميم
حرف فاطلق على تلك الاسما حروفا باعتبار مسمياتها ولما كان لفظ الحروف مشتركا
بين الاسما والمسميات عبر بالاجزاء ليتخلص من الاشتراك وانما سميت حروف المبانى
لان الكلمات تبنى منها بمعنى تركب ولا فائدة فيها للكلمات غير ذلك وليست هى المرادة
بالحروف فى كلام النحاة يقال لها ايضا حروف الهجا اى التى يتهجا بها اى يبانها بذكر اسمائها
لان الهجا والتهجى تقطيع الكلمة لبيان الحروف التى تركب منها تلك الكلمة بذكر اسما

تلك

[illegible] تلك من اى حروف المبانى بازا اى مقابل حروف المعانى بخصوص
واى [illegible] وهى المرادة بالحروف عند الاطلاق فى كلام النحاة لانها احد
الكلمات الثلاث كما اشار اليه بقوله التى هى قسيمة الاسما والافعال
اى مباينة لهما ومندرجة معهما تحت الكلمة وسميت حروف المعانى
لانها توصل معانى الافعال الى الاسما او لها معانى ايضا كما صرح به
اى المذكور مما تقرر العلامة اى الجامع بين المنقول والمعقول ابن ابى شريف
فى حاشيته على شرح خاتمة المحققين جلال الملة والدين ابى عبد الله المحلى
لجمع الجوامع للشيخ تاج الدين السبكى فى اصول الفقه والدين وقد
اجيب عما اعترض به الشيخ على المصنف بجوابين الاول ان الاخبار عن اجزا
زيد بانها الزاى والياء والدال كالاخبار فى قولك زيد [illegible] يراد هو باعتبار
المسمى والمدلول اعنى الحكم على تلك بانها اجزا انما هو باعتبار [illegible] مسمياتها ومدلولها
لما اشتهر من ان الحكم على لفظ او الحكم به حكم على معناه او [illegible] لا بقرينة
والجواب الثانى انه على تقدير مضاف محذوف اى مسمى [illegible] الياء والدال
كما تقرر وخرج بالتقييد بالمفرد المركب فانه ليس كلمة وهو المركب ما اى لفظ
يدل قصدا جزؤه اى اللفظ يعنى جزء من اجزائه اى كما يقصد [illegible] من اجزائه
الدلالة على جزء معناه من حيث انه جزء معناه كغلام زيد عبر علم على شخص
فان غلام زيد على ذات متصفة بالغلامية وذلك جزء المعنى الذى دل عليه المجموع
غلام زيد وزيد يدل على الذات المشخصة وذلك ايضا جزء المعنى الذى دل
عليه المجموع وزاد ابن مالك فى كتابه التسهيل فى تعريفها اى الكلمة لفظ مستقل
اى جزؤه المستقل بالدلالة وصرح [illegible] شرحه بانه اراد بالمستقل ما هو دال بالوضع
وليس بعض اسم ولا بعض فعل وانما زاد ذلك لاخراج ابعاض الكلمات الدالة
على معنى لغوى وتلك الابعاض كحروف الكلمة المضارعة اى المشابهة
للاسم فانها دالة على معنى هو الحال او الاستقبال وعلى حال الفاعل من

من تكلم وخطاب وغيبة وتذكير وتانيث مثلا ومثل يا النسب كيا بدي
وعبسى وبصري فانها تدل على النسبة المفيدة فايدة الصفة بجزئيه منسوب
من ان المنسوب اليه او من اهل تلك البلدة او الحرفة او غير ذلك ومثل تا
التانيث كما ضربت هند فانها دالة على تانيث الفاعل والف المفاعلة
فانها تدل على فعل بين اثنين فعله كل بصاحبه نحو تضاربا فانها اي الابعاض
المذكورة ليست بكلمات لعدم استقلالها لما تقرر من انها ابعاض لتلك
الكلمات التي وجدت فيها وفي هذا مناقشات الاول ان المشهور تفسير
المستقل بما ليس مفتقرا الى غيره مطلقا في دلالته على معناه والمراد بالاستقلال
بنفسه او مرادفه فخرج الثاني نحو ضربت فانها غير مستقلة بنفسها ومرادفها
مستقل وهو لفظ انا فتفسيره بما ذكر اختراع لامر غير متعارف لم ينصب عليه
في التعريف قرينة واما ثانيا فلا نسلم ان شيا مما ذكر من الابعاض لفظ دال
بالوضع وانما الدال مدخول ذلك البعض بواسطته فزيدي بواسطة يا النسبة
يدل عليه وضارب بواسطة الالف يدل على المضاربة واما ثالثا فلان تفسيره
للمستقل بما ليس بعض اسم ولا فعل يقتضي ان معرفة الاسم والفعل متوقفة
على معرفة الكلمة لان الكلمة ماخوذة في حد كل منهما فيودي الى الدور واسقط
اي لفظ مستقل المصنف كغيره اي مثل ما اسقطه غيره من المصنفين ولعله
انما اسقطه لما جنح بالجيم والنون والحا المهملة اي لاجل ما مال اليه الشيخ
الرضي من انها اي تلك الابعاض مع ما هي فيه من الكلمات كلمتان صارتا كالكلمة
الواحدة لشدة الامتزاج الواقع بينهما ولذا اعرب اعراب الكلمة الواحدة
فجعل الاعراب على اخره اي اخر المجموع كالمركب المزجي فانه اعرب اعراب الكلمة
الواحدة فانه في الاصل كلمتان صارتا بالمزج كالكلمة الواحدة لشدة الامتزاج
وجعل اعرابه على اخره نحو بعلبك ومعدي كرب واعترض بان ما ذكره هذا
الشارح في وجه الاسقاط بعيد لان الرضي انما ذكر ما قاله اعتذارا عما اورد

على

على تعريف ابن الحاجب للكلمة والاحسن انه كما قال السيد انما اسقط ما ذكر لان
الابعاض المذكورة ليست دالة على ما ذكر بالوضع وانما الدال على المعاني مدخول تلك الابعاض
بواسطتها اي هي سبب لدلالة المجموع على المعنى المقصود فهي من حروف المباني لا من حروف
المعاني فليست قولا فهي خارجة بالقول واسقط المصنف ايضا من التعريف اي تعريف الكلمة الوضع
اي ذكره المخرج للمهمل للاستغناء عنه اي عن ذكره بتعبيره اي بتفسيره الكلمة بالقول فانه اللفظ
الموضوع لمعنى لا غير اي الذي لا يكون الا لفظا موضوعا ودلالة القول على الوضع ليست
بالالتزام قال في المغني وقولهم لا غير لحن انتهى والصحيح انه ليس بلحن قال في القاموس
وقولهم لا غير لحن وهو غير جيد لان لا غير مسموع في قول الشاعر

جوابا به تنجو اعتمد فوربنا • لعن عمل اسلفت لا غير تسال

وقد احتج به ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل ولو كان مكان ليس غيرهما من
الفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع انتهى لكن المصنف خالف في تعريف
الكلام في غير هذه المقدمة ما عبر به هنا في تعريف الكلمة فعبر في تعريف الكلام
باللفظ دون القول وان كان من حقه ان يزيد الوضع ويعبر بدل اللفظ بالقول
كما فعل هذا الشارح الى هنا استعماله واثر بالمد والهمزة والثاء المثلثة المفتوحتين
بمعنى اختار القول اي التعبير به في تعريف الكلمة هنا على اللفظ فعبر به لكونه
اي القول جنسا بكسر الجيم وهو لغة اعم من النوع اذ هو كل ضرب من الشيء قريبا للكلمة
لقلة افراده ولا يقع على المهمل على الصحيح فهو اخص بالنسبة الى اللفظ فانه
جنس بعيد لكثرة افراده اذ اي لان اللفظ اعم من القول يصدق اي يحمل عليه
اي على القول لانه اللفظ الموضوع لمعنى ويصدق على غيره اي على غير القول من
الالفاظ يعني على اللفظ المهمل وضابط الجنس القريب ان يقال هو ما يصح الجواب
به عن الماهية وعن كل ما يشاركها فيه كالحيوان فانه الجواب عن الانسان
وعن كل ما يشاركه فيه كالفرس حتى اذا قيل ما الانسان والفرس او ما الانسان
والحمار او ما الانسان والفرس والحمار وهكذا سائر انواع الحيوان لم

يكن الجواب لا الحيوان وضابط الجنس البعيد هو ما يصح الجواب به عن
الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه كالجسم النامي فانه جواب عن السوال عن
الانسان وعن بعض ما يشاركه فيه كالنبات فاذا قيل ما الانسان والنبات
قيل جسم نام لانه تمام المشترك بينهما وعرف الجنس عند المنطقيين بانه كلي
مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة واللفظ جنس لانه يقال على امور كثيرة
مختلفة الحقايق كالكلام والكلمة والمهمل ولا يقع جوابا عن السوال عن الكلمة
وعما يشاركها فيه لان وان صح الجواب به عن الكلمة وعن المهمل لم يصح به
الجواب عن الكلمة والكلام فانه لو قيل ما الكلمة اصطلاحا وما المهمل صح
ان يجاب لفظ ولو سيل عن الكلمة والكلام بما هما لم يكف ان يجاب بقولك
لفظ وانما يجاب بقولك قول لانه تمام المشترك بينهما دون اللفظ ولما كان
لقايل ان يقول القول ايضا من الاجناس البعيدة فانه استعمل فيما ليس
لفظا بالكلية من الراي والاعتقاد كثيرا حتى صار كالحقيقة فاستعماله في الحد
كاستعمال المشترك وهو مذموم في الحدود فالاتيان به اولى ليس من الاتيان
باللفظ اجاب بقوله والقول وان اطلق ايضا على غير اللفظ من الراي بيان لغير
والاعتقاد عطف تفسير للراي بطريق الاشتراك فهو حقيقة في كل من
الراي وغيره وبذلك صار من الاجناس البعيدة فالمراد به هنا اي في حد الكلمة
بالقول اللفظ الموضوع دون غيره للقرينة الدالة على ذلك المراد وعرفت
بانها الامر الدال على الشي من غير استعمال قرينة بعيني المعينة له لا بطريق الوضع
ولا الاستعمال اذ القرينة هنا وصفه بالافراد لان كلا من الراي والاعتقاد لا يوصف
بافراد ولا بعدمه فلا يصح حينيذ من الاجناس البعيدة بخلاف اللفظ فانه
يطلق بطريق الاشتراك على الموضوع وعلى غيره ولا قرينة تعين ان المراد الموضوع
لانها ان كان المراد بها الوصف بالافراد فيتصف به كل من الموضوع وغيره فلا قرينة
ويجاب ايضا بان اطلاق القول على الراي والاعتقاد انما هو بحسب عرف غير النحاة اما

في الاصطلاح

في الاصطلاح فلا يطلق الا على اللفظ المخصوص وحينيذ فلا حاجة الى القرينة
وعلى هذا الذي تقرر فاستعماله اي القول في الحد اولى من استعمال اللفظ فيه فان
القول جنس قريب واللفظ جنس بعيد واستعمال الاجناس البعيدة في الحدود
معيب عند اهل النظر يعني استعمال القريبة اولى كما هو مقرر عند اهل النظر
لان الجنس البعيد مع الفصل يكون حدا ناقصا كحد الانسان بانه جسم ناطق
والجسم القريب مع الفصل يكون حدا تاما كحد الانسان بانه حيوان ناطق والتام
جايز عند اهل النظر بطريق الاولوية وان كان كل منهما صحيحا على انه ما يجوز
عند اهل النظر يجوز في حدود اهل النحاة بطريق الاولى لان الغرض من حدود
اهل النظر الكشف التام عن حقايق المحدودات والغرض من حدود النحاة
تمييز حقايق المحدودات عن غيرها والاستعمال الاجناس البعيدة فيه
قصور عن الوفا بالغرض الاول دون الثاني والحاصل انه استعمال الاجناس البعيدة
عند اهل النظر معيب في الحدود لكونها مع الفصل حدا ناقصا فلم يحصل بها تمام
الكشف لا كما قال البعض اي العيب لاقتصار على الجنس البعيد واما ذكر الجنس
والفصل فهو حد تام فتامل وقدم المصنف تعريف الكلمة على تعريف الكلام كابن مالك
في التسهيل وابن الحاجب وصاحب اللب واللباب مع ان الكلام اشرف لكونه المقصود بالذات
وحق الاشرف التقديم لانها اي الكلمة جزوه اي جزء الكلام ومعرفة الكل تتوقف على
معرفة الجزء فكان التقديم لتعريف الكلمة احسن واهم وقد تقرر ان كل ما يتوقف
على معرفته شي من الامور الاصطلاحية يجب تقديم ذلك الشي عليه ولذا قيل
كان الاولى ان يعرف اولا القول والمفرد ثم تعريف الكلمة ليتوقف معرفتها على معرفتهما
وايضا الجزء مقدم على الكل اي كله طبعا اي من جهة الطبع في حدود وكل مقدم
طبعا يجب ان يتقدم وضعا فيتقدم تعريف الكلمة على تعريف الكلام معنى فالمناسب
ان يتقدم وضعا اي في الوضع يعني الكتابة ليوافق اي يساوي الوضع الطبع وهو السجية
جبل عليها الانسان واما من قدم من المصنفين الكلام اي تعريفه على معرفة الكلمة
فلانه اي الكلام يعني فانما قدم تعريفه لان الاعتنا بتعريفه اهم واكثر طلب
من الكلمة لانه المقصود بالذات اذ هو يقع به من الاعتنا بتعريف الكلمة التفاهم

مصدر تفهمه اى فهمه شيا فشيا والتخاطب اى التكالم يعنى لانه يعبر به عن المقاصد
والغالب فيما يعبر به عن المقاصد التركيب ولا تعارض بين هذين الاعتبارين ولا
يقال انهما بالاعتبار واللام اى لفظها من ال فى الكلمة كما قال الرضى لماهية الجنس اى
لماهية جنس الكلمة يعنى ان مفهومها وحقيقتها قول مفرد فالتعريف للمفهوم
بالمفهوم لا للفظ فلا اشكال والمفهوم والجنس والحقيقة شئ واحد ولم يرد بالجنس
والماهية معناهما المنطقى لبداهة انهما لا يكونان شيا فكيف يصح القول بان الجنس
والماهية قول مفرد واختار كون اللام للجنس مع جواز كونها للعهد لان الغالب
فى التعاريف ان تكون لجنس الماهية من حيث هى هى اشار بقوله هى هى الى ان
الحيثية للاطلاق عن القيد والضميران عايدان على ماهية الجنس لكن الاول
باعتبار ذاتها اى من حيث ان الذات المسماة بماهية الجنس موصوفة بكونها
ماهية الجنس والضمير الثانى عايد عليها باعتبار وصفها بقوله من غير دلالة لها
على قلة ولا على كثرة اى اريد بها الماهية فقط لا بالنظر الى شى وحينيذ يقال لتلك
اللام جنسية فان اريد بها الماهية لا من حيث هى هى فتارة يراد بها الماهية
فى ضمن جميع افرادها وتارة فى ضمن بعض افرادها فان كان الاول كانت
استغراقية وان كان الثانى فان كان ذلك البعض معينا كانت عهدية تعهدا
خارجيا وان كان غير معين كانت عهدية عهدا ذهنيا ولا يجوز ان تكون اللام فى الكلمة
للاستغراق بمعنى كل فرد ولا شى من كل فرد بصادق على فرد فلا شى من الكلمة بصادق على فرد وتعريفه
صادق على فرد فتبطل المساواة بينهما ولا للعهد لان لام العهد اما للاشارة الى فرد ذهنى او
خارجى والمعهود الخارجى هو الكلمة المستعملة فى السنة النحاة قول مفرد ولا يجوز ان يكون
المراد من الكلمة الفرد كما تقدم وحيث فقدت دلالة اللام على القلة والكثرة فلا تنافى
ان لا تناقض اللام فيها التاء التى هى للوحدة لا للتانيث ولذا لم يقل فيما تقدم الكلمة لفظة
قوله مفيد ليطابق الخبر مبتداه فى التانيث ولو سلم ان التاء فى الكلمة للتانيث لا يجب المطابقة
لانه قول باعتبار اصله يستوى فيه المذكر والمونث لانه مصدر فحوى عدم المطابقة لذلك
الاصل وهذا جواب عن الاعتراض على الجمع بين لام الجنس والوحدة وحاصل
الاعتراض ان الجمع بين لام الجنس وبين تا الوحدة يستلزم امرين متنافيين

هما

هما صدق الكلمة على الكثير وعدم صدقها عليه واللازم باطل فكذا الملزوم وحاصل
الجواب ان لام الماهية الجنس من حيث هى هى من غير دلالة على قلة ولا كثرة وانما ذلك
احتمال عقلى كما فى قوله تعالى لئن اكله الذيب ولم يكن هناك ذيب معهود ولم يرد
استغراق الجنس ايضا ان التانيث نصا فى الوحدة ولا لام الجنس نصا فى القلة
ولا فى الكثرة فلا منافاة بينهما وان الوحدة غير مرادة اصلا فان المراد بتلك
الوحدة الوحدة الجنسية لا الشخصية التى هى واحدة افراد الجنس ولا يستلزم
ذلك الا اذا كانت للوحدة الشخصية واعترض على جعل التا فى الكلمة للوحدة
الجنسية بانه يقتضى ان يكون التعريف لماهية الكلمة متقيدة بقيد الوحدة
مع ان التعريف انما هو لماهية الكلمة من حيث هى فان قلت حيث
لم تكن التاء مرادا بها الوحدة ولا تنافى ارادة الجنس فما الفايدة فى ملاحظتها
فالجواب ما ذكره بقوله والفايدة فى ملاحظة مفاعلة من لحظه كمنعه
واليه لحظا ولحظانا بحركة نظر بموخر عينه وهو اشد التفاتا من الشزر
والمراد هنا الالتفات الى التا اى الاتيان بها فى الكلمة فى مقام التعريف
الذى هو للماهية والحقيقة من حيث هى هى التنبيه من اول الامر على ان
الكلمة لا تصدق اى لا تحمل على كل فرد من افرادها الا بالوحدة الصرفة اى الخالصة
من الكثرة يعنى دون الاجتماع اى اجتماع افرادها او شى منها فلا يقال اصطلاحا
لمجموع زيد قايم انه كلمة يعنى لا يجعل زيد قايم موضوعا وكلمة محمولا بان يقال
زيد قايم كلمة وانما يقال زيد كلمة وقايم كلمة الى غير ذلك ولما فرغ من تعريف
الكلمة شرع فى بيان ما يصدق عليه مفهومها فقال وهى اى الكلمة باعتبار
مفهومها جنس ثبت او ثابت تحته بالاستقراء هو التتبع يقال قرا
البلاد اى تتبعها يخرج من ارض الى ارض كاقتراها واستقراها وايضا
الدايرة بين الاثبات والنفى بالقسمة العقلية ثلاثة انواع اى انواع
ثلاثة وقد اشار الشارح بقوله ثلاثة الى ان الخبر مجموع قوله اسم

وفعل وحرف لان الكلمة منقسمة الى هذه الثلاثة لا الى احدها فيكون
العطف مقدما على الحمل والمراد بالجنس هنا مجرد القدر المشترك بين الثلاثة
وهو كونه لفظا وضع لمعنى فلا يقال لا يصح ان يكون الكلم جنسا لهذه
الثلاثة لانها لو كانت جنسا لكان امتياز كل واحد من هذه الثلاثة
بفصل وجودي مع ان الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بقيد عدمي وهو
كونه غير دال على زمان معين كما سيأتي وانما قلنا ان الكلمة جنس لدفع
ايراد هو ان الواو لمطلق الجمع فتدل على ان الكلمة ما اجتمع فيها الثلاثة
فيكون نحو مر بزيد كلمة وذلك باطل فثبت بقولنا جنس ان الواو للتقسيم
من تقسيم الكلي الى جزئياته كما سيأتي قال السيوطي في نكتة ظاهر يعني
قولهم في الكلمة وهي اسم وفعل وحرف ان الكلمة هذه الثلاثة معا لان
الواو للجمع فيكون نحو اذهب بزيد ومر بزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف واجاب
الرضي بانه انما يلزم هذا لو كان من قسمة الشيء الى اجزائه وهذا من قسمة الشيء
الى جزئياته ولو اتى باما لكان اقعد واوفق لقوله اما ان تدل الخ قلت ذكر
ابن مالك ان الواو احسن في التقسيم فان قيل تقسيم الكلمة الى هذه الثلاثة
من تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لان مورد القسمة الكلمة فكل كلمة اما اسم
واما فعل واما حرف فمورد القسمة احدها ايضا واياما كان يكون تقسيمها
الى الاسم والفعل والحرف تقسيما لنفسه والى غيره اجيب بان الكلمة
التي هي مورد القسمة اعم من الاسم والفعل والحرف فان المراد بها مطلق
الكلمة من غير نظر الى كونها اسما او فعلا او حرفا وتحقيقه ان مورد القسمة
مفهوم الكلمة لا ما صدق عليه مفهومها من الثلاثة لا رابع لها يصدق
عليه مفهومها بالدليل الاستقرائي والعقلي ونقل عن الفراء كلا ليست
واحدة من الثلاثة بل هي بين الاسماء والافعال وفيه ان الحكم بانها اسم او
فعل لتعارض ادلتها عنده لا يقتضي انها غيرهما ولا عبرة بمن زاد رابعا وسماه

خالفة

خالفة وعنى بذلك اسم الفعل لانعقاد الاجماع على الثلاثة وقد اشرنا
بقولنا جنس ثبت او ثابت الى ان قوله بالاستقرا وما عطف عليه متعلق
بالثبوت المنتهي للمبتدا والخبر كانه قال الكلمة هذه الخبر ثابت لها بالاستقرا
والقسمة العقلية وممن صرح بدلالة المبتدا والخبر على الثبوت الشيخ الرضي
وذهب البعض الى
والسيد وصرحا بانه يصح تعلق الظرف بذلك الثبوت أي ان هناك عاملا مقدرا
يتعلق به الظرف المذكور وهو وانحصرت في ذلك الكلمة بالاستقرا او القسمة
العقلية ثم اخذ في بيان الاستقرا بقوله لان علماء هذا الفن وهو الضرب
من الشيء وانما كان الثبوت على المذهب الاول وكان حصر الاقسام فيما ذكر
على المذهب الثاني بالاستقرا لان علماء هذا الفن اي النحو كابي عمرو والخليل
وسيبويه تتبعوا الفاظ العرب اسم جنس للصنف من ولد اسماعيل
وقحطان وقال الشيخ ابن كثير المشهور ان العرب كانوا قبل اسماعيل
ويقال لهم العرب العاربة وهم قبايل منهم عاد وثمود وقحطان وجرهم
وغيرهم واما العرب المستعربة فهم من ولد اسماعيل وهو اخذ العربية من جرهم
اي تلفظات العرب الصادرة عنهم فلم يجدوا اي لم يجد علماء الفن في الفاظ
العرب غيرها اي الثلاثة صادرا عنهم فلو كان في كلام العرب غيرها لعثروا
به هذا هو الدليل الاستقرائي وقد حصر هذه الكلمة في هذه الثلاثة الامام علي
رضي الله عنه فيما وقفه لابي الاسود وقال له انح نحو هذا واما الدليل العقلي
وهو الذي يحكم فيه بالحصر بنفس مفهوم التقسيم من غير التفات الى ما هو
خارج عنه فقد ذكره بقوله لان الخ قال البعض لان متعلق بما يفهم
من معنى الانحصار عند بعض النحاة من غير حاجة الى اعتبار لفظ في نظم
الكلام وبعضهم يقدر العامل هكذا انحصرت لان وقدره بعضهم بقوله وانما
ثبت كان الثبوت المذكور بالقسمة العقلية لان الكلمة لا تخلو اما صفتها ان
تدل اي تكون صاحبة دلالة بحسب الوضع على معنى في نفسها اي بنفسها يعني

يفهم معناها منها وحدها من غير احتياج فى الفهم منها الى ذكر متعلق لها بخصوصه
بان يكون تمام الموضوع له او جزءه فيشمل الفعل لان المعنى الذى فى نفسه جزء
الموضوع له فلا يتوقف فهم معناها على تعقل معنى شئ ينضم اليها **او** صفتها
ان **لا تدل** اى لا تكون صاحبة دلالة على معنى فى نفسها بل تدل على معنى لا فى
نفسها بان يحتاج فى الفهم منها الى ذكر متعلق بخصوصه لا يحذف الا نادرا اى لا
يفهم معناها الا بتعقل معنى شئ ينضم اليها كما قال البعض ومما يجب ان يعلم ان متعلق
بعض الحروف قد يحذف كما فى حرف نحو نعم ونحو نعم وبلى فلا يتعقل **الثانى** اى الكلمة
التى لا تدل على معنى فى نفسها **الحرف** فان له معنى وضعه الواضع له لكن لا يفهم
ذلك المعنى منه بمجرد ذكره بل لا بد من تعقل معنى شئ ينضم اليه كمن والى فانهما
يحتاجان فى الدلالة على الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى تعينان سببها على
معناهما المفرد كقولك سرت من البصرة الى الكوفة فتعقل معنى الحرف الذى وضعه
الواضع بازائه منه يتوقف على معنى تعقل كلمتين احداهما الفعل او شبهه
والاخرى ما يذكر بعدها وانما كان يتوقف فهمه الى شئ ينضم اليه لكون معناه
جزويا واخر الحرف فى التقسيم وقدمه فى الدليل لانه فى اللغة الطرف فذكره مرة
فى طرف الانتهاء ومرة فى طرف الابتداء وخص ذكره بالانتهاء فى الدعوى ليشير
الى تاخره فى المرتبة وخص ذكره بالابتداء فى الدليل اشارة الى تقدمه فيه
اختلاف البيان من القرب ولان الكلمة التى لا تدل على معنى فى نفسها لا تحتاج
الى تقسيم بخلاف التى تدل فانها تحتاج الى تقسيم فى دليل الحصر والى غير ذلك
واعلم ان الشيخ راعى فى ذكر الاقسام فى الدليل الاستيناف البيانى وغيره
فاتى بالبيانى وهو ترك الواو فى قوله المتقدم الثانى وذلك للمبالغة واتى هنا
بالاستيناف النحوى فقال **والاول** اى والقسم الاول يعنى الكلمة الدالة
على معنى فى نفسها لا تخلو **اما ان تقترن** معناه وضعا اوليا **باحد** اى بخصوص
زمن واحد من **الازمنة الثلاثة** الماضى والحال والاستقبال بان يعتبره الواضع

جزا للموضوع له والمضارع وضع مرتين مرة اعتبر فيه الزمن الحال ومرة اعتبر
فيه الزمن المستقبل فهو حقيقة فيهما وهو الاصح فخرجت اسما الافعال
لانها بحسب الوضع الاولى غير مقترنة بزمن لانها منقولة عن مصدر
او ظرف او غير ذلك والمراد باقتران المعنى بالزمان جعل الزمان جزء مدلول
اللفظ **او لا تقترن** معنى باحد الازمنة الثلاثة الثانى وهو الذى يدل
على معنى فى نفسه ولم يقترن بزمن **الاسم** بالرفع على الخبرية لقوله **الثانى**
والاول يعنى الذى يدل على معنى فى نفسه وتقترن باحد الازمنة **الفعل**
بالرفع خبر الاول قال ابن مالك فى شرح العمدة لا حاجة الى دليل حصر الكلمات
بل يستغنى عنه كما استغنى عن دليل حصر الحروف انتهى وقال البعض لقائل
ان يمنع الحصر بناء على ان الدال على معنى فى نفسه كما امكن ان ينقسم باعتبار
صفة الاقتران الى قسمين كذلك يمكن ان ينقسم باعتبار صفة اخرى
الى قسمين فعلى هذا لا تنحصر الاقسام فى الثلاثة فلو قيل علمنا بالاستقرا
ان اية صفة فرضت وراء الاقتران والدلالة لا يحصل نوع اخر للكلمة
مستقيما وقال المصنف فى بعض تعاليقه على التسهيل هذه العبارة معترضة
من ثلاث جهات لانها توهم كون الشئ ظرفا لنفسه وكون الحامل لمعنى
الحرف غيره لا نفسه فاذا لم يوجد ذلك الغير لا يفهم منه معنى الحرف ونحن
قاطعون بانتفاء ذلك وان نحو ليت يفهم منها معنى التمنى بمجرد النطق كما فى النصوص
من الاسماء والافعال وان نحو من يفهم منها احد معانيها لا بعينه كما فى المشترك من الاسم
والفعل وكذا القول فى الباقى وكون اسماء الشرط والاستفهام اسما وحروفا
لدلالتها على معنى فى نفسه وهو الشخص العاقل فى من وغير العاقل
فى ما والزمان فى متى والمكان فى حيثما وعلى معنى فى غيره وهو معنى الشرط
والاستفهام قال فان قيل هذه الامور الثلاثة مندفعة اما الاول فلان
المراد بدلالة الكلمة على معنى فى نفسه دلالتها على معنى باعتبار نفس ذلك المعنى

لا باعتبار تعلقه بمحل واما الثاني فالمراد به لا انها على معنى في غيره بل لانها على
معنى باعتبار تعلق ذلك المعنى بامر خارج عنه فاذا قلت خرجت من البصرة
دلت من على ابتدا الخروج منه ولم تدل على حقيقة الابتدا باعتبار نفسه
كما دل عليه لابتدا في قولك الحسن الابتدا واما الثالث فلان التقسيم باعتبار
المعنى الوضعي لا التضميني قلنا نعم لكنه عبارة المراد فينبغي العدول عنها
الى عبارة سالمة عن ذلك فيقال لانها اما ان تكون موضوعة لمعنى باعتبار نفسه
او باعتبار تعلقه بمعنى الثاني الجواب لم انتهى وفي شرح اللمحة لابن هشام اعني المصنف
دعوى دلالة الاسم والفعل على معنى في نفس اللفظ وهذا يقتضي بظاهره بعام
المسميات بالالفاظ الدالة عليها وذلك محال لان ذات زيد لم تقم بلفظ الزاي
واليا والدال قطعا وكذلك ذات الحدث والزمان لم يقم بلفظ نحو قام
وذهب انتهى والجواب عنه ما تقدم قال البعض وعلم بذلك اعني بدليل
الحصر حد كل واحد منها واعترضه صاحب "وقال الذي علم ليس بحد"
حقيقي لان امتياز الحرف عن اخويه بقيد عدمي وهو عدم الاستقلال وامتياز
الاسم عن الفعل ايضا بقيد عدمي وهو عدم الاقتران فلا يكون مركبا من
الجنس والفصل والحد الحقيقي لابد فيه من ذكرهما واجاب السيد في شرحه
بان ذلك ان يكون في حدود الماهيات المتاصلة في الوجود واما في الماهيات
الاعتبارية فليس ذلك بلازم بل كل ما ذكر في حدودها فهو جنس اذ ليس
لها ماهية سوى ذلك وتقسيمها اي الكلمة باعتبار مفهومها الى هذه
الاقسام الثلاثة الاسم والفعل والحرف هو من تقسيم الكلي باليا في
اخره وهو المعنى الذي يشترك فيه كثيرون كالعلم والجهل والانسان
والحيوان واللفظ الدال عليه يسمى مطلقا والجزئي قسيمه كزيد وعمرو
الى جزئياته جمع جزئي وهو قسم الشيء لا قسيمه فان الكلمة يشترك
فيها الثلاثة وكل منها قسم لا قسيم في الجزئيات ايضا جمع جزئية

وهي

وهي ثبوت الحكم لبعض الافراد ويقابلها الكلية وهي ثبوت الحكم لكل
واحد من الافراد بحيث لا يبقى فرد ويكون الحكم ثابتا بطريق الالتزام
وذلك كانقسام الحيوان الى انسان وفرس وجمل وغير ذلك فان الحيوان
كل لانه يشترك فيه كثيرون وكل من الانسان والفرس جزئي له اي قسم له
لا قسيم له ومن جعلها اي الاقسام الثلاثة اقساما للكلام او اقساما
للكلم كابن مالك في الخلاصة حيث قال فيها واسم وفعل ثم حرف الكلم
وهو اسم جنس جمعي وليس بجمع خلافا لما وقع في الشذور ولا اسم جمع
خلافا لبعضهم وانما كان اسم جنس لانه يدل على الماهية من حيث هي
وسمي جمعيا لدلالته على اكثر من اثنين وليس بافرادي لعدم صدقه على
القليل والكثير فهو اي التقسيم من تقسيم الكلي من غير ياء وهو المجموع من
حيث هو مجموع ومن ذلك اسما العدد الى اجزائه جمع جزء وهو بعض
الشيء لا قسمه فان الكلام والكلم اسم لمجموع هذه الثلاثة في نحو قولك
قد قام زيد فكل واحد منها جزء له وبعض منه وذلك كانقسام السكنجبيل
الى الخل بفتح الخاء المعجمة ما حمض من ماء العنب وغيره والى العسل بالعين والسين
المهملتين قال في القاموس العسل محركة حباب الماء اذا جرى ولعاب النحل
او طل خفي يقع على الزهر وغيره فيلتقطه النحل او هو بخار يصعد فينضج فيستحيل
فيغلظ في الليل فيقع عسلا وقد يقع العسل ظاهرا فيلتقط الناس انتهى فان
السكنجبيل كل لانه اسم لمجموع العسل والخل وكل من الخل والعسل جزء له لانه
بعض منه واورد ابو حيان على ابن مالك انه قسم الكلم الى غير اقسامه لان
الثلاثة اقسام الكلمة لا اقسام الكلم واجيب بجوابين الاول ان الكلم هنا
مراد به الجمع بمعنى الكلمات كما عبر غيره وكانه قال والكلمات التي تتالف منها الكلام
الثلاثة لا غيرها والجواب الثاني انه من تقسيم ليس من تقسيم الكلي الى جزئياته
وانما هو من تقسيم الكلي الى اجزائه وعلامة الاول اي تقسيم الكلي الى جزئياته

التي يعرف بها صدق اي صحة حمل اسم المقسوم الاولى التعبير بالمقسم على كل واحد من
اقسامه اي حمله عليه والاخبار به عنه حقيقة فان هذا معنى الصدق في المفرد كما ان
الصدق في القضية معناه تحققها في نفس الامر ومطابقة حكمها للواقع اذ يصح ان يقال
الاسم كلمة والفعل كلمة والحرف كلمة كما يصح ان تقول الفرس حيوان والجمل حيوان
بخلاف الثاني ان تقسيم الكل الى اجزائه فانه لا يصح فيه الصدق المذكور فلا يصح
ان يقال الاسم كلام والامر كلام وهكذا كما لا يصح ان يقال الخل سكنجبيل وما ورد مما
ظاهره يوهم الصدق فهو مؤول نحو الحج عرفة اي معظم اركانه عرفة وحيث علمت
ما تقرر فقد ظهر لك به الفرق اي الفارق الفاصل بينهما اي تقسيم الكلي الى جزئياته
وتقسيم الكل الى اجزائه واعترض على تقسيم الكلمة الى هذه الثلاثة بانه يلزم
عليه تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره بيانه ان مورد القسمة الكلمة وكل كلمة
اما اسم او فعل او حرف فيلزم ان يكون مورد القسمة اما اسم او فعل او حرف
وقد قسم الى اسم او فعل وحرف واجيب بان الكلمة التي هي مورد القسمة المراد
بها مفهومها والكلمة في قولنا وكل كلمة الخ المراد بها ما صدقها اي ما صدق مفهومها
لا نفس المفهوم فلا تلزم النتيجة لعدم اتحاد الوسط قيل وعطف الثلاثة بالواو
يقتضي ان تكون الكلمة مجموع هذه الثلاثة ولو عطفها باو لاوهم انها احدها دون
الباقين ثم اخذ يبين علة ذكر المص لها على هذا الترتيب فقال وقدم المص الاسم
على قسيميه الفعل والحرف في الذكر بكسر الذال المعجمة وسكون الكاف وهو كما
في القاموس الشيء يجري على اللسان لانه اشرف واعظم للاخبار اي لصحة
الاخبار به اي الاسم باعتبار معناه الموضوع له والاخبار عنه بحسب
الوضع نحو ضرب زيد وزيد قايم وحيث اعتبر الوضع فلا يرد شيء من الاسما
التي لزموها الندا بانها لا تصح الاخبار عنها فان عدم صحة الاخبار عنها
انما هو لخروجها عن الوضع واتبعه اي الحقه بالفعل في الذكر مقدما له على الحرف
لانه دون الاسم في الشرف واشرف من الحرف للاخبار اي لصحة الاخبار به اي الفعل باعتبار معناه

الموضوع

الموضوع له اي يعني يصح الاخبار بمعناه معبرا عنه بلفظه الموضوع له نحو زيد
ضرب لا عنه اي الفعل يعني لا يصح الاخبار عن معناه معبرا عنه بلفظه الموضوع له
والا فلفظ الفعل يخبر عنه كقولنا ضرب فعل ماض وضرب ثلاثي كما يخبر عن
لفظ الاسم لا باعتبار معناه نقول زيد ثلاثي او اسم وكذا المعنى اذا لم يعبر عنه
بلفظه الموضوع له كقولنا لبعض ما لا يخبر به معنى ومعنى ضرب لا يخبر عنه ولا يقدح
في ذلك عدم اطراده كما في الامر والنهي والتعجب وما ضاهاها فانها لا تصلح
لان يخبر بها لان عدم صحة الاخبار بها انما هو لخروجها عن الوضع واخر الحرف
عنهما لعدمهما عنه اي لعدم صحة الاخبار به والاخبار عنه باعتبار المعنى الموضوع
له يعني لا يخبر عنه بمعناه معبرا بلفظه الموضوع له والا فلفظ الحرف يخبر به
تقول في حرف ومن حرف ومن ثنائي وعلى ثلاثي ولكل واحد من الاقسام الثلاثة له
الاسم والفعل والحرف علامات خواص يهتدى بها اليه يختص به دون قسيميه
وكذا له حدود جمع حد وهو لغة الحجز والمنع وتمييز الشيء عن الشيء ويعرف اي ويتميز بها
اي بتلك العلامات والحد كل واحد من تلك الاقسام عن قسيميه وقسيم الشيء
ما كان مباينا له ومندرجا معه تحت اصل كلي وآثر اي اختار المصنف التمييز
لكل من الثلاثة بالعلامة الخاصة يعني جنسها على التمييز بالحد وان كان الحد
اي التمييز به اضبط اي احفظ واتم فايدة من العلامة بل اكثر تحقيقا لكنه
اصعب من التمييز بالعلامة وانما كان اضبط لاطراده اي لزوم اطراده اي
تتابعه واستقامته يقال اطرد الماء تابع بعضه بعضا وجرى والامر استقام
وعرف الاطراد بانه استلزام الوجود للوجود ولزوم انعكاسه اي انقلابه وعرف
بانه استلزام العدم للعدم فهو الجامع المانع بخلافها اي العلامة فانها ليست
اضبط اذ لا تنعكس يعني لانها وان لزم اطرادها لا يلزم انعكاسها بل يجوز لجواز
كونها شاملة اذا وجدت وجد العلم وقد يوجد العلم ولا يوجد العلامة بخلاف
الحد وانما اقتصر المص على التمييز بالعلامة تسهيلا اي لاجل التسهيل والتيسير

على المبتدى فان التعريف بالعلامة وان لم يكن اضبط فهو اسهل واقرب
تناولا وذلك لان معرفة الحد تحتاج الى معرفة الجنس والفصل وما دخل
بالاول وما خرج بالثانى او ما قد يخرج بالاول ويدخل بالثانى وهذا صعب
على المبتدى بخلاف العلامة فهى اسهل لخلوها عن ذلك وعرفت العلامة
الخاصة بانها الامر الذى اذا وجد دل على الثبوت واذا فقد دل على الانتفا و
المبتدى بالهمز وتركه والظاهر ان المراد به فى مثل هذا المقام اعم من
المبتدى حقيقة ومن سبق له اشتغال ضعيف والمبتدى ايضا يقال للذى
ابتدا فى ذلك العلم ولم يصل فيه الى حالة يستقل فيها بتصوير المسايل
فان وصل الى حالة يستقل فيها بالتصوير فقط فهو المتوسط وان استقل
بالتصوير واستحضر غالب الاحكام وامكنه اقامة الادلة فهو المنتهى فقال
الفا للعطف على اثر منيدة للتعقيب الذكرى من عطف المفصل على المجمل
كتوضا فغسل يديه ووجهه الى اخره فاما الفا فى جواب شرط محذوف تقديره
اذا اردت معرفة كل واحد من هذه الاقسام فنقول اما الاسم ال فيه للشمول
بنا على قول المصنف الاتى يعرف الخ والمراد به ان الاسم يتميز بمجموع هذه العلامات
او بجميعها اعم من ان يقبلها بنفسه او بمعناه وهو اى حد الاسم اصطلاحا
ما قيل فى ما ابهام والحدود تصدق عن مثل ذلك فلو قال لفظ او كلمة لكان اقرب
قال الرضى والذى سهل ذلك الاعتماد على ما تقدم من التقسيم انتهى والاحسن ان
تفسير ما هنا بلفظ لقوله دل ولكن فى تفسيرها بكلمة دفع اعتراضين احدهما ان
يقال هذا التعريف منقوض بوجهين احدهما نقص الحد لانه يصدق على مجموعه
انه دال على معنى غير مقترن باحد الازمنة فلزم ان يكون اسما والثانى الخط والعقد
والاشارة دالة كذلك وليس واحد منها اسما لكونه ليس كلمة واجيب عنهما بان
المراد بما كلمة فلا يردان اما الثانى فظاهر واما الثانى فلان مجموع الحد مركب
لا مفرد فالمراد بما كلمة ذات دلالة بحسب الوضع على معنى بان يكون تمام الموضوع

له

له او جزءه فى نفسه والضمير البارز فى نفسه قال الرضى لما الشى المراد به كلمة انتهى وقال
البعض بل راجع الى المعنى ومعنى قولهم ما دل على معنى فى نفسه اى لا باعتبار غيره
دليلهم الدار فى قيمتها فى نفسها كذا اى باعتبار نفسها لا باعتبار كونها فى وسط
البلد وغير ذلك قال الرضى وفيه نظر لان قولهم فى حد الحرف على معنى فى غيره
نقيض قولهم على معنى فى نفسه ولا يقال فى مقابلة ذلك قيمة الدار فى نفسها
كذا فقيمة الدار فى غيرها كذا بل يقال لا فى نفسها انتهى واورد على هذا الاول الفعل وقد
جعل جزء من حد الاسم وما هو جزء لحد الشى فهو جزء الشى فالفعل يصير جزء من الاسم
وهو محال واجيب بان جزء الحد انما هو مدلول دل ومدلول دل ليس فعلا بل ولا كلمة وايضا
قيل ان مدلول دل لا يخفى انه مقترن وهو من حيث انه مقترن يضاد مدلول المحدود فلا
يكون جزءا من جزء واجيب بان مطلق الاقتران بزمان معين لا يضاد الاسم بل ما يضاده
انما هو الاقتران الذى يكون بالمصنف فان قيل لم لم يقل دالا لانه موضع دل حتى لا يرد
هذا السوال قلنا للايجاز والاحتراز عن لفظ سوضع اسما وانه لا يسمى اسما قبل
وضعه واورد ايضا بان الحد مجاز فى لفظ النفس فانها انما تصدق بالحقيقة لما له
حياة واجاب لمص فى شرح التسهيل بان النفس مشتركة بين معانى من جملتها ذات
الشى كقولك سكنت البصرة نفسها وما قيل لا اصل ان المراد انه لا يحتاج فى الدلالة
عليه الى ذكر متعلق مخصوص حالة كونه غير مقترن اعترض على هذا فى الحد بانه
اشتمل على السلب بكلمة غير ولا تتقوم الماهيات بالعدم واجاب عنه ابن هشام فى تعليقه
على التسهيل بان هذه التعريفات ليست بحدود حقيقية انتهى وضمير مقترن
راجع الى المجرور فى قوله على معنى اى غير مقترن معناه باحد الازمنة الثلاثة الماضى
والحال والاستقبال على التحقيق باعتبار الوضع الاصلى وضعا اى لم يجعل الواضع احد
تلك الازمنة جزء الموضوع له وضعا اوليا وهذا قيد مدخل مخرج لانه مدخل الصبوح
والغبوق ومخرج لنعم وبيس وقولنا على التحقيق اشارة الى ان الجواب عما قيل هذا
الحد غير مانع لدخول المضارع فيه لانه يدل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة

١

الثلاثة يكون وضعه مشتركا فيها على الصحيح والجواب بانه مقترن باحد الازمنة
على التحقيق باعتبار الوضع فان الواضع لم يضع الفعل المضارع الا دالا على احد
الازمنة ابدا واللبس انما حصل عند السامع لكون اللفظ يطلق على احدهما تارة
وعلى الاخر اخرى لكونه ليس موضوعا لاحدهما بخلاف مثل المبوح والغبوق فانه لم
يوضع لزمن قط فيهما داخلان وقولي الاصل اشارة الى الجواب عن الاعتراض بان اسم الفاعل
والمفعول اذا عملا كانا خارجان بدلالتهما على احد الازمنة وان كانت مشتركة كالمضارع والجواب
بانهما وضعا في الاصل لذات قام بها الوصف من غير اقتران بزمن ودلالتهما على الزمان
عارضة لا اثر لها وقولي اولا اشارة الى الجواب عما عسى ان يقال ان اسماء الافعال خارجة
لانها تدل على معنى المقترن بزمان اول والجواب ان المراد بالدلالة دلالة اولية ووصه
مثلا انما تدل اولا على اسكت وبواسطة على السكوت المقترن بالاستقبال وقرره شيخنا
اللب بان اسماء الافعال موضوعة في الاصل واصوات اوظروف ثم نقلت دلالة لا نقلت
عنه على الزمان والمراد غير مقترن في الاصل فخرج نعم وبيس وعسى وحبذا وفعل
التعجب فان تجريدها عن معنى الزمان عارض واصل وضعها للدلالة على الزمان
فلما خرجت الى معنى الانشا وجب قطعها عن الزمان واعلم ان ذكر الشارح حد الاسم
هنا تصريح به بعد العلم به ضمنا من ذكر دليل الحصر في الاسم والفعل والحرف فلا تكرار
اذ المراد منه الدليل على الحصر فقط لا معرفة الحد اعترض على هذا الحد بانه عرف الاسم
باسماء مخصوصة وهو ما ومعنى ونفسه ومعرفة الخاص متوقفة على معرفة العام فتكون
معرفة تعريف الاسم متوقفة على معرفة الاسم وهذا دور واجاب النجم سعيد بانه عرف
مدلول لفظ الاسم اي ما صدق عليه الاسم من افراده وهو رجل وزيد وضارب لمدلول تلك
الاسما ومدلول كل من تلك الاسما جزء من المعرف ولم يعرف لفظ الاسم بلفظ تلك الاسما
فلا دور فان قيل فعلى هذا يتوقف الحد ود على مدلول تلك الاسما ومدلولها متوقف
على تلك الاسما الدالة عليه وتلك الاسما معرفتها متوقفة على الحد ود فيلزم
الدور اجيب بان تلك الاسما لها اعتباران اعتبار كونها موضوعة لمدلولاتها

المخصوصة

Copyright © King Saud University